

تقى الدين القسوطى بحمد المصطفى
الشيرازى بن النجار

مِنْهُ هِيَ الْأَرْكَانُ

تحقيقه
عبد الغنى عبد الخالق
عالم الكتب



Bibliotheca Alexandrina



0127735

مِنْهُ لَإِذَاكَ

فِي جَمْعِ الْمَفْنَعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِهِ

لِقَيِّدِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفُتُوخِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّهِيرِ بِإِنِّ النَّجَّارِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِقِ

عَالَمُ الْكِتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التعريف بمؤلف كتاب منتهى الإرادات،

وبيان منزلة المنتهى عند علماء المذهب الحنبلي

إن مؤلف كتاب منتهى الإرادات في الجمع بين المقتنع مع التنقيح
وزيادات هو العلامة الشهير قاضي القضاة في الديار المصرية في زمانه
شيخ الإسلام محمد تقي الدين ابن قاضي القضاة شيخ الإسلام أحمد
ابن عبد العزيز المعروف بابن النجار الحنبلي . ولد في مصر ومات بها
في حدود سنة ٩٧٢ . وقد تلقى العلم عن والده وغيره ثم رحل إلى الشام
وأقام فيه مدة ثم رجع إلى مصر . وقد ألف متن المنتهى الذي جمع فيه
بين كتاب المقتنع لشيخ المذهب عبد الله بن أحمد بن قدامة والتنقيح
المشبع لتحرير أحكام المقتنع تأليف العلامة الشيخ علي بن سليمان المرادوي
صاحب الإنصاف . وقد أثنى العلماء على كتاب المنتهى وكان والد المؤلف
يقرؤه للطلاب ويثنى عليه . ومن حين ألف هذا الكتاب الجليل عكف
عليه علماء الحنابلة وقدموه على غيره واعتمدوا عليه في الحفظ والتدريس
والإفتاء والقضاء وكتبوا عليه عليه شروح فنها شرح علامة المذهب
الشيخ منصور البهوتي وشرح العلامة الشيخ إبراهيم العوفي في عدة
مجلدات وشرحه مصنفه في ثلاثة مجلدات وعلق عليه علماء المذهب

الحنبلى حواشى كثيرة وخدموه خدمة جليلة فمنها حاشية علامة
المذهب الشيخ منصور البهوتى وحاشية العلامة الشيخ محمد الخلوئى.
ابن أخت الشيخ منصور المذكور وحاشية العلامة عثمان بن أحمد
الفتوحى حفيد صاحب المنتهى . وللشيخ عبد الوهاب بن فيروز
حاشية جليلة على شرح المنتهى للشيخ منصور حقق فيها ووثق .
وقد مات ابن فيروز فى بلدة الزبارة من بلدان قطر وقد كانت أهلة
بالسكان فى ذلك الوقت . وحاشية العلامة عثمان بن قائد النجدى نم
المصرى وحاشية الشيخ أحمد بن عوض وحاشية العلامة مفتى الديار
النجدية الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبى بطين وغير ذلك من الشروح
والحواشى مما لم تقف عليه . وما اعتنى العلماء بهذا الكتاب إلا لما ظهر لهم
من تحقيق مؤلفه والمبالغة فى تحريره وبنائه على الراجح من المذهب
المعول عليه فى القضاء والإفتاء . ولما كان هذا الكتاب بهذه المنزلة عند
علماء المذهب سمى همة الشاب النجيب واللودعى الأريب صاحب
السمو حاكم قطر المعظم الشيخ أحمد ابن الشيخ على بن عبد الله بن قاسم
الثانى فأصدر أمره المطاع بطبعه على نفقته وجعله وفقاً لوجه الله تعالى
أجزل الله له الثواب وأطال عمره وضاعف له الأجر بمنه تعالى وكرمه .
وصلى الله على محمد وآله وسلم .

كتبه

محمد بن عبد العزيز بن مانع

تقديمه

قد أعتمد في طبع هذا الكتاب ومراجعته ، على ثلاث نسخ :

١ - نسخة مصورة عن نسخة بكتبة الأزهر ، بخط المؤلف سنة

٩٤٣ هـ . وقد رمز إليها بحرف : « ز » .

٢ - نسخة مخطوطة بخزانة الشيخ : محمد بن عبد العزيز بن مانع

مكتوبة سنة ١١٣٧ هـ . وقد رمز إليها بحرف : « ع » .

٣ - النسخة التي اعتمدها وشرح عليها العلامة البهوتي . وقد رمز

إليها بحرف : « ش » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحَدُ اللَّهِ وَحَقُّ لِي أَنْ أَحَدَ ، وَأَصْلِي وَأَسْلَمُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ =
« أَحَدَ » ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِمْ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَحَدِ .

وَبَعْدُ : فـ « التَّنْقِيحُ الْمَشْبَعُ » ، فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ « ،
فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ : « أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ » — رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -- قَدْ كَانَ الْمَذْهَبُ مُخْتَلِجًا
إِلَى مِثْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنْ أَصْلِهِ .

فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ أَجْمَعَ مَسَائِلَهُمَا فِي وَاحِدٍ ، مَعَ ضَمِّ مَا تَبَسَّرَ
عَقْلُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الشَّوَارِدِ . وَلَا أَحْذَفَ مِنْهُمَا إِلَّا الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ ،
وَالرَّجُوحَ وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ . وَلَا أَذْكَرَ قَوْلًا غَيْرَ مَا قَدَّمَ أَوْ صَحَّحَ
فِي « التَّنْقِيحِ » ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، أَوْ شُهِرَ ، أَوْ قَوِيَ
الْخِلَافُ — فَرُبَّمَا أُشِيرُ إِلَيْهِ .

وَحَيْثُ قُلْتُ : « قِيلَ ، وَقِيلَ » — وَيَنْدُرُ ذَلِكَ — فَلِعَدَمِ الْوُقُوفِ
عَلَى تَصْحِيحِهِ . وَإِنْ كَانَا لَوْ أَحَدٍ فَلِإِطْلَاقِ احْتِمَالَيْهِ .

وَسَمِيَّتُهُ : « مُنْهَى الْإِرَادَاتِ » ، فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ
وَزِيَادَاتِ .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالنَّفْعَ بِهِ ، وَأَنْ يَرْحَمَنِي
وَسَائِرَ الْأُمَّةِ .

كتاب

الطَّهَّارَةُ : ارتفاعُ حَدَثٍ وما في معناه بقاء طَهْوَرٍ مَبَاحٍ ، وزوالُ
خَبَثٍ به ولو لم يُبَيِّحْ ، أو مع ترابٍ طَهُورٍ أو نَحْوِهِ ، أو بنفسِهِ .
أو : ارتفاعُ حُكْمِهِمَا بما يَقُومُ مقامه .

باب

المِائَةُ ثَلَاثَةُ : طَهْوَرٌ يرفعُ الحدثَ — وهو : ما أوجِبَ وضوؤه
أو غُسْلًا . — إِلَّا حَدَثَ رَجُلٍ وَخُنْثَى ، بَقِيلٍ خَلَتْ بِهِ امْرَأَةٌ (١)
ولو كَافِرَةٌ ، لَطَهَّارَةٌ كَامِلَةٌ عَنْ حَدَثٍ — كَخُلُوعِ نِكَاحٍ — تَعْبُدُ .
وَيُزِيلُ الْخَبَثَ الطَّارِئَ .

وهو : الباقي على خِلْقَتِهِ ، ولو تَصَاعَدَ ثُمَّ قَطَرَ — كَبَخَّارِ
الْحَمَّامَاتِ — أو اسْتَهْلَكَ فِيهِ يَسِيرٌ مُسْتَعْمِلٌ أو مَنَاعٌ طَاهِرٌ — ولو لَعْدِمَ
كِفَايَةٍ — ولم يُغَيِّرْهُ ، أو اسْتَعْمَلَ فِي طَهَارَةٍ لم تَجِبْ أو غُسْلٍ كَافِرٍ ،
أو غُسْلٍ بِهِ رَأْسٌ بَدَلًا عَنْ مَسِجٍ . وَالتَّغْيِيرُ بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ ، وَبِمَا
يَأْتِي فِيهِمَا كَرَهُ وَمَا لَا يُكْرَهُ .

(١) كَذَا فِي صُلْبِ ز ، وَنَسَخَةُ شَرْحِ الْبَهَوِيِّ ١١/١ (ط أَنْصَارُ السَّنَةِ) . وَهُوَ الظَّاهِرُ
الْمُوَافِقُ لَتَعْبِيرِهِ بِمَا بَعْدَ . وَفِي ع : « مَكَاة » . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي تَعْقِيَةِ ز .

وكره منه ماء زمزم في إزالة خبث ، وبثر بمقبرة ، وما اشتد
حره أو برده ، ومسخن بنجاسة إن لم يحتج إليه ، أو بمغصوب .
ومتغير بما لا يخالطه : من عود قماري ، أو قطع كافور أو دهن .
أو بمخالط أصله الماء . لا بما يشق صوته عنه — كطحلب ، وورق
شجر — ومكت ، وريح . ولا ماء البحر والحمام ، ومسخن بشمس
أو بطاهر . ولا يباح غير بثر الناقة من ثود .

الثاني : طاهر . كماء وردي ، وطهور تغير كثير من لونه أو طعمه
أو ريحه ، في غير محل التطهير ، ولو بوضع ما يشق صوته عنه ،
أو بخلط ما لا يشق ، غير تراب ولو قصداً ، وما مر . وقليل استعمال
في رفع حدث ، ولو بنمس بمض عضو من عليه حدث أكبر ،
بعد نية رفيه . ولا يصير مستعملاً إلا بانفصاله . أو إزالة خبث
وافصل غير متغير ، مع زواله عن محل طهر . أو غسل به ذكره
وأثنيته ، لخروج مذي دونه . أو نمس فيه كل يد مسلم مكلف
قائم من نوم ليل ناقض لوضوء ، أو حصل في كلها ، ولو باتت
مكتوفة أو بجراب ونحوه ، قبل غسلها ثلاثاً ، نواه بذلك أو لا ،
ويستعمل ذاً — إن لم يوجد غيره — مع تيمم . وطهور منع منه خلوة
المرأة أو نى . أو خلط يستعمل لو خالفه صفة غيره ، ولو بلغا قلتين .
الاشات : نجس . وهو : ما تغير بنجاسة ، لا بمحل تطهير .

وكذا قليلٌ لافاها ولو جارياً ، أو لم يُدركها طَرَفٌ ، أو يَمُضِ زمنٌ
سِرِّي فيه . كَمَاتِعٍ وطاهرٍ ولو كَثُرَا ،

والواردُ بحلٍ تطهيرٍ طهورٍ . كَلَامٍ يَتَغَيَّرُ منه إن كَثُرَ .

وعنه : كلُّ جَرِيَّةٍ من جَارٍ كَمَفْرِدٍ . فَمَتَى اِمْتَدَّتْ نَجَاسَةٌ بِجَارٍ ،
فَكُلُّ جَرِيَّةٍ نَجَاسَةٌ مَفْرَدَةٌ . و « الْجَرِيَّةُ » : مَا أَحَاطَ بِالنَّجَاسَةِ
سَوَى مَا وَرَاءَهَا وَأَمَامَهَا .

وإن لم يَتَغَيَّرِ الكَثِيرُ لَمْ يَنْجَسْ إِلَّا بِوَلَدِهِ ، أو عَذْرَةٍ رَطْبَةٍ
أو يَابِسَةٍ ذَابَتْ - عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّوَسُّطِينَ - إِلَّا أَنْ تَعْظُمَ
مَشَقَّةُ نَزْحِهِ : كَصَانِعِ مَكَّةَ . فَمَا تَنْجَسُ بِمَا ذُكِرَ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَتَطْهَرُ
بِإِضَافَةِ مَا يَشُقُّ نَزْحَهُ بِحَسَبِ الْإِمَّاكَانِ . وَإِنْ تَغَيَّرَ ، فَإِنْ شَقَّ نَزْحَهُ
فَبِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ ، أو بِإِضَافَةِ مَا يَشُقُّ نَزْحَهُ ، أو بِنَزْحٍ يَبْقَى بَعْدَهُ
مَا يَشُقُّ نَزْحَهُ . وَإِنْ لَمْ يَشُقَّ فَبِإِضَافَةِ مَا يَشُقُّ نَزْحَهُ ، مَعَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ .
وَمَا تَنْجَسُ بِغَيْرِهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَبِإِضَافَةِ كَثِيرٍ . وَإِنْ تَغَيَّرَ ، فَإِنْ
كَثُرَ فَبِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ ، أو بِإِضَافَةِ كَثِيرٍ ، أو بِنَزْحٍ يَبْقَى بَعْدَهُ
كَثِيرٌ . وَالْمَنْزُوحُ طَهُورٌ بِشَرْطِهِ . وَإِلَّا ، أَوْ كَانَ كَثِيراً مُجْتَمِعاً مِنْ
مُتَنَجِّسٍ سِيرٍ - فَبِإِضَافَةِ كَثِيرٍ ، مَعَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ جَوَانِبِ بَشَرِ نَزْحَتِ .

و « الْكَثِيرُ » : قُلَّتَانِ فَصَاعِداً . و « الْيَسِيرُ » : مَا دُونَهُمَا .

وَمَا : خَمْسُ مِائَةِ رِطْلٍ عِرَاقِيٌّ ، وَأَرْبَعُ مِائَةِ وَسْتَةٌ وَأَرْبَعُونَ
وِثْلَةً أَسْبَاعِ رِطْلٍ مِصْرِيٍّ وَمَا وَاظَقَهُ ، وَمِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَبِشْعُ رِطْلٍ
دِمَشْقِيٍّ وَمَا وَاظَقَهُ ، وَتِسْعَةٌ وَثَمَانُونَ وَسِبْعًا رِطْلٍ حَلَبِيٍّ وَمَا وَاظَقَهُ ،
وَثَمَانُونَ وَسِبْعَانِ وَنِصْفُ سِبْعِ رِطْلٍ قُدْسِيٍّ وَمَا وَاظَقَهُ " — تَقْرِيبًا .
فَلَا يَضُرُّ تَقْصِيرُ سِيرَةٍ .

وَمِسَاحَتُهُمَا صِرْبًا : ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ ، طُولًا وَعَرْضًا وَثَمَقًا ،
بِذِرَاعِ الْيَدِ . وَمَدُورًا : ذِرَاعٌ طُولًا وَذِرَاعَانِ . الْمَنْقَعُ : « وَالصَّوَابُ :
وَنِصْفُ ذِرَاعٍ ثَمَقًا . حَرَرْتُ ذَلِكَ . فَيَسَعُ كُلُّ قِيرَاطٍ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ
وِثْلَتَيْنِ رِطْلَيْنِ عِرَاقِيَّيْنِ » .

و « الْعِرَاقِيُّ » : مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ وَأَرْبَعَةٌ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ
وَتِسْعُونَ مِثْقَالًا ، سِبْعُ الْقُدْسِيِّ وَثُبْنُ سِبْعِهِ ، وَسِبْعُ الْحَلَبِيِّ وَرُبْعُ سِبْعِهِ ،
وَسِبْعُ الدِّمَشْقِيِّ وَنِصْفُ سِبْعِهِ ، وَنِصْفُ الْمِصْرِيِّ وَرُبْعُهُ وَسِبْعُهُ .
وَلَهُ اسْتِمَالٌ مَالًا يَنْجَسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، وَلَوْ سَعِ قِيَامٌ فِيهِ ،
وَيَنْتَهِي وَيَنْتَهِي قَلِيلٌ .

وَمَا انْتَضَعَ مِنْ قَلِيلٍ — لَسَقُوطُهَا فِيهِ — نَجَسٌ .

(١) ورد في شرح البهوتي عليه (١/٢٠ : ط أنصار السنة) بعد ذلك ، زيادة
— على أنها من المتن — هي « وأحد ونسجون رطلا وثلاثة أسباع رطل بل وما واطقه » .
وهي من إضافات الشارح ، فظن ناشره خطأ أنها من المتن فأدخلها فيه . وصنيع المتن والشرح
— فيما سأتى — يؤيد ذلك ويؤكد .

وَيَعْمَلُ يَتَّقِينَ فِي كَثْرَةِ مَاءِ وَطَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ ، وَلَوْ مَعَ سَقُوطِ
عَظْمٍ وَرَوْتٍ شَكٍّ فِي نَجَاسَتِهِمَا ، أَوْ طَاهِرٍ وَنَجِسٍ وَتَغْيِيرٍ بِأَحَدِهِمَا .
وَلَمْ يُعْلَمَ . وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ ، وَعَيَّنَ السَّبَبَ ، قَبْلَ .

وَإِنْ اشْتَبَهَ مَبَاحُ طَهُورٍ^(١) بِمَحْرَمٍ أَوْ نَجِسٍ لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ —
وَلَا مَبَاحُ طَهُورٍ يَتَّقِينَ — لَمْ يَتَّخِذْ وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الطَّهُورِ الْمَبَاحِ ،
وَيَتِيمٌ بِلَا إِعْدَامٍ . وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ لَوْ عَلِمَهُ بَعْدُ . وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ
النَّجِسَ إِعْلَامُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ . وَيَلْزَمُهُ التَّحَرُّيُّ لِحَاجَةِ شَرْبِ
وَأَكْلِ ، لَا غَسْلٍ فِيهِ .

وَبِطَاهَرٍ أَمْكِنَ جَعْلُهُ طَهُورًا بِهِ أَوَّلًا ، يَتَوَضَّأُ مَرَّةً مِنْ ذَا غَرْفَةٍ ،
وَمِنْ ذَا غَرْفَةٍ . وَيَصِلِّيُ صَلَاةً . وَيَصِحُّ ذَلِكَ وَلَوْ مَعَ طَهُورٍ يَتَّقِينَ .

وِثْيَابٌ طَاهِرَةٌ مَبَاحَةٌ بِنَجَسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ — وَلَا طَاهِرَةٌ مَبَاحٌ
يَتَّقِينَ — فَإِذَا عَلِمَ عَدَدَ نَجَسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً ،
وَزَادَ صَلَاةً . وَإِلَّا فَخِيَ يَتَّقِينَ صَحَّتْهَا ، وَكَذَا أَمْكِنُهُ ضَيْقَةٌ .

بَابُ

الْأَنِيَّةُ : الْأَوْعِيَّةُ . وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ .
وَعَظْمٍ أَدْمَى وَجُلْدِهِ . حَتَّى الْمَيْلُ وَنَحْوُهُ ، وَعَلَى أُنْثَى .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ، ش : « طَهُورٍ مَبَاحٍ » .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « وَلَا طَهُورٍ مَبَاحٍ يَتَّقِينَ » .

وتصح الطهارة من إناث من ذلك ، ومنصوب أو ثمنه محرّم .
وفيه وإليه .

ومؤوه ومطلى ومطعم ومكفت ، كمصت . وكذا مضبب ،
لا يسيرة عرفاً من فضة لحاجة - وهي : أن يتعلق بها غرض
غير زينة . - ولو وجد غيرها . وتكره مباشرتها بلا حاجة .
وكل طاهر من غير ذلك مباح ولو ثميناً .

وما لم تعلم نجاسته من آنية كفار ولو لم تحل ذبيحتهم ،
وثيابهم ولو وليت عواريتهم ، وكذا من لبس النجاسة كثيراً -
طاهر مباح .

ويباح دُبغ جلد نجس بتوت ، واستعماله بعده ، ومُنخل من شعر
نجس في يابس . ولا يطهر به ، ولا جلد غير مأكول بذكاة .
ولبن وإفحة وجلدتها وعظم وقرن وظفر وعصب وحافر
من ميتة - نجس . لاصوف وشعر وریش ووبر من طاهر في حياة ،
ولا باطن بيضة مأكول صلب قشرها . وما أبيض من حي فكميته
وسن تخمير آنية ، وإيكاء أسقية .

باب

الاستنجاء : إزالة خارج من سبيل ، بماء أو حجر ونحوه .
يسن للداخل خلاء ، ونحوه - قول : « بسم الله ، أعوذ بالله

من الخُبث والخبائث، اَرَجِسِ النَّجَسِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . واتَّعَالَه .
وتَفْطِيئُهُ رَأْسَهُ ، وتَقْدِيمُ بَسْرَاهُ دُخُولاً ، وَاِعْتِمَادُهُ عَلَيْهَا جَالِساً ،
وَيُمْنَاهُ خُرُوجاً - كَخَلْعٍ وَعَكْسِهِ : مَسْجِدُهُ ، وَاتِّعَالَ . وَبِفَضَاءٍ بَعْدَهُ ،
وَاسْتِنَارَةٍ (١) ، وَطَلَبُ مَكَانٍ رَخْوٍ ، وَلَصْقُ ذِكْرِهِ بِصَابٍ .

وَكُرَّهُ رَفْعُ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُنُوِّهِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَأَنْ يَصْجِبَ مَا فِيهِ اسْمُ
اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَاجَةِ . لَا دِرَاهِمَ وَنَحْوَهَا . لَكِنْ يَجْعَلُ فِصًّا خَاتِمَ
بِطَانِ كَفِّ يُمْنَى . وَاسْتِقْبَالُ شَمْسٍ وَقُرُومَهَبٍ رِيحٍ ، وَمَسُّ فَرْجِهِ .
وَاسْتِجَارُهُ يَمِينَهُ بِالْحَاجَةِ : كَصَفَرٍ (٢) حَجَرٍ تَعْذُرُ وَضْعَهُ بَيْنَ عَقَبَيْهِ
أَوْ إِبْصَعَيْهِ ، فَيَأْخُذُ بِهَا ، وَيَمْسَحُ بِشِمَالِهِ . وَبَوْلُهُ فِي شَقٍّ وَسَرَبٍ ،
وَإِنَاءٍ بِالْحَاجَةِ ، وَمُسْتَحَمٍّ غَيْرِ مُقَيَّرٍ أَوْ مَبْلَطٍ ، وَمَاءٍ رَاكِدٍ ،
وَقَلِيلٍ جَارٍ . وَكَلَامٌ فِيهِ مَطْلَقاً .

وَحَرْمُ لُبُّهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ ، وَتَقَوُّطُهُ بِنَاءٍ . وَبَوْلُهُ وَتَقَوُّطُهُ بِمَوْرِدِهِ ،
وَطَرِيقُ مَسْلُوكٍ ، وَظِلٌّ نَافِعٌ ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ ، وَعَلَى مَا نَهَى
عَنِ اسْتِجَارِهِ (٣) . بِهِ لِحْرَمَتِهِ . وَفِي فُضَاءٍ اسْتِقْبَالُ قِبْلَةٍ وَاسْتِدْبَارُهَا .
وَبِكُنْفَى انْحِرَافُهُ ، وَحَائِلٌ وَلَوْ كُمُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ .
وَيُسْنُ إِذَا فَرِغَ مَسَحُ ذِكْرِهِ مِنْ حَلْقَةٍ ذُبُرٍ (٤) إِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع : « وَاسْتِنَار » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَقَدْ سَقَطَ مِنْ ش .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « لَصْفَر » .

(٣) كَذَا فِي ز ، وَفِي ع : « الْاسْتِجَار » ، وَفِي ش : « اسْتِجَار » .

(٤) كَذَا فِي ز ، ع . وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي ش : « دَبْرِهِ » .

تَرْتُمُهُ ثَلَاثًا ، وَبَدَأَ ذَكَرَهُ وَبَكَرَهُ بِقَبْلِ - وَتَخَيَّرَ ثَيْبٌ - وَتَحَوَّلُ
مَنْ يَخْشَى تَلَوُّثًا ، وَقَوْلُ خَارِجٍ : « غَفَرَ لَكَ ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ
عَنِ الْأَذَى وَعَافَانِي » . وَاسْتِنَاجًا ^(١) بِمَجَرِّ نَمِّ مَاءٍ . فَإِنْ عَكَسَ كُرَّهُ .
وَيُجْزِيهِ أَحَدُهُمَا ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا .

وَلَا يُجْزِي فِيهَا تَعَدَّى مَوْضِعَ عَادَةٍ إِلَّا الْمَاءُ : كَقُبْلِي خَشْيَ مَشْكِلي
وَنَخْرَجَ غَيْرَ فَرْجٍ ، وَتَنْجَسَ نَخْرَجَ بِغَيْرِ خَارِجٍ ، وَاسْتِجَارَ بِمَنْهَى عَنْهُ .
وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثَيْبٍ ، وَلَا حَشَفَةٍ
أَقْلَفَ غَيْرِ مَفْتُوقٍ .

وَلَا يَصِحُّ اسْتِجَارٌ إِلَّا بِظَاهِرٍ مُبَاحٍ مُنَقٍّ : كَحَجَرٍ وَخَشَبٍ وَخَرَقٍ .
وَهُوَ : أَنْ يَبْقَى أَرْتُّ لَا يُرِيهِ إِلَّا الْمَاءُ . وَبَعَاءٌ : خَشُونَةُ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ .
وِظْنُهُ كَافٍ .

وَحَرْمُ بَرَوْتٍ ، وَعَظْمٍ ، وَطَعَامٍ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ ، وَذِي حَرَمَةٍ ،
وَمُتَصِلٍ بِحَيَوَانٍ

وَلَا يُجْزِي أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَّحَاتٍ تَتَّمُّ كُلُّ مَسَّحَةٍ الْمَحَلَّ ، فَإِنْ
لَمْ يُنَقَّ زَادَ . وَسَنٌّ قِطْعُهُ عَلَى وَتَرٍ .

وَيَجِبُ لِكُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ ، وَالطَّاهَرَ ، وَغَيْرَ الْمَلُوثِ .
وَلَا يَصِحُّ وَضُوهُهُ وَلَا تَيْمُمُ قَبْلَهُ .

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش « اسْتِجَار » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

باب

التسوكُ ، وكونه عَرَضًا يساره^(١) على أسنان ولثة ولسان ،
بعود رطبٍ يُنقى ولا يجرح ولا يضر ولا يفتت - ويكره غيره -
مسنون مطلقا ، إلا لصائم بعد الزوال فيكره . ويباح قبله بعود
رطبٍ ، ويابس يُستحب . ولم يُصب السنة من أستاذك بغير عود .
ويتأكد عند صلاة ، وأنتباه^(٢) وتغير رائحة فم ، ووضوء ،
وقراءة .

وكان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم .
وسنُ بُدأةً بالأيمن في سواكٍ وطهورٍ وشأنه كله ، وادّهانُ
غَبّا : يوما ويوما ، واكتحالٌ في كل عين ثلاثا ، ونظرٌ في مرآة ،
وتطيبٌ .

ويجب ختانُ ذكرٍ وأثني ، وقُبلى خنثى عند بلوغ ، مالم يخف
عني نفسه . ويباح إذا . وزمن صغر أفضل . وكره في سابع ، ومن
ولادة إليه .

وسنُ استحدادٍ ، وحَفٌ شارب ، وتقليمُ ظفر ، ونُفٌ إبطٍ .
وكره حلقُ القفالِ غير حِجامةٍ ونحوها ، والقزَعُ - وهو : حلقُ

(١) كذا في هـ . وفي ع ، ش : « يسراه » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع زيادة : « عند نوم » ، وهي من كلام الشارح .

بعض الرأس وترك بعض . — وثُفُّ شَيْبٍ، وتغيُّرُهُ بِسَوَادٍ، وثَقْبُ
أُذُنٍ صَبِيٍّ .

ويَحْرُمُ نَمَسٌ ، وَوَشْرٌ ، وَوَشْمٌ ، وَوَصْلٌ ، وَوَلُوْ بِشَعْرٍ بِهِمَّةٍ أَوْ يَأْذَنُ
زَوْجٍ ، وَتَصَحُّ الصَّلَاةِ مَعَ طَاهِرٍ .

* * *

فصل

وَسُنُّنٌ وَضَوْءٌ : أَسْتَقْبَالُ قِبْلَةٍ ، وَسَوَاكٌ ، وَغَسْلُ يَدَيْ غَيْرِ قَائِمٍ ،
مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوْضَوْءٍ — وَيَجِبُ لَذَلِكَ تَعْبُدُ ثَلَاثًا بَنِيَّةً شُرْطَتُ
بِتَسْمِيَةٍ^(١) . وَيَسْقُطُ غَسْلُهُمَا وَالتَّسْمِيَةُ سَهْوًا — وَبُدَاءَةٌ قَبْلَ غَسْلِ وَجْهِهِ
بِمُضْمِضَةٍ ، فَاسْتِنْشَاقٍ يَمِينِهِ ، وَاسْتِنْشَاقٍ يَسَارِهِ . وَمِبَالَعَةٌ فِيهِمَا لِغَيْرِ
صَائِمٍ ، وَفِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ مُطْلَقًا : فِي مِضْمِضَةٍ : إِدَارَةُ الْمَاءِ بِجَمِيعِ
الْفَمِ . وَفِي اسْتِنْشَاقٍ : جَذْبُهُ بِنَفْسٍ إِلَى أَقْصَى أَنْفٍ . وَالْوَاجِبُ الْإِدَارَةُ
وَجَذْبُهُ إِلَى بَاطِنِ أَنْفٍ . وَلَهُ بَلْعُهُ ، لَا جَمْلُ مِضْمِضَةٍ أَوْ لَا وَجُورًا ،
وَاسْتِنْشَاقٍ سَعُوطًا . وَفِي غَيْرِهِمَا : ذَلِكَ^(٢) مَا يَنْبُو عَنْهُ الْمَاءُ . وَتَخْطِيلُ
لَحْيَةٍ كَثِيفَةٍ بِكَفٍّ مِنْ مَاءٍ يَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُشْتَبِكَةً ، أَوْ مِنْ
جَانِبَيْهَا ، وَيَعْرُكُهَا . وَكَذَا عَنَقَقَةٌ وَشَارِبٌ وَحَاجِبَانِ ، وَلَحْيَةٌ أُنْثَى

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « وَتَسْمِيَةٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « ذَلِكَ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

ونخشي . ومسحُ الأذنين — بعد رأس — بماءٍ جديرٍ ، وتخليل الأصابع ، ومجاوزةُ محلِّ فرضٍ ، وغسلةُ ثانيةٍ وثالثةٍ . وكُرمَ فوقها .

* * *

بابٌ

الوضوء : استعمالُ ماءٍ طهورٍ في الأعضاء الأربعة ، على صفةٍ مخصوصةٍ . ويجبُ بحديثٍ . ويحلُّ جميعَ البدنِ كجنايةٍ .

وتجبُ التسميةُ ، وتسقطُ سهواً كفيُّ غسلٍ . ولكن إن ذكرها في بعضه أبدأ . وتكفي إشارةُ آخرس ونحوه بها

وفروضه : غسلُ الوجه ، ومنه فمٌ وأنفٌ . وغسلُ اليدين مع المِرْقَتَيْنِ ، ومسحُ الرأسِ كله ، ومنه الأُذنان . وغسلُ الرجلين مع الكعبين ، وترتيبٌ ، وموالة . ويسقطان مع غسلٍ . وهي : أن لا يؤخرَ غسلُ عضوٍ حتى يجفَّ ما قبله بزمانٍ معتدلٍ ، أو قدره من غيره . ويضرُّ إن جفَّ لاشتغالٍ بتحصيلِ ماءٍ ، أو جفَّ لإسرافٍ أو إزالةِ نجاسةٍ ، أو وسخٍ ونحوه لغير طهارةٍ . لابسنةٍ : كتخليلٍ ، وإسباغٍ ، وإزالةِ شكٍّ أو وسوسةٍ .

وَيَشْتَرِطُ لَوُضُوءٍ وَغُسْلٍ — وَلَوْ مُسْتَحْبَيْنِ — نِيَّةً، سَوَى غُسْلٍ
 كِتَابِيَّةٍ، وَمَسْلَمَةٍ مُتَمَتِّعَةٍ. فَتَغْسِلُ قَهْرًا، وَلَا نِيَّةً لِلْعَذْرِ. وَلَا تَصِلُ
 بِهِ. وَيُنَوِّى عَنْ مَيِّتٍ وَمَجْنُونَةٍ غُسْلًا. وَطَهُورِيَّةً مَاءً، وَإِبَاحَتَهُ، وَإِزَالَةَ
 مَا بَيْنَ «^(١)» وَصَوَلِهِ، وَتَمْيِيزُهُ. وَكَذَا إِسْلَامٌ وَعَقْلٌ، لِسَوَى مَنْ تَقَدَّمَ.
 وَلَوُضُوءٌ: دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ.
 وَفَرَاغُ خُرُوجٍ خَارِجٍ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِحْجَارٌ.
 وَلِغُسْلٍ لِحَيْضٍ «^(٢)» أَوْ نَفَاسٍ: فَرَاغُهُمَا.
 وَ«النِّيَّةُ»: قَصْدُ رَفْعِ الْجَسَدِ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ.
 وَتَتَعَيَّنُ الثَّانِيَةُ لِمَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ، وَإِنْ أَتَقَفَضَتْ طَهَارَتُهُ بِطَرَوٍّ غَيْرِهِ.
 وَتُسَنُّ عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونٍ وَجُدَ قَبْلَ وَاجِبٍ. وَنُطْقٌ بِهَا سِرًّا،
 وَاسْتِصْحَابٌ ذِكْرُهَا. وَيُجْزَى اسْتِصْحَابُ حَكْمِهَا.
 وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْوَاجِبِ، وَيَضُرُّ كَوْنُهُ بِزَمَنِ كَثِيرٍ،
 لَا سَبْقَ لِسَانِهِ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، وَلَا إِبْطَالَهُ «^(٣)» بَعْدَ فَرَاغِهِ، أَوْ شَكٍّ فِيهَا بَعْدَهُ.
 فَلَوْ نَوَّى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ: كَقِرَاءَةٍ، وَذِكْرٍ، وَأَذَانٍ، وَنَوْمٍ،
 وَرَفْعِ شَكٍّ وَغَضَبٍ وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ، وَفِعْلٍ مَنَسِكَ غَيْرِ طَوَافٍ، وَجُلُوسٍ

(١) كَذَا فِي ز، ع. وَفِي ش: «مَا يَمْنَعُ».

(٢) كَذَا فِي ز، ع. وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي ش: «حَيْضٌ».

(٣) أَى الْوُضُوءِ. وَذَكَرَ الْبَهَوِيُّ: أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ «إِبْطَالُهَا» أَى الطَّهَارَةُ أَوِ النِّيَّةُ.

بمسجد ، وقيل : ودخوله ؛ وحديث ، وتدرّس علمه ، وأكله ،
وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ، أو التجديد إن سنّ — : بأن صلى
بينهما ناسياً حدّته . — أرتفع . لا إن نوى طهارة أو وضوءاً وأطلق
أو جُنبَ الغسل وحده أو لمروره .

ومن نوى مسنوناً أو واجباً أجزأ عن الآخر ، وإن نواهما حصلاً .
وإن تنوّعت أحداثٌ ، ولو متفرقة ، توجبُ غسلًا أو وضوءاً ،
ونوى أحدها لا على أن لا يرتفع غيره — أرتفع سائرهما .

* * *

فصل

وصفة الوضوء : أن ينوى ، ثم يسمى ، ويغسل كفيه ثلاثاً ، ثم
يتمضمض ، ثم يستنشق ثلاثاً ثلاثاً ، ومن غرفة أفضل : ويصح
أن يسمياً فرضين .

ثم يغسل وجهه : من منابتِ شعرِ الرأس المعتاد غالباً إلى النازل
من اللّحيين والذقن طويلاً ، مع مسترسلِ اللّحية ، ومن الأذن إلى
الأذن عرضاً . فيدخل عذار — وهو : شعرٌ نابتٌ على عظم ناتي
يساميتُ صماخ الأذن . — وعارضٌ ، وهو : ما تحته إلى ذقن .
لا صدغ — وهو : ما فوق العذار ، يحاذي رأس الأذن ، وينزل

عنه قليلا . — ولا تَحْذِيفُ — وهو : الخَارِجُ إِلَى طَرَفِ الْجَبِينِ ، في ^(١)
جَانِبِي الْوَجْهِ ، بَيْنَ النَّزْعَةِ وَمُنْتَهَى الْعِذَارِ . — ولا النَّزْعَتَانِ ، وهما : مِمَّا
أُنْخَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنْ جَانِبِي الرَّأْسِ .

ولا يُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِ شَعْرٍ ، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ الْبَشْرَةَ .
وَيُسْنُ تَحْلِيلُهُ ، لَا غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ . ولا يُجِبُّ مِنْ نَجَاسَةٍ وَلَوْ أَمِنَ
الضَّرَرُ .

ثُمَّ يَدِيهِ مَعَ مِرْقَئَتِهِ ، وَإِصْبَعِ زَائِدَةٍ ، وَيَدْرَأُ أَصْلَهَا بِمَجْلِ الْفَرَسِ ،
أَوْ بَنِيَرِهِ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ ، وَأُظْفَارِ ^(٢) . ولا يَبْصُرُ وَسُخٍّ يُسِيرُ ، تَحْتَ ظِلْفَيْهِ
وَنَحْوِهِ ، يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ .

وَمَنْ خُلِقَ بِلا مِرْفَقٍ ، غَسَلَ إِلَى قَدْرِهِ فِي غَالِبِ النَّاسِ .
ثُمَّ يَمْسَحُ جَمِيعَ ظَاهِرِ رَأْسِهِ : مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ إِلَى مَا يُسَمَّى قَفَاً ،
وَالْبَيَاضَ فَوْقَ الْأُذُنَيْنِ مِنْهُ . يُبْرِئُ يَدَيْهِ مِنْ مُبَقَّدٍ مَهْ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا ، ثُمَّ
يُدْخِلُ سَبَابِغَهُ فِي صِمَاحِي أُذُنَيْهِ وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا . وَيُجْزَى
كَيْفَ مَسَحَ ، وَبِحَائِلٍ ، وَغَسَلَ ، أَوْ إِبْصَابَهُ مَاءً مَعَ إِمْرَازٍ يَدِهِ .
ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبِيهِ ، وَهُمَا : الْعِظْمَانِ النَّاتِئَتَانِ .

(١) كُنَافِي ز ، ع . وَلِي ش : « مِنْ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

(٢) كُنَافِي ز ، ع . وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَلِي ش : « وَأُظْفَارُهُ » .

والأَفْطَعُ من مَفْصِلِ مِرْفَقِيَّ وَكَعْبِي، يَغْسِلُ طَرَفَ عَضْدِي وَسَاقِي .
وَمِنْ دُونِهِمَا مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ فَرَضِي . وَكَذَا تَيْمُمٌ .

وَسُنُّ لِمَنْ فَرَّغَ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُ : « أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .
وَيَبَاحُ تَنْشِيفُ ، وَمُعِينٌ . وَسُنُّ كَوْنُهُ عَنْ يَسَارِهِ ، كَأَنَّهُ وَضُوهُ
ضَيْقِ الرَّأْسِ . وَإِلَّا فَعَنْ يَمِينِهِ .

وَمَنْ وَضَعَهُ أَوْ غَسَّلَهُ أَوْ يُتِمُّ بِإِذْنِهِ ، وَنَوَاهُ — صَحَّ . لَا إِنْ
أَكْرَاهَهُ فَاعْلَمْ .

* * *

بَابُ

مَسْحُ الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا رُخْصَةٌ ، وَأَفْضَلُ مِنْ غَسَلٍ ، وَيُرْفَعُ
الْحَدِيثُ .

وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ لَيْسَحَ . وَكَرِهَ لُبْسُ مَعَ مُدَافَعَةِ أَحَدٍ
الْأَخْبَثَيْنِ .

وَيَصِحُّ عَلَى خَفٍّ ، وَجَرْمُوقٍ : خَفٌّ قَصِيرٌ : وَجَوْزَبٍ صَفِيقٌ ، حَتَّى
لَزَمَ ، وَبِرَجْلٍ قَطَعَتْ أَوَّارَهَا مِنْ فَوْقِ فَرَضِهَا . لَا تُخْرِجُ لِبَسَهُمَا الْحَاجَةَ .

وعلى عمامة ، وجبائر ، ومُخَرَّ نساء مُداراة تحت حلقهن —
 لأقلانس ، ولفائف — إلى حلل جبيرة . ولا يمسخ في الكبرى غيرها .
 وهو عليها عزيمة ، فيجوزُ بسفر المعصية . وغيرها من حدث بعد
 لبس ، يوماً وليلة لمقيم وعاصٍ بسفر ؛ وثلاثة بلياليهن لن بسفر
 قصر لم يمض به ، أو سافر بعد حدث قبل مسج .

ومن مسج مسافراً ثم أقام ، أو أقل من مسج مقيم ثم سافر ،
 أو شك في ابتدائه — لم يزد على مسج مقيم .

ومن شك في بقاء المدة لم يمسخ . فإن مسج ، فإن بقاؤها —
 صح .

بشرط تقديم كمال طهارة^(١) ماء ، ولو مسح فيها على حائل ، أو
 أو تيمم لجرح ، أو كان حدثه دائماً .

ويكفي من خاف نزع جبيرة — لم يتقدمها طهارة — تيمم
 فلو عمت محلها مسحها بالماء .

وستر محل فرض ، ولو بمخرق أو مفتق وينضم بلبسه ، أو يبدو
 بعضه لولا شدته أو شرجه .

(١) كذا في ز . ووع ، ش : « نضارة »

وثبوته بنفسه أو بنقلين إلى خلعهما . وإمكان مشي عرفاً
بمسوح وإباحته مطلقاً .

وطهارة عينه ولو في ضرورة . ويتيمم^(١) معها لمستور ، ويُعيد
ما صلى به .

وأن لا يصف البشرة لصفائه أو خفّته .

وأن لا يكون واسعا يرى منه بعض محل الفرض . وإن لبس عليه
آخر ، لا بعد حدث — ولو مع خرق أحدهما — صح المسح . وإن
نزع المسوح لزم نزع ماتحته .

وشُرط في عمامة : كونها مَحْنَكَةً أو ذات ذُؤَابَةِ ، وعلى ذكرٍ ، وسِتْرٍ
غير ما العادة كشفه . ولا يجب مسحه معها .

ويجب مسح أكثرها ، وجميع جبيرة . فلو تعدى شدّها محلّ
الحاجة نزعها . فإن خاف تيمم لَزَادَ . ودواء — ولو قاراً — في شقٍّ ،
وتضرّر بقلعه ، كجبيرة . وأكثرُ أعلى خفٍّ ونحوه .

وسُنَّ بأصابع يده ، من أصابعه إلى ساقه . ولا يُجْزَى أسفله
وعقبه ، ولا يُسَنُّ .

وحكمه بإصبع أو حائلٍ ، وغسله — بحكم رأس .

(١) كذا في ز . ع . وهو الملائم لما بعد . وقرئ : « وتيمم » .

وأكبره غُسلٌ، وتكرارُ مسح .

ومتى ظهر بعض رأس وفُحشَ ، أو بعض قدم إلى ساق خفٌ ،
أو أُنقَضَ بعض العمامة ، أو أُنقطع دم مستحاضة ونحوها ،
أو أُنقضت المدة ولو في صلاة — أستاذ الطهارة . وزوالُ جَبيرة
كخفٌ .

* * *

باب

نواقضُ الوضوء --- وهي مفسداته — ثمانية : أخرجٌ ولو نادرا
أو طاهراً أو مقطراً ، أو محتشئاً وابتلٌ ، أو منياً دَبٌ أو أُسُدِخِلَ
— لا داعياً — من سبيل ، إلى ما يلحقه حكمُ التطهير ، ولو بظهور
مَقْبَدَةٍ عُلِمَ بلُّها . لا يسيرُ نجس من أحد فرجى خنثى مشكلى ، غير
بول وغائط .

ومتى أَسَدَ المَخْرَجُ ، وأُنفتح غيره ولو أسفل المِعدة --- لم يثبت
له حكم المعتاد . فلا نقضَ بريح منة .

الثانى : خروجُ بول أو غائط من باقى البدن مطلقاً ، أو نجاسةٍ
غيرهما — : كَقِيءٍ ، ولو بحاله — فاحشةٌ فى نفس كل أحد بحسبه ،

ولو بقطنة ونحوها^(١)، أو بمصّ علقٍ . لا بئوضٍ ونحوه .

الثالث : زوالُ عقل ، أو تفتيته حتى بنوم ، إلا نومَ النبي صلى الله عليه وسلم ، والسيرَ عرفاً من جالس وقائم ، لا مع احتياءٍ أو ابتكاهٍ أو استنادٍ^(٢) .

الرابع : مسُّ فرج آدميٍّ ولو دبراً أو ميتاً ، متصلٍ أصليٍّ ولو أشلٍّ أو قلفةً أو قبليٍّ خنثيٍّ مشكل ، أو لشهوةٍ ما للأنثى مثله . بيد ولو زائدةً ، خلا ظفرٍ . أو الذكْرَ بفرج غيره بلا حائل . لا محلٍّ بائنٍ ، وشفرَي امرأةٍ دونَ مخرجٍ .

الخامس : لمسُّ ذكرٍ أو أنثى الآخرَ لشهوةٍ ، بلا حائل ، ولو بزائدٍ زائدٍ ، أو أشلٍّ ، أو ميتٍ . أو هريمٍ ، أو مخرمٍ . لا لشعرٍ وظفرٍ وسنٍّ ، ومن^(٣) دونَ سبعٍ ، ورجلٍ لأمرّدٍ . ولا إن وجدَ ممسوسٌ فرجُه أو ملموسٌ شهوةً .

السادس : غسلُ ميتٍ أو بعضه ، لا إن يئمه .

السابع : أكلُ لحمٍ إبلٍ تمبداً . فلا تقضَ ببقية أجزائها ، وشرب لبنها أو مرقٍ لهما .

(١) كذا في ر ، ع . وفي ش : « أو نحوها » .

(٢) كذا في ر ، ش . وهو الملام . وفي ع : « أو استناده » ، وهو تحريف . مع صحته .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ولا من » وهو أحسن .

— ٣٦ —

الثامن : الرُّدَّةُ . وكلُّ ما أوجبُ غُسْلًا غيرَ موتٍ — كإِسْلَامٍ —
وانتقالٍ مِنِّي ، ونحوِهما . — أوجبَ وضوءًا .

ولا تقضَ بإزالةِ شعْبَرٍ ونحوِهِ .

* * *

فصلٌ

من شك في طهارة أو حدث — ولو في غير صلاة — بَيَّ
على يقينه .

وإن تيقنهما ، وجهل أسبقهما — فإن جهل حاله قبلهما تطهرَ به .
وإلا فهو على ضدّها . وإن علمها ، وتيقن فعلهما رفعًا لحدث وتقضًا
لطهارة ، أو عيّن وقتًا لا يسعُهما — فهو على مثلها
فإن جهل حالهما وأسبقهما ، أو تيقن^(١) حدثًا وفعل طهارة فقط —
فبضدّها .

وإن تيقن أن الطهارة عن حدث ، ولم يدر الحدث عن طهارة
أولًا — فمُطَهَّرٌ مطلقًا . وعكسُ هذه بعكسها .

ولا وضوء على سامعي صوتٍ أو شائئٍ ريحٍ من أحدهما لا بعينه .

(١) كذا في ز . وفي ح ، ش : « فبضدّها » . وقد شطب في ز قوله : حذره
إلى آخر قوله : وإن تيقن . وورد بهامشها ما يلى : « رأيت نسخة بخط المصنف سنة
٩٣٢ ، وليس فيها شطب . فإظهار أن هذا الشطب ليس من المصنف » . اهـ . وقد ذكر
هذه الضرورة البهوتى في شرحه .

ولا إن مس واحدٌ ذكرَ خنثى وآخرُ فرجَه . وإن أمَّ أحدهما الآخرَ ، أوصافُه وحده — أعادا . وإن أرادا ذلك قوضاً .

ويحرمُ بحدِّ صلاةٍ ، وطوافٍ ، ومسٍّ مصحفٍ وبمضيه — حتى جلده وحواشيه — ييد وغيرِها ، بلا حائلٍ ، لا حمله بملاقاةٍ وفي كيسٍ وكُمٍّ ، وتصفُّحه به وبعود^(١) ، ومسٍّ تفسيرٍ ومنسوخٍ تلاوته ، وصغيرٍ لوحاً فيه قرآنٌ .

ويحرمُ مسُّ مصحفٍ بمضو متنجسٍ ، وسفرٍ به للدار حربٍ ، وتوسُّدُه وكُتبٍ عليمٍ فيها قرآنٌ ، وكتبُه بحيثُ يهانُ . وكُره مدُّ رجلٍ إليه ، وأستدبارُه ، وتخطُّيه ، وتحليلته بذهنب . أو فضة .

رياحٌ تطيبُه ، وتقبيلُه ، وكتابةُ آيتين فأقلَّ إلى الكفار .

بابُ

الفسلُ : أَسْتَمَالَ ماءً طهورٍ ، في جميع بدنه ، على وجهٍ مخصوصٍ وموجبُه سبعةٌ : أُنْتَقَالَ مِنْهُ . فلا يُعادُ غُسلٌ له بخروجه بعده^(٢)

(١) لذا في ز . وفي ع ، تر : « أو بعود » .

(٢) كذا في ز . وفي تر : « بعد » وقد شغبت الهاء من ع .

ويُثبتُ به حكمُ بلوغٍ وفِطْرٍ وغيرِهما . وكذا أُنْتَقَالَ حيضُ .
الثاني : خروجهُ من مَخْرَجِهِ ونودما . وتُعتَبَرُ لَنَةُ في غيرِ نائمٍ
ونحوهِ . فلو جامعَ وأكسَلَ فاغتَسَلَ ، ثم أنزلَ بلالنةً — لم يُعد .
وإن أفاق نائمٌ ونحوهُ ، فوجدَ بللاً — فإن تَحَقَّقَ أَنَّهُ مِنِّي
أُغتَسَلَ فقط ، وإلا — ولا سببَ — طهرَ ما أصابه أيضاً .

وعملُ ذلك في غيرِ النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا يحتلِمُ .
الثالث : تَغْيِيبُ حَشَفَتِهِ الأصليةِ أو قدرِها ، بلا حائل ، في فرجِ
أَصْلِيٍّ ولو دُبِرَ أَلَمِيَّتْ ، أو بهيمةً — مِمَّنْ يُجَامِعُ مثله ، ولو نأماً ، أو
مجنوناً ، أو لم يبلغ . فتَلَزَمَ إذا أراد ما يتوقف على غُسلٍ أو وضوءٍ
لغير بُتٍّ بمسجد ، أو مات ولو شهيداً .

وأُسْتَدْ خَالَ ذَكَرٍ أَحَدٍ مِّنْ ذُكْرٍ ، كإِثْيَانِهِ .

الرابع : إِسْلَامُ كافرٍ ولو مرتداً ، أو لم يوجد في كفره ما يوجبُهُ ،
أو مميّزاً . ووقتُ لزومه كما مر .

الخامس : خروجُ حيضٍ .

السادس : خروجُ دمِ نفاسٍ^(١) . فلا يجبُ بولادة عَرَتٍ عنه .

(١) كذا في ز ، ش . وفي ع : « النفاس » ، إلا أن بها بعض آثار شطب
اللائف واللام .

السابع : الموت ، تعبدًا . غيرَ شهيدٍ معركةً ، ومقتولٍ^(١) ظلمًا .

ويُمنعُ مَنْ عليه غُسلٌ من آية ، لا بعضها ولو كرّر ما لم يتحیلْ :
على قراءةٍ تحرّم . المنقحُ : « ما لم تكن طويلة » .

وله تهجّيه ، وتحريكٌ شفّيته به إن لم يبيّن الحروف ، وقولُ
ما وافق قرآنًا ولم يقصده : وذِكرُ .

ويجوزُ لجنب ، وحائضٍ ونفساءٍ أن تقطع دُمهما - دخولُ
مسجدٍ ولو بلا حاجة ، لا لبثٌ فيه إلا بوضوء . فإن تمذّر ، واحتجّج^(٢)
للُبث - جاز بلا تيمم . ويتيمم^(٣) للُبث لغسلٍ فيه . ولا يكره ولا
وضوءٌ : ما لم يؤذِ بهما . وتكره إراقةُ مائهما^(٤) ، وبما يُداسُ .

ومصلّى العيد ، لا الجنائز ، مسجدٌ .

ويُمنعُ منه مجنونٌ وسكرانٌ . ومَنْ عليه نجاسةٌ تتعدّى .
ويُكره تمكينٌ صغير . ويحرّم تكسبٌ بصنعة فيه .

* * *

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو مقتول » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « واحتاج » .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « تيمم » ، ولعله بحرف .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ماءيهما » .

فصل

والأغسالُ المستحبُّ ستة عشرَ: آكدُها لصلاةُ الجمعةِ في يومها،
لأنَّ كبرِ حضرها — ولو لم تجب عليه — إن صلى . وعند مضي^(١) ،
وعن جاع — أفضلُ .

ثم لفعل ميت . ثم لميد في يومها ، لحاضرِها إن صلى ولو منفردا .
ولكسوف ، واستسقاء .

ولجنون وإغماء لا احتلام^(٢) فيهما . ولا استحاضة لكل صلاة .
ولإحرام حتى حائض ونفساء . ولدخول مكة وحرمةها ،
ووقوف بعرفة ، وطواف زيارة ووداع ، وميت بمزدلفة .
ورمي جمار .

ويتيمم لكل حاجة : ولما يُسنُّ له وضوء^(٣) لعذر .

فصل

وصفةُ الكامل : أن ينوي ، ويسمى^(٤) ، ويفسلَ يديه ثلاثاً

(١) قد سقط قوله : مضى وعن « . من س .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « باحتلام » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الوضوء » .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : ثم يسمى « .

وَمَالُوْهُ، وَيَرَوُّ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ بَقِيَّةَ جَسَدِهِ ثَلَاثًا. وَيَتَيَّامَنَ،
وَيُدْلِكُهُ، وَيُعِيدَ غَسْلَ رِجْلَيْهِ بِمَكَانٍ آخَرَ. وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي
الْإِسْبَاحِ.

وَالْمُجْزَى: أَنْ يَنْوَى، وَيَسْمِيَ، وَيَعْمَّ بِالْمَاءِ بَدَنَهُ حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ
فَرْجِ امْرَأَةٍ عِنْدَ قَعْدِ حُلَاةٍ، وَبَاطِنَ شَعْرٍ. وَيُنْقَضُ لِحْيُ (١).

وَيَرْتَفَعُ حَدَثٌ قَبْلَ زَوَالِ حَكِيمِ خَبَثٍ.

وَتُسْنُ مَوَالَةِ. فَإِنْ فَاتَتْ جَدًّا لِتَمَامِهِ نِيَّةً. وَسِدْرٌ فِي غُسْلِ
كَافِرٍ، وَحَائِضٌ طَهَّرَتْ. وَأَخَذُهَا مِسْكَاً، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فُطِيئاً، فَإِنْ لَمْ
تَجِدْ فُطِيئاً، تَجْعَلُهُ فِي فَرْجِهَا فِي قُطْنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا — بَعْدَ غُسْلِهَا.

وَتَوْضُؤٌ مُدٌّ. وَزَيْتُهُ: مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاحٍ
دَرَمٍ. وَهِيَ: مِائَةٌ وَعِشْرُونَ مِثْقَالاً، وَرَطْلٌ وَثَلَاثُ عِرَاقٍ وَمَا وَافَقَهُ،
وَرَطْلٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُ سَبْعٍ مِصْرِيٍّ وَمَا وَافَقَهُ، وَثَلَاثُ أَوَاقٍ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاحٍ
أَوْقِيَّةٍ بوزنِ دِمَشْقٍ وَمَا وَافَقَهُ، وَأَوْقِيَّتَانِ وَسِتَّةُ أَسْبَاحٍ بِالْحَلَبِيِّ وَمَا وَافَقَهُ،
وَأَوْقِيَّتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاحٍ بِالْقُدْسِيِّ وَمَا وَافَقَهُ.

وَإِغْتِسَالٌ بِصَاعٍ. وَزَيْتُهُ: سِتُّ مِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةٌ
أَسْبَاحٍ دَرَمٍ. وَهِيَ: أَرْبَعُ مِائَةٍ وَثَمَانُونَ مِثْقَالاً وَخَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ

(١) كَذَا فِي ز، ع. وَلِي ش: « وَيَجِبُ لِلنَّسِ لِحْيُ ».

عِراقِيَّةٌ ، بِالْبُرِّ الرَّزِينِ . وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ وَثَلَاثُ سَبْعٍ رَطْلٍ
مِصْرِيٌّ ، وَرَطْلٌ وَسَبْعٌ دِمَشْقِيٌّ ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ
حَلَبِيَّةً ، وَعَشْرُ أَوَاقٍ وَسَبْعَانِ قُدْسِيَّةً . الْمَنْقَعُ : « وَهَذَا يَنْفَعُكَ هُنَا ،
وَفِي الْفِطْرَةِ وَالْفِدْيَةِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَغَيْرِهَا » .

وَكُرْهُ عُريَانًا وَإِسْرَافَ . لَا إِسْبَاغٌ بِدُونِ مَا ذَكَرَ .

وَمَنْ نَوَى بِغَسَلِ رَفْعِ الْحَدِيثَيْنِ ، أَوِ الْحَدِثِ وَأَطْلَقَ ، أَوْ أَمْرًا
لَا يَبَاحُ إِلَّا بِوَضُوءٍ وَغَسَلٍ — أَجْزَأُ عَنْهُمَا .

وَسُنُّ لِكُلِّ — مَنْ جَنَّبَ وَلَوْ أَتَى ، وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ أَنْتَقَطَعَ
دَمُهُمَا — غَسْلُ فَرْجِهِ ، وَوَضُوءُ لَنُومٍ — وَكَرْهُ تَرْكِهِ لَهْ فَقَطْ — وَلِمَعَاوِدَةٍ
وَطَاءٍ . وَالغَسْلُ أَفْضَلُ . وَلَا كُلَّ وَشَرْبٍ . وَلَا يَضُرُّ تَقْضِيهِ بَعْدُ .

* * *

فصل

يَكْرَهُ بِنَاءَ الْحَمَّامِ وَيَبِيعَهُ وَإِجَارَتَهُ ، وَالْقِرَاءَةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ . لَا
الذِّكْرُ .

وَدُخُولُهُ بِسِتْرَةٍ — مَعَ امْنِ الْوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ — مَبَاحٌ .
وَإِنْ خِيفَ كَرَهُ . وَإِنْ عُلِمَ ، أَوْ دَخَلَتْهُ أَتَى بِلا عَذْرِ — حَرَمٌ .

* * *

باب

التيمم: استعمال تراب مخصوص لوجه ويدين، بقل طهارة ماء، لكل ما يفعل به — عند عجزه شرعا. سوى نجاسة على غير يده، ولبث بمسجد لحاجة.

وهو عزيمة يجوز بسفر المعصية.

وشروطه ثلاثة: دخول وقت لصلاة^(١) ولو منقوضة بمعنى. فلا يصح لحاضرة وعيد مالم يدخل وقتها، ولا لفائتة إلا إذا ذكرها وأراد فعلها، ولا لكسوف قبل وجوده، ولا لاستسقاء ما لم يحتموا، ولا الجنابة إلا إذا غسل الميت أو يئثم لعذر، ولا لنفل وقت نهى.

الثاني: تمطر الماء لعدمه ولو بحبس أو قطع علو ماء بلده، أو عجز عن تناوله — ولو بفهم — لفقد آلة^(٢). أو لمرض مع عدم موصى، أو خوف^(٣) فوت الوقت بانتظاره، أو خوفه باستماله بقاء برء، أو بقاء شين، أو ضرر بدنه من جرح أو برد شديد، أو فوت رقة أو مال^(٤)، أو عطش نفسه أو غيره: من أدى أو بهيمة

(١) كذا في ز. وفي ش: « الصلاة ». وفي ع: « صلاة ».

(٢) قوله: « لفقد آلة »، لم يرد في ع.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: « أو خوفه ». وهو تحريف.

(٤) كذا في ز، ع. وهو الظاهر. وفي ش: « ماله ».

مُتْرَمِينَ، أو احتياجه لجن أو طبخ . أو لعدم بذله إلا بزيادة كثيرة
جادة على ثمن مثله ، في مكانه . ولا إعادة في الكل .

ويلزم شراء ماء وحبل ^(١) ودلو بثمان مثل ، أو زائد يسيراً ،
فاضل من حاجته . واستمارتهما ، وقبولهما عارية ، وماء قرصا وهبة ،
ومنه قرصا . وله وفاة .

ويجب بذله لمطشان . ويؤمّم رب ماء مات لمطش رفيقه ، ويُغرم
مَنه مكانه وقت إتلافه .

ومن أمكنه أن يتوصلاً به ، ثم يجمعه ويشربه — لم يلزمه .

ومن قدر على ماء بشر ، بثوب ^(٢) يبله ثم يعصره ، لزمه ما لم
تنقص قيمته أكثر من ثمن الماء — ولو خاف فوت الوقت .

ومن بعضُ بدنه جريح أو نحوهُ ^(٣) ، ولم يتضرر بمسحه بالماء —
ويجب وأجزأ . وإلا تيمّم له ، ولما يتضرر بفعله : بما قرب .

وإن عجز عن ضبطه ، وقدر أن يستنيب ^(٤) — لزمه .

ويلزم من جرحه ببعض أعضاء وضوئه — إذا توصلاً — ترتيباً ،

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو حبل » .

(٢) في ش زيادة : « يدليه فيها » . وهي من كلام الفارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ونحوه » .

(٤) في ش زيادة : « من ضبطه » . وهي من كلام الفارح .

تقيم له عند غسله لو كان صحيحا . وموالة ، فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم .

وإن وجد حتى المحدث ماء لا يكفي لطهارته ^(١) ، استعمله ثم تيمم ^(٢) .

ومن عدم الماء لزمه — إذا خوطب بصلاة — طلبه في رحله .
ومنا قرب عادة ، ومن رفيقه — مالم يتحقق عدمه .

ومن تيمم ، ثم رأى ما يشك معه في الماء — لا في صلاة — بطل تيممه .

فإن دله عليه ثقة ، أو علمه قريبا عرفا ، ولم يخف فوت وقت ولو للاختيار ، أو رفقة أو عدوا أو مال ، أو على نفسه ولو فساقا غير جبان ، أو ماله — لزمه قصده . وإلا تيمم .

ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ، ولا وقت فرض — إلا هنا ، وفيما إذا وصل مسافرا إلى ماء وقد ضاق الوقت ، أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده .

ومن ترك ما يلزمه قبوله أو تحصيله — : من ماء وغيره . —
وتيمم وصلى ، أعاد .

(١) كذا في ز ، ع . ولى ش : « لطهارة » . وهو تحريف .

(٢) في ع زيادة : « البالي » . وقد وردت في الشرح .

ومن خرج لحرث أو صيد ونحوه ، حمله إن أمكنه . ويتيمم^(١)
إن فاتت حاجته برجوعه ، ولا يعيد .

ومن في الوقت أراقه ، أو مر به وأمكنه الوضوء ويعلم أنه
لا يجد غيره ، أو باعه ، أو وهبه — حرم ، ولم يصح العقد . ثم إن
تيمم وصلى لم يعد .

ومن ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه ، أو عن موضع بئر كانه
يعرفها ، فتيمم — أجزاء ولو بان بعد بقر به بئر خفية لم يعرفها . لا
إن نسيه أو جهله بموضع يمكنه استعماله ، وتيمم . كصل عويانا
ومكفر بصوم ، ناسيا للسترة والرقبة .

ويتيمم لكل حدث ، ولكل نجاسة بيدن — لعدم ماء ، أو
ضرر^(٢) ولو من برد حضرا — بعد تخفيفها ما أمكن لزوما . ولا
إعادة .

وإن تعذر الماء والتراب لعدم ، أو قروح^(٣) لا يستطيع معها
مس البشرة ، ونحوها — صلى الفرض فقط على حساب حاله ، ولا
يزيد على ما يجزى ، ولا يؤم متطهرا بأحدهما . ولا إعادة . وتبطل
بحدث ونحوه فيها .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يتيمم » .
(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أولضرر » . والظاهر أن زيادة اللام من الفارح ..
(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أولقروح » . والظاهر أن الزيادة من الفارح ..

وإن وجد ثلجا، وتمنر تنويه — منح به أعضاء. **فوماء**
وصلى ، ولم يعد إن جرى بمس^(١).

الشرط^(٢) الثالث : تراب طهور مباح ، غير محترق ، يملق
غبار. فإن خالطه ذو غبار غيره ، فكما خالطه طاهر .

* * *

فصل

وفرائضه : مسح وجهه سوى ما تحت شعر ولو خفيفا ، وداخل
فم وأنف ، ويكره . ويديه إلى كوعيه .

ولو أمر المحل على تراب ، أو صمده لريح فعنه ومسحه به —
صح . لا إن سفته فسحه به .

وإن تيمم بيمض يديه أو بحائل ، أو يغمه غيره —
فكوضوء .

وترتيب^(٣) ، وموالة حدث أصغر . وهي^(٤) بقدرها في وضوء .
وتعيز^(٥) : استباحة ما يتيمم^(٦) له : من حدث ، أو نجاسة . فلا

(١) كذا في ز ، ع . وفي زيادة : « الأعضاء » . وهي من كلام الفارح .

(٢) كذا في ز . والظاهر أن المؤلف قد ذكر ذلك هنا دون سابقه لبعد الفصل . ولم

يرد في ولا في ش . وورد في الشرح .

(٣) في زيادة : « هنا » . وهي من كلام الفارح .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « تيمم » .

يكنى أحدهما ولا أحد^(١) الحديثين عن الآخر .

وإن نواهما أو أحدَ أسباب أحدهما ، أجزأ عن الجميع .

ومن نوى شيئاً أستباحه ومثله ودونه . فأعلاه : فرضُ عين ،
فندزُّه ، فكفايةٌ ، فنافلةٌ ، فطوافٌ قُل ، فمسُّ مصحف ، فقراءةٌ ،
فلبثٌ .

وإن أطلقها لصلاة أو طواف ، لم يفعل إلا نفلهما .
وتسميةٌ فيه ، كوضوء .

ويبطل حتى تيمُّ جنبٍ لقراءة ولبث^(٢) ، وحائضٍ لوطء —
بمخرج الوقت . كلطواف^(٣) وجنازة ونافلة ونحوها ، ونجاسة . مالم
يكن في صلاة جمعة ، أو ينو الجمعُ في وقت ثانية — فلا يبطل بمخرج
وقت الأولى^(٤) .

وبوجود ماء ، وزوالٍ مبيح ، ومبطلٍ ماتيم له ، وخلع^(٥) ما يمسح .
إن تيمم وهو عليه .

لأعن حيض ونفاس^(٦) ، يحدثٍ غيرها .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . ووثق : « فلا يكنى لأحدهما ولأحد » .

(٢) في ش زيادة : « بمسجد » . وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وقد وردت اللام في ش على أنها من كلام الشارح ، وهو من عبث الناشر .

(٤) قوله : « فلا يبطل » إلخ ، قد سقط من ش .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بخلع » والزيادة من الشارح .

(٦) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر المناسب . وفي ش : « أو نفاس » .

وإن وجد الماء في صلاة أو طواف ، بطلا . وإن انقضت لم يجب
إعادتهما . وفي قراءة ووطء ونحوهما ، يجب الترك . وينسل^(١) ميت
ولو صلى عليه ، وتعاد .

وسن لعالم وراجح وجود ماء ، أو مستوي عنده الأمران — تأخير
النيم إلى آخر الوقت المختار .

وصفته : أن ينوي ، ثم يسمي ، ويضرب التراب بيديه مفرجتي
الأصابع ضربة^(٢) : يمسح وجهه بباطن أصابعه ، وكفيه براحتيه .

وإن بذل ، أو نذر ، أو وقف ، أو وصى بماء لأولى جماعة — قدم
غسل طيب^(٣) ، فنجاسة ثوب ، فبقعة ، فبدن . ثم^(٤) ميت
فائس ، فجنب ، فمحدث . إلا^(٥) إن كفاه وحده ، فيقدم على جنب .
ويقرع مع التساوي .

وإن تطهر به غير الأولى أساء ، وصحت^(٥) .

والثوب يصل في ، ثم يكفن به .

* * *

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وينسل » . وهو خطأ وتصحيح .
(٢) في ش زيادة : « واحدة ثم » . وهي من كلام الشارح .
(٣) كذا في ز ، ع . وهو الأولى . وفي ش : « فيت » .
(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لا » . وهو تحريف .
(٥) في ش زيادة : « طهارته » . وهي من كلام الشارح .

باب إزالة النجاسة الحُكْمِيَّة

يشترط لكل متنجس حتى أسفل خف وحذاء، وذيل امرأة — سبع غسلات إن أقمت، وإلا غُتِي يَنْقَى^(١)، بماء طهور، مع حَتٍّ^{*} وقرصٍ لحاجة إن لم يتضرر المحل، وعصير مع إمكان — فيما تشرَّب — كل مرة، خارج الماء. وإلا فغسلة واحدة يُبْنَى عليها. أو دقّه وتقليبه^(٢) أو تنقيه.

وكون أحداها — في متنجس بكلب أو خنزير، أو متولدٍ من أحدهما — بتراب طهور يستوعب المحل، إلا فيما يضر^(٣) فيكفي مساه. ويُعتبر مائع يوصله إليه. والأولى أولى. ويقوم أشنان ونحوه مقامه.

ويضر بقاء طعم، لا لونٍ أو ريح أوهما^(٤) عجزاً. وإن لم تزل النجاسة إلا بملح أو نحوه مع الماء، لم يجب. ومحرم استعمال مطعموم في إزالتها.

(١) كذا في ز، أى المحل. وفي ع، ش: «تنقى» أى النجاسة.

(٢) كذا في ز، ع. وفي ش: «أو تقليبه». ولعله بحرّيف.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: «يضره».

(٤) في ش: «لابقاء لوناً أو ريحاً أو بقاؤهما». والزيادة من الشارح.

وما نجس^(١) بفسل يُفسل عددًا ما بقي بمدها ، بتراب طهور حيث
أشترط ولم يُستعمل .

ويُفسل بخروج مذى ذكر^(٢) وأنثيان مرة ، وما أصابه سببا .
ويُجزى في بول غلام — لم يأكل طعاما لشهوة — فضحه ،
وهو : غمره بماء^(٣) . وفي صخر وأجرنة^(٤) وأحواض ونحوها ،
وأرض تنجست بمائع — ولو من كلب وخنزير — مكائرتها بالماء
حتى يذهب لون نجاسة وريحها ، ما لم يسجز . ولو لم يزل فيها .
ولا يطهر دهن ، ولا أرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء ؛
ولا باطن حب وإناء^(٥) وعجين ولحم تشرّبها ، ولا سكين سُقيتها .
بفسل . ولا صقيل بمسح . ولا أرض بشمس وريح وجفاف .
ولا نجاسة بنار ، فرماؤها نجس . ولا باستحالة ، فالتولد منها —
ككود جرح ، وصراصير كُنف . — نجسة ، إلا علقة يُخلق منها
طاهر ، وخمرة أنقلبت بنفسها^(٥) ، أو بنقل^(٦) لا لقصد تخليل .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تنجس » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « بالماء » .

(٣) في ش زيادة : « صغار » . وهي من الشارح .

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الأول . وفي ش : « ولا إناء » . ولله تعريف .

(٥) في ع ، ش زيادة : « خلا » . ولعلها من الشارح .

(٦) كذا في ز ، ش . وفي ع : « وينقل » . وهو تعريف .

ودنّها مثلها ، كمتجفّر . لا^(١) إناؤه طهر ماؤه : ويُنمّع غير خلّال من إمساكها . لتخلّل^(٢) . ثم إن تخلّلت ، أو أتخذ عصيراً ليتخمر فتخلّل بنفسه — حل .

ومن بلغ لوزاً أو نحوّه في قشره ، ثم قامه أو نحوّه — لم ينجس بإطنه ، كبيض صلق في خمر^(٣) .
وأى نجاسة خفيت ، غسل حتى يتيقن غسلها . لا في صحراء ونحوها ، ويصلى فيها بلا تحرّث .

* * *

فصل

المسكر ، وما لا يؤكل من الطير والبهائم فما فوق الهر^(٤) خلقة ، وميته غير الآدمي وسمك وجراد ، وغير ما لا نفس له سائلة : كالمقرب . لا^(٥) للوزغ والحية ، والعلقة يُخلق منها حيوان ولو آدمياً طاهراً ، والبيضة تصير دماً ، ولبنٌ ومنى غير آدمي وما كولي ، وبيضه ، والقيء والودى والمنى والبول والغائط مما لا يؤكل أو آدمي : والنجسُ منا^(٦) طاهر منه صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء :

(١) كذا في ز . ع . وفي ش : « ولا » . والزيادة من الشارح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « لتخلّل » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « كبيض في خر صلق » . وهو من عبث الناس .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الحمر » وهو تصحيف عجيب .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « إلا » وهو خطأ وتعريف .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « هنا » . وهو تصحيف .

وَمَاءُ قُرُوحٍ ، وَدَمٌ غَيْرُ عِرْقٍ مَا كُولُ وَلَوْ ظَهَرَتْ حَرَّتُهُ ، وَبِمَكِّ وَبِقِ
وَقِلِّ وَبِرَاغِيثَ وَذَبَابٍ وَنَحْوَهَا ^(١) ، وَشَهِيدٍ ^(٢) عَلَيْهِ ؛ وَقِيحٌ ، وَصَدِيدٌ .
نَجَسٌ .

وَيُعْنَى — فِي غَيْرِ مَائِعٍ وَمَطْعُومٍ — عَنْ يَسِيرٍ لَمْ يَنْقُضْ ^(٣) : مِنْ
دَمٍ وَلَوْ حَيْضًا وَنَفَاسًا وَاسْتِحَاضَةً ، وَقِيحٍ وَصَدِيدٍ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
مَصْلٍ ، لَا مِنْ حَيَوَانٍ نَجَسٍ ، أَوْ سَبِيلٍ .

وَعَنْ أَثَرِ اسْتِجْمَارِ بَحْلِهِ ، وَيَسِيرٍ ^(٤) سَلَسٍ بُولٍ ، وَدُخَانِ نَجَاسَةٍ
وَنَبَارِهَا وَبَخَارِهَا مَا لَمْ تَظْهَرْ لَهُ صِفَةٌ ، وَيَسِيرٍ مَاءِ نَجَسٍ بِمَا عُنِيَ عَنْهُ
يَسِيرُهُ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : وَأَطْلَقَهُ الْمُتَقَنُّ عَنْهُ . وَيُضْمُّ مُتَفَرِّقٌ بِشُوبٍ ،
لَا أَكْثَرَ .

وَعَنْ ^(٥) نَجَاسَةِ بَمِينٍ ، وَحَلٍّ كَثِيرِهَا فِي صَلَاةٍ خَوْفٍ .
وَعَرَقٌ وَرَيْقٌ مِنْ طَاهِرٍ ، وَالْبَلْغَمُ وَلَوْ أَزْرَقَ ، وَسَائِلٌ مِنْ فَمٍ .
وَقَتَّ نَوْمٍ ، وَدَوْدُ قَزٍّ ، وَمِسْكٌ وَفَارُثُهُ ، وَطِينٌ ^(٦) شَارِعٌ ظُنْتُ
نَجَاسَتَهُ — طَاهِرٌ .

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « وَنَحْوَهُ » .

(٢) فِي ع : « وَدَمٌ شَهِيدٌ » . وَقَدْ وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي الصَّرْحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « الْوَضُوءُ » . وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَحِ .

(٤) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : « بُولٍ » ، وَرَدَّ فِي ش عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٥) لَفْظُ « مِنْ » وَرَدَّ فِي ش عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٦) قَوْلُهُ : « وَطِينٌ » إِلَى قَوْلِهِ : « هُوَ وَنَحْوُهُ » ، وَرَدَّ فِي ش عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرْحِ -

ولا بكره سُورٌ طاهر. ولو أكل هرث ونحوه أو ^(١) طفل نجاسة،
 هم هرب — ولو قبل أن يغيب — من ماء يسير، أو وقع فيه هرث
 ونحوه — : مما ينضم دبره إذا وقع في مائع. — وخرج حيا، لم يؤثر.
 وكذا في جامد. وهو: ما يمنع انتقالها فيه.
 وإن مات، أو وقع ميتا رطبا ^(٢) في دقيق ونحوه — ألقي وما حوله.
 وإن اختلط ولم ينضبط حرم.



باب

الحيض: دمٌ طبيعة وجبله تُرخيه الرَّحِمُ، يعتاد أنثى إذا بلغت،
 في أوقات ^(٣) معلومة.

ويُمنع ^(٤) الفسل له — لا ^(٥) الجنابة، بل يسن — والوضوء، ووجوب
 صلاة ^(٦)، وفعلها، وفعل طواف وصوم ^(٨)، ومس مصحف، وقراءة
 قرآن، واللبث بمسجد ولو بوضوء — لا المرور إن أمنت تلويثه ^(٨) —

(١) في ش زيادة: «أكل». وهو من كلام الشارح.

(٢) قد سقط قوله: «رطبا»، من ش.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: «أيام».

(٤) في ش زيادة: «الحيض». وهي من كلام الشارح.

(٥) كذا في ز، ع. وفي ش: «ولا». والزيادة من الشارح.

(٦) كذا في ز، ع. وفي ش: «الصلاة».

(٧) في ش زيادة: «لا وجوبه». وهي من الصرح.

(٨) في ش زيادة: «نساء». وهي من الصرح.

ووطئاً في فرج ، إلا لمن به شَبَقٌ بشرطه ، وسُنَّة طلاق ، ما لم تسأله
 خطماً أو طلاقاً على عوض ، واعتداداً بأشهر إلا لوفاة .
 ويوجب الفسل ، والبلوغ ، والاعتداد به إلا لوفاة .
 ونفاسٌ مثله إلا في اعتداده ، وكونه لا يوجب بلوغاً ، ولا يحجب .
 به في مدة إيلاء .

ولا يباح قبل غسل ، بائقاع دم ^(١) ، غير صوم وطلاق .
 ويحوز أن يستمتع من حائض ، بدون فرج . ويسن ستره إذا .
 فإن أولج قبل أئقطاعه من يجمع مثله ، فعليه كفارة : دينارٌ أو نصفه .
 على التخيير - ولو مكرهاً ، أو ناسياً أو جاهلاً ^(٢) الحيض والتحریم .
 وكذا هي إن طاوعته . وتجزى إلى واحد ، كنذر مطلق . وتسقط بعجز .
 وأقل سن الحيض : تمام تسع سنين . وأكثره : خمسون سنة .
 والحامل لا تحيض .
 وأقله : يوم وليلة . وأكثره : خمسة عشر يوماً . وغالبه : ست .
 أو سبع .

وأقل طهر بين حيضتين : ثلاثة عشر ^(٣) ؛ وز من حيض : خلوص
 النقاء ، بأن لا تتغير معه قطنه أحششت بها . ولا يُكره .
 وطؤها زمنه .

(١) في ش زيادة : « الحين » . وهي من الشرح .
 (٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو جاهلاً » . وكلاهما صحيح .
 (٣) في ع ، ش زيادة : « يوماً » . والظاهر أنها من كلام الشارح .

وغالبه : بقية الشهر . ولاحدٌ لأكثره .

* * *

فصل

والمبتدأة بدم أو صفرة أو كدرة ، تجلس — بمجرد ما تراه —
الله ، ثم تتسل وتضلى . فإن^(١) أنقطع ولم يُجاوز أكثره ، أغتسلت
الحاء . فعمله ثلاثا . فإن لم يختلف صار عادة : تنتقلُ إليه ، وتعيد
حرم ومضان ونحوه فيه . لا إن أيسر قبل تكراره ، أو لم يعد .
ويعزم وطؤها قبل تكراره ، ولا يُكره إن طهرت يوما
فأكبر .

وإن جاوزه فستحاضة : فما بعضه ثخين أو أسود أو مثن ،
وطخ حيفا — تجلسه ولو لم يتوال أو يتكرر . وإلا فأقل الحيض
من كل شهر حتى يتكرر ، فتجلس — من أول وقت ابتدائها ،
أو أول كل شهر هلال إن جهلته — ستا أو سبعا بتحراً .
وإن استحيضت من لها عادة ، جلستها — لا ما قصته قبل —
إن علمتها . وإلا عملت بتمييز صائح ، ولو تنقل أو لم يتكرر .
ولا تبطل دلالته بزيادة البعث على شهر .

(١) كفاي ز . وفيه ، ش : « فإذا » .

ولا يُلتفت لتمييز إلا مع استحاضة .

فإن علم فمجيئة : لا تقتصر استحاضتها إلى تكرار .

وتجلس ناسية العدد فقط غالب الحيض ، في موضع حيضها .

فإن لم تعلم إلا شهرها — وهو : ما يجتمع فيه حيض وطهر صحیحان . — ففيه إن اتسع له . وإلا جلست الفاضل بعد أقل الطهر .

وتجلس المدد به من ذكرته ونسبت الوقت ، وغالب الحيض من نسيتهما — من أول كل مدة علم الحيض فيها ، وضاع موضعه : كنصف الشهر الثاني .

وإن^(١) جهلت فمن أول^(٢) كل هلالٍ ، كبتدأة .

ومتى ذكرت عاداتها ، رجعت إليها ، وقضت الواجب زمنها وزمن جلوسها في غيرها .

وما تجلسه ناسية — : من مشكوك فيه^(٣) — كحيض يقينا ، وما زاد إلى أكثره كطهر متيقن . وغيرهما استحاضة .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « فإن » .

(٢) في ع ، ش زيادة « شهر » . ولعلها من الفرح .

(٣) في ش ، زيادة : « فهو » . وهي من الفرح .

وإن تغيرت عادةً مطلقاً ، فكدم زائد على أقل حيض من مبتدأة
في إعادة صوم ونحوه .

ومن أقطع دمها ، ثم عاد في عادتها — جلسته ، لا ما جاوزها ولو
لم يزد على أكثره ، حتى يتكرر .

وصفرة وكثرة في أيامها — حيض ، لا بعد ولو تكرر .

ومن ترى ^(١) دماً يبلغ مجموعته أقله ، ونقاء متخللاً — فالدم

حيض . ومتى أقطع قبل بلوغ الأقل ، وجب الغسل . فإن جاوز أكثره
فمستحاضة .

* * *

فصل

يلزم كل من دام حدثه غسل المحل وتمصيبه ، لا إعادتهما لكل
صلاة إن لم يُقِرط . ويتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء .

وإن أعيد أقطاعه زمناً يتسع للفعل تعين . وإن عرض هذا
الانقطاع بطل وضوءه .

(١) ورد في ش بعد ذلك : « يوما أو أقل » . وفيهورد هنا في ز ، مضروباً .
عليه ، بزيادة : « ... أو أكثر » . ولم يرد شيء من ذلك في ع . فيكون ما في ش من
كلام الشارح .

ومن تمتنع قراءته^(١)، أو يطهقه السلس قائماً — على قاعدة - ومن
لم يطهقه إلا راکماً أو ساجداً، ركع وسجد -
وحرم وطء مستحاضة، من غير خوف عنت منه أو منها -
ولرجل شرب^(٢) مباح يتنع الجماع - ولا تبي شربه لإلقاء نقطة،
وحصول حيض — إلا^(٣) قرب رمضان لتطهره — ولقطعه - لأقل
الآخر بها، بلا علمها -

فصل

النَّفَسُ لا حدة لأظفه - وهو : دم تُرخيه الرحم مع ولادة وقبلها
يوميْن أو ثلاثة بأمارة، وبعدها إلى تمام أربعين من ابتداء خروج
بعض الولد -

وإن جاوزها، وصادف عادة حيضها ولم يزد، أو زاد وتكرر
ولم يجاوز أكثره — فحيض^(٤) - وإلا، أو لم يصادف عادة —

(١) في ش زيادة : « قائماً » - وهي من الشرح -

(٢) في ش زيادة : « دواء » - وهي من كلام الشارح -

(٣) كما في ز - وفي ش، ش : « لا » - وكلام صحيح - وفي ش زيادة : « للحصول

حيض » - وهي من الشرح -

(٤) في ش : « فهو حيض ... فهو استحاضة » - والزيادة من الشارح -

(م ٤ — الإجازات)

فاستحاضة^١ . ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس .
ويثبت حكمه بوضع ما يتبين^(١) فيه خلق^٢ إنسان . والنقاء زمنه
ظهر ، ويكره وطؤها فيه .
وإن^(٢) عاد الدم في الأربعين ، أو لم تره ثم رأته فيها — فشكوك^(٣)
فيه : تصوم وتصلّي وتقفى الصوم المفروض ، ولا توطأ . وإن صارت
نفساء^٤ بتعديها لم تقض .
وفي وطء نفساء ، ما في وطء حائض .
ومن وضعت توأمين فأكثر ، فأول نفاس ، وآخره من الأول .
فلو كان بينهما أربعون^(٤) ، فلا نفاس^٥ للثاني .

* * *

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تبين » .
(٢) كذا في ز . ع . وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » . ولعله تصحيف .
(٣) في ش : « فهو شكوك » . فتصوم . . المفروض ونحوه . . والزيادة من الشرح .
(٤) في ع زيادة : « يوما » ، وردفوقها علامة الخطأ على ما يظهر . وقد وردت في النسخ

كتاب

الصلاة : أقوال وأفعال معلومة^(١) ، مفتحة بالتكيز ، مختمة

بالتسليم .

وتجب الحس على كل مسلم مكلف — غير حائض ونفساء — ولو لم يبلغه الشرع ، أو نائماً ، أو منقطعاً عقله بإغماء أو شرب^(٢) دواء أو محرم . فيقضى حتى زمن جنون طرأ متصلاً به . ويلزم لإعلام نائم بدخول وقتها مع ضيقه . ولا تصح من مجنون .

وإذا صلى ، أو أذن ولو في غير وقته — كافر يصح إسلامه ، حكم به . ولا تصح صلاته ظاهراً ، ولا يعتد بأذانه .

ولا تجب على صغير . وتصح من مميز — وهو : من بلغ سبعا . — والثواب له . ويلزم الولي أمره بها لنسب ، وتعليمه إياها والطهارة — كإصلاح ماله ، وكفه عن المفسد — وضربه على تركها لعشر .

وإن بلغ في مفروضة ، أو بعدة في وقتها — لزمه إعادتها مع تيمم^(٣) لها ، لا وضوء .

ولا يجوز لمن لزمته تأخيرها أو بعضها عن وقت الجواز ، ذا كراً

(١) كذا في ز ، ع . وقد رد في ش على أنه من الشرح .

(٢) في ش : « أو يشرب محرم » . والرائد قد ورد على أنه من الشرح .

(٣) في ش : « مع تيمم وضوء » . والرائد قد ورد على أنه من كلام الشارح ، وهو من عبث الناشر .

قلداً على فعلها — إلا لمن له الجمع ونوبه ، أو لمشتغل^(١) بشرطها الذي
يحصّله قريباً .

وله تأخير فعلها في الوقت ، مع العزم عليه — ما لم يظن مانعاً :
ككوت وقتل وجيئ : أو يُمر^(٢) ستره أو له فقط ، أو لا يبقى وضوء
علم الماء سفراً إلى آخره ولا يرجو وجوده .

ومن له أن يؤخر ، تسقط يموته ، ولم يأنم .

ومن تركها جحوداً ولو جهلاً ، وعُرّف وأصر — كفر . وكذا^(٣)
تهلوتاً وكسلاً ، إذا دعاه لإمام لفعلها^(٤) وآبى حتى تضايق وقتُ التي
بعدها . ويُستتابان ثلاثة^(٥) أيام ، فإن تابا^(٦) بفعلها ، وإلا ضربت
عقوبها .

وكذا ترك ركن أو شرط يعتقد وجوبه .

باب

الأذان : إعلام بدخول وقت الصلاة ، أو قرينه لفجر^(٧) .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو مشتغل » . وهو — مع صحته — تحريف .

(٢) هذا ورد في ش على أنه من الفرج ، بلفظ : (يد) . وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « لو تركها » . ومن كلام الفارح .

(٤) قد سقط هذا القول من ع .

(٥) في ش : « ويستتابان والإباء بثلاثة » . والزيادة من الفرج .

(٦) في ش : « تابا » . وهو تحريف .

(٧) كذا في ز ، ع . وفي ش : « كفجر » وهو تصحيف خطير .

والإقامة : إعلام بالقيام إليها . بذكر مخصوص فيهما . وهو أفضل منها
ومن إمامة^(١) .

وسُنْ أَذَانٌ فِي عَيْنِ أَذَى^(٢) مولود ، وإقامة في اليسرى .

وهما فرض كفاية للخمس المؤداة والجمعة ، على الرجال الأحرار —

إذ فرض الكفاية لا يلزم رقيقاً — حضراً . ويُستأن المنفرد ، وسفراً
ولقضية . ويُكرهان لخنائى ونساء ، ولو برفع صوت .

ولا ينادى لجنازة وتراويح ، بل لعيد وكسوف وأستسقاء : « الصلاة
جامعة » أو « الصلاة » . وكُره بـ « حتى على الصلاة » .

ويقاتل أهل بلد تركوهما . وتحرم الأجرة عليهما . فإن لم يوجد

متطوع ، رزق الإمام — من بيت المال — من يقوم بهما .

وشُروط . كونه مسلماً ، ذكراً ، عاقلاً . وبصير^(٣) أولى .

وسُنْ : كونه صبيّاً ، أميناً ، عالماً^(٤) بالوقت . ويقدم — مع

التشاح — الأفضل في ذلك ، ثم^(٥) في دين وعقل ، ثم من يختاره
أكثر الجيران ، ثم يُقرّع .

ويكفى مؤذن^(٥) بلا حاجة . ويزاد بقدرها . ويُقيم من يكفى .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الإمامة » .

(٢) في ش : « أذن » ، وهو — مع صحته — تحريف .

(٣) في ش : « وعالماً » . والزيادة من الفرح .

(٤) في ش زيادة : « إن استتوا » . وهي عن الفرح .

(٥) في ع زيادة : « واحد » .

وهو خمس عشرة كلمة بلا ترجيع ، وهي إحدى عشرة بلا تنئية .
وبإح ترجيعه وتنئيتها .

ويُسْنُ^(١) أول الوقت ، وترسل فيه ، وحدرتها ، والوقف^(٢) على كل جملة ، وقول : « الصلاة خير من النوم » مرتين ، بعد حيلة أذان الفجر — ويسمى : التتويب — وكونه قائماً فيهما — فيكرهان قاعداً ، لنير مسافر ومعدور — متطهراً — فيكره أذان جنب ، وإقامة محدث — على^(٣) علو ، رافعاً وجهه ، جاعلاً سبائبه في أذنيه ، مستقبل القبلة ، يلتفت^(٤) يمينا لـ « حي على الصلاة » ، وشمالاً لـ « حي على الفلاح » ؛ ولا يزيل قدميه ؛ وأن يتولاهما واحد بمجل واحد مالم يشق ، وأن يجلس بعد أذان ما يسن تعجيلها جلسة خفيفة ، ثم يُقيم . ولا يصح إلا مرتباً ، متوالياً عرفاً — فإن تكلم بمحرم أو سكت طويلاً ، بطل . وكره يسير غيره ، وسكوت بلا حاجة — منوباً ، من واحد عدل ، في الوقت .

ويصح لفجر بعد نصف الليل . ويكره في رمضان قبل فجر ثلث^(٥) .

(١) كشاف ، ع ز وف ش : « وسن » . ولعله تحريف .

(٢) ف ع : « وله لوقف » . وهو تحريف .

(٣) ف ش ÷ « وعلى » . والزيادة من الشارح .

(٤) كشاف ، ز ، ع ، وف ش : « يلتفت » .

(٥) ف ع ، ش زيادة : « إن لم يؤذن له بعده » . والظاهر أنها من الشارح .

— ٥٥ —

ورفعُ الصوتُ ركنَ ليحصلُ السماعُ ، مالم يؤذَنَ لحاضر .
ومن جمع ، أو قضى فوائت — أذن للأولى ، وأقام لكل .
ويعجزى أذانٌ ميمز ، لافاسقٍ وخشي وأمرأة .
ويكره ملحنًا ، وملحونا ، ومن ذى لثغة فاحشة . وبطل إن
أحيل المعنى .

وسُنْ لمؤذن وسامعه ولو ثانياً وثالثاً ، ولتقيم وسامعه — ولو في
طواف أو قراءَةٍ . أو امرأة — متابعاً قوله سرّاً بثلثه — لا مطلقاً^(١)
ومتخللاً ، ويقضيه — إلا في الحيلة ، فيقولان : « لاحول ولا قوة
إلا بالله » : وفي التَّوْب : « صدقتَ وبررتَ » : وفي لفظ الإقامة :
« أقامها الله وأدامها ! » . ثم يصلى على النبي — صلى الله عليه وسلم —
إذا فرغ ، ويقول : « اللهم رب هذه الدَّعوة التامة ، والصلاة القاعة !
آت محمدًا الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ! » .
ثم يدعو هنا ، وعند إقامة .

ويحرم خروجه من مسجد ، بلا عذر أو نية رجوع .

* * *

(١) و س : « لمصل » . والزيادة من الشرح .

بابٌ

شروطُ الصلاة : بما يتوقف^(١) عليها صحتها . وليست منها ، بل تجب لها قبلها . المنقحُ : « إلا النية » .

وهي : إسلام ، وعقل ، وتمييز ، وطهارة ، ودخول وقت . وهو لظهر — وهي الأولى — : من الزوال — وهو : ابتداء طول الظل بعد تناهي قصره . لكن لا يقصُر^(٢) في بعض بلاد خراسان ، تسير الشمس ناحية عنها . ويختلف بالشهر والبلد ؛ فأقله بإقليم الشام والعراق : قدمٌ وثلاث ، في نصف حريران . ويتزايد إلى عشرة أقدام وسدس ، في نصف كائنون الأول . ويكون أقلٌّ وأكثرَ في غير ذلك . وطولُ كل إنسان بقدمه : ستةٌ وثلثان تقريبا . — حتى يتساوى منتصب وفيئه سوى ظل الزوال .

والأفضل : تعجيلها ، إلا مع حر مطلقا حتى ينكسر ، ومع غيم لمصل جماعة ، لقرب وقت العصر — فيُسن غير جمعة فيهما . وتأخيرها لمن لاعليه^(٣) جمعة ، أو يري الجمرات — حتى يُفعلا — أفضل .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تتوقف » . وكل صحيح .

(٢) في ش زيادة : « الفل » . وهو من الفرح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جمعة عليه » .

وله المختار للمصر — وهي الوسطى — حتى يصير ظل كل شيء
مثليه، سوى ظل الزوال - ثم هو وقت ضرورة إلى الغروب .
وتسجيلها مطلقاً أفضل .

وله للغرب ^(١) - وهي الوتر ^(٢) - حتى يذهب الشفق الأحمر .
والأفضل : تسجيلها ، إلا ليلة « جمع » ، المحرم قصدها — إن لم
يوافها وقت الغروب ، وفي غم لصل جماعة ^(٣) ، وجمع . إن كان أرقق .
وله المختار للمساء إلى ثلث الليل .

ومصلاؤها آخر الثلث أفضل ، ما لم يؤخر ^(٤) للغرب . ويكره ^(٥)
إن شق ولو على بعضهم ، والنوم قبلها ، والحديث بعدها إلا يسيراً
ولشغل ^(٦) وأهل .

ثم هو وقت ضرورة إلى طلوع الفجر الثاني ، وهو : اليأس المعترض
بالمشرق ولا ظلمة بعده . والأول : مستطيل أزرق له شعاع ثم يظلم .

(١) ع : « المغرب » . وهو تعريف .

(٢) كذا في ز و صلب ع . وفي ش : « وتر النهار » . وورد نحوه بهامش ع مع تصحيحه .
ولا يبدأن يكون من كلام الشارح تفسيراً لكلمة المتن : « الوتر » ، وأن تكون هذه
الكلمة قد سقطت من ش .

(٣) في ش زيادة : « كما تقدم » . وهي من الشرح :

(٤) في ش : « تؤخر » .

(٥) في ش زيادة : « التأخير » . وهي من الشرح .

(٦) و ش : « إلا يسير الشغل » . والواو قد أخرجت مع الشرح .

وليه للفجر إلى الشروق . وتحجيلها مطلقاً أفضل .
 وتأخير الكل مع أمن فوت^(١) ، لمصلي كسوف ، وممنور — :
 كحافن ، وتائق . — أفضل .
 ولو أمره به والده لمصلي به ، آخر . فلا يُكره أن يؤم أباه .
 ويحب لتعلم الفاتحة وذكر واجب .
 وتحصل فضيلة التعجيل ، بالتأهب أول الوقت .
 ويقدر للصلاة أيام البجال قدر المعتاد .

فصل

أداء^(٢) حتى الجمعة يدرك بتكبيرة إحرام ولو آخر وقت ثانية
 في جمع .
 ومن جهل الوقت ، ولا تمكنه^(٣) مشاهدة — ولا غبر عن
 يقين — صلى إذا ظن دخوله . ويُعيد إن أخطأ^(٤) .
 ويُعيد أعمى عاجز عدم مقلداً ، مطلقاً .

(١) كفا في ز ، ع ، و في ش : « فوت » .

(٢) في ش زيادة : « الصلاة » . وهي من الشرح .

(٣) كفا في ز . و في ش : « يمكنه » . وتقتض ع من فوق ومن تحت .

(٤) في ش : زيادة « فصل وقوله » . وهي من كلام الشارع .

ويسمل بأذان ثقة عارف، وكذا إخباره بدخوله لا عن ظن .
وإذا دخل وقت صلاة بقدر تكبيرة، ثم طرأ مانع - كجنون
وحيف - قضيت .

وان طرأ تكليف : كبلوغ، ونحوه - وقد بقي بقدرها -
قضيت مع مجموعة إليها قبلها .

ويجب قضاء فائتة فأكثر مرتباً ولو كثرت - إلا إذا خشي
فوات حاضرة، أو خروج وقت اختيار؛ ولا يصح تفله إذا؛ أو نسيه
بين فوائت حال قضاها، أو حاضرة وفائتة حتى فرغ . لا إن جهل
وجوبه - فوراً، مالم ينضر^(١) في بدنه أو معيشة يحتاجها، أو يحضر
لصلاة عيد^(٢) . ولا يصح قل مطلق إذا .

ويجوز التأخير لنرض صحيح : كاستظار رقة، أو جاعة لها .
وإن ذكر فائتة إمام أحرم بمحاضرة لم يضر وقها - قطعاً،
كغيره إذا ضاق عنها وعن المسابقة . وإلا أتمها قلاً .
ومن شك فيما عليه، وتيقن سبق الوجوب - أبرأ ذمته يقيناً .
وإلا فما^(٣) تيقن وجوبه .

(١) كذا في ز، ع . وفي ش : « ينضر » . وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز، ع . وفي ش : « العيد » .

(٣) في ش : « فيلزمه مما » . والزيادة من كلام الشارح .

فَلَوْ تَرَكَ عَشْرَ سَجَدَاتٍ مِنْ صَلَاةٍ شَهْرٍ، قَضَى (١) عَشْرَةَ أَلْهَمَ.

وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ، وَجَهِلَهَا — قَضَى خَمْسًا. وَظَهَرَ وَأَعَصَرَ
مِنْ يَوْمَيْنِ، وَجَهِلَ السَّابِقَةَ — تَحَرَّى: بِأَيِّهَا يَبْدَأُ؟ فَإِنْ أَسْتَوَا
فَمَا شَاءَ.

وَلَوْ شَكَّ مَأْمُومٌ: هَلْ صَلَّى الْإِمَامُ (٢) الظُّهْرَ أَوِ الْمَصْرَ؟ — أُعْتَبِرَ
بِالْقَوْلِ، فَإِنْ أَشْكَلَ فَلِأَصْلِ عِلْمِ الْإِعْلَادَةِ.

بَابُ

سِتْرِ الْمَوْرَقِ وَهِيَ: سَوَاءُ الْإِنْسَانِ وَكُلِّ مَا يُسْتَحْيَى (٣) مِنْهُ. —
حَتَّى عَنْ نَفْسِهِ، مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ. وَيَجِبُ حَتَّى خَارِجَهَا وَخُلُوعُ (٤)
وَفِي ظِلْمَةٍ — لَا مِنْ أَسْفَلٍ — بَلَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَلَوْ بَنَاتٍ وَنَحْوَهُ،
وَمُتَّصِلٍ (٥) بِهِ: كَيْدِهِ وَلِحِيَّتِهِ، لَا بَارِيَّةٍ وَحَصِيرٍ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَضُرُّهُ،
وَلَا خُفْيَةٍ وَطِينٍ وَمَاءٍ كَدِيرٍ لَعَدِمَ.

(١) فِي شِ زِيَادَةِ: « صَلَاةٍ ». وَهِيَ مِنَ التَّرْجِ.

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ: « بِهِ ». وَهِيَ مِنَ التَّرْجِ.

(٣) كَذَا فِي ز، ع. وَفِي شِ: « يُسْتَحْيَى ». وَكَلَامًا صَحِيحًا.

(٤) فِي شِ: « وَحَتَّى فِي خُلُوعٍ وَحَتَّى فِي ظِلْمَةٍ ». وَالزِّيَادَةُ مَدْرَجَةٌ مِنَ التَّرْجِ:

(٥) فِي شِ: « بِمُتَّصِلٍ ». لَا بَارِيَّةٍ وَنَحْوَهَا. . وَبِغْفِرَةٍ. . وَهُوَ مِنْ عِبْتِ النَّاسِرِ.

ويلبّح كشفها لتدأ وتخلّ ونحوها^(١) ، ويلبّح ومبلّحة .
وعورة ذكر وخشّى بلتأعشراً ، وأمة وأم ولد ومبّضة ، وحرّة
مميّزة ومُراهقة^(٢) — : ما بين سرّة وركبة . وابن سبع إلى عشر .
الفرجان . والحرة البالّنة كلّها عورة في الصلاة إلا وجهها .
وتُسْن^(٣) صلاة رجل في ثوبين ، ويكفي ستر عورته في قطن .
وشرط في فرض : ستر أحد عاتقيه بلباس ولو وصف البشرة .
وتُسْن صلاة حرّة في دِرْع وخمار وملحفة ، وتُكْرَم في ثياب
وبرقع . ويُجْزَى ستر عورتها .
وإذا انكشف لا عمداء في صلاة ، من عورة ، يسير لا يقص
عرفاً في النظر ، ولو طويلاً ؛ أو كثير في قصير — لم يطل .
ومن صلى في غضب ولو بعنه ثوباً أو بقعة ، أو ذهب أو فضة
أو حرير أو غالبه حيث حرّم ؛ أو حجّ بنصب — طللاً ذاكراً —
لم يصح .
وإن غيّر هيئة مسجد فكفصبه^(٤) ، لا إن منعه غيره .
ولا يطلها لبس عمامة وخاتم منهيّ عنها ، ونحوها .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو نحوها . . . » وللباحه له ، والزيادة من الصحاح .

(٢) في ش : « وحرّة مراهقة » . والزيادة من الصحاح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ويسن » .

(٤) كذا في ز . وهو الظاهر . وفي ع ، ش : « فكصب » . ولله تحريف .

وتصح ممن حُسب بنصب . وكذا بنجسة ، ويومي برطة
غاية ما يمكنه ، ويجلس على قدميه .

ويصلي عريانا مع غصب ، وفي حرير لديم . ولا إعادة . وفي
نجس لديم ، ويُعيد . ولا يصح قل آبق .

ومن لم يجد إلا ما يستر عورته أو ^(١) الفرجين أو أحدهما -
ستره ، والدبر أولى . إلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط ، فيسترها
ويصلي جالسا .

ويلزمه تحصيل ستره بثمان مثلها : فإن زاد فكما وضوء . وقبولها
عارية ، لا هبة . فإن عدم صلى جالسا ندبا : يومي ولا يتربع ، بل
يتضالم ^(٢) .

وإن وجدها مصل قرية عرفا ستروبي ، وإلا ابتداء . وكذا
من عثقت فيها ، واحتاجت إليها .

وتصلي ^(٣) للمرأة جماعة وإمامهم وسطا وجوبا فيها ، كل نوع
جائزا . فإن شق صلى الفاضل وأستدبر مفضول ، ثم عكس .

ومن أعاره ^(٤) سترته وصلى عريانا ، لم تصح . وتسن إذا صلى .

(١) غي ش زيادة : « ما يستر » . وهي مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بنظم » . وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ويصلي » . وكل صحيح .

(٤) كذا في ز . أي أعار عريانا وصلى للمير عريانا . وفي ع ، ش : « أعار »

والله اعرف

ووصلى بها واحد فأخبر . ويقدم إمام مع منيق الوقت : والمرأة
أولى .

فصل

كُره في صلاة : سَدَلٌ — وهو : طرح ثوب على كفيه ، ولا
يرد بطرقه على الأخرى . — وأَشْمَلُ الصَّمَاءِ — وهو : أن يسطيع بثوب
ليس عليه غيره . — وتَنْطِيةُ وجهه ، وتَلَمُّ على فم أو أنف ، ولف^(١)
كم بلا سبب .

ومطلقاً : تشبه يكفار ، وصليب في ثوب ونحوه ، وشد وسط
عِشِيهِ^(٢) زُنَّارٍ — وأنثى مطلقاً — ومشى بنعل واحدة ، ولبسه بمصفراً
في غير إحرام ، ومزعقراً ، وأحمر مُصَمَّتاً ، وطيلساناً — وهو : المقوَّر —
ويجلبها مختلفاً في نجاسته واقتراشه — لا إلباسه دابته — وكون ثيابه
فوق تصف ساقه . والمرأة زيادة إلى ذراع ،

وحرم : أن يسبلها بلا حاجة خيلاء في غير حرب ، وحتى على

(١) كفلان ز ، ع . وفي ش : « كف » . وهو تصحيف طريف .

(٢) كفا في ز ، ع . وفي ش : « يشه » . وورد في ز قبله مضرورياً عليه :

« حتى أتى » .

أشئ لبس ملقيه صورة حيوان ، وتطبيقه ، وستر جذر به ، وتصويره .
لا أقرأته ، وجعله خدًا .

وعلى غير أشئ حتى كافر ، لبس ماكله أو غالبه^(١) حرير
ولو بطانة ، وأقرأته — لا تحت صفيق ، ويصلى عليه — وأستناد
إليه ، وتطبيقه ، وكتابة مهر فيه ، وستر جذر به — غير الكعبة
المشرقة — بلا ضرورة ، ومنسوج ومموء بنهب أو فضة . لامستحيل
لونه ولم يحصل منه شيء ، وحرير ساوى ما نسج معه ظهوراً^(٢) ،
وخرق — وهو : ماسدئ ياتر تسم ، وألحم بوبر^(٣) أو صوف ونحوه —
أو خالص لمرض أو حكة ، أو حرب^(٤) ولو بلا حاجة . ولا الكل
لحاجة .

وحرم تشبه رجل بأشئ وعكسه ، في لباس وغيره . وإلباس صبي
ما حرم على رجل ، فلا تصح صلاته فيه^(٥) .

ويباح من حرير : كيس مصحف ، وأزيراء وخياطة به ، وحشو
جباب وفرش ، وعلم ثوب — وهو : طرازه — ولبنة جيب — وهو :

(١) فى ش : « وما غلبه ظهوراً » . والزيادة مدرجة من الشرح .
(٢) ورد فى ز بعد ذلك : « ووبر » ، مضروبا عليه .
(٣) كذا فى ز ، ع . وفى ش : « صوف أو وبر » .
(٤) كذا فى ز ، ح . وفى ش : « لحرب » . والحكام مدرجة من الشرح .
(٥) قوله : « فلا تصح » لم يرد فى ش ، وأدرج فى الشرح .

الزريق . والجيب : ما يفتح على نحر أو طوق . — ورقاع ، وسُجف
فراء ، لا فوق أربع أصابع مضمومة .

باب

أجتنابُ النجاسة — وهى : عين أو صفة منَع الشرع منها بلا
ضرورة ، لا لأذى فيها طبعاً ، ولا^(١) لحق الله تعالى أو غيره شرعاً . —
حيث لم يُعَف عنها ، بدنّ مصل ؛ وعدمُ جملها — شرطٌ للصلاة .

فتصح من حامل مستجيراً أو^(٢) حيواناً طاهراً ، ومن مس
ثوبه ثوباً أو حائطاً نجساً لم يستند إليه ، أو قابلاً راکماً أو ساجداً .
ولم يلاقها ، أو صلى على^(٣) طاهر من متنجس طرفه ولو تحرك
بحركته^(٤) من غير متعلّق ينجرّ به ، أو سقطت عليه فزالت أو أزالها
سريعاً . لا إن عجز عن إزالتها عنه ، أو نسيها ، أو جهل عينها أو حكمها
أو أنها كانت^(٥) فى الصلاة ثم علم ، أو حل قارورة أو أجرّة باطنها
نجس ، أو بيضة فيها فرخ ميت ، أو مذرّة ، أو عنقوداً حباته
مستحيلة خمرآ .

-
- (١) كذا فى ز ، ع . وفى ش : « لا » . وأدرجت الواو فى الفرح .
(٢) كذا فى ح ، ش . ويبدو أن الألف قد ألقت بها مش ز وإن لم تظهر تماماً .
(٣) فى ش زيادة : « محل » وهى مدرجة من الفرح .
(٤) كذا فى ز ، ش . وفى ع : « لمركته » .
(٥) ورد هنا فى ز ، ع . ولم يرد فى ش ، بل أدرج فى الفرح .

وإن طين نجسة ، أو بسط عليها أو على حيوان نجس أو حرير
 ظاهر أصفياً ، أو غسل وجهه أجراً وصلى عليه ، أو ^(١) على بساط باطنه
 فقط نجس ، أو علو سفل غصب ، أو سرير تحته نجس — كرهت
 وصحت .

وإن خيط جرح أو جبر عظم بخيط ^(٢) أو عظم نجس ، فصَحَّ —
 لم تجب إزالته مع ضرر . ولا يتيمم له إن غطاه اللحم .
 ومتى وجبت فمات ، أزيل إلا مع المثلثة .
 ولا يلزم شارب خمر قى .
 وإن أعيدت سن أو أذن أو نحوهما ، فثبتت ^(٣) — فظاهرة .

فصل

ولا تصح ^(٤) تعبدًا صلاة في مقبرة ^(٥) — ولا يضر قبران ،
 ولا مادفن بداره — وحمام ^(٦) وما يتبعه في بيع ، وحش ، وأعطان

(١) في ش زياده : « صلى » . وهي مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بنجس » ، وأدرجت كلمة « خيط » في الشرح .
 والزيادة منه .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « فثبت » وهو تصحيف .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يصح » . وكلاهما صحيح .

(٥) ورد بها مش ز : « سواء كانت المقبرة للمسلمين أو للكفار » . والظاهر أنها من
 بعض القراء .

(٦) في ش : « وفي حمام وفيها . . . ولا حسن » . والزيادة مدرجة من الشرح .

إيل — وهي: ما تقيم فيها، وتأوي إليها — وتجزرة، ومزبلة، وقارعة الطريق، وأسطحتها، وسطح نهر. سوى صلاة جنازة في مقبرة^(١) وجمعة وعيد وجنازة ونحوها بطريق لضرورة^(٢)، وغصب، وعلى راحلة بطريق. وتصح في الكل لعذر.

وتكره إليها بلا حائل ولو كن مؤخره رحل، لا فيما علا عن^(٣) جادة المسافرين بمنة ويسرة.

ولو غيرت بما تزيل اسمها^(٤): كجمل حمام دارا، وصلى فيها — صحت. وتقبلة مسجد حدث بها.

ولا يصح فرض في الكعبة ولا على ظهرها، إلا إذا وقف على منتهائها — بحيث لم يبق وراءه شيء. — أو خارجها، وسجد فيها.

وتصح مندورة فيها وعليها، ما لم يسجد على منتهائها^(٥).
ويُسَنُّ قفله فيها وفي الحجر. وهو منها، وقدره: ستة أذرع وشيء. ويصح التوجه إليه مطلقاً. والفرض فيه كداخلها.

وتكره بأرض الخسف، بيعة وكنيسة.

(١) كذا في ز، ع. وفي ش: « بمقبرة ».

(٢) كذا في ز، ع. وفي ش: « الضرورة ». وهو خطأ وتحريف.

(٣) قد أدرج هذا ناشر في الفرح.

(٤) في ش: « اسمها أو مسجدا وصل. فيه ». وأدرج ما بعد في الفرح، والزيادة.

منه.

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه: « وليس بين يديه شاخص متصل بها ».

باب

استقبالُ القبلة: شرطٌ للصلاة مع القدرة، إلا في نفل مسافر —
ولو ماشياً — سفرًا مباحًا ولو قصيرًا. لا راكبٌ^(١) تما سيف. لكن
إن لم يُعذر من عدلت به دابته، أو عدل هو إلى غيرها عن جهة سيره
مع علمه؛ أو عُذر وطال — بطلت.

وإن وقف لتعب دابته، أو منتظرًا رُقعةً، أو لم يسر لسيرهم،
أو نوى النزولَ يبلد دخله، أو نزل في أثنائها — أُستقبل ويُتمها.
ويصبح نذره الصلاة عليها.

وإن ركب ماشٍ في نفل آتاه، وتبطل بركوب غيره.
وعلى ماشٍ إحرامٌ^(٢) وركوع وسجود إليها. ويستقبل راكبٌ^(٣)
ويركع ويسجد إن أمكن^(٤) بلا مشقة، وإلا فإلى جهة سيره، ويومئ.
ويلزم قاذرا جعل سجوده أخفض، والطمأنينة.

فصل

وفرضٌ من قرُب منها أو من مسجد النبي^(٥) — صلى الله عليه

-
- (١) في ش: «لا تما سيف، لكن لم ينفذ». وأدوج الزائد في المرح.
(٢) في ش زيادة: «إلى القبلة». وهي مخرجة من المرح.
(٣) ورد في ح فوق هذا وما بعده: «في كل صلاة». وهو من كلام الفارح.
(٤) كذا في ز، ح. وفي ش: «إنكته». .
(٥) كذا في ز، ح. وفي ش: «مسجده».

ومسلم — إصابة العين يبدنه^(١) . ولا يضر علو ولا^(٢) نزول . إلا إن
تعمد بحائل أصلي : كجبل ، فيجتهد إلى عينها .

ومن بُعد — وهو^(٣) : من لم يقدر على المعاينة ، ولا على من يخبره
عن علم — : إصابة الجهة بالاجتهاد . ويعنى عن انحراف يسير .
فإن أمكنه ذلك بخبر مكلف عدل ظاهره وباطنه عن يقين ،
أو استدلال^(٤) بمحاريب علم أنها للمسلمين — لزمه العمل به .

ومتى أثبتت سفرا ، أجتهد في طلبها بالدلائل . ويستحب تعلمها
مع أدلة الوقت . فإن دخل وخفيت عليه لزمه ، ويقلد لضيقه .
وأثبتها : القطب . وهو : نجم يكون وراء ظهر المصلي بالشام
وما حاذها ، وخلف^(٥) أذنه اليمنى بالشرق ، وعلى عاتقه الأيسر بمصر
وما والاها .

والشمس والقمر ومنازلهما وما يقترن بهما^(٦) ويقاربها ، كلها تطلع
من المشرق ، وتغرب من المغرب .

(١) ورد هذا في ز ، ش . وسقط من ع .

(٢) في ش : « ونزول إلا أن تتمنر » وأدرج الزائد في المرح .

(٣) في ش : « هو من لم يقدر على المعاينة لا . . » . والناس أدرج في المرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الاستدلال » .

(٥) في ش : « وعلى عاتقه . . . والاها » . والجملة الناقصة أدرجت في المرح .

وفي مين : « وخلف أذنيه اليمنى » . وفيه بعض التعريف .

(٦) في ش : « بهما وما يقاربها » وهو تحريف ، وزيادة « ما » بد الواو من المرح .

والرياح . وأما هاتما أربع ^(١) : « الجنوب » ، ومهبها قبلة أهل الشام :
من مطلع سهيل إلى مطلع الشمس في الشتاء . وبالعراق : إلى بطن
كتف المصلي اليسرى مارة إلى يمينه .

و « الشمال » : مقابلتها ، ومهبها : من القطب إلى مغرب الشمس
في الصيف .

و « الصبا » — وتسمى : القبول — من يسرة المصلي بالشام :
لأنه من مطلع الشمس صيفاً إلى مطلع العيوق . وبالعراق : إلى خلف
أذن المصلي اليسرى مارة إلى يمينه .

و « الدبور » مقابلتها ، لأنها تهبط بين القبلة والمغرب . وبالعراق :
مستقبلة شطر وجه المصلي الأيمن .

ولا يتبع مجتهد مجتهداً خالفه ، ولا يقتدي به إلا إن اتفقا . فإن
بان لأحدهما الخطأ انحرف وأتم ، ويتبعه من قلده ، وينوى المؤتم
منها المفارقة .

ويتبع وجوباً جاهل وأعمى ^(٢) الأوثق عنده ^(٣) ، ويخير مع تساوي
كما في القتيا .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أربعة » . وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ، ع . وأدرج في ش في الشرح بلفظ : « والأعمى » .

(٣) ورد في ش بعد ذلك زيادة مدرجة من الشرح ، وهي : « ولا مشقة » .

وإن صلى بصير حضراً فأخطأ ، أو أعمى بلا دليل — أعاداً .

فإن لم يظهر لمجتهد جهة ، أو لم يجد أعمى أو جاهل من يقلده فتحريراً ، أو أخطأ بمجتهد^(١) — أو قلده فأخطأ مقلده ، سبغاً — فلا إعادة .

ويجب تحريراً لكل صلاة ، فإن تغير — ولو فيها — عمل بالثاني ، وبني^(٢) . وإن غلب الخطأ فقط بطلت . ومن أخبر فيها بالخطأ يقينا ، لزمه قبوله .

باب

النية : العزم على فعل الشيء . ويزاد في عبادة : « تقرُّباً إلى الله تعالى^(٣) » .

وهي شرط لا يسقط^(٤) بحال . ولا يمنع صحتها قصد تعليمها^(٥) ، أو خلاص من خصم ، أو إدمان سهر .

(١) قوله : « أو أخطأ بمجتهد » ، ورد في ز ، ع . وسقط من ش ، ولم يرد له ذكر في الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وورد في ش مدرجاً في الشرح بلفظ : « وبني » .

(٣) في ش بعد ذلك : « يمين » . وهي مدرجة من الشرح .

(٤) كذا في ز ، و في ع : بالتاء . وفي ش كذلك مع زيادة واو قبل « لا » مدرجة من الشرح .

(٥) كذا في ز ، ع . وهو الأول . وفي ش : « تعليم » .

والأفضل : أن تقارن التكبير . فإن تقدمته يسير^(١) ، لا قبل وقت أداء وراتبة ، ولم يرتد أو يفسخها^(٢) — صحت .

ويجب استصحاب حكمها . فتبطل^(٣) بفسخ في الصلاة ، وترد^(٤) فيه ، وعزم عليه ، لا على محذور . وبشك : هل نوي أو^(٥) عين ؟ فعمل معه عملاً ثم ذكر .

وشُرط مع نية الصلاة : تعيين معيّنة ، لا^(٦) قضاء في فائتة ، وأداء في حاضرة ، وفرضية في فرض .

وتصح نية فرض من قاعد ، وقضاء^(٧) بنية أداء ، وعكسه إذا يأتى خلاف ظنه ، لا إن علم^(٨) .

وإن أحرم بفرض في وقته المتسع ، ثم قلبه قلا — صبح^(٩) مطلقاً . وكره لغير غرض .

وإن انتقل إلى آخر بطل فرضه ، وصار قلا ، إن استمر ولم^(١٠)

(١) في ش : « يسير » . وأدرجت الباء في كلام الفارح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ولم يفسخها » . وفيه قس ، وزيادة من الشرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وهو الظاهر . وفي ع : « وتبطل » . ولعله تصحيف .

(٤) في ش : « يتردد فيه بعزم » . والزيادة من الشرح ، والواو أدرجت فيه .

(٥) في ش زيادة : « هل » . وهي مدرجة من الشرح .

(٦) في ش : « ولا . . . وأداء حاضرة لا فرضية » . هو من عبث الناشر .

(٧) في ش : « ويصح قضاء » والزيادة من الشرح .

(٨) في ش زيادة : « بقاء الوقت » . وهي مدرجة من الشرح .

(٩) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صحت .. وكره قلا » وزيادة « قلا » من المخرج .

(١٠) في ش : « إن لم » . وأدرجت الواو في المخرج ، والزيادة منه .

ينو الثاني من أوله بتكبيره لإحرام . فإن نواه صح .
ومن أتى بما يفسد الفرض فقط ، أقلب قفلا .
وينقلب قفلا ما بان عظمه — : كفاثة^(١) ، فلم تكن . — أو لم
يدخل وقته . وإن علم^(٢) لم تنعقد .

* * *

فصل

وتشترط^(٣) جماعة ثبة كل حاله وإن قفلا^(٤) .
فإن اعتقد كل أنه إمام الآخر أو مأمومه ، أو نوى إمامة من :
لا يصح أن يؤمه : كأمي قارئاً ، أو شك في كونه إماماً أو مأموماً —
لم تصح .
فإن أتمّ مقيم بمثله^(٥) إذا سلم إمام مسافر ، أو من سبق بمثله في
قضاء ما فاتهما في غير جمعة — صح .
ولا يصح أن يأتى من لم ينوه أولاً ، إلا إذا أحرم إماماً لثبية إمام
الحى ، ثم حضر وبنى على صلاة الأول ، وصار الإمام مأموماً .

(١) في ش : « كفاثة لم » . وأدرجت الفاء في الفرح ، والباء منه .

(٢) قوله : « وإن علم » ، ورد في ش مدرجاً في الفرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ويشترط » .

(٤) في ش : « وقفلا » وأدرجت « إن » في الفرح .

(٥) في ش : « بمقيم مثله » . والزيادة من الفرح .

ولا^(١) أن يؤم بلا عذرٍ السبقِ والقصرِ ، إلا إذا استخلفه إمام
لحدوث مرض أو خوف أو حضرٍ عن قولٍ واجب^(٢) . وَيُنْبِئُ عَلَى
ترتيب الأول^(٣) ولو مسبوقاً ، وَيَسْتَخْلِفُ من يسلم بهم . فَإِنْ لم
يفعل اللهم السلامُ والانتظار . والأصح : يبتدئُ الفاتحة من لم يدخل
معه .

وتصح نية^(٤) الإمامية طائفاً حضورَ مأموم — لا شاكاً —
وتبطل إن لم يحضر^(٥) ، أو حضر أو كان حاضراً ولم يدخل معه . لا إن
دخل ثم أنصرف .

وصح لعذرٍ يُبيح ترك الجماعة ، أن ينفرد إمام ومأموم .
ويقرأ مأموم فارق في قيام أو يكمل ، وبعدها له الركوع في الحال .
فإن ظن في صلاة سرّاً أن إمامه قرأ ، لم يقرأ . وفي ثانية جمعة ، يتم
جمعة .

وتبطل صلاة مأموم يبطلان صلاة إمامه مطلقاً — لا عكسه —
ويُشْمَا مِنْفَرِداً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لا » . وأدرجت الراو في الشرح .
(٢) لم يرد هذا في ش ، بل أدرج في الشرح .
(٣) ورد بعد ذلك في ز مضموناً عليه : « والأصح يبتدئ الفاتحة ولو لم يدخل معه »
(٤) في ش : « نية مصل طائفاً » فأدرج ما في الشرح في المتن ، وبالعكس .
(٥) في ش : « إن لم يحضر أو كان معه حاضراً ، لا إن دخل معه » . وهو على
غرار سابقه .

ومن خرج من صلاة يظن أنه أحدث ، فلم ^(١) يكن - بطلت -

* * *

باب صفة الصلاة

سُنَّ خروجُ إليها بسكينة ووقار - وإذا دخل المسجد قال ^(٢) :
 « بسم الله ، والسلامُ على رسول الله ^(٣) ؛ أَللّهُمَّ ! اغفر لي ذنوبي ،
 وأفتح لي أبواب رحمتك » . ويقولُه إذا خرج ، إلا أنه يقولُ :
 « ... أبواب فضلك » - وقيامُ ^(٤) إمامٍ فقيرٍ مقيمٍ إليها ، إذا قال المقيمُ :
 « قد قامت الصلاة » ، إن ^(٥) رأى الإمامَ ، وإلا فعند رؤيته .
 ثم يسوي إمام ^(٦) الصفوفَ بَمَنْكِبٍ وكمبٍ . وسُنَّ تكميلُ :
 أولَ فأولٍ ، والمُراصةُ . ويمينه ^(٧) وأولُ لرجالٍ أفضلُ . وهو
 ما يقطعه المنبر .

ثم يقولُ قائماً مع قدرةٍ لمكتوبة : « الله أكبرُ » ، مرتباً
 متوالياً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أحدث لم » . وهو من عبث الناشر .

(٢) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) ورد في ش زيادة : « صلى الله عليه وسلم » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) في ش : « وسن قيام إمام غير مقيم » . وهو من خلط الناشر وعبه .

(٥) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « إذا » . وهو تصحيف .

(٦) كذا في ز ، ش . وهو الأولى . وفي ع : « الإمام » .

(٧) في ش : « ويمينه ولرجال » ، وأدرج الناقس في الشرح .

قَالَ آتَى بِهِ أَوْ أَبْدَاهُ أَوْ آتَاهُ غَيْرَ قَائِمٍ^(١) - صَحَّتْ قَوْلًا ، إِنِ
تَأْتَسَعُ الْوَقْتُ .

وَتَتَعَدُّ بِإِنْ مَدَّ اللَّامَ ، لَا هَمْزَةً « اللَّهُ » أَوْ « أَكْبَرُ » ، أَوْ قَالَ :
« أَكْبَارُ » أَوْ « الْأَكْبَرُ » .

وَيَأْتِي جَاهِلًا تَعَلُّمًا . فَإِنْ عَجَزَ ، أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ^(٢) - كَبَّرَ بَلَقَتَهُ .
وَإِنْ عَرَفَ لَفَاتٍ فِيهَا أَفْضَلُ كَبَّرَ بِهِ ، وَإِلَّا فَيُخَيَّرُ . وَكَذَا كُلُّ ذِكْرٍ
وَاجِبٍ . وَإِنْ عَلِمَ الْبَعْضُ آتَى بِهِ . وَإِنْ تَرَجَّمَ عَنْ مُسْتَحَبٍّ بَطَلَتْ .
وَيُحَرِّمُ آخَرُ سُنُّ وَنَحْوُهُ بِقَلْبِهِ .

وَيُسْنُ^(٣) جَهْرُ إِمَامٍ بِتَكْبِيرِهِ وَتَسْمِيْعِهِ^(٤) ، وَتَسْلِيمَتِهِ أَوَّلَى ، وَقِرَاءَتُهُ
فِي جَهْرِيَّةٍ - بِحَيْثُ يُسْمَعُ مِنْ خَلْفِهِ ، وَأَدْنَاهُ : سَمَاعٌ غَيْرُهُ . - وَإِسْرَارُ
غَيْرِهِ بِتَكْبِيرٍ وَسَلَامٍ . وَفِي الْقِرَاءَةِ^(٥) تَفْصِيلُ يَأْتِي .

وَكُرُّهُ جَهْرًا مَأْمُومًا ، إِلَّا بِتَكْبِيرٍ وَتَحْمِيدٍ وَسَلَامٍ لِحَاجَةٍ : فَيُسْنُ .
وَجَهْرُ كُلِّ مَصَلٍّ فِي رُكْنٍ وَوَاجِبٍ - بِقَدْرِ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ^(٦) ،
وَمَعَ مَانِعٍ : بِحَيْثُ يَحْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ عَدَمِهِ . - فَرَضُ .

(١) قَوْلُهُ : « أَوْ آتَاهُ غَيْرَ قَائِمٍ » وَرَدَّ فِي ز ، ع . وَلَمْ يَرِدْ فِي ش ، بَلْ أُدْرِجُ فِي الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « عَنْهُ » . وَهِيَ مُدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْجِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، ش . وَفِي ع : « وَيُسْنُ » .

(٤) فِي ش : « وَتَسْمِيْعٍ » . وَفِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ « وَزِيَادَةٌ مِنْ كَلَامِ الْفَارَحِ » .

(٥) فِي ش : « وَفِي الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ تَفْصِيلٌ وَيَأْتِي » وَهُوَ كِتَابَتُهُ .

(٦) فِي ش : « نَفْسُهُ مَعَ مَانِعٍ » . وَأُدْرِجَتْ الْوَاوُ فِي الْفَرْجِ .

وسُن رفعُ يديه أو إحداها عجزاً ، مع ابتداء التكبير - ممدودَةً
الأصابع مضمومتها ، مستقبلاً يبطونها القبلة - إلى حَدِّ مَنْكِبَيْهِ ،
إن لم يكن عذرٌ ، ويُنتهى معه . ويسقط بفراغ التكبير .

ثم وضعُ كَفِّ يَمْنَى على كوع يسرى ، وجعلهما تحت سرتيه -
ونظرُهُ إلى موضع سجوده ، إلا في صلاة خوف ونحوه لحاجة^(١) .

ثم يَسْتَفْتَح ، فيقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ،
وتعالى جَدُّكَ ، ولا إله غيرُكَ ! » . ثم يستعيذُ . ثم يقرأُ البسملة ،
وهي آية فاصلة بين كل سورتين سوى « براءة » . فيكرهُ أبتداؤها
بها . ولا يُسَنُّ جهرُ بشيء من ذلك .

ثم الفاتحة ، وفيها إحدى عشرة^(٢) تشديداً .
فإن تركَ واحدة أو ترتيبها ، أو قطعها غيرُ مأموم بسكوتٍ طويل .
أو ذِكْرٍ أو دعاء أو قرآن كثير - لزمه استئناؤها ، إن تعمدَ وكان
غيرَ مشروع .

فإذا فرغ ، قال : « آمين » . وحرُم وبطلت إن شددَ ميمها . ويجهر
بها إمام ومأموم معاً وغيرُهما^(٣) ، فيما يُجهر فيه . فإن تركه إمام أو أسرٌّ .
أتى به مأموم جهراً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لحاجته » . وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « إحدى عشر » . وهو تحريف .

(٣) في ش : « ويجهر بها غيرهما ، فإن تركه » . والزائد من الشرح ، والناس .
ورد فيه .

ويلزم جاهلاً تعلمها . فإن ضاق الوقت لزمه قراءة قدرها^(١) في
الحروف والآيات . فإن لم يعرف إلا آية ، كررها بقدرها .
فإن لم يحسن قرآنا حرّم ترجمته ، ولزم قول : « سبحان الله ، والحمد
لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ! » .
فإن عرف بعضه كرّره بقدره ، وإلا وقف بقدر القراءة .
من صلى ، وتلقّف القراءة من^(٢) غيره — صحت .
ثم يقرأ سورة كاملة ندباً ، من طوال المفضل في الفجر ، وقصاره
في المغرب ؛ وفي الباقي من أوساطه . ولا يُكره لمذر — كرض
وسفر ونحوهما . — بأقصر من ذلك . وإلا كرّه بقصاره في فجر ،
لا بطواله في مغرب . وأوله : « ق » .
ولا يُعتدّ بالسورة قبل الفاتحة . وحرّم تنكيس الكلمات —
وتبطل به — لا السور والآيات ، ويُكره : كبكل^(٣) القرآن في فرض
أو بالفاتحة فقط . لا تكرار سورة ، أو تفريقها في ركعتين . ولا^(٤)
جمع سور في ركعة ولو في فرض . ولا قراءة أواخر السور وأوساطها ،
أو ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها .

(١) كذا في ز ، ش . وفي ع : « بقدرها » . ولله تحريف .

(٢) في ش زيادة : « لفظ » . وهي مدرجة من الشرح .

(٣) ورد بها مشع بخط آخر كلمة : « لا » وعليها علامة التصحيح . والظاهر أنه
أراد « كما » أي كما تُكره بكل . ولفظ « ما » ذكره الشارح ، ولا وجود له في النسخ الثلاث .

(٤) في ش : « وجمع . . . وقراءة . . . » . وأدرجت « لا » في الشرح .

ويجهر إمام بقراءة في الصبح وأولئك^(١) مغرب وعشاء . وكرة
للمأموم^(٢) ، ونهار آ في قل . ويخبر منفرد ، وقائم لقضاء مافاته . ويسر
في قضاء صلاة جهر نهارا ، ويجهر بها ليلا في جماعة . وفي قل يراعي
المصلحة .

ولا تصح بقراءة تخرج عن مصحف عثمان .
ثم يركع مكبرا رافعا يديه مع ابتدائه ، فيضع يديه مفرجتي
الأصابع على ركبتيه ، ويمد ظهره مستويا ، ويجعل رأسه حيا ،
ويخافي مرققيه عن جنبه .

والجزي - بحيث يمكن وسطا - : مس ركبتيه يديه ، وقدره
من غيره . ومن قاعد : مقابلة وجهه ما وراء ركبتيه - من أرض^(٣) -
أدنى مقابلة . وتتمها الكمال . وينويه أحذب لا يمكنه .

ويقول : « سبحان ربّي العظيم ! » ثلاثا ، وهو أدنى الكمال .
وأعلاه لإمام عشر ، ولنفرد^(٤) العرف . وكذا : « سبحان ربّي الأعلى » ،
في سجود . والكمال في « رب أغفر لي » - بين السجدين - ثلاث .
في غير صلاة كسوف في الكل .

(١) في ش : « وفي مغرب » . والزائد عن الشرح ، والناقص أخرج فيه .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « المأموم » . وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « الأرض » .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « المنفرد » . وهو تحريف .

ثم يرفع رأسه مع يديه^(١) قائلاً - إمام ومنفرد - : « سمع الله لمن
 حمده » مرتباً وجوباً . ثم إن شاء وضع يمينه على شماله أو أرسلهما .
 فإذا قام ، قال : « ربنا ! ولك الحمد ، ملء السماء^(٢) ، وملء الأرض ،
 وملء ما شئت من شيء بعد » . ويحمد فقط مأموم ، ويأتي به في رفعه .
 ثم يخرج مكبراً - ولا يرفع يديه - فيضع ركبتيه ثم يديه ثم
 جبهته وأفقها ، ويكون على أطراف أصابعه .
 والسجود على هذه الأعضاء بالمصلي ركن مع القدرة ، لا مباشرتها
 بشيء منها . وكره تركها بلا عذر . ويجزى بعض كل عضو .
 ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بنيرها ، ويومئ ما يمكنه .
 وسن أن يجافي عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن فخذه ، وهما عن
 ساقيه ، مالم يؤذ جاره به . ويضع يديه حذو منكبيه
 مضمومتين الأصابع - وله أن يعتمد يرفقيه على فخذه ، إن
 طال . - ويفرق ركبتيه وأصابع رجليه ، ويوجهها إلى القبلة ،
 ويقول تسبيحه .

ثم يرفع مكبراً^(٣) ، ويجلس مفترشاً على يسراه ، وينصب ينامه

(١) سقط قوله : « مع يديه » ، من ع .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « السموات » وهو تحريف وإن كان هو المعروف
 في الأخبار كما قال القارح .

(٣) ورد هذا في ز ، ع . وفي ش أدرج في المرح .

وَيُثْنِي أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقَبْلَةِ ، وَيَسِطُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَضْمُومَتَيْنِ
الْأَصَابِعِ .

ثم يقول : « رب اغفر لي ! » ، وتقدم .

ثم يسجدُ كالأولى . ثم يرفعُ مكبراً . قائماً على صدور قدميه ، معتمداً
على ركبتيه . فإن شقَّ فبالأرض .

ثم يأتي بمثلها ، إلا في تجديد نية^(١) وتحرية وأستفتاح ، وتعوذ
إن تعوذ في الأولى .

ثم يجلسُ مفترشاً ، ويضع يديه على فخذه : يقبض من يمينه
الخنصرَ والبصرَ ، ويُحَلِّقُ الإبهامَ مع الوسطى ، ويسطُ أصابع يسراه
مضمومة إلى القبلة .

ثم يتشهدُ سرّاً ، فيقول : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ؛
السَّلَامُ عَلَيْكَ — أَيُّهَا النَّبِيُّ — وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى
عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ . أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ » . ويُشيرُ بِسَبَابَةِ الْيَمَنِ — من غير تحريك — في تشهدِهِ
ودعائه مطلقاً^(٢) ، عند ذكرِ اللَّهِ تعالى .

ثم ينهضُ في مغرب ورُبَاعِيَّةٍ مكبراً ، ولا يرفع يديه : ويصلي

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فيكني » .

(٢) أدرج هذا لائش في الشرح .

الباقى كذلك ، إلا أنه يُسرُّ ولا يزيد على الفاتحة .

ثم يجلس متورِّكا : يفرش اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويخرجهما عن
يمينه ، ويجعل أليتيه^(١) على الأرض .

ثم ينشئُ التشهد الأول ، ثم يقول^(٢) : « اللَّهُمَّ ! صل على محمد
وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ! إنك حميد مجيد .
وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ! إنك
حميد مجيد . أو : « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، وكما باركت
على إبراهيم وآل إبراهيم » . والأوَّلُ أولى .

ثم يقول ندبا : « أعود بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ،
ومن فتنة الحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال ! » . وإن دعا بما ورد
في الكتاب أو السنة ، أو عن^(٣) الصحابة أو السلف ، أو بأمر
الآخرة ولو لم يشبه ما ورد ، أو لشخص معيَّن بغير كاف الخطاب —
وتبطل به — فلا بأس ، ما لم يشقَّ على مأموم ، أو يخفَّ سهوا .
وكذا ركوع وسجود ونحوها .

(١) كذا بالأصول . وهو ثنية « آية » . وإثبات التاء في الثنية ورد في لفظ القياس كما
في المصباح ، وإن لم يحكمها صاحب المختار .

(٢) في ش زيادة : « سرأ » . وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز . وهو الأولى . وفي ش : « أو ورد عن » . والزيادة من العرح .
ولم يرد لفظ « عن » ع ، ولعله سقط من النسخ .

ثم يقول عن يمينه ، ثم عن يساره — : « السلام عليكم ورحمة الله » ، مرتباً معرفاً ، وجوباً .

وسن التفائنه عن يساره أكثر ، وجذف السلام — وهو : أن لا يطوله ولا يمدّه في الصلاة وعلى^(١) الناس . — وجزمه : بأن يقف على آخر كل تسليم ؛ وينتبه به الخروج من الصلاة .

ولا يجوز أن لم يقل : « ورحمة الله » . والأولى : أن لا يزيد . « وبركاته » .

وأشئ كرجل حتى في رفع اليدين . لكن : تجمع نفسها^(٢) ، وتجلس مسندةً رجليها عن يمينها — وهو أفضل — أو متربعة . وتسرها بالقراءة إن سمعها أجنبي . والحنث كآثي .

فصل

ثم يسن^(٣) أن يستغفر ثلاثاً ، ويقول : « اللهم ! أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ! » . وثلاثاً وثلاثين : « سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ! » . ويفرغ من عدد الكل معاً ، ويمقدّه والاستغفار بيده .

(١) كذا فيز ، ع . وفي ش : « ولا على » ، وهو الأول . ولكن من كلام الشارح .

(٢) في ش زيادة : « في نحو سجود وركوع ، فلا ين لها التجاني » . وهي مدرجة من الشرح :

(٣) في ش : « ثم يسن أعقب مكتوبة أن يستغفر الله » . والزيادة من كلام الشارح .

ويدعو الإمام بعد كل^(١) مكتوبة ، ولا يُكره أن يخص نفسه -
وشُرط الإخلاصُ وأجتناب الحرام .

* * *

فصل

يُكره فيها الالتفات^(٢) بلا حاجة : كخوف ونحوه^(٣) .
وإن استدار بجملة ، أو استدبرها - لا في الكعبة أو شدة
خوف ، أو إذا تغير أجهاده^(٤) - بطلت .
ورفعُ بصره لا حالَ التجشّي ، وتغميضه ، وحملُ مُشغلٍ عنها ،
وأقتراشُ ذراعيه ساجدا ، وإقماؤه : بأن يفرش^(٥) قدميه ، ويجلسَ
على عقبيه أو بينهما ناصبا قدميه .
وعبثٌ وتخصُّرٌ ، وتخطُّ ، وفتحُ فمه ووضعُه فيه شيئا ، لا في
يده .

وأستقبالُ صورةٍ ، ووجهِ آدمي ، وما يُليهيه^(٦) ، ونارٍ مطلقاً ،

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « صلاة » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « الالتفات » .

(٣) في ش بعد ذلك : « أو استدبرها ولا في شدة خوف » . وقد سقط منها ما أثبت هنا عن ز ، ع . ولم يرد ذكر له في الشرح أيضاً . وزيادة « لا في » مدرجة منه

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « اجتهد » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يفرش » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وما يليه » ، وهو تحريف عجيب .

ومتحدث ، ونائم ، وكافر . وتعليقُ شئٍ في قبلته .
 وحملُ^(١) فص أو ثوب فيه صوزةٌ ، ومسُّ الحضا ، وتسويةُ
 التراب بلا عنز ، وتروُّحٌ بمروحة ونحوها بلا حاجة ، وفرقةُ
 أصابعه وتشبيكُها ، ومسُّ لحيته ، وعَقْصُ شعره ، وكفُّ ثوبه ،
 ونحوه^(٢) .

وأن يخصَّ جبهته بما يسجد عليه ، ومسحُ أثر سجوده ، وتكرارُ
 الفاتحة .

وأستنادُ بلا حاجة ؛ فإن سقط لو أزيل — لم تصح .
 وأبتدائها فيما يمنع كمالها — : كحر وبرد وجوع وعطش مفرط —
 أو حاقنا ، أو حاقبا ، أو مع ريح محتبسة أو نحوه^(٣) ، أو تأثقا لطعام
 ونحوه ، ما لم يضق الوقت ، فتجب ويحرم اشتغاله بغيرها .
 وسُنُّ تفرُّقه ومراوحتُه بين قدميه . وتُكره كثرته . وحدهُ
 إذا عطس أو وجد ما يسره ، أو استرجاعُه^(٤) إذا وجد ما ينمه .
 وسُنُّ ردِّ مارٍّ بين يديه ، ما لم يغلبه ، أو يكن محتاجاً أو بمكة .

(١) في ش : « وحمل ثوب أو فص ونحوه . . . ومس الحصار تغليه » . والزيادة
 مدرجة من المرح .

(٢) قوله : « ونحوه » . ورد في زع ، وسقط من ش .

(٣) كذا في ز . وفي ع : « ونحوه » . وورد كذلك في ش مدرجاً في المرح .

(٤) في ش : « واسترجاعه » .

فإن أبي دفعه^(١)، فإن أصر فله قتاله . ولا يكرزه إن خاف فسادها .
ويضمنه معه .

ويحرم مرور بينه وبين سترته ولو بعيدة . وإلا ففي ثلاثة أذرع .
فأقل .

وله عدد آي وتسبيح بأصابعه ، وقول : « سبحانك » ف « بلى » ،
إذا قرأ : (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى ۚ) . وقراءة في
المصحف ، ونظر فيه ، وسؤال عند آية رحمة ، وتعوذ^(٢) عند آية .
عذاب ، ونحوهما .

ورد السلام إشارة ، وقتل حية وعقرب وقملة ، ولبس ثوب^(٣) .
وعمامة ما لم يطل .

وفتح على إمامه إذا أرتج عليه^(٤) أو غلط . ويجب في الفاتحة ،
كنسيان^(٥) سجدة .

وإذا ناب عنه شيء — : كاستئذان عليه ، أو سهو^(٦) إمامه . — سبّح
زجل ، ولا تبطل إن كثرت ، وصفت امرأة يبطن كفها على ظهر الأخرى ،

(١) لم يرد هذا في ش . بل أدرج في الفرج .

(٢) في ش زيادة : « به » ، وهي مدرجة من الفرج .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « عمامة وثوب » .

(٤) لم يرد هذا في ش ، وأدرجه الناشر في الفرج .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الفرج ، هي : « إمامه » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وسهو » .

وتبطل إن كثر . وكُره بنحنة وصغير^(١) ، وتصفيقه ، وتسبيحها .
لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه .

ومن غلبه تشاؤب^٢ كظم ندباً ، وإلا وضع يده على فيه .
وإن بدّره بُصاق أو مُخاط أو مُخامة ، أزاله في ثوبه ، ويباح —
بغير مسجد — عن يساره ، وتحت قدمه ، وفي ثوب أولى . ويُكره
يَمَنَّة وأماماً .

ولزم حتى غير باصق ، إزالته من مسجد .
وسُن : تخليقُ محله . وفي نقل : صلاته^(٣) عليه — صلى الله عليه
وسلم — عند قراءته . ذكره . والصلاة إلى سُترة مرتفعة قريب^(٤)
ذراع فأقل — وعرضها أعجب إلى أحمد — وقربها منها نحو^(٥) ثلاثة
أذرع من قدميه ، وانحرافه عنها يسيراً .

وإن تعذر غرزُ عصا ، وضعها . ويصح ولو بخيط أو ما اعتقده
سُترة . فإن لم يجد خطاً كالهلال . فإذا مر من ورائها شيء ، لم يُكره .
وإن لم تكن^(٥) ، فمرّ بين يديه كلب أسودُ بهيم — بطلت^(٦) .

(١) في ش : « وبصغير » . والباء مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صلاة » .

(٣) في ش : « قدر » . وقد ورد فيها إلى « فأقل » مدرجا في الشرح .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « قدر » .

(٥) في ع : « يكن » . وفي ش : « فإن لم تكن » .

(٦) في ش زيلدة : « صلاته » . وقد وردت في ع فوق السطر بخط آخر مع علامة

التصحيح . وهي من كلام الشارح .

لا امرأة^(١) وحمار وشيطان .

وسُترة الإمام سترة لمن خلفه .

* * *

فصل

أركانها : ما كان فيها ، ولا يسقط^(٢) عمدا ولا سهوا .

وهي : قيام قادر في فرض ، سوى خائف به وعريان ، ولدواوة ، وقصر سقف لعاجز عن خروج ، وخلف إمام الحى العاجز^(٣) بشرطه . وحده : ما لم يصبر راكعا .

وتكبيره إحرام ، وقراءة الفاتحة ، وركوع ، ورفع^(٤) منه إلا بعد أول في كسوف . واعتدال ، ولا تبطل إن طال . وسجود ، ورفع منه ، وجلوس بين السجدين ، وطأ نية^(٥) في فعل . وهي : السكون وإن قل .

وتشهد أخير ، وجلوس له وللتسليمتين^(٦) . والركن منه : « اللهم !

(١) في ع : « امرأة » .

(٢) في ع : « تسقط » . وفي ش : « تسقط عمدا و سهوا » ، وأدرجت « لا »

في المرح .

(٣) في ش زيادة : « عن القيام » . وفي من كلام الشارح .

(٤) في ش : « رفع » وهو تحريف .

(٥) في ش زيادة : « كل » ، وهي مدرجة من المرح .

(٦) في ع : « وللتسليمتان » وهو خطأ وتصحيف .

جبل على محمد ، ، بعد ما يُجزى من الأول . والتسليمتان ، والترتيب .

* * *

فصل

وواجباتها : ما كان فيها ، وبطل بتركه عمداً ، وسجد له سهواً .
وهي : تكبير^(١) ، نفي إحرام ، وركوع مسبوق أدرك إمامه
راكماً . فركن وسنة . وتسميع^(٢) لإمام ومنفرد ، وتحميد^(٣) ، وتسبيحة أولى
في ركوع وسجود ، و « رب اغفر لي »^(٤) بين السجدين — للكل .
وعمل^(٥) ذلك : بين أتيقار وأنتهاء^(٦) . فلو شرع فيه قبل^(٧) ، أو كمله
بعد^(٨) — لم يجزئه ، كتكميله واجب قراة راکماً ، أو شروعه^(٩)
في تشهد قبل قعوده^(١٠) .

ومنها : تشهد أول . وجلوس^(١١) له على غير من قام إمامه سهواً .
والمُجزى منه : « التحيات لله ، سلام عليك — أيها النبي — ورحمة
الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ! أشهد أن لا إله إلا الله ،
وأن محمداً رسول الله » .

(١) في ش : « تكبيرة » . وقوله : « وهي » ، أدرج في الشرح .
(٢) في ش زيادة : « إذا جلس » ، وهي مدرجة من الشرح .
(٣) في ش : « وانتهاه » ، وهو تحريف .
(٤) في ش زيادة : « انتهائه » ، وهي من كلام الفارح .
(٥) كذا في ز ، ع . وإن كان في ع أثر شطب في الألف . ولفظ ش : « وكنتمهم »
(٦) كذا في ز . وفي ع ، ش : « قعود » .

ومن ترك شيئا من ذلك عمداً — لشك في وجوبه — لم يسقط .

فصل

وسنّها : ما^(١) كان فيها ، ولا تبطل بتركه ولو عمداً ، ويباح
السجود لسهوه .

وهي : استفتاح ، وتوَهُّد ، وقراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » ،
وقراءة سورة في فجر وجمعة وعيد وتطوع وأولّتي مغرب ورباعية ،
وقول : « آمين » ، وقول : « ملء السماء^(٢) » بعد التحميد ، لغير
مأموم . وما زاد على مرة في تسبيح وسؤال المغفرة ، ودعاء في تشهد
آخر ، وقتوت في وتر .

وسنن الأفعال مع الهيآت خمس وأربعون . وسيت « هيئة » :
لأنها مفعلة في غيرها . فدخل جهر وإخفات ، وترتيل وتخفيف ،
وإطالة^(٣) وقصير . ويسن خشوع .

باب

سجود السهو يُشرع لزيادة وقص ، لا عمداً ، ولشك في الجملة —

(١) في ع : « ما » ! وفي ش : « وهي ما » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « السموات » .

(٣) في ش زيادة : « الركعة الأولى » وهي مدرجة من الشرح .

لا إذا كثر حتى صار كوسواس — بفعل وفرض، سوى جنازة
وسجود تلاوة وشكر وسهو.

فتى زاد فعلا من جنبها قياما أو قعودا ولو قدر جلسة الاستراحة
أو ركوعا أو سجودا؛ أو نوى التقصر، قائم^(١) سهوا — سجده،
أو عمدا بطلت إلا في الإتمام.

وإن قام لثالثة^(٢) جلس متى ذكر، ولا يشهد إن تشهد، وسجد.
وسلم.

ومن نوى ركعتين، فقام إلى ثالثة نهارا — فالأفضل: أن يتم^(٣)
أربعا، ولا يسجد لسهو وليلا فكقيامه إلى ثالثة بفجر،
ومن نيته ثقتان فأكثر — ويلزمهم تنبيهه — لزمه الرجوع ولو
ظن خطأهما؛ ما لم يتيقن صواب نفسه، أو يختلف عليه من ينبيهه.
لا إلى^(٤) فعل مأمومين.

فإن أباه إمام قام لثالثة، بطلت صلاته كتيمة عالما ذاكرا. ولا
يعتد بها مسبوق، وسلم المفارق. ولا تبطل إن أبى أن يرجع
لجيران تقص.

(١) كذا في ز، ع. وفي ش: « قائم »، وهو تصحيف.

(٢) في ش: « لركعة زائدة »، والزيادة من الشرح.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: « يتها »، ولعل الزيادة من الشرح.

(٤) ورد في ز، ع. ولم يرد في ش، بل أدرج في الشرح.

وعمل متوال^(١) مستكثر عادةً ، من غير جنسها — يُبطلها عمداً
وسهواً وجبلةً ، إن لم تكن ضرورةً : كخوف وهرب من عدو
ونحوه . وإشارةً أخرى كفعله .

وكره يسير بلا حاجة ، ولا يُشرع له سجود ،

ولا تبطل بعمل قلب ، وإطالة نظر إلى شيء . ولا بأكل وشرب
يسيرين عرفاً سهواً أو جهلاً . ولا يبلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو
لم يجر به ريق . ولا يقل يسير شرب عمداً . وبلغ ذؤوب مسكر
ونحوه بفهم ، كأكل .

وسن سجود^(٢) لإتيانه بقول مشروع في غير موضعه سهواً ،
كقراءته سورة في الأخيرتين أو قاعداً أو ساجداً ، وتشهده^(٣) قائماً .
وإن سلم قبل إتمامها عمداً بطلت ، وسهواً فإن ذكر قريباً^(٤) ولو
خرج من المسجد أو شرع في أخرى ، وتقطع — أتمها وسجد^(٥) .
وإلا ، أو أحدث ، أو تكلم مطلقاً ، أو قهقه هنا أو في صليها — بطلت .
لا إن نام فتكلم ، أو سبق على لسانه حال قراءته .

وككلام : إن تنحج بلا حاجة أو نفع ، فبان حرفان ، لا إن أتعب

(١) في ش : « ومتوال » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « وسجود » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز. وفي ع : « وتشهد » . وفي ش : « وكشده » ، وزيادة الكاف من الشرح .

(٤) في ش : « عرفاً أو شرع في أخرى ويقطع » ، وهو من عبث التاشر .

(٥) في ش : « وسجد لسهوه وإلا بطلت » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

خشيةً ، أو غلبه سُعال أو عطاس أو تَأَوُّبٌ ونحوه .

فصل

ومن ترك ركناً غير تكبيرة الإحرام ، فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى — بطلت التي تركه منها - فلو رجع طالعداً^(١) بطلت صلاته . وقبله^(٢) إن لم يعد عمداً بطلت ، وسهواً بطلت الركعة وبعد السلام فكتبت ركعة ، ما لم يكن تشهداً أخيراً أو سلاماً . فيأتي به ويسجد ويسلم .

وإن نسي من أربع ركعات أربع سجعات ، وذكر — وقد قرأ في خامسة — فهي أولاه . وقبله يسجد سجدة ، فتصح^(٣) ركعة ، ويأتي بثلاث وبعد السلام بطلت .

وسجدين أو ثلاثاً من ركعتين جهلها ، أتى بركعتين .

وثلاثاً أو أربعاً من ثلاث ، أتى بثلاث .

وخمساً من أربع أو ثلاث ، أتى بسجدين ، ثم بثلاث ركعات أو بركعتين .

(١) ورد هنا في ز ، ع . وم يرد في ش ، بل أدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة : « ركن لا يسقط سهو » ، وهي من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح .

ومن الأولى سجدة^(١) ، ومن الثانية سجدتين ، ومن الرابعة^(٢) بسجدة — أتى بسجدة ، ثم بركعتين .
ومن ذكر ترك ركن ، وجهله أو علمه — عمل بأسوأ^(٣) التقديرين .
وتشهد قبل سجدتي أخيرة ، زيادة فعلية . وقيل : سجدة ثانية قولية .

ومن نهض عن ترك تشهد أول^(٤) مع جلوس له ، أو دونه ، ناسياً — لم يرجعه . وكُره إن أُستَمَّ قائماً . وحرُم إن شرع في القراءة ، وبطلت . لا إن نسي أو جهل ؛ ويلزم المأموم متابعتها .
وكذا كل واجب ؛ فيرجع إلى تسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال ، لا بعده . وعليه السجود للكل .

فصل

يُنْيِي^(٥) على اليقين من شك في^(٦) ركن أو عدد ركعات .

-
- (١) في ع : « بسجدة . . . بسجدتين » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في ز ، ع . وهو اللام . وفي ش «ة» .
(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « باستواء » وهو تصحيف خطير .
(٤) في ش : « أول ترك أو دونه » وهو من عبث الناشر .
(٥) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ويُنْيِي » .
(٦) في ش زيادة : « ترك » ، وهي مدرجة من المشرح .

ولا يرجع واحد إلى قبل إمامه ؛ فلذا سلم إمامه ^(١) أتى بما شك

فيه ، وسجد وسلم .

ولو شك من أدرك الإمام راكعاً ، بعد أن أحرم ^(٢) — : هل رفع الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً ، أم لا ؟ — لم يعتد بتلك الركعة ، وسجد لتلك ^(٣) .

وإن شك : هل دخل معنى ^(٤) الأولى أو في الثانية ؟ — جعله في الثانية .

ولا سجود لشك في واجب أو زيادة ، إلا إذا شك وقت فعلها .
ومن سجد لشك ، ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود — سجد لتلك .
ومن شك : هل سجد لسهو أو لا ؟ — سجد مرة .

وليس على مأموم سجود سهو ، إلا أن يسهو إمامه ، فيسجد معه ولو لم يتم ما عليه ^(٥) : من تشهد ؛ ثم يتمه ؛ ولو مسبقاً فيما لم يدركه . فلوقام بعد سلام إمامه ، رجع فسجد معه . لا إن شرع في القراءة .

(١) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الشرح .

(٢) وفي زيادة مدرجة من كلام الفارح ، هي : « معه » .

(٣) كما في ز ، ع . وفي ش : « السهو » ، وهو تصحيف مفسد للمعنى المراد .

(٤) وفي زيادة : « الركعة » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٥) وفي ش : « عليه واجب يتمه » ، وهو من عت التائسر وحمله .

وإن أدركه في آخر سجدة السهو، سجد^(١) معه . فإذا سلم أتى
بالتانية، ثم قضى صلاته .

وإن أدركه بعدها وقبل السلام، لم يسجد .
ويسجد إن سلم معه سهوا، أو لسهو^(٢) معه، وفيما انقرب به .
فإن لم يسجد سجد مسبق^٣ إذا فرغ، وغيره بعد إياسه من
سجوده .

* * *

فصل^٤

وسجود السهو لما يُبطل عمده^(٣)، والحن يُحيل المعنى سهوا أو
جهلا - واجب^٥ . إلا إذا ترك منه ما محله قبل السلام، فتبطل^٦ بتعمد
تركه . ولا^(٤) سجود لسهوه .

ولا تبطل بتعمد ترك مشروع، ولا واجب محله بعد السلام .
وهو : ما إذا سلم قبل إتمامها . وكونه قبل السلام أو بعده ندب^٧ .
وإن نسيه قبله قضاء . ولو شرع في أخرى فإذا سلم . وإن طال
فصل عرفا، أو أحدث، أو خرج من المسجد - لم يقضه، وصحت .

(١) كذا في ز، ع . وفي ش : « سجدها » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ولهوه » وهو الأول .

(٣) في ش زيادة : « الصلاة واجب » ، وهي مدرجة من كلام الشارح .

(٤) كذا في ز، ع . وفي ش : « لا » وأدرجت الواو في الشرح .

ويكفي لجميع السهو سجدة واحدة ولو اختلف عملها . ومذهب^(١)
ما قبل السلام .

وهي سجد بعده جلس ، فتشهد^(٢) وحوبا التشهد الأخير ، ثم
سلم . ولا يتورك في ثنائية .

وهو ، وما^(٣) يقال فيه وبعد رفع — كسجود صلب .

باب

صلاة التطوع — بعد جهاد ، فتوابعه ، فعمله تعلمه وتعليمه : من
حديث وقته ونحوهما . — أفضل تطوع البدن . ونص : أن الطواف
لغريب أفضل منها بالمسجد الحرام . المنقح : « والوقوف بمزقة أفضل
منه ، خلافا لبعضهم » .

ثم ما تعدى نفعه . ويتفاوت : فصدقة على قريب محتاج أفضل
من عتق ، وهو^(٤) منها على أجنبي إلا زمن غلاء وحاجة . ثم حج ،
فصوم .

وأفضلها : ما سن جماعة ؛ وآكدّها : كسوف ، فاستسقاء ،

(١) كذا في ز ، ش . وقد سقطت الواو من ع .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تشهد » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، وهو الصواب . وقد سقطت الواو من ع ش ، ووردت في الفرج .

(٤) في ع زيادة : « أفضل » ، وهي واردة في الشرح .

قترأويح^(١)، فوتر^(٢)، وليس بواجب إلا على النبي صلى الله عليه وسلم.
ومن رواتب^(٣): سنة فجر — وسن تخفيفها^(٤) واضطجاع بعدها
على^(٥) الأيمن — فغريب، ثم سواء.

ووقت وتر: ما بين صلاة العشاء — ولو مع جمع تقديم — وطلوع
الفجر. وآخر الليل لمن يثق بنفسه أفضل.

وأقله: ركعة، ولا يُكره بها. وأكثره: إحدى عشرة، يسلم
من كل ثنتين، ويوتر بركعة. وإن أوتر بتسع تشهد بعد ثمانية ثم
تاسعة، وسلم. وبسبع أو خمس^(٦) سردهن.

وأدنى الكمال: ثلاث سلامين، ويجوز سلام واحد سرداً —
ومن أدرك مع إمام^(٧) ركعة، فإن كان يسلم من ثنتين^(٨) أجزاء، وإلا
قضى — : يقرأ في الأولى بـ « سُبْح »، والثانية: « قل يا أيها
الكافرون » والثالثة: « قل هو الله أحد ».

ويُقنّت بعد الركوع ندباً — فلو كبر ورفع يديه، ثم قنّت قبله،
جاز — : فيرفع يديه إلى صدره، يسطهما وبطونهما نحو السماء ولو
مأموماً، ويقول جهرًا: « اللهم ! إنا نستعينك ونستهديك،

(١) كذا في ز، ع. وهو اللام لها بعد. وفي ش: « تخفيفها »

(٢) في ش زيادة: « الجانب » وهي من كلام الشارح.

(٣) في ش بعد أو بخمس، والباء مدرجة من الشرح.

(٤) كذا في ز، ع. وفي ش. « لإمامه ».

(٥) في ش زيادة: « وسلم »، وهي من كلام الشارح قطعاً.

لنستغفرَكَ وتوبُ إِلَيْكَ ، وَتُؤْمِنُ بِكَ وَتَتَوَكَّلُ عَلَيكَ ؛ وَتُثْنِي
عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، وَنَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ اللَّهُمَّ ! إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ
نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْمِي وَنَحْفِدُ ؛ نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ ،
إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَارِ مُلْحِقٌ . اللَّهُمَّ ! أَهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ ،
وَوَافِنَا فِيمَنْ عَاقَبْتَ ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ ،
وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ ؛ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ؛ إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ
وَالَيْتَ ، وَلَا يَعْزِزُ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكَتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ اللَّهُمَّ ! إِنَّا
نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ ؛ وَبِكَ مِنْكَ !
لَا تُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ ! . ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وَيُؤْمِنُ بِمَا مَوْمٌ ، وَيُفْرِدُ مَنْفَرْدَ الضَّمِيرِ — ثُمَّ
يَسْمَحُ . وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ هُنَا وَخَارِجَ الصَّلَاةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ
السُّجُودَ .

وَكُرْهُ مُقْنُوتٌ فِي غَيْرِ وَتَر ، إِلَّا أَنْ تَنْزِلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً ، فَيُسْنُ
لِلْإِمَامِ الْوَقْتُ خَاصَّةً فِيمَا عَدَا الْجُمُعَةَ . وَيَجْهَرُ بِهِ فِي جَهْرِيَّةٍ .

وَمَنْ أَتَمَّ بِقَانَتْ فِي فَجْرِ ، تَابَعَ وَأَمَّنْ .

وَالرَّوَاتِبُ الْمُؤَكَّدَةُ عَشْرَةٌ ^(١) : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَانِ

(٣) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةِ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « رَكْعَتَانِ » .

بعدها ، وركتان بعد المغرب ، وركتان بعد العشاء ، وركتان قبل
الفجر . فيخيرُ فيما عداها ، وعدا وترِ سفرًا .

وسُنُّ قضاء كل وترٍ إلا ما فات مع فرضه وكثُر ، فالأولى تركه
إلا سنة فجر . وسنة فجر وظهرِ الأولى بعدهما قضاء .

والسننُ غيرُ الرواتبِ عشرون : أربعٌ قبل الظهر ، وأربعٌ بعدها ،
وأربعٌ قبل العصر ، وأربعٌ بعد المغرب ، وأربعٌ بعد العشاء .
ويباح ثنتان^(١) بعد أذان المغرب ، وبعد الوترِ جالسًا .

وفعلُ الكل بيت أفضل . وسُنُّ فصلٍ بين فرض وسنته بقيام
أو كلام .

ويُجزى سنة عن تحية مسجد ، ولا عكس . وإن نوى بركتين
التحية والسنة أو الفرض^(٢) ، حصلًا .

والتراويحُ : عشرون ركعةً برمضانَ جماعةً ، يسلم من ثنتين^(٣) ،
بنية أول كل ركعتين . ويُستراح بين كل أربع . ولا بأس بزيادة .
ووقتُها : بين سنة عشاء وترٍ ، وبمسجد وأول الليل أفضل .
ويوترُ بعدها في الجماعة^(٤) . والأفضل لمن له تهجدٌ : أن يوترَ بعده .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الموافق لما سبق . وفي ش : « اثنتان » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « أو والفرض » ، وأوزيادة الواو من جهل الناشر .

(٣) في ش : « اثنتين » ، وهو — مع صحته — تحريف .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « جماعة » .

وإن أوتر، ثم أراده — لم ينقضه، وصلى ولم يوتر.
 والتجهد : ما^(١) بعد نوم؛ والناشئة : ما بعد رقدة .
 وكره تطويع^(٢) بينها^(٣)، لا طواف^(٤)، ولا تعقيب^(٥). وهو : صلاته
 بعدها وبعد وتر جماعة .

* * *

فصل

وصلاة الليل أفضل، ونصفه الأخير أفضل من الأول ومن الثالث
 الأوسط، والثالث بعد النصف أفضل مطلقاً .
 وسن^(١) قيام الليل، وأفتتاحه بركعتين خفيفتين، وثبته عند
 النوم . وكان واجبا على النبي صل الله عليه وسلم، ولم ينسخ .
 ووقته : من الغروب إلى طلوع الفجر .
 وتكره مداومته . ولا يقومه^(٢) كله إلا ليلة عيد .
 وصلاة ليل ونهار مثنى . وإن تطوع نهاراً بأربع فلا بأس،

(١) ورد هذا في ز، ع . وسقط من ش، ولم يرد في المرح . وثبوته متعين .
 (٢) كذا في ز، ش . أي التراويع . وفي ع : « بينها »، وهو تحريف ناشئ عن
 ظن أن المرجع التجهد والناشئة .
 (٣) كذا في ز، ع . وهو الأول . وفي ش : « وتعقيب »، وأدرجت « لا »
 في المرح .
 (٤) كذا في ز، ع . وفي ش : « وسن »، ولعله تحريف كما يفيد تقدير الفارح
 فيها بعد .
 (٥) كذا في ز، ش . وفي ع : « يعقبه »، ولعله تحريف .

وبشهادين أولي، ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة سورة .
وإن زاد على أربع نهاراً ، أو ثنتين ليلاً - ولوجاز ثمانية بسلام
واحد - صح ، وكُره .

ويصح تطوُّعُ ركعة ونحوها .
ولا تصح صلاة مضطجع غير معذور . وأجرُ قاعد على نصف
صلاة قائم ، إلا المعذور .
وسُنُّ تربُّعِهِ بمحل قيام ، وثُنْيٍ^(٢) رجليه بركوع وسجود . وكثرتهما
أفضل من طول قيام .
وتُسَنُّ صلاةُ الضحى غيباً . وأقلُّها : ركعتان ؛ وأكثرُها : ثمان .
ووقتُها : من خروج وقت النهي^(١) إلى قبيل الزوال . وأفضلُها : إذا
اشتد الحر .

وصلاةُ الاستخارة ولو في خير . ويبادر به بعدها . وصلاةُ
الحاجة إلى الله تعالى ، أو آدمي . وصلاةُ التوبة ، وعقب الوضوء
لكلِّ ركعتان . لا صلاةُ التسبيح .

* * *

(١) كذا في ز ، ش : وفي ع . « وثني » ؛ وهو - مع صحته - تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « أي ارتفاع الشمس قدر رمح » .

فصل

وسجودُ تلاوةٍ وبشكرٍ ، كنافلةٍ فيما يُعتبر :

ويُسَنُّ لتلاوةٍ ، ويكرره بتكرارها^(١) ، حتى في طوافٍ مع قِصرٍ .
فصل — فيقيمُ محدث بشرطةٍ ، ويسجد مع قِصره — لقارىٍّ
ومستمعٍ . لا^(٢) سامعٍ ، ومصلٍّ إلا متابعاً لإمامه .

ويُعتبر كونه قارىٍّ يصلحُ إماماً له . فلا يسجد إن لم يسجد ، ولا
قدامه أو عن يساره مع خلوةٍ يمينه . ولا رجلٌ لتلاوةٍ امرأةٍ وخشى .
ويسجد لتلاوةٍ أُمِّيٍّ وزَمَنِيٍّ وصَبِيٍّ .

والسجّاتُ : أربع عشرة^(٣) ، في « الحج » ثنتان . يكبرُ إذا
سجد وإذا رفع ، ويجلس ويسلم . ولا يتشهد . ويرفع يديه ولو
في صلاة .

وكره جمعُ آياته وحذفُها ، وقراءةُ إمام سجدةٍ بصلاةٍ سرٍّ ، وسجودُه
لها . ويلزم المأمومُ متابعتها في غيرها .

وسجودٌ عن قيامٍ أفضلٍ . والتسليمةُ الأولى ركنٌ ، وتُجْزَى .
وسُنُّ لشكرٍ عند تجددٍ نعمٍ ، وأندفاعٍ تقمٍ مطلقاً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تكررهما » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ولا » ، وهو تحريف وإن وردت الواو في المخرج .

(٣) في ش : « أربع عشرة سجدة وفي » ، والزيادة مدرجة من المخرج .

وإن سجد له في صلاة بطلت ، لا من جاهل وناس^(١) .
وصفته وأحكامه ، كسجود^(٢) تلاوة ..

* * *

فصل

تُباح القراءة في الطريق ، ومع حدث أصغر ، ونجاسة ثوب
وبدن حتى قم .

وحفظ القرآن فرض كفاية ، ويتعين ما يجب في صلاة ..

وتُسن القراءة في المصحف ، وانتم كل أسبوع^(٣) . ولا بأس به
كل ثلاث ، وكره فوق أربعين . وينكبر^(٤) لآخر كل سورة من
« الضحى » ، ويجمع أهله .

ويُسن تعلم التأويل . ويحوز التفسير بمقتضى اللغة ، لا بالرأى .
ويلزم الرجوع إلى تفسير صحابي ، لا تابعي . وإذا قال الصحابي
ما يخالف القياس ، فهو توقيف .

* * *

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو ناس » ، وكل صحيح .

(٢) في ش : « كسجوده » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة : « مرة » . ومى من كلام الفارح .

(٤) ورد هنا في ز ، ع . وهو بصين . ولم يرد في ش ، بل أخرج في الفهرج .

فصل

أوقات النهي^(١) خمسة : من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس .

ومن صلاة العصر — ولو مجموعة وقت الظهر — إلى^(٢) الغروب .
وتفعل سنة الظهر^(٣) بعدها ، ولو في جمع تأخير .

وعند طلوعها إلى ارتفاعها قيد رُمح ، وقيامها حتى نزول ،
وغروبها حتى يتم .

ويحوز فعل مندورة ونذرهما فيها ، وقضاء فرائض ، وركعتي طواف ، وإعادة جماعة^(٤) أقيمت وهو بالمسجد . لاصلاة جنازة لم
يخفف عليها ، إلا بعد فجر وعصر .

ويجزم إيقاع تطوع أو بعضه — بغير سنة فجر قبلها — في وقت
من الخمسة ، حتى صلاة على قبر وغائب . ولا ينعقد^(٥) إن ابتداء
فيها — ولو جاهلا — حتى ماله سبب : كسجود تلاوة ، وصلاة
كسوف ، وقضاء راتبة ؛ وتحيية مسجد إلا حال خطبة جمعة مطلقا .

* * *

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « عن الصلاة » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « وقت » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ظهر » .

(٤) ضبط بالكسر في ز بخط المؤلف ، وصح الفتح مع تنوين « إعادة » .

(٥) كذا في ع ، ش . وهو الظاهر اللائم . وفي ز : « تمنع » ، ولعله سبق قلم .

باب

صلاة الجماعة واجبة للخمس^(١) المؤداة ، على الرجال الأحرار
القادرين ، ولو سفرًا في شدة خوف . لا شرط .

فتصليح من منفرد ، ولا ينقص أجره مع عذر .
وتجوز بأتين في غير جمعة وعيد ، ولو بأثنى أو عبد . لا بصبي
في فرض .

ويُسَبِّحُ بِمَسْجِدٍ ، ولنساء منفردات . ويُكره لحسناء حضورها مع
رجال ، ويباح لغيرها .

ويُسَنُّ لِأَهْلِ^(٢) تَعْرِاجِ مَسْجِدٍ وَاحِدٍ . والأفضل لغيرهم :
المسجد الذي لا تقام^(٣) فيه إلا بحضوره ، فالأقدم ، فالأكثر جماعة .
وأبعدُ أولى من أقرب .

وحُرِّمَ أَنْ يُؤَمَّ بِمَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ . فلا تصح إلا مع إذنه ،
أو تأخيره وضيق الوقت . ويُرَاسَلُ إِنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمَعْتَادِ ، مع قرب
وعدم مشقة .

(١) في ش : « للصلاة الخمس » ، والزائد مدرج من الشرح .

(٢) في ش زيادة : « كل » ، وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « يقام » . وكلاهما صحيح .

وإن بعد^(١)، أو لم يُظن حضوره، أو ظن ولا يكره ذلك —
صلوا.

ومن صلى، ثم أقيمت — سن^(٢) أن يُعيد. وكذا إن جاء مسجداً
غير وقت نهى، لغير قصدها، إلا المغرب. والأولى فرضه.
ولا تُكره إعادة جماعة في^(٣) غير مسجدتي مكة والمدينة، ولا
فيهما لعذر. وكره قصده مسجد لها.

ويمنع شروع في إقامة أنعقاد نافلة. ومن فيها — ولو خارج
المسجد — يُتم إن أمن فوت الجماعة.
ومن كبر قبل تسليم الإمام الأولى، أدرك الجماعة.
ومن أدرك الركوع دون الطمأنينة^(٤) اطمأن، ثم تابع، وقد أدرك
الركعة، وأجزأته تكبيرة الإحرام.
وسن دخوله معه كيف أدركه، وينحط بلا تكبير. ويقوم
مسبوق به.

وإن قام قبل سلام الثانية، ولم يرجع — انقلبت نقلاً.

(١) في ع زيادة: « المحل ». وقد وردت في الشرح بلفظ: « محله ».

(٢) في ش زيادة: « له »، وهي مدرجة من الشرح.

(٣) في ش: « في مسجد غير... لا ». والزائد مدرج من الشرح، وانقص
أدرج فيه.

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح، هي: « معه ».

وما أدرك آخرها . وما يَقْضِي أولها : يَسْتَفْتَحُ^(١) له ، ويتعوّذ ،
ويقرأ سورة .

لكن : لو أدرك ركعة من رابعة أو من رب ، تشهد عقب
أخرى . ويتوركّ معه ، يكرّر^(٢) التشهد الأول حتى يسلم .
ويتحصل عن مأموم قراءة ، وسجود سهو وتلاوة^(٣) ، وسُترة ،
ودعاء قنوت . وكذا تشهد أول ، إذا سبق بركعة .

ومن أن يَسْتَفْتَحَ ويتعوّذ في جهرية^(٤) ، ويقرأ الفاتحة وسورة
حيث شُرعت ، في سكّاته — وهي : قبل الفاتحة ، وبعدها ، وتُسَنِّ
هنا بقدرها ؛ وبعد فراغ القراءة . — وفيما لا يَجْهر فيه ، أو لا يسمعه
بعد أو طرش — إن لم يَشْغَلْ من يجنبه .

ومن ركع أو سجد ونحوه^(٥) قبل إمامه عمداً حُرْمٌ ، وعليه وعلى
جاهل وناسٍ ذِكرٌ — أن يرجع ليأتي به معه .

فإن أبي علماً عمداً حتى أدركه فيه ، بطلت . لا جاهلاً أو ناسياً ،
ويُعتد به .

والأولى أن يَشْرَعَ في أفعالها بعته ؛ فإن وافقه كره .

(١) كذا في ز ، غ . وفي ش : « يَسْتَفْتَحُ » ، وإثاء من كلام الشارح .
(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ويكرّر » . ولا يبعد أن تكون الواو من المرح .
(٢) في ش : « وسجود تلاوة » ، والزيادة من المرح .
(٤) ورد في ز بعد ذلك مضمرباً عليه : « إن لم يسمعه » .
(٥) قوله : « ونحوه » ، ورد في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في المرح .

وإن كبر لإحرام معه ، أو قبل إتمامه — لم تنعقد . وإن سلم قبله
عمداً بلا عذر ، أو سهواً ولم يُعده — بطلت . ومعه يُتكرر
ولا يضر سبق بقول غيرهما .

وإن سبق بركن : بأن ركع ورفع قبل ركوعه ؛ أو ^(١) بركنين
بأن ركع ورفع قبل ركوعه وهوى إلى السجود قبل رفعه ؛ ظللاً
عمداً — بطلت . وجاهلاً أو ناسياً ، بطلت الركعة إن لم يأت بذلك
معه . لا بركن غير ركوع .

وإن تخلف بركن بلا عذر فكسبى ؛ ولعذر إن فعله ولحقه ،
وإلا لغت الركعة . وبركنين بطلت ؛ ولعذر — : كنوم وسهو
وزحام — إن لم يأت بما تركه مع أمن فوت الآتية ، وإلا لغت الركعة ؛
والتي تليها عوضها .

وإن زال عذر من أدرك ركوع الأولى ، وقد رفع إمامه من
ركوع الثانية — تابعه ، وتصح له ركعة ملفقة ^(٢) تدرك بها الجمعة .
وإن ظن تحريم متابعتة ، فسجد جهلاً — اعتدَّ به .

فلو ^(٣) أدركه في ركوع الثانية تبعه ، وتمت جمعته . وبعد رفعه
منه تبعه ، وقضى .

(١) في غ زيادة : « سبقة » ، وهى واردة فى المرح .

(٢) كذا فى ز ، ش . وفى أصل ع أيضاً ، وإن جعلت بمداً آخر : « يركع » ..

(٣) كذا فى ز . وهو الظاهر . وفى ع ، ش : « ولو » .

وإن تَخَلَّفَ بركة فأكثرَ لعذرٍ تابع ، وقضى كسبوق .
 وسُنَّ لإمام التخفيفُ مع الإتمام — ومُتَكَرِه سرعة تمنع مأموما
 قبل ما يُسَنُّ ، ما لم يؤثر مأموم التطويل — وتطويلُ قراءة الأولى عن
 الثانية ، إلا في صلاة خوف في الوجه الثاني ، أو يسير : كبـ « سُبْح »
 و « الناشية » . وانتظارُ داخل إن لم يَشُقَّ على مأموم .
 ومن استأذنته أمراؤه أو أمتُه إلى المسجد ، كره منعهما . وبيتها
 خير لها .

ولا بُدَّ ثم وليٍّ محرم ، منع مَوْلِيَّتِهِ إن خشيَ فتنه أو ضررا ، ومن
 الاقتراد .

فصل

أَلْجُنُّ مَكْفُوفُونَ فِي الْجَلَّةِ : يَدْخُلُ كَافِرُهُمُ النَّارَ ، وَمُؤْمِنُهُمُ الْجَنَّةُ .
 نُوهِمُ فِيهَا كَثِيرٌ . وَتَنْعَقِدُ بِهِمُ الْجَمَاعَةُ . وَلَيْسَ مِنْهُمْ رَسُولٌ .
 وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ : أَنْ مَا يَيْدُمُ مَلَكُهُمْ ، مَعَ إِسْلَامِهِمْ . وَكَافَرُهُمْ
 كَالْحَرْبِيِّ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ ظَلْمُ الْأَدَمِيِّينَ ، وَظَلْمُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا
 وَتَحْلُ ذِيحَتِهِمْ . وَبَوْلُهُمْ وَقِيُومُ طَاهِرَانِ .

فصل

الأولى بالامامة : الأجود قراءة الأئمة ، ثم الأجود قراءة الفقيه ،
ثم الأقرأ ، ثم الأكثر قرآناً الأئمة ، ثم الأكثر قرآناً الفقيه ،
ثم قارىء أئمة ، ثم قارىء فقيه ، ثم قارىء عالم فقه صلواته ^(١) ، ثم
أشرف — وهو : القرشي . فتقدم بنو هاشم ، ثم قريش . — ثم
الأقدم هجرة بنفسه ^(٢) ، وسبق بإسلام كهجرة ، ثم الأتقى والأورع .
ثم يُقزَع .

وصاحب البيت ، وإمام المسجد — ولو عبداً — أحق ، إلا من
خذي سلطان فيهما ، وسيد ^(٣) بيته .

وحرّ أولى من عبد ومبغض ، وهو أولى من عبد .
وحاضر وبصير وحضري ومتوضي ومعير ^(٤) ومستأجر ،
أولى من ضدم .

وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه ؛ غير إمام مسجد وصاحب
بيت ، فتحرّم .

(١) في زيادة من كلام الشارح ، وهي : « من شروطها وأركانها » .

(٢) في ش : « بنفسه لأبائه » . « كهجرة » ، « والزيادة مدرجة من الفرح » .

(٣) كذا في ع ، وفي ز أيضاً وإن كانت الماء لم تظهر تماماً . وفي ش : « وسيد
في بيته » .

(٤) ورد هذا قبل ما بعده ، وش ع . وكذا في ز ، إلا أن فوقها علامتين تشبهان
علامتي التأخير والتقديم . فوجب التنبيه .

ولا تصح إمامة فاسق مطلقا ، إلا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره . وإن خاف^(١) أذى صلى خلفه ، وأعاد . وإن^(٢) واقفه في الأفعال منفردا ، أو في جماعة خلفه بإمام — لم يعد .

وتصح خلف أصمى أصم ، وأقلف ، وأقطع يدين أو رجلين أو إحداهما أو أُنْفٍ ، وكثير لحن لم يحل المعنى ، والفأفأ : الذي يكرر الفأفأ ؛ والتمتت^(٣) : الذي يكرر التاء ؛ ومن لا يفسح ببعض الحروف أو يصرع — مع الكراهة . لا خلف أخرس وكافر .

وإن قال مجهول^(٤) بعد سلامه : هو كافر وإنما صلى تهزيئا ؛ أعاد مأموماً .

وإن علم له حالان أو إفاقة وجنون ، وأمّ فيهما ، ولم يدّر : في أيّهما اتّم ؟ فإن علم قبلها^(٥) إسلامه أو إفاقة ، وشك في رده أو جنونه — لم يعد .

ولا تصح إمامة من به حدث مستمر ، أو عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود ونحوه أو شرط — إلا بمثله . وكذا عن قيام ،

(١) في ش زيادة : « إن » ، وهي من الشرح .

(٢) لفظش : « فإن . . . منفرد » ، وفيه تحريف .

(٣) في ش : « والتمتت ومن لا يفسح » ، وأدرج الزائد هنا في الشرح .

(٤) في ش : « مجهول هو كافر . . . استهراء » . وما زاد هنا أدرج في الشرح .

(٥) كذا في ز ، ش . أي قبل إمامته . وفي ع : « قبلها » ، وهو تحريف نقأ عن

أن المرجع له المائلتان .

إلا الراتبَ يسجد المرجو زوالُ علته . ويجلسون خلفه ،
وتصح قياماً .

وإن أعتل في أثنائها ، فجلس — أتموا قياماً
وإن ترك إمام ركناً أو شرطاً . مختلفاً فيه بلا تأويل أو تقليد ،
أو ركناً أو شرطاً عنده وحده ، عالمًا — أعاداً . وعند مأموم وحده ،
لم يُعيداً .

وإن أعتقده مأموم مجمعا عليه ، فبان خلافه — أعاد .
وتصح خلف من خالف في فرع لم يفسق به . ولا إنكار
في مسائل الاجتهاد .

ولا تصح إمامة امرأة وخشي لرجال أو نكثائي ، إلا عند أكثر
المتقدمين — إن كانا قارئين ، والرجال أميون — في تراويح فقط .
ويقفان خلفهم .

ولا يميز لبالح في فرض^(١) . ويصح في نفل ، وفي فرض بمثله .
ولا إمامة محدث ولا نجس يعلم ذلك .
فإن^(٢) جهل مع مأموم حتى أنقضت ، صحّت للمأموم وحده . إلا إن

(١) كذا في ز ، ع . وهو الملام لما بعد . وفي ش : « الفرض وتصح » .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

كانوا بجمعة — وهم بإمام أو بأموم كذلك أربعون — فيعيد الكَلَّ.

ولأُمِّي — وهو: من لا يحسن الفاتحة ، أو يُدغم فيها ما لا يُدغم ، أو يُبدل حرفاً إلا ضاد « المنضوب » و « الضالين » بظاء ، أو يلحن فيها لحناً يُحيل المعنى ، عجزاً عن إصلاحه . — إلا بمثله .

فإن تعمد ، أو قدر على إصلاحه ، أو زاد على فرض القراءة عاجز عن إصلاحه عمداً — لم تصح .

ولإن أحاله فيما زاد^(١) سهواً أو جهلاً ، أو لآفة — صحت . ومن التحيل : فتح همزة « أهدنا » .

وكره أن يؤم أجنبية فأكثرَ لا رجلَ فيهن ، أو قوماً أكثرهم يكرهه بحق .

ولا بأبى إمامة ولد زناً ، ولقيطٍ ، ومنى بِلِمان ، وخصى ، وجندى ، وأعرابي — إذا سلم دينهم ، وصلحوا لها . ولا أن يأتى متوضى يتيماً .

ويصح أتمام مؤدى صلاة بقاضيا ، وعكسه ، وقاضيا من يوم^(٢) بقاضيا من غيره^(٣) . لا بمصل غيرَها ، ومفترض بتنفل إلا

(١) في ع ز يادة : « على فرض قراءة » ، وقد وردت في الشرح .

(٢) كذا في زع . وهو الصحيح . وفي ش : « يؤم » ، وهو تصحيف خطير .

(٣) كذا في ز ، وفي أصل ع . إلا أنه ضرب عليه وأبدل باللفظ الوارد في ش ،

وهو : « آخر » .

إذا صلى بهم في خوفٍ صلاتين. ويصح عكسها.

* * *

فصل

السنةُ وقوفُ إمامٍ جماعةٍ متقدماً ، إلا المرأةُ فوسطاً وجوباً ،
وأمرأةً أمتٌ نساءً فوسطاً ندباً. وإن تقدمه مأموم — ولو بإحرام —
لم تصح له. غيرَ قارئة أمتٍ رجلاً أو خائناً أميناً في تراويح. وفيما
إذا تقابلا أو تدابرا داخل الكعبة — لا إن جعل ظهره إلى وجه
إمامه — وفيما إذا استدار الصفُّ حولها ، والإمامُ عنها أبعد من هو
في غير جهته . وفي شدة خوف إذا^(١) أمكنت متابعة . والاعتبارُ
بمؤخر قدم .

وإن وقف جماعة عن يمينه أو بجانبيه^(٢) صح .

ويقف واحد — رجلٌ أو خنثى — عن يمينه . ولا تصح^(٣)
خلفه ، ولا — مع خلوة يمينه — عن يساره .

وإن وقف يساره — أحرم أولاً^(٤) — أداره من ورائه . فإن

(١) كذا في ز . وفي ش : « إن » . وفي ع : « إذا . . . متابعته » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو بجانبه » ، ولعله تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع ، أي الصلاة إن وقف الواحد . وفي ش : « يصح » أي وقوف الواحد

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « أو أداره » وهو خطأ ، ولم ترد
« لا » في الشرح .

جاء آخرُ فوقها خلفه ، وإلا أدارَها خلفه . فإن شقَّ تقدُّمَ عنهما .
 وإن بطلت صلاة أحدَ اثنين صفًّا ، تقدَّم الآخر إلى يمينه أو صفًّا ،
 أو جاء آخرُ . وإلا نوى المفارقة .
 وإن وقفَ الجنازَتَينِ صفًّا ، لم تصح .
 وإن أمَّ رجلٌ أو خشي امرأةً ، فخطفه . وإن وقفت بجانبه فكرجلٍ ،
 ويصِفُ رِيحَالُ لم تبطل صلاة من يليها وخلفها .
 ويصِفُ ثَمَّ من نساء ، لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال^(١) .
 وسُنَّ أَنْ يقدِّم من أنواع أحرارٍ بالعموم فعيدهُ الأفضلُ
 فالأفضلُ ، فصبيانٌ فنساءٌ كذلك . ومن^(٢) جنازَتَينِ إليه ، وإلى قبلة
 في قبرٍ حيثُ جاز — حرٌّ بالغٌ ، فعبْدٌ ، فصبيٌّ فخشى فامرأةً
 كذلك .

ومن لم يقف منه إلا كافرٌ ، أو امرأةٌ أو خشي ، أو من يعلمُ
 حديثه أو نجاسته ، أو مجنونٌ ؛ أو في فرض إلا صبيٌّ — وفقدُ .
 ومن وجد فرجةً ، أو الصفَّ غير مرصوص — وقف فيه ، وإلا
 فمن عين الإمام . فإن لم يمكنه فله أن ينبِّه بنجحة أو كلام أو إشارة .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الملائم . وفي ش : « الرجال »
 (٢) « ورد لفظ « من » فن ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الشرح .

من يقوم معه . ويتبعه . وكُره بجذبه^(١) .

ومن صلى يسارَ إمام مع خلويمينه ، أو فذاً — ولو امرأةً خلف
أمرأة — ركعةً ، لم تصح .

وإن ركع فذاً لعذر ثم دخل الصف ، أو وقف معه آخر قبل سجود
الإمام — صحت .

* * *

فصل

يصح اقتداء من يمكنه — ولو لم يكن بالمسجد — إذا رأى
الإمام أو من^(٢) وراءه ، ولو في بعضها أو من شباك . أو كانا به —
ولو لم يره ، ولا من وراءه — إذا سمع التكبير . لا إن كان المأموم
وحده خارجة ، .

وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن ، أو طريق ولم تتصل فيه^(٣)
الصفوف حيث صحت فيه ؛ أو كان في غير شدة خوف — بسفينة ،
وإمامه في أخرى — لم تصح^(٤) .

وكره علو إمام عن مأموم ، ما لم يكن كدرجة منبر . وتصح

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جذبه » وأدرجت الجاء في الشرح .

(٢) في ش : « أو رأى من » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٣) ورد هذا في ز ، ع . وسقط من ش .

(٤) كذا في ز ، ع . أي الصلاة . وفي ش : « يصح » أي الاقتداء .

ولو كان كثيراً ، وهو : ذراع فأكثر . ولا بأس به للمأموم ، ولا
يقطع ^(١) البصف إلا عن يساره : إذا بُعد بقدر مقام ثلاثة .
وتكره صلاته في طاق القبلة إن منع مشاهدته ، وتطوعه بعد
مكتوبة موضعها ، ومكثه كثيراً مستقبل القبلة وليس ثم نسيان ،
ووقوف مأمومين بين سوار تقطع الصفوف عرفاً - بلا حاجة
في الكل .

ويُعرف إمام إلى مأموم جهة قصده ، وإلا فمن عينه .
وآخذ المهراب مباح . وحرّم بناء مسجد يُراد به الضرب لمسجد .
بقربه ، فيهدم .
وكره حضور مسجد وجماعة ، لا كل يصل أو فجل ونحوه ، حتى
يذهب ريحه .

* * *

فصل

يُعذر بترك جمعة وجماعة ، مريض وخائف حدوث مرض ليسا

(١) كذا في ش . أي ولا بأس بقطع الصف خلف الإمام ومن عينه ، إلا أن يكون
القطع عن يساره . كما قدر الفارح . وهذا هو الظاهر الموافق لتصريح صاحب الإتيان ، الذي
صرح اليهودي في شرحه عليه (٤٥٢/١ : أنصار السنة) : بأن صاحب انتهى بزم بمعام
ولفظ زع : « بقطع » بالياء . فإن لم يكن مصطفاً عما أجتاه ، فمعام : ولا يصح قطع .
الصف بمطل للصلاة ، إلا إذا كان عن يسار الإمام بالشرط المذكور . فاعني التعليل
في المتن .

بالمسجد — وتلزم الجملة من لم يتضرر بإتيانها راكباً أو محمولا ،
أو تبرّع^(١) أحد به أو بقودٍ أعمى — ومن يدافع أحد الأخبثين ،
أو بحضرة طعام هو^(٢) محتاج إليه — وله الشبّع — أوله ضائع
يرجوه ، أو يخاف ضياع ماله ، أو فواته ، أو ضررافيه أو في معيشة
يحتاجها ، أو مالٍ استؤجر لحفظه ولو نظارة بستان ؛ أو موت
قريبه^(٣) أو رفيقه ، أو تمرّضهما^(٤) وليس من يقوم مقامه ؛ أو على
نفسه من ضرر^(٥) أو سلطان ، أو ملازمة غريم ولا شيء معه ؛
أو فوات^(٦) رفقة بسفر مباح أنشأه أو استدماه ؛ أو غلبه نعاس
يخاف به فوتها في الوقت أو مع إمام ، أو أذى بمطرٍ ووحلٍ وثلج
وجليدٍ وريح باردٍ بليلة مظلمة ، أو تطويل^(٧) إمام ؛ أو عليه قودٌ
يرجو المفو عنه .
لا من عليه حدٌ ، أو بطريقه أو المسجد^(٨) منكرٌ : كدعاء لبغاة .
وينكره بحسبه .

-
- (١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتبرع » ، وهو خطأ وتحريف .
(٢) في ش : « وهو » . ولعل زيادة الواو من التارح ، إن لم تكن من التاسخ .
(٢) في ش : « أو قريبه » . والناقص ورد في المرح بلفظ : « فوت »
(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو كان يتولى تمرّضها » ، والزيادة من المرح .
(٥) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « لم » .
(٦) كذا في ز ، ع . وهو اللاتم . وفي ش : « فوت » .
(٧) في ش : « تطويل » . أو كان عليه » ، والزيادة من المرح .
(٨) في ش : « أو بالمسجد » ، والباء من كلام التارح .

١٢ باب صلاة أهل الأعذار

تلتزم مكتوبة المريض قائماً ولو كراكم ، أو معتمداً أو مستنداً^(١)
بأجرة يقدر عليها .

فإن عجز أو شقّ لضرر ، أو زيادة مرض ، أو يطرأ به ونحوه .
فقاعدته متربهاً ندياً . ويثني رجله في ركوع وسجود ، كتثقل :

فإن عجز أو شقّ — ولو بتعديده بضرب ساقه — فعلى جنب^(٢)
والأيمن أفضل . وتُكبره على ظهره ورجلاه إلى القبلة ، مع قدرته على
جنبه وإلا تمين .

ويؤم بركوع وسجود ، ويحمله أخفض . وإن^(٣) سجد —
ما أمكنه — على شيء رُفِعَ ، كُرِهَ وأجزأ . ولا بأس به على وسادة ونحوها .
فإن عجز أو ما يطرأ به ناوياً مستحضراً الفعل والقول — إن عجز
عنه — بقلبه . كاسير خائف . ولا تسقط .

فإن قدر على قيام أو قعود في أثناءها ، أنتقل إليه . فيقوم أو يقعد .
ويركع بلا قراعة من قرأ ، وإلا قرأ .

(١) في ش زيادة : « إلى شيء ولو » ، وهي مدرجة من الفرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جنبه » ، ولعل الهاء من التبرخ .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « ولذا . . . وأجزأ » ، والهاء
من كلام الشارح .

وإن أبطأ مثاقلاً من أطاق القيام ، فعاد المعجز — فإن كان يحمل
 قعود : كتشهد ، صحت . وإلا بطلت صلاته وصلاة من خلفه
 ولو جهلوا^(١) .

ويبنى من عجز فيها^(٢) . وتجزى الفاتحة إن أتمها في أخطاها ،
 لا من صحَّ فأتمها في ارتفاعه
 ومن قدر على قيام وقعود ، دون ركوع وسجود — أو ما ركوع
 قائماً ، وسجود^(٣) قاعداً .

ومن قدر أن يقوم منفرداً ، ويجلس في جماعة — خيراً .
 ولريض يطيق قياماً ، الصلاة^(٤) مستلقياً لداواة ، بقول طيب
 مسلم ثقة . ويفطر بقوله : إن الصوم مما يمكن العلة .
 ولا تصح مكتوبة في سفينة قاعداً ، لقادر على قيام .
 وتصح على راحلة لتأذّب وجل ومطر ونحوه^(٥) ، وانقطاع عن
 رُقعة أو خوفٍ على نفسه من عدو ونحوه . أو عجزاً^(٦) عن ركوبه
 إن نزل . وعليه الاستقبال وما يقدر عليه . ولا تصح لمرض .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « جاله » .

(٢) في ش زيادة : « على ما قبله » ، وهي من كلام الشارع .

(٣) في ش : « وسجود » ، والباء مدرجة من الفرح .

(٤) ورد هذا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الفرح :

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وغيره » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو عجزه » . وكل صحيح .

ومن أتى بكل فرضٍ وشرطٍ، وصلى عليها أو بسفينة ونحوها
سائرة أو واقفةً، بلا^(١) عذر — صحت .

ومن بقاء وطنٍ يوحى، كمصلوب ومربوط . ويسجد غريق على
متن الماء .

ويُعتبر المقرُّ لأعضاء السجود . فلو وضع جبهته على قطن منفوش
ونحوه، أو صلى معلقاً — ولا ضرورة — لم تصح .

وتصح إن حاذى صدره رَوَزَنَةً ونحوها، وعلى حائلٍ صوفٍ وغيره
من حيوان، وعلى ما منع^(٢) صلابة الأرض، وما تُنبته .

* * *

فصلٌ

من نوى سفرًا مباحًا ولو نزهةً أو فرجةً، أو هو أكثرُ قصده،
يلغ ستة عشرَ فرسخًا تقريبًا، برا أو بحرًا — وهي : يومان قاصدان،
أربعة بُرْد . و « البريدُ » : أربعة فراسخ . و « الفرسخُ » : ثلاثة
أميال هاشميَّة، وبأُميال بني أمية : ميلان ونصف . و « الهاشميُّ »^(٣) :
اثنا عشرَ ألفَ قدم، ستة آلاف ذراع . و « الذراعُ » : أربع

(١) في ش : « ولو بلا » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز، ش. وفي ع : « يمنع » ، وهو الأول .

(٣) في ش : « وليل الهاشمي . . . وهي ستة » ، والزيادة من كلام الشارح .

وعشرون إصبعًا معترضةً معتدلةً ، كلُّ إصبع : ست حباتٍ شعير
بطونٌ بعضها إلى بعض ، عرضُ كل شعيرة : ست شعراتٍ برقوقٍ . —
أوتاب فيه وقد بقيت ، أو أكرم : كأسير ؛ أو غرب ، أو شرذمة —
لا هائمٌ وسائحٌ وتائه — فله قصرٌ رباعيةٌ ^(١) ، وفطرٌ — ولو قطعها
في ساعة — : إذا فارق بيوتَ قريته العامرة ، أو خيامَ قومه ،
أو ما نُسبت إليه عرفًا سكانُ قصور وبساتين ونحوهم . إن لم يجر
عوداً ، أو يمدَّ قريباً .

فإن نواه ، أو تجددت نيته لحاجة بدت — فلا ^(٢) حتى يرجع
ويفارق بشرطه ، أو تنثنى نيته ويسير .

ولا يُعيد من قصر ثم رجع قبل أتكمال المسافة .

ويَقصرُ من أسلم أو بلغ أو طهرت بسفر مبيع ^(٣) ، ولو بقي دون
المسافة . وقنٌ وزوجةٌ وجندىٌ ، تبعاً لسيد وزوج وأمير
في سفر ونيته .

ولا يُكره إتمامٌ ، والقصرُ أفضل .

ومن مرَّ بوطنه أو بلدٍ ^(٤) له به امرأةٌ أو زوج فيه ، أو دخل

(١) كذا هو جواب من . وورد بهاش ز : « حاشية : للركبتين »

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « قصر » .

(٣) قوله : « بسفر مبيع » ، لم يرد في ش ، بل أدرج في الفرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو يلد » ، وزيادة الباء من الفرح .

وقتُ صلاةٍ عليه حضراً، أو أوقع بعضها فيه، أو ذكر صلاة حضر
يسفر أو حبسه، أو أتمَّ بحقيق أو بمن يشكُّ فيه — ويكفي علمه
بفسره بعلامة — أو شكَّ إمام في أثنائها أنه نواه^(١) عند إحرامها،
أو أعاد فاستدَّ يلزمه إتمامها، أو لم ينو عند إحرام، أو نواه ثم رخصه،
أو جهل أن إمامه نواه؛ أو نوى إقامة مطلقة أو أكثر من عشرين
صلاة، أو لحاجة وظن أن لا ينقضي^(٢) قبلها؛ أو شكَّ في نية المدة،
أو عزم في صلاته على قطع الطريق ونحوه، أو تاب منه فيها، أو أخرها
بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها — لزمه أن يُتمَّ . لا إن ملك أبعد
طريقين، أو ذكر صلاة سفر في آخر، أو أقام لحاجة بلا نية إقامة
لا يدري: متى تنقضي؟ أو حبس ظلماً أو بمرض أو مطرٍ ونحوه،
لا بأس به .

ومن نوى بلداً بعينه يجهل مسافته، ثم علمها — قصر بعد علمه،
كجاهل بجواز القصر ابتداءً . ويقصر من علمها ثم نوى إن وجد
غريمه رجع، أو نوى إقامة ببلد دون مقصده، بينه وبين بلد نيته
الأولى دون المسافة .

(١) كنا في ع . ش . أي القصر . وهو الظاهر المقصود بالموافق لا في غاية المنتهى (١٩٧/١)
ويؤيده كلام البهوتي في شرح قول الإقاع (١ / ٤٧٤) : « والعلم بها عند
الإحرام » . وفي ز : « أو نواه » ، وهو سبق قلم من المؤلف على ما ترجمه .
(٢) كذا في ز ، أي من تحقيق الحاجة . وفي ش : « أنها لا تنقضي » ، وفي ع : « أن لا تنقضي »
أي الحاجة .

ولا يترخص^(١) مَلَّاحٌ معه أهله ، وليس له نية إقامة يبلد . ومثله
مُكَّارٌ ، ورايعٌ ، وفيجٌ (بالجيم) — وهو : رسول السلطان . —
ونحوهم .

وإن نوى مسافر القصر حيث لم يُيَّح ، عالماً — لم تنعقد ، كالألو
نواه مقيم .

* * *

فصل

يباح جمعُ بين ظهر وعصر وعشاءين بوقت إحداها — وتركه
أفضل — غيرُ جمعِ عرفة ومُزْدَلِفَةَ ، بسفرٍ قصرٍ ، ولريض يلحقه
بتركه مشقة^(٢) ، ومرضع^(٣) لمشقة كثرة نجاسة ، ومستحاضة^(٤) ونحوها ،
وعاجزٍ عن طهارة أو تيمم لكل صلاة ، أو^(٥) معرفة وقت : كأهمل
ونحوه ؛ ولعذر أو شذلي يُبيح ترك الجمعة وجماعة — ويختص بالمشاير
ثلج وبرد وجليد . ووحلٌ ، وريحٌ شديدة باردة ، ومطرٌ يبلُ
التياب ويوجد^(٥) معه مشقة — ولو ضلَّ بيته أو بمسجدٍ طريقه تحت
سباطٍ ، ونحوه .

(١) كذا في ز ، ع : « ولي شئ » : « يسترخس » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « والمرضع » ، ولعل اللام من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « والمستحاضة » ، وهو محرف عن « والمستحاضة » ،

وزيادة اللام من الشارح .

(٤) في ش زيادة للدرجة من الفرح ، هي : « عن » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ، ش : « وتوجد » ، وكلاهما صحيح .

والأفضلُ فعلُ الأرفق^(١) : من تأخير أو تقديم ، سوى جمعٍ :
عرفةً ومزدلفةً إن عُسى . فإن أَسْتَوَيْتَ فَأَخِيرُ أَفْضَلُ ، سوى
جمع^(٢) عرفة .

ويشترط له : ترتيبٌ مطلقاً .

ولجمع بوقت أولى : نيته عند إحرامها ، وأن لا يفرّقَ بينهما
إلا بقدر إقامة ووضوء خفيف . فيبطلُ برتبة^(٣) بينهما . ووجودُ
العذر عند افتتاحهما وسلام الأولى ، وأستبرأه^(٤) — في غير جمع مطر
ونحوه — إلى فراغ الثانية .

فلو أحرم بالأولى لمطر ، ثم أقطع ولم يَمُدْ — فإن حصل وحل ،
والأبطل .

وإن أقطع سفر بأولى بطل الجمع والقصر ، فَيُتِمُّهَا وتصح . وبثانيةٍ
بطلاً ، وَيُتِمُّهَا نقلاً . ومرضٌ في جمع كسفر .

ولجمع بوقت ثانية : نيته بوقت أولى — ما لم يَضِقْ عن فعلها —
وبقاء عذر إلى دخول وقت ثانية ، لا غير .

فلو صلاهما خلف إمامين أو من لم يَجْمَعْ ، أو إحداهما منفرداً

(١) في ش زيادة : « به » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٢) في ع : « جمى » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « برتبة » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « واستبرأه » ، وهو تحريف .

والأخرى^(١) جماعة ، أو بأمور الأولى وبآخر الثانية ، أو بمن لم يجمع — صح .

* * *

فصل

تصح صلاة الخوف بقتال مباح — ولو حضراً مع خوف هجم العدو^(٢) — على ستة أوجه :

(الأول) : إذا كان العدو جهة القبلة يُرى — ولم يُخف كين — صفّهم الإمام صفين فأكثر ، وأحرّم بالجميع . فإذا سجد^(٣) : سجد معه الصف المقدّم ، وحرس الآخر حتى يقوم الإمام إلى الثانية ، فيسجد^(٤) ويلحقه . ثم الأولى ، تأخّر^(٥) المقدّم ، وتقذّم المؤخّر . ثم في الثانية : يحرس الساجد معه أولاً ، ثم يلحقه في التشهد ، فيسلم بجميعهم .

ويجوز جعلهم صفّاً وحرس^(٦) بعضيه ، لا حرس صفّ في الركعتين . (الثاني) : إذا كان العدو بغير جهتها ، أو بها ولم يُر — قسمهم

(١) في ش : « أو الأخرى » ، وهو تحريف .

(٢) في زيادة مدرجة من الشرح ووردت بهامش ع ، هي : « وفي سفر » .

(٣) في هامش زيادة عن الشرح ، هي : « الإمام » .

(٤) في زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الحارس » .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتأخّر » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر اللائم . هي ش : « وحرس » ، ولله عرف .

طائفتين تكفى كل طائفة المدوّ: طائفة تحرس^(١) وهي مؤتمّة به في كل صلاته، تسجد^(٢) معه لسهوه. وطائفة يصلى بها ركعة وهي مؤتمّة فيها فقط، تسجد^(٢) لسهوه فيها إذا فرغت. فإذا استتم^(٣) قأماً إلى الثانية نوت المفارقة، وأتمت لنفسها وسلمت، ومضت تحرس. — ويُبطلها مفارقتها^(٤) قبل قيامه، بلا عذر. — ويُبطل قراءته حتى تحضر الأخرى، فتصلى معه الثانية، ويكرر^(٥) التشهد حتى تأتى بركعة وتتشهد، فيسلم بها.

وإن أحبّ ذا الفعل، مع رؤية المدوّ، جاز.

وإن انتظرها جالسا بلا عذر، وائتمت^(٦) به مع العلم — بطلت. ويجوز أن تترك الحراسة الحراسة بلا إذن، وتصلّى معه — لمديد تحققت غناؤه^(٧).

ولو خاطر أقلّ من شرطنا، وتعمّدوا الصلاة على هذه الصفة —

صحت.

-
- (١) فى ش : « وتحرس » ، وزيادة الواو من الشرح .
 (٢) فى ش : « وتسجد » ، وزيادة من كلام الشارح .
 (٣) فى هامش زيادة واردة فى الشرح ، هى : « الإمام » .
 (٤) كذا فى ز ، ش . وفى ع . « مفارقة » ، وكل صحيح .
 (٥) كذا فى ز ، ش . وفى ع : « فيكرر » ، ولعله تصحيف .
 (٦) فى ش : « وإن ائتمت » ، وزيادة من كلام الشارح .
 (٧) فى ش زيادة مبدوجة من الشرح ، هى : « عنها » .

ويصلّي المغربَ بطائفة ركعتين ، وبأخرى ركعةً . ولا تتشهد معه عقبها . ويصح عكسها .

والرُّباعيّةُ التامةُ بكل طائفة ركعتين . وتصح^(١) بطائفة ركعةً ، وبأخرى^(٢) ثلاثاً . وتفارقه الأولى عند فراغ التشهد ، وينتظر الثانية جالساً يكرره . فإذا أتت قام . وتُتمُّ الأولى بالفاتحة فقط ، والأخرى بسورة معها .

وإن فرّقهم أربعاً ، وصلّي بكل طائفة ركعةً — صحّت صلاة الأوليتين ، لا الإمام والأخريّين ، إلا إن^(٣) جهلوا البطلان .

(الثالث) : أن يصلّي بطائفة ركعةً ثم تمضي ، وبالأخرى ركعةً ثم تمضي ، ويسلم وحده . ثم تأتي الأولى فتتمّ صلاتها بقراءة ، ثم الأخرى كذلك^(٤) .

وإن أتمتها الثانية عقب مفارقتها ومضت ، ثم أتت الأولى فأتمت — كان أولى .

(الرابع) : أن يصلّي بكل طائفة صلاةً ، ويسلم بها .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ويصح » . وكلاهما صحيح .

(٢) كذا في ز . وفي ح : « وبالأخرى » . وفي ش : « وأخرى » ، والباء

أدرك في الشرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وهو الظاهر . وفي ع : « إذا » .

(٤) في ش : « ثم الأخرى فتفعل » . فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(م ٩ — منتهى الإرادات)

(الخامس) : أن يصلي الرباعية — الجائز قصرها — تامة ، بكل طائفة ركعتين ، بلا قضاء . فتكون له تامة ، ولهم مقصورة .
(السادس) — ومنعه الأكثر — : أن يصلي بكل طائفة ركعة ، بلا قضاء .

وتصح الجمعة في الخوف حضراً ، بشرط كون كل طائفة أربعين فأكثر ، وأن يُحْرَمَ بمن حضرت الخطبة . ويُسرَّ أن القراءة في القضاء .

ويصلي استسقاء^(١) ضرورة ، كمكتوبة . وكسوف وعيد آكد^(٢) .

وسُنَّ حمل ما يدفع به عن نفسه ولا يُثقله : كسيف وسكين^(٣) . وكُرِه ما منع^(٤) إكمالها : كغفر : أو ماضراً غيره : كرمح متوسط : أو ما أثقله : كجوشن . وجاز لحاجة حمل نجس ، ولا يُعيد .



(١) كذا في ز . وهو أفض الإقناع (١٤ / ٢) . وله مع أصح وإن صححناه . يلفظ : « الاستسقاء » . أي صلاته . ويصح نصبه أي لاستسقاء ، وهو معناه (٢٠٤ / ١) .
وق ش : « للاستسقاء » ، وأمل الزيادة من تقدير الشرح .
(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من الاستسقاء » .
(٣) في ش : « كسكين وسيف » .
(٤) كذا في ز ش ، وهو الملائم لما بعد . وق ش : « ينع » .

فصل

وإذا أشد خوف^(١)، صلوا رجلا ورُكباناً للقبلة وغيرها. ولا يلزم
أفتاحها إليها. ولو أمكنَ يُومِثون طاقتهم .
وكذا حالة من^(٢) هرب من عدوٍّ هرباً مباحاً ، أو سيلٍ أو سبعٍ
أو نارٍ ، أو غريمٍ ظالمٍ . أو خاف^(٣) فوتَ عدوٍّ يطلبه أو وقت
وقوف بعرفة ، أو على نفسه أو^(٤) أهله أو ماله . أو ذَبَّه^(٥) عن ذلك
أو عن نفس غيره .

فإن كانت لسواد ظنه عدوًّا ، أو دونه مانعٌ — أعاد . لأنَّ بَانَ^(٦)
يَقْصِدُ غيرَه : كمن خاف عدوًّا — إن تخلف عن رُفْقته — فصلها ،
ثمَّ بَانَ^(٦) أَمِنْ الطريقِ . أو خاف بتركها كميناً أو مكيدةً أو مكروهاً :
كهديمٍ سود ، أو طَمَّ خندق .

(١) وفي ع ش : « خوف » .

(٢) عباره ر بها إصلاح وانطماس جعلها مترددة بين ما بُنِيت وبين « وكذا كل من »
وإيات « من » هو الظاهر الملائم في سياقي ، والموافق لمبارة الإقناع (١٥ / ٢) :
« وكذا من هرب » . ولم ترد في « في ع ولا ش » ، وهو الموافق لما في الغاية
(٢ / ٢٠٥) والسكبي (١٣١) . وسهـ ورودها نشأ من الخطأ في قراءة نسخة المصنف
سبب . فبها من انطماس . ش من عدم تأمل ما سيأتي بعد .

(٣) كبر في ز والإقناع ، وهو يؤيد ما سبق . وفي ع ش : « أو خوف » ، وهو
مصحح ش ع هـ وإن وافق معنى عيه المنتهى ، وكافي للبتدى .

(٤) في ح زباد - بين المنصور من كلام الشارح ، هي : « على » .

(٥) كبر في الأصول ، أي دفع العدد الصائل . ولفظ الإقناع : « أو ذب » .

(٦) كبر في ر ح ، أي ظهر . وفي ش : « بأن » ، وهو تصحيف خطير .

ومن خاف أو أمن في صلاة أُنْتَقَلَ ، وَبَنَى . ولا يزول خوف
إلا بالهزّام الكل .

وكفرض تنفّل ولو منفرداً .
ولمصلّ كركّ وفركّ لمصلحة ، ولا تبطل بطوله .



باب

صلاة الجمعة أفضل من الظهر ، ومستقلة . فلا تنمقد بنية الظهر
من لا تجب عليه : كعبد ومسافر . ولا لمن قلدها أن يؤم في الخمس .
ولا يجتمع حيث أبيع الجمع .

وفرض الوقت . فلو صلى الظهر أهل بلد ، مع بقاء وقت الجمعة —
لم تصح . وتترك فجر فائتة لخوف فوت الجمعة . والظهر بدل عنها
إذا فاتت .

وتجب على كل مسلم مكلف ذكر حر ، مستوطن بناء^(١) ولو من
قصب ، أو قرية خراباً عزموا على إصلاحها والإقامة بها ، أو قريامن
الصحراء — ولو تفرّق وشمله أسم واحد — إن بلغوا أربعين ، أو لم
يكن^(٢) بينهم وبين موضعها أكثر من فرسخ تقريباً . فتلزمهم

(١) كذا في ز ش ، وهو اللأم . وفي ع : « بناء » .

(٢) ورد بهامش ز : « قوله : أو لم يكن ، معطوف على قوله : مستوطن . اهـ من » .

بغيرهم كمن بخيام ونحوها .

ولا تجب على مسافر فوق فرسخ ، إلا في سفر لا قصر معه ، أو يُقيمُ لشغل أو علم ونحوه ^(١) — فتلزمه بغيره . ولا ^(٢) عبد ، ولا مبعوض ولا امرأة ، ولا خشي .

ومن حضرها منهم أجزأته ، ولم تنعقد به . ولم يحز أن يؤم ^(٣) ولا من لزمته بغيره ، فيها .

والريضُ ونحوه إذا حضرها وجبت عليه ، وانعقدت به .

ولا تصح ^(٤) الظهر — ممن يلزمه حضور الجمعة — قبل تجميع الإمام ، ولا مع شك ^(٥) فيه . وتصح من معذور ولو زال عذرُه قبله ، إلا الصبيُّ إذا بلغ ولو بعده .

وحضورها لمعذور ، ولين اختلف في وجوبها عليه — : كعبد . — أفضل ^(٦) . وتُدب تصدقٌ بدينار أو نصفه ، لئلا تتركها بلا عذر .

وخرم سفر من تلزمه الجمعة ، في يومها بعد الزوال ، حتى

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فوق أربعة » .

(٢) في ش : « لا عبد وميمس » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٣) ورد بهامش ع زيادة من الشرح ، هي : « فيها » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « يصح » . وكل صحيح .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش : « شك » ، ولعله تعريف .

(٦) ورد بهامش ز : « وتقدم في باب شروط الصلاة ، حكم تأخير ظهر لمن لا تلزمه

جمعة ، حتى يصلها الإمام . ١٠ هـ مس » .

يُصَلِّيَ — إن لم يَخَفْ فَوْتَ رُقُوقِهِ — وَكَرِهَ قَبْلَهُ . إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا
فِي طَرِيقِهِ فِيهِمَا .

* * *

فصلٌ

وَلِصَحَّتِهَا شُرُوطٌ — لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الْإِمَامِ — :
(أَحَدُهَا) : الْوَقْتُ . وَهُوَ : مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْعِيدِ إِلَى آخِرِ وَقْتِ
الظَّهْرِ . وَتَلْزَمُ بَزْوَالُ ، وَبَعْدَهُ أَفْضَلُ .
وَلَا تَسْقُطُ بِشَكِّ فِي خُرُوجِهِ . فَإِنْ تَحَقَّقَ ^(١) قَبْلَ التَّحْرِيمَةِ صَلُّوا
ظَهْرًا ، وَإِلَّا أَتَمُّوا جُمُعَةً .

(الْثَانِي) أَسْتَيْطَانُ أَرْبَعِينَ — وَلَوْ بِالْإِمَامِ — مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا ،
بَقَرِيَّةً . فَلَا تُتَمُّ مِنْ مَكَانَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ . وَلَا يَصِحُّ تَجْمِيعُ ^(٢) أَهْلِ كَامِلٍ
فِي نَاقِصٍ . وَالْأَوَّلَى — مَعَ تَمَةِ الْعِدَّةِ — : تَجْمِيعُ كُلِّ قَوْمٍ .
(الْثَالِثُ) : حُضُورُهُمْ ^(٣) وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ خَرَسٌ أَوْ صَمٌّ ، لَا كُلُّهُمْ .
فَإِنْ تَقْصَوْا قَبْلَ إِتْمَامِهَا ، أَسْتَأْنَفُوا ظَهْرًا إِنْ لَمْ تُمْكِنْ ^(٤)
إِعَادَتِهَا .

(١) كَذَا فِي ز ، أَيْ ثَبَتَ خُرُوجُهُ . وَفِي ع ش : « تَحَقُّقُوا » أَيْ تَثَبُّتُوا مِنْهُ .
(٢) عِبَارَةٌ ش : « بِجَمِيعِ أَهْلِ بَلَدٍ كَامِلٍ فِي بَلَدٍ نَاقِصٍ » ، وَفِيهَا تَصْغِيرٌ وَإِدْرَاجٌ مِنْ
الْفَرْحِ .
(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مَدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « الْخُطْبَةُ » .
(٤) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « يُمْكِنُ » . وَكَلَامُهَا صَحِيحٌ .

وإن بقي العدد — ولو ممن لم يسمع الخطبة — ولحقوا بهم قبل
نقصهم، أتموا جمعة .

وإن رأى الإمام وحده العدد ، فنقص — لم يجز أن يؤمهم ،
ولزمه أن يستخلف أحدهم . وبالعكس : لا تلزم واحداً^(١) منهما .
ولو أمره السلطان أن لا يصلى إلا بأربعين — لم تجز^(٢) بأقل ،
ولا أن يستخلف : بخلاف التكميل الزائد . وبالعكس :
الولاية باطلة .

ولو لم يرهما^(٣) قوم بوطن مسكون ، فللمحتسب أمرهم برأيه بها
ومن في وقتها أحرم ، وأدرك مع الإمام منها ركعة — أتم جمعة .
ولا فظهر أن دخل وقته ونواه ، وإلا فنفل .

ومن أحرم معه ، ثم زحيم — لزمه السجود^(٤) على ظهر إنسان
أورجله . فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام ، إلا أن يخاف فوت الثانية ،
فيتأبعه فيها ، وتصير أولاه ، ويُتمها جمعة .

فإن لم يتأبعه عالماً بتحريمه^(٥) بطلت . وإن جهله فسجد ، ثم أدركه
في التشهد^(٦) — أتى بركعة بعد سلامه . وصحت جمعته ، وكذا لو

(١) في ع : « أحدا » . ولعله تصحيف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش : « يجز » ، وكل صحيح .

(٣) كذا في ز ع ، أى يعتقد وجوبها . وفي ش : « يروها » ، وهو تحريف .

(٤) في ع زيادة بخط آخر بين السطور من الشرح ، هى : « ولو » .

(٥) في ش : « بتحريمه » ، ولعل زيادة الباء من الفارح .

(٦) قوله : « في التشهد » ، ثم يرد في ش ، بل أدرج في الفرح .

تَخْلَفُ لِمَرْضٍ أَمْ نَوْمٍ أَوْ سَهْوٍ وَنَحْوِهِ .

(الرابع) : تَقْدُمُ خُطْبَتَيْنِ — بَدَلَ رَكْعَتَيْنِ ، لَا مِنَ الظَّهْرِ — مِنْ شَرِطَيْهِمَا^(١) : أَلَوْقْتُ ، وَأَنْ يَصْخَ أَنْ يَوْمَ فِيهَا ، وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢) — وَقِرَاءَةُ آيَةٍ وَلَوْ جُنْبًا مَعَ تَحْرِيمِهَا ، وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ خُطْبَةٍ ، وَمَوَالَاةُ جَمِيعِهِمَا مَعَ الصَّلَاةِ ، وَالنِّيَّةُ ، وَالْجَهْرُ : بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْعَدَدُ الْمَعْتَبَرُ حَيْثُ لَا مَانِعٌ ؛ وَسَائِرُ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ . لَا الْأَطْهَارَتَانِ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَإِزَالَةُ النِّجَاسَةِ . وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا وَاحِدًا وَلَا^(٣) مِنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ ، وَلَا حُضُورُ مَنْ تَوَلَّى الصَّلَاةَ الْخُطْبَةَ .

وَيُبْطَلُهَا كَلَامٌ مُحَرَّمٌ وَلَوْ يَسِيرًا . وَهِيَ بَغِيرُ الْعَرِيَّةِ كَقِرَاءَةِ .
وَبَشْنُ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ عَنْ عَيْنِ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ ،
وَإِنْ وَقَفَ بِالْأَرْضِ . فَعَنْ يَسَارِهِ . وَسَلَامُهُ إِذَا خَرَجَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ .
وَجُلُوسُهُ حَتَّى يُؤَدِّنَ ، وَيُنْهَمَا قَلِيلًا . فَإِنْ أَبَى ، أَوْ خُطِبَ جَالِسًا —
فَصَلَّ بِسَكْتَةٍ . وَأَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا مُعْتَمِدًا عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا ،
قَاصِدًا تَلْقَاءَهُ . وَقِصَرُهَا ، وَإِلِثَانِيَّةُ أَقْصَرُ . وَرَفْعُ صَوْتِهِ حَسَبَ

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « شَرِطَيْهِمَا » . وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا : لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُنْفَاقَ يَمُ .

(٢) فِي ش : « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٣) وَرَدَتْ « لَا » فِي زَع ، وَلَمْ تَرُدَّ فِي ش ، بَلْ أُدْرِجَتْ فِي الشَّرْحِ .

طاقته . والدعاء للمسلمين . ويباح لمعين ، وأن يخطب من صحيفة^(١)

* * *

فصل

والجمعة^(٢) : ركعتان ، يُسن أن يقرأ جهراً في الأولى بـ «الجمعة»
والثانية بـ « المنافقين » بعد الفاتحة . وفي^(٣) فجرها : « ألم » السجدة ،
وفي الثانية : « هل أتى » . وتُكره^(٤) مداومته عليهما .
وتحرّم إقامتها وعيد في أكثر من موضع من البلد ، إلا الحاجة :
كضيق وبعد وخوف فتنة . فإن فعلوا^(٥) فالصحيحة : ما باشرها^(٦)
أو أذن فيها الإمام . فإن أستوتا^(٧) في إذن أو عدمه ، فالسابقة
بالإحرام .

وإن وقعتا معاً فإن أمكن صلّوا جمعة ، وإلا فظهرآ . وإن جهل
كيف وقتتا، صلّوا ظهرآ .

وإذا وقع عيد^(٨) يومها سقطت عن حضره مع الإمام سقوطاً

(١) ورد في ز بعد ذلك ، ضروبا عليه : « ونصلي الحرس ظهرآ » .

(٢) كذا في ز ع . وفي ش : « الجمعة » ، ولعل الواو سقطت .

(٣) في ش : « وأن يقرأ في » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٤) في ش : « ويكره . . . ويحرم » ، وهو صحيح أيضاً .

(٥) كذا في ز والإقناع (٣٣ / ٢) ، أي مع عدم الحاجة . وفي ع ش والعناية

(٢١٢ / ١) : « عدت » أي وتمددت الجمعة . فالمسأل واحد .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الإمام منها » .

(٧) كذا في ز . وفي ع ش والإقناع والغاية : « استويا » .

(٨) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح .

حضور، لا وجوب، كريض^(١). إلا الإمام. فإن أجمع معه العدد
المعتبر، وإلا صلوا ظهرا :

وكذا عيد بها، فيعتبر العزم عليها ولو فعلت قبل الزوال .
وأقل السنة بعدها : ركعتان ؛ وأكثرها : ست^(٢).

وسن^(٣) قراءة سورة الكهف في يومها، وكثرة دعاء — وأفضله
بعد العصر — وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وغسل لها فيه —
وأفضله عند مضيئه — وتنظف، وتطيّب، ولبس أحسن ثيابه،
وهو : البياض .

وتبكير إليها بعد فجر . ولا بأس بركوبه لعذر وعوّد . ويجب
سعي بالنداء الثاني، إلا بعيد منزل : ففي وقت يدركها، إذا علم
حضور العدد .

وأشتغال بذكر وصلاة إلى خروج الإمام، فيحرم ابتداء^(٤) غير
تحية مسجد، ويخفف ما ابتداء. ولو نوى أربعاً صلى اثنتين^(٥) .
وكره لغير الإمام تخطي الرقاب، إلا إن رأى فرجة لا يصل إليها
إلا به . وإيثاره بمكان أفضل، لا قبوله . وليس لغيره سبقه إليه .

(١) في ش زيادة من المرح، هي : « لا كافر » .

(٢) في ش زيادة : « وتصل ركعتين »، وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « وسن » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح، هي : « صلاة » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « اثنتين »، وهو تحريف .

والعائد من قيامه لعارض أحق بمكانه .

وحرُم أن يُقيمَ غيره ولو عبده أو ولده^(١) ، إلا الصغير .
المنقح^(٢) : « وقواعدُ المذهب تقتضي عدم الصحة » . وإلا من موضع
يحفظه لغيره بإذنه أو دونه^(٣) .

ورفعُ مصلى مفروش ، ما لم تحضر الصلاة .
وكلامُ والإمامُ يخطب وهو منه بحيثُ يسمعه ، إلا له أو لمن .
كلمة لمصلحة . ويجب لتحذير ضرير وغافل عن هلكة وبئر ونحوه .
ويباح إذا سكت بينهما ، أو شرع في دعاء . وله الصلاةُ على النبي
صلى الله عليه وسلم ، إذا سمعها — ويُسن^(٤) سرًا ، كدعاء وتأمين
عليه — وحمده خفية إذا عطس ، وردُّ سلام ، وتشميتُ عطس .
وإشارة أخرى — إذا فهمت — ككلام .

ومن دخل والإمامُ يخطب بمسجد^(٥) ، لم يجلس حتى يركع
ركعتين خفيفتين . فتُسن تحية^(٦) لمن دخله بشرطه — غير خطيب .
دخله لها ، وداخله لصلاة عيد ، أو والإمامُ في مكتوبة ، أو بعد شروع .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « وولده » .

(٢) في ش : « قال المنقح » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٣) في ش : « أو بدونه » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتسَن » .

(٥) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ع ش ، وأدرج في الشرح .

(٦) في سابع : « تحية » . دخل . وفي ش وهامس ع : « تحيته » .

في إقامة؛ وقيمه لتكرار^(١) دخوله؛ وداخل المسجد الحرام—وينتظر فراغ مؤذن لتحية. وإن جلس قام فأتي بها، ما لم يطل الفصل.

باب

صلاة العيدين فرض. كفاية: إذا اتفق أهل بلد^(٢) على تركها، قاتلهم الإمام. وكُرِه أن ينصرف من حضر ويتركها. ووقتها: صلاة الضحى. فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده، صلوا من الغد قضاء. وكذا لو مضى أيام.

وتُسن بصحراء قريية عرفاً، إلا بمكة المشرفة: فبالمسجد. وتقديم الأضحى: بحيث يوافق من عيني^(٣) ذبحهم. وتأخير الفطر، وأكل فيه قبل الخروج ترات وترآ. وإمساك في الأضحى حتى يصلى، ليأكل من أضحيته إن ضحى — والأولى من كبدها — وإلا خيّر. وغسل لها في يومه، وتبكير مأموم بعد صلاة الصبح ماشياً، على أحسن هيئة. إلا المعتكف: ففي ثياب اعتكافه. وتأخر الإمام إلى الصلاة، والتوسعة على الأهل، والصدقة، ورجوعه في غير طريق غدوّه. وكذا جمعة.

(١) كذا في زع، وهو الظاهر. وفي ش: «إذا تكرر». ولعله تحريف.

(٢) كذا في زع. وفي ش: «البلد».

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: «في».

ومن شرطها ^(١) : وقتٌ ، وأستيطانٌ ، وعدد الجمعة . لا إذن .
الإمام .

ويبدأ بركتين : يكبرُ في الأولى — بعد الاستفتاح ، وقبل
التعوذ — ستاً ، وفي الثانية — قبل القراءة — خمساً ؛ يرفعُ يديه
مع كل تكبيرة ، ويقولُ : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ،
وسبحان الله بُكْرَةً وأصيلاً » وصل الله على محمد النبي وآله ، وسلم
تسليماً . وإن أحبَّ قال غير ذلك . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة .
الآخيرة فيهما ، ثم يقرأ جهرًا « الفاتحة » ، ثم « سبع » في الأولى ،
ثم « العاشية » في الثانية .

فإذا سلم خطب خطبتين . وأحكامهما كخطبتَي الجمعة حتى في
الكلام ، إلا التكبير مع المخاطب .

وسُن أن ^(٢) يستفتح الأولى بتسع تكبيرات ، والثانية بسبع
نسقًا ، قائمًا . يحثُّهم في خطبة الفطر على الصدقة ، ويبينُ لهم ما
يُخرجون . ويرغبهم بالأضحى في الأضحية ، ويبينُ لهم حكمها .
والتكبيرات الزوائد ، والذكرُ بينها ^(٣) ، والخطبتان — سنة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « شروطها » . وكل صواب .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وسن » ، ولعله تحريف .

(٣) كذا في ز والإقناع (٢ / ٨٨) ، أي بين التكبيرات الزوائد كما قال شارح الإقناع .

وفي ع ش : « بينها » ، وهو تحريف .

وكره تنقل^١، وقضاء فائتة^٢ — قبل الصلاة — بموضعها، وبعدها قبل مفارقتها. وأن تصلي^(١) بالجامع — بغير مكة — إلا لعذر. وسُن^(٢) لمن فاتته قضاؤها في يومها على صفتها، كمدرِك^٣ في التشهد.

وإن أدركه بعد التكبير الزائد أو بعضه، أو ذكره قبل الركوع — لم يأت به.

ويكبرُ مسبوق — ولو بنوم أو غفلة — في قضاء، بمذهبه. وسن التكبيرُ المطلق، وإظهاره، وجهر^(٣) غير أنثى به في يلتقي الميدين — وفطر أكد — ومن خروج إليهما إلى فراغ الخطبة^(٤)، وفي كل عشر ذى الحجة، وفي الأضحى عقب كل فريضة جماعة — حتى الفائتة عامه — من صلاة فجر يوم عرفة إلى عصر أيام التشريق، إلا المحرم: فن صلاة ظهر يوم النحر^(٥). ومسافر ومميز، كقيم وبالغ. ويكبرُ الإمام مستقبل الناس.

ومن نسيه قضاء مكانه. فإن قام أو ذهب عاد فجلس، ما لم

(١) كذا في ز ش. وفي ع: « يصلي ». وكل صحيح.

(٢) كذا في ز ع، وهو اللام للشيأتين. وفي ش: « ويسن ».

(٣) في ش: « وجهر به لتي »، وأدرج الناقص في الشرح.

(٤) ورد بهامش ز: « يسن التكبير ليلة الفطر وإلى فراغ الخطبة. انتهى. قاله ابن

صبيدوس في تذكرته ».

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: « وأيام التشريق ».

يُحَدِّثُ ، أو يخرج من المسجد ، أو يَظُلُّ الفَصلُ ،
ويَكْبُرُ من نسيه إمامه ، ومسبوقٌ إذا قَضَى .
ولا يُسَنُّ عقب صلاة عيد . وصفته شَفْعًا : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ » .
ولا بأس بقوله لغيره : « تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ ! » ؛ ولا بالتعريف
عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ^(١) بالأمصار .

، ، ،

بَابُ

صلاة الكسوف — وهو : ذهابُ ضوء أحد النّيرين ، أو بمضيه —
سنةٌ حتى سَفَرًا ^(٢) ، بلا خطبة .
ووقتها : من ابتدائه إلى التجلي . ولا يَقْضِي ^(٣) إن فاتت ، كاستسقاء
وتحية مسجد ، وسجود شكر .
ولا يُشترط لها ، ولا لاستسقاء ^(٤) — إذن الإمام . وفعلها جماعةٌ
بمسجد أفضل . وللصبيان حضورها .

(١) لم يرد هذا في ش ، بل أدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع ، أى في السفر . وهو الموافق لعبارة الإقناع (٢ / ٥٣) : « حضرا
وسفرا » والعبارة (١ / ٢٢٠) : « حتى لنساء وسفرا » . وفي ش : « يسفر » ، وهو
تحريف نشأ عن جهل فاضح من الناشر بالمقصود . وإمله مصحف عن « يسفر » .

(٣) كذا في ز ، أى لا يقضيها المكلف . ويصح ضم الأول مع كونه غير ملائم . وفي
ع ش : « تقضى » ، وهو — مع كونه أظهر — موافق للفظ الإقناع والعبارة .

(٤) في ش : « لصلاة الاستسقاء » ، والزائد من كلام الشارح .

وهي : ركعتان ، يقرأ في الأولى جهرًا — ولو في كسوف الشمس — أَلْفَاتِحَةً وسورة طويلة ، ثم يركعُ طويلًا ، ثم يرفعُ فيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ويُطِيلُ — وهو دون الأول — ثم يركعُ قُطِيلًا ، وهو دون الأول ، ثم يرفعُ ، ثم يسجدُ سجدتين طويلتين . ثم يصلي الثانية كالأولى ، لكن : دونها في كل ما يفعل . ثم يتشهدُ ويسلمُ .

ولا تُعَادُ إن فرغت قبل التجلي ، بل يذكر ويدعو . وإن تجلَّى فيها أُنْمَحَا خفيفةً ، وقبلها ^(١) لم يصل .

وإن غابت الشمس كاسفةً ، أو طلع الفجر والقمرُ خاسف — لم يصل . وإن غاب خاسفًا ليلاً صلى .

ويسلم بالأصل : في وجوده ، وبقائه ، وذهابه . ويدعو ^(٢) ويذكر وقت نهى . ويستحب عتق في كسوفها .

وإن أتى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع أو خمس ، فلا بأس وما بعد الأول سنة لا تُدْرِكُ به الركعة . ويصح فعلها كنافله .

ولا يصلي لآية غيره : كظلمة فهاراً ، وضياء ليلاً ، وريح شديدة وصواعق . إلا لزلة دأمة .

(١) في ش : « وتجل قبلها » ، وهو كتابه .

(٢) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الفاية (١ / ٢٣١) . وفي ش : « ويذكر ويدعو » ، ولعل زيادة الهاء من الشارح ، والتقديم من الناشر . وإن وافق ما في الإقناع .

ومتى اجتمع كسوف وجنزة ، قَدِّمْتُ . فتقدَّمُ على ما يقدمُ عليه
ولو جُمعةً أَمِنْ فَوْتِهَا ولم يُشرعْ في خطبتها ، أو عيداً أو مكتوبةً وأَمِنْ
الفوتُ ، أو وترأ ولو خيف فوته .

وتقدَّمُ جنزةً علي عيد وجمعةً أَمِنْ فَوْتِهما ، وتراويحُ على كسوف
إن تعذَّرَ فعلهما .

وإن وقع بعرفةً صلي ، ثم دَفَعَ (١) .

* * *

بابُ صلاةِ الاستسقاء

وهو : الدعاء بطلب السُّقيا .

وتُسَنُّ — حتى بسفرٍ — إذا ضرَّ إجدابُ أرض ، وقحطُ مطر ،
أو غورُ ماء عيون أو أنهار . ووقتُها ، وصفَتُها — في موضعها وأحكامها —
كصلاة عيد .

وإذا أراد إمام (٢) الخروجَ لها : وعظ الناس ، وأمرهم بالتوبة
والخروجَ من المظالم وتركِ التشاحن ، وبالصدقة والصوم . ولا
يلزمُان بأمره . ويعدُّ يوماً يخرجون فيه ، ويتنظَّفُ لها — ولا

(١) في ع : « ودفع » . وفي ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « منها » .

(٢) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش : « الإمام » .

يُطَيَّب—ويخرج متواضعا متخشعا، متذللا متضرعا؛ ومعهم أهل الدين والصالح والشيخ .

وسن (١) خروج صبيٍّ مميّز. وأيّح خروجُ طفل وعجوز وبهيمة، والتوسل بالصالحين. ولا يُمنع (٢) أهلُ النعمة منفردين ، لا يوم . وكره إخراجنا لهم .

فيصلي ، ثم يخطب (٣) واحدةً : يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد، ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمرُ به ، ويرفع يديه وظهورهما نحو السماء . فيدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم (٤) : « اللَّهُمَّ أَسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا ، هَنِيئًا مَرِيئًا ، غَدَقًا مُجَلَّلًا ، سَخًّا عَامًّا ، طَبَقًا دَائِمًا ! اللَّهُمَّ أَسْقِنَا أَنْفِثْ وَلَا تَجْمَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ ! اللَّهُمَّ اسْقِيَا رَحْمَةً لَا سُقْيَا عَذَابٍ ، وَلَا بَلَاءٍ ، وَلَا هَدْمٍ ، وَلَا غَرَقٍ ! اللَّهُمَّ إِنَّا بِالْعِبَادِ — مِنْ اللَّأْوَاءِ وَالْجَهْدِ وَالضَّنْكِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ — اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزَّرْعَ ، وَأَدِرْ لَنَا الضَّرْعَ ؛ وَأَسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ ! اللَّهُمَّ أَرْفَعْ عَنَّا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْعُرْيَ ، وَأَكْشِفْ عَنَّا — مِنَ الْبَلَاءِ — مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ ! اللَّهُمَّ ! إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ ! إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا ، فَأَرْسَلْ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا ! » .

(١) كذا في زع . وفي ش : « وسن » .

(٢) في ش : « نمنع أهل النعمة إن أرادوا منفردين » ، والزائد من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « خطبة » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) في ش زيادة من الشرح ، هي : « وهو » .

وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ ، وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى ابْنَيْ صُلَى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
وَيُؤْمِنُ بِمَأْمُومٍ — وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي (١) أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، يَقُولُ
حَسْبًا : « اَللّٰهُمَّ اِنَّكَ اَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ ، وَوَعَدْتَنَا اِجَابَتَكَ ؛ وَقَدَدَعَوْنَاكَ
كَمَا اَمَرْتَنَا ، فَاسْتَجِبْ لَنَا (٢) كَمَا وَعَدْتَنَا ا » .

ثُمَّ يَحْوِلُ رَدَاهُ : فَيَجْعَلُ الْاَيْمَنَ عَلَى الْاَيْسَرِ ، وَالْاَيْسَرَ عَلَى الْاَيْمَنِ
وَكَذَا النَّاسُ . وَيَتْرَكُوهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ .
فَإِنْ سَقُوا ، وَإِلَّا عَادُوا (٣) ثَانِيًا وَثَالِثًا .

وَإِنْ سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ ، فَإِنْ تَأَهَّبُوا خَرَجُوا وَصَلُّوْهَا شُكْرًا
لِلّٰهِ تَعَالَى . وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجُوا ، وَشَكَرُوا اللّٰهَ تَعَالَى ، وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ
مِنْ فَضْلِهِ .

وَسُنَّ وَقُوفٌ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ ، وَتَوَضُّؤٌ (٤) وَاغْتِسَالٌ مِنْهُ ، وَإِخْرَاجُ
رَحْلِهِ (٥) وَثِيَابِهِ لِيُصِيبَهَا .

وَإِنْ كَثُرَ حَتَّى خِيفَ ، سُنَّ قَوْلُ : « اَللّٰهُمَّ اَحْوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا !

(١) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي ش ، وَلَمْ يَدْرَجْ فِي الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْفُظِّ الْآيَةِ الْمَشْهُورَةِ . وَفِي ش : « مَنَا » ، وَلَعَلَّهُ
تَصْحِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « أَعَادُوا » وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

(٤) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ش : « رَحَال » ، وَلَعَلَّهُ عَرَفٌ .

أَلْهِمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ ، وَبَطُونِ الْأُودِيَةِ^(١) ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ
رَبَّنَا ! لَا^(٢) تُحْمَلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ « الْآيَةُ .
وَسُنْ قَوْلُ : « مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ » ؛ وَيَحْرُمُ : « بَنَوْهُ .
كَذَا » ؛ وَيَبَاحُ^(٣) : « فِي نَوَاءِ كَذَا » .

* * *

(١) في ش : « وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، وَبَطُونِ الْأُودِيَةِ » .
(٢) كَذَا فِي زَع ، وَالْفَرَضُ الْاِقْتِبَاسُ مِنْ آيَةِ الْبَقَرَةِ . وَفِي ش . « وَلَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَوْلُ مُطِرْنَا » .

كتاب الجنائز

يُسْنُ الاستعدادُ للموت ، والإكثارُ من ذكره ، وعيادةُ مسلم —
غير مبتدعٍ يجبُ هجره : كرافضٍ ، أو يسن^(١) : كمتجاهرٍ
بمعصية . — غيبًا ، من أول المرض : بُكْرَةً وَعَشِيًّا ، وفي رمضانَ
ليلاً . وتذكيره التوبة والوصية . ويدعو بالمعافاة والصالح
ولا^(٢) يُطِيلُ الجلوس .

ولا بأس بوضع يده عليه ، وإخبار مريض بما يجد — بلا شكوى .
وينبغي^(٣) أن يُحَسِّنَ ظَنَّهُ بالله تعالى . ويُكره الأثني ، وتثني
الموت ، وقطعُ الباسور . ومع خوف تلف بقطعه^(٤) يحرمُ ،
وبتركه يباح .

ولا يجب التداوي ولو ظن نفعه . وتركه أفضل . ويحرمُ بمحرم .
ويباح كُتُبُ قرآن وذكرِ ياناء — لحاملٍ لسر الولادة ، ومريضٍ^(٥) —
ويُسْقِيَانِهِ .

وإذا نزل به : سُنْ تعاهدُ : بل^(٦) حلقه بماء أو شراب ، وتنديةُ

(١) كذا في زع ، وهو اللعين . وفي ش : «وين» ، وأدرج الناقص في المرح .

(٢) في ش : «وأن لا» ، والزيادة مدرجة من المرح .

(٣) في ش زيادة من المرح ، هي : «للمريض» .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٥) في ش : «ولمريض» ، والزيادة من المرح .

(٦) ورد هذا في ز ش والفاية (٢٢٧/١) والإقناع (٧١ / ٢) ، وسقط منه .

شفتيه بقطنة . وتلقينته : « لا إله إلا الله » مرة . ولم يزد على ثلاث ،
إلا أن يتكلم : فيُعِيدُهُ برفق ^(١) . وقراءة « الفاتحة » و « يس » عنده ،
وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان ، وإلا فعلي ظهره .
وينبني أن يشتغل بنفسه ، ويعتمد على الله تعالى فيمن يحب ،
ويوصي للأرجح في نظره .

فإذا مات : سن تغميضه — ويباح من محرم ذكر أو أنثى ،
ويكره من حائض وجنب ، أو أن ^(٢) يقرأ به — وقول : « بسم الله ،
وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وشدة لحيته ، وتلين
مفاصله ، وخلع ثيابه ، وستره بثوب ، ووضع حديدة أو نحوها على
بطنه ، ووضع على سرير غسله متوجهاً منحدرًا نحو رجله . وإسراع
تجهيزه إن مات غير فجأة ، وتفريق ^(٣) وصيته . ويجب في قضاء دينه .
ولا بأس أن ينتظر به من يحضره — : من ولي أو غيره . — إن
قرب ، ولم يخش عليه أو يشق على الحاضرين .

وينتظر بمن مات فجأة ، أو شك في موته — حتى يعلم بانخساف
صدغته ، وميل ^(٤) أنفه . ويعلم موته غيرها بذلك ، وبغيره : كافتصال

(١) كذا في زش . وفي : « فيعيد » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وأن ... ويسن قول » .

(٣) في ش : « ويسن ، تفريق » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في زع . والفاية (١ / ٢٢٩) والإفتاح (٢ / ٧٤) . وفي ش : « أو

ميل » ، والله تحريف .

كفيه ، وأستر خاء رجله .

ولا بأس بتقبيله والنظر إليه ، ولو بعد تكفينه .

فصل

وُغُسِّلَهُ مرة ، أو مَرَّتَيْنِ^(١) لعذر ، فرض كفاية — وَيَنْتَقِلُ إِلَى ثَوَابِ فَرْضِ عَيْنٍ ، مع جنابة أو حيض . ويسقطان به — سوى شهيد معركة ومقتول ظالماً — ولو أُنْتِنِيْنِ ، أو غير مكلفين — : فَيُكْرَهُ . وَيُسْتَلَانُ مع وجوب غسل عليهما قبل موت — بجنابة ، أو حيض ، أو تقاس ، أو إسلام — كغيرهما .

وشُرْطُ طَهْوَرِيَّةٍ ماء وإباحته ، وإسلام غاسل غير نائب عن مسلم نواه ولو جنبا أو حائضا ، وعقله ولو مميزاً . والأفضل : ثقة عارف بأحكام الغسل .

والأولى به : وصيه العدل ، فأبوه وإن علا . ثم الأقرب فالأقرب من عصبائه^(٢) نسباً ثم نعمة ، ثم ذؤ وأزجامة — كيرات الأحرار في الجميع . ثم الأجانب .

وبأنتى : وصيتها ، فأُمُّها وإن علت ، فبنتها وإن نزلت . ثم القربى

(١) كذا في زوالناية . وفي : « أو يتم » ، وهو أولى . وفي : « وبعده » وهو تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي : « عصبته » ، وكل صحيح .

قالقربى كيراث . وعمّة وخالة ، أو بنتا^(١) أخ وأخت — سواه .
 وجكمُ تقديمهن كرجال . وأجنبيّ وأجنبية أولى من زوجة وزوج^(٢) ،
 وزوج وزوجة أولى من سيد وأمّ ولد .
 ولسيد غسلُ أمّته ، وأمّ ولده ، ومكاتبته مطلقاً . ولها تفسيله إن
 شرط وطئها .

وليس لآثم بقتلٍ حقٍّ في غسلٍ مقتول ، ولا لرجلٍ غسلُ أبنه
 سبع ، ولا امرأةٍ غسلُ ابن سبع . ولهما غسلُ من دون ذلك .
 وإن مات رجل بين نساء لا يباح لمن غسله ، أو عكسه ، أو خنتى
 مشكلٌ لم تحضره أمةٌ له — يُتم . وحرّم — بدون^(٣) حائل —
 على غير محرّم . ورجلٌ أولى بنختى .
 وتسنُّ بُدأةُ بمن يُخاف عليه ، ثم بأبٍ ، ثم بأقرب ، ثم أفضل ،
 ثم أسنّ . ثم قرعة .

ولا يغسلُ مسلمٌ كافراً ، ولا يكفّنه ، ولا يصلى عليه ، ولا يتبّعُ
 جنازته . بل يُوارى لعدم^(٤) . وكذا سائرُ صاحب بدعةٍ مكفّرة .

(١) كذا في زع . والناية (٢٣١ / ١) . ويؤيده ما في الإقناع (٧٨ / ٢) . وفي
 ش : « وبنت » ، وهو تحريف .
 (٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « من زوج وزوجة » .
 (٣) كذا في زع والإقناع (٨٠ / ٢) والناية (٢٣١ / ١) . وفي ش : « خير »
 ولعله تحريف بالمعنى .
 (٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ : سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجُوبًا . وَسُنْ (١) تَجَرِيْدُهُ إِلَّا
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعِيُونِ تَحْتَ سِتْرِ . وَكُرِهَ
حَضُورُ غَيْرِ مُعِينٍ فِي غُسْلِهِ ، وَتَقْطِيعُ وَجْهِهِ . ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَ غَيْرِ حَامِلٍ
إِلَى قَرَبِ جُلُوسِهِ ، وَيَمْصُرُ بَطْنَهُ بِرَفَقٍ — وَيَكُونُ ثُمَّ بَخُورٌ —
وَيُكَثِّرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ . ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيْهَا بِهَا
وَيُجِبُ غَسْلَ نَجَاسَةٍ بِهِ ، وَأَنْ لَا يَمَسَّ عَوْرَةً مِنْ بَلْعِ سَبْعِ سَنِينَ .
وَسُنْ (٢) أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ . ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ ، وَيُسَمِّي .
وَسُنْ أَنْ (٣) يُدْخِلَ إِيَّاهُمَا وَسَبَابَتَهُ — عَلَيْهِمَا خِرْقَةٌ مُبْلَرَلَةٌ بِمَاءٍ — بَيْنَ
شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحَ أَسْنَانَهُ ، وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا . ثُمَّ يَوْضِئُهُ ، وَلَا يُدْخِلُ
مَاءً فِي أَنْفِهِ (٤) وَلَا فِيهِ . ثُمَّ يَضْرِبُ سِدْرًا أَوْ نَحْوَهُ (٥) ، فَيَغْسِلُ
بِرْغَوْتِهِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطْ ، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ . ثُمَّ
يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَيُثَلِّثُ ذَلِكَ — إِلَّا الْوُضُوءَ — يُبْرِئُ فِي
كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ . فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ ثَلَاثَ ، زَادَ حَتَّى يَنْتَقِيَ وَلَوْ جَاوَزَ
السَّبْعَ .

وَكُرِهَ اقْتِصَارُ (٦) فِي غُسْلٍ عَلَى مَرَّةٍ ، إِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ .

-
- (١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ ، مِ : « لَه » .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ (٢٠٣) . وَفِي شِ : « وَيَسَن » ، وَلَعَلَّ تَحْرِيفَ .
(٣) فِي شِ : « وَأَنْ » ، وَأَدْرَجَ النَّاقِصُ فِي الشَّرْحِ بِإِفْظٍ : « يَسَن » .
(٤) كَذَا فِي زَعِ ، وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « لَه . . أَنْفَهُ » .
(٥) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي شِ : « وَنَحْوَهُ » .
(٦) كَذَا فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ . وَفِي عِ : « اقْتِصَارُهُ » ، وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ .

ولا يجب الفعل . فلو ترك تحت ميزاب ونحوه ، وحضر من يصلح لنفسه ونوى ، ومضى زمن يمكن غسله فيه — كفى .
وسن قطع على وتر ، وجعل كافور وسدر في الفسلة الأخيرة ،
وخضاب شعره ، وقص شارب غير محرم وتقليم أظفاره^(١) إن طالا ،
وأخذ شعر إبطيه ، وجعله معه كمضو ساقط .
وحرّم حلق رأس وأخذ عانة ، كختن . وكره ماء حار ، وخلال ،
وأشنان إن لم يحتاج إليه ، وتسريح شعره .
وسن أن يضفر^(٢) شعر أثنى ثلاث قرون ، وسدله وراءها ،
وتنشيف .

ثم إن خرج شيء بعد سبع حشى بقطن ، فإن لم يستمسك فبطين حر .
ثم يُفسل المحل ، ويوضأ^(٣) . وإن خرج بعد تكفينه لم يعد الفسل .
ولا بأس بفسله في حمام ، ولا بمخاطبة غاسل له حال غسله : « أقلب
يرحك الله » ، ونحوه .

ومحرّم ميت كحى : يُفسل بماء وسدر ، ولا يقرب طيباً ، ولا

(١) كذا في زع والفاية (١ / ٢٣٤) . ونى ش : « أظافر » .

(٢) فى زع : بالطاء . ولعله جار على لهجة من ينطق الضاد طاء .

(٣) كذا فى ش والفاية والكافى (١٣١) ، وهو موافق للفظ الإقناع : « ووضى » ،
وفى ع : « ووضى » . ولعله رسم فى المسهل ، وأقمت الهزة من الناسخ . وعبارة زعلدوسة ،
ولا يبعد أن تكون مثل ما فى ش . وقد زيد فى ش : « وجوبا » ، وهو من كلام الشارح
ولان ورد فى الفاية والكافى .

يُلبسُ ذكر المَخِيط ، ولا يغطّي رأسه ولا وجهه أثى .
ولا تُمنعُ معتدّةٌ من طيب . وتُزال اللصوقُ للفُسل الواجب ؛
وإن سقط منه شيء بقيت ، ومُسح عليها . ويُزال خاتمٌ ونحوه ولو
يرده ، لا أنفٌ من ذهب . ويُحطُّ ثمنه — إن لم يؤخذ — من تركته .
فإن علمت أخذ إذا تلى الميت .

ويجب بقاء دم شهيد عليه — إلا أن تُخالطه ^(١) نجاسة ::
فيمسلا . ودفنه في ثيابه التي قُتل فيها ، بعد نزع لأمة حرب ونحوه
فرو وخف .

وإن سقط من شاحق أو دابة لا بفعل العدو ، أو مات برفسة
أو حتف أنفه ، أو وُجد ميتاً ولا أثر به ، أو عاد سهمه عليه ، أو
حُمِل فأكل أو شرب أو نام أو بال أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه
عرفاً — فكنيره .

وسقط لأربعة أشهر ، كمولود حياً .
ويحرّم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ^(٢) . ويجب على طبيب
ونحوه أن لا يحدث بغيب ، وعلى غاسل مترك شر ، لا إظهار خير .

(١) كذا في زع . وفي ش : « يخالطه » ، وكلاماً صحيح .

(٢) في ش زيادة من المرح ، هي : ويستحب ظن الخير بمسلم .

فصل

وتكفينه فرض كفاية . ويجب لحق الله تعالى وحقه — ثوبٌ
لا يصف البشرة ، يستر جميعه ، من ملبوسٍ مثله مالم يوصِ بدونه .
ويُكره أعلى . ومؤنة تجهيز^(١) بمعروف . ولا بأس بمسك فيه —
من رأس ماله ، مقدماً حتى^(٢) على دين برهن ، وأرش جنابة
ونحوهما .

فإن عُدِم فممن تلزمه^(٣) نفقته إلا الزوج ، ثم من بيت المال إن كان
مسلماً ، ثم على مسلم عالم به . وإن تبرع به بعض الورثة لم يلزم بقيتهم
قبوله ، لكن ليس لهم سلبه منه بعد دفنه .

ومن بُشِ وسُرِق كَفْنُهُ ، كَفْنٌ من تركته ثانياً وثالثاً — ولو
قسمت — مالم يُصرف^(٤) في دين أو وصية .
وإن أكل ونحوه^(٥) ، وبقي كَفْنُهُ — فما من ماله تركته^(٦) ،
وما تُبرع به فلمتبرّع .

(١) في ش : « تجهيزه » ، ولعل الماء من كلام الشارح .

(٢) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٣) في ع : « يلزمه » . وفي ش : « فن تلزمه » ، وفيه تحريف .

(٤) كذا في ز ، أي ثمنه . وفي ع ش والفاية (٢٣٨) والإقناع (٩٧ / ٢) :
« تصرف » أي التركة .

(٥) في ع : « أو نحوه » . وفي ش : « أكله سبع ونحوه » . والزيادة من الشارح
يما في الإقناع .

(٦) في ع : « فتركة » . وفي ش : « فتركة . . . فالتبرع » وفيه تصحيف .

وما فضل مما جُبِيَ فلربّه . فإن جُهِل في كفن آخر . فإن تمذّر
تُصدّق به . ولا يُجَبَى كفنٌ لمدِّم إن ستر بحشيش .

وسُن^(١) تكفين رجل في ثلاث لفائف يضي من قطن —
وكره في أكثر ، وتعميمه — : تُبسطُ على بعضها^(٢) بعد
تبخيرها ، وتُجمل^(٣) الظاهرة أحسنها ، والحنوطُ — وهو : أخلاط من
طيب . — فيما بينها .

ثم يوضعُ عليها مستلقياً . ويُحطُّ من قطنٍ معنطٍ بين أليتيه ،
وتُشدُّ فوقه خرقة مشقوقة الطرف^(٤) كالثبائن ، تجمع أليتيه ومثانته .
ويُجمل الباقي على منافذ وجهه ، ومواضع سجوده . وإن طُيب كله
فحسن . وكره داخل عينيه ، كبورس^(٥) وزعفران . ~~والله~~
يمسكه — كصبر — ما لم ينقل . ثم يُردُّ طرفُ العليا من الجانب الأيسر
على شقه الأيمن ، ثم طرفها الأيمن على الأيسر . ثم الثانية ، ثم الثالثة

(١) كذا في زع . وفي ش : « وسن » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « واحدة فوق أخرى » .

(٣) في ع : « ويجمل » ، ولعله تصحيف .

(٤) في ع : « الطرفان » .

(٥) في ش : « كيكره بورس » ، وهو من عبث الناصر بإدماج بعض ما في

الشرح .

كذلك . ويُجمل أكثر الفاضل مما عند رأسه . ثم يَعْقِدُهَا . وتُحل
في القبر .

وكره تخريقها ، لا تكفينه في قميص وميثَر ولِإِفاقة . والجديد
أفضل . وكره رقيق^(١) يحكي الهيئة ، ومن شعر وصوف ، ومزغفر^(٢)
وممصفر^(٣) . وحرم بجلد . وجاز في حرير ومذهب لضرورة .

ومتى لم يوجد ما يستر جميعه — ستر عورته ثم رأسه ، وجعل على
ياقيه حشيش^(٤) أو ورق .

وبسن^(٥) تقطية نعش ، وكره بغير أبيض . وسن^(٦) لائى وخشنى
خمسة أثواب يبيض من قطن : إزار وخمار وقميص ولِإِفاقتان . ولصبي
توب^(٧) — ويباح في ثلاثة ، ما لم يرثه غير مكلف — ولصغيرة قميص
ولِإِفاقتان .

* * *

فصل^(٨)

والصلاة على من قلنا : « ينسل »^(٩) فرض كفاية . وتسقط
بمكلف . وتسن جماعة^(١٠) — إلا على النبي صلى الله عليه وسلم — وأن
لا تنقص الصفوف عن ثلاثة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « برقيق » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وسن » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « بفسله » . وكل صحيح .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

والأولى بها: وصيته العدل— وتصح الوصية بها لائنين— فسيده
يرقيه، فالسلطان، فثائبه الأمير فالحاكم، فالأولى بفلس رجل،
فزوج بعد ذوى الأرحام . ثم مع تساوي^(١) : الأولى بإمامة . ثم
يُقرع . ومن قدمه وليٌ — لا وصيٌ — بمنزلة .

وتباح في مسجد إن أمن تلويثه^(٢) . وسُنَّ قيامُ إمام ومنفردٍ
عند صدر رجل ، ووسطِ امرأة ، وبين ذلك من خشي . وأن يلي
إماماً^(٣) — من كل نوع — أفضل ، فأسن ، فأسبق . ثم يُقرع .
وجمعهم بصلاة أفضل . فيقدم — من أوليائهم — أولام بإمامة ، ثم
يُقرع . ولولى كل أن ينفرد بالصلاة عليه . ويجعل وسطاً أنثى
جداً صدر رجل ، وخشي بينهما . ويسوى بين رؤوس كل نوع .

ثم يكبرُ أربعاً : يُحرِّمُ بالأولى ، ويتعوذُ ويسمى ويقرأ الفاتحة ،
ولا يستفتح . وفي الثانية : يصلي على النبي — صلى الله عليه وسلم —
كفي تشهد . ويدعو في الثالثة بأحسن ما يحضره ؛ وسُنَّ^(٥) بما ورد .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « التساوى » .

(٢) في ش : « تلويثه » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام الشارح بعد .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش : « ويسن » .

(٤) كذا في ز مع ضبط « أفضل » وما بعده بالضم . وهو الظاهر ؛ أي وأن
يقارب الإمام ويقدم إليه عند تمدد الوقت — الأفضل إلخ . ويؤيده عبارة الإقناع (١٠٠/٢) :
« ويقدم إلى الإمام من كل نوع أفضلهم » . وانظر المصباح والمختار (مادة : ولي) .
وفي ع ش والثانية (٢٤٠/١) : « إمام » ، وهو تحريف .

(٥) في ش : « ويسن الدعاء . . . » . والزيادة مدرجة من الشرح .

ومنه : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا ! إِنَّكَ تَعْلَمُ مَنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ ! مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ ، وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنْ أَتَوْفَهُ عَلَيْهِمَا ! اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَرْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَأَعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَأَغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالنَّالِجِ وَالْبَرْدِ ، وَتَقَّهِ مِنَ الذَّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يَنْتَقِي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ؛ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ؛ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ^(١) ، وَأَفْسِحْ لَهُ فِي ^(٢) قَبْرِهِ ، وَنُورْ لَهُ فِيهِ ! » . وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَأَسْتَبْرَأَ — قَالَ : « اللَّهُمَّ أَجْمِلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ وَفَرَطًا وَأَجْرًا ، وَشَفِيعًا مَجَابًا ! اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَعْظَمْ بِهِ أَجْوَرَهُمَا ؛ وَالْحَقِّقْهُ بِصَالِحِ سَلَفٍ ^(٣) الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَجْمِلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ ! » . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ ، دَعَا لِمَوَالِيهِ . وَيُؤْنِثُ الضَّمِيرَ عَلَى أَثَى ، وَيُشِيرُ بِمَا يَصْلَحُ لَهَا عَلَى خَثَى . وَيَقِفُ بَعْدَ رَابِعَةٍ قَلِيلًا ، وَلَا يَدْعُو . وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَجُوزُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، وَثَانِيَةً . وَسَنَ وَقُوفِهِ حَتَّى تُرْفَعَ .

(١) فِي ش : « وَمِنْ عَذَابِ » ، وَلَفْظُ « مِنْ » بِمَدْرَجٍ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَع ، وَسَقَطَ مِنْ ش ، فَلَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْحِ .

(٣) سَقَطَ هَذَا مِنْ ش ، وَلَمْ يَرِدْ كَذَلِكَ فِي الشَّرْحِ .

وواجبها : قيامٌ في فرضها ، وتكبيراتٌ — فإن ترك غيرُ مسبوق تكبيرةً عمداً بطلت ، وسهواً يكبرها ما لم يطل الفصل . فإن طال أو وجد مناف ، أستاذف — وقراءةُ الفاتحة ؛ وسُنْ إسرارها ولو ^(١) ليلاً ؛ والصلاةُ على رسول الله ^(٢) صلى الله عليه وسلم ، وأدنى دعاء الميت ، والسلام .

وشروطها ^(٣) مع ما لمكتوبة — إلا الوقت — : حضور الميت بين يديه ، إلا على غائب عن ^(٤) البلد — ولو دون مسافة قصر ، أو في غير قبائه — وعلى غريق ونحوه ، فيصلّي عليه — إلى شهر — بالنية . وإسلامه ، وتطهيره — ولو بتراب — لعذر . فإن تعذر صلى ^(٥) عليه .

ويُتابعُ إمام — زاد على رابعة — إلى سبع فقط ^(٥) ، ما لم تُظن بدعته أو رفضه . وينبغي أن يسبّح به بعدها . ولا يدعو في متابعة بعد الرابعة . ولا تبطل بمجاورة سبع . وحرّم سلام قبله ، ويخيّر مسبوق في قضاء وسلام معه .

ولو كبر فجئى ، بأخرى ^(٦) ، ونواها لهما وقد بقي من تكبيره

(١) وفي زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « صلى » .

(٢) كذا في زع ، وهو السنة أو الأولى . وفي ش : « الرسول » .

(٣) وفي ش : « لها حضور » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٤) عبارة ش : « من البلد ولو أنه دون » ، وفيها تصحيف . والزيادة من الشرح .

(٥) أسقط هذا من ش ، ولم يدرج في الشرح .

(٦) وفي ش : « أخرى » ، وأدرجت الباء في كلام المشرح .

أربع — جاز : فيقرأ^(١) في خامسة ، ويصلي في سادسة ، ويدعو في سابعة .

ويقضى مسبوق على صفحتها ؛ فإن خشي رفعها تابع . وإن سلم ولم يقض صحت . ويجوز دخوله بعد الرابعة ، ويقضى الثلاث .

ويصلي على من قير من فاته قبله ، إلى شهر من دفنه — ولا تضر زيادة يسيرة ، وتحرم بعدها — ويكون الميت كما مام .

وإن وجد بعض ميت تحقيقاً لم يصل عليه — غير شعر وظفر^(٢) وسن — فككله ، ويثنوى بها ذلك البعض فقط . وكذا إن وجد الباقي . ويدفن بجنبه .

وتكره إعادة الصلاة إلا إذا وجد بعض ميت بشرطه — صلى على جملة — : فتسن ، كصلاة من فاته ولو جماعة . أو من صلى عليه بالنية إذا حضر ، أو صلى عليه بلا إذن الأوّل بها مع حضوره — : فتعاد تبعاً .

ولا توضع لصلاة بعد حملها . ولا يصلي على ما كول يطن آكل ، ومستحيل بإحراق ، ونحوهما . ولا على بعض حي : في

(١) في ش « فخامة ويصل سادسة » ، وأدرج الناقص في الترح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وسن وظفر » .

وقت لو وُجدت فيه الجِلَّةُ لم تنسَلْ، ولم يصلَّ عليها .
ولا يُسنُّ للإمام الأعظم، وإمام^(١) كل قرية — وهو : واليا
في القضاء . — الصلاةُ على غالٍ، وقاتلٍ نفسه ممدًّا .
وإن أختلط أو أشتبَه من يصلِّي عليه بغيره، صُلِّيَ على الجميع :
يُنَوَّى^(٢) من يصلِّي عليه . وغُسلوا وكُفِّنوا . وإن أمكن عزْلُهم ،
وإلا دُفِنوا معنا^(٣) .
وللمصلِّي قيراطٌ ، وهو : أمر معلوم عند الله تعالى . وله —
بتمام دفنها — آخرٌ ، بشرط أن لا يفارقها من الصلاة حتى
تُدفن .

فصل

وحملُها فرض كفاية . وسُنُّ ترييع^١ فيه : بأن يضع قاعةَ
السريَر البُسرى المقدَّمة على كتفه اليمنى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة ،
ثم اليمنى المقدَّمة على كتفه البُسرى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة . ولا
يكره حملُ بين العمودين : كلُّ واحد على عاتق — والجمعُ بينهما

(١) كذا في زع . وفي ش : « ولا لإمام » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « بالصلاة » .

(٣) كذا في زع ، وهو الظاهر الذي تؤيده عبارة الإقناع ١١٢/٢ : « وإلا فع

المسلمين » ، والفاية ١/٢٤٤ . « وإلا فعنا » . وفي ش : « معا » ، وهو تحريف .

أولى — ولا بأعمدة الحاجة ، ولا على دابة لنرض صحيح . ولا حملُ
طفل على يديه .

وسُن — مع تعدد — تقديمُ الأفضل أمامها في السير ، والإسراعُ
بها دونَ الخَبَبِ مالم يُخَفَّ عليه منه ، وكونُ ماشٍ أمامها ،
وراكب — ولو سفينةً — خلفها . وقربُ منها أفضل .
وكرهُ ركوبُ لغير حاجةٍ وعَوْدٍ ، وتقديمُها ^(١) إلى موضعِ
الصلاة ، لا إلى المقبرة . وجُلوسُ من يَتَّبِعُها ^(٢) حتى توضعَ
بالأرض للدفن ، إلا لمن بَعْدَ . وقيامُ لها إن جاءت أو مرت به
وهو جالس ، ورفعُ الصوت معها ولو بقراءة ، وأن تَتَّبِعَها امرأةٌ .
وحرْمُ أن يَتَّبِعَها مع منكر ، عاجزٌ عن إزالته . ويلزِمُ القادرُ .

* * *

فصلٌ

ودفنه فرض كفاية ^(٣) ، ويسقط وتكفينٌ وحملٌ بكافر ^(٤) .
ويقدِّم بتكفينٍ من يقدِّم بفُسْلٍ ^(٥) — ونائبه كهو ، والأولى
توليُّه بنفسه — وبلفنٍ ^(٦) رجل من يقدِّم ^(٧) بغسله ، ثم بعدَ .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « ويقدمها » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز ع . وفي ش : « تبعها » .

(٣) أسقطت هذه الجمله كلها من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٤) في ش : « لكافر » ، وهو ناشئ عن إدراج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش : « بغسله » . وريادة الماء من الشارح .

(٦) كذا في ز ش . وفي ع : « ويدفن » ، وهو تصحيف .

(٧) في ش : « قدم » .

الأجانب عارمهُ من^(١) النساء ، فالأجنبياتُ . وبدفنِ امرأةٍ عارمها
الرجال ، فزوجٌ ،^(١) فأجانبٌ ، فحارمها^(٢) النساء . ويقدمُ من
رجال^(٣) خصى ، فشيخٌ ، فأفضلُ ديناً ومعرفةً . ومن بعدُ عهد
بجماع أولي من قُرب .

وكره عند طلوع الشمس وقيامها وغروبها . ولحدُّه وكونه^(٤) .
سما إلى القبلة ، ونصبُ لبنٍ عليه — أفضلُ . وكره شقُّ بلاعذر ،
وإدخاله خشباً — إلا لضرورة — وما مسته نار ، والدفنُ^(٥) في
تابوت ولو امرأةً .

وسُن أن يسمَّى^(٦) قبرُ ويوسَّعَ بلا حدٍّ ، ويسكنى ما يمنع
السباع والرائحة . وأن يسجى لأثني وخثي ، وكره لرجل إلا لعذر .
وأن يُدخَله ميت من عند رجله إن كان أسهل ، وإلا فن^(٧) حيثُ
سهل . ثم سوا . ومن مات بسفينة يُلقى في البحر سلاً ؛ كيُدخاله القبر .
وقولُ مُدخِله . « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله^(٨) » . وأن يلجده

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ع زيادة لم ترد في الشرح ولا في الإقناع والغاية . هي : « من » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « الرجال » .

(٤) في ش : « وكونه ونصب » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « ودفن » . وكل صحيح .

(٦) في ع ش : « يسمي ويوسع قبر » ولم له نقلاً عن تقدير الشارح .

(٧) في ش : « من » . والغناء أدرجت في كلام الشارح .

(٨) في ع زيادة من الناسخ ، هي : « صلى الله عليه وسلم » .

على شِقِّهِ الأيمن ، وتحت رأسه كِبِنَةٌ . وتُكره غُدةٌ ومُضْرِبَةٌ
وقطيفةٌ تحته ، أو أن يُجملَ فيه حديدٌ ولو أن الأرض رِخوةٌ .
ويجب أن يُستقبلَ به القبلةُ .

وسُنُّ (١) حَتُّو التراب عليه ثلاثاً باليد ، ثم يُهال . وتلقينُهُ ،
والدعاءُ له (٢) — بعد الدفن — عند القبر ، ورشُهُ (٣) بماء ، ورفعُهُ
قدر شبر . وكرهُ فوقه ، وزيادةُ ترابه ، وتزويقُهُ وتخليقُهُ ونحوهُ ،
وتجسيصُهُ ، وأتكأُ عليه ، وميئَةٌ وحديثٌ في أمر الدنيا وتبشُّمٌ
عنده — وضحكٌ أشدُّ — وكتابةٌ وجُلوسٌ ووطءٌ وبناءٌ ومشىٌ
عليه بنعلٍ حتى بالثَّمَشِكِ : (بضم التاء والميم وسكون الشين)؛ وسُنُّ خلعه
إلا خوف نجاسةٍ وشوكٍ ونحوه .

ولا بأس بتطيينه (٤) ، وتلميمه بحجرٍ أو خشبةٍ ونحوهما ، وبلوحٍ .
وتَسْنِيمٌ أَفْضَلُ ، إلا بدار حرب : إن تمذَّرَ نقله فتنسويته وإخفاؤه .
ويحرمُ إسراجُها ، والتخلُّى ، وجعلُ مسجدٍ عليها وبينها (٥) .

ودفنٌ بصحراءٍ أَفْضَلُ ، سوى النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وأختار
صاحباه الدفنَ عنده : تشرُّفاً وتبرُّكاً . ولم يُزَد : لأن الخرق يتسع ،

(١) كذا في زع ولى ش « ويسن » .

(٢) أسقط هذا من ش وأدرج في المرح .

(٣) في ع : « ورش القبر » ، وهو من عبث الناسخ .

(٤) في ش « بطييقه وبطييقه » ، وفيه تصحيف وزيادة من المرح .

(٥) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

والمكان ضيق . وجاءت أخبار تدل على دفنهم كما وقع .
ومن وصى بدفنه بدار أو أرض في ملكه ، دُفن مع المسلمين . ولا
بأس بشرائه موضع قبره ، ويوصى بدفنه فيه . ويصح بيع ما دُفن
فيه — : من ملكه . — ما لم يُجمل مقبرة .
ويُستحب جمع الأقارب ، والبقاع الشريفة . ويدفن في مُسَبَّلة
ولو بقول بعض الورثة . ويقدم فيها بسبق ، ثم قُرعة . ويحرم الحفر
فيها قبل الحاجة .
ويحرم ^(١) دفن غيره عليه حتى يُظن أنه صار تراباً ، ومعه إلا
لضرورة أو حاجة . وسُن حُجْرُ بينهما بتراب ، وأن يقدم إلى القبلة من
يقدم إلى الإمام .
والمتمدّر إخراجُه من بئر إلا متقطّعا ونحوه — وثم حاجة
إليها — أخرج ، وإلا طُمّت .
ويحرم دفن بمسجد ونحوه — ويُنبش — وفي ملك غيره ^(٢)
ما لم يأذن . وله نقله ، والأولى تركه .
ويباح نبش قبر حربى لمصلحة أو مال ^(٣) فيه ، لا مسلم
مع بقاء رُمته ، إلا لضرورة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « دفن » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٢) في ش : « غيره وله نقله » ، والناقص أدخل في الفرع .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو مال » ، وزيادة اللام من الخارج .

وإن^(١) كُفِنَ بنصب، أو بَلَعَ مال غيره بلا إذنه ويَبْقَى، وطلبه ربه،
وتعذر غرمه؛ أو وقع — ولو بفعل ربه — في القبر، ماله قيمة عُرْفًا —
نبش وأخذ. لا إن بَلَعَ مال نفسه ولم يَبْلَ، إلا مع دين.

ويجب نبش من دُفِنَ بلا غسل أمكن أو صلاح أو كفن،
أو إلى غير القبلة، ويجوز لفرض صحيح — : كتحسين كفن^(٢)،
ونحوه. — وتقله لبقعة شريفة، ومجاورة صالح. إلا شهيداً دُفِنَ
بمصرعه. ودفنه به سنة، فيردُّ إليه لو نُقِلَ.

وإن ماتت حامل حرم شقُّ بطنها، وأخرج النساء من تُرجي
حياتها. فإن تعذر لم تُدْفَنَ حتى يموت. وإن خرج بعضه حياً، شقُّ
لللباق. فلو مات قبله أُخرج. فإن تعذر غُسِّلَ ما خرج، ولا تيمم^(٣)
للباق. وصُلِّيَ عليه معها بشرطه، وإلا فعلها دونه.

وإن^(٤) ماتت كافرة حامل بمسلم — لم يصلَّ عليه، ودفنها مسلم
مفردة^(٥) إن أمكن — وإلا فعنا — على جنبها الأيسر، بمستدبرة القبلة.

* * *

(١) كذا في زع، وهو الظاهر الموافق لما في الإقناع ١٣٠/٢، والفاية ٢٢٢/١.
وأيده صنيع الشارح. وفي ش: « بأن »، وهو تصحيف نشأ عن فهم أنه تصوير
الضرورة.

(٢) في ش: « كفنه »، ولعل الزيادة من التمرح.

(٣) في ش: « ييم » ولم ينقط في ع الحرف الأول.

(٤) كذا في زع، وهو الظاهر. وفي ش: « فإن »، ولعله تصحيف.

(٥) في ش: « مفردة ». وقد سقط منها قوله: « مسلم »، وأدرج فيها بدله من

حين كلام الشارح عبارة: « بمسلم ».

فصل

ويسن^(١) لمصاب أن يسترجع — فيقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون» .
 اللهم آجِرْني^(٢) في مصيبتى، وأخلف لي خيرا منها! — ويصبر .
 ولا يلزم الرضا بمرض^(٣) وفقر وعاهة؛ ويحرم بفعله المعضية .
 وكُرِهَ لمصاب تغيير حاله — : من خلع رداء ونحوه . — وتمطيلُ
 معاشه . لا بكاؤه، وجعل علامة عليه ليعرف فيُعزَّى ، وهجره
 للزينة^(٤) وحسن الثياب ثلاثة أيام .
 وحرُمَ ندبٌ ونياحةٌ ، وشقُّ ثوبٍ ، ولطمُ خدٍ ، وصراخٌ ،
 وتنفُّ شعرٍ ونشره ، ونحوه .
 وتُسَنُّ^(٥) تعزية مسلم ولو صغيراً — وتُكره لشابة أجنبية —
 إلى ثلاث . فيقال لمصاب بمسلم : « أعظمَ الله أجرك ، وأحسنَ
 عزاءك » — أو غير ذلك^(٦) — « وغفر لميتك ! » . وبكافر :
 « أعظمَ الله أجرك ، وأحسنَ عزاءك ! » . وكُرِهَ تكرارها ،
 وجُلوسُ لها ، لا بقُربِ دار الميت ليتبعَ الجنازة ، أو ليخرجَ وليُّه

(١) ع ش : « ويسن » .

(٢) ف ع ش : « آجِرْني » بالفصر . وما لفتان واردة في المصباح المختار .

(٣) ف ش : « بفقر وعاهة ومرض »

(٤) ف ش : « الزينة » . وكل صحيح .

(٥) ف ع : « ويسن » ، وهو صحيح أيضاً .

(٦) قد ورد قوله : « أو غير ذلك » - ف ع ش — بعد « عزاءك » الآتي .

فِيُعْزِيهِ . ويردُّ معزًى : بـ « استجاب اللهُ دعاكَ ، ورحمنا وإياك! » ..
 وَسُنُّ أَنْ يُصَلَّحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ^(١) طَعَامٌ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ ثَلَاثًا ،
 لَا لِمَنْ يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ : فَيُكْرَهُ كَفْعُهُمْ ذَلِكَ لِلنَّاسِ ، وَكَذِبُ عِنْدِ
 قَبْرِ ، وَأَكْلُ مِنْهُ .

* * *

فصل

سُنُّ لِرَجُلٍ زِيَارَةُ قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَأَنْ يَقِفَ زَائِرُ أَمَامِهِ قَرِيبًا مِنْهُ .
 وَتَبَاحُ لِقَبْرِ كَافِرٍ . وَتُكْرَهُ لِنِسَاءٍ — وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُنَّ مُحَرَّمٌ
 حُرْمَتُ — إِلَّا لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَاحِبِيهِ ^(٢) رِضْوَانُ اللَّهِ
 تَعَالَى عَلَيْهِمَا . وَلَا يُمْنَعُ كَافِرٌ مِنْ ^(٣) زِيَارَةِ قَبْرِ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ .
 وَسُنُّ لِمَنْ زَارَ قُبُورَ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ مَرَّ بِهَا — أَنْ يَقُولَ : « أَسْلَامٌ
 عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ » أَوْ أَهْلَ « الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، » وَإِنَّا — إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ — بِكُمْ لِلْآخِقُونَ ^(٤) ؛ وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ .
 وَالْمُسْتَأَخِرِينَ ! نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلِكُمُ الْعَافِيَةَ ! اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ،
 وَلَا تَقْتِنِنَا بَعْدَهُمْ ، وَأَغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ ! . وَيُخَيَّرُ فِيهِ عَلَى حَيٍّ بَيْنَ تَعْرِيفٍ

(١) في ش : « ميت طعاما » ، وفيه تحريف .

(٢) في ش : « وقبر صاحبيه .. عليهما فنس » ، والزيادة من المرح .

(٣) سقط هذا من ش ، وورد فيها بعد « السلم » زيادة من المرح : « كعكسه » .

(٤) كذا في زغ . وفي ش : « الآخقون » ، وهو تحريف .

وتنكير . وهو سنة ، ومن جمع سنة كفاية . وردة فرض
كفاية ، كتشميت عاطس حمد ، وإجابته . ويسمع الميت الكلام ،
ويعرف زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس . ويتأذى بالنكر
عنده ، وينتفع بالخير .

وسن ما يخفف عنه ولو بجمل جريدة رطبة في القبر ، وذكر^(١)
وقراءة عنده . وكل قرية فعلها مسلم ، وجعل ثوابها لمسلم حتى
أوميت — حصل له ولو جهله الجاعل . وإهداء القرب مستحب .

* * *

(١) في ش : « وبذكر » ، وزيادة الباء من المرح .

الزكاة : حق واجب في مال خاص ، لطائفة مخصوصة ، بوقت مخصوص . و « المالُ الخاص » : سائمةُ بهيمةِ الأنعامِ وبقرِ الوحشِ و غنمه ، والمتولّدُ بين ذلك ، وغيره^(١) ، والخارجُ من الأرضِ والنخل^(٢) ، والأثمانُ ، وعروضُ التجارة .

وشروطها — وليس منها بلوغ وعقل — :

٢،١ — الإسلامُ ، والحريةُ ، لا كمالها . فتجب على مبيعٍ بقدر ملكه ، لا كافر^(٣) ولو مرتدّاً ، ولا رقيقٍ ولو مكاتباً . ولا يملك رقيقٌ غيره ولو ملك .

٣ — ومِلْكُ نصابٍ^(٤) تقريباً في أثمان وعروض ، وتحديدآ في غيرها — لغير محجور عليه لفلس — ولو منصوباً ، ويرجع بزكاته على غاصب^(٥) . أو ضالاً ، لازم ملكٍ ملتقط . ويرجع بها على ملتقط أخرجها منها . أو غائباً ، لا إن شكّ في بقائه . أو مسروقاً ، أو

(١) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٢) كذا في ز ش ، وهو الموافق لما في الاتباع ١٥٠/٢ ، والغاية ٢٦٤/١ . وفي

ع : « والنخل » بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف .

(٣) في ش : « لأعلى كافر ولو كان مرتدّاً » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « النصاب » .

(٥) كذا في ز ع . وهو اللام . وفي ش : « غاصبه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

مدفوناً منسياً ، أو موروثاً جَهْلَهُ أو عند من هو ؟ ونحوه . ويزكّيه
إذا قدر عليه .

أو مرهوناً ، ويخرجها رهن منه بلا إذنٍ إن تعذر غيره^(١) .
ويأخذ مرتين عوضَ زكاةٍ إن أيسر .

أوديناً — غيرَ بهيمةِ الأنعام ، أوديةٍ واجبة ، أودينِ سَلَمٍ :
ما لم يكن أثاماً ، أو لتجارة . — ولو مجحوداً بلا يثنة .

وتسقط زكاته إن سقط — قبل قبضه — بلا عوض ولا إسقاطٍ ،
وإلا فلا . فيزكّي إذا قبض ، أو أبرئ^(٢) منه — لما مضى . ويُجزى .
إخراجها قبل .

ولو قبض دون نصاب ، أو كان يده وباقيه دينٌ أو غصبٌ
أو ضالٌّ — زكاه .

وإن زكّت صداقها كله ، ثم تنصّف بطلاقه — رجع فيما بقي ،
بكل حقه . ولا يُجزّئها زكاتها منه بعد .

ويزكّي مشترٍ مبيعاً متعيناً^(٣) أو متميزاً ، ولو لم يقبضه حتى أنفسخ .
بعد الحول . وما عداها بائع .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كجناية رهن على ربه » .

(٢) كذا في زع ، أى الدين . وفي ش والغاية ٢٦٦/١ والإقناع ١٥٤/٢ : « أو أبرأ » أى الدائن . والمآل واحد .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « معيناً » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام الشارح بعد .

٤ - وتأمُّ الملك ولو في موقفٍ على معيَّن : من ساعةٍ ، وغلَّةِ أرضٍ وشجرٍ ، ويُخْرِجُ ^(١) من غير الساعة ^(٢) .

فلا زكاة في دينٍ كتابية ، وحصةٍ مضاربٍ قبل قسمة ولو مُلِكتْ بالظهور . ويزكَّى رب المال حصته كالأصل . وإذا أداها من غيره : فرأسُ المال باقٍ ، ومنه : تحسبُ ^(٣) من أصلِ المال وقدرِ حصته من الربح .

وليس لعاملٍ إخراجُ زكاةٍ تلزم ربَّ المال ، بلا إذنه . ويصح شرط كل منهما زكاة حصته من الربح على الآخر ، لا زكاة رأسِ المال ^(٤) أو بمِضنه من الربح .

وتجب إذا نذر الصدقة بنصابٍ أو بهذا النصاب ، إذا حال الحولُ - ويبرأ من زكاة ونذرٍ ، بقدر ما يُخْرِجُ منه بنيته عنهما - لا في معيَّن نذر أن يتصدق به ، وموقوفٍ على غير معيَّن أو بمنسجدٍ ، وغنيمَةٍ مملوكة ، إلا من جنس : إن بلغت حصته كل واحد نصاباً ؛ وإلا : أنبئ ^(٥) على الخلطة .

(١) كذا في زرع والإقناع ١٥٣/٢ ، والنهاية ٢٦٦/١ . أى الموقوف عليه الزكاة . وفي ع : « ويُخْرِجُ » أى الزكاة . فكلاماً صحيحاً . ولم ينقطع في ز .

(٢) كذا في زرع والإقناع والنهاية . وفي ش : « من غيرها » ، ثم ورد في المرح : « أى الساعة » . وهو تحريف ومبث من الناشر نفاً عن زيادة « أى » من الناسخ .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « تحسب » .

(٤) قوله : « رأسُ المال » ، أسقط من ش ، وأدرج في المرح .

(٥) في ش : « ولا إن بي » ، وهو خطأ وتحريف . وانظر النهاية ٢٦٧ .

ولا في فيه ، وخمس ، وتقدير موصى به في وجوه بر ، أو أن
يشتري به وقف — ولو ربح . والربح كأصل .

ولا في مال من عليه دين ينقص^(١) النصاب — ولو كفارة
ونحوها ، أو زكاة غنم عن إبل — إلا ما بسبب ضمان ، أو حصاد ،
أو جذاذ ، أو دياس^(٢) ونحوه . ومتى برى^(٣) أبدأ حولا .

ويمنع أرض جنابة عبد التجارة ، زكاة قيمته .
ومن له عرض قنية — يباع لو أفلس ، يفي بدينه — جمل في
مقابلة ما معه ، ولا يزيكه . وكذا من يده ألف ، وله على ملي^(٤)
ألف ، وعليه ألف .

ولا يمنع الدين خمس الركا^(٥) .
هـ — ولأثمان^(٦) ، وماشية ، وعروض تجارة — : مضى حول .
ويعنى فيه عن نصف يوم . لكن : يستقبل بصدائق وأجرة وعوض خلع

(١) كذا في زع والناية ، والإقناع وشرحه ١٥٦/٢ — ١٥٧ . وفي ش :
« بقصه » ، وهو تصحيف .

(٢) بكسر الهمزة مثل الدراس ، كما في المصباح . وضبطه المصنف بالفتح .
(٣) كذا في ش والناية . وفي زع : « برأ » . والقي يؤخذ من المصباح والختار
أن مفتوح الراء خاص بالبرء من المرض ، بخلاف المكسور : فهو عام فيه وفي الدين .

(٤) في ش زيادة مدرجة من العرج ، هي : « دين » .
(٥) كذا في زع ، والإقناع ١٥٨/٢ ، والناية ٢٦٨/١ . وفي ش : « زكاة » ،
وهو تحريف خطير من « ركا » .

(٦) في ع : « وشرط لأثمان » ، والزيادة من النسخ .

معيّنين ، ولو قبل قبض^(١) ، من عقد . وبعبهم من ذلك ، من تعيين .
ويتّبع رِتاَجُ السّاعة ، وربحُ التجارة — الأصل في حوله : إن كان
نصاباً . وإلا فحولُ الجميع من حين كَسُل . وحولُ صغار من حين
ملك ، ككبار .

ومتى نقص ، أو بيع ، أو أبدل ما تحب في عينه بغير جنسه
— لا فراراً منها — أقطع حوله ، إلا في ذهب بفضة ،
وعكسه^(٢) — ويُخرج مما معه — وفي أموال الصيارف . لا يحسنه ،
فلو أبدله بأكثر زكاه إذا تم حول الأول ، كنتاج .

وإن فرّ لم تسقط بإخراج عن ملكه ، ويزكى من جنس
المبيع لذلك الحول . وإن أدعى عدمه — وثم قرينة — تُحمل بها ، وإلا
قبل قوله .

وإذا مضى وجبت^(٣) في عين المال . ففي نصاب — لم يزك حولين أو
أكثر — زكاة واحدة ، إلا ما زكاته النعم من الإبل : فعليه لكل حول
زكاة . وما زاد على نصاب ، يُنقص من زكاته كل حول ، بقدر نقصه بها .
وتعلقها كأرض جنابة ، لا كدين برهن أو بمال مخجور عليه
لفلس ، ولا تعلق شركة . فله إخراجها من غيره ، والنماء بعد
وجوبها له .

(٤) في ش : « قبضها » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٥) في ش : « أو عكسه » ، ولعله تحريف .

(٦) في ع : « وجب » ، فإن لم يكن تحريفاً فالمراد إخراج الزكاة .

وإن أُلْفِه لزمه ما وجب فيه ، لا قيمته . وله التصرفُ ببيع وغيره .
ولا يرجع بائع — بعد لزوم بيع^(١) — في قدرها ، إلا إن^(٢) تعذر
غيره . ولمشتر الخيار .

ولا يُعتبر إمكانُ أداء ، ولا بقاء مال — إلا إذا تلف زرع^(٣) أو
ثمر بجائحة قبل حصادٍ وجُذاذ .

ومن مات وعليه زكاةٌ أخذت من تركته ، ومع دين — بلا
رهن وضيق مال — يتحصان ، وبه يقدم بعد نذر — بعين — ثم
أضحية معينة . وكذا لو أفلس حي .

* * *

بابُ زكاة الساعة

ولا تجب إلا فيما لدرّ ونسلٍ وتسمين .
و « السَّوْمُ » : أن ترعى المباح أكثر الحول . ولا تشترط نيته .
فتجب في ساعة بنفسها ، أو بفعلٍ غاصبها . لا في مُتَعَلِّفَةٍ بنفسها ،
أو بفعلٍ غاصب لها أو لمكفها .

وعدمه مانع . فيصح أن تمجّل قبل الشروع فيه .
وينقطع السَّوْمُ شرعاً بقطعها عنه ، بقصدٍ قطع الطريق بها
ونحوه ، كحول التجارة بنية قنية عبيدها لذلك ، أو ثيابها الحرير

(١) في ش : « يبعه » ، ولعل الماء من كلام الشارح .

(٢) كذا في ز ش . وفي ح : « إذا » .

(٣) في ش : « ثمر أو زرع » .

للْبُسِ محرم . لا بنيتها^(١) لعمل قبله .

ولا شيء في إبل حتى تبلغَ خمساً ، ففيها شاةٌ بصفة غير مَعِيَّة .
وفي المَعِيَّة صحيحةٌ تنقص قيمتها بقدر نقص الإبل . ولا يُجْزَى^٢
يعير ، ولا بقرة ، ولا نصفاً شاتين .

ثم في كل خمس شاةٌ إلى خمس وعشرين ، فتجب بنتٌ مخاضٍ ،
وهي : ماتم لها سنة . فإن كانت عنده — وهي أعلام من الواجب —
خير بين إخراجها وشراء ما بصفته .

وإن كانت مَعِيَّةً أو ليست في ماله ، فذكرٌ أو خنثى ولدٍ لَبُونٍ
— وهو : ماتم له سنتان . — ولو نقصت قيمته عنها . أو حِقٌّ : ماتم
له ثلاث سنين . أو جذعٌ : ما^(٣) له أربع سنين . أو ثنيٌّ : ماتم
له خمس سنين . وأولى بلا جُبران . أو بنتٌ لَبُونٍ ، ويأخذه ولو
وُجد ابن لَبُونٍ .

وفي ست وثلاثين بنتٌ لَبُونٍ ، وفي ست وأربعين حِقَّةٌ ، وفي
إحدى وستين جذعةٌ . وتُجْزَى ثُنْيَةٌ وفوقها بلا جُبران .

وفي ست وسبعين أبتا^(٣) لَبُونٍ ، وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ ،
وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاثُ بناتٍ لَبُونٍ .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « لبنيتها » ، ولعله تصحيف .

(٢) هذا إلى آخر الجملة أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « بنتا » .

ويتعلق الوجوب حتى بالواحدة التي يتغير بها الفرض ، ولا شيء
 فيما بين الفرضين .

ثم تستقر^(١) : في كل أربعين بنت كُبُون ، وفي كل خمسين
 حَقَّة .

فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان — : كائنين ، أو أربع مائة . —
 خُير بين الحِثَاقِ ، وبين بنات اللَّبُون . ويصح كون الشَّطْرِ من أحد
 النوعين ، والشَّطْر من الآخر . وإن كان أحدهما ناقصا لا بد له من
 جُبران ، تعين الكامل .

ومع عدمهما أو عيبهما ، أو عدم أو عيب كل سنٍّ وجب — له
 المدول^(٢) إلى ما يليه من أسفل ويُخرج معه جُبرانا ، أو إلى ما يليه
 من فوق ويأخذ جُبرانا . فإن عَدِم ما يليه انتقل إلى ما بعده . فإن
 عَدِمه أيضا انتقل إلى ثالث . بشرط كون ذلك في ملكه^(٣) ؛ وإلا
 تعين الأصل .

و « الجُبران » : شاتان ، أو عشرون درهما . ويُجزى في جُبرانٍ
 وثمانٍ وثالثٍ ، النصفُ دراهمٌ والنصفُ شِياهٌ .
 ويتعين على وليٍّ صغيرٍ ومجنونٍ إخراجُ أو ذَوْنٍ مجزى . ولغيره
 دفعُ سنٍّ أعلا ، إن كان النصاب مَعِيَا .

(١) كذا في ش ، أي الفريضة . وفي ع : « يستقر » أي الفرض ، ولم ينقط في ز .
 (٢) كذا في ز ، وهو الأولى . وفي ع ش : « فله أن يعدل » .
 (٣) قوله : « في ملكه » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

— ١٨٠ —

ولا مَدْخَلَ لُجْبَرَانٍ فِي غَيْرِ إِبِلٍ .

* * *

فصل

وأَقْلُ نَصَابٍ بَقَرٍ أَهْلِيَّةٍ أَوْ وَحْشِيَّةٍ . ثَلَاثُونَ . وَفِيهَا تَبِيعٌ
أَوْ تَبِيعَةٌ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا سَنَةٌ . وَيُجْزَى مُسِنَّةٌ .

وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً وَلَهَا سَنَتَانِ . وَتُجْزَى أَنْثَى أَعْلَا مِنْهَا سَنًا ،
لَا مُسِنَّةً ، وَلَا تَبِيعَانِ . وَفِي سَتِينَ تَبِيعَانِ .

ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، وَفِي ^(١) كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ .

فَإِذَا بَلَغَتْ مَا يَتَّفَقُ فِيهِ الْفَرَضَانِ — : كَمَائَةِ وَعَشْرِينَ . —

فَكُلَّابِلٍ .

وَلَا يُجْزَى ذَكَرٌ فِي زَكَاةِ إِلاَ هَهُنَا ، وَأَبْنُ لَبُونٍ وَحِقٌّ وَجِذْعٌ .
عِنْدَ عَدَمِ بَنَاتِ خَنَاضٍ ، وَإِذَا كَانَ النِّصَابُ مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ
كُلُّهُ ذَكَورًا .

* * *

(١) لَفْظُ « فِ » وَرَدَّ فِي زَيْتِ ، وَسَقَطَ مِنْ ع .

فصل

وأقل نصاب غنم أهلية أو وحشية : أربعون . وفيها شاة . وفي
إحدى وعشرين ومائه شاتان . وفي واحدة ومائتين ثلاث^(١) ، إلى أربعمائة .
ثم تستقر^(٢) : واحدة عن كل مائة .
ويؤخذ من معز ثني وله سنة ، ومن ضأن جذع وله ستة
أشهر .

ولا يؤخذ تيس حيث يُحزى ذكر ، إلا تيس ضراب خليه
برضاربه . ولا هرمة ، ولا معية لا يضحى بها . إلا إن كان^(٣)
الكل كذلك . ولا الرثا ، وهي : التي تربى ولها . ولا حامل ،
ولا طروقة الفحل ، ولا كريمة ، ولا أكولة — إلا أن يشاء ربها .
وتؤخذ مريضة من مراض ، وصغيرة من صغار غنم ، لإبل
وبقر . فلا يُحزى فصلان وعجاجيل^(٤) . فيقوم النصاب من
الكبار ، ويقوم فرسه ، ثم تقوم الصغار ، ويؤخذ عنها كبيرة بالقسط .
وإن اجتمع صغار وكبار ، وصباح وممليات ، وذكر وإناث —
لم يؤخذ^(٥) إلا أنني صحيحة كبيرة على قدر قيمة المالكين ، إلا كبيرة

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « يستقر » . وهو على غرار ما تقدم .

(٢) كذا في ز وأصل ع . وفي ش وهما ش ع : « أن يكون » .

(٣) كذا في ع ش ، وهو الوارد في المختار واللسان والقاموس . ووز : « وعجاجيل » .

وهو سبق قلم .

(٤) كذا في ز ع ، وهو الظاهر اللام السابق واللاحق . وفي ش : « يأخذ » ،

بولعله تصحيف .

مع مائة وعشرين سَخْلَةً : فيُخْرِجُهَا وَسَخْلَةً ؛ وصحيحةً مع مائة وعشرين مَعِيَّةً : فيُخْرِجُهَا وَمَعِيَّةً .

فإن كان نوعين — : كَبَخَّاتِيَّ وَعِرَابٍ ، أو بَقَرٍ ^(١) وجواميسَ ، أو ضأنٍ وَمَعِزٍ ، أو أَهْلِيَّةٍ ووحشيَّة — أخذت الفريضةُ من أحدهما على قدر قيمة المَالَيْنِ :

وفي كرامٍ ولثامٍ ، أو سمانٍ ومهازيلٍ — الأوسطُ بقدر قيمة المَالَيْنِ .

ومن أخرج عن النصاب ، من غير نوعه ، مَالِيسٍ في ماله — جاز : إن لم تنقص قيمته عن الواجب .

ويُجْزَى سَنٌ أَعْلَامٍ من فرضٍ ، من جنسه . لا القيمة . فيُجْزَى بنت لبون عن بنت نخاض ، وحقَّةٌ عن بنت لبون ، وجذعةٌ عن حقَّة — ولو كان عنده الواجب .

* * *

فصلٌ

وإذا ^(٢) اُخْتَلَطَ أَثْنَانُ فَأَكْثَرُ مِنْ أَهْلَاهَا فِي نَصَابٍ مَاشِيَةٍ لَهُمْ ، جَمِيعَ الْحَوْلِ ، خُلْطَةُ أَعْيَانٍ : بكونه مُشَاعًا ؛ أو أَصَافٍ : بأن تميز ^(٣)

(١) في ش : « أو كَبَر » ، وزيادة الكاف من الشارح .

(٢) أدرج في ش قبل هذا زيارة من الصرح ، هي : « في الخلطة » .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « يميز » ، ولعله تحريف .

مال الكل؛ وأشتركا في مراح: (بضم الميم) وهو: المبيت والمأوى؛
ومسرح وهو: ما يجتمع^(١) فيه لتذهب إلى المرحى؛ ومحل وهو:
موضع الحلب؛ وفحل^(٢): بأن لا يختص بطرق أحد المالين؛ ومرغى -
وهو: موضع الرعي ووقته. - فلو اُحد.

ولا يُعتبر^(٣) نية الخلطة، ولا اتحاد مشرب وراع.
وإن بطلت بقوات أهلية خليط، ضم من كان من أهل الزكاة
ماله، وزكاه^(٤) إن بلغ نصاباً.

ومتى لم يثبت لخليطين حكم الانفراد بمض الحول - : بأن
ملكاً نصاباً معاً - زكياه زكاة خلطة.

وإن ثبت لهما - : بأن خلطاً في أثنائه ثمانين شاة - زكياه
كمفردَيْن، وفيما بعد الحول الأول زكاة خلطة. فإن اتفق
حولهما فعليهما بالسوية شاة عند تمامهما؛ وإن اختلفا فعلى كل
نصف شاة عند تمام حوله. إلا إن أخرجهما الأول من المال: فيلزم
الثاني ثمانون جزءاً^(٥) من مائة وتسعة وخمسين جزءاً من شاة. ثم
كلما تم حول أحدهما، لزمه - من زكاة الجميع - بقدر
ماله^(٦) فيه.

(١) في ش زيارة مدرجة من المرح، هي: « السائمة ».

(٢) في ش: « وفي فحل »، والزيادة من المرح.

(٣) كذا في ز ش. وفي ع: « يعتبر ». وكلاهما صحيح.

(٤) كذا في زع. وفي ش: « زكاه »، وهو تحريف.

(٥) في ش هنا وفيها بعد: « جزء ... من الشاة »، وكذا تحريف على ماسياتي.

(٦) كذا في رع. وفي ش: « مالكة »، وهو تغييره في ماسياتي.

وإن ثبت لأحدهما وحده — : بأن ملكا نصابين فخطاطهما ، ثم
باع أحدهما نصيبه أجنياً . — فإذا تمّ حول من لم يبيع ، لزمه زكاة
أفراد : شاة .^(١) وإذا تمّ حول المشتري ، لزمه زكاة خلطة :
نصف شاة . إلا إن أخرج الأول الشاة من المال : فيلزم الثاني
أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة . ثم كلما تمّ حول
أحدهما ، لزمه — من زكاة الجميع^(٢) — بقدر ملكه فيه .

ويثبت أيضاً حكم الأفراد لأحدهما ، بخلط من له دون نصاب —
بنصاب لآخر — بمضّ الحول :

ومن بينهما ثمانون شاة خلطة ، فباع أحدهما نصيبه أو^(٣) دونه
بنصيب الآخر أو دونه ، وأستداما الخلطة — لم ينقطع حولهما ،
وعليهما زكاة الخلطة^(٤) .

ومن ملك نصاباً دون حول ، ثم باع نصفه مُشاعاً ، أو أعلم على
بعضه وباعه مختلطاً ، أو مفرداً^(٥) ثم اختلطاً — انقطع الحول^(٦) .
ومن ملك نصابين ، ثم باع أحدهما مُشاعاً قبل الحول — ثبت

(١) كذا في ز . وفي ش : « فإذا » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « كله » .

(٣) أسطعت أو « من ش » ، وأدرجت في الفرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه بـ « وغير المبيع تبقى الخلطة فيه إن كان نصاباً ،
فيكون بشاة زكاة أفراد عليها . وإذا حال حول المبيع وهو أربعون ، ففيه زكاة خلطة .
فيلزمها نصف شاة » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش : « أو مفرداً » .

(٦) كان أصل الكلام في ز : « استأنف الحول من المبيع » . ثم ضرب على « استأنف »
وأثبت بدله « انقطع » ، كما ضرب على الزائد .

له حكمُ الاقتراد، وعليه — إذا تمَّ حوله — زكاةٌ منفرد^(١) . وعلى
مشتري — إذا تمَّ حوله — زكاةٌ خليط .

ومن ملك نصاباً ، ثم آخرَ لا يتغيَّر به الفرض — : كأربعين
شاةً^(٢) في المحرَّم ، ثم أربعين في صفر . — فعليه زكاةُ الأول فقط
إذا تمَّ حوله .

وإن تغيَّر به — : كإثنية . — زكاةُ إذا تمَّ حوله ، وقدَّرها : بأن
ينظر^(٣) إلى زكاةِ الجميع ، فيسقطَ منها ما وجب في الأول ؛ ويجبُ
الباقى في الثاني ، وهو : شاة .

وإن تغيَّر به ، ولم يبلغ نصاباً — : كثلاثين بقرةً في المحرَّم ،
وعشرٍ في صفر . — ففي العَشر ، إذا تمَّ حولها ، ربعٌ مُسنَّة .

وإن لم يغيَّر به ، ولم^(٤) يبلغ نصاباً — : كنخمس . — فلا شيء فيها .
ومن له ستون شاةً — كلُّ عشرين منها مع عشرين لآخر —
فعلى الجميع شاةٌ : نصفها على صاحب الستين ، ونصفها على خلطائه .
وإن كانت كل عشر منها مع عشر لآخر — فعليه شاةٌ ، ولا شيء
على خلطائه .

(١) في ش : « منفرداً » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « زيادةً مدرجةً من الشرح ، هي : « ملكها » .

(٣) كذا في ع ش ، وهو الظاهر أو الأول . وفي ز : « تنظر » ، ولم تنقط فيها
الياء من « فينقط » .

(٤) في ش : « وإن لم » ، والظاهر أن الزيادة من الناصر ، لا من الشارح .

فصل

ولا أثر لتفرُّق^(١) مالٍ لواحد ، غير ساعة بمحلين بينها مسافة .
قصر : فلكل ما في محل منها حكمٌ بنفسه .

فملى من له^(٢) بمحالٍ متباعدة أربعون شاةً في كل محل ، شياهُ .
بعددها . ولا شيء على من لم^(٣) يجتمع له نصاب في كل واحد منها ،
غير خليط .

فإذا^(٤) كان له ستون شاةً ، في كل محل عشرون خلطة^(٥) بعشرين .
لآخر — لم رب الستين شاةً ونصف^(٥) ، وكل خليط نصف شاة .
ولا تؤثر الخلطة في غير ساعة .

ولساع أخذ من مال أي الخليطين شاء ، مع حاجةٍ وعدمها ،
بعدد قسمة في خلطة أعيان مع بقاء النصيبين ، وقد وجبت الزكاة .
ومن لازكاة عليه . — كذمي . — لا أثر لخاطته في جواز
الأخذ .

ويرجع مأخوذ منه على خليطه ، بقيمة القسط — الذي قابل .
ماله من المخرج — يوم الأخذ . فيرجع رب خمسة عشر بعيراً من .

(١) كذا في ع . وفي ش : « لتفرقة » . وروى ز مندد بينها .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « سوائم » .

(٣) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « لا » ، ولعله تحريف .

(٤) كذا في زع . وفي ش فإن . . . خلطت » .

(٥) في ع زيادة وردت في الفرح ، هي : « شاة » .

خمسة وثلاثين ، على ربّ عشرين ، بقيمة أربعة أسباع بنت مخاض .
وبالعكس بثلاثة أسباعها .

ومن بينهما ثمانون شاة نصفين ، وعلى أحدهما دين بقيمة عشرين منها — فليهما شاة : على المدين ثلثها ، وعلى الآخر ثلثاها .
ويقبل قول مرجوع عليه في قيمة ، يمينه — إن عدمت يئنه ،
واحتمل صدقه .

ويرجع بقسط زائد أخذه ساع بقول بعض العلماء ، لا ظلماً .

بابُ زكاة الخراج من الأرض ^(١) والنحل

تجب في كل مكيل مدّخر من حبّ ولو للبقول : كالرّشاد والفجل ،
أو لما ^(٢) لا يؤكل : كأشنان وقطن ونحوهما ؛ أو من الأباريز :
كالكُسفرة ^(٣) والكمّون وبزر الرّياحين والقثاء ونحوهما ؛ أو غير ^(٤)
حب . كصعتر وأشنان وشماق ؛ أو ورق شجر يُقصّد : كسدر
وخطميّ و سـ ؛ أو تمر : كتمر وزبيب ولوز وفستق وبندق —
لأعناب وزيتون وجوز وتين وتوت وبقية الفواكه ، وطلع فُحّال ،
وقصب وخُصر وبُقول ، وورس ^(٥) ونيل وحِثاء ، وفوة وبَهم ،
وزهر : كمُصفر وزعفران ، ونحو ذلك . — بشرطين :

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من زرع وثمر ، ومعدن وركاز » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولو لا » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « كالكسبرة » وكلاهما لهجة في « الكزبرة » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « وغير » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « وورث » ، وهو تصحيف عجيب .

١ — أن يبلغ نصاباً . وقدره — بعد تصفية حب ، وجفاف ثمر وورق — : خمسة أوسق . وهي : ثلاث مائة صاع . وبالرطل العراقي : ألف وست مائة ؛ وبالمصري : ألف وأربع مائة وثمانية وعشرون رطلاً وأربعة أسباع ؛ وبالدمشقي : ثلاث مائة وأثنان وأربعون رطلاً وستة أسباع ؛ وبالحلبى : مائتان وخمسة وثمانون رطلاً وخمسة أسباع ؛ وبالقديسى : مائتان وسبعة وخمسون رطلاً وسبع رطل .

والأرز والعلس يدخران في قشرهما ، فنصابهما معه — يبلد خيراً فوجدوا يخرج منهما^(١) مصفى النصف — مثلاً ذلك .

و « الوسق » و « الصاع » و « المذ » مكايل مُنقلت إلى الوزن لتُحفظ^(٢) وتُنقل . والمكيل منه ثقل : كأرز ، ومتوسط : كبر ، وخفيف : كشعير . والاعتبار بمتوسط ؛ فيجب^(٣) في خفيف قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه .

فمن أخذ ما يسع صاعاً من جيد البر ، عرف به ما بلغ حد الوجوب من غيره .

وتضم أنواع الجنس من زرع العام الواحد وثمرته — ولو مما يحمل في السنة حليين — إلى بعض ، لا جنس إلى آخر .

(١) في ش : « منها » ، وهو خطأ وتعريف .

(٢) في ش زيادة من الشرح ، هي : « من الزيادة » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « فتجب » ، وكل صحيح .

٢ — الثاني : ملكه^(١) وقت وجوبها . فلا تجب في مكتسب قاط ، وأجرة حصّاد . ولا فيما لا يملك إلا بأخذ^(٢) : كبطم وزغبيل بزر قطونا ، ونحوه .
ولا يشترط فعل الزرع . فيزكي نصابا حصل من حب له سقط ملكه أو مباحة .

* * *

فصل

ويجب فيما يشرب بلا كلفة — : كعروقه ، وغيث ، وسبيح — لو ياجراء ماء حفيّة شراه ، العشر^(٣) . ولا يؤثر^(٤) مؤنة حفر نهر ، تحويل ماء .
وبها — كدوال^(٥) ، وتواضح ، وترقية بغرف ونحوه . — صفه .
وفما يشرب بهما نصفين ، ثلاثة^(٥) أربعة .
فإن تفاوتتا فالحكم لأكثرهما نقما ونعوا . فإن جهل فالعشر^(٦) .
يصدق مالك فيما سقى به^(٦) .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « بأخذه » ، وزيادة الماء من الشارح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « تؤثر » . وكلاهما صحيح .

(٤) في ش : « كدوال » ، وهو تخفيف . كعاس وعاصي .

(٥) في ش : « ثلاثة » ، وهو خطأ وتخريف .

(٦) في زع زيادة مأخوذة مما ساقى ، هي : « بلايين » ..

ووقت وجوب في حَب : إذا أشتدَّ ؛ وفي ثمرة : إذا بدا صلاحها .

فلو باع الحب أو الثمرة ، أو تلفا بتعدّيه بعدُ — : لم تسقط . ويصح اشتراط الإخراج على مشتر . وقبلُ : فلا زكاة ، إلا إن قصد الفرار منها . وتقبل دعوى عدمه والتلف بلايين ، ولو آثم . إلا أن يدعيه بظاهر : فيكلف البيّنة عليه ، ثم يصدّق فيما تلف .

ولا تستقرُّ إلا بعمل في جرّين أو يندراً أو مسطّاح^(١) ، ونحوها . ويلزم إخراج حبّ مصنيّ ، وثمر يابساً . وعند الأكثر : ولو احتيج إلى قطع ما بدا صلاحه قبل كماله : لضعف أصل ، أو خوف عطش ، أو تحسين بقيّة . أو وجب : لكون رطبه لا يثمر ، أو عنه لا يزبّب . ويُعتبر نصاً به يابساً .

ويحرّم القطع — مع حضور ساع — بلا إذنه ، وشراء زكاته أو صدقته . ولا يصح .

وُسُن بعثُ خارصٍ لثمرة نخل وكرم بدا صلاحها . ويكفي واحد . ويُعتبر كونه مسلماً ، أميناً لا يُتهم ، خيراً . وأجرُته على رب المال . وإلا فعليه ما يفعله خارص ، ليعرف ما يجب قبل تصرفه .

(١) كذا في سائر الأصول . وهو لغة في « المسطح » بفتح الميم وكسرهما ، كما في التاج ١٦٤/٢ . وإن كانت لم ترد في اللسان والمختار والمصباح .

وله الخَراض كيف شاء^(١). ويجب خرصُ متنوع وتزكيته ،
كلُّ نوع على حدته ، ولو شقاً .

ويجب تركه لرب المال الثلث أو الربع ، فيجتهد بحسب المصلحة .
فإن أبي قاربُ المال أكلُ قدر ذلك من ثمر ، ومن حبِّ العادة
هو ما يحتاجه . ولا يُحتسب عليه . ويكمل به النصاب إن لم يأكله ،
هو تؤخذ زكاة ما سواه بالقسط . ولا يُهدى .

ويُزكى ما تركه خارض من الواجب ، وما زاد عل قوله عند
يجفاف . لا^(٢) على قوله إن نقص .

وما تلف — عنباً أو زُطباً — بفعل مالك أو^(٣) تقريطه ، ضمن
زكاته بخرصه زيباً أو قرأ . ولا يخرص غير نخل وكرم .

* * *

فصل

والزكاة على مستعير ومستأجر ، دون مالك .
ومتى حصد غاصب أرض زرع زكاه ، ويؤزكه ربا أن
تملكه قبل .

ويجتمع عشر وخراج في خراجية . وهي : ما فتحت غنوة ولم

(١) بهامش زيادة مأخوذة من الفرح ، هي : « إن اتحد النوع » .
(٢) في ش : « ولا » ، فإن لم يكن تعريفاً فالواو من كلام الفارح .
(٣) في ش : « أو بضمن » . فأدرج لفظ الفرح في المتن ، وبالعكس .

تقسم ، وما جلا عنها أهلها خوفاً منا ، وما صولجوا على أنها لنا
وتقرؤها معهم بالخراج . و « العشرية » : ما أسلم أهلها عليها :
كالمدينة ونحوها ؛ وما اختطه المسلمون : كالبصرة ونحوها ؛ وما صولج
أهلها على أنها لهم بخراج يضرب عليهم . كالمن ؛ وما فتح عنوة
وقسم : كنصف خير ؛ وما أقطعه الخلفاء الراشدون — من
السواد — إقطاع تملك .

ولأهل الذمة شراؤها ؛ ولا تصير به العشرية خراجية ، ولا
عشر عليهم .

فصل

وفي العسل العشر ، سواء أخذ من مواتٍ أو مملوكة
ونصابه : مائة وستون رطلا عراقية .
ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر : كالنَّ والتَّنجِيل^(١)
والشيرخشك ، ونحوها : كاللَّاذن^(٢) وهو : طلٌّ وندى ينزل على
نبت تأكله المعزى ، فتعلق^(٣) تلك الرطوبة بها ، فتؤخذ .
وتضمن أموال العشر والجراج ، بقدر معلوم ، باطل .

(١) ورد في التاج ١٥٣/٩ و ٣٥٠ آخر هذا بالنون ، وما جده بالتاء .

وانظر اللسان ٣٠٦/١٧ ، والمختار : (من) .

(٢) كذا في ش ، وهو الموافق لما في اللسان ٢٢٩/١٧ ، والتاج ٣٣٣/٩ . وصح
في زع : بالذال المهملة . وليس النقطة لم تظهر في الكتابة .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « فتعلق » .

فصل

وفي المعدن — وهو : كل متولد في الأرض ، لا من جنسها ولا نبات ، كذهب وفضة ، وجوهر وبلور ، وعقيق وصُفْر ، ورصاص وحديد ، وكل وزر نِخ ، ومغرة وكبريت ، وزفت وملح ، وزئبق وقار ونقْط ، ونحو ذلك . — إذا أُستخرج ، ربعُ العشر^(١) من عين نقد ، وقيمة غيره . بشرط بلوغهما نصاباً بعد سبك وتصفية — ولا يُحتسب بمؤنهما ، ولا مؤنة^(٢) أُستخرج — وكونُ خُرج من أهل الوجوب ، ولو في دفعات لم يُهمل العملَ بينهما^(٣) بلا عذر ، أو بعد زواله ثلاثة أيام .

ويستقرُّ الوجوب بإحرازه^(٤) . فما باعه تراباً زكاه كتراب صاغة . والجامدُ المخرج من مملوكة ، لربها . لكن لا تلزمه زكاته حتى يصلَ إلى يده .

ولا تتكرر زكاةُ معشّراتٍ ولا معدنٍ غير نقد ، ولا يُضمُّ جنس إلى آخر في تكميل نصابٍ غيره . ويُضمُّ ما تعددت معادنه واتّحد جنسه .

ولا زكاة في مسك وزباد ، ولا^(٥) مُخرج من بحر : كسمك ولؤلؤ ومرجان وعنبر ، ونحوه .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فإذا أخرجه من معدن وجبت زكاته » .

(٢) في ش : « ولا بمؤنه » ، والباء مدرجة من الشرح .

(٣) في ش : « بينهما » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « غلبه » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « في » .

فصل

« أَرَكَا زُ » : الكدز من دِفْن الجاهلية ، أو مَنْ تقدّم من كفار في الجملة ، عليه أو على بعضه علامة كُفْرٍ فقط .
وفيه — ولو كان قليلاً أو عَرَضاً — الخُمس : يُصَرَف مَصْرَفَ الْفَقْرِ المطلق للمصالح كلها .

وباقية لواجده — ولو أجيراً ، لا لطلبه ، أو مكاتباً أو مستأمنًا —
بدارنا ، مدفوناً بمَوَاتٍ ، أو شارعٍ ، أو أرضٍ مُنتَقِلَةٍ إليه أو لا يعلم مالِكُها ، أو عُلِمَ ولم يدَّعِه — ومتى أدَّعاه أو من أُنْتَقِلَتْ عنه ، بلا يَنَّةٍ ولا وصفٍ ، حَلَفَ وأخذه — أو ظاهراً بطريق غير مسلوكة ، أو خَرِبَةٍ بدار إسلام أو عهدٍ أو حربٍ ، وقدر عليه وحده أو بجماعة لا مَنَعَةَ لهم .

وما خلا من ^(١) علامة ، أو كان على شيء منه علامة المسلمين —
خُلُقَةً .

وواجدها في مملوكة أحقُّ من مالك ، وربُّها أحقُّ بِرِكَازٍ ولقطةٍ من واجد متعلِّق بدخوله .

وإذا تداعياً ^(٢) دَفِينَةً بدارٍ ، مؤجرُها ومستأجرُها ، فلو اصفها يمينه .

* * *

(١) كذا في ز ش . ولي ع : « عن » . وكل صحيح .

(٢) كذا في ز . وهو صحيح على أن « مؤجر ومستأجر » بدل من الضمير الفاعل .

ولي ع ش والناية ٢٩٠/١ : « تداعي » ، وهو ظاهر .

باب

زكاة الأثمان — وهى : الذهب والفضة . — ربعُ عشرهما .
وأقلُّ نصابِ ذهب : عشرون مثقالاً ، وهى : ثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم^(١) إسلاميٌّ ؛ وخمسة وعشرون وسبعا دينار
وتسعه ، بالذى زنته : درهم وثمان ، على التحديد . و « المثقال » :
درهم وثلاثة أسباع درهم وبالدقائق : ثمانية وأربعة أسباع وبالشعير
المتوسط : ثنتان وسبعون حبة . و « الدرهم » : نصف مثقال وخمسة ؛
وستة دقائق . وهى : خمسون وخمسا حبة . و « الدائق » :
ثمان حبات وخمسان .

وأقلُّ نصابِ فضة : مائتا درهم . وترُدُّ الدراهم الخراسانية :
وهى : دائق أو نحوهُ ؛ واليمينية وهى : دائقان ونصف ؛ والطبرية
وهى : أربعة ؛ والبغلية ، وتسمى السوداء — وهى : ثمانية . — إلى
الدرهم الإسلامي .

ويزكى مغشوشٌ بلغ خالصه نصاباً . فإن شك فيه سبكه ، أو
استظهر فأخرج ما يجزيه بيقين .
ويزكى غشٌ بلغ بضم نصاباً ، أو بدونه . كخمس مائة درهم :
فيها ذهب^(٢) ثلاث مائة ، وفضة مائتان . وإن شك : من أيهما
الثلاثمائة ؟ استظهر فجعلها ذهباً .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج لى المرح .

(٢) لى ش : « وذهب » ، وهو خطأ وتعريف .

وإن زادت قيمةُ مغشوش بصنعة الفِش ، وفيه نصاب — أخرج ربع عُشره . كطلي الكراء : إذا^(١) زادت قيمته بصناعته .
ويُعرف غشه بوضع ذهبٍ خالص وزنه ، بماء في إناء أسفلهُ كأعلاه ، ثم فضةٍ وزنه — وهي أضخم^(٢) — ثم مغشوش ؛ ويُعلمُ عند كل^(٣) علو الماء . فإن تنصفت بينهما علامة مغشوش — فنصفه ذهب ، ونصفه فضة . ومع زيادةٍ أو نقصٍ ، بحسابه .

* * *

فصل

ويُخرج^(٤) عن جيدٍ صحيحٍ وردى من نوعه ، ومن كل نوعٍ بحصته . والأفضل من الأعلى .
ويُجزى ردى عن أعلا ، ومكسر عن صحيح ، ومغشوش عن جيد ، وسود عن ييض مع الفضل ، وقليلُ القيمة عن كثيرها مع الوزن .
ويُضم أحدُ النقيدين إلى الآخر — بالأجزاء^(٥) — في تكميل النصاب ، ويُخرج عنه . وجيد كل جنس ومضروبهُ إلى رديته وتبره ، وقيمة عَرْض^(٦) تجارة إلى أحد ذلك وجميعه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « إذ » ، وهو تحريف .
(٢) في ش زيادةً مدرجة من الشرح ، هي : « من الذهب » .
(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .
(٤) في ش : « ويُخرج وردى » ، وأدرج الناقص في الشرح .
(٥) كذا في ز ش . وصح في ع : بالراء المهملة .
(٦) كذا في زع . وفي ش : عروش »

فصل

ولا زكاة في حُلْيَ مباح، مُعَدَّة لاستعمال أو إعاره، ولو لمن يحرم عليه غير فارٍّ.

وتجب في محرّم، ومعدّة لِكِرَاء^(١) أو نفقة — : إذا بلغ نصاباً وزناً. إلا المباح للتجارة ولو نقداً: بقيمة^(٢). ويقوم بنقد آخر إن كان أحظ للفقراء، أو نقص عن نصابه.

ويُستَبَر مباح صناعة، بلغ نصاباً وزناً، في إخراج بقيمة. ويحرم أن يُحْلَى مسجدٌ أو محراب، أو يُمَوَّه سقفٌ أو حائط — بنقد. وتجب إزالته وزكاته، إلا إذا أسُهِك فلم يجتمع منه شيء فيهما.

* * *

فصل

ويباح لذكر من فضة: خاتمٌ — وبخِصْرٍ ينار أفضل. ويجعل فصّه مما يلي كفّه. وكُرّه بسبابة ووسطى. ولا بأس بجعله أكثر من مثقال، ما لم يخرج عن العادة^(٣) — وقبيعة سيف، وحلية منطقة وجوشن وخوذة وخفّ وران^(٤)، وهي: شيء يلبس تحت الخلف، وحائل. لا ركابٍ ولجام ودواة، ونحو ذلك. ومن ذهب: قبيعةٌ

(١) كذا في ش، وهو الذي في المختار والمصباح واللسان والناج. وفي زع: «لكرى» وهو رسم قديم على القصر وإن أنكر.

(٢) كذا في زع. وفي ش: «قبيعته»، ولعل الزائد من الفرح.

(٣) كذا في زع والإقناع ٢/٢١٣. وفي ش والغاية ١/٢٩٤: «عادة»، ولعله

تحريف.

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢/٢١٤. وفي ش: «وان»، وهو تصحيف.

سيف ، وما دمت إليه ضرورة : كَأَنْفٍ ، وشدَّ سِنٍ .
ولنساء منهما : ما جرت عادتُهن بلبسه ، ولو زاد على ألف مثقال ..
ولرجل وأمرأة : تحلُّ بجوهر ونحوه .
وَكُرْهُ ^(١) تخشُّمُهما بحديد وصُفْر ونحاس ورصاص ؛ وبستحب
بَعْقِيق :

* * *

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

و« الْعَرْضُ » : ما يُعَدُّ لبيع وشراء ، لأجل ربح .
وإنما تجب في قيمة بلغت نصاباً ، لما ملك بفعل ولو بلا عوض ، أو
منفعة ، أو استرداداً بنية التجارة ^(٢) ، أو استصحاب حكمها فيما
تموَّض عن عرضها . ولا تجزئ من العروض .
ومن عنده عرض لتجارة ، فنواه لقنية ثم لتجارة — لم يصر لها
غير حلِّ لبس .
ويُتَوَمَّ ^(٣) بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة ، لا بما اشترت
به . ويُتَوَمَّ ^(٤) المغنية ساذجة ، وألخص بصفته . ولا عبرة بقيمة
آية ذهب وفضة ^(٥) .

(١) كذا في زع والناية ، وهو اللاتم . وفي ش : « ويكره » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « تجارة » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « وتقوم » ، وكلاماً صحيح .

(٤) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « فتقوم » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « أو فضة » .

وإن اشترى عرضاً بنصاب من آمان أو عروض ، أو نصاب سائمة لقنية^(١) بمثله لتجارة — بنى على حوله . لا إن اشترى عرضاً بنصاب سائمة ، أو باعه به .

ومن ملك نصاب سائمة لتجارة ، أو أرضاً فزُرعت ، أو مَخْلًا فأمر — فعليه زكاةُ تجارة فقط^(٢) ، إلا أن لا تبلغ قيمته نصاباً ؛ فيزكى لغيرها .

ومن ملك^(٣) سائمة لتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة — استأنفه للسوم .

وإن اشترى صباغ ما يصبغ به ويبقى أثره — : كزعفران ونيل وعصفر ، ونحوه . — فهو عرض تجارة يقوم عند حوله . لا ما يشتريه قصار : من قلى ونورة وصابون ، ونحوه .
وأما آنية عرض التجارة ، وآلة دابتها — فإن أريد بيعها معها نال تجارة ، وإلا فلا .

ومن اشترى شقصاً لتجارة بألف ، فصار عند^(٤) الحول بألفين — كآها ، وأخذ الشفيع بألف . وينعكس الحكم بعكسها .
وإذا أذن كل — من شريكين أو غيرهما — لصاحبه ، في إخراج

(١) كذا بالأسول كلها . وورد بهامش ع : « لقنية » . .

(٢) في ش : « فقط زكاة قيمة إلا أن لا تبلغ نصاباً » ؛ فأدرج الفرح في المتن ، وبالعكس .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « نصاب » .

(٤) ورد بين السطور في ع زيادة واردة في الفرح . هي : « تمام » . وقوله : عند الحول ، أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .

زكاته ، ضمن كل واحد نصيب صاحبه : إن أخر جامعا ، أو جهل سابق . وإلا ضمن الثاني ولو لم يعلم . لا إن أدّى دينًا بعد أداء موكله ، ولم يعلم .

ولن عليه زكاة ، الصدقة تطوعاً قبل إخراجها .

* * *

باب

زكاة الفطر: صدقة واجبة بالفطر من رمضان . وتسمى : فرصاً . ومصرفها كزكاة . ولا يمنع وجوبها دين ، إلا مع طلب .

وتحب على كل مسلم تلزمه مؤنة نفسه ولو مكاتباً ، فضل عن قوته ومن تلزمه مؤنته يوم العيد وليلته — بعد حاجتهما لمسكن وخادم ودابة ، وثياب بذلة ، ونحوه ، وكتب يحتاجها لنظر وحفظ — صاع . وإن فضل دينه أخرج ، ويكمله من تلزمه لو عديم .

وتلزمه عمن يئونه : من مسلم ، حتى زوجة عبده الحرة ، ومالك نفع فن فقط ، ومريض لا يحتاج نفقة ، ومتبرع بمؤنته رمضان ، وآبق ، ونحوه . لا إن شك في حياته .

فإن لم يجد لجمعهم بدأ بنفسه ، فزوجته ، فرقيقه ، فأمه ، فأبيه ، فولده ، فأقرب في ميراث . ويُقرع مع استواء^(١) .

وتُسن عن جنيين . ولا تجب لمن نفقته في بيت المال ، أو لا مالك له

(١) كذا في زع . وفي ش : « الاستواء » .

معيّن: كعبد النعمة . ولا على مستأجر أجير أو ظئر بطعامها ، ولا عن زوجة ناشز ، أو لا تجب نفقتها لصغر ونحوه ، أو أمة تسلمها ليلا فقط . وهي على سيدها ، كما لو عجز هوج : تجب عليه عنها .

وفطرة مبعض ، وقين مشترك ، ومن له أكثر من وارث ، أو ملحق بأكثر من واحد — تقسّط . ومن عجز منهم لم يلزم الآخر سوى قسطه ، كشريك ذمي .

ولمن لزمته غيره فطرته ، طلبه بإخراجها ، وأن يخرجها عن نفسه . وتجزي بلا إذن من تلزمه : لأنه متحصّل .

ومن أخرج عن لا تلزمه فطرته ، بإذنه — أجزأ^(١) .

ولا تجب إلا بدخول ليلة الفطرة . فمتى وجد قبل الغروب موت ونحوه ، أو أسلم ، أو ملك رقيقاً أو زوجة ، أو ولد له بعده — فلا فطرة . والأفضل إخراجها يوم العيد : قبل صلاته أو قدرها . ويأثم مؤخرها عنه ، وثقفي^(٢) . وتكره في باقيه ، لا في اليومين قبله . ولا تجزي قبلها .

ومن عليه فطرة غيره ، أخرجها مع فطرته مكان نفسه .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش : « أجزأه ، والهاء زيت من الترح .

(٢) كذا في ز ، أي الفطرة . وفي ع ش : « وثقفي » أي للمؤخر .

فصل

والواجب^(١) : صاع برّ ، أو مثل مكيله : من تمر أو زبيب أو
أو أقط ، أو مجموع من ذلك . ويحتاج في ثقل ، لیسقط الفرض .
يقين .

ويجزى دقيق برّ وشعير ، وسويقهما — وهو . ما يحمص ثم
يُطحن . — بوزن حبه ، ولو بلا نخل ، كبلا تنقية . لا خبز ،
ومعيب : كسوس ، ومبول ، وقديم تغير طعمه ، ونحوه . —
ومختلط بكثير مما لا يُجزى . ويزاد — إن قل — بقدره .

ويجزى — مع عدم ذلك — ما يقوم بمقامه : من حب وتمر^(٢)
مكيل يثبات . والأفضل : تمر زبيب فبرّ فأقع ، فدقيقهما ، فسويقهما .
فأقط . وأن لا ينقص معطى عن مدبر^(٣) ، أو نصف صاع من غيره .
ويجوز إعطاء واحد ما على جماعة ، وعكسه .

ولإمام ونائبه ردّ زكاة وفطرة إلى من أخذتا^(٤) منه ؛ وكذا
فقير لزمته . المنقح : « ما لم تكن^(٥) حيلة » .

باب

إخراج الزكاة واجب فوراً — كنذر مطلق ، وكفارة — إن .

-
- (١) في زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « في فطرة » .
(٢) في ع : « أو تمر » . وفي ش : « وتمر » ، وهو تصحيف .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أخذ » ، وهو تصحيف .
(٤) كذا في ذش والغاية ٣٠١/١ ، وأنت نظرا إلى الخبر . وفي ع : « يكن » ، وهو ظاهر .

أمكن ، ولم يخف رُجوعَ ساع ، أو على نفسه أو ماله ونحوه ^(١) .
 وله تأخيرُها لأشدَّ ^(٢) حاجةً ، وقريب ^(٣) ، وجارٍ ، ولحاجته
 إليها إلى مبسَّرتِه . ولتعذرُ إخراجها من المال — لفنيةٍ وبغيرها —
 إلى قدرته ، ولو قدر أن يخرجها من غيره .
 ولإمامٍ وساعٍ تأخيرُها عند ربها لمصلحة : كقسط ونحوه .
 ومن جحد وجوبها عالماً أو جاهلاً ^(٤) ، وعُرف فعلم وأصرَّ —
 فقد أرتدَّ ولو أخرجها ، وتؤخذ .
 ومن منعها بخلاً ^(٥) أو نهاها فأخذت . وعزر من علم بتحريم ذلك ،
 لإمامٍ عادلٍ أو عاملٍ .
 فإن غيَّب أو كتم ماله ، أو قاتل ^(٦) دونها ، وأمكن أخذها بقتاله —
 وجب قتاله على إمام ^(٧) وضَعها مواضعها ، وأخذت ^(٨) فقط .
 ولا يكفَّر بقتاله للإمام . وإلا أُستُتِيب ثلاثة أيام ، فإن أخرج ^(٩) ،
 وإلا قُتل حدًّا ، وأخذت من تركته .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو نحوه » ، ولعل الزيادة من الشرح .
 (٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « لشدة . . . ولقريب » ، وفيه تحريف
 وزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ببادية بيده » .
 (٤) في ش : « بخلا بها . . . أخذت منه » ، والزيادة من كلام الشارح .
 (٥) كذا في زع والناية ٣٠٢/١ . وفي ش : « قاتله » ، وهو خطأ وتحريف .
 (٦) كتب فوقه في ع : « عادل » ، وهو من تفسير بعض القراء .
 (٧) كذا في ع ش والناية ، وهو الظاهر . وفي ز : « أخذت » ، وهو لفظ الإقناع
 ٢٣٢/٢ ، إلا أن الإقناع لم ترد فيه الجملة السابقة . فإن لم يكن تحريفاً ، فيما أن يكون .
 « وجب » محرفاً عن « ويجب » وتكون الجملة معترضة ، أو يكون قوله : « وجب إلخ » جملة
 حالية وليست جواب الشرط .
 (٨) في ش : « فإن وأخرج » ، والواو مدرجة من الشرح .

« من أدعى أداءها ، أو بقاء الحول ، أو نقص النصاب ، أو زوال ملكه ، أو تجدد قريبا ؛ أو أن ما يده لغيره ، أو أنه مفرد أو مختلط ونحوه أو أقر بقدر زكاته ولم يذكر قدر ماله — صدق بلايين . وتلزم ^(١) — عن صغير ومجنون — وليهما .

وسن إظهارها ، وتفرقة ربا بنفسه ، بشرط أمانته . وقوله عند دفعها : « اللهم اجعلها مغنما ، ولا تجعلها مفرما » . وقول أخذ : « آجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت ؛ وجعله لك طهورا » وله دفعها إلى الساعي .

فصل

ويشترط لإخراجها نية ^(٢) من مكلف ، إلا أن تؤخذ قهرا ، أو يغيب ^(٣) ، أو يتعذر وصول إلى مالك — بحبس ونحوه — فيأخذها الساعي . ويجزى ^(٤) باطنا في الأخيرة فقط .

والأولى : قرنها بدفع : وله تقديمها يسير : كصلاة . فينوى الزكاة ، أو الصدقة الواجبة ، أو صدقة المال أو الفطر . ولا يجزى إن نوى صدقة مطلقة ، ولو تصدق بجميع ماله .

(١) كذا في ز ، أي الزكاة . وفي ع ش والغاية : « ويلزم » أي إخراج أو إخراج مب

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « أي الزكاة » .

(٣) في ش ع زيادة : « ماله » ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ٣٠٣ ،

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « ويجزى » . وكل صحيح .

ولا تجب نية فرض ، ولا تمينُ مزكّي عنه . فلو نوى عن ماله
الغائب ، وإن كان تالفاً فمن الحاضر — أجزأ عنه إن كان الغائب
تالفاً . وإن^(١) أدّى قدر زكاة أحدهما جعلها لأيهما شاء ، كتمينه
أبتداءً . وإن لم يمتنِ أجزأ عن أحدهما .

ولو نوى عن الغائب ، فبان^(٢) تالفاً — لم يُصرف إلى غيره .
وإن نوى عن الغائب إن كان سالماً ، أو نوى وإلا فنفل —
أجزأ .

وإن نوى عن الغائب إن كان سالماً ، وإلا فأرجع^(٣) — فله الرجوع
إن بان تالفاً .

وإن وكل فيه مسلماً^(٤) ثقةً ، أجزأت نية موكل مع قرب
إخراج . وإلا نوى وكيل أيضاً .

ومن^(٥) علم أهلية أخذ كره أن يُعلمه . ومع عدم عاداته بأخذها ،
لم يُجزئه إلا أن يُعلمه .

فصل

والأفضل . جعلُ زكاة كل مال في فقراء بلده ، مالم تتشقق

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .

(٢) في ع : « فبان الغائب لم يصرفه » ، والزيادة الأولى واردة في الشرح ، والثانية
في العاية .

(٣) في ع زيادة : « به » ، ولعلها من بعض القراء .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « ثقة مسلماً » .

(٥) كذا في زع والناية ٣٠٥/١ . وأسقطت الواو من ش .

تزكاة ساعة : فيُخرج في بلد واحد .
 ويحرم مطلقاً نقلها إلى بلد تُقصر إليه الصلاة ، ويجزى^(١) .
 لادونه ، ولا نذر ، وكفارة ، ووصية مطلقة .
 ومن يبادية ، أو خلا بلده عن مستحق — فرقها بأقرب بلد
 منه . ومؤنة نقل ودفع عليه ، ككيل ووزن .
 ومسافر بالمال يفرقها ببلد أكثر إقامته به فيه^(٢) .
 ويجب على الإمام بعث الساعة قرب الوجوب ، لقبض^(٣) زكاة
 الظاهر . ومن^(٤) له ومن ما حصل — من إبل وبقر — في
 أفخاذها ، وغنم في آذانها . فعلى زكاة : « لله » أو « زكاة » ، وعلى
 جزية : « صغار » أو « جزية » .

فصل

ويجزى تمجيلها حولين فقط إذا كمل النصاب . لاعما يستفيده ،
 أو عن معدن أو ركاز أو ثمرة^(٥) قبل حصول ، أو طلوع طلوع
 أو حصرم .
 وإن تم الحول — والنصاب ناقص قدر ما عجله — صح .

-
- (١) كذا في زش والناية / ٣٠٦ . وفي ع : « ويجزى » . وكل صحيح .
 (٢) ورد في زع والناية ، ولم يرد في ش .
 (٣) كذا في زع والناية / ٣٠٦ / ١ . وفي ش : « قبض » . وهو تصحيح مع صحة .
 (٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « ويسن » .
 (٥) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أو زرع » . وانظر الإقناع : ٢ / ٢٤٠ .

فلو عَجِّلَ عن مائتي شاةٍ ^(١) فتتجَّتْ عند الحول سَخْلَةً — لزمته ثالثةٌ .
ولو عَجِّلَ عن ثلاثمائة درهم خمسة منها ^(٢) ، ثم حال الحول —
لزمه أيضا درهمان ونصفٌ .

ولو عَجِّلَ عن ألف خمسة وعشرين منها ^(٣) ، ثم ربحَتْ خمسةٌ
وعشرين — لزمه زكاتها .

ويصح عن أربعين شاةٍ ^(٤) ، لامنها حولين ، ولا للثاني ^(٥) فقط .
وينقطع الحول .

وإن مات قابضٌ معجَّلةً المستحقُّ ، أو أرتدَّ ، أو أَسْتَعْنَى قبل
الحول — أجزأت . لا إن دفعها إلى من يعلم غناه ، فافتقر .

وإن مات معجِّلٌ ، أو أرتدَّ ، أو تلف النصاب ، أو نقص —
فقد بان المخرجُ غيرَ زكاة . ولا رجوع إلا فيما يبدى ساعٍ عند تلف ،
ومن عَجَّلَ عن ألف يظنُّها له ، فبانَتْ خمسَ مائة — أجزأ عن عامين .
ومن عَجَّلَ عن أحد نصابيه — ولو من جنس — فتلف ،
لم يصرفه إلى الآخر .

ولمن أخذ الساعى منه زيادةً ^(٥) ، أن يعتدَّ من قابله .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « شاتين » .

(٢) قوله : « خمسة منها » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) ورد بهامش ع : « والحاصل أنه يصح التمجيل للحول الأول بشاة واحدة فقط » .

(٤) في ع : « للحول الثاني » ، والزيادة واردة في الشرح .

(٥) في ش : « زيادة عليه أن يعتد بها . . » ، والزيادة من الشرح .

باب

أهل الزكاة ثمانية :

٢٠١ - فقير : من لم يجد نصف كفايته . ومسكين : من يجد نصفها أو أكثرها .

ويعطيان^(١) تمام كفايتهما مع عائلتهما سنة ، حتى ولو كان احتياجهما بإتلاف ما لهما في المعاصي .

ومن ملك - ولو من أثمان - ما لا يقوم بكفايته ، فليس بغني . وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم ، للعبادة ، وتعدّر الجمع - أعطى .

٣ - وعامل عليها : كجانب ، وحافظ ، وكاتب ، وقاسم .
وشُرط^(٢) . كونه مكلفاً مسلماً أميناً كافياً ، من غير ذوى القربى ، ولو قنّاً أو غنياً .

ويعطى قدر أجرته منها ، إلا إن تلفت يده بلا تفريط : فن بيت المال . وإن حمل إمام أو نائبه ، لم يأخذ شيئاً .

وتقبل شهادة مالك على عامل ، بوضعها في غير موضعها . ويصدق في دفعها إليه بلا عيب ؛ ويحلف عامل ويبرأ . وإن ثبت - ولو بشهادة بعض لبعض ، بلا تخصص - غريم .

ويصدق عامل في دفع لفقير ، وفقير في عدمه .

ويجوز كون حاملها وراعيها بمن منعهما .

(١) كذا في زع . وفي ش : « يعطيان » ، وأدرجت الواو في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٠٩/١ . وفي ش : « وشرطه » .

٤ — ومؤلف^(١) : السيد المطاع في عشيرته : ممن يُرجى إسلامه ، أو يُخشى شره ؛ أو يُرجى بمطيته قوة إيمانه ، أو إسلام نظيره ، أو جبايتها ممن لا يعطيها ، أو دفع عن المسلمين .
ويُعطى ما يحصل به التأليف . ويُقبل^(٢) قوله في ضعف إسلامه ، لا إنه مطاع ، إلا بيينة .

٥ — ومكاتب ولو قبل حلول نجم .
ويُجزى أن يشتري منها رقبة — لا تعتق عليه — فيعتقها ، وأن^(٣) يفدى بها أسيراً مسلماً . لا أن يعتق عنه أو مكاتبه عنها^(٤) .
وما أعتق ساع منها فولاؤه للمسلمين .

٦ — وغارم تدن لإصلاح^(٥) ذات بين ، أو تحمّل إتلافاً أو نهياً^(٦) عن غيره — ولو غنياً — ولم يدفع من ماله ، أو لم يحل .
أو ضماً وأعسراً . أو تدن لشراء نفسه من كفار ، أو لنفسه في^(٧) مباح ، أو محرّم وتاب — وأعسر .

(١) كذا في ع ش والفاية ٣١٠ ، وهو الظاهر . وفي ز : « ومؤلف » ، وهو سبق قلم من المصنف ، ومراهه : « والمؤلف » . ويؤيده تغيير الإقناع ٢ / ٢٥١ : « المؤلف قلوبهم » .

(٢) كذا « في زع والفاية . وفي ش : « يقبل » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « ويجزى من عليه زكاة أن » ، والزيادة من الشرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ومن أعتق من الزكاة رد مارجع من ولائه في عتق مثله » .

(٥) في ش : « لا بإصلاح » ، وهو خطأ وتحريف .

(٦) كذا في زع والفاية ٣١٠ / ١ ، وهو موافق لما في الإقناع ٢ / ٢٥٣ . وفي ش : « أونها » ، وهو تصحيف .

(٧) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

وَيُعْطَى وَفَاءً دِينَهُ كَمَكَاتِبَ . وَلَا يَقْضَى مِنْهَا دِينَ عَلَى مِيت .

٧ — السابع : غَازٍ بِلَادِيَّوَانٍ ، أَوْ لَا^(١) يَكْفِيهِ .

فَيُعْطَى مَا يَحْتَاجُ لِنُزْوِهِ . وَيُجْزَى لِحِجِّ فَرَضٍ فَقِيرٍ وَنَحْرَةٍ ،
لَا أَنْ بَشْرَى مِنْهَا فَرَسًا يَحْبِسُهَا ، أَوْ عَقَارًا يَقِفُهُ عَلَى الْغَزَاةِ . وَلَا^(٢)
غَزْوُهُ عَلَى فَرَسٍ مِنْهَا .

وَاللَّامِ شَرَاءُ فَرَسٍ بِزَكَاةِ رَجُلٍ ، وَدَفْعُهَا إِلَيْهِ يَنْزُو عَلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ
يَنْزُرْ دَهَا .

٨ — الثامن : ابْنُ السَّبِيلِ : أَلْتَقَطُ بغير بلدٍ فِي سَفَرٍ مَبَاحٍ ، أَوْ
مَحْرَمٍ وَتَابٍ^(٣) . لَا مَكْرُوهٍ^(٤) وَنَزْهَةٍ .

وَيُعْطَى وَلَوْ وَجَدَ مُقَرَّنًا مَا يَبْلُغُهُ بَلَدَهُ ، أَوْ مَنَهِى قَصْدِهِ وَعُودَهُ
إِلَيْهَا .

وَإِنْ سَقَطَ مَا عَلَى غَارِمٍ أَوْ مَكَاتِبٍ ، أَوْ فَضْلٍ مَعَهَا أَوْ مَعَ غَازٍ أَوْ
ابْنِ سَبِيلٍ شَيْءٌ بِمَسَدِ حَاجَتِهِ — رَدُّ الْكَلِّ أَوْ مَا فَضْلٌ . وَغَيْرُ
هَؤُلَاءِ^(٥) يَتَصَرَّفُ فِي فَاضِلٍ بِمَا شَاءَ .

وَلَوْ أَسْتَدَانَ مَكَاتِبَ مَا عَتَّقَ بِهِ ، وَيُيَدُّ مِنْهَا بِقَدْرِهِ — فَلَا حَرْفُهُ فِيهِ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي الْغَايَةِ ٣١٢ : « أَوَّلُهُ وَلَا » . وَفِي ش : « أَوَّلُهُ مَالًا » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٢) فِي ش : « لَا » ، وَأَدْرَجْتَ الْوَاوَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُ » .

(٤) وَرَدَّ بِهَا مَشْرُوعٌ : « كَالسَّفَرِ لَزِيَادَةِ الْقُبُورِ » .

(٥) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الْأَرْبَعَةُ » .

وَتَجْزِيهِ^(١) وَكَفَارَةٌ وَنَحْوَهَا لِصَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، وَيَقْبَلُ وَيَقْبِضُ لَهُ وَلِيَّهُ . وَلَنْ بَعْضُهُ حَرٌّ ، بِنَسْبَتِهِ . وَيُشْتَرَطُ تَمْلِكُ الْمَطْعَى .
وَاللَّامِامُ قَضَاءُ دِينَ عَنْ حَيٍّ . وَالْأَوَّلَى لَهُ وَلِلْمَالِكِ دَفْعُهَا إِلَى سَيِّدِ
مَكَاتِبَ ، لَرَدِّهِ مَا قَبِضَ ، إِنْ رَقَّ لِمَجْزٍ^(٢) . لَامَا قَبِضَ مَكَاتِبَ .
وَلِلْمَالِكِ دَفْعُهَا إِلَى غَرِيمٍ مَدِينٍ بِتَوَكُّلِهِ — وَيَصِحُّ وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهَا —
وَبَدُونِهِ .

* * *

فصل

مَنْ أُيْبِعَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ ، أُيْبِعَ لَهُ سَوَالُهُ . وَإِعْطَاءُ السُّؤَالِ — مَعَ
صَدَقَتِهِمْ — فَرَضٌ كُفَايَةٌ .

وَيَحِبُّ قَبُولَ مَالٍ طَيِّبٍ أُنِيَ بِلا مُسْتَلَةٍ وَلَا أَسْتِشْرَافٍ نَفْسٍ .
وَمَنْ سَأَلَ وَاجِبًا — مَدْعِيًا كِتَابَةً ، أَوْ غُرْمًا ، أَوْ أَنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ ،
أَوْ فَقْرًا وَعُرْفَ بَغْنَى^(٣) — لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَهِيَ فِي الْآخِرَةِ ثَلَاثَةٌ
رِجَالٌ . وَإِنْ صَدَّقَ مِكَاتِبًا سَيِّدُهُ^(٤) ، أَوْ غَارِمًا غَرِيمَهُ — قَبْلَ وَأَعْطَى .
وَيَقْلَدُ مَنْ أَدْعَى عِيَالًا أَوْ فَقْرًا ، وَلَمْ يُعْرِفْ بَغْنَى . وَكَذَا جَلَدُ أَدْعَى
عَدَمَ مَكْسَبٍ^(٥) ، بَعْدَ إِعْلَامِهِ أَنَّهُ لَاحِظٌ فِيهَا لَغْنَى^(٦) وَلَا قَوَى مَكْتَسَبٍ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « تَجْزِيهِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « لِمَجْزِهِ » ، وَزِيَادَةُ الْهَاءِ مِنَ الشَّارِحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَبَةٍ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « قَبْلَ » .

(٤) وَرَدَّ فِي ش بَعْدَ ذَلِكَ : « قَبْلَ » ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش وَالْفَائِيَةُ ١/٣١٤ . وَفِي ع : « مَكْتَسَبٍ » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

ويحرّم أخذٌ بدعوى غنى فقراً^(١) ، ولو من صدقة تطوّع .
وسنّ تعميم الأضناف — بلا تفضيل — إن وجدتْ حيث
وجب الإخراج ، وتفرّقها في أقاربه الذين لا تلزمه مؤثمتهم ، على
قدر حاجتهم .

ومن فيه سببان أخذ بهما ، ولا يجوز أن يُعطى بأحدهما لا بعينه .
وإن أُعطى بهما وعُيّن لكل سبب قدرٌ ، وإلا كان بينهما نصفين .
ويُجزى اقتصار على إنسان ولو غريمه أو مكاتبه ، ما لم يكن^(٢)
حيلةً .

ومن اعتق عبداً للتجارة ، قيمته نصاب بعد الحول ، قبل إخراج
ما فيه^(٣) — فله دفعه إليه ، ما لم يَقم به مانع .

* * *

فصل

ولا تُجزى إلى كافر^(٤) غير مؤلفٍ ، ولا^(٥) كاملٍ رقٍّ غير عاملٍ
ومكاتبٍ ، ولا زوجةٍ وفقيرٍ ومسكينٍ مستغنين^(٦) بنفقةٍ واجبةٍ ،
ولا صموّديٍّ نسبهِ إلا أن يكونا عمالاً ، أو مؤلفين ، أو غزاةً ، أو غارمين

-
- (١) كذا في زع والناية . وفي ش : « فقراء » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في ع ، أى الاقتصار . وفي ش والناية : « تكن » . ولم ينط في ر .
(٣) في ش زيادةً مدرجة من الصرح ، هي : « من زكاة » .
(٤) كذا في ب ش والإقناع ٢/٢٦١ . وفي ع والناية : « لـكافر » .
(٥) في ش زيادةً مدرجة من الصرح ، هي : « إلى » .
(٦) كذا في زع . وفي ش والناية ١/٣١٥ : « مستغنين » ، وهو تحريف .

لذاتِ يَينٍ . ولا زوجٍ ، ولا سائرٍ من تلزمه نفقته ، ما لم يكن عاملاً ،
أو غازیاً ، أو مؤلفاً . أو مكاتباً ، أو ابنَ سبيل ، أو غارماً لإصلاح
ذاتِ يَينٍ . ولا بنی هاشم — وهم : سُلالة (١) . فدخل آلُ عباسٍ ،
وعلى (٢) وجعفر وعقیل ، والحارث بن عبدالمطلب ، وأبی لهبٍ —
ما لم يكونوا غزاةً ، أو مؤلفةً ، أو غارمین . لإصلاح ذاتِ يَينٍ .
وكذا (٣) مَوَالِیهم ، لا مَوَالِی موالِیهم .

ولكلٌ أخذُ صدقةٍ تطوع — وسُنُّ تعقُّفٍ غنی عنها ، وعدمُ
تعرُّثٍ لها — ووصيةٍ لفقراء ، إلا النبيَّ صلى الله عليه وسلم . ومن
نذرٍ ، لا كفارةٍ .

وتُجزى (٤) إلى ذوی أرحامه ولو ورثوا ؛ وبنی المطلب ، ومن
تبرَّع بنفقته بضمه إلى عیاله ؛ أو تمذَّرت نفقته — : من زوج
زوج أو قريبٍ . — بغیبةٍ أو امتناع ، أو غیرهما .
وإن دفعها (٥) لغير مستحقِّها لجهلٍ ، ثم علم — لم يُجزئه (٦) ،
إلا الغنی (٧) إذا ظنَّ فقيراً .

* * *

-
- (١) ورد بها مش ز : « السَّلالة : ما أسل من المي والولد » .
(٢) وفي ش : « وآل علي . . . وآل الحارث » ، والزيادة مدرجة من المرح .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « وكذلك » .
(٤) كذا في زع ، أي الزكاة . وفي ش : « ويجزى » أي دفعها .
(٥) كذا في زش . وفي ع : « دفع » . وفي الناية : « من دفع زكاة » .
(٦) كذا في زع ، أي الدفع . وفي ش والناية : « مجزئه » أي الزكاة .
(٧) كذا في زع . وفي ش والناية : « لفي » . وكل صحيح .

فصل

وَتُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ بِفَاضِلٍ عَنْ كَفَايَةِ دَائِعَةٍ ^(١) بِمُتَجَرِّ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ ضَنْعَةٍ ، عَنْهُ وَصَمَّ يَمُونُهُ — كُلُّ وَقْتٍ . وَسِرًّا بِطَيْبِ نَفْسٍ فِي صَحَّةٍ ، وَرِمَاضَانَ ، وَوَقْتِ حَاجَةٍ ، وَكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ : كَالْعَشْرِ وَالْحَرَمَيْنِ ؛ وَعَلَى ^(٢) جَارٍ ، وَذَوَى رَحِمٍ لِاسِيًّا مَعَ ^(٣) عِدَاوَةٍ — وَهِيَ عَلَيْهِمْ صَلَٰةٌ — أَفْضَلُ .

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤْنَةً تَلْزِمُهُ ، أَوْ أَضَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ غَرِيْبِهِ ^(٤) أَوْ كَفِيلِهِ — أَثِمَّ .

وَمَنْ أَرَادَهَا بِمَالِهِ كُلَّهُ وَلَهُ عَائِلَةٌ لَهُمْ كَفَايَةٌ أَوْ يَكْفِيهِمْ بِمَكْسَبِهِ ، أَوْ وَحْدَهُ وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ وَالصَّبْرَ عَنِ الْمَسْئَلَةِ — فَلَهُ ذَلِكَ . وَإِلَّا حُرِّمَ .

وَكُرِّهَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ أَوْ عَادَةً ^(٥) عَلَى الضَّيِّقِ ، أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ عَنِ الْكَفَايَةِ التَّامَّةِ .

وَمِنْ مِيزَانِهَا لِلصَّدَقَةِ ، أَوْ وَكَّلَ فِيهِ ، ثُمَّ بَدَّلَهُ — سُنَّ إِمْضَاؤُهُ ، لَا إِبْدَالَ مَا أُعْطِيَ سَائِلًا ، فَسَخَطَهُ ^(٦) .

وَالْمَنْهُ بِالصَّدَقَةِ كَبِيرَةٌ ، وَيَبْطُلُ الثَّوَابُ بِهِ .

(١) قى ش : « دَائِعَةٌ مِنْهُ » ، وَأُفْرَجَ الْبَاقِي فِي الْمَرْحِ .

(٢) قى ش : « وَجَارَوْهُ رَحِمَ » ، وَأُفْرَجَ لَفْظُ « عَلَى » فِي الْمَرْحِ .

(٣) كُنَّا فِي الْأَسْوَلِ وَالنَّايَةِ . وَكُتِبَ لِي عَ فَوْقَهَا : « لِي » .

(٤) قى ش : « أَوْ يَضْرِبُهُ أَوْ بِكَفِيلِهِ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الْمَرْحِ .

(٥) قى ش : « أَوْ لَا عَادَةَ لَهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ٣١٨ .

(٦) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ . وَلِي ع : « فَمَضَى » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

كتاب

الصيام : إمساكٌ بنيةٍ عن أشياءٍ مخصوصةٍ ، في زمنٍ معينٍ ،
من شخصٍ مخصوصٍ .

وضومُ رمضانَ فرضٌ ، يجبُ^(١) برؤية هلاله . فإن لم يُرَ مع
صحوٍ ، ليلةَ الثلاثين من شعبانَ ، لم يصوموا .

وإن حال دون مَطْلَعِهِ غيمٌ أو قَرْنٌ أو غيرُهُما ، وجب صيامه
حكمًا ظنيًّا — احتياطًا — بنيةٍ رمضانَ . ويُجزى إن ظهر منه .
وتثبتُ أحكامُ صومٍ : من صلاةٍ تراوِجَ ، ووجوبِ كفارةٍ بوطءٍ
فيه ، ونحوه . ما لم يُتَحَقَّقْ أنه من شعبانَ . لا بقیةُ الأحكامِ .

وكذا حكمُ شهرِ نُذرِ صومه أو اعتكافه ، في وجوبِ الشروعِ
إِذَا غَمَّ هلالُهُ . والهِلالُ المرئى نهارًا ، ولو قبلَ الزَّوالِ ، للمَقِيلَةِ .

وإذا ثبتت رؤيته يُلد ، لزم الصومُ جميعَ الناسِ .

وإن ثبتت نهارًا أمسكوا وقضوا ؛ كمن أسلم أو عقل ، أو طهرت
من حيضٍ أو نفاسٍ ، أو تمتدَّ مقيمٌ أو طاهرٌ^(٢) الفطرَ فسافر
أو حاضت ، أو قدمَ مسافرٌ أو برئ مريضٌ مفطرَيْن ، أو بلغَ صغيرٌ
صغيرٌ في أثنائه ، ما لم يبلغْ صائمًا بسِنٍّ أو أحْتِلَامٍ — وقد نَوَى من
الليل — : فَيُتِمُّ ويُجْزَى ، كَنَذَرِ إتمامِ نفلٍ .

(١) ق ع : « ويجب » ، إلا أن الواو كتبت بين الأسطر بمداد آخر ، وهي واردة

في المرح .

(٢) كذا في زع والناية ١/٣٢٠ . وفي ش : « أو طاهرة » ، وهو تحريف .

وإن علم مسافر أنه يقدم غداً ، لزمه الصوم . لاصغير علم أنه
يبلغ غداً ، لعدم تكليفه .



فصل

ويقبل فيه وحده خبر مكلف عدل ، ولو عبداً أو أنثى ، أو بدون
لفظ الشهادة . ولا يختص بحاكم . وتثبت بقية الأحكام .
ولو (١) صاموا ثمانية وعشرين ، ثم رأوه — : قضوا يوماً فقط .
وبشهادة اثنين ثلاثين ، ولم يروه — : أفطروا . لا بواحد ، ولا لغير .
فلو غم لشعبان ورمضان (٢) ، وجب تقدير رجب وشعبان
ناقصين . فلا يفطروا قبل اثنين وثلاثين ، بلا رؤية . وكذا الزيادة .
لو غم لرمضان وشوال ، وأكلنا شعبان ورمضان ، وكانا ناقصين .
ومن رآه وحده لشوال لم يفطر ، ولرمضان — وردت شهادته —
لزمه الصوم . وجميع أحكام الشهر — : من طلاق وعتي ، وغيرهما —
مطلق به .

وإن أشبهت الأشهر على من أسير أو طمير أو بمفازة ، ونحوه (٣) —
تحرى وصام . ويجزئه إن شك : هل وقع قبله أو بعده ؟ كالأول واقعته

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فلو » ، ولعله تصحيف .

(٢) في ش : « لرمضان » ، وأدرجت الواو في الفرح .

(٣) كذا في زع والفاية ٣٢٢ ، أي نحو من تقدم . وفي ش : « ونحوها » ، وهو

تصحيف لنأ عن ظن أن المرجع المأذنة . وكلام الشارح بأباه .

أو ما بعده . لا إن وافق القابل فلا يُجزى عن واحد منهما . ويُقضى ما وافق عيداً أو أيام تشریق .

ولو صام شعبان ثلاث سنين متوالية ، ثم علم — قضى ما فات : مرتباً شهراً على إثر شهر^(١) .

ويجب على كل مسلم قادرٍ مكلفٍ . لكن : على ولي صغيرٍ مُطيقٍ ، أمرُهُ به وضربُهُ عليه ليعتاده .

ومن عجز عنه لكبرٍ ، أو مرضٍ^(٢) لا يُرجى بُرؤه — أفطر ، وعليه — لا مع عذرٍ معتاد : كسفر كل يوم للمسكين ، ما يُجزى في كفارة .

ومن أبس ، ثم قدر على قضاء — فكعضوبٍ^(٣) أحج عنه ، ثم عوفي .

وسُنَّ فطر ، وكره صوم بسفر^(٤) قصر ولو بلا مشقة — فلو سافر ليفطر حرماً — ولخوف مرض بمطش أو غيره ، وخوف مريضٍ وحادثٍ به في يومه ضرراً بزيادته أو طوله ، بقول ثقة وجاز وطء لمن به مرضٌ يَنْتَفِعُ به فيه ، أو شَبَقٌ ولم تنفع

(١) ورد بهامش ز : « قوله : على إثر شهر ؛ أن يكون مرتباً في النية ولا تكون الأشهر متوالية » .

(٢) في ع : « أو لمرض » ، إلا أن اللام بعداد آخر . وقد وردت في الفرح .

(٣) كذا في ر ع . وفي ش : « فكعضوب وأحج » ، وفيه نصحيف وزيادة من الفرح .

(٤) كذا في ز ع والغاية ٣٢٣ . وفي ش : « سفر » ، وهو ملائم لتقدير الشاد .

شهوته بدونه ، وَيَخَافُ تَشَقُّقَ أَثْنِيَّةٍ^(١) . ولا كفارة . وَيَقْضِي
مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ لَشَبَقٍ ، فَيُطْعِمُ كَكَبِيرٍ .

ومتى لم يُمكنه إلا بإفساد صوم موطوءة ، جاز^(٢) ضرورة .
فصاعقة أولى من حائض . وَتَمَعِّنَ من لم تبلغ .

وإن نوى حاضر صوم يوم ، وسافر في أثنائه — فله الفطر : إذا
خرج . والأفضل^(٣) عدمه .

وكره صوم حامل ومرضع خافتا على أنفسهما أو الولد ، ويقضيان
لفطري^(٤) . وَيَلْزَمُ من يَمُونُ الولدَ — إن خيفَ عليهِ . نط — إطعام
مسكين : لكل^(٥) يوم ما يُجزى في كفارة . وَيُجْزَى^(٦) إلى
واحد جملة .

ومنى قبل رضيع ثدى غيرها ، وقدَر أن يستأجر له — لم تُفطر .
وظنَّ كَأَمٍّ . فلو^(٧) تغيَّرَ لبنها بصومها أو نقص ، فلمستأجر^(٨)
الفسخ . وَتُجَبَّرُ على فطر إن تأذى الرضيع .

ويجب الفطر على من أحْتاجَه لِإِيقَاضِ مَعْصُومٍ من مَهْلَكَةٍ :
كغرق ونحوه .

(١) في ش : « أثنية » ، وهو خطأ وتحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « في الثانية » .

(٤) كذا في زع والغاية ٣٢٤ . وفي ش : « الفطر » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والغاية ، وفي ش : « كل » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وتجزى » . وكل صحيح .

(٧) في ش : « لو » ، وربطت الفاء بكلام للشارح آخر .

(٨) في ش : « فلمستأجرها » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

وليس لمن أبيض له فطر برمضان ، صومٌ غيره فيه .

* * *

فصل

وشُرط لكل يومٍ واجبٍ نيةً معينةً من الليل ، ولو أتى بعدها ليلاً بمُنافٍ^(١) . لانية الفرضية .

ولو نوى : إن كان غداً من رمضان ففرضي^(٢) ، وإلا فنفل أو عن واجبٍ — عتبه بنيته^(٣) — لم يُجزئه^(٤) ، إلا إن قال ليلةً الثلاثين من رمضان . وإلا فأتانا مفطر^(٥) .

وإذا نوى خارجَ رمضانَ قضاءً ونفلًا ، أو نذراً ، أو كفارةً^(٥) ظهراً — فنفل^(٦) .

ومن قال : أنا صائمٌ غداً إن شاء الله^(٦) ؛ فإن قصدَ بالمشيئة الشكَّ ، أو الترددَ في العزم أو القصد — فسدت نيته ، وإلا فلا .
ومن خطر بقلبه ليلاً أنه صائمٌ غداً ، فقد نوى . وكذا الأكلُ والشربُ بنيةٍ الصوم .

ولا يصح من جُنٍّ أو أُغمي عليه جميعَ النهار . ويصح ممن أفاق

(١) في ش : « للصوم ولا » ، والزيادة من الشرح وإن ورد أولها في الناية ٣٣٥ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « ففرض » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « عتبه بنية » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ع والناية . وفي ش : « تجزئه » ، ولم ينقط في ز .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « نحو » .

(٦) في ش زيادة من الشرح ، هي : « تعالى » .

جاء^(١) منه ، أو نام جميعه . وَيَقْضَى مَغْمَى عَلَيْهِ فَقَط .
ومن نَوَى الإفطار ، فكمن لم يَنَوِ . ويصح^(٢) أن ينويه نقلا
بغير رمضان .

ومن قطع نية نذر أو كفارة أو قضاء ، ثم نوى نقلا — صح .
وإن قلب نية نذر أو قضاء إلى نقل ، صح . وكُرِهَ لغير غرض .
ويصح صوم نقل بنية^(٣) من النهار ، ولو بعد الزوال .
ويُحْكَم بالصوم الشرعي المُنَابِ عليه ، من وقتها . فيصح تطوُّع
من طهرت أو أسلم في يوم لم يأتيا فيه بمفسد .

* * *

بابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ
من أكل أو شرب أو أَسْتَعَطَّ أو أَحْتَقَنَ أو دَاوَى الْجَائِفَةَ ،
تَقَوَّصَلَ إِلَى جَوْفِهِ ، أو أَكْتَحَلَ بِمَا عَلِمَ وَصُولَهُ إِلَى حَلْقِهِ — : من كحل
أو صبر ، أو قطور ، أو ذَرُور^(٤) ، أو إِعْمِدَ كَثِيرٍ أو يسير مطيَّب^(٥)
أو أدخل إلى جوفه شيئا مطلقاً^(٦) ، أو وجد طعمَ علك مضغه بحلقه :
أو ودل إلى فيه نُخَامَةً مطلقاً^(٧) — ويحرُمُ بلعها — أو قَى أو نحوه ،

(١) كذا في زع والفاية ٣٢٦ . وفي ش : « جزء » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « فيصح » ، وهو تصحيف . وانظر الفاية ٣٢٦ .
(٣) في ش : « بنية أثناء ولو . . » ، وهو إدراج للفتن في المرح وبالعكس .
(٤) كذا زع الفاية ٣٢٧/١ . وفي ش : « أو ذرورة » ، وهو تحريف على ما في المختار والمصباح .

(٥) كذا في ز ش . وفي ع : « طيب » . وكلاما صحيح .
(٦) ورد بهامش ز فوه علامة التحشية (ح) : « أي من أي موضع كان » .
(٧) ورد بهامش ز فوه علامة (ح) : « أي سواء كانت من جوف أو صدر أو دماغ » .

أو تنجس ريقه فابتلع شيئاً من ذلك ، أو داوى المأثومة^(١) أو قطر
في أذنه ما وصل إلى دماغه ، أو استقاء فقاء ، أو كرّر النظر فأمنى ،
أو استمنى أو قتل أو لمس أو باشر دون فرج فأمنى أو مذى^(٢) ؛
أو حُجِمَ أو احتجم وظهر دم - عمداً ، ذا كراً لصومه ، ولو جهل
التحريم - فسد ، كردة مطلقاً ، وموت . ويُطعم من تركته في نذر
وكفارة^(٣) .

لا ناسياً ومكرهاً^(٤) ولو بوجور^(٥) منمى عليه معالجه . ولا بفصدٍ
وشرط . ولا إن طار إلى حلقه ذباب أو غبار . أو دخل في قُبُل - ولو
لأنثى - غير ذكر أصلي . أو فكر فأنزل ، أو احتلم ، أو ذرعه
التي . أو أصبح وفي فيه طعام فلفظه . أو لطخ باطن قدمه بشيء
فوجد طعمه بحلقه . أو تضمض^(٦) أو استنشق ولو فوق ثلاث ،
أو بالغ ، أو لنجاسة ونحوها . وكره عبثاً أو سرفاً ، أو حر أو عطش .
كفوضه في ماء - لالغسل مشروع ، أو تبرّد - فدخل حلقه .
أو أكل ونحوه شاكاً في طلوع فجر ، أو ظاناً غروب شمس -
لم يفطر^(٧) .

- (١) في ش زيادة مدرجه في الشرح ، هي : « بدواء » .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « أومذى » . وهما لغتان كما في الصباح .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو كفارة » . ولاهما صحيح .
(٤) كذا في ز . وفي ش والفاية ٣٢٨ : « أو مكرها » . وكل صحيح .
(٥) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بوجود » ، وهو تصحيف طريف .
(٦) في ش : « أو تضمض ولو بالغ » ، وأدرج الباقي في الشرح .
(٧) قوله : « لم يفطر » ، ورد في ش . وأسقط من ش ، وأدرج في الشرح بلفظ :
« لم يفسد » .

وإن بان أنه طلع أو^(١) لم تغرب ، أو أكل^(٢) ونحوه شاكاً
في عروب ودام^(٣) شكه ، أو يستقده نهاراً^(٤) فبان ليلاً ولم يُجدد
نية لواجب^(٥) ، أو ليلاً فبان نهاراً ، أو أكل ناسياً فظن أنه قد
أفطر فأكل عمداً - قضى .

* * *

فصل

ومن جامع في نهار رمضان ولو في يوم^(٦) : لزمه إمساكه ،
أو رأى الهلال ليته وردت شهادته ؛ أو مكرهاً ، أو ناسياً -
بذكر أصلي ، في فرج أصلي ولو ليته أو بهيمة - أو أنزل محبوب
بمساحقة ، أو امرأة - فعليه القضاء والكفارة . لاسليم دون فرج
ولو عمداً ، أو بغير أصلي في أصلي ، وعكسه . إلا القضاء : إن أمني
أو مذى^(٧) . والنزع جامع .

وامرأة طاعت غير جاهلة أو ناسية ، كرجل .
ومن جامع في يوم ، ثم^(٨) في آخر - ولم يكفر - لزمته

(١) في ش زيادة مدرجة ، من الفرج ، هي : « أنها » .

(٢) في ش : « أو أكل ودام » ، وأدرج الباقي في الشرح .

(٣) في ع : « وادوم » . وهو محرف عما هنا ، أو عن « وداوم » .

(٤) في ع : « نهار » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والفاية ٣٢٩ . وفي ش : « واجب » ، وأدرجت الواو في الشرح .

(٦) كذا في زع والفاية ٣٢٩/١ . وفي ش : « يومه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٧) كذا في ز والفاية ، وهو الموافق لما تقدم . وفي ع ش : « أو أمذى » .

(٨) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

ثانيةً ، كمن أعاده في يومه^(١) بعد أن كفر^(٢) .
 ولا تسقط إن حاضت المرأة^(٣) أو نفست ، أو مرضا ، أو جُنا ،
 أو سافر بعدُ في يومه .
 ولا كفارة بنير^(٤) الجماع والانزالِ والمُساحقةِ نهارَ رمضان ، ولا
 فيه سفرًا ولو من صائم^(٥) .
 وهى : عتقُ رقيةٍ ، فإن لم يجد فصيامُ شهرينِ مُتتَابِعَيْنِ — فلو
 قدرَ عليها^(٦) ، لا بعدَ شروعٍ فيه ، لزمته — فإن لم يستطع فإطعامُ
 ستين مسكينًا .
 فإن لم يجد سقطتْ ، بخلافِ كفارةِ حجٍّ وظهارٍ وعينٍ ، ونحوِها .
 ويسقط الجميعُ بتفكيرٍ غيرِه عنه ، بإذنه .
 وله — إن مُلِّكها — إخراجُها عن نفسه ، وأكلها^(٧) إن كان
 أهلًا .

*** :

بابُ ما يُكرهُ ويُستحبُّ^(٨) في الصوم ، وحكمُ القضاء
 كرهه لصائم أن يجمعَ ريقه فيبلعه . ويُفطرُ بنهارِ قصدًا ،

-
- (١) كذا فى زع والفاية ٣٣٠ . وفى ش : « يوم » ، وهو تعريف غل بالمضى .
 (٢) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « لجاءه الأول » .
 (٣) ورد هذا فى زع والفاية ، وسقط من ش .
 (٤) كذا فى ز ش والفاية ٣٣٠/١ . وفى ع : « فى غير » .
 (٥) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « فيه » .
 (٦) أسقط هذا من ش ، وأدرج فى الشرح .
 (٧) فى ش : « وله أكلها » ، وزيادة « له » من الشرح .
 (٨) فى : « وما يستحب » ، وزيادة « ما » من الشرح .

وريق^(١) أخرجه إلى بين شفتيه . لا ما قلَّ على^(٢) درهم أو حصاة
أو خيطٍ ونحوه ، إذا عاد إلى فيه . كما على لسانه إذا أخرجه .
وحرُم مضغُ علكٍ يتحللُ مطلقاً . وكُرِه ما لا يتحللُ ، وذوقُ
طعام ، وتركُ بقية^(٣) بين أسنانه ، وشمُّ ما لا يؤمن أن يجذبه
نفسُ ملق^(٤) : — كسحيق مسكٍ وكافورٍ ودُّهنٍ ، ونحوه . —
وقُبلةٌ ودواعي وطء لمن تُحركُ شهوته . وتحرم إن ظن إنزالاً .
ويجب اجتناب كذبٍ وغيبةٍ ونغمةٍ وشتمٍ ونخسٍ ونحوه ، في
كل وقت^(٥) . وفي رمضانٍ ومكانٍ فاضلٍ آكدٌ .

* * *

فصلٌ

وسُن له كثرةُ قراءةٍ وذكرٍ وصدقةٍ ، وكفُّ لسانه عما يُكره ،
وقوله جهرًا إن^(٦) شتم : « إني صائم » ، وتمجيلُ فطرٍ إذا تحقق
غروبُ^(٧) ، وبإباح إن^(٨) غلب على ظنه .

(١) في ش : « وريق » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « عن » ، وهو تصحيف نشأ عن الجهل بالمعنى المراد .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « طعام » .

(٤) في ع : « ملقه » ، ولعله تحريف .

(٥) قوله : « في كل وقت » ، لم ير في ع ش والغاية . ورد بهامش ز فوجه

(٦) . ولم نعتبره حاشية : لوجود علامة التصحيح بآخره ، وعلامة النقص بآخر قوله :

ونحوه . ولوروده في الإقناع ٢٩٧/٢ ، بلفظ : « كل وقت » .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش : « إذا » .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « شمس » .

(٨) كذا في ز ش . وفي ع : « إذا » .

وكره جماع مع شك في طلوع فجر ثانٍ ، لا سُحورٌ .
ويُسَن ، كتأخيرهُ ^(١) إن لم يخشه . وتحصل فضيلته بشرب ، وكألها
بأكل . وفطرهُ على رطب ، فإن عُدِم قتمرٌ ، فإن عُدِم فاب . وقوله
عنده : « أَللّهُم ! لك صمتٌ ، وعلى رزقك أفطرتُ ؛ سبحانك وبُحْمَدُك !
أَللّهُم تقبلْ مني ! إنك أنت السميع العليم » .

* * *

فصلٌ

سُن فوراً ^(٢) تتأبَع قضاء رمضان ، إلا إذا بقى من شعبان قدرٌ
ما عليه : فيجبُ .

ومن فاتهُ رمضان قضى عدد أيامه . ويقدم على نذر لا يخاف قوته .
وحرُم تطوُّع قبله — ولا يصح — وتأخيرهُ إلى آخر ، بلا عذرٍ .
فإن أخر قضى ، وأطعم — ويُجزى قبله ^(٣) — مسكيناً : لكل يوم
ما يُجزى في كفارة ؛ وجوباً . ولعذرٍ ^(٤) قضى فقط ، ولا شيء عليه
إن مات . ولغيره — فمات قبلُ ، أو بعد أن أدركه رمضان فأكثرُ —
أطعم عنه : لكل يوم مسكين ؛ فقط .

ومن مات وعليه نذرٌ صوم في الذمة أو حجٍّ أو صلاةٍ أو طوافٍ
أو اعتكافٍ ، لم يفعل منه شيئاً — مع إمكانٍ غير حجٍّ — سُن

(١) في ش : « كسين تأخيرهُ » ، والزبادة من الشرح .

(٢) في ش زبادة من الشرح ، هي : « لمن فاتهُ شيء من رمضان » .

(٣) أَسْتَعْدَ هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) في ش زبادة من الشرح ، هي : « من سفر أو مرض » .

(م ١٥ — منتهى الإيرادات)

لموَّثِّه فعلُهُ . ويجوز لغيره بإذنه ودونه . ويُجْزَى ^(١) صوم جماعة في يوم واحد .

وإن خَلَفَ مَالاً وَجِبَ ، فيفعله وليُّه أو يدفع لمن يفعل عنه .
ويدفع في صوم — عن كل يوم — طعام مسكين في كفارة .
ولا يُقضى معيَّنٌ مات قبله . وفي أثْنائه ، يسقط ^(٢) الباقي .
وإن لم يصمه لعذر ، فكالأول .

ومن مات وعليه صومٌ من كفارةٍ أو مُتَمَعٍ ^(٣) ، أُطِيعَ عنه .

* * *

بابُ صَوْمِ ^(٤) التطوُّع

وأفضله : يوم ويوم . وُسْنُ ثلاثةٍ من كل شهر — وأيامُ
البيض أفضل ، وهي : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة . —
والاثنين والخميس ، وستة ^(٥) من شوال ، والأولى : تتأبعا ، وعقبَ
العید . وصائمها مع رمضان كأنما صام الدهر . وضومُ المحزَّم ،
وأكَّدُ العاشر — وهو كفارةُ سنة — ثم التاسع . وعشرُ ذي

(١) كذا في زع . وفي ش : « ويجوز » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « سقط » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « أو قرآن ونحوه » .

(٤) بكسر آخره ، وهو ما يقتضيه كلام الشارح ، وصنيع الإقناع ٣٠٤/٢ ، وكتابه
وما بعده في ع بالمداد الأحمر . وورد في ز مضموم الآخر ، وهو سبق قلم وإن كان يمكن
تصحيحه بتكاف . ولو حذفت الواو من قوله : « وأفضله » — كما هو لفظ الناية ٣٣٤/١ —
— لكان صحيحاً ظاهراً .

(٥) في ع : « وست » ، وهو أولى لموافقته للفظ الحديث المشهور .

الحجة، وآكذه يوم عرفة — وهو كفارة سنتين. ولا يُسن لمن بها، إلا لمتنع^(١) وقارنَ عَدِمَا الْهَدْيِ — ثم التَّزْوِيَةُ .

وكره إفرادُ رجبٍ والجمعة والسبتِ بصوم، وصومُ يوم الشك — وهو : الثلاثون من شعبان . — إذا لم يكن حينَ التَّرائِي علةً . إلا أن يوافقَ عادةً، أو يصله بصيام قبله، أو^(٢) أو قضاءً أو نذرًا . والنَّيروزِ والمِهْرَجَانِ — ، وكلُّ عيدٍ لكفار^(٣) ، أو يوم يُفردونه بتعظيم . وتقدّمُ رمضَانُ يوم^(٤) أو يومين ، ووصالٌ — إلا من^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم — لا إلى السَّحَرِ ، وتركه أولى . ولا يصح صوم أيام التشريق ، إلا عن ديم مُتعةٍ أو قرانٍ . ولا يومٌ عيد مطلقاً، ويحرّم .

فصلٌ

ومن دخل في تطوُّع — غير حجٍّ أو عُمرَةٍ — لم يجب إتمامه ، ويُسن . وإن^(٦) فسد فلا^(٧) قضاء .

(١) كذا في ع ش والإقناع ٣٠٧ . وهو الصحيح الظاهر . وفي ز : « المتنع » ، وهو تحريف . ولو قال فيما بعد : « وقارنا » أو « والقارن إذا » لكان صحيحاً . ولفظ الغاية ٣٣٥ : « غير متنع » .

(٢) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش : « لكفار » .

(٤) في ش : « بصوم يومين » ، والزيادة من الشرح .

(٥) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٦) كذا في ز ش والغاية ٣٣٦ . وفي ع : « فإن » ، وهو أولى .

(٧) كذا في ع ش ، وهو الصحيح الذي يؤيده عبارة الغاية والإقناع ٣٠٩ : « وإن أفسده فلا . . . » . وفي ز : « بلا » ، وهو خطأ وتصحيف . فتأمل .

ويجب إتمام فرض مطلقا ولو موسّعا : كصلاة ، وقضاء رمضان ،
وتنزيل مطلق ، وكفارة . وإن بطل فلا مزيد ، ولا كفارة .
ويجب قطع ردّ مبصوم عن مهلكة ، وإتقاذ غريق ، ونحوه .
وإذا دعاه النبي صلى الله عليه وسلم . وله قطعه لهرب غريم ، وقلبه قفلا .

* * *

فصل

أفضل الأيام : الجمعة ، والليالي : ليلة القدر . وتطلب في العشر
الآخر من رمضان ، وأوتارهُ آكد ، وأرجاها ^(١) سابغته .
وسن كون ^(٢) من دعائه فيها : « اللهم ! إنك عفوٌ تحب العفو ،
فَاعْفُ عني » .

* * *

(١) كذا في زح والإقناع ٣١٠ والنهاية ٣٣٧ . وفي ش : « أرجاها » ، وهو
تحريف .
(٢) كذا في ع س والنهاية ، أي أن يكون . وهو ظاهر . وفي ز : « كونه »
، وهو تحريف على الراجح . انظر الإقناع ٣١١ ، والكناني ١٦٨ .

كتاب

الأعتكافُ : لزومُ مسلم لا يُغسلَ عليه ، عاقله ولو مميزاً —
مسجداً ولو ساعةً ، لطاعة على صفة مخصوصة . ولا يبطل بإغماء .
وسن كل وقت ، وفي رمضان آكد ، وآكده عشره
الأخير .

ويجب بنذر . وإن علق أو غيره بشرط ، تقيّد به . ويصح بلا
صوم ، لا بلانية . ويجب أن يمين نذر بها . ومن نوى خروجه منه
يطل .

ومن نذر أن يتكف صائماً أو بصوم ، أو يصوم متكفاً أو
باعتكاف ، أو يتكف مصلياً ، أو ^(١) يصلي متكفاً — لزمه الجمع ،
كنذر صلاة بسورة معينة .

ولا يجوز لزوجة وقن أعتكاف بلا إذن زوج وسيد . ولهما تحليهما
سما شرعاً فيه بلا إذن ، أو به وهو تطوع .
ولكاتب أعتكاف بلا إذن ، وحج ما لم يحل ^(٢) نجم .
ومبعض كفن ، إلا مع مهايأة في نوبته : فكفر .

(٢) في ش زيادة مدرجة من التبرج ، هي : « أن » .

(٤) في ش بعد ذلك : « عليه » ، وهي زيادة مدرجة من المرح .

فصل ٦

ولا يصح ممن تلزمه الجماعة ، إلا بمسجد تقام فيه ولو من معتكفين
إن أتى عليه فعلُ صلاة . وإلا صح بكل مسجد ، كمن أتى . ومنه
ظهره ، ورجبته المحوطة ، ومَنارتُه التي هي ^(١) أو بابُها به ، ومازِيدَ ^(٢)
تحتى فى الثواب فى المسجد الحرام ، وعند جمع : « ومسجد المدينة
أيضا » .

والأفضل لرجل تخلل ^(٣) اعتكافه جمعة ^(٤) جامع ، ويتعين إن عيّن
بنذر . ولبن لا جمعة عليه أن يعتكف بغيره . ويبطل بخروجه إليها إن
لم يشترطه .

ومن عيّن مسجدا غير الثلاثة لم يتعين . وأفضلها : الحرام ، فمسجدُ
المدينة ، فالأقصى . فمن نذر اعتكافا أو صلاة في أحدهما لم يُجزئه ^(٥)
غيره ، إلا أفضل منه .

ومن نذر زمنا معيّنًا ، شرّع فيه قبل دخوله ، وتأخر حتى ينقضى .
وتابع ولو أطلق .

ومن ^(٦) نذر عددا ، فله تفريقه ما لم ينو تتابعًا .

(١) عبارة ش : « هي فيه أو بابها فيه » ، وفيها زيادة من الشرح .

(٢) في ع ش زيادة بعد ذلك ، هي : « فيه » .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « وتخلل » ، وهو تحريف .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « أن يعتكف في » .

(٥) في ش زيادة : « في » ، وهي من كلام الشارح .

(٦) أسقط لفظ « من » من ش ، وأدرج في الفرح .

ولا تدخل ليلة يوم نذر، كيوم ليلة .
ومن نذر يوما لم يحز طريقه بساعات من أيام . ومن نذر شهرا
مطلقا تابع . ومن نذر يومين أو ليلتين فأكثر متتابعة ، لزمه ما بين
ذلك : من ليل أو نهار .

* * *

فصل

يحرم خروج من لزمه تتابع^(١) مختارا إذا كرا، إلا لما لا بد منه^(٢)؛
كإتيانه بما كل ومشرب لعدم ، وقىء بفتة ، وغسل^(٣) فتنجس
يحتاجه . وكبول وغائط ، وطهارة واجبة .
وله المشي على عادته ، وقصد بيته إن لم يجد مكانا يليق به بلا
ضرر ومنة ، وغسل يده بمسجد — في إناء — من وسخ وزفر
ونحوهما . لا بول وفصد وحجامة^(٤) بإناء فيه أو في هوائه .
وكجمعة وشهادة لزمته . وكمرض وجنازة تعين خروجه إليهما .
وله شرط الخروج^(٥) إلى ما لا يلزمه : منهن ، ومن كل قربة لم
تعين ، أو ماله منه بد وليس بقربة : كعشاء ومبيت بمنزله .
لا الخروج إلى التجارة ، أو التكسب بالصنعة في المسجد ، ونحوهما .

(١) قوله : « لزمه تتابع » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .
(٢) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : لابد : لافراق ، ولاحالة » .
(٣) في ع : « أو غسل » . وفي ش : « وكفى... أو غسل » ، والزيادة من المرح .
(٤) في ش : « وإناء فيه وكجمعة » : وأدرج الباقي في المرح .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « خروج إلى ما يلزمه » ، وفيه نص من الناشر أو الناسخ .

وَمَنْ أَنْ لَا يُكْفِرَ الْجُمُعَةَ ، وَلَا يُطِيلَ الْمَقَامَ بَعْدَهَا .
وكما لا بُدَّ منه ، تعيُنُ كَفِيرٍ ، وإطفاءَ الحريقِ ، وإنقاذَ غريقٍ ،
ونحوه . ومرضٌ ^(١) شديدٌ ، وخوفٌ من فتنة على نفسه أو حرمة
أوماله ، ونحوه ، وحاجة لفصد أو حجابة ، وعدة وفاة .
وتحريض بجناء في رحبته : إن كانت ، وأمكن بلا ضرر . وإلا
بيتها . وكيعض نفاسٌ .

ويجب في واجب رجوع بزوال عذر . فإن أخر عن وقت إمكانه
فكما لو خرج لماله منه بُدٌّ . ولا يضرُّ تطاولُ معتادٍ ، وهو : حاجة
الإنسان ، وطهارة الحدث ، والطعام والشراب ، والجمعة . ويضرُّ في
غير معتاد : كفير ونحوه .

ففي نذرٍ متتابعٍ غير معيّن ، يخير بين بناء وقضاء مع كفارة
يعين ، أو استئناف . وفي معيّن ، يقضى ويكفر . وفي أيام مطلقة ،
تتم ^(٢) بلا كفارة . لكنه لا يبيّن على بعض ذلك اليوم .

* * *

فصل

وإن خرج لما ^(٣) لا بُدَّ له منه — فباع أو اشترى ، أو سأل عن مريض

(١) في ش : « مرض » ، وأدرجت الواو مع كلام الشارح .

(٢) ورد في ز بفتح أوله ، وهو سبق قلم . وفي ع : « يتم » ، وهو أولى . وأسقط

من ش ، وأدرج في الفرح بلفظ : « تم » ، وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ش : « لما أو سأل » ، وأدرج الباقي في الفرح .

أو غيره ولم يُعْرِجْ أو يقف لذلك . أو دخل مسجداً يُتِمُّ اعتكافه فيه ، أقرب إلى محل حاجته من الأول — جاز .
 وإن كان أبعد أو خرج إليه ابتداءً ، أو تلاصقا ومشى في انتقاله خارجا عنهما بلا عذر ؛ أو أخرج لاستيفاء حق عليه وأمكنه الخروج منه ؛ أو سكر ، أو ارتد ، أو خرج كله لماله منه بُدٌّ^(١) ، ولو قل — بطل . ويستأنف متتابعاً بشرط أو نية ، إن كان عامداً مختاراً أو مكرهاً بحق ، ولا كفارة . ويستأنف معيناً قيّد بتابع أولاً ، ويكفر . ويكون قضاء كل وأستأنفه ، على صفة أدائه فيما يمكن .
 ويفسد إن وطئ — ولو ناسيا — في فرج ، أو أنزل بمباشرة دونه . ويكفر لإفساد نذره ، لا لوطئه .

فصل

يُسْنُ تشاغله بالقرب ، وأجتناب ما لا يعنيه . لا إقراء قرآن . وعلم . ومناظرة فيه . ويكره الصمت إلى الليل ، وإن نذره لم يف به . ويحرم جعل القرآن بدلاً من^(٢) الكلام .
 وينبغي لمن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مدةً لبيته^(٣) .

(١) ورد في ع بعد ذلك -- بآخره حرف (ح) — : « أي ماله عنه غنى » .
 (٢) كذا في زع . ولي ش : « عن » ، وكل صحيح .
 (٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فيه » .

كتاب

الحج فرض كفاية كل عام. وهو^(١): قصد مكة لعمل مخصوص، في زمن مخصوص . و « العُمْرة » : زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص .

ويجبان في العمر مرة ، بشروط . وهى :

٢٠١ ، ٣ ، ٤ — إسلام وعقل ، وبلوغ ، وكمال حرية .

ويُجزيان من أسلم أو أفاق ثم أحرَم ، أو باغ أو عتق محرماً بحج قبل دفع من عرفة ، أو بعده إن عاد فوقف في وقته ، أو قبل طوافِ عمره . كمن أحرَم إذن . وإنما يُعتدُّ بإحرام ووقوف موجودين إذن : وإن^(٢) ما قبله تطوُّع لم ينقلب فرضاً . وقال جماعة : « ينعتدُّ إحرامه موقوفاً ، فإذا تغير حاله تبين فرضيته » .

ولا يُجزي مع سعي قن صغير بعد طواف القدوم ، قبل وقوفه ، ولو أعاده بعد .



فصل

ويصحان من صغير ، ويُحرِم ولي في مال — عن لم^(٣) يميز —

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، مى : « لغة » .

(٢) بكسر الهمزة ، وهو الظاهر . ويؤيده عبارة الإقناع ٣٤١/٢ : « وما قبله . . » .
وفى ش : « وأن » ، وع : « وإنما » . وكلاماً موهماً غير المقصود .

(٣) كذا في زع والفاية ٣٥١/١ . وفى ش : « لا » .

ولو محرماً أو لم يَحِجَّ ، ومميزٌ يأذنه عن نفسه . ويفعل وليُّ ما يُعْجِزُهُما ، لكن : لا يبدأ في رمي إلا بنفسه . ولا يُعتدُّ برمي حلال .

ويُطاف به لعجز^(١) راكباً أو محمولاً . وتعتبر^(٢) نية طائف به ، وكونه يصح أن يعقد له الإحرام . لا كونه طاف^(٣) عن نفسه ، ولا محرماً .

وكفارة حِجٍّ ، وما زاد على نفقة الحَضر — في مال وليه ، إن أنشأ السفرَ به تمريناً على الطاعة . وإلا فلا .
وعمدٌ صغيرٌ ومجنون^(٤) خطأ : لا يجب فيه إلا ما يجب في خنثي مكلف أو^(٥) نسيانه .

وإن وجب في كفارة عليٍّ وليٌّ صومٌ ، صام عنه .
ووطؤه كبالغ ناسياً : يَمْضِي في فاسده ، ويقضيه إذا بلغ .

فصل

ويصحَّان من قِنٍّ ، ويلزَمانه بنذرهِ .

ولا^(٦) يُحْرِم ولا زوجةً بنفل ، إلا بإذنٍ سيّد وزوج .

(١) كذا في زوال الغاية ٣٥٢ . وفي ع ش : « لعجزه » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويبتدئ » . وكل صحيح .

(٣) كذا في زوال الغاية . وفي ع ش : « طائفا » ، وهو أسب .

(٤) ع ش : « مجنون » ، وأدرجت الواو في الفرح .

(٥) في ش زيادة . مرجحة من الفرح ، هي : « ق » .

(٦) أسقط قوله : « ولا » من ش ، وأدرج في الفرح .

فإن عقدها فلهما تحليلهما — ويكونان كمُحَصَّر . ويأثم من لم
يتمثل — لا مع إذن^(١) ، ويصح رجوع فيه قبل إحرام . ولا بنذر إذن
فيه لهما ، أولم يُأذن فيه لها .

ولا يمنعها من حج فرض كملت شروطه . فلو لم تكمل ، وأحرمت
به بلا إذنه — لم يملك تحليلها .

ومن أحرمت بواجب ، فحلف زوجها ، ولو بالطلاق الثلاث :
لا تحج العام — لم يحز أن تحل .

وإن أفسد قن حجه بوطء ، مضى وقضى . ويصح القضاء في
رقه . وليس لسيده منعه ، إن شرع فيما أفسده — بإذنه .

وإن عتق أو بلغ الحر في الحجة الفاسدة ، في حال يجزئه عن حجة
الفرض — لو كانت صحيحة — مضى ، وأجزأته حجة القضاء عن حجة
الإسلام ، والقضاء .

وقن في جنايته كحر معسر . وإن تحلل بمحصر ، أو حلله سيده —
لم يتحلل قبل الصوم . ولا يُمنع منه . وإن مات ولم يصم ، فلسيده
أن يطعم عنه . وإن أفسد^(٢) حجه صام ، وكذا إن تمتع أو قرن .

ومشتري المحرم كبائعه : في تحليله وعديمه . وله الفسخ إن لم
يعلم ، ولم يملك تحليله .

(١) كذا في زع والناية ٣٥٣ ، أى من السيد والزوج . وفي ش : « إذنه » ، وهو
خطأ وتحريف .

(٢) ورد في ع ابن الأسيوطي زيادة : « قن » ، وهي من الفرح .

ولكل من أبوى^(١) بالغ^(١)، منعه من إحرام بنفل، كجهاد ..
ولا يحللانه، ولا غريم مدينا .
وليس لولى سفيه^(٢) مبذر منعه من حجّ الفرض وعمرته، ولا
تحليله . وتدفع^(٣) نفقته إلى ثقة ينفق عليه في الطريق . ويحلل^(٤)
بصوم — إذا أحرم بنفل — إن زادت نفقته على نفقة الإقامة، ولم
يكتسبها .

فصل

هـ — الخامس : الاستطاعة^(٥)، ولا تبطل بجنون .
وهي : ملكٌ زاد محتاجه ووعائه، ولا يلزمه حملُه إن وُجد^(٦)
بالمنازل، وملكٌ راحلة بآلة^(٧) — يصلحان لثله — في مسافة قصر^(٨)
لا في دونها إلا لعاجز . ولا يلزمه حبواً ولو أمكنه . أو ما^(٩) يقدر

(١) قد أسقط هذا من ز، ولم يذكر في الشرح

(٢) في ش : « سفيه بالغ وعمرته »، وأدرج ما في المتن في الشرح، وبالعكس .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٥٥ . وفي ش : « ويدفع »، ولعله تصحيف .

(٤) كذا في ز وأصلع والغاية، وهو المراد . وفي ش — وأصلع ما في ع به —

« ويتحلل »، وهو تحريف .

(٥) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح .

(٦) كذا في زع والغاية ٣٥٥/١ . وفي ش : « وجده »، وزيادة الماء من الشرح

وإن وردت في الإقتناع ٣٤٨/٢ .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بآلتها »، وهو موافق لما في الإقتناع ٣٤٩ .

(٨) ورد هذا في ع ش والغاية، ولم يرد في ز . والظاهر أنه سقط عفا من المؤلف .

على ما يدل عليه إنبائه فيها سيأتي .

(٩) كذا في ز ش، وهو موافق لما في الغاية . وفي ع : « وما »، وهو تحريف .

به على تحصيل ذلك — فاضلاً عما يحتاجه: من كتب ومسكن وخادم وما لا بد منه — لكن: إن فضل عنه، وأمكن بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل ما يحجُّ به، لزمه. — وقضاء دين، ومؤنته ومؤنة عياله على الدوام — من عقار أو بضاعة أو صناعة، ونحوها. ولا يصير مستطيعاً يبذل له^(١).

ومنها: سعة وقت، وأمن طريق يمكن سلوكه — ولو بحراً، أو غير معتاد — بلا خيفارة، يوجد^(٢) فيه الماء والملف على المعتاد. ودليل الجاهل، وقائد لأعمى، ويلزمهما أجره مثلها. فمن كمل له ذلك، وجب السعى عليه فوراً.

والعاجز — لكبر، أو مرض لا يرجى برؤه، أو ثقل^(٣) لا يُقدَّر معه ركوب إلا بعشقة شديدة. أو لكونه نضواً خلقة: لا يقدر ثبوتاً على راحلة إلا بعشقة غير محتملة. — يلزمه^(٤) أن يقيم من يحج ويعتمر عنه فوراً، من بلده. وأجزأ عن عوفي، لا قبل إحرام نائبه. ويستقطن عن لم^(٥) يجد نائباً.

ومن لزمه^(٦) فتوفى — ولو قبل التمكن — أخرج عنه من

(١) ورد بهامش ر بدون علامة التصحيح: « خوف المنة ». وورد نحوها في المرح بلفظ: « للنة ». وعبارة ش: « يبذل غيره له »، والزيادة من المرح. ولفظ الغاية ٣٥٦: « يبذل ذلك له ».

(٢) ش: « ويوجد »، والزيادة مدرجة من المرح.

(٣) كذا في زع والغاية ٣٥٧. وش: « أو ثقل »، والزيادة من المرح.

(٤) كذا في زع والغاية. وش: « لزمه ».

(٥) ورد هنا في زع والغاية، وسقط من ش.

(٦) في ش زيادة مدرجة من المرح، هي: « قبله ».

من جميع ماله حجةً وعمرَةً ، من حيثُ وجبَا . ويجوز^(١) من أقربِ
وطنيه ، ومن خارج بلده إلى دون مسافة قصر^(٢) .
ويسقط بحج أجنبيٍّ عنه ، لا عن حيٍّ بلا إذنه . ويقع عن نفسه
ولو نفلاً .

ومن^(٣) ضاق ماله ، أو لزمه دين — أخذ لحجٍّ بحصته ، وحُجَّ به
من حيثُ بلغ . وإن مات أو نائبه بطريقه ، حُجَّ عنه من حيثُ مات
فيما بقي : مسافةً وفعلاً^(٤) وقولاً . وإن صُدَّ فعل ما بقي .
وإن وصَّى بنفل وأطلق ، جاز من ميقاته ما لم تمنع قرينةٌ .
ولا يصح ممن لم يحجَّ عن نفسه ، حجٌّ عن غيره ، ولا نذرُه^(٥) ،
ولا نافلته . فإن فعل أنصرف إلى حجة الإسلام .

ولو أحرَمَ بنذرٍ أو نفلٍ من عليه حجة الإسلام ، وقع عنها .
ويصح أن يحجَّ عن معضوب وميت ، واحدٌ في فرضه ، وآخرُ
في نذرِه — في عام . وأيهما أحرَمَ أو لافعن حجة الإسلام ، ثم الأخرى
عن نذرِه ولو لم ينوهُ

وأن يجعل قارنَ الحجِّ عن شخص ، والعمرَةَ عن آخر — بإذنهما .
وأن يستتیبَ قادر وغيره في نفل حجٍّ ، وبعضه^(٦) .

-
- (١) كذا في ز . وفي ش والغاية : « ويُجزى » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « القصر » ، ولعله تحريف .
(٣) أسقط لفظ « من » من ش ، وأدرج في المرح .
(٤) كذا في زع والغاية ٣٥٨ . وفي ش : « وقولاً وفعلاً » .
(٥) في ش : « ولاعن نذرِه ولا فإن » ، فأدرج المرح في المتن وبالعكس .
(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وفرضه » ، وهو تصحيف .

والنائب أمين فيما أعطيه ليحج منه ؛ ويضمن ما زاد على نفقة المعروف أو طريق أقرب بلا ضرر . ويرد^(١) ما فضل . ويُحسب له نفقة رجوعه ، وخادمه إن لم يخدم نفسه مثله . ويرجع بما أستاذانه لعذر ، وبما أنفق عن^(٢) نفسه بنية رجوع . وما لزم نائباً - بمخالفته - فمعه^(٣) .

* * *

فصل

ومُشرط لوجوب على أنى ، تحرم -- وفي أى موضع أُعْتُبر^(٤) ، فلمن لعورتها حكمٌ ، وهى بنت سبع سنين فأكثر . -- وهو : زوجها^(٥) . أو ذكرٌ مسلم مكلف - ولو عبداً^(٦) - تحرم عليه أبداً حرمتها ، بسبب مباح - سوى نساء النبي صلى الله عليه وسلم - أو بنسب ، ونفقته^(٧) عليها . فيشترط لها ملكٌ زاد وراحلة لهما . ولا يلزمه^(٨) - مع بذلها ذلك - سفر^(٩) معها ، وتكون كمن لا تحرم

(١) فى ش : « وأن يرد . . . وله » ، فأدرج الثن فى الشرح وبالعكس .

(٢) كذا فى ز والناية ٣٥٩ . وفى ش : « على » . وفى ع : « عن . . . الرجوع » .

(٣) كذا فى زع والناية . وفى ش : « ضمنه » ، وهو تصحيف . وورد بهامش ز :

تعليقة ، هى : « أى من النائب » .

(٤) فى ع زيادة من الشرح : « المحرم » ، وقوله : « وفى » أدرج فيه وأسقط من ش

(٥) كذا فى ز . وفى ع ش والناية ٣٦٠ : « زوج » .

(٦) قوله : « ولو عبداً » ورد فى زع والناية ، وسقط من ش .

(٧) فى ش : « نفقته عليها لأله من سيولها . . » ، فأدرج المرح فى الثن وبالعكس .

(٨) كذا فى ز ش والناية . وفى ع : « يلزم » ، وهو تحريف .

(٩) فى ش : « سفره » ، ولعل الزيادة من المرح .

لها . ومن أيسر منه أستتابت .
 وإن حجت^(١) بدونه حرّم ، وأجزأ . وإن مات بالطريق مضت .
 في حجها ، ولم تصر بمحصرة .

باب

المواقيت : مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة .
 فيقات أهل المدينة : ذو الحليفة . والشام^(٢) ومصر والمغرب :
 الجحفة . واليمن : يلملم . ونجد^(٣) الحجاز واليمن ، والطائف :
 قرن . والمشرق : ذات عرق . وهذه^(٤) لأهلها ، ولن مرّ عليها .
 ومن منزله دونها : فمنه^(٥) لحج وعمره .
 ويحرم من بمكة لحج منها — ويصح من الحِل ، ولا دم عليه —
 ولعمرة من الحِل ، ويصح من مكة ، وعليه دم ، ويُجزئه^(٦) .
 ومن لم يمر بميقات ، أحرّم : إذا علم أنه حاذى أقربها منه .

(١) ش : « .. حجت امرأة .. وأجزأها .. مات منه .. » ، والزيادة
 من الشرح .

(٢) في ش : « وأهل الشام » ، والزيادة من الشرح .

(٣) عبارة ش : « ونجد الحجاز وأهل الطائف » ، وفيها سقط لم يذكر في
 الشرح ، وزيادة منه . وفي الغاية : « ونجد الحجاز ونجد اليمن » . وراجع الإقناع ٣٦٠/٢
 وأروس انتهى ١٧٥ .

(٤) في ش : « هذه » ، وهو تحريف . وانظر الغاية .

(٥) في ش : « ثبثاته منه » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية ٣٦٣ .

(٦) كذا في ز . وفي ش والغاية : « ويُجزئه » ، وهو أولى .

(م ١٦ — الإيرادات)

وُسْنٍ^(١) أَنْ يَحْتَاطَ . فَإِنْ تَسَاوَيَا قُرْبًا ، فَمِنْ^(٢) أَبْعَدِهِمَا مِنْ مَكَّةَ . فَإِنْ لَمْ يُحَازِ^(٣) مِيقَاتًا ، أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بَمَرَحَتَيْنِ^(٤) .

:: * *

فصل

وَلَا يَحِلُّ لِمُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ — أَرَادَ مَكَّةَ^(٥) أَوْ الْحَرَمَ أَوْ نُسْكًَا — تَجَاوُزُ مِيقَاتٍ بِلا إِحْرَامٍ ، إِلَّا اقْتِتَالَ مِبَاحًا ، أَوْ خَوْفٍ^(٦) أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ : كَحَطَّابٍ وَنَحْوِهِ ، وَمَكِّيٍّ^(٧) يَتَرَدَّدُ لِقَرِيْبَتِهِ بِالْحِلِّ . ثُمَّ إِنْ بَدَّلَهُ أَوْ^(٨) لِمَنْ لَمْ يُرِدِ الْحَرَمَ أَنْ يُحْرِمَ ، أَوْ لَزِمَ مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ كَافِرًا أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ أَوْ رَقِيقًا ، أَوْ تَجَاوَزَهَا غَيْرَ قَاصِدٍ مَكَّةَ ثُمَّ بَدَّلَهُ قَصْدَهَا — فَمِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَأَيُّبَحَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ ، دُخُولُ مَكَّةَ مُحِلِّينَ سَاعَةً — وَهِيَ : مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ . — لَا قَطْعُ شَجَرٍ .

وَمَنْ جَاوَزَهُ^(٩) يُرِيدُ نُسْكًَا أَوْ كَانَ فَرَضَهُ — وَلَوْ جَاهِلًا أَوْ

-
- (١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَهُ » .
 (٢) فِي شِ : « مِنْ أَبْعَدِهِمَا فَإِنْ » ، فَيُدْرَجُ الْمَتْنُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ .
 (٣) فِي عِ : « يَحَازِي » ، وَهُوَ خَطَا وَتَحْرِيفٌ .
 (٤) فِي شِ : « بِقَدَرِ مَرَحَتَيْنِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٥) فِي شِ : « مَكَّةَ نَسَا أَوْ أَرَادَ الْحَرَمَ أَوْ أَرَادَ نُسْكًَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّافِيَةِ ٣٦٣ . وَفِي شِ : « أَوْ لَخَوْفٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٧) فِي شِ : « وَكَكَيْ » ، وَزِيَادَةُ الْكَافِ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٨) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ « بَدَأَ » .
 (٩) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّافِيَةِ ٣٦٤ . وَفِي شِ : « تَجَاوَزَهُ » .

تاسياً — لرمه أن يرجع فيحرم منه ، إن لم يخف فوت حج أو غيره . ويلزمه — إن أحرم من موضعه — دم . ولا يسقط إن أفسده ، أو رجع .

وكره إحرام قبل ميقات ، وبحج قبل أشهره^(١) — وهى : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من^(٢) ذى الحجة . — وينعقد .

* * *

باب

الإحرام : نية النسك . ومن لم يده غسل أو تيمم لعدم^(٣) — ولا يضر حدثه بين غسل وإحرام — وتنظف ، وتطيب في بدنه — وكره في ثوبه — ولبس إزار ورداء أبيضين نظيفين ونعلين ، بعد تجرد ذكر عن تحيط . وإحرامه عقب صلاة فرض ركعتين نفلًا — ولا يركعهما وقت نهي ، ولا من عدم الماء والتراب — وأن يمين نسكاً ، ويلفظ به . وأن يشترط فيقول : اللهم ! إني أريد النسك الفلاني ، فيسره لي ، وتقبله مني ! وإن حبسني حابس ، فمحلى حيث حبستني ! « .

ولو شرط أن يحلل متى شاء ، أو إن أفسده لم يقضه — لم يصح

(١) كذا في زش والناية . وفي ع : « أشهر » ، وهو تحريف .

(٢) ورد هذا في زش والناية ، ولم يرد في ع .

(٣) في ش زيادة : « درجة من الشرح » ، هى : « ماء » .

وينعقد^(١) حالّ جماع . ويبطل ويخرج منه بردة ، لا يجنون وإغماء .
وسكر ، كموت . ولا ينعقد مع وجود أحدها .
ويخير^(٢) بين تمتع — وهو أفضلها — فأفراد ، فقران .
و « التمتع » : أن يُحرم بعمرة في أشهر الحج ، ثم به^(٣) في عامه
مطلقاً بعد فراغه منها .

و « الأفراد » : أن يُحرم^(٤) بحج ، ثم بعمرة بعد فراغه منه .
و « القرآن » : أن يُحرم بهما^(٥) معاً ، أو بها ثم يُدخله عليها قبل
شروع^(٦) في طوافها . ويصح ممن معه هدى ولو بعد سعيها .
ومن أحرم به ، ثم أدخلها عليه — لم يصح إحرامه بها .

* * *

فصل

ويجب على متتبع^(٧) وقارن دمٌ نُسكٍ ، بشرط أن لا يكونا^(٨)
من حاضري المسجد الحرام ، وهم : أهل الحرم ومن^(٩) منه دون
مسافة قصر .

-
- (١) في ش : — هنا وفي مثله الآتي — زيادة من الفرح ، هي : « إحرام » .
(٢) في ش : « ويخير مريد » ، والزيادة من الفرح وإن وردت في الناية ٣٦٦ .
(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « وبه » ، ولعله تصحيف .
(٤) في ش : « يحرم اجتهاد بحج ثم يحرم بعمرة » ، والزيادة من الفرح .
(٥) في ش : « بهما أى الحج والعمرة أو يحرم بها » ، والزيادة من الفرح .
(٦) كذا في زع والناية ٣٦٧ . وفي ش : « شروعه » ، والزيادة من الفرح .
(٧) في ش : « متمتع دم وعلى قرن » ، والزيادة من الفرح .
(٨) كذا في زع والناية . وفي ش : « يكون » ، وهو تحريف كما يفيد هدير الشارح .
(٩) في ش : « ومن هو منه مسافة » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

فلو أستوطن أفقى مكة ، فحاضر^(١) . ومن دخلها ولو ناويا لإقامة ، أو مكيا أستوطن بلدا بعيدا — متمتعا أو قارنا — لزمه دم .

ويُشترط في^(٢) دم متمتع وحده : أن يُحرم بالمرة في أشهر الحج ، وأن يُحجَّ من عامه ، وأن لا يسافرَ بينهما مسافة قصر — فإن فعل فأحرَم ، فلا دم^(٣) — وأن يحلَّ منها قبل إحرامه به — وإلا صار قارنا — وأن يُحرم بها من ميقات أو مسافة قصر فأكثر من مكة ، وأن يثوى التمتع في أبتدائها أو أثنائها .

ولا يُعتبر وقوعهما عن واحد^(٤) ، ولا هذه الشروط — في كونه متمتعا .

ويلزم الدم بطلوع فجر يوم النحر . ولا يسقط دم تمتع وقران بفساد نسكهما ، أو فواته^(٥) .

وإذا قضى القارن قارنا لزمه دمان ، ومفردا لم يلزمه شيء . ويُحرم

(١) ورد في ع فوّه علامة الزيادة : « أى لادم عليه لدخوله في العموم » . وهى واردة في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « وجوب » .

(٣) في ش زيادة من الشرح ، هى : « فلا يلزمه دم » .

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح ، هى : « لزمه » .

(٥) في ش : « واحد . فلو اعتذر عن واحد وحج عن آخر وجب الدم بشرطه . لا هذه » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٦) كذا في زع والفاية ٣٦٨ . وفي ش : « أو فواته » ، والزيادة من الشرح .

من الأبعد بعمره ، إذا فرغ . وإذا قضى^(١) متممًا أحرم به من الأبعد ،
إذا فرغ منها .

ومن لم يرد وقارن فسخ نيتيها بحج - وينويان بإحرامهما ذلك^(٢)
عمره مفردة ، فإذا حلَّ^(٣) أحرم ما به ليصيرا متممين - ما لم يسوقا
هذياناً ، أو يقفا بعرفة .

وإن ساقه متمم لم يكن له أن يحل ؛ فيُحرم بحج - إذا طاف وسعى
لعمرته - قبل تحليل^(٤) بحلق . فإذا ذبحه يوم النحر ، حلَّ
منهما معاً .

والمتممة إن حاضت^(٥) قبل طواف العمرة ، فخشيت أو
غيرها فوات الحج - أحرمت ، وصارت قارنة . ولم تقض طواف
القدم .

ويجب على قارن - وقف قبل طواف وسعي - دم قران ،
وتسقط^(٦) العمرة .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « القارن » .
(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بذلك » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام
المعارض .

(٣) في ش : « خلا » بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف .
(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « تحلل » ، وكل صحيح .
(٥) في ش : « حاضت أو قست ... فخشيت فوات الحج أو خشي غيرها فوات ... »
والزيادة من الشرح .

(٦) ورد بهامش ز تحشية : « أي تتدرج » .

فصل

ومن أحرم مطلقاً صبح ، وصرفه لما شاء . وما حمل قبل فلفو^(١) .
وبما أو بمثل ما أحرم به فلان ، وعلم — أنعقد بمثله . فإن تبين
إطلاقه ، فالثاني صرفه إلى ما شاء . وإن جهل إحرامه ، فله جعله صمراً .
ولو شك : هل أحرم الأول ؟ فكما لو لم يُحرم : فينمقد^(٢) مطلقاً .

ولو كان إحرام الأول فاسداً ، فكندره عبادةً فاسدة .
ويصح : « أحرمت يوماً » أو « بنصف^(٣) نسك^(٤) » ، ونحوهما .
لا : « إن أحرم زيد^(٥) فأنا محرم » .
ومن أحرم بحجتين أو صمرتين^(٥) ، أنعقد بإحداها .
وبُئسك^(٦) أو نذير — ونسيه قبل طواف — صرفه إلى
صمرة ، ويجوز إلى غيرها . فإلى^(٧) قران أو أفراد ، يصح حجاً
فقط ، ولا دم . وإلى^(٨) تمتع ، فكفيع حج إلى عمرق : يلزمه دم
متعة ، ويجزئه عنهما .

-
- (١) في ش : « فهو لئو أو بمثل » ، وفيه نص ، وزيادة من الشرح .
(٢) ورد في زيادة بين الأسطر — وردت في الناية ٣٦٩ — هي : « فيصرفه
لما شاء » . وقد وردت في الشرح معرفة بالفظ : « صرفه . . » .
(٣) كذا في ز والناية . وفي ش : « أو أحرمت بنصف » ، والزيادة من الشرح .
وفي ع : « نصف » ، ولعله تحريف .
(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مثلاً » :
(٥) في ش : « أو أحرم بصبرين » ، والزيادة من الشرح .
(٦) في ش : « ومن أحرم بنسك أو قران أو نذير » ، والزيادة من الشرح .
(٧) في ش : « إلى » ، وأدرج التالي في كلام الشارح .
(٨) في ش : « وتتم » ، وأدرجت « إلى » في الشرح .

وبعد^(١) — ولا هدى معه — يتعين إليها . فإن حلق مع بقاء وقت الوقوف ، يُحرّم بحج وميثمه . وعليه للحلق دم إن تبين أنه كان حاجباً ، وإلا فدم متعة .

ومع مخالفته إلى حج أو^(٢) قران ، يتحلل بفعل حج ، ولم يميز^(٣) ثمن واحد منهما . ولادم ، ولا قضاء .

ومن^(٤) معه هدى تصرفه إلى الحج ، وأجزأ .

وإن أحرّم عن اثنين ، أو أحدهما^(٥) لا بعينه — وقع عن نفسه . ومن أهل^(٦) لعامين حج من عامه ، وأعتّم من قابل .

ومن أخذ من اثنين حجّين — ليحجّ عنهما في عامه^(٦) — أدب . ومن استنابه أثنان بعام في نسك ، فأحرّم عن أحدهما بعينه ، ولم ينسّه — صح ، ولم يصح إحرامه للآخر بعده .

وإن نسيه ، وتعدّر علمه — فإن فرط أعاد الحج عنهما . وإن فرط

(١) في ش : « و ، أو بعده ولا يتعين » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٢) في ش : « أو إلى قران . . . يميزه فعل ذلك عن . . دم عليه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « ومن كان معه . . . وأجزأ » ، والزيادتان من الشرح وإن وردت الثانية في الفاية ٣٧١ .

(٤) في ش : « أو أحدهما من نفسه دونها » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) كذا في زع والفاية ٣٧١ . وفي ش : « أحرّم » .

(٦) في ش زيادة ، درجة من الشرح ، هي : « واحد » .

موصى إليه، غرم ذلك . وإلا فمن^(١) تركه موصيه .

* * *

فصل

وسن^(٢) من عقب إحرامه تلبية — حتى عن أخرس
ومريض — كتلبية رسول الله صلى عليه وسلم: « كَبَيْتَكَ اللَّهُمَّ لِيكَ،
لِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لِيكَ، إِنْ الْحَدَّ وَالنِّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ
لَكَ! » . وذكر^(٣) نسكه فيها، وبده قارن بذكر العمرة، ولا كشار تلبية .
وتأكد^(٤) إذا علا نَشْرًا، أو هبط وادياً، أو صلى مكتوبة،
أو أقبل ليل أو نهار^(٥)، أو ألتقت الرفاق، أو سمع ملئياً، أو أتى
محظوراً ناسياً، أو ركب^(٦)، أو نزل، أو رأى البيت .

وجهر ذكر في غير مساجد الحل وأمصاريه، وطواف القدوم
والسمى بعده. وتشرع بالعربية لقادر، وإلا فبلغته^(٧) .

-
- (١) في ش: « من تركه موصيه » ، وفيه تحريف . والفاء أدرجت في الشرح .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش: « وسن » ، وهو — مع صحته —
تحريف كما يدل عليه تقدير الشارح فيها بعد .
(٣) في ش: « وسن ذكر .. وسن بدء .. وسن إكثار » ، والزيادة من الشرح .
(٤) في ش: « وتأكد التلبية نَشْرًا وادياً » ، فأدرج الشرح في التثنية وبالعكس .
(٥) كذا في زع والغاية ٣٧٧ . وفي ع: « ليل أو نهاراً » ، وهو خطأ وتحريف
وفي ش: « أو أقبل نهار » ، والزيادة من الشرح .
(٦) في ش: « أو ركب حاجته » ، أو نزل عنها .. وسن جهر ذكر بها .. «
والزيادة من الشرح .
(٧) كذا في زع . وفي الغاية: « فبلغته » ، وهو تصحيف . وفي ش: « وتشرع
تلبية... بافته » ، فأدرج الشرح في التثنية وبالعكس .

ودعاء^(١) ، وصلاة على النبي — صلى الله عليه وسلم — بعدها .
لا تكرارها في حالة واحدة .
وكره لأثنى جهر^(٢) بأكثر ما تسمع رفيقها . لا لحلال تلبية .



باب

محظورات الإحرام تسع :

١ ، ٢ — إزالة شعر ولو من أنف^(٣) ، وتقليم ظفر يد أو رجل بلا عذر . كما لو خرج بعينه شعر^(٤) ، أو كسر^(٥) ظفره — فأزالهما ، أو زالا مع غيرهما — فلا^(٥) يفدي لإزالتهما ، إلا أن حصل الأذى^(٦) بغيرهما : كفرح ونحوه .
ومن طيب أو حلق رأسه بإذنه ، أو سكت ولم ينه^(٧) ، أو يديه^(٧) كرهاً — فعليه الفدية . ومكرهاً^(٨) يد غيره أو ناعماً ، فعلى حلق .
ولا فدية بحلق محرم أو تطيبه^(٩) حلالاً . ويباح غسل شعره بسدر ونحوه .

-
- (١) في ش : « وسن دعاء » ، والزيادة من الشرح .
(٢) في ش : « جهر بتلبية . . . تلبية كسائر الأذكار » ، والزيادة من الشرح .
(٣) كذا في زع والفاية ٣٧٣ . وفي ش : « أحدها إزالة . . . أنفه » ، والزيادة من كلام الشارع .
(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « وكسر » ، ولعله تعريف .
(٥) كذا في ز ش . وفي ع : « ولا » ، وهو تصحيف .
(٦) كذا في زع ، وهو لفظ الفاية . وفي ش : « أن يحصل التأذى » .
(٧) في ش : « أو حلق رأس نفسه أو قلم ظفره يديه » ، والزيادة من الفرح .
(٨) في ش : « وإن حلق رأسه مكرهاً . . . فالفدية على حلق » ، والزيادة من الشرح .
(٩) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو تطيبه » ، وهو تعريف .

ونحب الفدية لما علم أنه بانَ بَشَطٍ أو تَخْلِيلٍ . وهي في كل^(١)
فردٍ ، أو بعضه من دون ثلاث — من شعر أو ظفر^(٢) — : إطعام
مسكين . وتُسْتَحَبُّ مع شك .

٣ — الثالث : تغطية الرأس . فمتى غطاه ولو بقر طاس به دواء
أولاً^(٣) ، أو بطين أو ثورَةٍ أو حِناء ؛ أو عَصَبه ولو بِسِيرٍ^(٤) ، أو
أَسْتَظَلَ في محل ونحوه ، أو بثوب ونحوه ، رَأَى كَبَاً أولاً — حرُم بلا
عذر ، وفَدَى .

لا إن حمل عليه أو نصب حيالَه^(٥) شيئاً ، أو أَسْتَظَلَ بِخَيْمَةٍ أو شجرة
أو بيت ، أو غطى وجهه .

٤ — الرابع : لُبْسُ الْمَخِيطِ وَالْخُفَّيْنِ ، إلا أن لا يَجْدُ إزاراً :
فلبس^(٦) سراويل ، أو نعلين : فلبس خفين أو نحوهما : كران —
ويحرُم قطعهما — حتى يجِدَ^(٧) إزاراً أو نعلين . ولا فدية .

(١) في ش زيادة : « يوم » ، وهي من الناسخ أو الناسخ ، لا من الخارج .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أو بظفر » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٧٤ . وفي ش : « أولاً دواء به أو غطاه بطين » ،

والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي الإقناع ٣٨٢/٢ : « سير » ، وش
والغاية : « سيرا » . وكلاما تصحيف نشأ عن عدم إدراك المراد ، كما يدل عليه كلام الشارح .

(٥) كذا في زع والإقناع والغاية . وفي ش : « بحiale » ، ولعل الزيادة من الناسخ
أو لناسخ . فراجع المصباح : (حبل) .

(٦) كذا في ز وأصل ع — هنا وفيما سيأتى — وإن شطب اللام فيها . وفي ش
والغاية : « فلبس » ، والظاهر أنه تحريف كما يفيد ضبط المصنف الدال من « يجد »
بالكون . وراجع الإقناع ٢٨٣/٢ .

(٧) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش .

ولا يعقد^(١) عليه رداؤه ولا غيره ، إلا إزاره ومنطقة وهميئاً
فيهما نفقة — مع حاجة لعقد .

ويتقلد بسيف لحاجة ، ويحمل جرابه وقربة الماء في عنقه ، لا
صدره . وله أن يتزر^(٢) ويلتحف بقميص ، ويرتدى به وبرداء
موصل .

وإن طرح^(٣) على كتفيه قباء فدى . وإن غطى خنثى مشكلاً
وجهه ورأسه ، أو وجهه ولبس خيطاً^(٤) — فدى . لا إن لبسه ،
أو غطى وجهه وجسده بلا لبس .

هـ — الخامس : الطيب . فتى طيب محرم ثوبه أو بدنه ، أو استعمال
— في أكل أو شرب ، أو أدهان أو أكتحال ، أو استعاط أو احتقان —
طيباً يظهر طعمه أو ريحه ، أو قصد شم دهن مطيب ، أو^(٥) مسك
أو كافور أو عنبر أو زعفران أو ورس^(٦) ، أو بخور عود ونحوه ،
أو ما ينبته آدمي لطيب ويأخذ منه — : كورد وبنفسج ومنثور^(٧)

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « محرم » .

(٢) كذا في زع ، وهو الذي صرح بماضيه في الصباح : (وزر) . وفي ش وناهية
٣٧٥ : « يأتزر » ، وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « محرم » .

(٤) كذا في زع والناية . وسقط من ش قوله : « أو وجهه ولبس خيطاً » . وفي
يرد له ذكر في الشرح .

(٥) في ش : « أو قصد شم مسك أو شم كافور » ، والزيادة من الشرح .

(٦) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الورد نبات كالسمسم ليس إلا بالين ، ويرد
فيبقى عشرين سنة » .

(٧) كذا في ز ش والناية ٣٧٦ . وفي ع : « ومنثور » ، وهو تصحيف .

وَلْيَنْوَفِرُوا يَاسْمِينَ ، وَنَحْوَهُ . — وَشَمَّهُ ، أَوْ مَسَّ مَا يَمْلَقُ بِهِ — : كَمَا
ورد . — حَرُمٌ ، وَفَدَى .

لَا إِنْ شَمَّ بِلَا قَصْدٍ ، أَوْ مَسَّ مَا لَا يَمْلَقُ ، أَوْ شَمَّ — وَلَوْ
قَصْدًا — فَوَاكِهِ ، أَوْ عَوْدًا ، أَوْ نَبَاتَ صَحْرَاءَ : كَشِيعٍ وَنَحْوِهِ ^(١) .
أَوْ مَا يُنْبِتُهُ آدَمِيٌّ لَا بِقَصْدٍ طَيِّبٍ — : كَحِنَاءٍ وَعُصْفُرٍ وَقَرَنَقُلٍ
وِدَارٍ صِينِيٍّ ، وَنَحْوِهَا . — أَوْ لِقَصْدِهِ وَلَا يُتَخَذُ مِنْهُ ^(٢) : كَرِيحَانٍ
فَارِسِيٍّ — وَهُوَ الْحَبَقُ . — وَنَمَامٌ ^(٣) ، وَبَرَمٌ — وَهُوَ : ثَمَرُ الْعِضَاهِ ،
كَأَمِّ غِيلَانَ وَنَحْوِهَا . — وَتَرْجِسٌ ، وَمَرَزَجُوشٌ ^(٤) ، وَنَحْوِهَا .
أَوْ أَدَهْنٌ بَنِيرٍ مَطْيَبٍ ، وَلَوْ فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ^(٥) .

٦ — السَّادِسُ : قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَأَصْطِيَادُهُ . وَهُوَ : الْوَحْشِيُّ
الْمَأْكُولُ ، وَالْمَتَوَلِّدُ مِنْهُ وَمَنْ غَيْرُهُ . وَالْإِعْتِبَارُ بِأَصْلِهِ : الْخَمَامُ
وَبَطْنُ الْوَحْشِيِّ .

فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ يَدَهُ أَوْ بَعْضُهُ بِمِثْلِهِ ^(٦) ، أَوْ سَبَبٍ وَلَوْ

(١) في ش زيادة مدرجه من الشرح ، هي : « كغزاي » . وانظر الغايه .

(٢) في ش زيادة من الشرح ، هي : « طيب » .

(٣) في ش : « واداه » ، وزيادة السكاف من الشرح .

(٤) في ش : « وكرجس وكرزنجوش » ، وزيادة السكاف من
الشرح . وفي ش : « ومرزفوش » . وقد ورد جهامش ز : « قال في القاموس :
مرزفوش : سمج : المرزفوش ، معرب مرزفكوش ، وعريته : السمق » كجفر ، كما قال
البيروني في الجانج ٣٤٩/٤ . وفي ش : صحيح أيضاً صرح به ابن السكيت ، كما في القاموس .
(٥) كما في ز و لماعة . وفي ش : « أو بدنه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٦) ورد في زيادة فوقها علامة التحشية : « وهو الأوز » . وقد وردت في الشرح .

(٧) في ش : « بمباشرة إلفه » . دابة محرم . أو بإشارة محرم . صيد . أو
بإلفته » ، وفيه تحريف . وزيادة من الشرح .

بجناية ذابة متصرف فيها، أو إشارة لمريد صيده، أو دلالته إن لم يره، أو إعانته ولو بمناولته آتته — ويحرم ذلك، لا^(١) دلالة على طيب ولباس — فعلية الجزاء . إلى أن يقتله محرم فينهما . ولو دلّ ونحوه حلال ضمنه محرم وحده ، كشركة غيره معه .

ولو دلّ حلال حلالاً على صيد بالحرم^(٢) ، فكالدلالة محرم محرماً .

وإن نصب شبكة ونحوها ثم أحرم ، أو أحرم ثم حفر بئراً بحق — لم يضمن ما حصل بسببه ، إلا إن تحيل^(٣) .
وحرم أكله من ذلك كله ، وكذا ما ذبح أو صيد لأجله . ويلزمه بأكله الجزاء .

وما حرم عليه لدلالة^(٤) أو إعانة ، أو صيده له — لا يحرم على محرم غيره ، كحلال .

وإن تقل بيض صيد^(٥) ففسد ، أو أتلّف غير مَذِرٍ وما^(٦) فيه

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٢) في ش زيادة : « فقتله » ، ومى من الشرح وإن وردت في كلام 'أما ٣٧٧ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أن يتحيل » . وكل صحيح .

(٤) في ش : « لدلالة أو صيد أو ذبح له . . . كمل حلال » ، وأدرج 'لن' في

الشرح وبالعكس .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « سليما » .

(٦) كذا في ز والناية ٣٧٨ . وفي ع : « أو ما » . وفي ش : « مذور ما » . وهو

من عبث الناشر .

فرخ ميت — إلا من ^(١) يرض النعام : لأن لقشره قيمة . — أو حلب صيداً ، ضمنه بقيمته ^(٢) مكانه .

ولا يملك ^(٣) صيداً ابتداءً بغير إرث . فلو قبضه ^(٤) هبةً أو رهناً أو بشراء ، لزمه ردّه . وعليه — إن تلف قبله — الجزاء مع قيمته في هبة وشراء .

وإن أمسكه محرماً ، أو حلالاً بالحرم — فذبحه ^(٥) ولو بعد حله أو إخراجته من الحرم — ضمنه ، وكان ما ^(٦) لغير حاجة أكله ميتة . وإن ذبح مُحِلٌّ صيدَ حَرَمٍ ، فكالحريم . وإن كسر المحرم يرض صيد ، حلّ مُحِلٍّ .

ومن أحرّم — ويملكه صيدٌ — لم يزل ^(٧) ولا يذوّب الحكمة ، ولا يضمه معها . ومن غصبه لزمه ردّه .

ومن أدخله الحرم ، أو أحرّم — وهو بيده المشاهدة — لزمه إزالتها بإرساله . وملكه باق : فيردّه آخذه ، ويضمنه قاتله . فإن لم يتمكن وتلف لم يضمه ^(٨) . ولا ضمان على مرسله من يده قهراً .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « نسا » .

(٣) في ش زيادة : « محرم » ، وهي من الشرح وإن وردت في الموضع الأول في الغاية .

(٤) في ش : « فذبحه المحرم . . . من الحرم إلى الحل » ، والزيادة من الشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح ، هي : « ذبح » . وقد وردت في ع فوقها علامة التحفة .

(٦) في ش زيادة : « ملكه » ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ، كما وردت في ع بين الأسطر .

(٧) في ش : « لم يضمه . فإن تمكن ضمنه . وإن لم يرسله فلا ضمان » ، والزيادة من الشرح .

ومن قتل صيداً صائلاً دفعا عن نفسه ، أو بتخليصه من سبع
أو شبكة يُطلقه ؛ أو قطع منه عضواً متاً كلاً^(١) — لم يحل ، ولم
يضمنه . ولو أخذه ليدأويه فوديعه .

ولا تأثير لحريم وإحرام^(٢) في تحريم إنسي^٣ ، ولا في حرّم
الأكل . إلا المتولّد .

ويحرّم بإحرام قتل قتل وصيّانه ، ولو برميّه . ولا جزاء فيه .
لا براغيث وقراد ونحوهما . ويُسن مطلقاً قتل كل مؤذٍ غير
آدمي^٤ .

وبياح — لا بالحرم — صيد ما يمشي في الماء^(٥) ، ولو عاش في
بر^٦ أيضاً : كسلحفاة وسرطان . وطير الماء بري^٧ .

ويضمن جراد بقيمته ، ولو بمشي^(٨) على مفترش^(٩) بطريق .
وكذا يبيح طير أثلّف^(١٠) لحاجة مشي .

ولمحرم أحتاج إلى فعل محظور ، فعله^(١١) . ويفدى . وكذا لو

(١) كذا في زع والناية ٣٧٩ . وفي ش : « متأكلافات » ، وفيه تصحيف
وزيادة من الشرح وإن وردت في الناية .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو لإحرام » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كمك » .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ع : « الجراد . . بمشي » . وفي ش زيادة : « حرّم »
وهي من الشرح .

(٥) في ع زيادة فوقها علامة التحثية ، هي : « أي بالحرم » .

(٦) في ش : « أثلّفه محرم لحاجة . . فيضنه » ، والزيادة من الشرح .

(٧) في ش : « فعله يفدى » ، وهو عبث من الناشر . وانظر الناية .

أُضْطَرَّ — كمن بالحرَم^(١) — إلى ذبح صيد . وهو ميتة في حق غيره ،
فلا يباح إلا لمن يباح له أكلها .

٧ — السابع : عقدُ النكاح ، إلا في حق النبي صلى الله عليه وسلم .
ولا فدية فيه .

وتُعتبر حالته . فلو وكَّل^(٢) حلالاً صحَّ عقده بعد حلِّ موكله .
ولو وكله حلالاً ، فأحرَم^(٣) — فمقدم حالٍ إحرامه — لم يصحَّ ،
ولم ينزل وكيله بإحرامه . فإذا حلَّ عقده .

ولو قال : « عقد قبل إحرامي » ، قيل . وكذا إن عكس ، لكن
يلزمه^(٤) نصف المهر . ويصح مع جهلها وقوعه .

و : « تزوجت^(٥) وقد حلت » ، وقالت : « بل محرمة » — صدق .
وتصدق هي في نظيرتها في العدة .

ومتى أحرَم الإمام الأعظم^(٦) أو نائبه ، أمتنعت مباشرته له .
لا نوابه بالولاية العامة .

وتُكره خطبةُ محرم ، كخطبة عقده ، وحضوره وشهادته

(١) في ش : « بالحرَم اضطر لذب صيد ميتة » ، وفيه قس ، وزيادة من الشرح .
وانظر الفاية .

(٢) في ش زيادة : « محرم » ، وهي من الشرح وإن وردت في الفاية ٣٨٠ .

(٣) في ش : « فأحرَم موكل فعقده الوكيل .. » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « يزم » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي الفاية : « وتزوجتك » . وفي ش : « وإن قال الزوج

تزوجتك .. بل وأنا محرمة » ، والزيادة من الشرح .

(٦) ورد هذا في زع والإقناع ٣٩٨/٢ . وسقط من ش والفاية ، ولم يرد له ذكر

في الشرح .

فيه . لا رجعتُهُ ، وشراء^(١) أمة لوط .

٨ — الثامن : وطء يوجب الثقل . وهو يُفسد النُكسَ قبل تحللٍ أول . وعليهما المُنْضَى في فاسده .

ويقضى فوراً إن كان مكلفاً — وإلا فبعد^(٢) حجة الإسلام فوراً — من حيثُ أحرَمَ أولاً ، إن كان قبلَ ميقات . وإلا فنه .
ومن أفسد القضاء قضى الواجب ، لا القضاء .

و ثقة قضاء مطاوعة عليها ، ومكرهة على مكره .
وسن تفرقهما في قضاء ، من موضع وطء — فلا يركبُ معها في تحمّل ، ولا ينزل معها في فسقاط ونحوه^(٣) — إلى أن يُحِلَّ .
وبعدَه لا يُفسد . وعليه شاة^(٤) ، والمُنْضَى للحل . فيُحرِّم ليطوف محرماً .

ومُحرمة كجج . فيفسدها قبل تمام سعي ؛ لا بعده وقبل حلق .
وعليه شاة^(٥) . ولا فدية على مكرهة .

٩ — التاسع : المباشرة^(٥) دون الفرج لشهوة . ولا يُفسد^(٦) النُكس .

* * *

(١) في ش : « ولا شراء » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع والفاية ٣٨١ . وفي ش : « فيقضى بعد » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « ولا نحوه . . يفسد نكس » ، والزيادة من الشرح . وانظر الفاية .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فيهما » .

(٥) في الفاية ٣٨٢ : « لمباشرة » ، وهو تحريف . وفي ش : « المباشرة فيها دون » والزيادة من الشرح

(٦) كذا في زع . وفي ش والفاية : « نفسد » ؛ وكل صحيح .

فصل

والمرأة إحرامها في وجهها . فتَسْدُلُ حاجة ، ويحرم^(١) تغطيته .
ولا يمكنها تغطية جميع رأسها إلا بجزء منه ، ولا كشف جميعه إلا
بجزء من الرأس . فستر الرأس كله أولى : لكونه عورة . ولا يختص
ستره بإحرام .

ويحرم عليها ما يحرم على رجل ، غير لباسٍ وتظليلٍ تحيل .
ويباح لها خلخالٌ ونحوه من حُلًى . ويُسن لها خضابٌ عند
إحرام^(٢) ، وكراهه بعده . فإن شددت يديها بخرقه ، فدت .
ويحرم عليهما لبس قفازين — وهما : شيء يعمل لليدين ، كما
يعمل للبراة — ويفديان بلبسهما .

وكراهه لهما اكتحالٌ يأتمد ونحوه لزينة ، لا لغيرها .
ولهما لبس منصفري وكحلي ، وقطع راحية كريهة^(٣) بغير طيب ،
واتجار وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب أو مستحب ، ونظر في
مرأة لحاجة : كإزالة شعر بعين . وكراهه لزينة . وله لبس خاتم .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « وتحرم » . وفي النهاية : « تحرم » . والكل
سواء .

(٢) كذا في ز ح . وفي ش : « الخضاب عند الإحرام » .

(٣) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « كراهة » ، ولله تحريف . انظر المختار
بالمصباح .

وَيَحْتَنِبَانِ الرَّفَثَ وَالْقُسُوقَ وَالْجَدَالَ . وَتُسْنُ (١) قَلَّةُ كَلَامِهِمَا ،
إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ .

بَابُ

الْفِدْيَةِ : مَا يَجِبُ بِسَبَبِ نُسْكِ أَوْ حَرَمٍ . وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَضْرُبُ :

١ — ضَرْبٌ عَلَى التَّحْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

نَوْعٌ يَخْتَرُ فِيهِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ ، أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ
سِتَّةِ مَسَاكِينَ : لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ بَرٌّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ
أَوْ شَعِيرٍ . وَهِيَ فِدْيَةُ لُبْسٍ (٢) ، وَطِيبٍ ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ ، وَإِزَالَةِ
أَكْثَرِ مِنْ شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظَفَرَيْنِ .

الثَّانِي : جِزَاءُ الصَّيْدِ . يَخْتَرُ فِيهِ بَيْنَ مِثْلٍ (٣) ، أَوْ تَقْوِيَعِهِ بِتَحْلٍ
التَّلَفِ وَبِقَرْبِهِ بِدِرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ ، كَوَاجِبِ
فِي فِدْيَةِ أَذَى وَكَفَّارَةٍ . فَيُطْعِمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مُدٌّ بَرٌّ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ
مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا . وَإِنْ بَقِيَ دَوْنَهُ
صَامَ يَوْمًا . وَيَخْتَرُ — فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ — بَيْنَ إِطْعَامِ وَصِيَامِ .

٢ — الضَّرْبُ الثَّانِي مَرَّتَيْنِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٨٣ ، وَهُوَ أَنْسَبُ . وَوَيْشُ : « وَسْنُ » .

(٢) فِي شُ : « لِبْسٌ غَخِيطٌ . . . شَعْرَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ . . . » ، وَارْتِدَادُهُ مِنْ تَحْيِيرِ .
وَانْظُرِ النَّايَةَ ٣٨٤ .

(٣) فِي شُ : « مِثْلُ تَقْوِيَعِهِ . . . التَّلَفُ لِلصَّيْدِ . . . بِدِرَاهِمٍ مِثْلًا . . . » ، فَأُدْرَجَ لِبْسُ
فِي الشَّرْحِ وَبِالْمَعْكَسِ .

أحدها : دم المتعة والقران . فيجب هدي ، فإن عَدِمه أو ثمنه —
ولو وَجَد من يقرضه — صام^(١) ثلاثة أيام — والأفضل : كون
آخرها يومَ عرفة . وله تقديمها في إحرام العمرة . ووقت وجوبها
كهدي — وسبعة إذا رجع إلى أهله^(٢) . وإن صامها قبل — بعد
إحرام بحج — أجزأ . لكن لا تصح^(٣) أيام منى .
ومن لم يصم الثلاثة^(٤) أيام منى ، صام عشرة . وعليه دم مطلقاً .
وكذا إن أخر الهدى عن أيام النحر بلا عذر .
ولا يجب تتابع ولا تفريق^(٥) في الثلاثة ، ولا السبعة — إذا
قضى .

ولا يلزم من قدر على هدي^(٦) — بعد وجوب صوم — أن تقال
عنه ، شرع فيه أولاً .
الثاني : المختصر . يلزمه هدي ، فإن لم يجد صام عشرة أيام ،
ثم حل .

الثالث^(٧) : فدية الوطء . ويجب به في حج — قبل التحلل الأول —

(١) في ش : « صام عشر أيام : ثلاثة أيام في الحج » ، والزيادة من الشرح وإن
ورد آخرها في الفاء ٣٨٥ .

(٢) في ش : « لأهله . . . أجزأه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في ر ، أي لا يصح صومها فيها . وفي ع ش : « يصح » ، وهو ظاهر .

(٤) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح وإن وردت في الفاية .

(٥) في ش : « في صوم الثلاثة ولا السبعة » ، ولا بين الثلاثة والسبعة إذا قضاها .

والزيادة من الشرح . وقد ورد قوله : « ولا بين الثلاثة والسبعة » ، فرع والفاية .

(٦) كذا في زع والفاية ٣٨٦ . وفي ش : « الهدى » .

(٧) في ش : « النوع الثالث » ، والزيادة من الشرح .

بَدَنَةٌ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ : ثَلَاثَةً فِيهِ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ . وَفِي ثُمَرَةٍ شَاةٌ . وَالْمَرَأَةُ كَالرَّجُلِ .

٣ — الضرب الثالث : دَمٌ وَجِبَ لِفَوَاتٍ ، أَوْ تَرَكَ وَاجِبٌ ، أَوْ مَبَاشِرَةٌ ^(١) دُونَ فَرْجٍ .

فَمَا أَوْجَبَ بَدَنَةً — : كَمَا لَوْ بَاشَرَ دُونَ فَرْجٍ ^(٢) ، أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ ، أَوْ قَبَّلَ ، أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةً فَأَنْزَلَ ؛ أَوْ أَسْتَمْنَى فَأَمْنَى . — فَحَكَمَهَا كِبَدَنَةً وَطَاءَ .

وَمَا أَوْجَبَ شَاةً — : كَمَا لَوْ مَدَّى ^(٣) بِذَلِكَ ، أَوْ بَاشَرَ وَلَمْ يُنْزِلْ أَوْ أَمْنَى بِنَظَرَةٍ . — فَكَفَذِيَّةٌ أَذَى .

وخطأً في الكل كعمدٍ ، وَأَتَى مَعَ شَهْوَةٍ كَرَجُلٍ .
وَمَا وَجِبَ لِفَوَاتٍ أَوْ تَرَكَ وَاجِبٌ ، فَكُمْتَةٌ . وَلَا شَيْءٌ عَلَى مَنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ .

* * *

فصلٌ

وَمَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا ^(٤) مِنْ جَنْسٍ غَيْرِ قَتْلِ صَيْدٍ — : بِأَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ أَوْ لَبَسَ أَوْ تَطَيَّبَ أَوْ وَطِئَ ، وَأَعَادَهُ قَبْلَ التَّفَكِيرِ . —

(١) فِي ش : « أَوْ لِمَبَاشِرَةٍ » ، وَزِيَادَةُ اللَّامِ مِنَ الْفَرْجِ .
(٢) فِي ع : « الْفَرْجِ » ، إِلَّا أَنْ « أَل » ، مُضَافَةٌ بِخَطِّ آخِرٍ .
(٣) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « أَمْنَى » .
(٤) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْجِ ، هِيَ : « فِي إِحْرَامِهِ » .

فواحدة ، وإلا لزمه أخرى . ومن أجناس ، فكل جنس فداء .

وفي الشؤد — ولو قُتلتَ معاً — جزاء بمدها .
ويكفر من حلق أو قلم أو وطئ أو قتل صيدا ناسياً ، أو جاهلاً
أو مُكرهاً . لا من لبس أو تطيب أو غطى رأسه في حال من ذلك .
ومتى زال عذرُه ، أزاله في الحال .

ومن لم يجد ماءً لنسلٍ طيبٍ ، مسحَهُ أو حكَّهُ بترابٍ أو نحوه
حسبَ الإمكان . وله غسلُه بيده وبمائع ، فإن أخره بلا عذرٍ فدى .
ويُفدى ^(١) من رفض إحرامه ثم فعل محظوراً .

ومن تطيب — قبل إحرامه — في بدنه ، فله أُستدامته فيه ^(٢) .
لا لبسٌ مطيبٌ بعده . فإن فعل ^(٣) ، أو أُستدام لبسٌ بخيطٍ أحرم
فيه — ولو لحظةً فوق المعتاد من خلعه — فدى ، ولا يشقه .

وإن لبس ، أو أقترش ما كان مطيباً وانقطع ريحه ، ويفوح
برش ماء — ولو تحت حائلٍ ، غير ثيابه ، لا يمنع ^(٤) ريحه ومباشرتَه —
فدى .

(١) في ن : « وفدى » بالباء ، وهو نصيف .
(٢) ورد هذا في روح و التذبة ٣٨٧ ، وسقط من ش .
(٣) في ن : « من وفعل » ، وزيادة الواو من عبث الناشر .
(٤) في ش : « منع حائل ريحه ولا . . » ، وزيادة من الشرح .

فصل

وكلُّ هَدْيٍ أو إطعامٍ يتعلّق^(١) بحرمٍ أو إحرامٍ — : كجزاء صيدٍ ، وما وجب لتركٍ واجبٍ أو فواتٍ ، أو بفعلٍ محظورٍ في حريمٍ وهَدْيٍ تتمتعٍ وقرانٍ ومنذورٍ^(٢) ، ونحوها . — يلزمه^(٣) ذبحه في الحرم ، وتفرقة لجه أو إطلاقه لمساكينه . وم : المقيمُ به ، والمجتازُ من حاجٍّ وغيره : بمن له أخذُ زكاةٍ لحاجة .

والأفضلُ : نحرُ ما^(٤) بحجٍّ بمعنى ، وبُعْمَرَةٍ بِالْمَرْوَةِ .
وإن سلمه لهم فنَحَرَوْه أَجْزَأُ^(٥) ، وإلا أَسْتَرَدَّه ونَحَرَه . فإن أبى أو عجزَ ضمنه .

والعاجزُ عن إيصاله إلى الحرم ينحَرُهُ حيثُ قدر ، ويفرقُهُ بِمَنَحَرِهِ .

وتنجزي فديةً أذًى ولَبْسٍ وطيبٍ ونحوها ، وما وجب بفعلٍ محظورٍ^(٦) خارجِ الحرم — به ، ولو لغير عذر ، وحيثُ وُجدَ . ودمٌ إحصارٍ حيثُ أُحصِرَ . وصومٌ وحلقٌ بكل مكان .

(١) كذا في زع والإقناع ٤١٤/٢ والعاية ٣٨٨ . وفي ش : « تعالى » .

(٢) هذا وما يليه قد أسقطا من ش ، وأدرجا في الشرح .

(٣) كذا في زع والإقناع ، وهو اللائم لما سيأتى . وفي ش والفاية : « يرم » .

ولعله — مع صحته — محرف .

(٤) في ش : « ماوجب بحج .. ونحر ماوجب بهمه » ، ومع : « ... وبهمره » .

والزيادة من الشرح وإن ورد معظمها في الفاية .

(٥) في ش : « أجزاء » ، والزيادة من الشرح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فعله » .

والدم المطلق كأضحية: جذعُ ضأنٍ ، أو ثنيُّ معزٍ ، أو سبعُ
بدنةٍ أو بقرَةٍ . فإن ذبح إحداهما فأفضلُ ، وتجب كلها .
وتُجزى عن بدنةٍ وجبت — ولو في صيد — بقرَةٍ ، كعكسه .
وعن سبعٍ شيئاً بدنةً أو بقرَةً مطلقاً .

* * *

بَابُ

جزاء الصيد : ما يُستَحَقُّ بدلهُ : من مثله ، ومُقارِبِهِ ، وشِبْهِهِ .
ويجتمع ضمان وجزاء في مملوك . وهو ضربان :

١ — ماله مثلٌ من النعم ، فيجب فيه ^(١) . وهو نوعان :

أحدهما : قضت فيه الصحابة . ومنه : في النعامة بدنةٌ ، وفي حمار
الوحش وبقرِهِ وإيْلٍ ^(٢) وثَيْلٍ ^(٣) ووَعَلٍ بقرَةٍ ، وفي الضبع كبشٌ ،
وفي غزال شاةٌ ، وفي وَبَرٍ وضْبٌ جدى ^(٤) ، وفي يَرْبُوعٍ جَفَرَةٌ لها

(١) في ش : « نسا . . . أحدهما » ، والزيادة من الترح .

(٢) هذا ضبط المصنف . ويصح أيضاً ضم الهزمة مع فتح الياء ، كما يصح الفتح مع
الكسر وهو ضبط ع . وهو : ذكر الوعل . وقد حدث خلاف في أن الألفاظ الثلاثة دالة
على الواحد ، أم أن الدال عليه الأخير فقط ، وكل من الأول والثاني جم . فراجع مادة :
(أول) في اللسان ٣٧/١٣ والتاج ٢١٤/٧ . وانظر للمصباح : (إيْل) .

(٣) كذا في ع ، وهو الذي اقتصر عليه في اللسان ٨٦/١٣ . وفي ش : « تَيْل »
وهو لغة أخرى أو لثمة كما صرح به الزبيدي في التاج ٢٤٠/٧ . وانظر ص ٢٤٣
منه . والمراد به : الوعل عامة ، أو السن منها ، أو ذكر الأروى . وقيل غير ذلك .
ولفظ ز : « تَيْل » ، وهو سبق قلم من المصنف .

(٤) في ع زيادة فوقها علامة الزيادة : « من أولاد المعز » .

أربعة أشهر ، وفي أرنب عناق^١ ، وفي حمام وهو : كل ما عب^(١) وهدر . — شاة .

النوع الثاني : ما لم تقض فيه^(٢) . ويُرجع فيه إلى قول عدلين خبيرين . ويجوز كون القاتل أحدهما أوهما . ابن عقيل : « . . خطأ أو لحاجة ، أو جاهلاً تحريمه » ، المنقح : « وهو قوئ^٣ . ولعله مرادهم : لأن قتل العمد ينافي العدالة » .

ويضمن صغير^٤ وكبير ، وصحيح^٥ ومعيب ، وما خض^٦ . — بمثله .
ويجوز فداء أعور^٧ من عين ، وأعرج^٨ من قاعة — بأعور وأعرج^٩ من أخرى . وذكر^{١٠} بأثى ، وعكسه . لا أعور^{١١} بأعرج^{١٢} ، ونحو ذلك .
٢ — الضرب الثاني : ما لا مثل له ، وهو باقى الطير . وفيه — ولو أكبر من الحمام — قيمته مكانه .

* * *

فصل^{١٣}

وإن أتلف جزءاً من صيد ، فاندمل — وهو ممتنع ، وله مثل^{١٤} — ضمن بمثله ، من مثله ، لحماً . وإلا فبنقصه من قيمته .
وإن جنى على حامل ، فألقت ميتاً — ضمن نقصها فقط ، كما لو جرحها .

(١) فى ش زيادة : « الماء » ، وهى من الشرح وإن وردت فى الناية ٣٩٠ .

(٢) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « الصحابة » .

وما أَمْسِكُ^(١) قَبْلَ فَرْعِهِ ، أو تُفَرِّ قَتْلَ أو نَقْصَ حَالِ
نُفُورِهِ — ضَمْنُ .

وإن جرحه غيرَ مُوَحٍ ، فغاب ولم يَعْلَمْ خبرَهُ ، أو وجده ميتاً ولم
يَعْلَمْ موْتَهُ بجنايته — قُوْمٌ صحيحاً وجريحاً غيرَ مُنْدَمِلٍ ، ثم يُخْرِجُ
بقسطه من مثله .

وإن وقع في ماء ، أو تَرَدَّى فمات — ضمنه .

وفيما أُنْدَمِلَ غيرَ مَمْتَنِعٍ ، أو جُرِحَ^(٢) مُوَحِياً — جزاءُ جميعه .
وإن نَتَفَ ريشه أو ... أَيْ ... ، فعاد — فلا شيءَ عليه^(٣) .
وإن صار غيرَ مَمْتَنِعٍ ، فَسَبْرَجَ .
وكَلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا ، حُكِمَ عليه .
وعلى جماعة أَسْتَرَكَوا في قتل صَيْدٍ^(٤) ، جزاء واحدٍ .

* * *

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمَيْنِ وَنَبَاتِهِمَا

وَحُكْمُ صَيْدِ حَرَمِ مَكَّةَ ، حُكْمُ صَيْدِ الْإِحْرَامِ حَتَّى فِي تَمَلُّكِهِ .
إِلَّا أَنَّهُ يَحْرُمُ صَيْدُ بَحْرِيَّةٍ ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ .
وإن قَتَلَ مُحِلٌّ مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ كُلِّهِ أَوْ جِزْوَهُ^(٥) —

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٣٩١ . وَفِي ش : « أَمْسَكَ ... ضَمْنَهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « أَوْ جَرَحًا مُوَحِياً » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي اللَّتْنِ وَبِالْمَكْسِ .

(٣) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالنَّايَةِ ٣٩٢ : « فِيهِ » . وَالْحَذُوفُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مُقَدَّرٌ .

(٤) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَاحِدٌ » .

(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٣٩٣ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ش : « أَوْ جِزْوَهُ » ، وَهُوَ
خَطَأٌ وَتَصْحِيحٌ نَشَأَ عَنْ فَهْمِ أَنَّ « كُلَّهُ » بَدَلَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَا مُبْتَدَأٌ . وَخَرَجَا هُوَ الْمُرَادُ .

لا غيرُ قوائمه قائما — بسهم أو كلب ، أو قتله على غصن في الحرم^(١) ولو أن أصله بالحِل ، أو أمسكه بالحِل فهلك فرخه أو ولدُه بالحرم — ضمنه .

وإن قتله في الحِل مُحِلٌ بالحرم — ولو على غصن أصله بالحِل — بسهم أو كلب^(٢) ، أو أمسكه بالحرم فهلك فرخه أو ولدُه بالحِل ، أو أرسل كلبه من الحِل على صيد به فقتله أو غيره^(٣) بالحرم ، أو فعل ذلك بسهمه^(٤) — : بأن شطّح فقتل في الحرم . — أو دخل كلبه^(٥) أو سهمه الحرم ثم خرج فقتل^(٦) ، أو جرحه بالحِل فمات في الحرم — لم يضمن ، كما لو جرحه ثم أحرم ثم مات . ولا يحل ما وجد سببُ موته بالحرم^(٧) .

فصل

ويحرّم قلعُ شجره وحشيشه ، حتى الشوك ولو صرّ ، والسّواك

- (١) في ع والفاية ٣٩٣ : « بالحرم » . وفي ش : « . . . أصله في الحِل » .
- (٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « أو غير عالم يضمن » .
- (٣) في ش : « أو عبده في الحرم » ، وفيه تصحيف . وفي ع : « . . . في الحرم » إلا أن لفظ « في » قد ورد بالهامش بخط آخر .
- (٤) في ش : « بسهمه فشطّح » ، فأدج المتن في الشرح وبالعكس .
- (٥) كذا في ز . وفي ع ش والفاية : « سهمه أو كلبه » .
- (٦) في ش : « فقتل صيدا أو جرحه محل . . . فأت بالحرم » ، والزيادة من الشرح .
- (٧) هذه الجملة كلها لم ترد في ز . ووردت في ع ش . وقد أثبتناها : لورودها بلفظها في الفاية ، وبمعناها في الإقناع ٤٢٢/٧ . ولأن صنيع البهوتي يشمر بأنها من المتن . فالظاهر أن المصنف ألحقها كتابة في نسخة ثانية ، أو إملاء لبعض تلاميذه .

ونحوه، والورق . إلا اليابس ، والإذخِر ، والكَنَاءَة والفَقْع ،
والشرة ، وما زرعه آدمي^(١) حتى من الشجر .

ويباح رعي حشيشه ، وابتفاع بما زال أو أنكسر^(٢) بغير فعل
آدمي^٣ - ولو لم يبن .

ويضمن^(٤) شجرة صغيرة عرفاً بشاة ، وما فوقها ببقرة - ويخبر
بين ذلك وبين تقويمه ، ويفعل بقيمته كجزاء الصيد - وحشيش
وورق بقيمته ، وغصن بما نقص . فإن أسخلف شيء منها سقط
ضمانه ، كردد شجرة فنبئت^(٥) ، ويضمن نقصها .

ولو^(٥) غرسها في الحِل ، وتعذر ردُّها أو ييسر - ضمنها .
فلو قلعها غيره ضمنها وحده .

ويضمن منقر صيداً قُتل بالحِل ، وكذا نُخرجه إن لم يرده . فلو
فداه ، ثم ولد - لم يضمن ولده .

ويضمن غصن في هواء الحِل أصله أو بعض أصله بالحرم ،
لا ما بهواء الحرم وأصله بالحِل .

وكره إخراج تراب الحرم وحجارته^(٦) إلى الحِل ، لا ماء زمزم ،

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٣٩٤ : « وتضمن » ، وكل صحيح مناسب .

(٤) كذا في زع والإقناع ٤٢٣ والغاية . وفي ش : « فنبئت » ، وهو تصحيف -

والمراد : كما لورد شجرة إلخ ، على ما في الإقناع .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وإن » .

(٦) في ش : « وإخراج حجارته » ، والزيادة من الشرح .

ولا وضع الحصا بالمساجد . ومحرم إخراج ترابها وطيبها .

* * *

فصل

وحد حرم مكة من طريق المدينة : ثلاثة أميال عند بيوت
السقيا . ومن اليمن : سبعة عند أضاة لبني^(١) . ومن العراق كذلك :
على ثنية رجل : جبل بالمنقطع^(٢) . ومن غطائف و بطن نمره كذلك :
عند طرف عرفة . ومن الجعرانة : تسعة في شعب عبد الله بن خالد .
ومن جدّة : عشرة عند منقطع الأعشاش ومن بطن عرنة : أحد
عشر^(٣) .

وحكم « وج » - : واد^(٤) بالطائف . - كثيره من الجبل .
وتستحب المجاورة بمكة . وهي أفضل من المدينة ، وتضاعف
الحسنة^(٥) والسيئة بمكان وزمان فاضل .

* * *

فصل

ويحرم صيد حرم المدينة ، وشجره^(١) وحشيشه . إلا لحاجة

-
- (١) ورد بهامش ز : « ابن بالكسر . من حدود الحرم . قاله في القاموس » .
(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .
(٣) في ش زيادة وردت في ع بخط آخر ، هي : « ميلا » . وهي من الفرح .
(٤) في ش : « وهو واد » ، والزيادة من الفرح .
(٥) كذا في زع والناية ٣٩٦ . وفي ش : « السيئة والحسنة » .
(٦) في ش : « وقلع شجره » ، والزيادة من الفرح وإن وردت في ع والناية
٣٩٧ بلفظ : « قلع » .

المساند والحري والرحل والعلف، ونحوها .
ومن أدخلها صيداً فله إمساكه وذبحه . ولا جزاء فيما حرم
من ذلك .

وحرّمها : برّيد في برّيد ، بين^(١) « ثور » — : جبل صغير إلى
الحرّة بتدوير ، خلف « أحد » من جهة الشمال . — و « غير » : جبل
مشهور بها . وذلك ما بين لا بتّنها .
وجعل النبي — صلى الله عليه وسلم — حول المدينة ، أنى عشر
ميلاً حمى .

* * *

باب^(٢) دخول مكة

يسنّ نهاراً من أعلاها : من ثنية كداء . وخروج^(٣) من أسفلها :
من ثنية كدّى . ودخول المسجد الحرام : من باب بنى شتيّة .
فإذا رأى البيت رفع يديه ، وقال : « ألهم ! أنت السلام ، ومنك
السلام ؛ حيناً ربنا بالسلام ! اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً
وتكريماً ومهابةً وبرّاً ، وزد من عظمه وشرّفه — بمن حجّه وأعتمره —
تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابةً وبرّاً ! الحمد لله رب العالمين كثيراً
كما هو أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه ، وعزّ جلاله . والحمد لله

(١) في ش : « ما بين . . . صغير يضرب لونه لى » . والزيادة كلها من الشرح
ولان ورد أولها في الغاية والإمتاع ٤٢٧ .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « آداب » .

(٣) في ش : « وسن خروج من مكة . . . وسن دخول » ، والزيادة من الشرح .

الذى بلغنى يتسه ، ورآنى لذلك أهلاً . والحمد لله على كل حال . اللهم !
إنك دعوت إلى حجّ بيتك الحرام ، وقد جئتُك لذلك . اللهم تقبل
منى ، واعف عني ؛ وأصلح لى شأنى كله ! لا إله إلا أنت . يرفع
بذلك صوته .

ثم يطوف متمتعاً للعمرة ، ومفردٌ وقارنٌ للقُدوم . وهو : الوُرود .
ويصْطَبِع غيرُ حاملٍ معذورٍ ، فى كل أسبوعه .

ويبتدئهُ من الحجر الأسود ، فيُحاذِيهِ أو بعضهُ بكل بدنه ،
ويستلمه بيده اليمنى ويقبله ، ويسجد عليه . فإن شقَّ لم يزاحم ،
واستلمه بيده وقبلها . فإن شقَّ فبشئ ، وقبله^(١) . فإن شقَّ أشار
إليه بيده^(٢) أو بشئ ، ولا يقبله . واستقبله بوجهه ، وقال : « بسم
الله ، والله أكبر . اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاءً
بعهدك ، وأتباعاً لسنة نبيك محمد^(٣) صلى الله عليه وسلم » .

ثم يحمل البيت عن يساره . ويرْمُل ماشٍ^(٤) غيرُ حاملٍ معذورٍ
ونساءٍ ، وعمرٍ من مكة أو قرىها . فيُسرع^(٥) المشى ، ويُقارب الخطى
فى ثلاثة أشواط . ثم^(٦) يمشى أربعة . ولا يُقضى فيها رَمْلٌ .

(١) كذا فى زع والناية ٣٩٩ . وفى ش . « وقبله » ، ولعله تحريف .

(٢) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « اليمنى » .

(٣) ورد هذا فى ز والناية والإقناع ٣٤٦ ، وسقط من ش .

(٤) كذا فى زع . وانظر الإقناع والناية ٤٠٠ . وفى ش « ويرمل طائم ماشياً » ،

وفيه زيادة من الشرح ، وتصحيف على ما يظهر .

(٥) كذا فى ز ش والناية . وفى ع : « فليسرع » ، ولعله تحريف فتأمل .

(٦) فى ش : « ثم بعدها . رمل فات » والزيادتان من الشرح وإن وردت الثانية فى

ع والناية .

والرملُ أولى^(١) من الدُّنُو من البيت ، والتأخيرُ له أو للدنوُّ أولى .
وكَلَمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرَّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، أَسْتَلَمَهَا أَوْ أَشَارَ
إِلَيْهَا ، لَا الشَّامِيَّ — وهو : أول ركن يمرُّ به . — ولا الغربيُّ
وهو : ما يليه .

ويقول^(٢) كَلَمَا حَاذَى الْحَجَرَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » ، وبين الركن
اليمانيَّ وبينه : « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً : وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ! » ، وفي^(٣) بقية طوافه : « أَللَّهُمَّ أَجْمِلْهُ
جَعَامِيرورًا ، وَسَمِيًّا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ! رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ،
وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ! وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ » .
ويذكر^(٤) ويدعو بما أحب . وتُسَنُّ القِرَاءَةُ فِيهِ .

وَلَا يُسَنُّ رَمْلٌ ، وَلَا أَصْطِبَاعٌ — فِي غَيْرِ هَذِهِ الطَّوَافِ .
وَمَنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ عَمُولًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ^(٥) إِلَّا لِعَذْرِهِ . وَلَا يُجْزِئُ
عَنْ حَامِلِهِ إِلَّا إِنْ نَوَى وَحْدَهُ ، أَوْ نَوَى جَمِيعًا عَنْهُ . وَسُمِّيَ^(٦) رَاكِبًا
كَطَوَافٍ .

وإِنْ طَافَ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، أَوْ قَصَدَ فِي طَوَافِهِ غَرِيمًا ،

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

(٢) و ش : « ويقول الله أكبر » ، وأدرج الباقي في الشرح .

(٣) و ش : « ويقول في » ، والزبادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويدعو ويذكر » .

(٥) كذا في زع . وفي ش والغاية : « يجزه » . وكلامها صحيح .

(٦) و ش : « وراكبًا » ، وأدرج الناقص في الشرح .

وقصد معه طوافاً بنية حقيقية ، لا مُحْكَمَةً — توجّه الاجزاء .
 قاله في « الفروع » .

ويُجْزَى^(١) في المسجد من وراء حائل ، لا خارجة ، أو منكساً
 ونحوه ، أو على جدار الحجر ، أو شاذروان الكعبة ، أو
 ناقصاً ولو يسيراً ، أو بلانية ، أو عُرياناً ، أو محدثاً ،
 أو نجساً .

وفيما لا يحل للمحرم لبسه يصح^(٢) ، ويفدي .
 ويتبدى^(٣) لحديث فيه ، وقطع طويل — وإن كان يسيراً ،
 أو أقيمت صلاة ، أو حضرت جنازة : صلى وبني . — من
 الحجر . فلا يعتد ببعض شوط قطع فيه .
 فإذا تم تنقل بركتين . والأفضل : كونهما خلف المقام ،
 وبـ « الكافرون »^(٤) و « الإخلاص » بعد « الفاتحة » . وتُجْزَى
 مكتوبة عنهما .

ويُسن عوده إلى الحجر فيستلمه ، والإكثار من الطواف
 كل وقت .

(١) كذا في ع ش والغاية ٤٠١ ، أي الطواف . وهو الظاهر الملازم لاسيما أن من
 يكن الصواب . وانظر الإتيان ٤٣٥/٢ . وفي ز : « وتُجْزَى » أي نيته ، ولعله تصحيف .
 وفي ش زيادة من الشرح : « طواف » .
 (٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « طوافه » .
 (٣) في ش : « ويتبدى الطواف » . ويتبدى لقطع . . . كان قطعه . . . جنازة
 وهو فيه ، والزيادة من الشرح .
 (٤) كذا في زع والغاية ٤٠٢ . وفي ش : « ويقرأ فيها بقل يأيها الكافرون » ،
 والزيادة من الشرح .

وله جمعُ أسابيعَ : بركمتين لكل أسبوع منها ^(١) . وتأخيرُ
سعيه عن طوافه بطواف ^(٢) وغيره .

وإن فرغ متمتع ، ثم علم أحدَ طوافيه بلاطهارة ، وجهله —
لزمه الأشدُّ — وهو : جملةُ للعمرة . — فلا يُحِلُّ ^(٣) بحلق ، وعليه به
دم ، ويصير قارناً . ويُخزئه الطواف للحج عن النسكين ، ويُعيد السعى .
وإن جُمِل من الحج ، فيلزمه طوافه وسعيه ودم .

وإن كان وطئاً بعد حِلّه من عمرته ، لم يصح . وتحلل بطوافه الذي
نواه لحجه ^(٤) من عمرته الفاسدة . ولزمه دمٌ لحلقه ، ودم لوطئه في عمرته .

* * *

فصل

ثم يخرج للسعى من باب الصفا ، فيرقى « الصفا » ليرى
البيت ^(٥) ، ويكبرُ ثلاثاً ، ويقول ثلاثاً : « ألحمد لله على ما هدانا .
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ له الملك وله الحمد ، يُحيي
وَيُميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير .

(١) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ع ش والناية .

(٢) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « بطواف غيره » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « تحل منها بحلق نفرس » ، والزيادة من المرح .

(٤) كذا في ز ع . وفي الناية ٤٠٣ : « للحج » . وكلاماً صحيح . وفي ش :

« بحجه » ، وهو تصحيف .

(٥) في ش زيادة : « فيستقبله » ، والظاهر أنها من الشرح وإن وردت في الإقناع

٤٣٧ . والناية ٤٠٤ .

لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، صدق وعده ، ونصر عبده .
وهزم الأحزاب وحده^(١) . ويدعو بما أحب ، ولا يلبي .

ثم ينزل^(٢) فيمشى حتى يبقى بينه وبين العلم نحو ستة أذرع ،
فيسعى ماشٍ سعياً شديداً إلى العلم الآخر . ثم يمشى حتى يرقى
« المروة » ، فيقول كما قال على الصفا .

ويجب أستيعاب ما بينهما ، فيلصق عقبه بأصلهما .

ثم ينزل فيمشى في^(٣) موضع مشيه ، ويسعى في^(٤) موضع سعيه
إلى الصفا . يفعلُه سبعاً^(٥) : ذهابه سعية ، ورجوعه سعية . فإن بدأ
بالمروة لم يحتسب بذلك الشوط .

ويشترط : نيته^(٥) ، وموالاته ، وكونه بعد طواف ولومسنونا .

وتسن موالاته بينهما ، وطهارة ، وسترة . لا اضطباع .

والمرأة لا ترقى ، ولا تسعى سعياً شديداً .

(١) ورد بهامش ز : « المصنف نهم في هذا المنهج . قال الموضح رحمه الله : ولا يهتد
قول المنهج هنا ؛ والمذهب أن يزيد — بعد قوله : وهزم الأحزاب وحده — : لا إله إلا الله
ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » اهـ . وهي الواردة مع زيادة أخرى
في الإقناع والغاية .

(٢) وردت زيادة بهامش ز مع علامة التحشية ، هي : « من الصفا » . وهي واردة
في الفرح والإقناع ٤٣٨ والغاية ٤٠٥ .

(٣) ورد هذا في ز ش والغاية ، وسقط من ع . ولفظ الغاية : « . . . يسعى » ،
ولعله تحريف .

(٤) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « سعي » ، وهو تصحيف .

(٥) في ش : « نية وموالاته » ، ولعله — مع صحته — تحريف .

وتُسَنُّ مبادرةُ مُعْتَمِرٍ بذلك ، وتَقْصِيرُهُ لِيَحْلُقَ الْحَجَّ ^(١) .
وَيَتَحَلَّلُ مَتَمَتِّعٌ لَمْ يَسُقْ هَدْيًا ، وَلَوْ لَبَّدَ رَأْسَهُ .
وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَتَمَتِّعٌ وَمُعْتَمِرٌ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ . وَلَا بَأْسَ
بِهَا — فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ^(٢) — سِرًّا .

* * *

بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ ^(٣)

يُسَنُّ لِحْلُلُ بِمَكَّةَ وَقَرَّبِهَا ^(٤) ، وَمَتَمَتِّعٌ حَلًّا — إِحْرَامٌ بِحَجٍّ فِي ثَمَانٍ
ذِي الْحِجَّةِ — وَهُوَ : يَوْمُ التَّرْوِيَةِ . — إِلَّا مَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَصَامَ : —
خَفِيَ ^(٥) سَابِعُهُ ؛ بَعْدَ فِعْلٍ مَا يَفْعَلُهُ فِي إِحْرَامِهِ مِنَ الْمِقَاتِ ، وَطَوَافٍ ،
وَصَلَاةٍ رَكَتَيْنِ . وَلَا يَطُوفُ بَعْدَهُ لَوَدَّاعَهُ . وَالْأَفْضَلُ : مِنْ تَحْتِ
الْمِيزَابِ ، وَجَازٌ وَصَحٌّ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ ^(٦) .

ثُمَّ يُخْرَجُ إِلَى مَنَى قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَيَصِلِي بِهَا الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ . ثُمَّ
إِلَى الْفَجْرِ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ ^(٧) ، فَأَقَامَ بَنَمْرَةَ إِلَى الزَّوَالِ .

(١) وَرَدَ هُنَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَ مِنْ شِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « نَصَا » .

(٣) فِي شِ زِيَادَةُ : « وَالْمَرَّةُ » ، وَهِيَ مِنَ الصَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٠٧ . وَفِي شِ : « وَقَرَّبِهَا وَلِخْتَمِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٥) لَفْظُ شِ : « فِي » ، وَأُحْرَجَتِ الْفَاءُ إِلَى الصَّرْحِ .

(٦) وَرَدَ فِي زِ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَا دَمَ » . وَهِيَ وَارِدَةٌ فِي الصَّرْحِ وَالنَّايَةِ ،

وَفِي عِ بَدُونِ عَلَامَةِ الزِّيَادَةِ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ مَنَى » .

فيخطبُ بها الإمام أو نائبه خطبةً قصيرة ، مفتوحةً بالتكبير . يملهم فيها الوقوفَ ووقته ، والدفعَ منه ^(١) ، والمبيتَ بمزدلفة . ثم يجمع من يحوزله ^(٢) — حتى المنفردُ — بين الظهر والمصر ، ويُعجل ^(٣) .

ثم يأتي عرفة — وكلُّها موقف إلا بطنَ عُرنة — وهي : من الجبل المُشرف على « عُرنة » ، إلى الجبال المقابلة له ، إلى ما يلي حوائط بني عامر .

ومن وقوفه راكبا ، بخلافه سائر المناسك ، مستقبل القبلة عند الصخرات وجبل الرحمة — ولا يُشرع صعوده — ويرفع يديه ، ويكثر الدعاء ومن قول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو ^(٤) حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير » . اللهم أجعل في قلبي نورا ، وفي بصري نورا ، وفي سمعي نورا ؛ ويسر لي أمري ! .

ووقته : من فجر يوم عرفة ، إلى فجر يوم النحر .

فن حصل ، لامع سكر ^(٥) أو إنماء ، فيه بعرفة ولو لحظة ،

(١) كذا في زع والناية أي من الوقوف . وفي ش : « منها » ، وهو تصحيف ناشئ عن فهم أن الضمير راجع إلى نمرة .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الجمع » .

(٣) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ع ش .

(٤) من هنا إلى « الخير » ورد في زع والإقناع ٣٤٣/٢ والناية ٤٠٨ ، وسقط من ش . ولم يذكر في الشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « أو جنون » . وفي ع : « . . . » .

وهو أهل^(١) ولو ماراً ، أو نائماً ، أو جاهلاً أنها عرفة - صبح حجه .
وعكسه إحرام وطواف وسمى .

ومن وقف بها نهاراً ، ودفع قبل الغروب ولم يمد ، أو عاد^(٢)
قبله ولم يقع وهو بها - فعليه دم . بخلاف واقف ليلاً فقط .

* * *

فصل

ثم يدفع بعد الغروب إلى « مُزْدَلِفَة » - وهي : ما بين المأزمين^(٣)
ووادي مجسر . - بسكينة مستغفراً ، يسرع في الفرجة . فإذا بلغها
جمع المشاءين بها قبل حط رحله ؛ وإن صلى المغرب بالطريق ترك
السنة وأجزأه . ومن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة ،
جمع وحده .

ثم يبيت بها . وله الدفع قبل الإمام وبعد^(٤) نصف الليل . وفيه
قبله - على^(٥) غير رعاة وسقاة - دم ، ما لم يمد إليها قبل الفجر .
كمن لم يأتها إلا في النصف الثاني .

ومن أصبح بها صلى الصبح بفلس^(٥) ، ثم أتى المشعر الحرام ،

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « لالحج » .

(٢) في ش زيادة : « إليها » ، وهي من الفرح .

(٣) كذا في ز ، وهو تقييد لما قبله . وفي ع ش : « بعد » ، وهو صحيح أيضاً .
وانظر الإقناع ٤٤٧ ، والفاية ٤٠٩ .

(٤) قد أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٥) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفلس محركة : الظلمة آخر الليل » .

فَرَقَى عَلَيْهِ أَوْ وَقَفَ عِنْدَهُ ، وَحَمْدُ اللَّهِ تَمَالَى وَهَلَّلَ وَكَبَّرَ ، وَدَعَا فَقَالَ :
« اللَّهُمَّ ! كَمَا وَقَفْتَنَا ^(١) فِيهِ ، وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ — فَوَقَفْنَا لَذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ،
وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ — وَقَوْلُكَ الْحَقُّ — : (فَإِذَا
أَفْضَيْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ ^(٢)) إِلَى (غَفُورٍ رَّحِيمٍ) ! » .

فَإِذَا أَسْفَرَ جَدًّا سَارَ بِسَكِينَةٍ : فَإِذَا بَلَغَ « مُحْشَرًّا » أُسْرِعَ ^(٣) رَمِيَّةَ
حَجَرٍ ، وَيَأْخُذُ حَصَى الْجَمَارِ سَبْعِينَ — أَكْبَرَ مِنَ الْحِطِّصِ وَدُونََ
الْبَنْدِقِ ^(٤) ، كَحَصَى الْخَذْفِ — مِنْ حَيْثُ شَاءَ . وَكُرَّهُ مِنَ الْحَرَمِ وَمِنْ
الْحَشِّ ، وَتَكْسِيرُهُ . وَلَا يُسَنُّ غَسْلُهُ . وَتُجْزَى حَصَاةٌ نَجَسَتْ فِي خَاتَمِ
إِنْ قَصَدَهَا ، وَغَيْرُ مَعْرُودَةٍ : كَمِنْ مِسْنٍ وَبِرَّامٍ وَنَحْوَهُمَا . لِالصَّغِيرَةِ
جَدًّا أَوْ كَبِيرَةً ، أَوْ مَا رُمِيَ بِهَا ، أَوْ غَيْرُ ^(٥) الْحَصَى : كَجَوْهَرٍ وَذَهَبٍ
وَنَحْوَهُمَا .

فَإِذَا وَصَلَ « مِئْيَ » — وَهِيَ ^(٦) : مَا بَيْنَ وَادِي مُحْشَرٍ وَجَمْرَةِ
الْعَقَبَةِ . — بِدَأْبِهَا ، فَرَمَاهَا بِسَبْعٍ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْمَايَةِ ٤١٠ ، وَهِيَ اللَّفْظَةُ الْمُتَّفِقَةُ عَلَى مَحْتِهَا وَفَصَاحَتِهَا . وَصَحَّفَ
فِي الْإِقْتِنَاعِ ٤٧٧ بِلَفْظِ : « وَقَفْتَنَا » . وَفِي ع : « أَوْقَفْتَنَا » ، وَهِيَ أَمَّا رَدِيئَةٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « فَاذْكُرُوا اللَّهَ الْآتِينَ » .

(٣) فِي شِ زِيَادَةِ : « قَدَرُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَلَئِنْ وَرَدَتْ فِي الْإِقْتِنَاعِ ٤٤٨ . وَقَدْ
زَادَهَا نَاشِرُ النَّهَايَةِ بَيْنَ مَرْبَعِينَ لِذَلِكَ .

(٤) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّهَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٤٤٩ . وَفِي ع : « الْمَبْنَدُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي شِ : « أَوْ بَغِيرَ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زُشِّ . وَفِي النَّهَايَةِ : « وَحَدَّاهَا » . وَفِي شِ : « وَهُوَ » ، وَلِلَّهِ تَحْرِيفٌ .

وَيُشْتَرَطُ الرَّمْيُ — فَلَا يُجْزَى الوَصْعُ — وَكَوْنُهُ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ — فَلَوْ رَمَى دَفْعَةً فَوَاحِدَةً^(١) ، وَيُؤَدَّبُ — وَعِلْمُ الْحَصُولِ بِالرَّمْيِ . فَلَوْ وَقَعَتْ خَارِجَةً^(٢) ثُمَّ تَدَحَّرَجَتْ فِيهِ ، أَوْ عَلَى ثَوْبِ إِنْسَانٍ ثُمَّ صَارَتْ فِيهِ وَلَوْ بِنَقْضٍ غَيْرِهِ — أَجْزَأُتُهُ .

وَوَقْتُهِ : مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَنُدْبُ بَعْدَ الشَّرُوقِ^(٣) — فَإِنْ غَرَبَتْ فَمِنْ غَدٍ^(٤) بَعْدَ الزَّوَالِ . — وَأَنْ يَكْبُرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقُولَ : « أَللّٰهُمَّ أَجْمَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعِيًّا مَشْكُورًا ! » وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِيَّ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِي عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَرْفَعُ يَمَانَهُ حَتَّى يُرَى يَبَاضٌ يُبْطِلُهُ . وَلَا يَقِفُ . وَلَهُ رَمِيهَا مِنْ فَوْقِهَا .

وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِ الرَّمْيِ ، ثُمَّ يَنْحَرُ هَدْيًا مَعَهُ ، ثُمَّ يَحْلِقُ — وَسُنَّ^(٥) أَسْتِقْبَالُهُ ، وَبِدَآءُ بَشْقِهِ الْأَيْمَنِ — أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بَيْنَهُمَا . وَالرَّأْيُ اقْتَصَرُ^(٦) كَذَلِكَ أَنْ مَلَأَ فَأَقْلَّ ، كَعَبْدٍ . وَلَا يَحْلِقُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . وَسُنَّ أَخْذُ ظَفَرٍ وَشَارِبٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَا يُشَارِطُ الْحَلَّاقَ عَلَى أَجْرَةٍ . وَسُنَّ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى مَنْ عَدِمَهُ .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمُرَافِقُ لِلْمَالِ الْغَايَةِ ٤١١ . وَفِي ش : « وَاحِدَةً » ، وَهُوَ خَطَأٌ

وَتَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع وَالْغَايَةِ : « خَارِجَةً » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٣) فِي ش : « الشَّرْق » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « غَدِهِ » ، وَزِيَادَةُ الْمَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَيَسَن » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ شَعْرِهَا » .

ثم قد حلَّ له كل شيء، إلا النساء.

والحلق والتقصير نسكٌ : في تركهما دمٌ : لا إن أخرهما عن أيام منى، أو قدَّم الحلق على الرمي أو ^(١) على النحر، أو نحر أو طاف قبل رميه ولو عالمًا.

ويحصل التحلل الأول باثنين : من ^(٢) رمى وحلق وضواف، والثاني بما بقي مع سمي ^(٣).

ثم يخطب الإمام منى — يوم النحر — خطبةً يفتتحها بالتكبير. يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي

ثم يفيض إلى مكة، فيطوف مفردًا وقارنًا — لم يدحلاها قبل —
للقدوم برمل، ومتمتعًا بلارمل.

ثم للزيارة — وهي : الإفاضة — ويعينه بالنية. وهو ركن لا يتم حج ^(٤) إلا به.

ووقته : من نصف ليلة النحر، لمن وقف وإلا : فبعد الوقوف. ويوم النحر أفضل. وإن أخره عن أيام منى جاز، ولا شيء فيه كالسعى.

(١) في ش زيادة : « قدم الحلق » ، وهي من الشرح .

(٢) ورد بهامش ع مصححاً زيادة : « ثلاثة » ، وهي واردة في الإيماع ٥٧ ؛ ومذكورة في الشرح بلفظ : « ثلاث » .

(٣) كذا في زع والفاية ٤١٢ . وفي ش : « السعى » .

(٤) كذا في ز والفاية ٤١٣ . وفي ع ش : « الحج » .

ثم يسعى متمتع ، ومن لم يسع مع طواف القدوم .
 ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب ، ويتصلع^(١) ، ويرش^٢ على
 بدنه وثوبه ، ويقول : « بسم الله ؛ اللهم أجعله لنا علماً نافعا ، ورزقا
 واسما ، ورياً وشعباً ، وشفاء من كل داء ! واغسل به قلبي ، واملاهُ
 من خشيتك ! » .

فصل

ثم يرجع ، فيصلّي ظهرَ يوم النحر بمنى ، ويبيت^٣ بها ثلاث
 ليال .

ويرمى الجمرات بها أيام التشريق : كلّ جرة سبع حصياتٍ —
 ولا يُحزى رى غير سقاة ورعاة إلا نهارا بعد الزوال ،
 وسن قبل الصلاة — يبدأ بالأولي : أبعدهن من مكة وتلى مسجداً
 الخيف ، فيجعلها عن يساره ، ثم يتقدم قليلا ، فيقف يدعو ويطلق .
 ثم الوسطى ، فيجعلها عن يمينه . ويقف عندها فيدعو^(٢) . ثم جرة
 العقبة ، ويحملها عن يمينه ، ويستبطن الوادى ، ولا يقف عندها .
 ويستقبل القبلة في الكل .

وترتيبها شرط ، كالعدد . فإن أخل^(٣) بحصاة من الأولى ، لم

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « منه » .

(٢) كذا في ز ش والناية ٤١٤ . وفي ع والإقناع ٤٥٧ : « ويدعو » . و ش :

« . ثم يأتي » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الراى » .

يُصَحَّ رَمَى الثَّانِيَةِ . فَإِنْ جَهِلَ مِنْ أَهْلِهَا تُرِكَتْ^(١) ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ .
وإنْ أُخِرَ رَمَى يَوْمٍ - وَلَوْ يَوْمَ النَّحْرِ - إِلَى غَدِهِ أَوْ أَكْثَرَ ،
أَوْ لَكَلَّ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّمَشْرِيقِ - أَجْزَأُ أَدَاءً ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُ
بِالْيَقِينِ .

وَفِي تَأْخِيرِهِ عَنْهَا دَمٌ ، كَثَرَتْ مَبِيتُ لَيْلَةٍ بَنَى .
وَفِي تَرْكِ حَصَاةٍ ، فِي " شَعْرَةٍ ، وَفِي حَصَاتَيْنِ مَا فِي شَعْرَتَيْنِ .
وَلَا مَبِيتٌ عَلَى سُقَاةٍ وَرِعَاةٍ ، فَإِنْ غَرَبَتْ - وَهَمَّ بِهَا - لَزِمَ
الرَّعَاةُ فَقَطُّ الْمَبِيتُ .
وَيُخْطَبُ الْإِمَامُ ثَانِي أَيَّامِ التَّمَشْرِيقِ خُطْبَةً ، يَعْلَمُهُمْ^(٢) حُكْمَ التَّعْجِيلِ
والتَّأْخِيرِ ، وَتَوَدِيْعِهِمْ .
وَالْأَمِيرُ الْإِمَامُ الْمُقِيمُ لِلْمَنَاسِكِ ، أَلْتَّعْجِيلُ^(٣) فِيهِ . فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ
بِهَا ، لَزِمَهُ الْمَبِيتُ وَالرَّمَى مِنَ الْغَدِ .
وَيَسْتَقْطَرُ رَمَى "يَوْمِ الثَّلَاثِ عَنْ مَتَمَجِّلٍ ، وَيُدْفَنُ حَصَاهُ . وَلَا يَضُرُّهُ
رُجُوعُهُ .

فَإِذَا تَيَّ مَكَّةُ يُخْرَجُ حَتَّى يُوَدَّعَ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ ، إِذَا فَرَغَ مِنْ
جَمِيعِ مُوَرِّهِ . وَسَنَ بَعْدَهُ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ^(٤) ، وَرُكْعَتَانِ .

(١) نَبَى : نَبَى وَبَرَاهُ شَعْرَةً ، وَفِي تَرْكِ " ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) نَبَى : نَبَى : " بِهَا " ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْإِفْتِاحِ ٤٥٩ .
(٣) " : " وَهِيَ الْأَسْبَابُ . وَفِي عَشْرِ الْإِفْتِاحِ وَالنَّابَةِ ٤١٥ : " التَّعْجِيلُ " .
(٤) " : " الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ . . . بِشَيْءٍ غَيْرِ " ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

فإن ودَّعَ ، ثم أشتغل بغير شدِّ رحلٍ ونحوه ، أو أقام —
أعاده

فإن خرج قبل الوداع رجع ، ويحرم بعمره إن بعد .
فإن شقَّ ، أو بعد مسافة قصر — فعليه دم (١) .
ولا وداع على حائضٍ ونفساء ، إلا أن تطهر قبل مفارقة البنيان .
ثم يقفُ في « الملتزم » : بين الركن والباب ، ملصقاً به جميعه ،
ويقول : « اللهم ! هذا بيتك ، وأنا عبدك وابنُ عبدك وابنُ أمِّتك ،
حملتني على ما سخرت لي : من خلقتك ، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني .
بنعمتك إلى بيتك : وأعنتني على أداء نسكي . فإن كنت رضىتُ
عني فازدُدْ عني رضا ، وإلا فمُنَّ الآنَ قبلَ أن تنأى عن بيتك داري !
وهذا أو أن أنصرافي — إن أذنت لي — غيرَ مستبدلٍ بك ولا ببيتك
ولا راغبٍ عنك ولا عن بيتك ! اللهم فأصحبني العافية في بدني ،
والصحة في جسمي ، والعصمة في ديني ، وأحسنْ مُنْقَلَبِي ، وارزقني
طاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي بين خيرَي الدنيا والآخرة ! إنك على
كل شيء قديرٌ » . ويدعو بما أحبَّ ، ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم .

ويأتي « الحطيم » أيضاً ، وهو : تحت الميزاب . ثم يشربُ

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « بلارجوع » .

من^(١) زمزم ، ويستلم الحجرَ ويقبّله .

وتدعو حائض ونفساء من باب المسجد^(٢) .

وسن دخوله^(٣) البيتَ بلاخفٍّ ونعلٍ وسلاحٍ : وزيارةُ قبرِ
النبيِّ — صلى الله عليه وسلم — وقبرِ صاحبه رضي الله تعالى عنهما !
فيسلمُ عليه مستقبلاً له ، ثم يستقبلُ القبلة ، ويجعلُ الحجرةَ عن
يساره ، ويدعو . ويحرمُ الطواف بها ، ويكره التمسُّح ورفعُ الصوت
عندها .

وإذا توجهَ هَلَلٌ ، ثم قال : « آيُّونَ تائبُونَ ، عابدونَ لربنا
حامدونَ ؛ صدقَ اللهُ وعده ، ونصرَ عبده ، وهزمَ الأحزابَ
وحده ! » .

* * *

فصلٌ

من أراد العمرة — وهو بالحرم — خرج فأحرم من الحِلِّ
والأفضل^(٤) : من « التَّعْمِيمِ » ، و« الجُمُرَانَةِ » ، و« الْحَدَّيْنِ » .
وحرُم من « الْحَرَمِ » وينمقد ، وعليه دم .

(١) في ش زيادة : « ماء » ، وهي من المرح .

(٢) في ش زيادة من المرح : « ندبا » ، وانظر شرح الإقناع ٤٦٢ .

(٣) في ش : « دخول . . بلاخف وبلا سلاح » ، وفيه سقط لم يردوا شرح .

وزيادة هـ .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « لإحرامه » .

ثم يطوف ويسمى^(١) . ولا يحلُّ حتى يحلِّقَ أو يقصِّرَ .
ولا بأس بها في السنَّة مراراً ، وفي غير أشهر الحج أفضل . وكُره
إكثارُ منها ، وهو برمضانَ أفضل . ولا يُكره إحرامُ بها يومَ
عرفة^(٢) والنحر ، وأيامَ التشريق .
وتُجزى عمرةُ القارن ، ومن التَّعميم — عن عمرة الإسلام .

* * *
فصل

أركانُ الحج : الوقوفُ بعرفة ، وطوافُ الزيارة — فلو تركه
رجع معتمراً — والإحرامُ ، والسمي^(٣) .
وواجباته : الإحرامُ من الميقات ، ووقوفُ مَنْ وقف^(٤) نهاراً
إلى الثروب ، والمبيتُ بعزْدَلِفَةَ إلى بعد نصف الليل : إن وافاها
قبله : والمبيتُ بمنى ، والرَّمْيُ ، وترتيبه ، والحَلَّاقُ أو التقصيرُ ،
وطوافُ الوداع وهو : الصَّدَر .
وأركانُ العمرة : إحرامُ ، وطوافُ ، وسمي^(٥) . وواجبها^(٥) :
حلقُ أو تقصيرُ .

(١) وش : « وسمي للعمرة . . يحل منها » ، والزيادة من الشرح . وانظر
الإمام : ٤٦٧ ، والفتاوى : ٤٢٠ .
(٢) وش : « عرفة ولا يوم . . ولا أيام » ، والزيادة من الشرح .
(٣) وش : زيادة من الشرح : « بين الصفا والمروة » .
(٤) وش : زيادة : « بعرفة » ، وهي من الشرح .
(٥) وش : « وواجبها إحرام من الميقات وحلق . . » ، والزيادة من الشرح وإن
جرت في الإمام : ٤٦٨ والفتاوى : ٤٢١ بلفظ : « الاحرام (أو لإحرام) من الحل » .

فمن ترك الإحرام لم ينعقد نسكه . ومن ترك ركناً غيرَه ، أو
أو نيته — لم يَتِمَّ نسكه إلا به .

ومن ترك واجباً ف عليه دم ؛ فإن عَدِمَه فكصومٍ متعة .
والمسنونُ — : كالمَيِّتِ بِمَنَى لَيْلَةٍ عَرَفَةَ ، وطوافِ القُدومِ ،
والرَّمَلِ ، والاضطباعِ ، ونحو ذلك . — لا شَيْءَ فِي تَرْكِهِ .

بابُ أَلْفَوَاتِ وَإِحْصَارِ

« أَلْفَوَاتُ » : سَبَقُ لَا يُدْرِكُ . و « الإحصارُ » : الحبسُ .

‘ من طلع عليه فجرُ يومِ النحر ، ولم يَتَمَّ بِمَرْفَعَةٍ لَعَذْرِ : حَضَرٍ أو
غيرِه ، أو لا — فاته الحج ، وانقلب إحرامُه — إن لم يَخْتَرْ البقاءَ
عليه ، لِيَحْجَّ مِنْ ^(١) قَابِلٍ — عُمرَةً . ولا تُجْزَى عَنْ عُمْرَةِ الإسلامِ ،
كمندورة . ويلزمه ^(٢) قضاء حتى النفلِ .

وعلى من لم يَشْتَرِطْ أوْلاً — قضاء حتى النفلِ ، وهَدْيٌ مِنْ
الْفَوَاتِ يُؤَخَّرُ إِلَى الْقَضَاءِ ^(٣) . فَإِنْ عَدِمَه زَمَنَ الْوَجُوبِ ، صَارَ
كَمَتَمَعٍ .

(١) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « عام » .

(٢) هذا إلى آخر الجملة ورد في ز ، كما ورد نحوه في الإقناع ٤٧٠ . ولم يرد في ع ش
والعاية ٤٢٤ .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والناية : « للقضاء » .

وإن وقف الكلُّ ، أو إلا يسيراً ، الثامنَ أو العاشرَ خطأً —
أجزأهم .

ومن مُنِعَ البيتَ — ولو بعدَ الوقوف ، أو في صرة — ذبح
هَذِيكاً بنية التحلل وجوباً . فإن لم يجد صام عشرة أيام بالنية ، وحلَّ .
ولا إتمامَ فيه .

ولو نوى التحللَ قبل أحدهما ، لم يحلَّ . ولزمه دم لتحلُّه ،
ولكل محذور بعده .

ويباح تحللٌ لحاجةٍ : قتالٍ أو بذلٍ مالٍ ، لا يسيرٍ لمسلمٍ .
ولا قضاءً على من تحللَ قبل فوتِ الحجِّ^(١) . ومثله : من جُنَّ
أو أغمى عليه .

ومن حُصِرَ عن طواف الإفاضة فقط ، لم يتحلَّ حتى يطوفَ .
ومن حُصِرَ عن واجبٍ لم يتحلَّ ، وعليه دمٌ ، وحجُّه صحيح .
ومن صُدَّ عن عرفةٍ في حجٍّ ، تحللَ بعمرَةٍ مجتأناً .
ومن أخْصِرَ بمرضٍ أو ذهابٍ^(٢) نفقةً ، أو ضلَّ الطريقَ — بقى
حرماً حتى يقدرَ على البيت . فإن فاتته الحجَّ تحللَ بعمرَةٍ ، ولا ينحر
هَذِيكاً معه إلا بالحرم .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « في قل » .

(٢) كذا في زع والناية ٤٢٥ . هـ ، ش : « أو بنهاية » ، والزيادة من المرح .

(م ١٩ — منتهى الإرادات)

- ومن شرط في ابتداء إهرامه : « أن هُتِلَ حيثُ حبستى » . فلا التحللُ مجاناً في الجميع .

بابُ أَلْهَدَى وَأَلْضَاحِي

« أَلْهَدَى » : ما يَهْدَى للحَرَمِ : من نَمَةٍ وَغَيْرِهَا . و « الْأَضْحِيَّةُ » : ما يُذْبَحُ : من إِبِلٍ وَبَقَرٍ^(١) وَغَنَمٍ أَهْلِيَّةٍ ، أَمَّا الْفَحْرُ ، بسببِ الْعِيدِ ، تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَلَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِهِنَّ .
وَالْأَفْضَلُ : إِبِلٌ فَبَقَرٌ فَغَنَمٌ ، إِنْ أَخْرَجَ كَمَا لَا .

ومن كل جنسٍ : أَسْمَنُ ، فَأَغْلَى ثَمَنًا ، فَأَشَبُّ — وهو : الْأَمِيعُ ، وهو : الْأَبْيَضُ أَوْ مَا بَيَاضُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَوَادِهِ . . فَأَصْفَرُ . . فَأَسْوَدُ .

ومن ثَنِيٍّ مَعَزٍ : جَذْعُ ضَأْنٍ . ومن سُبُعٍ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ^(٢) : شَاةٌ .
ومن إحداهما : سَبْعُ شِيَاهٍ . ومن الْمُغَالَاةِ : تَعَدُّدٌ فِي جَنْسٍ . وَذَكَرُ كَأَنِّي .

وَلَا يُجْزَى دُونَ جَذْعِ ضَأْنٍ : مَالَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ : وَثَنِيٍّ مَعَزٍ : مَالَهُ سَنَةٌ ؛ وَثَنِيٍّ بَقَرٍ : مَالَهُ سَنَتَانِ ؛ وَثَنِيٍّ إِبِلٍ : مَالَهُ خَمْسُ سَنِينَ .

(١) في ش زيادة : « والعقيقة » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإتيان ٤٧٥ والغاية ٤٧٧ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بقر أو غنم » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « أو سبع بقرة » ، والزيادة من كلام الأشارح .

وتَجْزَى شاةً^(١) عن واحدٍ وأهل بيته وعياله ، وبَدَنَةٌ أو بقرَةٌ
عن سبعة . ويُعتبر ذُبْحُها عنهم . وسواء أرادوا^(٢) قُرْبَةً ، أو بعضهم
قُرْبَةً وبعضهم لحماً ، أو كان بعضهم ذميّاً .

ويجْزَى فيهما جَمَاءٌ ، وبَترَاءُ^(٣) وَخَصِيٌّ ، ومرضوضُ الخَصِيَّتَيْنِ ،
وما خَانِ بِلَا^(٤) أَذَنٍ ، أو ذهب نصف أَلِيَّتِهِ^(٥) .

لَا يَدْنَةُ المَوْرِ : بَأَن أَنْخَسَفَتْ عَيْنُهَا . وَلَا قَاعَةُ العَيْنَيْنِ مع ذَهَابِ
إِبْصَارِهِمَا . وَلَا عَجَفَاءٌ لَا تَمُتْقَى ، وهى : الهزيلة التى لا مَخَّ فيها .
وَلَا عَرَجَاءٌ : لَا تُطِيقُ مَشْيًا مع صحيحة . وَلَا يَدْنَةُ المَرَضِ . وَلَا جِدَاءٌ^(٦) ،
وهى : الْجُدْبَاءُ ، وهى : ما شاب وَنَشِفَ صَرْعُهَا . وَلَا هَتَاءٌ ، وهى :
التي ذهبت ثَنَائِيهَا من أصلها . وَلَا عَصْمَاءٌ : ما^(٧) أَنْكَسَرَ غِلَافُ
قَرْنِهَا . وَلَا خَصِيٌّ مَحْبُوبٌ . وَلَا عَضْبَاءٌ : ما^(٨) ذهب أَكْثَرُ أَذْنِهَا أو
فَرْشِهَا

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٢٨ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٤٧٧ : « الشاة » .

(٢) فِي شِ : « أَرَادُوا كُلَّهُمْ » . أَوْ أَرَادَ بَعْضُهُمْ . . وَأَرَادَ بَعْضُهُمْ « ، وَالزِّيَادَةُ
مِنْ شَرْحِ . وَانْتَهَى النَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٤٧٨ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةُ : « وَصَمَاءٌ » ، وَلَعَلَّهَا مِنْ الشَّرْحِ . وَقَدْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ٤٢٨ ،
وَالْإِقْنَاعِ ٤٧٣ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ وَالذَّابَةِ . وَفِي شِ : « بَيْر » .

(٥) وَرَدَ فِي زَعِ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ ذَنْبُهُ » . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٦) لَمْ يَرِدْ فِي اللِّسَانِ ١٤٦/١٨ وَالنَّاجِ ١٦٩/١٠ إِلَّا جَمْعًا لِلْجَدَى ، فَهُوَ تَشْبِيهُ .

(٧) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ : « وَهِيَ الَّتِي » .

(٨) فِي شِ : « وَهِيَ » . . . أَوْ ذَهَبَ قَرْنُهَا « ، وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا مِنْ الشَّرْحِ وَإِنْ
وَرَدَ أَوْفًا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ ٣/٣ .

وَتُكْرَهُ مَعِيشَتُهُمَا بِخَرْقٍ أَوْ شَقٍّ ، أَوْ قَطْعِ نَصْفٍ ^(١) فَأَقْلٌ مِنَ
الثَلَاثِ ^(٢) .

وَسُنُّ نَحْرٍ الْإِبِلِ قَاعَةٌ مَعْقُولَةٌ ^(٣) يَدُّهَا الْيَسْرَى — : بَأَن يَطْعُهَا
فِي الْوَهْدَةِ ، بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ . — وَذَبِجٌ ^(٤) بَقَرٌ وَغَنَمٌ عَلَى
جَنْبِهَا الْإَيْسَرِ ، مُوجَّهَةٌ إِلَى الْقِبْلَةِ .

وَيُسَمَّى حِينَ يَحْرُكُ يَدَهُ بِالْفِعْلِ ، وَيَكْبُرُ وَيَقُولُ : « أَللَّهُمَّ هَذَا
مِنْكَ وَلَكَ » . وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ : « أَللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ ! » . وَيَذْبَحُ
وَاجِبًا قَبْلَ قُلٍّ .

وَسُنُّ إِسْلَامٌ ذَابِجٌ . وَتَوَلَّيْهِ ^(٥) بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ ، وَيَحْضُرُ إِنْ وَكَلُ .
وَتَعْتَبَرُ نِيَّتُهُ إِذَنْ — إِلَّا مَعَ التَّعْيِينِ — لَا تَسْمِيَةُ الْمُضْحَى عَنْهُ .

وَوَقْتُ ذَبِجٍ ^(٦) أَضْحِيَّةٌ ، وَهَدَنِي ^(٧) نَذِيرٌ أَوْ تَطَوُّعٌ ، وَمَتْعَةٌ
وَقِرَانٌ . مِنْ بَعْدِ أَسْبَقِي صَلَاحِ الْعِيدِ بِالْبَلَدِ ، أَوْ قَدَرِهَا لِمَنْ لَمْ يَصِلْ —

(١) فِي ش : « نَصْفٌ مِنْهُمَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ اللَّامُ فِي عِ وَالنَّايَةِ .
وَاطْلُقَ الْإِقْتِنَاعُ .

(٢) قَوْلُهُ : مِنَ الثَّلَاثِ ، وَرَدَ فِي ز ، وَلَمْ يَرِدْ فِي عِ شِ وَالنَّايَةِ . وَوَرَدَ فِي الْإِقْتِنَاعِ بِالْفِظِ :
« مِنَ النِّصْفِ » .

(٣) فِي ش : « مَعْقُولَةٌ بِأَن . . الْوَهْدَةُ وَهْيَ بَيْنَ » ، فَأُدرِجُ اللَّامُ فِي الْمَرْحِ وَبِالْعَكْسِ .
وَاطْلُقَ الْعَايَةُ ٤٢٩ ، وَالْإِقْتِنَاعُ ٤ .

(٤) فِي ش : « . . وَبَقَرٌ » ، وَأُدرِجُ الْبَاقِي فِي الْمَرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زِ شِ وَالنَّايَةِ . وَفِي عِ : « وَتَوَلَّيْتُ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْغِيفٌ .

(٦) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ : « مَسْئَلَةُ وَقْتِ الذَّبْحِ » .

(٧) فِي ش : « وَوَقْتُ ذَبْحِ هَدْيٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ .

وإن^(١) فتمت بانزوال ذبيح . . إلى آخر ثمانى التشرىق . وفى أولها
فما يلبه أفضى . ويجزى فى ليلتهما^(٢) .

فإن فات الوقت قضى الواجب كالأداء . وسقط التطوع .
ووقت ذبيح واجب بفعل محذور من حينه . وإن^(٣) فعله لعذر
فله ذبحه قبله . وكذا ما وجب لترك واجب .

فصل

ويتعين هذى : بـ « هذا هدى » . أو تقليده^(٤) أو إشعاره
نيتته . ونحية : بـ « هذه أضحية » . أو : « لله » ونحوه ، فهما .
لا ينيت حان الشراء . ولا بسوقه مع نيته ، كإخراجه مالا
للمسدة به .

وما تعين جاز نقل الملك فيه وشراء خير منه ، لا يبعه فى دين
ولو بعد موت .

وإن عُنِ معلوم عيبه تعين ، وكذا عما فى ذمته ، ولا يجزئه .

(١) كذا فى زع والغاية ٤٣٠ . وفى ش : « إن فاتت الصلاة » ، ولله سقط لم
يرد فى الشرح ، وزيادة منه وإن ورد نحوها فى الغاية .

(٢) كذا فى زع . وفى ش : « بيلتهما » ، وهو تحريف .

(٣) فى ش : « وإن أراد فعله لمدرجه . . » ، والزيادة من الفرج .

(٤) كذا فى زع . وفى ش : « أو بطليله » ، وزيادة الباء من الفرج وإن وردت
فى الإقناع ٧ والغاية ٤٣٤ .

وَمَلَكَ رَدًّا مَا عَلِمَ عَيْبَهُ بَعْدَ تَعْيِينِهِ ، وَإِنْ أَخَذَ الْأَرْضَ فَكَفَاضِلٌ^(١)
مِنْ قِيَمِهِ .

وَلَوْ بَانَتْ مَعِينَةٌ^(٢) مُسْتَحَقَّةٌ ، لَزِمَهُ بِدُّهَا .

وَيَرْكَبُ^(٣) لِحَاجَةً فَقَطْ بِلَا ضَرَرٍ ، وَيُضْمِنُ النِّقْصَ .

وَإِنْ وَلَّتْ ذُبُحٌ^(٤) مَعَهَا إِنْ أَمَكْنَ حَمْلُهُ أَوْ سَوْفُهُ ؛ وَإِلَّا فَكَهْدِي
عُطِبَ . وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبْنِهَا إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْهُ .

وَيَجْزُئُ صَوْفَهَا وَنَحْوَهُ لِمَصْلَحَةٍ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .

وَلَهُ إِعْطَاءُ الْجَازَرِ مِنْهَا هَدِيَّةً وَصَدَقَةً ، لَا بِأَجْرَتِهِ . وَيَتَصَدَّقُ

أَوْ يَتَنَفَّعُ^(٥) بِجِلْدِهَا وَجُلَّتْهَا . وَيَحْرُمُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ مِنْهَا .

وَإِنْ سُْرِقَ مَذْبُوحٌ مِنْ أَضْحِيَّةٍ^(٦) أَوْ هَدْيٍ مَعِينٍ^(٧) أَبْتَدَأَ ، أَوْ عَنْ
وَاجِبٍ فِي ذِمَّةٍ — وَلَوْ بَنَزَرَ — فَلَا شَيْءَ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَمِئْنَ ضَمْنٌ .
وَإِنْ ذُبِحَ ذَابِحٌ فِي وَقْتِهَا بِلَا إِذْنٍ ، فَإِنْ نَوَاهَا عَنْ نَفْسِهِ مَعَ

(١) فِي ش : « فَهُوَ كَفَاضِل » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْإِتْقَاعِ وَشَرَحَهُ ٨٠ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ :
« مَعِينَةٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَضَعِيفٌ .

(٣) فِي ش : « وَأَنْ يَرْكَبَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ زِيَادَةٍ : « وَلِهَا » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِتْقَاعِ .

(٥) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْإِتْقَاعِ ٩ . وَفِي عِ ش : « وَيَتَنَفَّعُ » ،
وَلَمْ يَحْرِفْ .

(٦) فِي ش : « أَضْحِيَّةٌ مَعِينَةٌ . . . ذِمَّتُهُ وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا بَنَزَرَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ
وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ، وَالْغَايَةَ ٤٣٢ .

(٧) وَرَدَّ بِهَا مَشْعُورٌ : « نَخْ (نَسْخَةٌ أُخْرَى) : مَعِينِينَ » ، وَكَلَامًا مَعْبُوحٌ .

علمه^(١) أنها أضحية الغير، أو فرق لحما — لم تُجزى^(٢). وضمن ما بين القيمتين : إن لم يفرق لحما ، وقيمتها : إن فرقته . وإلا أجزاء ، ولا ضمان .

وإن^(٣) ضحى أثنان ، كل بأضحية الآخر غلطاً — كفتها ، ولا ضمان . وإن بقي اللحم تراداه .

وإن أتلها أجنبي أو صاحبها ، ضمنها بقيمتها يوم تلف^(٤) ، تصرف في مثلها . بخلاف قن تعين لعتق .

ولو مرضت ، فخاف عليها فذبحها — فعليه بدلها . ولو تركها فماتت ، فلا^(٥) .

وإن فضل عن شراء المثل شيء ، اشترى به شاة أو سبع بدنة أو بقرة . فإن لم يبلغ تصدق به أو بلحم يشتري به ، كآرشي جناية عليه .

وإن غطب بطريق هدى واجب ، أو تطوع بنية دامت — ذبحه موضعه^(٦) . وسن غمس نعله في دمه ، وضرب صفحته بها — لياخذه^(٧) الفقراء . وحرّم أكله وخاصته منه .

(١) كذا في زع والإقناع ١٠ . وفي ش : « عمله » ، وهو تصحيف .
(٢) كذا في ز ش . وفي الإقناع : « تجز » . وكل صحيح .
(٣) في ش : « أو إن » ، وهو تحريف وعيب من الناشر .
(٤) كذا في زح والغاية ٤٣٥ . وفي ش : « التلف ... مثلها لتعينا » ، والزيادة من الشرح . وانظر الإقناع .
(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح : « شيء عليه نسا » .
(٦) ورد بهامش ز : « أي في مكانه الذي غطب فيه » .
(٧) كذا في ز والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ١١ . وفي ش : « لتأخذه » ، وكل صواب .

وإن تلف أو عاب بفعله أو تقريطه ، لزمه بدله كالأضحية .
وإلا أجزأ ذبح ما تعيب من واجب بالتهمة ، كتعمينه^(١) فعيها
فبرى .

وإن وجب قبل تعيين^(٢) — : كفدية ، ومنذور في الذمة . —
فلا ، وعليه نظيره ولو زاد عما في الذمة^(٣) . وكذا لو سرق أو ضلّ
ونحوه .

وليس له أسترجاع عاطب ومعيب وضال^(٤) وجرد ، ونحوه .

* * *

فصل

ويجب هدى بذر^(٥) ، ومنه : « إن لبست ثوبا من غزلك فهو
هدى » فلبسه ، ونحوه .

وسن سوق حيوان من الحل ، وأن يقفه بعرفة ، وإشعار^(٦) بدن
وبقر : بشق صفحة^(٧) اليمنى من سنام أو تحله ، حتى يسيل الدم .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح الموافق لما في شرح الإقناع ١٢ . وفي ش :
« كتمينه » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع ، وهو موافق لما في الإقناع . وفي ش : « تعين » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش والإقناع : « ذمته » . والغاية : « بذمته » .

(٤) في ش : « وضال وسروق . ونحوه » ، وفيه تصحيف خطير ، وزيادة

من الشرح . فانظر الإقناع والغاية .

(٥) كان أصل عبارة ز : « ولا يجب هدى إلا بذر » ، ثم ضرب على « لا » و « إلا » .

(٦) كذا في زع ، أي صفحة الناحية اليمنى . وفي ش : « صفحته » ، والظاهر

أنه تحريف . وفي الإقناع ١٣ : « صفحة سنامها اليمنى » . وفي الغاية ٤٣٦ : « صفحة يمين
من سنام » . وكلاما ظاهرا .

وتقليدُهما مع غنم النمل وآذان القرب والمُرى .

وإن نذر هذياناً وأطلق ، فأقلُّ مجزئ : شاةٌ ، أو سبعٌ من بدنةٍ أو بقرةٍ . وإن ذبح إحداها عنه ، كانت كلها واجبةً .

وإن نذر بدنةً أجزأته بقرةٌ : إن أطلق ؛ وإلا لزمه ما نواه .

ومعينا أجزأه ، ولو ^(١) صغيراً وممياً أو غير حيوان

وعليه إيصاله وثمن ^(٢) غير منقول ، لفقراء الحرم . وكذا إن نذر سوقاً أضحيةً إلى مكة ، أو قال : « لله على أن أذبح بها » .

وإن عين شيئاً لغير الحرم ^(٣) — ولا معصيةً فيه — تعين ذبحاً وتفریقاً لفقرائه .

وسنُّ أكله وتفرقته من هدى تطوُّع ، كأضحية . ولا يأكل من ^(٤) واجب — ولو بنذر ^(٥) أو تعين — غير دم متعةٍ وقرانٍ ،

(١) فَي ش : « ولو كان . . أو ممياً » ، وع : « ولو . . أو ممياً » . والزيادة من المرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو ثمن . . كعقار » ، وفيه نصٌّ وزاد من المرح وإن ورد نحوها في الإقناع ١٤ .

(٣) ورد بهامش ز : « مسألة تعيين موضع الصدقة » .

(٤) فَي ش زيادة : « هدى » ، وهي من المرح كما يؤيده ما في الإقناع .

(٥) كذا في ز ش . وفي غ : « نذر » ، وهو تحريم .

فصل

التَّضَحِّيَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ : عَنْ مُسْلِمٍ تَامُّ الْمَلِكِ ، أَوْ مَكَاتِبٍ^(١) يَأْذَنُ . وَعَنْ مَيْتٍ أَفْضَلُ ، وَيُعْمَلُ بِهَا كَمَنْ حَيٌّ .

وَتَجِبُ بِنَذْرٍ . وَكَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَذَمُّهَا وَعَقِيقَةُ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةٍ بِشَمْنِهَا^(٢) .

وَسُنُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَيُهْدَى وَيَتَصَدَّقَ أَثْلَاثًا ، حَتَّى مِنْ وَاجِبِهِ . وَالْكَافِرُ مَنْ تَطَوَّعَ . لَا بِمَا لَيْتِمٍ^(٣) وَمَكَاتِبٍ : فِي إِهْدَائِهِ وَصَدَقَةٍ .

وَيَجُوزُ قَوْلُ مُضَحٍّ : « مِنْ شَاءَ أَقْتَطِعَ » ، وَأَكْلُ^(٤) أَكْثَرُ . لَا كَلِّهَا ، وَيُضْمَنُ أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، بِمِثْلِهِ لَحْمًا^(٥) .

وَمَا مَلَكَ أَكَلَهُ فَلَهُ هَدِيَّتُهُ ، وَإِلَّا ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ^(٦) كَبِيعَهُ وَإِتْلَافَهُ . وَيُضْمَنُهُ أَجَنْبِيٌّ بِقِيمَتِهِ .

وَإِنْ مَنَعَ الْفُقَرَاءَ مِنْهُ حَتَّى أَتَتْهُنَّ ضَمَنَ تَقْصِهِ : إِنْ أُنْتَفَعَ بِهِ ، وَإِلَّا فَقِيمَتَهُ . وَنُسِخَ تَحْرِيمُ الْأَذْخَارِ .

(١) فِي ع : « وَمَكَاتِب » . وَفِي ش : « أَوْ مَكَاتِبُ يَأْذَنُ سَيِّدُهُ » . وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ ٤٣١ ، وَالْإِقْنَاعُ ١٥ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الصَّحِيحُ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « بِشَمْنِهَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ وَإِنْ وَافَقَ مَا فِي الْإِقْنَاعِ ١٦ : مِمَّا يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « مِنْ مَالٍ يَتِيمٍ » ، وَهُوَ خَطَأٌ . فَتَأْمَلُ .

(٤) فِي ع : « أَكَلَهُ » . عَلَيْهِ اسْمٌ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي الْأَقْلَابِ عَلَى مَا يَظْهَرُ .

(٥) قَوْلُهُ : « بِمِثْلِهِ لَحْمًا » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٦) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، مِ : « لَحْمًا » .

ومن فرق نذراً بلا إذن ، لم يضمن .
ويعتبر تملك فقير ، فلا يكفي إطعامه .

ومن مات بعد ذبحها^(١) قام وارثه مقامه^(٢) . ويفعل ما شاء بما
ذبح قبل وقته .

وإذا دخل العشر حرم على من يضحي أو يضحي عنه ، أخذ
شيء من شعره أو ظفره أو بشرته ، إلى الذبح . المنقح : « ولو^(٣)
بواحدة لمن يضحي بأكثر^(٤) » . وسن حلق بعده .

* * *

فصل

والعقيقة سنة : في حق أب ولو معسراً ، ويقترض .
فعن^(٥) الغلام شاتان متقاربتان سنّاً وشبهاً ، فإن عديم^(٦) فواحدة .
وعن الجارية شاة — ولا تُجزي بدنة أو بقرة إلا كاملة — تُذبح
في سابعه .

(١) ورد في زيد ذلك مضروباً عليه : « أو تميمها » .

(٢) ورد في زيد ذلك مضروباً عليه : « ولم تبع [في] دينه » ، وقد ورد بمناه

في الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ضحي » .

(٤) أي لا يحل له أخذ شيء من ذلك . فما ورد في الشرح من قوله : « ويجز له

ذلك » ، خطأ وتحريف فاسخ أو ناشر .

(٥) كذا في زع والفاية ٤٣٧ ، وهو الظاهر . ش : « وعن » ، ولعله تصحيد .

ولفظ الإقناع ١٨ : « عن » .

(٦) في ش زيادة : « الشاتين » ، وهي من الشرح .

وَيُخَلَقُ فِيهِ رَأْسٌ ذَكَرٌ ، وَيُتَصَدَّقُ بِوزْنِهِ وَرِقًا . وَكَرَّهُ لَطْخَهُ
مِنْ دَمِهَا .

وَيُسَمَّى ^(١) فِيهِ . وَحَرُمٌ بِمَعْبَدٍ لغير الله : كـ «عبدِ الكعبة» ،
وَبِمَا يُوَازِي أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا ^(٢) لَا يَلِيْقُ إِلَّا بِهِ . وَكَرَّهُ : بـ «حَرْبٍ»
و «يَارٍ» وَنَحْوِهَا ، لَا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ . وَأَحْبَبُهَا : «عَبْدُ اللَّهِ»
و «عَبْدُ الرَّحْمَنِ» .

فَإِنْ فَاتَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، فَإِنْ فَاتَ فِي أَحَدٍ وَعَشْرِينَ . وَلَا
تُعْتَبَرُ ^(٣) الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَيَنْزَعُهَا أَعْضَاءُ ، وَلَا يَكْسِرُ عَظْمَهَا . وَطَبَخُهَا أَفْضَلُ ، وَيَكُونُ
مِنْهُ بِحُلُوٍ .

وَحَكْمُهَا كَأُضْحِيَّةٍ ، لَكِنْ : يُبَاعُ جِلْدُهُ وَرَأْسُهُ وَسَوَاقِطُهُ .
وَيُتَصَدَّقُ بِشِمْنِهِ .

وَأِنْ أَتَّفَقَ وَقْتُ عُمُيقَةٍ وَأُضْحِيَّةٍ : فَعَقَّ أَوْ ضَحَّى — أَجْزَأُ عَنْ
الْأُخْرَى .

(١) فِي ش : « وَأَنْ يُسَمَّى . . . وَحَرُمٌ أَنْ يُسَمَّى بِعَبْدٍ » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ ، وَزِيَادَةٌ
مِنْ الشَّرْحِ . فَرَأَيْتُ الْإِتِّفَاعَ ٢٠ .

(٢) فِي ش : « وَبِمَا . . . بِهِ تَعَالَى » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « يَعْتَبَرُ » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

— ٣٠١ —

ولا تسن فرعة: نحر أول ولد الناقة؛ ولا العتيرة: ذبيحة^(١)
رجب. ولا يُكرهان.

* * *

(١) في ش: « وهي ذبيحة » ، والزيادة من الشرح . وفي ع زيادة : « أول »
ولها من أحد الثارئين . فراجع الإقناع ٢٤ ، والقابة ٤٣٨ .

كتاب

« الجهاد » : قتال الكفار . وهو فرض كفاية . وسُنُّ بتأكُّد مع قيام من يكفني به .

ولا يجب إلا على ذكرٍ ، مسلمٍ ، حرٍّ ، مكلفٍ ، صحيحٍ — ولو أعشى أو أعور . ولا يُمنع الأعمى ^(١) — واجد ^(٢) ، بلك أو بذل ^(٣) إمام ، ما يكفيه وأهله في غيَّته . ومع مسافة قصر ، ما يحمله .
وسُنُّ ^(٤) تشييعُ غازٍ ، لا تلقَّيه .

وأقلُّ ما يفعل ، مع قدرة ^(٥) ، كلَّ عام مرة . إلا أن تدعوَ حاجةً إلى تأخيرهِ .

ومن حضره ، أو حُصِر أو بلدُه . أو احتيجَ إليه ، أو أَسْتَنْفَرَه من له أَسْتَنْفَارُهُ — تعيَّن على من لا عذرَ له ولو عبداً .
ولا يَنْفِرُ في خطبة الجمعة ، ولا بعدَ الإقامة .

ولو نودى بالصلاة والنَّفير — والعدوُّ بعيدٌ — : صلى ثم نَفَرَ ومع قربهِ : يَنْفِرُ ويصلي راكباً ، أفضلُ .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية ٤٤٢ : « أعمى » .

(٢) ورد بهامش ع : « نمت للصحيح » .

(٣) في ش : « أو يبذل » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويسن » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « عليه » .

ولا يُنْفَرُ لآبِقٍ . ولو نودي : « الصلاة جامعة » ، لحادثة يُشاورُ فيها : لم يتأخر أحدٌ بلا عذر .

ومنع النبيُّ — صلى الله عليه وسلم — من نزع لأمةٍ الحرب^(١) ، إذا لبسها ، حتى يلقى العدوَّ . ومن الرمز بالعين والإشارة بها ، والشعرِ والخط وتعليمهما .

وأفضلُ متطوِّعٍ به^(٢) : الجهادُ . وغزو البحر أفضلُ . وتكفرُ الشهادةُ غيرَ الدينِ .

ويُنزَى مع كلِّ بارٍّ وفاجرٍ يحفظان المسلمين ، لامعٌ مُخَذَّلٌ ونحوه . ويقدمُ أقواها .

وجهادُ المجاور متعينٌ إلا لحاجة ؛ ومع تساوي جهادِ أهل الكتاب أفضلُ .

وسُنُّ رِبَاطٍ — وهو : لزوم ثغر لجهاد ولو ساعة ؛ وتماؤه : أربعون يوماً . — وأفضله بأشدَّ خوف . وهو أفضلُ من مُقامِ يَمَكَّةَ ، والصلاةُ بها أفضلُ .

وكرهه نقلُ أهله إلى مخوف . وإلا فلا ، كأهل الثغر .

وعلى عاجزٍ عن إظهار دينه بحلٍ يغلب فيه حكمُ الكفر^(٣) ،

(١) في ش : « حرب » . وذكر بهامش ز : « أي درعه » .

(٢) في ش زيادة من الفرح ، هي : « من العبادات » .

(٣) كذا في ع . والظاهر أنه في ز كذلك وإن كان بها آثار كشط . وفي ش والثابة

٤٤٥ : « كفر » .

أَوْ يَدْعُ مُضِلَّةً — الهَجْرَةُ إِنْ قَدَرَ ، وَلَوْ فِي عِدَّةٍ بِلَا رَاحِلَةٍ وَتَحْرِمَ .
وَسُنَّتْ ^(١) لِقَادِرٍ .

وَلَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مَدِينٌ أَدْمَى لَا وِفَاءَ لَهُ ، إِلَّا مَعَ إِذْنٍ ، أَوْ ^(٢)
رَهْنٍ يُحَرِّزُ ، أَوْ كَفِيلٍ مَلَى . وَلَا مَنَ أَحَدٌ أَبَوِيهِ حَرِّ مُسْلِمٍ ، إِلَّا
يَأْذَنُهُ . لَا جِدَّةً وَجِدَّةً ^(٣) ، وَلَا فِي سَفَرٍ وَاجِبٍ ^(٤) .

وَلَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ فِرَارٌ مِمَّنْ مِثْلِهِمْ — وَلَوْ أَحَدًا مِنْ أَثْنَيْنِ ،
أَوْ مَعَ ظَنٍّ تَلَفَ — إِلَّا مُتَحَرِّفِينَ لِقِتَالٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِتْنَةٍ وَإِنْ
بَعُدَتْ .

وَإِنْ زَادُوا فَلَهُمُ الْفِرَارُ ، وَهُوَ — مَعَ ظَنٍّ تَلَفَ — أَوَّلَى . وَسُيِّنَ
الثَّبَاتُ مَعَ عَدَمِ ظَنٍّ التَّلَفَ . وَالْقِتَالُ ^(٥) — مَعَ ظَنٍّ فِيهِمَا — أَوَّلَى
مِنَ الْفِرَارِ وَالْأَسْرِ .

وَإِنْ وَقَعَ فِي مَرْكَبِهِمْ نَارٌ ، فَعَلُوا مَا يَرَوْنَ السَّلَامَةَ فِيهِ : مِنْ
مُقَامٍ ، وَوُقُوعٍ فِي الْمَاءِ . فَإِنْ شَكُّوا ، أَوْ تَيَقَّنُوا التَّلَفَ فِيهِمَا ، أَوْ ظَنُّوا
السَّلَامَةَ فِيهِمَا ظَنًّا مُتَسَاوِيًّا — خُيِّرُوا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « وَسَنَ » . وَكَلَامًا صَحِيحٌ .
(٢) فِي ش : « أَوْ مَعَ رَهْنٍ عَرِزَ » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الْفَرَحِ .
(٢) كَذَا فِي زِشِّ وَالنَّايَةِ ٤٤٦ . وَلَعَلَّهَا فِي ع : « أَوْ جِدَّةً » .
(٤) كَذَا فِي زِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع ش : « لَوَاجِبُ » ، وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الْفَارَحِ .
(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٤٧ . وَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ش .

فصل

يجوز تبئيت كفار ولو قُتل بلا قصدٍ من يحرم قتله ، ورميهم
بمنجنيق و نار^(١) ، وقطع سائلة وماء ، وقتحه ليغرقهم ، وهدم
عائيرهم ، وأخذ شهيد : بحيث لا يترك للنحل^(٢) شيء . لا حرقه أو
تفريقه ، أو عقر دابة — ولو^(٣) لغير قتال — إلا لحاجة أكل .
ولا إتلاف شجر أو زرع يُضر بنا . ولا قتل صبي وأثني^(٤) وخشي
وراهب وشيخ فإن زَمِنَ وأعمى : لا رأي لهم ، ولم يقاتلوا
أو يحرّضوا .

وإن تُترس بهم رُمُوا بقصد المقاتلة . وبمسلم لا^(٥) ، إلا إن خيفة
علينا ، وتقصده^(٦) الكفار .

ويجب إتلاف كتبهم المبدلة . وكره^(٧) نفل رأس ورميه
بمنجنيق بلا مصلحة . وحرّم أخذ مال لندفقه^(٨) إليهم .

(١) ن : « و نار » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٢) ن : زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) قوله : « ولو لغير قتال » ورد في ز ، ولم يرد في ع ش والغاية . وورد في ش

بعده ، زيادة من الشرح : « كبر وغنم » .

(٤) ورد في ش زيادة « لا » بعد الواو هنا وفي سائر المطبوعات التالية .

ووردت في ع قبل « راهب » فقط . وهي من الشرح .

(٥) ورد هذا في زع والغاية ٤٤٨ ، وسقط من ش .

(٦) كذا في ز . وفي ع : بالنون . وفي ش والغاية : بالياء . وش : « . . الكافر » .

(٧) في ش : « وكره لئلا . . . مال منهم » ، والزيادة من الشرح وإن وردت

الثانية في ع بين الأسطر .

(٨) في ع : « ليدفقه » ، ولعله تمسحيف . وذكر فيها بين الأسطر : « أي الرأس »

وقد وردت في الشرح وبها من الغاية عن مصنفها .

ومن أَسْر^(١) أسيرا ، وقدَر أن يَأْتِيَ به الإمام بضرب أو غيره — وليس عَرِيض — خَرُم قتله قبله ، وأَسِيرٌ غيره . ولا شَيْءَ عليه إلا أن يكون مملوكا .

ويُخَيَّرُ إمامٌ في أسيرٍ حرٍّ مقاتلٍ : بين قتلٍ ، ورقٍّ ، ومَنْ . وفِدَاءٍ بمسلم^(٢) وبمال . ويجب اختيار الأصلح^(٣) : فإن تردَّد نظره فقتلُ أولى .

ومن فيه نفعٌ . ولا يُقتل — : كأعمى وأمرأة وصبيٍّ ومجنونٍ . ونحوهم^(٤) . — رقيقٌ بسبي . وعلى قاتليهم غرْمُ الثمنِ غنيمَةً والعقوبة .

والقِنْ غنيمَةٌ . ويُقتل لمصلحة . ويجوز أَسْتِرْقَاق من لا تُقبل^(٥) منه جزيةٌ . أو عليه ولاءٌ لمسلم . ولا يُبطل أَسْتِرْقَاق حقا لمسلم ، ويتمنَّ رِقٌّ بإسلام . عند الأكثر . وعنه : « يخير بين رِقٍّ^(٦) . ومَنْ . وفداءٍ » . المنقحُ : « وهو المذهب » . فيجوز الفداء : لمتخلص من الرق . ويحرَّم رده إلى الكفار .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منهم » .

(٢) في ش : « بمسلم فداء بمال » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) في ش زيادة : « للسلدين » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٤) في ش زيادة : « كخنى » ، وهي من الشرح وإن وردت بهامش ح .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٤٩ . وفي ش : بالياء . وع : « . . الجزية » .

(٦) في ش : « رقه » ، وأعله تحريف أو زيادة الهاء من الشرح .

وإن بذلوا الجزية قبلت جوازاً، ولم تُسترق^(١) زوجةٌ وولدٌ بالغٌ .
ومن أسلم قبل أسره — ولو لخوف — فكأصل^٢ .

فصل

والمسبي غير بالغ — منفرداً، أو مع أحد أبويه — مسلمٌ، ومعهما
على دينهما . ومسبي ذميٌّ يتبعه .

وإن أسلم أو مات^(٢) أو عُدِم أحد أبوي غير بالغ بدارنا ، أو
أشتبه ولدٌ مسلم بولدٍ كافر ، أو بلغ مجنوناً — فمسلمٌ .

وإن بلغ عاقلاً ، ممسكاً عن إسلام وكفر^(٣) — قُتل قاتله .

وينفسخ نكاح زوجة حربى بسبي — لامعه ولو أسترقت — وتحل^٤
لسايبها .

ولا يصح بيع مُسترقٍّ منهم لكافر^(٤) ، ولا مُفاداته بمال .
ويجوز^(٥) بمسلم .

ولا يُفرَّق بين ذوى رَحِمٍ تحريم ، إلا بمتقٍ أو أفتداءٍ أسير
أو بيع^(٦) : فيما إذا ملك أختين ونحوهما .

(١) ق ش : « تشرق منهم . . ولا ولد » ، وازيادة من كلام الشارح .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة . لو مات أحد أبوي الكافر » .

(٣) ق ش : « وعن كفر » ، وازيادة « عن » من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ٤٥٠ . وفي ش : « الكافر » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش والغاية : بالناء . وكلاهما صواب .

(٦) ورد بهامش ز : مسألة « لتفريق بين ذوى الرحم المحرم » .

ومن اشترى منهم عدداً في عقد^(١) ، يُظن أن بينهم أخوة أو
نحوها ، فبينَ عدْمها — رُدَّ إلى المَقَسَمِ الفضلُ الذي فيه بالتفرُّق^(٢) .
وإذا حضر إمام حصناً ، لزمه^(٣) الإصلاح : من مُصَابِرته
ومُوَادَعَتِهِ بِعَالٍ ، وَهُدْنَةٍ بِشَرْطِهَا . وَيَجِبَانِ إِنْ سَأَلُوهُمَا وَثَمَّ مَصْلَحَةٌ .
وإن قالوا : « أرحلوا عنا ، وإلا قتلنا أسراكم » — فليرحلوا .
ويُحرز من أسلم منهم دمه وماله حيث كان — ولو منفعة إجارة
وأولاده الصغار ، وحملَ أمراته . لا هي ، ولا ينفسخ نكاحه
برقها .

وإن نزلوا على حكمٍ مسلمٍ حرٍّ ، مكلفٌ عدلٌ ، مجتهدٌ في الجهاد
— ولو أُمي أو متعدداً — جاز . ويلزمه الحكم بالأحظُّ لنا ، ويلزم
حتى بمن .

وليس للإمام قتلٌ من حكم^(٤) برقه ، ولا رِقُّ من حكم بقتله ،
ولا رِقُّ ولا^(٥) قتلٌ من حكم بفدائه . وله المن^(٦) مطلقاً ، وقبولُ
فدائه ممن حكم بقتله أو رقه .

(١) أى عقد واحد ، لا عقود عدة . وفي الفاية : « عقل » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بالتفريق » .

(٣) ورد بهامش ع زيادة مصححة : « فعل » ، وهي واردة في الشرح .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) وردت « لا » في ز ش والفاية ٤٥١ ، وسقطت من ع .

(٦) ورد في ز مع علامة التحشية زيادة : « على الثلاثة » .

وإن أسلم من حكم بقتله أو سبيهِ ، عَصِمَ دَمَهُ فقط ، ولا يُسْتَرْقُ .

وإن سألوا أن يُنْزِلَهُمْ على حكم الله تعالى ، لزمه أن يُنْزِلَهُمْ .
ويُخَيَّرُ^(١) كَأَسْرَى .

ولو كان به من لا جِزْيَةَ عليه ، فَبَذَلَهَا لعقد النمة — عُقِدَتْ
مجاناً ، وحرُمَ رَقُّهُ .

ولو خرج عبد إلينا بأمانٍ ، أو نزل من حصنٍ — فهو حرٌّ .
ولو جاءنا مُسْلِمًا ، وأَمَرَ سَيِّدَهُ أو غَيْرَهُ — فهو حرٌّ ، والكلُّ
له . وإن أقام بدار حربٍ ، فرقيقٌ^(٢) .

ولو جاء مولاه مسلماً بعده ، لم يُرَدَّ إليه .
ولو جاء^(٣) قبله مسلماً ، ثم جاء هو مسلماً — فهو له .
وليس لِقِنٍّ غَنِيمةٌ . فلو هَرَبَ^(٤) إلى العدو : ثم جاء بمال — فهو
لسيده ، والمالُ لنا .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فيهم » .

(٢) في ش : « فهو رقيق » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « مولاه » ، وهي من الشرح وإن وردت بهامش مع التصحيح .

(٤) في ش زيادة من الشرح ، هي : « القن » .

باب ما يلزم الإمام والجيش

يلزم كلُّ أحدٍ إخلاصُ النية لله تعالى في الطاعات ، وأن يجتهدَ في ذلك .

وعلى الإمام^(١) — عند المسير — : تعاھدُ الرجال والخيل ، ومنعُ من^(٢) لا يصلحُ لحرب ، ومُخَذِّلٍ ، ومُرجِفٍ ، ومكاتبٍ بأخبارنا ، ومعروفٍ بنفاق أو زندقة^(٣) ، ورايمٍ بيننا بفتنٍ ، وصبيٍّ ، ونساءٍ إلا عجوزاً السقي ونحوه .

وتحرّمُ استعانة بكافر^(٤) إلا لضرورة ، وبأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين . وإعانتهم إلا خوفاً .

ويسير^(٥) برفقٍ إلا لأمرٍ يحدث ، ويُعِدُّ لهم الزاد ، ويحدثهم بأسباب النصر ، ويُعرفُ عليهم المرفاء ، ويعقدُ لهم الألويةَ — وهي : العصاية تُعقد على قنّاة ونحوها . — والراياتِ ، وهي : أعلام مربعة . ويحمل لكل طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب . ويتخيّر المنازل ، ويحفظ مكامنها . ويتعرّف حال العدو ، ويبعث العيون .

(١) كذا في بزج والفاية ٤٥٣ . وفي ش : « إمام » .

(٢) كذا في زح . وفي ش والإفتاح ٤٨/٣ : « ما » . والفاية : « غير » .

(٣) كذا في ز . وفي ش والإفتاح : « وزندقة » . وسقطت الكلمة من ع والفاية .

(٤) في ش زيادة من المرح : « في غزو » . وورد هامش ز : « مسئلة : تحرّم الاستعانة بالكفار » .

(٥) في ش زيادة : « بالجيش » ، وهي مدرجة من المرح .

وَيَمْنَعُ جَيْشَهُ مِنْ عَرَمٍ ، وَتَشَاغِلُ بِتِجَارَةٍ . وَيَعِدُّ الصَّابِرَ ^(١) بِأَجْرٍ
وَقَلِيلٍ ، وَيَشَاوِرُ ذَا رَأْيٍ . وَيَصِفُهُمْ ، وَيَجْعَلُ فِي كُلِّ جَنْبَةٍ كَفْتًا .
وَلَا يَمِيلُ مَعَ قَرِيبِهِ ، وَذِي مَذْهَبِهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ مَعْلُومًا — وَيَجُوزُ مِنْ مَالِ الْكَفَّارِ مَجْهُولًا —
لِمَنْ يَفْعَلُ مَا فِيهِ غَنَاءٌ ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى طَرِيقٍ أَوْ ^(٢) قَلْعَةٍ أَوْ مَاءٍ وَنَحْوِهِ .
— بِشَرَطِ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ثَلَاثَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ — وَأَنْ يُعْطَى ذَلِكَ
بِلَا شَرَطٍ .

وَلَوْ جَعَلَ ^(٣) لَهُ جَارِيَةً مِنْهُمْ ، فَمَاتَتْ — فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَإِنْ أَسْلَمَتْ
وَهِيَ أُمَةٌ أَخَذَهَا ، كَحِرَّةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ فَتْحٍ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا : فَلَهُ
قِيَمَتُهَا ، كَحِرَّةٍ أَسْلَمَتْ قَبْلَ فَتْحٍ .
وَإِنْ فُتِحَتْ صُلْحًا : وَلَمْ يَشْتَرِطُوهَا ، وَأَبَوْهَا وَأَبَى ^(٤) الْقِيَمَةَ —
فُتْسِخَ .

وَلَأَمِيرٍ فِي بِدَاءِهِ أَنْ يَنْفَلَ الرَّبْعَ فَأَقْلَبَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَفِي ^(٥) لِأَجْمَةِ
الثَّلَاثِ فَأَقْلَبَ بَعْدَهُ . وَذَلِكَ : إِذَا دَخَلَ بَعَثَ سَرِيَّةً تُغِيرُ ، وَإِذَا رَجَعَ
بَعَثَ أُخْرَى ؛ فَمَا أَتَتْ بِهِ أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، وَأَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا وَجِبَ
لَهَا بِجَعْلِهِ . وَقَسَمَ الْبَاقِيَ فِي الْكُلِّ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « فِي الْقِتَالِ » .

(٢) فِي شِ : « أَوْ عَلَى قَلْعَةٍ » ، وَزِيَادَةُ « عَلَى » مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « الْأَمِيرِ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ : « أَخَذَ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَحِ .

(٥) فِي شِ : « وَيَنْفَلَ فِي . . . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

فصل

ويلزم الجيش الصبر، والنصح، والطاعة. فلو أمرهم^(١) بالصلاة جماعة، وقت لقاء العدو، فأبوا — عصوا.

وحرّم بلا إذنه حدث^(٢): كتلف واحتطاب ونحوهما. وتمجيل. ولا ينبغي أن يأذن^(٣) بموضع علمه خوفاً. وكذا براز.

قلو طلبه كافر، سن لمن يعلم أنه كفؤه^(٤) برازُه بإذن الأمير: فإن شرط، أو كانت العادة أن لا يقاتله غير خصمه — لزم.

فإن أبهزم المسلم، أو أثخن^(٥) — فلكل مسلم الدفع والرمي. وإن قتله أو أثخنه، فله سلبه. وكذا من غرر بنفسه — ولو عبداً بإذن سيده، أو امرأة أو كافراً أو صبيّاً بإذن. لا تُغذّلاً، ومُرجفاً^(٦)، وكلّ عاص — حال حرب، فقتل أو أثخن كافراً متمتماً — لا مشغلاً بأكل ونحوه، ومنهزماً^(٧) — ولو شرط لغيره. وكذا لو قطع أربعته.

وإن قطع^(٨) يده ورجله وقتله آخر، أو أسره فقتله الإمام،

(١) في ش زيادة: « الأمير »، وهي من كلام الشارح.

(٢) ورد في ع بين الأسطر زيادة: « في ذلك »، وهي مذكورة في الشرح.

(٣) كذا في ز والناية ٤٥٦. وفي ع: « كفو »، وش: « كـفـه ».

(٤) كذا في: « أو ثخن ». الدفع عنه، وفيه تحريف وزيادة من الشرح.

(٥) كذا في ز ش والناية ٤٥٧. وفي ع: « أو مرجفا »، ولعله تحريف.

(٦) في الناية: « أو منهزما ». وش: « ولا منهزما »، وزيادة « لا » من الشرح.

(٧) في ش: « قطع مسلم ». أو أسره لإنسان. فأو اثنان، فأدرج الشرح في

لثن وبالعكس بصورة شاذة مختلفة.

أو قتله أثنان فأكثر — فغنيمة .

و « السلب » : ما عليه : من ثياب وحُلٍّ وسلاح ، ودابته التي
قاتل عليها ، وما عليها

فأما نفقته ، ورحله ، وخيمته ، وجنيبه — فغنيمة .

ويكره التأثم في القتال ، وعلى ^(١) أنه . لا لبسُ علامة :
كرش نعم .

* * *

فصل

ويحرر غزو بلا إذن الأمير ، إلا أن يفجأهم عدوٌ يخافون كلبه .
فإن دخل قوم أو واحد ولو عبدًا ، دار حرب ، بلا إذن ^(٢) —
فغنيمتهم في .

ومن أخذ من دار حرب ^(٣) ركازًا ، أو مباحًا له قيمة — : فغنيمة .
وطعامًا ولو سكرًا ونحوه ، أو علفًا — ولو بلا إذن وحاجة — :
فله أكله ، وإطعام ^(٤) سبيٍ اشتراه ونحوه ، وعلف دابته ولو لتجارة :
لا لصيد . ويرد فاضلاً — ولو يسيرًا — وثمن ما باع .

(١) في ع ش : « على » ، والناية : « على أف » . ولعل فيها تحريفاً .

(٢) في ع زيادة : « الإمام » ، وذكرنا بالفظ : « إمام » في الشرح .

(٣) كذا في زع والناية ٤٥٩ . وفي ش : « الحرب » . قيمة في مكانه فهو فغنيمة .

والزيادة من الشرح .

(٤) في ش : « وله إطعام . . . ونحوه وللتجارة » ، فأدرج العرف في المتن وبالعكس .

وَيُجِوزُ الْقِتَالُ بِسِلَاحٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ — وَيُرَدُّه — لَا عَلَى فَرَسٍ ،
وَلَا لِبَسٍّ ثَوْبٍ مِنْهَا ، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ مطلقاً مِمَّا أُحْرِزَ ، وَلَا التَّضْحِيَةُ
بشَيْءٍ فِيهِ الْخُمْسُ .

وله — الحاجة — دَهْنٌ بَدَنِهِ وَدَابَّتِهِ ^(١) ، وَشُرْبُ شَرَابٍ .
وَمَنْ أَخَذَ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَزَاةٍ مَعِيْنَةٍ : فَالْفَاضِلُ لَهُ ؛ وَإِلَّا :
فَقِي ^(٢) الْغَزْوِ .

وَأِنْ أَخَذَ دَابَّةً ، غَيْرَ عَارِيَةٍ وَحَبِيسٍ ، لَغَزْوِهِ عَلَيْهَا — مَلَكَهَا
بِهِ . وَمِثْلُهَا سِلَاحٌ وَغَيْرُهُ .



بَابُ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ

وهي : مَا أَخَذَ مِنْ مَالٍ حَرْبِيٍّ قَهْرًا بِقِتَالٍ ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ .
وَيَمْلِكُ أَهْلُ حَرْبٍ مَا لَنَا بِقَهْرٍ — وَلَوْ أَعْتَقَدُوا تَحْرِيعَهُ — حَتَّى
مَا شَرَدَ أَوْ أَبَقَ أَوْ أَلْقَتْهُ رِيحُ إِلَيْهِمْ ^(٣) ، وَأُمٌّ وَلَدٍ . لَا وَتَقًا — وَيُعْمَلُ
بِوَسْمٍ عَلَى حَبِيسٍ ، كَقَوْلِ مَأْسُورٍ : هُوَ مَلِكُ فُلَانٍ . — وَلَا حَرًّا
وَلَوْ ذَمِيًّا . وَيَلْزَمُ فِدَاؤُهُ . وَلَا ^(٤) فِدَاءٌ بِخَيْلٍ وَسِلَاحٍ ، وَمَكَاتِبٍ
وَأُمٌّ وَلَدٍ .

(١) في ش : « وَدَهْنُ دَابَّتِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) في ش : « فَالْغَزْوُ . . . وَلَا حَبِيسٌ » ، فَأُدْرَجَ النَّزْهُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ .

(٣) في : « إِلَيْهِمْ مِنْ سَفْنَانَا وَحَتَّى أُمٌّ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي الْغَايَةِ ٦٤ :

« . . . أَوْ أُمٌّ » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « لَا » ، وَأُدْرَجَتْ الْوَاوُ فِي الشَّرْحِ .

وينفسخ به نكاح أمة ، لا حرة . وإن أخذناها أو أم ولد ، ردت^(١) لزوج وسيد . ويلزم سيدها أخذها ، وبعدَ قسمةَ بثمنها . وولدهما منهم كولد زنا^(٢) ، وإن أتى الإسلام ضرب وحُبس حتى يُسلم .

ولمشتَر أسيرًا رجوعُ بثمنه ، بنيته^(٣) .

وإن أخذ منهم مالٌ مسلم أو معاهدٍ مجانًا ، فله به أخذُه مجانًا . وبشراء أو بعدَ قسمة ، بثمنه .

ولو باعه أو وهبه أو وقفه^(٤) ، أخذُه ، أو من أتقل إليه — لزِم ، ولربُّه أخذُه — كما سبق — من آخرٍ مشتَر ومُتَّهَبٍ^(٥) .

وتُملك غنيمةُ باستيلاء^(٦) بدار حرب ، كعتق عبدٍ حربى ، وإبانة زوجة : أسلمًا وحِقًا بنا . ويجوز^(٧) قسمتها فيها ، ويبيعها . فلو غلب عليها العدو بمكانها ، من^(٨) مشتَر — فمن ماله .

(١) فى ش : « ردت حرة . . . وليد » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٢) كذا فى زش والفاية ٤٦١ . وفى ع : « الزنا » .

(٣) كذا فى زع والفاية . وفى ش . « بنية » ، والظاهر أن الماء أدرجت فى كلام

الشارح .

(٤) فى ع ش والفاية زيادة : « أو أعتقه » ، ولعلها من الشرح . فراجع الإقناع

٦٢/٣ .

(٥) فى ش : « وآخر متَّهَب » ، والزيادة من الشرح .

(٦) فى ش : « باستيلاء ولو . . . زوجة حربى » ، والزيادة من الشرح وإن

ورد أولها فى الفاية ٤٦٢ .

(٧) كذا فى ع والفاية . ولم ينفع فى ز . وفى ش : « بالناء » . وكل صحيح .

(٨) فى ش : « فأخذها من . . . فى من » ، والزيادة من كلام الشارح .

وشراء الأمير لنفسه منها : إن وكلَّ مَنْ جُهل أنه وكيله صح ،
والأحرَم .

فصل

وتُضم غنيمة سرّايا الجيش إلى غنيمة .
ويبدأ في قَسْم : يدفع سَلْب ، ثم بأجرة جمع وحمل وحفظ ،
وجُعَل من دَل على مصلحة .

ثم يُخصّس الباقي ، ثم خُمُسَه على خمسة أسهم :
١ - سهمٌ لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، مَصْرَفُه كالنبي .
وكان قد خُص من المغنم بالصّفيّ ، وهو : ما يختاره ^(١) قبل قسمة ،
كجارية وثوب وسيف .

٢ - وسهمٌ لدَوِي القُرْبَى - وم : بنو هاشم ، وبنو المطلب -
حيث كانوا : للذكر مثلُ حظ الأنثيين ، غنيهم وفقيرهم فيه
سواء .

٣ ، ٤ ، ٥ - وسهمٌ لفقراء اليتامى ، وهم : من لا أب له ولم
يُبلغ . وسهمٌ للمساكين . وسهمٌ لآبناء السبيل .
فيُعطون كزكاة ، بشرط إسلام الكل .

(١) في ش زيادة من الشرح ، هي : « صلى الله عليه وسلم » .

وَيَعْمُ مِنْ بِجَمِيعِ الْبِلَادِ ، حَسَبِ الطَّاقَةِ . فَإِنْ لَمْ تَأْخُذْ بَنُو هَاشِمٍ
وَبَنُو الْمُطَلَبِ ، رُدَّ فِي كُرَاعٍ^(١) وَسِلَاحٍ . وَمِنْ فِيهِ سَبِيَانُ فَأَكْثَرُ
أَخَذَ بِهِمَا^(٢) .

ثُمَّ بَنَفَلٍ ، وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى السَّهْمِ لِمَصْلَحَةِ .
وَرَضَخٍ^(٣) لِمَيْزٍ وَقَيْنٍ وَخَنْثَى^(٤) وَامْرَأَةٍ ، عَلَى مَا يَرَاهُ . إِلَّا أَنَّهُ
لَا يَبْلُغُ بِهِ لِرَاجِلٍ سَهْمَ الرَّاجِلِ ، وَلَا لِفَارِسٍ سَهْمَ الْفَارِسِ . وَلِبَعْضٍ
بِالْحِسَابِ : مِنْ رَضَخٍ وَإِسْهَامٍ .

وَإِنْ غَزَا قَيْنٌ عَلَى فَرَسٍ سَيِّدِهِ ، رَضَخَ لَهُ . وَقَسَمَ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ
سَيِّدِهِ فَرَسَانٍ .

ثُمَّ يَقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ لِقَصْدِ قِتَالٍ ، أَوْ بُسْطٍ فِي
سَرِيَّةٍ أَوْ لِمَصْلَحَةٍ : كَرَسُولٍ وَدَلِيلٍ وَجَاسُوسٍ ، وَمَنْ^(٥) خَلَّفَهُ الْأَمِيرُ
بِبِلَادِ الْعَدُوِّ وَغَزَا ، وَلَمْ يَمُرَّ بِهِ ، فَرَجَعَ وَلَوْ مَعَ مَنَعٍ غَرِيمٍ أَوْ أَبٍ —
لَا مِنْ^(٦) لَا يُمْكِنُهُ قِتَالٌ ، وَلَا دَابَّةٌ لَا يُمْكِنُ عَلَيْهَا الْمَرَضُ ، وَلَا غُذْلٌ .

(١) وَرَدَّ فِي عَيْنِ الْأَسْطَرِ : « خَيْلٌ » ، وَهُوَ تَفْسِيرُ ذِكْرِ فِي الشَّرْحِ .

(٢) كَذًا فِي زَعٍ ، أَيْ بِالسَّبِيحِينَ . وَفِي شِشٍ وَالنَّيَاةِ ٤٦٣ : « بِهَا » أَيْ بِالْأَسْبَابِ .
وَلَعَلَّهُ — مِمَّ ذَلِكَ — تَحْرِيفٌ . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ٦٧/٣ .

(٣) كَذًا فِي زَعٍ . وَفِي شِشٍ : « وَرَضَخٌ » ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْأَيِّ النَّيَاةِ .

(٤) وَرَدَّ فِي زِشٍ وَالنَّيَاةِ ، وَسَقَطَ مِنْ ع . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ٦٨ .

(٥) فِي شِشٍ : « وَلَمْ يَمُرَّ بِهَا » . غَرِيمٌ لَهُ أَوْ مَنَعٌ أَبٍ ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ .

مِنْ الشَّرْحِ لَمْ يَرِدْ مِنْهَا شَيْءٌ فِي النَّيَاةِ ٤٦٤ .

(٦) فِي شِشٍ : « لَمْ يَمُرَّ » . لَدَابَّةٌ لَا يُمْكِنُهُ . . . لَا تُغْذَلُ ، فَادْرَجَ الشَّرْحُ فِي الثَّنِ وَبِالْعَكْسِ .

ومرجف ونحوهما ولو ترك ذلك وقاتل . ولا^(١) يُرضخ له ، ولا^(٢)
لمن نهاه الأمير أن يحضر ، وكافر لم يستأذنه ، وعبد لم يأذن سيده ،
وطفل ؛ ومجنون ، ومن فر من اثنين - :

للراجل - ولو كافراً - سهم ؛ ولل فارس على فرس^(٣) عربي -
ويسمى : العتيق . - ثلاثة ، وعلى فرس هجين - وهو : ما أبوه
فقط عربي . - أو مُقرِف : عكس الهجين ، أو برذون - وهو :
ما أبواه نبطيان . - سهمان .

وإن غزا اثنان على فرسهما فلا بأس^(٤) ، وسهمه لهما .
وسهم مغضوب لملكه ، ومعارٍ ومستأجر وجييس لراكبه .
ويُعطى نفقة الخييس .

ولا يُسهم لأكثر من فرسين ، ولا شيء لغير الخيل .

فصل

ومن أسقط حقه - ولو مفلساً ، لاسفياً - فلباقى . وإن
أسقط الكل ففى .

(١) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

(٢) في ش : « لا . . ولا كافر . . ولا عبد لم يأذن له . . ولا طفل ولا مجنون ولا من . .
فللراجل » ، والزيادة كلها من الشرح وإن وردت « له » في الغاية . وأدرجت الواو في
الشرح .

(٣) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفرس للذكر والأنثى » .

(٤) في ز زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « به » .

وإذا لحق مدد أو أسير، أو صار الفارس راجلا، أو عكسه، أو أسلم أو بلغ أو عتق^(١) قبل تقضى الحرب — جعلوا كمن كان فيها كلها كذلك. ولا قسم لمن مات أو أنصرف أو أسير قبل ذلك.

ويحرم قول الإمام: من أخذ شيئا فله^(٢). ولا يستحقه إلا فيما تعذر حمله، وترك فلم يشتتر. وللإمام أخذه لنفسه وإحراقه، وإلا حرم.

ويصح تفضيل بعض الغنائم لمعنى فيه، ويخص الإمام بكلب من شاء.

ويكسر الصليب، ويُقتل الخنزير، ويُصب الخمر ولا يكسر الإناث. ولا تصح الإجارة للجهاد، فيُسهم له كأجير الخدمة. ومن مات بعد تقضى الحرب، فسهمه لوارثه.

ومن وطئ جارية منها — وله فيها حق، أو لولده — أدب، ولم يُبلغ به الحد. وعليه مهرها، إلا أن تلد منه^(٣): فقيمتها، وتصير^(٤) أم ولد. وولده حر.

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه: «أو مات أو أنصرف أو أسير».
(٢) كذا في زع والغاية ٤٦٥. وفي ش: «فهو له»، والزيادة من الفرح.
(٣) ورد في زش والغاية، وسقط من ع.
(٤) كذا في زش والغاية. وفي أصل ع: «فتصير»، ثم وضعت واو تحتها.

وإن أعتق قنًا ، أو كان يعتق عليه — عتق قدر حقه ، والباقي كعتقه شقصًا .

و « النال » — وهو : من كتم ما غنم أو بعضه . — لا يُحرَم سهمه ، ويجب حرق رجليه كله وقت غلوله — ما لم يخرج عن ملكه — : إذا كان حيًّا^(١) حرًّا مكلفًا ملتزمًا ، ولو أثنى وذمًّا . إلا سلاحًا ، ومصحفًا ، وحيوانًا بآلته ونفقته ، وكُتب علم ، وثيابه التي عليه ، وما لا تأكله النار : فله^(٢) ، ويُعزَّر^(٣) ولا يُنقى .

ويؤخذ ما غل للمغنم ؛ فإن تاب بعد قسم : أعطى الإمام خمسَه ، وتصدق بقيته .

وما أخذ من فدية ، أو أهدى للأمير أو بعض^(٤) قواده أو الناعمين بدار حرب — : فغنيمه ، وبادارنا : فلههدى^(٥) له .

* * *

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد هذا في ز وعمناه في الناية ، وسقط من ع . وفي ش : « وهو له » ، فأدرج الآن في الشرح وبالعكس .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « أو يعزَّر » ، وهو تحريف . والناية : « ويسزَّر » وهو تصحيف .

(٤) في ش : « أو لبعض » . وما بدارنا ، والزيادة من الشرح .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش : « فلههدى » .

باب

الْأَرْضُونَ الْمَغْنُومَةُ ثَلَاثٌ^(١) :

- ١ — عَنُوةٌ، وهى ما أُجْلُوا عنها . ويُخَيَّرُ إمام بين قَسَمِها كَذَقُول، ووقفها^(٢) للمسلمين بلفظ يحصل به . ويُضرب عليها خراجاً يؤخذ ممن هى بيده : من مسلم وذمى .
- ٢ — الثانية : ما جَلَوْ عنها خوفاً منا . وحكمها كالأولى .
- ٣ — الثالثة : المصالحُ عليها^(٣) . فما صُولِحوا على أنها لنا فكالعنوة .

وعلى أنها لهم، ولنا الخراجُ عنها — فهو كجزية : إن أسلموا أو أتتلت إلى مسلم سقط، ويُقرؤون فيها بلا جزية . بخلاف ما قبل .
وعلى إمام فعلُ الأصلح، ويُربّع فى خراج وجزية إلى تقديره .
ووضع عمرُ — رضى الله تعالى عنه^(٤) — على كل جرّيبٍ، درهمًا وقفيزًا . وهو : ثمانية أرطال ، قيل : بالمشى، وقيل : بالمراقى، وهو نصف المشى . و« الجرّيبُ » : عشر قصبات فى .

(١) فى ش : « ثلاث إحداها . . عنها بالسيف » ، والزيادة من الشرح وإن وردت الأولى بمعناها والثانية بلفظها فى الإقناع ٧٣/٣ — ٧٤ ، والثانية ٤٦٧ .
(٢) فى ع : « وبين وقفها » ، والزيادة مذكورة فى الشرح والإقناع والثانية .
(٣) فى ش : « عليها وهى نوعان . . لنا ، وقرها منهم بالخراج ، فهى كالعنوة فى التخيير » ، والزيادة مدرجة من الشرح .
(٤) أسقط جملة الدعاء من ش ، وأدرجت فى الشرح .

مثلها^(١). و « القَصْبَةُ » ستة أذُرْع — بذراعٍ وسطٍ — وقبضة وإيهامُ قاعة .

والخراج على أرض لها ماء تُسقى به ولو لم تُزرع، لا^(٢) على مال يناله ماء ولو أمكن زرعهُ وإحياءهُ ولم يفعل . وما لم ينبت، أو ينلَه^(٣) إلا عامًا — فنصفُ خراجهِ في كل عام .

وهو على المالك، وكالدين : يُجْبَسُ به المُوسِرُ، ويُنْظَرُ المُعْسِرُ . ومن عجز عن عمارة أرضه أُجْبِرَ على إيجارتها، أو رفع يدها عنها . ويجوز أن يُرَشَى العاملُ ويُهدَى له^(٤) لنفعٍ ظلم، لا ليدعَ خراجًا . و « الهدية » :^(٥) الدفعُ ابتداءً، و « الرشوة » : بحد الطلب^(٦) . وأخذُهما حرام .

ولا خراج على مساكنٍ مطلقًا، ولا مزارعٍ^(٧) مَكَّةَ . والحَرَمُ كهي . وليس لأحد البناء والافتراءُ به فيهما، ولا تفرقه خراج عليه بنفسه خراج عليه بنفسه . ومصرفه كفى .

(١) ورد في زيادة مع علامة التحشية ، هي : « أي مائة » .

(٢) أسقط هنا من ش ، وأدرج في كلام الشارح .

(٣) في ش : « أول ينل » . خراجهُ يؤخذ . وينظر به ، ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والناية ٤٧٠ . وفي ش : « وأن يهدى إليه » ، وفيه زيادة من

الشرح .

(٥) ورد بهامش ز : « الفرق بين الهدية والرشوة » .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « طلب » ، وكلاما صحيح .

(٧) في ش : « لا » ، وأدرجت الواو في الشرح . وفي الناية ٤٦٨ : « ولاخراج

على مزارع » ، والزيادة واردة في الشرح .

وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاطه عن له وضعه فيه ، جاز . ولا
يُحتسب بما ظلم في خراجه ، من عُشر .

* * *

باب

« أَلْفَى »^(١) : ما أخذ من مال كافر بحق ، بلا قتال : — كجزية ،
وخراج ، وعُشر تجارة ، ونصفه . — وما ترك فزعا ، أو عن ميت
ولا وارث .

ومَصْرَفُهُ وَخُمْسُ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ : المصالح . ويبدأ بالأم فالأم : من
سد ثغري ، وكفاية أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين . ثم الأم^(٢) .
فالأم : من سد بثق ، وكري^(٣) نهر ، وعمل قنطرة ، ورزق قضاة ،
وغير ذلك .

ولا يخص^(٤) . ويُقسم فاضل بين أحرار المسلمين : غنيهم وفقيرهم .
وتسن^(٥) بداعة بأولاد المهاجرين : الأقرب فالأقرب من
رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم — و « قريش » قيل : بنو النضر

(١) في ش زيادة : « وهو » ، ومى من الشرح وإن وردت في الإقناع ٧٩/٣ .
والنافية ٤٧١ .

(٢) في ش : « بالأم » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٣) كذا في زش والإقناع والنافية ، أى حفرها على مائى المختار والمصباح : (كرى)
وفى ع : « كرا » ، وهو تصحيف ناشئ عن فهم أن القصود به الكراء والأجرة .

(٤) في ش : « بخمس ألفى » . . مافضل « ، وفيه زيادة من الشرح .

(٥) كذا في زع والنافية . وفى ش : « وسن » .

(٦) كذا في زش والنافية ٤٧٢ والإقناع ٨٠/٣ . وفى ع : « برسول الله » ، ولعله تصحيف .

ابن كِنَانَةَ ، وقيل : بنو فهر بن مالك بن النضر . — ثم بأولاد آل أنصار .
فإن أَسْتَوَى اثْنَانِ : فَأَسْبَقُ إِسْلَامِ (١) ، فَأَسَنُّ ، فَأَقْدَمُ هِجْرَةً
وسَابِقَةً . ويفضَّلُ بينهم (٢) بِسَابِقَةِ ونَحْوِهَا .
ولا يجب عطاءه إلا لبالغ عاقل حرٌّ بصيرٌ صحيح ، يُطَبِّقُ القتال .
ويُخْرِجُ مِنَ المِقاتلةِ بمرض لا يُرجى زواله : كزَمَانِهِ ونَحْوِهَا .
ويُسَبِّحُ المَالَ ملك للمسلمين : يَضِمُّهُ مَتْلَفُهُ ، ويَحْرُمُ أَخْذُهُ مِنْهُ بِلَا
إِذْنِ إِمَامٍ .

ومن مات (٣) بعد حلول المِطاء ، دُفِعَ لورثته حَقُّهُ .
ولا مرأَةٌ جُنْدِيَّةٌ يموت ، وصغار أولاده — كفايتهم : فإذا بَلَغَ
ذَكَرُهُمْ أَهْلًا لِقِتَالِ (٤) مُرَضٍّ لَهُ : إن طَلَبَ . وإلا تُرِكَ كالمِراةِ والبَنَاتِ :
إذا تَرَوَّجِهْنِ .

*** بَابُ

« الأمان » : ضد الخوف . ويَحْرُمُ بِهِ قَتْلُ وَرَقٍ وَأَسْرِ .
وَشَرْطُ : كَوْنُهُ مِنْ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ ، غَيْرِ سَكْرَانٍ ، وَلَوْ كَانَ

(١) كَذَا فِي ز ، أَيْ فِي إِسْلَامٍ . وَفِي الْاِتِّفَاعِ ٨١ : « إِسْلَامًا » وَهُوَ أَوَّلَى ، أَيْ
مِنْ جِهَتِهِ . وَفِي ع ش : « بِإِسْلَامٍ » وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْفِطْرِ الْغَايَةِ ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى « فِي » لَاسِبِيَّةٌ .
(٢) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٣) وَرَدَ بِهَامِشِ ز كَالْعُضْوَانِ : « مِنْ مَاتَ عَنْ وَظِيفَتِهِ أَوْ غَزَا بَعْدَ حُلُولِ الْمِطَاءِ ،
دَفِعَ لَوَرَثَتِهِ مَا كَانَ لَهُ » .

(٤) كَذَا فِي ذِيعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « لِلْقِتَالِ » .

قِنَّا أَوْ أَتْنَى أَوْ مُمِيزًا ، أَوْ أُسِيرًا وَلَوْ لِأَسِيرٍ . وَعَدَمُ الضَّرَرِ ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ^(١) عَلَى عَشْرِ سَنِينَ .

وَيَصِحُّ مَنْجَزًا^(٢) وَمُطْلَقًا مِنْ إِمَامٍ لِجَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ ، وَمِنْ أَمِيرٍ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ جُعِلَ بِإِزَائِهِمْ ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَافِلَةٍ وَحَصْنٍ صَغِيرِينَ عُرْفًا . بِقَوْلِ^(٣) كَسْلَامٍ ، وَأَنْتَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ يَدُكَ وَنَحْوُهَا آمِنٌ . وَكَ« لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَأَجْرُكَ تَكْ ، وَقِفْ ، وَأَلْقِ سِلَاحَكَ ، وَقُمْ ، وَلَا تَذْهَلْ ، وَمَتَرَسٌ » . وَكُشْرَائِهِ . وَبِإِشَارَةِ تَذُلٍّ : كِإِمْرَارٍ^(٤) يَدِهِ أَوْ بَعْضِهَا عَلَيْهِ ، وَبِإِشَارَةِ سَبَّابَتِهِ إِلَى السَّمَاءِ .

وَيَسْرَى إِلَى مَنْ مَعَهُ : مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَخْصَصَ .
وَيَجِبُ رَدُّ مَعْتَقٍ غَيْرِ الْأَمَانِ أَمَانًا ، إِلَى مَأْمَنِهِ .

وَيُقْبَلُ مِنْ عَدْلٍ : « إِنْ أَمَّنْتَهُ » . وَإِنْ أَدَّعَاهُ أُسِيرٌ ، فَقَوْلُ مَنْكِرٍ^(٥) .

وَمِنْ أَسْلَمَ ، أَوْ أُعْطِيَ أَمَانًا لِيَفْتَحَ حَصَنًا فَفَتَحَهُ ، وَأَشْتَبَهَ^(٦) —
حُرْمَ قَتْلِهِمْ وَرَقْمَهُمْ . وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ : لَوْ نُسِيَ أَوْ أَشْتَبَهَ مِنْ لَزَمِهِ قَوْدٌ .

-
- (١) كَذَا فِي زِ وَالْفَايَةِ ٤٧٣ ، وَفِي أَصْلِهِ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِالتَّاءِ . وَهُوَ لَفْظٌ مَعَ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مَدَّتْهُ » .
(٢) فِي شِ : « مَنْجَزًا : كَأَمِنْ ، وَمُطْلَقًا نَحْوُ : مَنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ آمِنٌ . وَمِنْ إِمَامٍ » وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي عِ تَحْتَ السُّطْرِ .
(٣) فِي شِ : « وَبِقَوْلٍ . . وَأَنْتَ آمِنٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٤) فِي شِ : « كِإِمْرَارِهِ . . أَوْ بِإِشَارَةٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .
(٥) كَذَا فِي زِ عِ ، أَيْ الْأَمَانِ . وَفِي الْفَايَةِ : « مَنْكِرُهُ » . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا وَمِاقِلُهُ مِنْ شِ ، وَلَمْ يَدْرَجْ فِي الشَّرْحِ .
(٦) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَادَّعَوْهُ » .

وإن اشتبَه ما أخذ من كافر^(١) ، بما أخذ من مسلم - فينبغي الكف .

ولا جزية مدة أمان . ويُعقد^(٢) لرسول ، ومستأمن .
ومن جاءنا بلا أمان ، وادّعى أنه رسول أو تاجر ، وصدّقه عادة - قبل . وإلا ، أو كان جاسوسا - فكأسير .
ومن جاءت به ريح ، أو ضلّ الطريق ، أو أبق أو شرّد إلينا - فلاخذ .

ويبطل أمان برده^(٣) ، وبخيانة .

وإن أودع أو أقرض مستأمن مسلماً مالاً ، أو تركه ، ثم عاد لدار حرب ؛ أو انتقض عهد ذم - بقي أمان ماله ، ويبيعت^(٤) إن طلبه .
وإن مات فلوارثه ، فإن عُدِمَ فتي . وإن استرق^(٥) وقِفَ : فإن عتق أخذه ، وإن مات قنّا فتي^(٦) .

وإن أسر مسلم ، فأطلق بشرط أن يُقيمَ عندهم مدة^(٧) أو أبداً ،

(١) في ش : « كفار يحق . . مسلم بلاحق . . الكف عنهما » ، والزيادات من المرح وإن وردت الأولى والثانية في ع تحت السطر .

(٢) في ع زيادة تحت السطر : « الأمان » ، وهي واردة في المرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « برده » ، ولعل الماء من كلام الشارح .

(٤) في ش : « ويبعت ماله إليه . . فإله لوارثه » . والزيادات من المرح وإن الثانية في الناية ٤٧٥ بلفظ : « له » .

(٥) في ع زيادة تحت السطر : « رب المال » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « في » ، وأدرجت الفاء في المرح .

في ع زيادة تحت السطر ، واردة في المرح ، هي : « معينة » .

أو أن يأتي ويرجع^(١) ، أو يبعث مالا وإن عجز عاد إليهم - لزم^(٢) الوفاء ، إلا المرأة : فلا ترجع . وبلا شرط ، أو كونه رقيقا - فإن آمنوه فله الهرب فقط ، وإلا فيقتل ويسرق أيضا .

ولو جاء عليج بأسير على أن يفادي بنفسه ، فلم يجده - لم يرد ، ويفديه المسلمون : إن لم يفد من بيت المال .

ولو جاءنا حربى بأمان ، ومعه مسلمة - لم ترد ويرضى ، ويرد الرجل .

. * * *

باب

« الهدنة » : عقد إمام أو نائبه على ترك القتال مدة معلومة ، لازمة^(٣) . وتسمى : « مهادنة » و « موادعة » و « معاهدة » و « مسالمة » . ومتى زال من عقدها ، لم الثاني الوفاء .

ولا تصح إلا حيث جاز تأخير الجهاد . فتي رآها^(٤) مصلحة - ولو بمال منا - ضرورة مدة معلومة ، جاز وإن طالت . فإن زاد على الحاجة بطلت الزيادة .

(١) في ش : « ويرجع إليهم أو أن . . عجز عنه » ، والزيادات من الفرح وإن وردت الأخيرة في ع تحت السطر ، والثانية في الغاية ٤٧٦ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لزمه » ، وزيادة الهامش من الشرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح . وقدر الشارح قبله كلمة : « وهي » .

(٤) في الغاية ٤٧٧ : « جهاد . . رأى فيها » . وفي ش زيادة من الشرح :

« الإمام » .

وإن أُطْلِقَتْ ، أو عُطِّقَتْ بِمَشِيئَةٍ - لم تصح .

ومتى جاءوا في فاسدة ، معتقدين الأمان - رُدُّوا آمين .

وإن شَرَطَ فيها أَوْفَى عَقْدٍ ذِمَّةٍ شَرْطًا فاسدًا - : كَرَدَ امرأةً أو صَدَاقَها أو صَبًى أو سلاحًا ، أو إِدْخَالَهم الحَرَمَ - بطل دون عَقْدٍ .
وجاز شرطُ رَدِّ رجلٍ جاء مسلمًا للحاجة ، وأمره^(١) سرًّا بقتالهم والفرار . ولا يمنعهم أخذه ، ولا يُجبره عليه .

ولو هرب منهم قِنٌّ ، فأسلم - لم يُرَدَّ^(٢) ، وهو حر .

ويؤْخَذُونَ^(٣) بِجُنَايَتِهِمْ على مسلم : من مال ، وقَوْدٍ ، وَحَدٍّ .
ويجوز قتل رهاثتهم : إن قتلوا زهائننا .

وعلى^(٤) الإمام حمايتهم إلا من أهل الحرب . وإن سبَّاهم كافر - ولو منهم - لم يصح لنا شراؤهم . وإن سَبَّيَ بعضهم ولدَ بعض ، وباعه أو ولدَ نفسه أو أهليه - صح كحربيٍّ ، لا ذميٍّ .

وإن خيفَ نقضُ عهدهم ، نُبِذَ إليهم . بخلاف ذمَّةٍ . ويجب إعلامهم قبل الإغارة . وينتَقِضُ عهدُ نساءٍ وذريةٍ تبعًا .

وإن نقضها بعضهم ، فأنكر الباقون - بقول أو فعل - ظاهرًا ،

(١) في ش : « وجاز أمره . . . وبالفرار فلا » ، والزيادة من الشرح . وانظر الغاية .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إليهم » .

(٣) كذا في نزع والغاية ٤٧٨ وفي ش : « ويؤخذون » ، ولعله تحريف .

(٤) في ش : « وإلا » ، وأدرج الباقي في الشرح . وفي الغاية : « . . لا » ،

ولعله تحريف .

أوكاتبونا — أقرؤا بتسليم من نقض ، أو تميزه^(١) عنهم . فإن
أبوهما قادرين ، انتقض عبد الكل .

* * *

باب عقد النِّمَّةِ

ويجب إذا اجتمعت شروطه ، ما لم تُخَفَّ غائلتهم . ولا يصح
إلا من إمام أو نائبه . وصفته : « أقررتكم^(٢) بجزية واستسلام » ،
أو يبدلون ذلك فيقول : « أقررتكم عليه » ، أو نحوها^(٣) .

و « الجزية^(٤) » : مال يؤخذ منهم — على وجه الصغار — كل عام ،
بدلاً عن قتلهم ، وإقامتهم بدارنا .

ولا تُعقَد إلا لأهل الكتاب^(٥) اليهود والنصارى ، ومن يدين
بالتوراة : كالمسيحية ، أو الإنجيل : كالفرنج والصابئين . أو من له
شبهة كتاب : كالمجوس .

وإذا اختار كافر — لا تُعقَد له — ديناً من هؤلاء ، يُأقرُّ
وعُقِدَتْ له .

(١) في ش : « أو تميزه » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٧٩ . وفي ش : « أقررتكم » ، فإن لم يكن مضموم الأول

فتحريف .

(٣) كذا في ز والغاية ، أي نحو الصوتين المذكورين . وفي ع أثر لكشط الميم . وهو

لفظ ش . وهو تحريف .

(٤) ورد بهامش ز كالعنوان : « حكم الجزية ومقدارها ، ومن قبل أي يؤخذ » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « كتاب .. أو بالإنجيل » ، وزيادة الباء من الشرح .

وفي الغاية : « كتاب .. تدين » أي يفتح الباء المصددة ، وهو لفظ ع .

— ٢٢٠ —

ونصارى العرب ويهودهم ومجوسهم — من بنى تغلب، وغيرهم —
لا جزية عليهم ولو بذلوها . ويؤخذ عوضها زكاتان من أموالهم :
مما فيه زكاة ، حتى مما لا تلزمه جزية . ومصرفها كجزية ^(١) .

ولا جزية على صبي ، وأمرأة ولو بذلتها لدخول دارنا — وتمكن
محاناً — ومجنون ، وقن ، وزمين ، وأعمى ، وشيخ فان ، وراهب
بصومعة — ويؤخذ ما زاد على بلفته — وخنثى ^(٢) . فإن بان رجلاً ،
أخذ للمستقبل فقط . ولا على فقير ، غير متمل ، يعجز عنها . والغنى
منهم : من عدّه الناس غنياً .

وتجب على معتق — ولو لمسلم — ومبعض بحسابه .
ومن صار أهلاً بأثناء حول ، أخذ منه بقسطه بالعقد الأول .
ويلقى من إفاقة مجنون حول ، ثم يؤخذ ^(٣) .

ومتى بذلوا ما عليهم ، لزم قبوله ، ودفع من قصدهم بأذى : إن
لم يكونوا بدار حرب . وحرّم قتلهم وأخذ ما لهم .

ومن أسلم بعد الحول سقطت عنه ، لا إن مات أو جنّ ونحوه :
فتؤخذ ^(٤) من تركته ميت ، ومال حي . وفي أثنائه تسقط .

(١) ورد في ز بعد ذلك . ضرربا عليه : « وللإمام مسألة مثلهم : من يخشى ضرره
بشوكته من العرب ، وأبأها إلا باسم المصدقة مضفة » . وفي الغاية ٤٨٠ :
« لا زكاة » .

(٢) في الغاية ٤٨١ : « ولا على خنثى » ، وش : « خنثى مشكل » . والزيادة
من الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : تؤخذ ، وكل صحيح .

(٤) في الغاية : « وتؤخذ » ، ولعله تصحيف . وفي ش زيادة من الشرح : « الجزية » .

وتؤخذ عند اتضاء كل سنة ، فإن^(١) أنقضت سنون أستوفيت^{*}
كلها .

ويُمتَنون عند أخذها ، ويُطال قيامهم ، وتُجرأ أيديهم . ولا يُقبل
إرسالها ، ولا يتداخل الصغار .

ولا يصح شرط تعجيلها ، ولا يقتضيه الإطلاق .
ويصح أن يَشرطَ عليهم^(٢) ضيافة من يمرُّ بهم : من المسلمين
ودوابهم ، وأن يكتفى بها عن الجزية . ويُعتبر بيان قدرها وأيامها ،
وعدد من يُضاف . ولا تجب بلا شرط .

وإذا تولى إمام ، فعرف قدر ما عليهم ، أو قامت به يئنة ، أو
ظهر -- أقرهم عليه . وإلا رجع إلى قولهم ، إن ساغ . وله تحليفهم مع
تهمة ، فإن بان نقص أخذهم .

وإذا عقدها كتب أسماءهم وأسماء آبائهم وحُلَّاهم ودينهم
وجعل^(٣) لكل طائفة عَرِيفًا يكشف حالَ مَنْ تغيَّر حاله^(٤) ، أو تقص
العهد . أو خرَّق شيئًا من الأحكام .

* * *

(١) كذا في زش والفاية ٤٨٢ . وفي ع : « فإذا » .

(٢) ورد هذا في زش والفاية ، وسقط من ع .

(٣) كذا في زش والفاية ٤٨٣ ، وهو المناسب . وفي ع : « ويجعل » .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « حال » ، وهو تحريف :

باب (١)

على الإمام أخذهم بحكم الإسلام : في نفس ومال وعِرْض ، وإقامة
حدّ فيما يحرّمونه : كزنا ، لا ما (٢) يُحلّونه : كخمر .

ويلزمهم التميّز (٣) عنا بقبورهم ، وبُحْلَام — : بحذفٍ مقدّم
رؤوسهم ، لا كمادة الأشراف ، وأن لا يفرّقوا شعورهم . — وبكناهم
وألقابهم (٤) — فيمنعون نحو « أبي القاسم » و « عزّ الدين » —
ويركوبهم عَرَضًا يأكافٍ على غير خيل ، ولباس (٥) عسليّ ليهود ،
وأذكن — وهو : الفاخيتي . — لنصارى . وشدّ خرقٍ بقلانسهم
وصمائمهم ، وزنار (٦) فوق ثياب نصرانيّ وتحت ثياب نصراييّة .
ويُغيّر نساء كلٍّ بين لوّني خُفّ .

ولدخول حمّانا : جُلْجُلٌ أو خاتم رصاص ونحوه برقابهم .
ويحرّم قيام لهم ولتبتدع يحب هجره (٧) ، وتصديروهم ، وبداءتهم

(١) في ش : « باب أحكام أهل الذمة ، يجب على » ، والزيادة من الشرح وإن
ورد بعضها في الناية ٤٨٤ ، والإقناع ٩٩/٣

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « فيها » والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والإقناع ١٠٠ : « التميّز » ، والناية ٤٨٥ : « تميّز »

(٤) في ش : « وبألقابهم » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٥) في ش زيادة : « ثوب » ، وهي من الشرح وإن وردت في ع تحت السطر .

(٦) في ش : « وشدّ زنار » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٧) في ش : « هجرة كرافضي ، وتصديروهم في المجالس » . والزيادة من الشرح وإن

ورد آخرها في الناية ٤٨٦ ، بلفظ : « بمجالس » .

بسلام، وبـ « كيف أصبحت، أو أمسيت، أو أنت، أو حالك؟ » -
وتهنئهم، وتزيئهم، وعيادتهم، وشهادة أعيادهم . لا^(١) يبعثنا لهم
فيها .

ومن سلم على ذمي، ثم علمه - سن قوله^(٢) : « رد على سلامي » -
وإن سلم ذمي لزم رده، فيتألى « وعليكم^(٣) » .
وإن شتمه كافر أجابه : وتكره مصافحته .

.. ::

فصل

ويتنعمون من حمل سلاح وثقاف ورمي . ونحوها^(٤) .
وتعالية بناء^(٥) فقط على مسلم ولو رضى . ويجب نقضه -
ويضمن ما تلدف به قبله لا إن ملكوه من مسلم - ولا يُعاد غالباً
لو أنهدم - ولا إن بني دار أعندهم دون بنائهم .
ومن إحداث كنائس، ويبيع . ومجتمع لصلاة، وصومعة لراهب .

(١) كذا في زح ونهيه . وفي ش : « ولا » ، وزيادة الواو من الشرح .

(٢) كذا في زح ونهيه . وفي ح : « قول » ، وأعله تحريف .

(٣) أسعد « عليكم » من ش ، وأدرج في شرح .

(٤) كذا في ش ، أي نحو : « لا يجوز ثلاثة بني منها : تعلم المقابلة بالثقاف ؛ كما صرح به
في الإيضاح ١٠١/٣ . وفي ح : « ونحوهم » ، وأعله تحريف نشأ من فهم أن المراد حمل الثقاف
أبداً . وأعله مردد منها .

(٥) كذا في زح وأعله ٤٨٧ . وفي ش : « البناء » . تلفت ، وفيه تحريف .

إلا إن شرط فيما مُتَّحَ صلحاً على أنه لنا . ومن بناء ما أسَّهَدِم
أو هَدِمَ ظلماً منها ولو كلَّها ، كزيادتها . لا رَمَّ شَمَّها .

ومن إظهار منكر ، وعيد وصليب ، وأكلٍ وشربٍ برمضان^(١)
وخبرٍ وخزير — فإن فعلوا أتلَّفناهما — ورفع صوت على ميت ، وقراءة
قرآن ، وضرب ناقوس^(٢) ، وجهرٍ بكتابهم .

وإن صُوحوا في بلادهم على جزية أو خراج ، لم يُنْعَموا شيئاً من ذلك .
ويُمنعون دخولَ حرم مكة ولو بذلوا مالاً ، وما أُسْتُوفى من
الدخول مُلك ما يُقَابَلُه من المال — لا المدينة — حتى غيرُ مكلف ،
ورسولهم ويُخرج إليه^(٣) ويُعزَّر من دخل لاجهلاً ، ويُخرج ولو ميتاً ،
ويُنَبَّش إن دُفِن به ما لم يُيَلَّ .

ومن إقامة بالحجاز : كالمدينة ، واليمامة ، وخيبر ، والينبع ، وفدك
ومخاليقها . ولا يدخلونها إلا بإذن الإمام . ولا يُقيمون لتجارة^(٤) ،
بموضع واحد ، أكثر من ثلاثة أيام . ويوكَّلون في مؤجل ، ويُجبر
من لهم عليه حالٌ على وفائه ، فإن تعذَّر جازت إقامتهم له . ومن
مرض لم يُخرج^(٥) حتى يبرأ ، وإن مات دُفِن به .

(١) في ش : « بنهار رمضان » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الناقوس الذي تضرب به النصارى لأوقات
صلواتهم : خشبة كبيرة طويلة وأخرى قصيرة » .

(٣) و النابة قبله زيادة : « لإمام » ، وفي ش بعده زيادة : « إن أبى أداء الرسالة
إلا له » ، وفي من الشرح .

(٤) في ع : « لحاجة تجارة » ، ولم ترد الزيادة في الشرح .

(٥) في ش : « يخرج منه . . . دفن فيه » ، والزيادة من الشرح . وانظر الغاية ٤٨٩ .

وليس لكافر دخولٌ مسجد ولو أذن^(١) مسلم . ويجوز أستجاره
لبنائه .

والذئ — ولو أنثى صغيرة ، أو تَغْلِيًّا^(٢) — إن أُتْجِرَ إلى غير
بلده ، ثم عاد ، ولم يؤخذ منه الواجبُ فيما سافر إليه من بلادنا — فعليه
نصفُ العشر مما معه . ويمنعه دينُ كزكاة : إن ثبت بينة . ويصدق :
أن جاريةً معه أهله أو بنته ونحوهما . ويؤخذ مما مع حرٍّ^(٣) أُتْجِرَ
إلينا العشرُ ، لا من مِ أَلٍّ من عشرة دنائيرٍ معهما ، ولا أكثر من
مرة كلِّ عام . ولا يُعشَّرُ ثمنُ خمرٍ وخنزيرٍ^(٤) .

وعلى الإمام حفظهم ، ومنعُ من يؤذيهم ، وفكُّ أسرام بعد فكِّ
أسرانا .

وإن تحاكموا إلينا أو مستأمنان باتفاقهما ، أو أَسْتَعْدَى ذِيٌّ^(٥)
على^(٥) آخَرَ — فلنا الحكمُ والتركُ . ويجرمُ إحضار يهوديٍّ في سبته ،
وتحريمه باقي : فيُسْتَشْتَى من عمل في إجارة .

ويجب^(٦) بين مسلم وذِيٍّ ، ويلزمهم حكمنا . ولا يُفسخ بيعٌ
فاسد تقابضاه ، ولو أساموا أو لم يحكم به حاكمهم .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

(٢) في ش : « أو كان تغلياً » ، وزيادة « كان » من الشرح .

(٣) في ع زيادة : « إن » ، ولم تذكر في الشرح ولا الناية .

(٤) في ش : « وثمان خنزير » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٥) في ش زيادة : « ذِي » ، وهي من الشرح . ولم ترد في الناية ٤٨٤ .

(٦) في ش زيادة : « الحكم » ، وهي من الشرح وإن وردت في ع .

وَيُغْنَمُونَ مِنْ شَرَاءِ مَصْحَفٍ ، وَحَدِيثٍ ^(١) . وَفَقَهُ .

* * *

فصل

وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ ، أَوْ تَنْصَرِيهَوْدِيٌّ — لَمْ يُقَرَّ . فَإِنْ أَبَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامَ ^(٢) ، هُدِّدَ وَحُبِّسَ وَضُرِبَ .
وَإِنْ أُنْتَقَلَ أَوْ تَجَوَّسَى إِلَى غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، لَمْ ^(٣) يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ . فَإِنْ أَبَاهُ قُتِلَ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهِ .
وَإِنْ أُنْتَقَلَ غَيْرُ كِتَابِيٍّ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ تَجَسَّسَ وَتَنَبَّأَ أَقْرَبَ ^(٤) .

وَإِنْ تَزَنَّدَقَ ذِمِّيٌّ لَمْ يُقْتَلْ . وَإِنْ كَذَبَ نَصْرَانِيٌّ بِمَوْسَى خَرَجَ مِنْ دِينِهِ ، وَلَمْ يُقَرَّ . لَا يَهُودِيٌّ بَعِيسِيٌّ .

وَيَنْتَقِضُ عَهْدُ مَنْ أَبَى ^(٥) بَذَلَ جَزِيَّةٍ أَوْ الصَّغَارَ أَوْ أَلْتَزَامَ حَكْمَنَا ^(٦) ، أَوْ قَاتَلَنَا ، أَوْ لَحِقَ بِدَارِ حَرْبٍ مُقِيمًا ، أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ ، أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ النِّكَاحِ ، أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا ، أَوْ تَجَسَّسَ أَوْ آوَى جَاسُوسًا ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ كَتَبَتْهُ أَوْ دِينَتهُ أَوْ رَسُولَهُ

(١) في ش : « وكتب حديث » ، وانزياده من كلام لشرح . وفي نسخة ٤٨٥ : « وحديث وفقه وتفسير » .

(٢) كذا في ز والفاية ٤٩٠ وأصلع . ثم أصلحت بما في ش وهو : « أو الإسلام » .

(٣) في ش : « لم يقر ولم يقبل » ، وانزياده مدرجه من شرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ومن أقرناه على تهود أو تنصر متجدد ، أبحنا ذيعته ومناكنه » .

(٥) في ع : « أبي جزية أو بذل الصغار » ، وهو سبق فلم .

(٦) كذا في زع والفاية ٤٩١ . وفي ش : « أحكامنا » .

بسوء ونحوه ، أو تمدى على مسلم بقتل أو فتنة^(١) عن دينه . لا بقذفه وإيذائه بسحر في تصرفه . ولا إن أظهر منكرًا أو رفع صوته بكتابه . ولا^(٢) عهد نسائه وأولاده .

ويُخَيَّرُ الإمام فيه — ولو قال : تبت — كأسير ، وماله فيء ويحرم قتله إن أسلم ، ولو كان سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم وكذريقه ، لا إن رُقَّ قبل^(٣) .

ومن جاءنا بأمان ، فحصل له ذرية^٢ ، ثم نقض العهد — فكذمى .

(١) كذا في زش . ووقع والغاية : « أو فتنة » بالتحريك ، وكل صحيح .

(٢) و ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « يلتقض » .

(٣) و ش زيادة : « إسلامه » ، وهي من كلام الشارح .

(م — ٢٢ منتهى الارادات)

كتاب

« أبيعُ » : مبادلة عين مائتة ، أو منفعة مباحة مطلقاً —
 بإحداها^(١) أو بحال للذمة — للملك على التأيد ، غير رباً وقرض .
 وينعقد — لا هزلاً ، ولا تلجئة وأمانة^(٢) ؛ وهو : إظهاره
 لدفع ظالم ولا يراد باطناً . — بإيجاب : كـ « بعتك أو ملكتك
 أو وليتُك أو أشركتك^(٣) أو وهبتُك » ونحوه ؛ وقبول :
 كـ « أبتعت أو قبلت أو تملكته أو اشتريته أو أخذته » ونحوه .
 وصح تقدم قبول^(٤) بلفظ أمرٍ أو ماضٍ مجرد عن استفهام ،
 ونحوه . وتراخى أحدهما : والبيعان بالمجلس لم يتشاغلا بما يقطعه عرفاً .
 وبمطاة : كـ « أعطني بهذا خبزاً » فيعطيه ما يرضيه .
 أو يساومه سلعة^(٥) بتمن ، فيقول : « خذها » أو « هي لك »
 أو « أعطيتكها » أو : « خذ هذه بدرم » ، فيأخذها^(٦) . أو : « كيف
 تبيع الخبز ؟ » فيقول : « كذا بدرم » ، فيقول : « خذ أو أنزله » .

(١) كذا في زع ، وهو الأول . وفي ش والفاية ٣/٢ : « بأحدهما » ، وهو موافق
 لما في الإقناع ١١٥/٣ . وفي ش : « . . . للملك » .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو أمانة » ، ولعله تحريف .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « فيه » . وفيها وفي الفاية : « أو وهبتك » ،
 وأدرجت الماء في الشرح . وزيد في ع تحت السطر : « بكذا » ، وهو في الشرح .

(٤) وردها من ز حاشية : « أي على إيجاب » .

(٥) ورد هذا في زع والفاية ، وسقط من ش .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « أو هي لك » .

او وضع منه عادةً ، وأخذ عَقْبَهُ . ومحوه : مما يدل على بيع
نوشراء .

فصل

وشروطه سبعة :

- ١ — أرضا ، إلا من مُكرَهَ بِحَقٍّ .
- ٢ — الثاني : الرُّشد ، إلا في يسير ، وإذا أذن لميز وسفيه ولى ثم
ويحرّم بلا مصلحة — أو لقن سيد^(١)
- ٣ — الثالث : كونُ مبيع^(٢) مالا ، وهو : ما يباح نفعه مطلقا ،
وأقتناؤه بلا حاجة . كبغل وحمار ، وطير لقصد صوته ، ودود قز
ويزره ، ونحل منفرد أو مع كوّراته^(٣) وفيها : إذا شوهد دخلا
إليها . لا كوّارة بما فيها : من عسل ونحل .
وكهر وفيل ، وما يصاد عليه : كبومة شباشا^(٤) . — أو به : كديدان ،

(١) ورد في زهد ذلك مضروبا عليه : « ويصح منه قبول هبة وبيع ، وبلا إذن

سيد . وورد نحوه في التنتيج ، على ما في الشرح .

(٢) كذا في زع والفاية ٦ . وفي ش والإقناع ١٢٠ : « للمبيع » .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « كوارته . . داخلها . . لا كوارات » .

(٤) كذا في الأصول ، والفاية ، والإقناع ١٢١ . وزعم مصحح الفاية : أن لفظ
الإقناع : « شباشا » ، وأمله في الطبعة الأولى . وهو محريف عما هنا الذي إذا لم يكن
مصحفا عن « شباشا » — كما ترجمه — فهو لهجة فيه ، وإن لم ترد في اللسان والتاج
ومالهما . وقوله البهوتي : « هو : طائر تخيط عيناه ويربط ليزل عليه الطير فيصاد » ،
تفسير للبومة الذي يتخذ شباشا كذا لذلك . فلا يتوهم أن هناك بومة تسمى شباشا . وراجع الحيوان
لجاحظ ٥٠/٢ ، وحياة الحيوان للدهيرى ١٢٠/١ (يولاق) : لتعلم ما في التفسير المذكور .

وسباع بهائم وطير يصلح^(١) لصيد وولدها وفرخها ويبيضا -
إلا الكلب .

وكقرد لحفظ ، وعلق^(٢) لمص دم ، ولبن آدمية - ويكره -
وقن مرتد ومريض ، وجان^(٣) وقاتل في محاربة .

لامنذور عتقه نذر تبرر ، ولا ميتة ولو طاهرة - إلا سمكا
وجراداً ونحوهما - . ولا سرجين نجس ، ولا دهن نجس أو
متنجس . ويجوز أن يستصحب بمتنجس في مسجد .

وحرّم بيع مصحف . ولا يصح لكافر ، وإن ملكه يارث
أو غيره ألزم بإزالة يده عنه . ولا يكره شراؤه أستاذاً ،
وإبداله لمسلم . ويجوز نسخه بأجرة .

ويصح شراء كتب الزندقة ونحوها ليُتلفها ، لا خمر ليُرّيقها .
٤ - الرابع : أن يكون مملوكاً له حتى الأسير ، أو مأذوناً^(٤)
فيه وقت عقد - ولو ظناً عدمهما .

فلا يصح تصرف فضولي ولو أجزأ بعد ؛ إلا إن اشترى في
ذمته ونوى لشخص لم يسمه . ثم إن أجازته من اشترى له : من
حين اشترى ، ، وإلا : وقع لمشتري ولزمه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « يصلح » . وكلاهما صحيح .

(٢) في ش : « وعلق » ، وزيادة الكاف من الشرح وإن وردت في الغاية ٧ .

(٣) في ش : « و » ، وقن قاتل ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٤) في ش ع زيادة : « له » . ومى من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٨ .

ولا^(١) يبيعُ مالا يملكه ، إلا موصوفاً لم يُعَيَّن : إذا قبض
أو ثمنه بمجلس عقدٍ ، لا بلفظٍ سلفٍ أو سَلَمٍ . والموصوفُ المعَيَّن
— : كـ « بعتك عبدى فلاناً » ويستقصى صفته . — يجوز^(٢) التفرُّق
قبل قبضٍ ، كحاضر . وينفسخ عقدٌ عليه برده لفقد صفةٍ ، وتلف^(٣)
قبل قبضٍ .

ولا أرضٌ موقوفة : بما فُتِحَ عنوة ولم يُقسم — : كـصِرَ والشامِ ،
وكذا العراقُ غيرَ « الحيرة » و« ألبس »^(٤) و« باتقيا » وأرضِ بني
صَلُوبًا . — إلا المساكنَ ، وإذا باعها الإمام للصلحة ، أو غيره وحكم
به من يرى صحته .

وتصح إيجارُها ، لا يبيعُ ولا إجارةُ رِبَاعِ مكة والحرم — وهى :
المنازل . — لفتحها عنوةً .

ولا ماءٌ عِدٌّ : كمين وتقعيرٌ . ولا ما فى معدنٍ جارٍ : كقارٍ
ومِلح ونِفْطٍ .

ولا نابتٌ من كلالٍ وشوكٍ ونحو ذلك ، ما لم يُحْزَم . فلا يدخل
فى بيع أرضٍ ، ومشتريها أحقُّ به . ومن أخذه ملكه . ويهرُمُ دخول

(١) فى ش زيادة مدرجة من الفرح ، هى : « يصح » .

(٢) فى ع : « ويجوز » ، لكن الواو زبدت بخط آخر ، وهى من الفرح . وفى
الغاية : « يجوز تفرق » . وش : « . . التصرف » ، وهو تصحيف .

(٣) فى ع : « تلف » ، إلا أن الباء بخط آخر ، ولم ترد فى الفرح .

(٤) ورد بهذا الرسم فى ش والغاية ٩ والإقناع ١٢٨ ومعجم البلدان لياقوت ١/٣٢٨ .
وفى زع : « ألبس » ، وهو رسم قديم صحيح أيضاً .

لأجل ذلك ، بغير إذن رب الأرض ، إن حوطت . وإلا جاز بلا ضرر
وحرّم منع مستأذن : إن لم يحصل منه ضرر .
وطُلُولٌ تُجَنَّى منها^(١) النحلُ ككَلَابٍ وأولى ، ونحلُ رب الأرض .
أحقُّ به .

٥ — الخامس : القدرة على تسليمه . فلا يصح بيع آتِيٍّ وشارِدٍ ،
ولو تقادر على تحصيلهما .

ولا سَمَكٍ بَعَاءٍ ، إلا مرثياً بِمَحْوزٍ يسهل أخذه منه .
ولا طائرٍ يصعبُ أخذه ، إلا بِمَخْلُوقٍ ولو طال زمنه .
ولا منصوبٍ ، إلا لغاصبه أو قادر على أخذه . وله الفسخُ إن
عجز .

٦ — السادس : معرفة مبيع ، برؤية متعاقدين مقارنةً لجميعه أو
بعض يدل على بقيته . كأخذ وجهي ثوب غير منقوش .
فلا يصح إن سبقت العقدَ بزمان يتغير فيه ولو شكاً ، وإن قال :
« بعتك هذا البغل » فبان فرساً ، ونحوه .

وكرؤيته معرفته بلمسٍ أو بِشَمٍ أو ذوقٍ ، أو وصفٍ ما يصح
سَلَمٌ^(٢) فيه ، بما يكفي فيه . فيصح بيع أعمى وشارِوه ، كتوكيله .

(١) كذا في زع والناية ١٠ والإقناع ١٢٨ . وفي ش : « منه » ، وهو تمجيف ..

(٢) كذا في زع . وفي ش : « السلم » . والناية : « سلف » .

ثم إن وجد ما وُصف أو تقدمت رؤيته متغيراً، فلمشتري^(١) الفسخ —
ويحلف إن اختلفا — ولا يسقط إلا بما يدل على الرضا: من سؤم ونحوه —
لا بركوب دابة بطريق رد^(٢). وإن أسقط حقه من الرد فلا أرض.

ولا يصح بيع حمل يطن، ولبن بضرع، ونوى بتمر، وصوف
على ظهر — إلا تبعاً. ولا عسب فحل، ولا مسك في فأر^(٣)، ولا
لفت ونحوه قبل قلع، ولا ثوب مطوى أو نسج بعضه على أن ينسج
بقيته، ولا عطاء قبل قبضه، ولا رقعة به، ولا معدن وحجارته،
وسلف فيه.

ولاملاسة: كـ « بعتك ثوبي هذا على أنك متى لمسته، أو إن
لمسته، أو أى ثوب لمسته — فعليك بكذا ». —
ولا متابذة: كـ « متى أو إن نبذت هذا، أو أى ثوب نبذته —
فلك بكذا ».

ولا بيع الحصة: كـ « أرمها، فعلى أى ثوب وقعت فلك بكذا »،
أو « بعتك من هذه الأرض، قدر ما تبلغ هذه الحصة — إذا رميتها —
بكذا ».

ولا بيع مالم يعين: كعبد من عبيد، وشاة من قطع، وشجرة من

(١) فاع: « فللمشترى »، وهو تحريف.

(٢) كذا في زع والناية ١١. وفي ش: « ردعا »، والزيادة من الفرح.

(٣) في ش: « ولا لبن »، وزيادة « لا » من كلام الشارح.

(٤) كذا في زع. وفي ش والناية: « فأرته ». وهذا مفرد، والأول جمع.

ستان ؛ ولو تساوت قيمتهم . ولا الجميع إلا غير معين ، ولا شيء
بشرة درام ونحوها إلا ما يساوى درهما . ويصح : إلا بقدر درهم .
ويصح بيع ماشوهد : من حيوان وثياب^(١) ، وإن جهلا عدده .
وحامل بحر^٢ ، وما ما كوله في جوفه ، وباقل^٣ وجوز^٤ ولوز ونحوه في
قشرينه ، وحب^٥ مشتد في سنبله . ويدخل السائر تبعاً .

وقفيز من الصبرة : إن تساوت أجزاءها ، وزادت عليه . ورطل^٦
من دَن^٧ ، أو من زُبْرة حديد ونحوه . وبتلف ماعدا قدر منبيع يتعين .
ولو فرق قفزانا ، وباع واحداً مبهماً — مع تساوى أجزائها — صح .
وصبرة جزافاً مع جهلها أو علمها . ومع علم بائع وحده — يحرّم ،
ويصح . ولشتر الرذ^٨ . وكذا مع علم مشتر وحده ، وبائع الفسخ^٩ .
وصبرة علم قفزاتها إلا قفيزاً .

لا ثمرة شجرة إلا صاعاً ، ولا نصف داره الذى يليه .
ولا جريب من أرض أو ذراع من ثوب مبهماً ، إلا أن علما ذرعها ،
ويكون مشاعاً . ويصح معيناً بابتداء^(٢) وانتهاء معاً . ثم إن نقص ثوب
يقطع وتشاخاً — كانا شريكين . وكذا خشبة بسقف ، وفص^{١٠} بخاتم .
ولا يصح استثناء حمل مبيع أو شحمه ، أو رطل لحم أو شحم —
إلا رأس ما كول ، وجلده ، وأطرافه — ولا يصح استثناء مالا
يصح بيعه مفرداً ، إلا في هذه — ولو أبى مشتر ذبحه ولم يشترط

(١) لى ش : « ومن ثياب » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا لى زع والغاية ١٣ . وفى ش : « ابتداء » ، ولعله تعريف .

لم يجبر، ويلزمه قيمة ذلك تقريباً^(١)، وله الفسخ بعيب يختص^(٢) المستثنى.

٧ — السابع : معرفتهما لثمن حال عقد ، ولو بمشاهدة . وكذا
أجرة .

فيصحان بوزن صنعة ، وملء^(٣) كيل مجهولين . وبضربة ، وبنفقة
عبدته شهراً . ويرجع^(٤) مع تعذر^(٥) معرفة ثمن ، في فسخ ، بقيمة مبيع .
ولو أسراً ثمنًا بلا عقد ، ثم عقده بآخر — فالثمن الأول .

ولو عقد^(٦) سرّاً بثمن ، ثم علانية بأكثر — فكفكاح . والأصح
قول المنتقح : « الأظهر : أن الثمن هو الثاني إن كان في مدة خيار ، وإلا
فالأول » انتهى .

ولا يصح برقم^(٧) ، ولا بما باع به زيد — إلا إن علماهما . ولا بألف
درهم ذهباً وفضة ، ولا بثمن معلوم ورطلٍ خمر ، ولا كما يبيع الناس .
ولا بدينار أو درهم مطلق وكم^(٨) نقود متساوية رواجاً ، فإن لم
يكن إلا واحداً^(٩) ، أو غلب أحدها — صح ، وصرف إليه .

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش .

(٢) كذا في زع . وفي ش والغاية : « ينحس » ، وكلاهما صحيح .

(٣) في ش : « وبيل » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٤) ورد في ز بب السطور زيادة : « مشتر » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « تعذر » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في ز بضم أوله . وفي ع ش والغاية : « عقدا » ، ولعله تحريف نشأ عن

التأثر بالصيغة السابقة .

(٧) كذا في زع والغاية ١٤ . وفي ش : « برقه » ، والزيادة من الشرح .

(٨) في ش : « وتم بالبلد متساوية » ، فأدرج الشرح في اللز وبالعكس .

(٩) كذا في ز ش . وفي ع والغاية ١٤ : « واحدا » ، وهو تحريف .

ولا بعشرة صحاحاً أو إحدى عشرة مكسرة، ولا بعشرة تقدأ
أو عشرين نسيئة — إلا إن تفرقا فيهما على أحدهما .
ولا بدينار إلا درهماً ، ولا بمائة درهم إلا^(١) ديناراً ، أو إلا قفيز^(٢)
بر ، أو نحوّه . ولا بمائة على أن أرهن بها^(٣) وبالمائة التي لك ، هذا .
ولا من صبرة أو ثوب أو قطيع : كل قفيز أو ذراع أو شاة
بدرهم .

ويصح بيع الصبرة أو الثوب أو القطيع : كل قفيز أو^(٣) ذراع
أو شاة بدرهم . وما بوعاء مع وعائه موازنة : كل رطل بكذا ،
مطلقاً . ودونه مع الاحتساب بزنته على مشتر ، إن علما مبلغ كل منهما .
وجزافاً مع ظرفه أو دونه ، أو كل رطل بكذا ، على أن يسقط منه
وزن الظرف .

ومن أشتري زيتاً أو نحوّه في ظرف ، فوجد فيه رباً — صح في .
الباقى يقسطه ، وله الخيار . ولم يلزمه بدل الرب .

فصل في تفريق الصفقة

وهي : أن يجمع بين ما يصح بيعه وما لا يصح .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « لا » ، وهو تحريب .

(٢) في ش : « ربها » ، وهو من عبث الناشر .

(٣) أسقط « أو » من ش ، وأدرجت في المرح .

من باع معلوماً ومجهولاً - لم يتعدّر علمه - صح في المعلوم بقسطه . لا إن تعدّر ، ولم يدين ثمن المعلوم .

ومن باع جميع ما يملك بمضنه ، صح في ملكه بقسطه .
ولمشتّر الخيار إن لم يعلم ، والأرض إن^(١) أمسك فيما ينقصه تفريق .

وإن باع قنه مع قن غيره بلا إذنه ، أو مع حرّ ، أو خلا مع خمر صح في قنه . وفي خلّ بقسطه . ويقدر خمر خلا . ولمشتّر الخيار .
وإن باع عبده وعبده غيره بإذنه : أو عبده لائنين : أو أشترى عبدَيْن من أثنين أو وكيلهما^(٢) بثمن واحد - صح ، وقسّط على قيمتهما . وكبيع إجارة .

وإن تجمع بين بيع وإجارة أو صرف أو خلع أو نكاح بموض واحد - : صحّا . وقسّط عليهما . وبين بيع وكتابة : بطل ، وصحت .

ومتى أعتبر قبض لأحدهما ، لم يبطل الآخر بتأخّره .

* * *

فصل

ولا يصح بيع ولا شراء ، ممن تلزمه جمعة ، بعد ندامها الذي عند

(١) كذا في ر ش والناية ١٦ . وفي ع : « إذا » . وش : « . . التفريق » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أو وكيلهما » ، وإمالة تحريف .

المنبر . المنقح : « أو قبله لمن منزله بعيد : بحيث إنه يُدركها » انتهى .
إلا من حاجة : كمضطر إلى طعام أو شراب يُباع ، وعُريان وجد ستره ،
وكفن ومؤونة تجهيز لميت خيف فسادُه بتأخر ، ووجود أبيه
ونحوه ^(١) يباع مع من لو تركه لذهب ، ومركوب لعاجز ، أو ضرير
عديم قائدًا ، ونحوه . وكذا لو تضايق وقت مكنوبة .

ويصح إمضاء بيع خيار وبقية العقود . وتحرم مساومة ومناداة .
ولا يصح بيع عنب أو عصير لمتخذه خمرًا ، ولا سلاح ونحوه في
فتنة ، أو لأهل حرب ، أو قطاع طريق — ممن علم ذلك ولو بقرائن ،
ولا مأكول ومشروب ومشوم وقدح لمن يشرب عليه أو به مسكرًا ،
وجوز ويض ونحوهما لقمار ، وغلام وأمة لمن عُرف بوطء ذبي
أو غناء ^(٢) .

ولو أتهم بغلامه ، فدَّبره أولاً — وهو فاجر مُعلن — أُحيل بينهما ،
كجوسى تُسلم أخته ويُخاف أن يأتيا .

ولا قن مسلم لكافر لا يعتق عليه ؛ وإن أسلم في يده أُجبر على إزالة
ملكته ^(٣) ولا تكفى كتابته ، ولا بيعه بخيار .

وبيع على بيع مسلم كقوله لمشتري شيئًا بعشرة : « أعطيك مثله

(١) كذا في زع والفاية ١٧ . وفي ش : « أو نحوه » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع والفاية ١٨ . وفي ش : « أو بقاء » ، وزيادة الباء من الشرح .

وفد ورد بهامش ز : « قاموس : الغناء بكسر الهمزة ممدودا : الصوت المطرب . ومقصودا
كلبي : ضد الفقر » .

(٣) في ش زيادة : « عنه » ، وهي من الشرح وإن وردت في الفاية ١٨ .

بتسعة ، وشراءه عليه كقوله لبائع شيئاً بتسعة : « عندى فيه عشرة » .
 زمن الخيارين ، وسومٌ على سومه مع الرضا صريحاً — محرمٌ . لا يُعَدُّ رَدٌّ ،
 ولا بذلٌ بأكثر^(١) مما أُشْتَرِيَ . ويصح العقد على السوم فقط .
 وكذا إجارةٌ .

وإن حضر باءٍ لبيع سلعته بسعر يومها وجهله ، وقصدَه حاضر عارفٌ
 به — وبالناس إليها حاجةٌ — حرُمَتْ مباشرته البيع له ، وبطل : رَضُوا
 أولاً . فإن فُقد شيءٌ مما ذُكِرَ صبح ، كشرائه له . ويُخبر مستخيراً عن
 سعر جهله .

ومن خاف ضيعةً ماله ، أو أخذَه ظلماً — صح بيعه له .
 ومن استولى على ملك غيره بلا حقٍّ ، أو جحدَه أو منعه حتى
 يبيعه إياه ، ففعل — لم يصح .
 ومن أودع شهادة^(٢) ، فقال : « أشهدوا أنى أبيعهُ أو أتبرّع به خوفاً
 وتقيّةً^(٣) » — عمل به .

ومن قال لآخر : « أشتري من زيد فإني عبده » ، ففعل ، فبان
 حراً . فإن أخذ شيئاً غرمه ، وإلا لم تلزمه المَهْدَةُ حاضر البائع أو غاب —

(١) كذا فى زع والناية ١٩ . وفى ش : « أكثر » ، ولعله تحريف .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة إبداع الشهادة » .

(٣) كذا فى زش والناية . وفى ع : « : « أو تقيّة » ، ولعله تحريف .

ك «أشتر منه عبده هذا» — وأدب هو وبائع^١. وتحدد مقررة^٢ موطن^٣، ولا مهر، ويلحق الولد.

ومن باع شيئاً بضمن نسيئة^٤، أو لم يقبض — حرّم. وبطل شراؤه له من مشتريه، بنقد من جنس الأول أقلّ منه ولو نسيئة. وكذا العقد الأول: حيث كان وسيلة إلى الثاني. إلا^(١) إن تغيرت صفته، وتسمى: «مسألة العينة»، لأن مشترى السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عيناً، أى نقداً حاضراً. وعكسها مثلها.

وإن اشتراه أبوه أو ابنه أو غلامه ونحوه، صح: ما لم يكن حيلة.

وإن باع ما يجري فيه الربا نسيئة^٥، ثم اشترى منه بضمنه — قبل يقبضه — من جنسه، أو ما لا يجوز بيعه به نسيئة — لم يصح: حسماً للمادة ربا النسيئة.

فصل^٦

يحرّم التسعير، ويكره الشراؤه به. وإن هدد من خالفه حرّم وبطل.

وحرّم: «بيع كالناس»، واحتكار^٧ في قوت آدمي^٨. ويصح

(١) كذا في زع. وفي ش: «إلى أن»، وهو تصحيف. وراجع الناية ٢٠.

شراء محتكر ، ويُجبر على بيعه كما يبيع الناس . فإن أبي ، وخيف
التلف — فرقه الإمام ، ويردّون بدله . وكذا سلاح حاجة . ولا يكره
أدخار قوت أهله ودوابه .

ومن ضمن مكاناً — لبيع فيه ، ويشترى فيه وحده — كره الشراء
منه بلا حاجة ، كمن مضطّر ونحوه ، وجالس على طريق . ويحرم
عليه أخذ زيادة بلا حق .

بابُ الشروطِ في البيع

و « الشرط » فيه وشبهه : إلزام أحد المتعاقدين الآخر ، بسبب
العقد ، ماله فيه منفعة .

وتعتبر مقارنته للعقد . وصحيحه أنواع :

١ ما يقتضيه بيع : كتقاضي ، وحلول ثمن ، وتصرف كل فيما
يصير إليه ، ورده بعيب قديم . ولا أثر له .

٢ — الثاني : من مصاحته . كتأجيل ثمن أو بمضيه ، أو رهن أو
ضمين به ^(١) معيّن ، أو صفة في مبيع : كالعبد كاتباً أو فحلاً أو
خصياً أو صانعاً أو مسلماً ، والأمة بكرًا أو تحيض أو حائلاً ^(٢) ،
والدابة هملاًجةً أو لبوناً أو حاملاً ، والفهد أو البازي صيوداً ،

(١) ورد هذا في ز ش والغاية ٢٣ ، ولم يرد في ع . وذكر فيها بدله مع علامة
التحشية : « أو كفيل » .

(٢) ورد « أو حائلاً » في ز ، ولم يرد في ع ش والغاية .

والأرض خراجها كذا ، والطائر مصوِّتاً أو يبيض أو يحى من مسافة معلومة . لا أن يوقظه للصلاة .

ويلزم فإن وُفِّي به ، وإلا فله الفسخ أو أرشُ فقدِ الصفة . وإن تعذر ردُّه ، تعيَّن أرشٌ .

وإن أخبرَ بائع بصفة ، فصدَّقه بلا شرط ؛ أو شرط الأمانة ثيباً أو كافرة أو هماً أو سبطة أو حاملاً ، فبانت أعلأ أو جمعة أو حائلاً — فلا خيار .

٣ — الثالث : شرطُ بائع نفعاً ، غيرَ وطءٍ ودواعيه ، معلوماً في مبيع . كسكنى الدار شهراً ، ومُحلانِ البعير إلى معين .
ولبائعِ إجارة وإعارة ما أُستثنى . وله على مشتري — إن تعذر أنتفاعه بسببه — أجره مثله .

وكذا شرطُ مشتري نفعٍ بائع في مبيع — : كحملِ حطبٍ أو تكسيره ، وخياطة ثوب أو تفصيله ، أو جز^(١) رطبٍ ، ونحوه . — بشرط علمه .

وهو كأجير ؛ فإن مات^(٢) أو تلف أو أُستحق : فلمشتري عوضٌ ذلك . وإن تراضيا على أخذه ، بلا عذرٍ ، جاز .

(١) كذا في زع والغاية ٢٤ . وصحف و ش : بالذال .

(٢) في الغاية زيادة وردت بمعناها في الشرح ، هي : « بائع » . وفي ش : « مات أو استحق نفعه » ، وفيه زيادة من الشرح وإن وردت بمعناها في الغاية ، ونقص لم يدرج فيه .

وَيُطْلَهُ جَمْعٌ بَيْنَ شَرْطَيْنِ — وَلَوْ صَحِيحَيْنِ — مَا لَمْ يَكُونَا مِنْ مُقْتَضَاهُ أَوْ ^(١) مَصْلَحَتِهِ .

وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُ فُسْخٍ ، غَيْرِ خَلْعٍ ، بِشَرْطِ . كـ « بَعْتُكَ عَلَى أَنْ تَنْقُذَنِي الثَّمَنَ إِلَى كَذَا ، أَوْ عَلَى أَنْ تَرْهَنَنِيهِ » ^(٢) بِمَنْه ؛ وَإِلَّا فَلَا يَبِيعُ بَيْنَنَا . وَيَنْفَسَخُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ .

* * *

فصل

وفاسدُهُ أنواعٌ :

١ — مَبْطُلٌ : كَشَرْطِ يَبِيعُ آخَرَ ، أَوْ سَلَفٍ ، أَوْ قَرْضٍ ، أَوْ إِبَارَةٍ . أَوْ شَرَكَةٍ ، أَوْ صَرْفِ الثَّمَنِ أَوْ غَيْرِهِ . وَهُوَ : بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ ، أَلْمَهَى عَنْهُ .

٢ — الثَّانِي : مَا يَصِحُّ مَعَهُ الْبَيْعُ . كَشَرْطِ يُنَافِي مُقْتَضَاهُ : كَانَ لَا يُخْسِرُ ^(٣) أَوْ مَتَى نَفَقَ ، وَإِلَّا رَدَّهُ . أَوْ لَا يَقْفَهُ أَوْ يَبِيعَهُ أَوْ يَهَبَهُ أَوْ يُعْتَقَهُ ، أَوْ إِنْ أَعْتَقَهُ فَلِبَائِعٍ وَلَاؤُهُ ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . إِلَّا شَرْطَ ^(٤) الْعَتَقِ ، وَيُجَبَّرُ إِنْ أَبَاهُ . فَإِنْ أَصَرَ أَعْتَقَهُ ^(٥) حَاكِمٌ .

(١) فِي شَرْطِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ » .

(٢) كَذَا فِي زَوْشِ وَالْغَايَةِ ٢٥ . وَفِي ع : « تَرْهَنِيهِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي شَرْطِ : « يَخْسِرُ أَوْ نَفَقَ » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ ، وَقَدْ لَمْ يَدْجُ فِي الشَّرْحِ .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زَوْشِ وَالْغَايَةِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي ع . وَفِي الْغَايَةِ : « عَتَقَ » .

(٥) كَذَا فِي عِشِ وَالْغَايَةِ ٢٦ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي زَوْشِ : « عَتَقَهُ » ، وَهُوَ سَبْقُ

قَلَمِ مِنَ الْمَصْنَفِ : لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَ مِنْهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا رُبَاعِيًا ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمُخْتَارِ .

(م ٢٣ — مِنْهُى الْإِرَادَاتِ)

وكذا شرطُ رهنٍ فاسدٍ ، ونحوه : كخيار أو أجلٍ مجهولين ،
أو تأخير تسليمه بلا أتعافٍ ، أو إن باعه فهو أحق به بالثمن ، أو أن
الامة لا تتحمل .

ولن فات غرضه ، الفسخُ . أو أرشُ تقصٍ ثمن ، أو استرجاعُ
زيادة بسبب إلغاء .

ومن قال لغيره : « بنى هذا على أن أقضيك منه » ، فباعه —
صح البيع ، لا الشرطُ .

وإن قال ربُّ الحق : « أقضنيه على أن أبيعك كذا بكذا » ،
فقضاه — صح دون البيع .

وإن قال : « أقضني أجودَ بمالي ^(١) على أن أبيعك كذا » ، ففعل —
فباطلان .

٣ — الثالث : مالا ينعقد معه بيع . كـ « بعثك أو اشتريت —
إن جئتني ، أو رضى زيد — بكذا » .

ويصح : « بعثت وقبلت إن شاء الله » ، وبيع العربون وإجارته —
وهو : دفعُ بعض ثمنٍ أو أجرٍ . ويقول : « إن أخذته أو
جئت ^(٢) بالباقي ، وإلا فهو لك » . — لا : « إن ^(٣) جاء لمرتته بحقه في

(١) كذا في زش . وفي غ : « من مالي » ، وأمله تحريف بئامل . وفي له : « عليك » ، والزيادة مذكورة الشرح .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « جئتك » ، وزيادة السكف من شرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

عمله ، وإلا فالرهن له . وما دُفع في عُرْبُونِ فلبائع ولمؤجر^(١) : إن لم يَتَمَّ .

ومن قال : « إن بعثك فأنت حرٌّ » فباعه — عتق ، ولم ينتقل ملك^(٢) .

وإلا ، وقال آخر^(٣) : « إن أشتريته فهو حر » ، فاشتراه — عتق^(٤) .

ومن شرط البراءة من كل عيب ، أو من عيب كذا إن كان — لم

(١) كذا في زع . وفي ش والفايه : « ومؤجر » ، ووردت اللام في الشرح .
 (٢) ورد بهامش ز حاشية جلية : « فإن قيل : فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق ، فإنه لو قال : « إن تزوجت فلانة فهي طالق » ، وتزوج بها — لم تطلق . وكذا لو قال لأجنبية : « إن دخلت الدار فأنت طالق » ، فدخلت وهي زوجته — لم تطلق بغير خلاف . ولو قال : « إن ملكت فلانا فهو حر » ، صح التعليق وعتق بالملك ؟ »
 « قيل : الفرق بينهما : أن العتق له قوة وسراية ، ولا يعتمد نفوذه الملك . فإنه ينفذ في ملك الغير ، ويصح أن يكون الملك سببا لزواله بالعتق عقلا وشرعا ، كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رجه المحرم بشرائه . فكما لو اشترى عبد اليتيم في كفارة أو نذر ، أو اشتراه بشرما العتق . فكل هذا يشرع فيه جعل الملك سببا للعتق . فإن قوته محبوبة لله ، فشرع الله سبحانه التوصل إليها بكل وسيلة مفضية إلى محبوبة . وليس كذلك الطلاق : فإنه يفيض إلى الله ، وهو أبغض الحلال إليه ، ولم يجعل ملك البضع بالنكاح سببا لإزالته البتة . »
 « وفردى ثان : أن تعليق العتق بالملك من باب نذر القرب والماءات والتبرر ، كقوله : « لئن آتاني الله من فضله لأصدقن بكذا وكذا » . فإذا وجد الشرط لزمه ما علقه به : من الطاعة المقصودة . فهذا لون ، وتعليق الطلاق على الملك لون آخر . قاله ابن القيم في الهدى » .

(٣) قد أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « وإن خلعتك (؟) فأنت طالق ، لم تضاق

يبرأ^(١) . وإن سماء أو أبرأه بعد العقد ، برى^(٢) .



فصل

ومن باع ما يُذرَع على أنه عشرة ، فبان أكثر — صح . ولكل
الفسخ : ما لم يُعطِ الزائد مجاناً .
وإن بان أقلّ صح ، والنقص على بائع . ويختار إن أخذه مشترٍ
بقسطه ، لا إن أخذه بجميعة . ولم يفسخ^(٣) .
ويصح في صبرة ونحوها ، ولا خياراً لمشتري .



باب

« أَلْخِيَارُ » : أسم مصدر « أختار » ، وهو : طلبُ خيرِ الأمرين .
وأقسامه ثمانية :

١ — خيار المجلس . ويثبت في بيع غير كتابة ، وتولّى طرفي^(٤)
عقد . وشراء من يعتق عليه ، المنقح : « أو يعترف بحريته قبل الشراء » .

(١) ورد بهامش مع تصحيح زيّنه . وجودة بالشرح : « بائع بذلك » .
(٢) في ح : « برأ » ، وهو تصحيح : لأن هذا خامس بالمرس ، على ما في الصباح
والختار .

(٣) ورد في ز تحته بخلف آخر : « المشتري » ، وهو في الشرح بمعناه .

(٤) كذا في ز ح والناية ٢٩ . وفي ش : « طرق » ، وهو تصحيح .

وكبيع صلح وقسمة وهبة بعناه ، وإجارة ، وما قبضه شرط لصحته : كصرف ، وسلم ، وربوى بجنسه .
 لا في مساقاة ، ومزارعة ، وحالة ، وسبق : ونحوها .
 ويبقى^(١) إلى أن يتفرقا عرفا بأبدانهما . ومع إكراه ، أو فزع من خوف ، أو إلقاء بسيل ، أو حمل — إلى أن يتفرقا من مجلس زال فيه^(٢) . إلا أن^(٣) يتبايما على أن لا خيار ، أو يسقطاه بعده .
 وإن أسقطاه أحدهما ، أو قال لصاحبه : « اختر » — بقي خيار صاحبه . وتحرم الفرقة^(٤) خشية الاستقالة .
 وينقطع خيار بموت أحدهما ، لا جنونه^(٥) . وهو على خياره إذا أفاق . ولا يثبت لوليّه .

٢ — الثاني : أن يشترطاه في العقد ، أو زمن الخيارين — إلى أجل معلوم . فيصح ولو فيما يفسد قبله ، ويباع ويحفظ ثمنه إليه .
 لا في عقد حيلة : ليربح في قرض . فيحرم ، ولا خيار ، ولا يجلّ تصرفهما . المنقح : « فلا يصح البيع » .
 ويثبت في بيع ، و صلح وقسمة بعناه ، وإجارة في ذمة أو مدق لا تلي العقد . لا فيما قبضه شرط لصحته .

-
- (١) بهامش مع التصحيح زيادة مذكورة في الفرج والغاية ٢٩ : « خيار » .
 (٢) بهامش ز — بدون علامة التصحيح ، ومخط آخر — زيادة : « الإكراه » .
 ووردت في الفرج بلفظ : « إكراه » .
 (٣) كذا في زع ، وهو المناسب . وفي ش : « إن تبايما » ، ولعله تعريف .
 (٤) كذا في ز ش . وفي ح : « الفرقة » ، والغاية ٣٠ : « فرقه » .
 (٥) في ح : « جنونه » ، إلا أن الباء — وهي من الفرج — زيدت بمخط آخر .

وابتداءً أمد^(١) من عقد . ويسقط بأول الغاية : فإلى صلاة ، بدخول وقتها ، كأنه .

وإن شرطاه يوما ويوما ، صح في اليوم الأول فقط .
ويصح شرطه لهما ولو وكيلا ككليهما^(٢) ، وإن لم يأمرهما به . وفي معين من مبيعين بعقد — ومتى فسخ فيه رجع بقسطه من الثمن — ومتفاوتا ، ولأحدهما ، ولغيرهما ولو المبيع — ويكون توكيلا له فيه — لا له دونهما .

ولا يفترق فسخ من يملكه إلى حضور صاحبه ، ولا رضاه . وإن مضى زمنه ولم يفسخ ، لزم .
وينتقل ملك بعقد ، ولو فسخاه بعد .

فيعتق ما يعتق على مشتري ، وتلزمه^(٣) فطرة مبيع . وكسبه وعاؤه المنفصل له . وما أولد فأثم ولد ، وولده حر .

وعلى بائع بوطء المهر ، — مع علم تحريره ، وزوال ملكه ، وأن البيع لا يفسخ بوطئه — ألحد . وولده قن . والحمل وقت عقد مبيع ، لا نكاح . فترد الأمات ببيع ، بقسطها .

ويحرّم تصرفهما — مع خيارهما — في ثمن معين ومثمن .
وينفذ عتق مشتري ، لا غير عتق مع خيار الآخر ، إلا معه أو بإذنه .

(١) كذا في زوال الغاية ٣١ . وفي ع : « أمد » ، وش : « مدة » .

(٢) كذا في ز . وفي ع : « كوكليهما » . وش : « كوكليها » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية ٣٢ : « وينزله » . وكلاما صحيح .

ولا يتصرف بائع مطلقاً إلا بتوكيل مشتري، وليس فسفاً.
وتصرفُ مشتري^(١) بوقفٍ وبيعٍ وهبةٍ، وليس لشهوةٍ ونحوه،
وسوؤه — إمضاءً وإسقاطاً لخياره . لا لتجربة كاستخدام ،
ولا إن قبلته المبيعة ولم يمنحها .
ويبطل خيارهما مطلقاً ، بتلف مبيع بعد قبض ، وإتلاف مشتري
إيأه مطلقاً .

وإن باع عبداً بأمة^(٢) ، فمات العبد ، ووجدَ بها عيباً — فله
ردُّها ، ويرجع بقيمة العبد .
ويورث خيارُ الشرط : إن طالب به قبل موته . ولا يشترط ذلك
في إرث خيارٍ غيره .

٣ — الثالث : خيارُ غُبنٍ يخرج عن عادة .
ويثبت لِرُكبانٍ تُلْقُوا — ولو بلا قصدٍ — : إذا باعوا أو
أشْتَرَوْا ، وُغِنُوا .
ولمُسْتَرْبِلٍ^(٤) غُبنٍ ، وهو : من جهل القيمة ، ولا يحسن
يُحْكَا كَسُ : من بائع ومشتري .

(١) في ش زيادة من الناشر أو الناسخ ، هي : « بيع » . وفيها وفي : . . . أو
بيع أوهبة أو لمس . . . والزيادة من الفرح .
(٢) كذا في ز ش وأصل ع . ثم أصلح فيها بالباء ، وهو لفظ الغاية ٣٣ .
(٣) في ع بين الأسطر زيادة ورد نحوها في الفرح ، هي : « بغير خيار » .
(٤) في ش : « والمستربل » ، وهو تحريف ظاهر .

وقى نجش^(١) : بأن يُزايده من لا يُريد شراءً ، ولو بلا مواطاة .
 ومنه : « أُعْطِيتُ كَذَا » ، وهو كاذب . ولا أَرشَ مع إمساك .
 ومن قال عند العقد : « لا خِلا بة » ، فله الخيارُ إذا مُخِلِبَ .
 والقَبْنُ محرمٌ ، وخيارُه كعيب : في عدم قُوْزِيَّة . ولا يمنع الفسخَ
 تميُّه — وعلى مشترِ الأَرْضِ — ولا تَلْفُه ، وعليه قيمته .
 وللإمام جعل علامة تنفى القَبْنِ ، عن يُغْبِنَ كثيرًا .
 وكبيع إجارة — لا نكاح — فإن فسخَ في أثناءها ، رجع بالقسط
 من أجرة المثل ، لا من المسمى .
 ٤ — الرابع : خيارُ التَّدْلِيسِ^(٢) بما يزيد به الثمنُ : كتَصْرِيةِ
 اللبنِ في الضَّرْعِ ، وتَحْمِيرِ وجهه ، وتسويدِ شعرٍ وتَجَعِيدِهِ ، وجمعِ ماءِ
 الرَّحَى وإرسالِهِ عند عرضٍ . ويحرمُ ككتم عيب
 وثبتَ لمشتري خيارُ الرَّدِّ ، ولو حصل بلا قصدٍ .
 ومتى علمَ التَّصْرِيةَ ، مُخَيَّرَ ثلاثةَ أيامٍ — منذُ علمٍ — : بين إمساكِ
 بلا أَرْضٍ ، ورَدِّ مع صاع تمرٍ سليمٍ : إن حَلَبَهَا ، ولو زاد عليها قيمةً . وكذا
 لو رَدَّتْ بغيرها . فإن عُدِمَ فقيمتُه موضعَ عقدٍ . ويُقبل رَدُّ اللبنِ بحاله ،
 بدلَ التمر . وغيرُها على التراخي ، كمعيب .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : النجش : أن يواطىء رجلاً — إذا أراد
 بيعاً — أن يمدحه ، وأن يريد الإنسان بيع بياعة ، فتساومه بها بشئ كثير لينظر إليك ناظر ،
 فيقع فيها » .

(٢) ورد بهامش ز : « قال الجوهري (يعني : في الصحاح) : هو كتمان العيب في
 السلعة من الغترى » .

وإن صار لبنها عادة ، سقط الرد : كيب زال ، ومزوجة بانة .

وإن كان بغير مصراة لبن كثير ، فخلبه ، ثم ردها بيب — رده ، أو مثله إن عدم .

وله رد مصراة من غير بهيمة الأنعام مجانا ؛ المنقح : « بل بقيمة^(١) ما تلف : من اللبن » .

— الخامس^(٢) : خيار العيب وما بمعناه . وهو : نقص مبيع أو قيمته عادة . كمرض وبخر وحول وخرس وكلف وطرش وقرع ، وتحريم عام كجوسية ؛ وعقل وقرن وفتق ورتق ، واستحاضة وجنون وسعال وبحة ، وحمل أمة ، وذهاب جارحة أو سن من كبير ، وزيادتها ، وزنا من بلغ عشرا ، وشربه مسكرا ، وسرقته^(٣) وإباقه ، وبوله في فراشه ، وحقي كبير — وهو : ارتكابه الخطأ على بصيرة ، وفزعه^(٤) شديدا . وكونه أعسر لا يعمل يمينه عملها المعتاد ، وعدم ختان ذكر^(٥) وعثرة مراكوب وكذمه ورفسه وحرته^(٦) ، وكونه

(١) كذا في زع والناية ٣٥ . وفي ش : « قيمة » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « الخامس » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع . وفي الناية ٣٦ : « .. وإباق » ، وهو تحريف . وفي ش تأخير وتقديم .

(٤) كذا في زع والناية . وضبط في ز بالضم : فيفيد أنه نوع من الحق ، وإن كان يخالفه صنيع الفارح وغيره . وفي ش : « وكفزه » ، والزيادة من الشرح . وراجع الإقناع ١٧٥/٣ .

(٥) في مع علامة الزيادة ، زيادة من الشرح : « لاصغير ولأثنى » .

(٦) كذا في الأصول كلها والإقناع ١٧٦ بدون ضبط . والوارد في معاجم اللغة —

شُمُوساً أو بعينه ظَفَرَةً ، وطول مدة نَقْل مافي دار^(١) عُرفاً — ولا أجرةَ
لمدة نَقْل أتصل عادةً ، وثبُتَ اليد ، وتُسَوَّى الحُفْرُ — وبقي ونحوه
غيرِ معتادٍ بها ، وكونها تنزلها^(٢) الجُذْدُ ، وثوبٍ غيرِ جديدٍ : مالم يَبْنَ
أثرُ أَسْتَمَالِهِ ؛ وماءُ أَسْتَعْمَل^(٣) في رفع حدث ولو أَسْتَرَى لشرب .

لامعرفة غناء ، وثُيُوبَةٍ^(٤) ، وعدمِ حيض ، وكفْرِ ، وفسْقٍ باعتقاد
أو فعلٍ ، وتغفيلٍ ، وعُجْمَةٍ ، وقِرابَةٍ ، وصُدَاعٍ وَحْمَى يسيرين ،
وسقوطٍ^(٥) آياتٍ يسيرةٍ بمصحف ونحوه .

ويختارُ مشترٍ في مَعِيب^(٦) : قبلَ عقدٍ أو قبضٍ ما يضمنه بائع قبله — :
كشَر على شجر ، ونحوه ، وما أُبِيعَ^(٧) بكيْل أو وزنٍ أو وعدٍ أو
ذريعٍ — إذا جهله ثم بان ، يَبْنَ رَدٌّ — ومَوْتُه عليه ، ويأخذ مادفع أو أبرأ
أو وهب^(٨) من ثمنه — وبين إمساكٍ مع أرشٍ — وهو : قسطُ ما

كالخِثَار والمصباح ، والـان ١٦/٢٦٤ ، والتاج ٩/١٧٢ — : الحِران (بالكسر والضم) .
فعله مصدر قياسي : لأن فعله وإن كان من باب دخل ، إلا أن فيه لفةً أخرى بزنة قرب .
وكرم . أو حذف الألف المجانسة . وفي الغاية ٣٧ : « وكلمة ورفسة وحرنة » ، وهو
تصحيح .

(١) في ع مع علامة التصحيح ، زيادة مذكورة في الشرح : « مبيعة » .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : بالتاء . وكل صواب .
(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « مستعملا ... اشترى الماء » ، وفيه زيادة من
الشرح .

(٤) في ش : « ولاثيوبة » ، وزيادة « لا » من الشرح .
(٥) في ش : « لاسقوط » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .
(٦) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا اشترى معيباً لم يعلم عيبه » .
(٧) كذا في ز ع . وفي ش والغاية ٣٨ : « بيع » . وحكى ابن القفطاع — على
في المصباح : أن « أباعه » لفة . وإن كان صاحب المختار قد ذكر أنها بمعنى : عرضه للبيع .
(٨) بهامش ع مع علامة التصحيح ، زيادة : « له » ، وهي في الشرح والغاية .

بين قيمته صحيحاً ومعيّاً من ثمنه . — ما لم يُفَضَّ إلى رباً : كشرائه
مُخْلِ فضة بزنته دراهم ، أو فقيز مما يجري فيه رباً بمثله ، ويجزئ
معيّاً ؛ فيردُّ أو يُمسك مجاناً .

وإن تعيَّب أيضاً عنده فسُخِّه حاكم ، وردُّ بائع الثمن ، وطالب
بقيمة المبيع . لأن العيب لا يُهمَلُ بلا رضا ، ولا أخذِ أرضٍ .

وإن لم يعلم عيبه حتى تلف عنده ، ولم يرض بعيبه^(١) — فسُخِّ العقد
وردُّ^(٢) بدله ، واسترجع الثمن .

وكسبُ مبيع^(٣) لمشتري ، ولا يردُّ نماءً منفصلاً إلا لئذ : كولو
أمة ، وله قيمته . وله ردُّ ثيب وطئها مجاناً .

وإن وطئ بكراً ، أو تعيَّب ، أو نسى صنعة عنده — فله الأرضُ
أو يردُّه^(٤) مع أرضٍ تقصيه . ولا يرجع به إن زال .

وإن دلَّس بائع فلا أرض^(٥) ، وذهب عليه : إن تلف أو أبق .

وإلا ، فتلَّفَ أو عَتَّق ، أو لم يعلم^(٦) عيبه حتى صبَّغ أو نسج أو
وهَّب أو باعه أو بعضه — تمين أرض^(٧) ، ويُقبل قوله في قيمته .

(١) في ش زيادة — لعلها من الناشر أو الناسخ — هي : « بعد » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « الموجود ، وبقى قيمة للمبيع في ذمته » .

(٣) في ش : « مبيع معيب . . يرد لعيبه » ، والزيادة من الشرح وإن ورد أولها .

في الغاية ٣٩ .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « أورده » .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « على مشتر » . وانظر الغاية .

(٦) في ش زيادة : « مشتر » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٤٠ .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الأرض » .

لكن: لو رد^(١) عليه فله أرشُهُ أو ردُّه .
 وإن باعه لبائعه فله ردُّه^(٢) ، ثم للبائع الثاني ردُّه عليه . وفائدته :
 اختلاف الثمنين .
 وإن كسر ما مأكولُه في جوفه ، فوجد فاسداً ، وليس لمكسوره
 قيمةٌ — : كَيْفُضَ الدَّجَاجُ . — رجع بثمنه . وإن كان له قيمةٌ — : كَيْفُضَ
 الثَّعَامُ ، وَجَوَزَ الهِنْدُ . — خَيْرُ بَيْنِ أَرْشِهِ ، وَبَيْنَ رَدِّهِ مَعَ أَرْشِ كَسْرِهِ
 وَأَخَذِ ثَمْنِهِ . وَيَتَعَيَّنُ أَرْشُ مَعَ كَسْرِ لَا تَبْقَى مَعَهُ قِيَمَةٌ .
 وخيارٌ عيب متراخ : لا^(٣) يسقط إلا إن وُجد^(٤) دليل رضاه :
 كتصرفه واستعماله لغير تجربة ، فيسقط أَرْشُ كَرْدٍ .
 ولا يفتقر ردُّه إلى حضور بائع ولا رضاه ، ولا قضاء .
 ولمشترع غيره مَعْيِيَاً ، أو بشرط^(٥) خيار — إذا رضى الآخر —
 الفسخ في نصيبه ، كشرائه واحد من اثنين^(٦) . لا إذا ورث .
 وللحاضر من مشتريين نقدٌ نصف ثمنه ، وقبضٌ نصفه . وإن نقدَه
 كله لم يقبض إلا نصفه ، ورجع على الغائب .
 ولو قال^(٧) : « بَعْتُكُمَا » ، فقال أحدهما : « قَبِلْتُ » — جاز .

(١) في ش : « لو ورد » ، والواو والماء من كلام الشارح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « على » .

(٣) قد أسقط هذا وما يليه من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في زش والفاية ٤١ وأصلع . ثم أصلح فيها هكذا : « يوجد » .

(٥) في ش : « شرط » ، وأدرجت الباء في الشرح .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « بشرط خيار » .

(٧) في ش زيادة من الشرح : « لائنين » . وانظر الفاية .

ومن اشترى مَعِينَيْنِ أو مَعِيَا فِي وَعَاهِ يَنْ صَفْقَةً — : لم يملك ردًّا.
أحدهما يقسطه ، إلا إن تلف الآخر ، ويقبل قوله يمينه في قيمته .
ومع عيب أحدهما فقط : له رده يقسطه ، لا إن قص بتفريق — :
كِمَصْرَاعِي بَابٍ ، وزوجي خفٌ . — أو حرُم : كأخوين ونحوهما .
ومثله : جان له ولد ؛ يباعان بقيمة الولد لمولاه .
والمبيع — بعد فسخ — أمانة يدمشتر .

* * *

فصل

وإن اختلفا . عند مَنْ حدث العيب ؟ مع الاحتمال — ولا يئنة —
فقولُ مشترٍ يمينه على ألبت ، إن لم يخرج عن يده .
وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما ، قبل بلا يمين .
ويقبل قولُ بائع : « إن المبيع ليس المردود » — إلا في خيارِ
شرطٍ : فقولُ مشترٍ — وقولُ مشترٍ في عين ثمن معين بعقد ، وقابضٍ
في ثابت في ذمة — : من ثمن مبيع ، وقرضٍ وسكَمٍ ونحوه . — إن
لم يخرج عن يده .

ومن باع قنًا — تلزمه عقوبةٌ : من قصاص أو غيره . — ممن
يعلم ذلك : فلا شيء له . وإن علم بعد البيع : خيّر بين ردِّ وأرشي ؛ وبعد
قتل : يتعين أرشي ؛ وبعد قطع : فكما لو عاب عنده .

وإن لزمه مال - والبايعُ معسرٌ - : قُدِّمَ حقُّ مجنئٍ عليه ، ولمشترٍ
الخيارُ . وإن كان موسراً : تعلَّقَ أرشٌ بذمته ، ولا خيارٌ ^(١) .
٦ - السادس : خيارٌ في البيع بتخيير ^(٢) الثمن . ويثبت في
صور :

- ١ - في تولية : كـ « ولَّيتكهُ ، أو بعُتكَهُ برأس ماله ، أو بما
أشتريته ^(٣) » ، أو برقمه « ، وهما يعلمانه .
- ٢ - وشركة ^(٤) ، وهى : يُع بعه بقسطه . كـ « أشركتك
في ثلثه أو ^(٥) ريعه » ونحوهما .
- و « أشركتك » ينصرف إلى نصفه . فإن قاله ^(٦) لآخر عالم ^(٧)
بشركة الأول : فله نصف نصيبه ؛ وإلا : أخذ نصيبه كله .
- وإن قال : « أشركاني » فأشركاه معاً — أخذ ثلثه .
- ومن أشرك آخرَ في قفيز أو نحوه — قبض بعه — أخذ

(١) في زيادة : « للشترى » . ووردت في الشرح والغاية ٤٣ بلفظ : « لمشتر » .
(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب الموافق لما في الإقناع ١٨٦/٣ . وفي ش :
« بتخير » ، وهو تحريف خطير .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « به » .
(٤) في الغاية : « وفي شركة » ، والزيادة في المشرح .. وع : « أو شركة » ،
والزيادة من الناسخ .

(٥) في ش : « أو في ريعه . . . وأشركت » ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح .
(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قال » ، وهذا من كلام الشارح ، وأدرج
لفظاً للثمن فيه .

(٧) كذا في ز مع الضبط ، وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « عالم » ، وهو لفظ
ش والغاية . ولا يبعد أن يكون تحريفاً مقصوداً بسبب ما اشتهر : من أن صاحب الحال لابد
وأن يكون معرفة . مع أنه يجوز أن يكون نكرة كما صرح به سيويه وغيره ، على ما
شرح الألفية ثلاثون (٤١٩/١ : ط عيسى الحلبي) . وراجع الإقناع ١٨٧/٣ .

نصف المقبوض . وإن باعه من كله جزءاً يساوياً مقبوض ، أنصرف
إلى المقبوض

٣ — ومُراجحة ، وهى : بيعه بشئ مبيع معلوم . وإن قال :
« ... على أن أربح فى كل عشرة درهماً » ، كره .

٤ — ومواضعة ، وهى : بيع بخسران . وكره فيها ما كره فى
مُراجحة .

فما ثمنه مائة ، وباعه به ومواضعة درهم من كل عشرة — : وقع
بتسعين . ولكل أو عن كل عشرة : يقع بتسعين وعشرة
أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم . ولا تضر الجاهالة حينئذ :
لزوالها بالحساب .

ويعتبر للأربعة : علمها برأس المال ، والمذهب : أنه متى بان أقل
أو مؤجلاً ، حط الزائد — ويحط قسطه فى مُراجحة ، وينقصه فى
مواضعة — وأجل فى مؤجل . ولا خيار .

ولا تقبل دعوى بائع غلطاً ، بلا يئنة . فلو ادعى علم مشتر
لم يحلف . وإن باع سلعة بدون ثمنها علماً ، لزمه .

وإن اشتراه ممن ترد شهادته له ، أو ممن حاباه ، أو لرغبة تخضه ،
أو موسم^(١) ذهب : أو باع بعضه بقسطه ، وليس من المتماثلات

(١) كذا فى زع والغاية ٤٤ . ووش : « موسم » ، وازيادة من المرح .

المتساوية — : كريت ونحوه . — لزمه أن يُبين . فإن كتم خسر
مشتري بين رد وإسك .

وما يُزاد في ثمن أو مُثمن أو أجل أو خيار ، أو يُحطّ من
الخيارين — يلحق به . لا بعد لزمه ، ولا إن جئ قفدي .

وهبة مُشتري لو كيل باعه كزيادة ، ومثله عكسه .
وإن أخذ^(١) أرضاً لميب أو جنابة ، أخبر به لا بأخذ غناء ،
واستخدام ، ووطء : ما^(٢) لم ينقصه .

وإن اشترى ثوباً بعشرة ، وعمل فيه أو غيره — ولو^(٣) بأجرة —
ما يساوي عشرة ، أخبر به . ولا يجوز : « تحصيل بمشربن » . ومثله
أجرة مكانه وكيله ووزنه^(٤) .

وإن باعه بخمسة عشر ، ثم اشتراه بعشرة — أخبر به ؛ أو حطّ
الربح من الثمن الثاني ، وأخبر بما بقي . فلو لم يبق شيء أخبر بالحال .
ولو اشتراه بخمسة عشر ، ثم باعه بعشرة^(٥) ، ثم اشتراه بأى ثمن
كان — بينه .

وما باعه أثنان مُرابحة ، فثمنه بحسب ملكيتهما ، لا على رأس
مالهما .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مشر » .

(٢) ورد هذا في زع والناية ٤٥ ، وسقط من ش .

(٣) قوله : « ولو بأجرة » سقط من ع فقط .

(٤) في ش : « وزنه » ، وهو تحريف ناسخ أو ناشر .

(٥) في ش : « بعشرة اشتراها » ، وفيه تصحيف وسقط لم يدرج في الشرح .

٧- السابع : خيار لاخلاف المتبايعين .

إذا اختلفا أو ورثتهما في قدر ثمن ، ولا يئنه ، أو لهما - حلف
بائع : « ما بعته بكذا ، وإنما بمثله بكذا » ؛ ثم مشتر : « ما
أشتريته بكذا ، وإنما أشتريته بكذا » ؛ ثم إن رضى أحدهما
بقول الآخر ، أو نكل وحلف الآخر - أقر . وإلا : فكل الفسخ
وينفسخ ظاهراً وباطناً^(١) .

المنقح : « فإن نكلا صرَفهما^(٢) كما لو نكل من تُرد عليه اليمين » .
وكذا إجارة ، فإذا تحالفا ، وفسخت بعد فراغ مدة - : فأجرة
مثل ؛ وفي أمثالها : بالقسط .

ويحلف بائع فقط : بعد قبض ثمن ، وفسخ عقده .
وإن تلف مبيع : تحالفا ، وغرم مشتر قيمته . ويُقبل قوله فيها ،
وفي قدره ، وفي^(٣) صفته - وإن تعيب : مُضمَّ أرشهُ إليه . -
وكذا كل غارم . لا وصفه ببيع^(٤) . وإن ثبت : يُقبل قوله
في تقدُّمه .

٨- الثامن : خيارٌ يثبت للخلف في الصفة ، ولتغير ما تقدمت
رؤيته . وتقدم^(٥) .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح ، هي : « لأحدهما » .
(٢) في ع تحت السطر ، زيادة ورد نحوها في الشرح ، هي : « حاكم » .
(٣) ورد لفظ « و » في ز ، ولم يرد في ع ش والغاية ٤٧ .
(٤) في ع زيادة ، مع علامة التحشية ، هي : « إلا بيئته » .
(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح . وورد بهامش ز : « في الشرط السادس
من كتاب البيع » ، ولفظ الشارح : « من شروط » .
(م - ٢٤ منهي الإيرادات)

فصل

وإن اختلفا في صفة ثمن : أخذ نقد البلد ، ثم غالبه رواجاً . فإن استوت فالوسط .

وفي شرط صحيح أو فاسد ، أو أجل أو رهن ، أو قدرهما ، أو ضمير — : فقول منكره ، كمفسد .

وفي قدر مبيع أو عينه : فقول بائع .

وإن تشاحا في أيهما يسلم قبل — والتمن عين — : يُعصب عدل^١ يقبض منهما ، ويسلم المبيع ثم الثمن .

وإن كان ديناً^(١) أجبر بائع ثم مشتري : إن كان الثمن حالاً بالمجلس .

وإن كان دون مسافة قصر : مُحجر على مشتري في ماله كله ، حتى يسلمه .

وإن غيبه ببعيد ، أو كان به ، أو ظهر عسره — : فلبائع الفسخ ، كمفلس . وكذا مؤجر^٢ بنقد حال .

وإن أحضر بعض الثمن ، لم عليك أخذ ما يقابله : إن نقص بتشقيص .

(١) في ش زيادة لم ترد في ع والغاية ٤٨ ، هي : ثم ٩ . وهي من عت الشئ
أو الناسخ .

ولا يملك بائعٌ مطالبةً بثمنٍ بذمة ، ولا أحدهما قبضَ معين — زمنَ
خيارٍ شرط — بنيرِ إذنٍ صريحٍ بمن الخيار له .

فصلٌ

وما أشتريَ بكيلٍ ، أو وزنٍ ، أو عددً ، أو ذرعً — مُلك ، ولزم
بعقد . ولم يصح بيعه ولو لبائعه ، ولا الاعتياضُ عنه ، ولا إجارتُه ،
ولا هبته ولو بلا عوضٍ ، ولا رهنه ولو قبض ثمنه ، ولا حوالةٌ
عليه قبل قبضه .

ويصح جزافاً إن علما قدره ، وعتقه ، وجعله ^(١) مهراً ، وخلعٌ
عليه ، ووصيةٌ به .

وينفسخ ^(٢) العقد فيما تلف بأفة ، ويخيرُ مشترٍ إن بقى شيء ،
كما لو تعيبَ بلا فعلٍ ، ولا أرشٍ . ويأتلافِ مشتر ^(٣) أو تعيبه ،
لا خياراً . وبفعلٍ بائعٍ أو أجنبيٍّ ، يخيرُ مشترٍ بين فسخٍ ، وإمضاءٍ ،
وطلبٍ بمثلٍ ^(٤) مثليٍّ أو قيمةٍ متقومٍ — مع تلفٍ — وبنقصٍ مع تعيبٍ .
والتالفُ من مالٍ بائعٍ . فلو أبيع ^(٥) أو أخذُ بشفعةٍ ما أشتريَ
بكيلٍ ونحوه ، ثم تلف الثمن قبل قبضه — : أنفسخ العقد الأول فقط ،

(١) في ش : « ومهرا » ، وأدرج الساقط في المرح .

(٢) كذا في زش والغاية ٤٩ . وفي ع : « وبفسخ » ، ولعله تحريف فتأمل .

(٣) في ش : « . . . ومشر تعيبه » ، وهو تحريف وعبت من الناشر .

(٤) كذا في زع والغاية ٥٠ . وفي ش : « بمثله » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش والغاية : « بيع » . وتقدم مثله قريباً .

وغير المشتري الأول للبائع قيمة المبيع ، وأخذ من الشفيع مثل الطعام .

ولو خلط بما لا يتميز : لم يفسخ^(١) ، وهما شريكان ، ولمشتري الخيار .

وما عدا ذلك يصح التصرف فيه قبل قبضه — إلا المبيع بصفة ، أو رؤية^(٢) متقدمة — ومن ضمان مشتر . إلا إن منعه بائع ، أو كان ثمراً على شجر ، أو بصفة ، أو برؤية^(٣) متقدمة — : فمن^(٤) بائع .

وما لا يصح تصرف مشتر فيه ، يفسخ العقد بتلفه قبل قبضه .
ومن لبس في ذمة^(٥) كُشِّن . وما في الذمة له أخذ بدله : لاستقراره .
وحكم كل عوض مُلك بعقد يفسخ بهلا كه قبل قبضه — : كأجرة معينة ، وعوض في صلح بمعنى بيع ، ونحوهما . — حكم عوض في بيع : في جواز التصرف ، ومنعه .

وكذا ما لا يفسخ بهلا كه قبل قبضه : كموض عتق^(٦) وخلع ، ومهر ، ومصالح به عن دم عمد ، وأرض جناية ، وقيمة متلف ، ونحوه . لكن يجب بتلفه مثله أو قيمته .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « يفسخ » . وقد سبق نحوه .

(٢) كذا في ر ش والغاية . وفي ع : « أو برؤية » ، وهو اللام لا بمد .

(٣) كذا في ز ع ، وهو الأولى . وفي ش والغاية بدون الباء .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ضمان » . وهو في الشرح والغاية .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « ذمته » ، ولعله تحريف .

(٦) كذا في ز ع . وفي ش تأخير وتقديم . وانظر الغاية ٥١ .

ولو تَعَيَّنَ ملكُهُ في موروث أو وصية أو غنيمة، فله التصرفُ فيه قبل قبضه . وكذا وديعةٌ، ومالُ شركة، وعاريةٌ . وما قبضُهُ شرطٌ لصحة عقده — : كصرفٍ وسَلَمٍ . — لا يصح تصرفُهُ فيه قبل قبضه . ولا يصحُّ تصرفُ في مقبوض بعقد فاسد، ويُصنَّ هو وزِيادته، كمغصوب .

فصل

ويحصلُ قبضُ ما يبيعُ بكيلٍ أو وزنٍ أو عدٍّ أو ذرعٍ، بذلك، بشرط حضور مستحقٍّ أو نائبه . ووعاؤه كيده . وتكره زلزلة الكيل . ويصح قبضُ متعينٍ بغير رضا بائعٍ، ووكيلٍ من نفسه لنفسه — إلا ما كان من غير (١) جنس ماله — وأستنبأه من عليه الحقُّ للمستحق . ومتى وجدته قابضاً زائداً (٢) مالا يُتغابنُ به، أعلمه (٣) . وإن قبضه ثقةٌ بقول بآذِلٍ : « إنه قدرُ حقِّه »، ولم يحضُر كيله أو وزنه — قبل قوله في تقصه .

وإن صدَّقه في قدره، برى من عهده . ولا يتصرف فيه : لفساد

القبض .

(١) ورد هنا في زع والناية، وسقط من ش .

(٢) في ش : « زائد »، وهو خطأ وتحريف .

(٣) في ش زيادة من المرح : « به » . ولفظ الناية : « أعلم ربه وجوبا » .

ولو أذن لغيره في الصدقة بدينه عنه ، أو صرفه — لم يصح^(١)
ولم يبرأ .

ومن قال ولو لغيره : « تصدق عني بكنا » ، ولم يقل :
« من ديني » — صح ، وكان اقتراضاً . لكن يسقط من دين غريم ،
بقدره ، بالمقاصة .

وإتلافُ مشترٍ ومُتَّهَبٍ بإذنِ واحدٍ — قبضٌ ، لا غصبة^(٢) .
وغصبُ بائعٍ ثَمًا ، أو أخذُهُ بلا إذنٍ — ليس قبضاً ، إلا مع المقاصة .
وأجرةُ كيالٍ ووزانٍ وعدادٍ وذراعٍ وقَآدٍ ونحوهم على باذلٍ ، وقلي
على مشترٍ . ولا يضمن ناقدٌ حاذقٌ أمينٌ خطأً .

وفي صُبْرَةٍ وما يُنْقَلُ : بنقله^(٣) ؛ وما يُتَنَاوَلُ : بتناوله^(٤) ؛ وغيره :
بتخليفة .

لكن يُعتبر في قبضِ مُشَاعٍ يُنْقَلُ ، إذنُ شريكه . فلو آباه :
وكل فيه : فإن أبي : نصب حاكم من قبض .
ولو سلمه بلا إذنٍ : فالبائعُ غاصب . وقرارُ الضمان على مشترٍ :
إن علم ، وإلا : فعلى بائع .

(١) في ع تحت السطر ، زيادة وردت في الفرح ، هي : « الإذن » .
(٢) في زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ويأتي » .
(٣) كذا في ز ، وهو اللأم . وفي ع ش والفاية ٥٢ : « ينقل » .
(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « يتناول » ، ولعله تحريف .

فصل

والإقالة فسخ^(١) : تصح قبل قبض ، وبعد نداء جُمعة ، ومن مضارب وشريك ولو بلا إذن ، ومفلس بعد حجر - لمصلحة ، وبلا شروط بيع ، وبللفظ صلح وبيع ، وما^(٢) يدل على معاوضة .
ولا خيار فيها ، ولا شفعة . ولا يحنت بها من حلف : لا يبيع . ومؤونة رد على بائع .

ولا تصح مع تلف مُشتمن ، وموت عاقد . ولا زيادة على ثمن ، أو نقصه ، أو بغير جنسه .

و « الفسخ » : رفع عقد من حين فسخ .

* * *

باب الربا والصرف

« الربا^(٣) » : تفاضل في أشياء ، ونسأله في أشياء ، مختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها .

فيحرم ربا فضل : في كل مكيل أو موزون بجنسه ، وإن قل : كتمرة بتمرة . لا في ماء ، ولا فيما لا يُوزن عرفاً لصناعته^(٤) من

(١) في ش : « فسخ لا يبيع . . . ومن مفلس » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا في ز والغاية وأل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « وبما » ، وزيادة الباء من المرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٤) كذا في ز والغاية هـ . وفي ش : « لصناعة » ، وهو تحريف .

غير ذهب أو فضة : كعمولٍ من نحاسٍ وحديدٍ وحريرٍ وقطنٍ ،
ونحو ذلك . ولا في فلوسٍ عددًا ولو نافقةً .

ويصح بيعُ صبرةٍ بجنسها : إن^(١) علما كيلهما وتساوِيهما . أولاً
وتبايعاهما مثلاً بمثل ، فكَيْلَتَا فِكَاتَا سواء . وَحَبٌّ جَيِّدٌ بِخَفِيفٍ .
لا بمسوسٍ ، ولا مَكِيلٍ بجنسه وزناً ، ولا موزونٍ بجنسه كيلاً —
إلا إذا علم مساواته^(٢) في مِقياره الشرعيّ .

ويصح إذا اختلف الجنسُ : كيلاً ، ووزناً ، وجِزَاقاً . ويصحُّ لحم
بمثله من جنسه : إذا نُزِعَ عَظْمُهُ . وبحيوانٍ من غير جنسه ، كبغير
مأكولٍ . وعسلٍ بمثله : إذا صُفِّيَ . وفرعٍ معه غيرُهُ لمصلحته^(٣) أو
منفرداً بنوعه : كعُجْنٍ بِعُجْنٍ ، وسمنٍ بسمنٍ مُتَمَثِّلاً . وبغيره :
كزُبْدٍ بِخَيْضٍ ، ولو مُتَفَاضِلاً . إلا مثلَ زُبْدٍ بسمنٍ : لا استخراجاً
منه .

لا^(٤) معه ما ليس لمصلحته : ككَشْكٍ بنوعه ، ولا بفرعٍ غيرِهِ .
ولا فرعٍ بأصله : كأَقِطٍ بلبنٍ . ولا نوعٍ مسْتَه النار بنوعه الذي
لم يَمَسَّهُ .

و « الجنسُ » : ما شَمِلَ أنواعَهُ كالذهب والفضة ، والتُّرْبُ والشعيرُ ،

(١) في ش : « وإن » ، والزيادة من الناسخ أو الناسخ .

(٢) في ش زيادة : « له » ، وهي من الفرح وإن وردت في الغاية .

(٣) في ع : « لمصلحة » ، ولعله تحريف .

(٤) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الترح وإن ذكرت بهامض ع بخط آخر .

والتَّمْرُ والمِلْح . وفروعُها أجناس : كالْأَدِقَّة ، والأَخْبَاز ، والأَدِهَان .
واللَّحْمُ واللَّبَنُ أجناسٌ : باختلاف أصولهما . والشَّخْمُ والمَخْ
والْأَلْيَةُ ، والقلب والطَّحَال والزُّرَّة ، والكُلْيَةُ والكَبِد والكَارِع^(١)
أجناسٌ .

ويصحُّ بيعُ دقيقِ رَبَوِيٍّ بِدقيقه : إذا أُستَوِيَا نَعْمَةً . ومطبوخه
بمطبوخه ، وحُبِّره بِحُبِّره : إذا أُستَوِيَا نَشَافًا أو رطوبَةً . وعَصِيره
بِعصيره ، ورَطْبِه بِرطبه ، وَيَابِسِه بِيابسه ، ومنزوعِ نَوَاهُ بِمثله .
لامع نَوَاهُ بِلامع نَوَاهُ ، ولا منزوعِ نَوَاهُ بِمانَوَاهُ فيه . ولا حَبٌّ بِدقيقه
أو سَوِيْقِه ، ولا دقيقِ حَبٍّ بِسَوِيْقِه ، ولا خَبْزٍ بِحَبِّه أو دقيقه أو
سَوِيْقِه . ولا نَيْئِه بِمطبوخه ، ولا أَصْلِه بِعصيره ، ولا خَالِصِه أو مَشُوبِه
بِمَشُوبِه ، ولا رَطْبِه بِيابسه^(٢) .

ولا الْمُحَاقَلَةُ ، وهى : بيعُ الحَبِّ المُشْتَدِّ فى مُثْبَلِه بِجنسه . ويصح
بغير جنسه .

ولا المَزَابَنَةُ ، وهى : بيعُ الرُّطْبِ على النخل بالتمر . إلا فى العَرَايَا ،
وهى : بيعُه خَرَصًا بِمثل ما يُؤُول إليه — إذا جَفَّ — كَيْلًا ، فيما

(١) كذا بالأصول ، ولم يرد إلا بمعنى : الذى رى بفسه فى الماء . وليس مرادًا هنا ،
بل المراد به : مستند الساق العارى من اللحم . والذى ورد بهذا المعنى هو : « الكراع »
كفراب . وجمعه : « أكرع » ، ثم « أكرع » . وهو لفظ الغاية . . وشرح الإقناع
٢٠٨/٣ . فلول ما أصل محرف عنه . وراجع المختار والمصباح ، واللسان ١٠/١٨١
— ١٨٣ ، والتاج ٤٩٢/٥ — ٤٩٣ .

(٢) فى ش زباد . . الشرح ، هى : « كرطب » .

دون خمسة أو سقي، لاحتاج لوطب ولا ثمن معه . بشرط الحلول
وتقابضهما بمجلس العقد . ففي نخل : بتخلية ، وفي (١) تمر : بكيل .
فلو سلم أحدهما ، ثم مشيا فسلم الآخر — صح . ولا تصح في بقية
الثمار ، ولا زيادة مشتر ولو من عدد في صفقات .

ويصح بيع نوعي جنس أو نوع ، بنوعيه أو نوعه . كدينار
قراضية — وهي : قطع ذهب أو فضة . — وصحيح بصحيحين أو
قراضتين ، أو صحيح بصحيح ، وجنطة حمراء وسمرات بيضاء ،
يتمر معقلي وبرني بإبراهيمي ، ونوي بتمر فيه نوي ، ولبن بذات
بن ، وصوف بما عليه صوف (٢) ، ودرهم فيه نحاس بنحاس أو بمساويه
، غش ، وذات لبن أو صوف بمثلها ، وتراب معدن وصاغة بغير
نفسه ، وما مؤه بنقد -- : من دار ونحوها . — بجنسه ، ونخل عليه
تمر (٣) بمثله وتمر (٤) .

لأربوي بجنسه ومعهما أو أحدهما من غير جنسهما : كمد
بنوة ودرهم بمثلها ، أو بمدين ، أو بدرهمين . إلا أن يكون سيرا
يقصد : كخبز فيه ملح بمثل و ملح . ويصح : « أعطني بنصف
الدرهم نصفاً ، والآخر فلوساً أو حاجة » ، أو : « أعطني به .

(١) كذا في زع والغاية ٥٦ . وسقطت الواو من ش ، ولم تدرج في الشرح .

(٢) ورد بهامش ع زيادة على أنها من الأصل : « من جنسه » ، وهي في الشرح .

(٣) كذا في ز والغاية ٥٧ ، أي الأعم من التمر والرضب . وفي ع ش : « تمر » ،
تصحيح .

(٤) في ش : « أو تمر » ، والزيادة من الشرح .

نصفاً وفلوساً ، ونحوه^(١) لصائع : « صِغْ لِي خَاتَمًا وَزُنْهُ
دَرَمٌ ، وَأَعْطِيكَ^(٢) مِثْلَ زَيْتِهِ ، وَأَجْرَتَكَ دَرَهْمًا » ؛ وَلِلصَّائِغِ أَخْذُ
الدَّرَهْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا فِي مَقَابِلَةِ الْخَاتَمِ ، وَالثَّانِي أَجْرُهُ لَهُ .

وَمَرْجِعُ كَيْلٍ : مُعْرِفُ الْمَدِينَةِ ، وَوِزْنٍ : عَرَفُ مَكَّةَ عَلَى عَهْدِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ يُعْتَبَرُ فِي مَوْضِعِهِ ؛
فَإِنْ اِخْتَلَفَ اعْتَبَرَ الْغَالِبُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُذٌّ إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ
بِالْحِجَازِ . وَكُلُّ مَانِعٍ مَكِيلٌ .

فصل

وَيَحْرُمُ رِبَا النَّسِيبَةِ بَيْنَ مَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رِبَا الْفَضْلِ : كَمُدُّ بُرٍّ بِمِثْلِهِ
أَوْ شَعِيرٍ ، وَكَقَرٍّ بِخَبْزٍ . فَيُشْتَرَطُ حُلُولُ وَقْبُضٌ بِالْمَجْلِسِ ، لَا إِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا تَقْدَاً ، إِلَّا فِي صَرْفِهِ بِفُلُوسٍ نَاقِقَةٍ .

وَيَحِلُّ^(٣) نَسَاءُ فِي مَكِيلٍ بِمُوزُونٍ ، وَفِيمَا لَا يَدْخُلُهُ رِبَا فَضْلٍ :
كثِيَابٍ وَحَيَوَانٍ وَتِبْنٍ .

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ « كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ » — وَهُوَ : دَيْنٌ بِدَيْنٍ . — وَلَا بِمَوْجَلٍّ

(١) قسّر الشارح قبله كلمة : « يصح » ، فيكون مرفوعاً . وهو الظاهر . إلا أنه
ورد في ز . مضبوطاً بكسر اللام والماء ، فتأمل .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أعطيك » بدون الواو . فلما أن تكون .
سقطت من النسخ أو الناسخ . أو أن الأصل : « أعطك » .
(٣) في ش : « ويحمل » ، وهو تحريف ظاهر .

لمن هو عليه، أو جعله رأس مال سلم. ولا تصارف المدينين بجنسيتين في ذمتيهما، ونحوه^(١). ويصح إن أحضر أحدهما، [أو كان أمانة]^(٢).

ومن وكل غريمه في بيع سيلعته^(٣) وأخذ دينه من ثمنها، فباع^(٤) بغير جنس ما عليه — لم يصح أخذه.

ومن عليه دينار، فبعث إلى غريمه ديناراً وتيمته دراهم؛ أو أرسل إلى من له عليه دراهم، فقال للرسول: «خذ»^(٥) حقت منه دنانير، فقال الذي أرسل إليه: «خذ صيحاها بالدنانير» — لم يجز.

فصل

و «الصرف» : بيع نقد بنقد. ويبطل كسلم بتفرق يبطل خيار المجلس، قبل تقابض. وإن تأخر في بعض، بطلا فيه فقط. ويصح التوكيل في قبض، في صرف ونحوه، ما دام موكله بالمجلس^(٦).

(١) في ش: «ولا نحوه»، والزيادة من الشرح.

(٢) وردت هذه الزيادة في ع ش والفاية ٥٨ والإقناع ٢١٧/٣، ولم ترد في ز. غرائبنا لإبانتها للاحتياط والفائدة.

(٣) كذا في زع. وفي ش والفاية ٥٩: «ساعة»

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: «الوكيل».

(٥) في ش زيادة: «قدر»، وهي من الشرح.

(٦) كذا في ز ش والفاية. وفي ع: «في المجلس».

ولا يبطل بتخاير فيه . وإن تصارفا على عيَّين^(١) من جنسين ،
ولو بوزنٍ متقدم أو بخبرٍ صاحبه ، وظهر غصبٌ أو عيبٌ في جميعه
— ولو يسيراً من غير جنسه — : بطل العقد . وإن ظهر في بمصه :
بطل فيه فقط .

وإن كان من جنسه : فلا خذله الخيارُ . فإن رده بطل ، وإن
أمسك : فله أركيه^(٢) بالمجلس ، لا من جنس السليم . وكذا بعده :
إن جعل من غير جنسهما^(٣) . وكذا سائرُ أموال الربا : إذا بيعت
بغير جنسها ، مما القبض شرط فيه .

فبرئ بشعيرٍ ووجدَ بأحدهما عيبٌ ، فأرشَ بدرهم أو نحوه — :
مما لا يشاركه في العلة . — جاز .

وإن تصارفا على جنسين في الذمة ، إذا^(٤) تقابضاً قبل الافتراق^(٥)
— والعيبُ من جنسه — : فالعقد صحيح . فقبلَ تفرُّق : له إبداءُ له
أو أرشُهُ ؛ وبعده : له إمساكُهُ مع أرشٍ ، وأخذُ بدله بمجلسٍ
ردٍّ . فإن تفرقا قبله : بطل .

(١) ورد بهامش ز : « العين : الذهب » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٣) في ش زيادة من الفرح : « كبر وشعير » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « إن » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والفاية ٦٠ : « تفرق » .

وإن لم يكن من جنسه ، وتفرقا^(١) قبل ردِّ وأخذِ بدلٍ^(٢) — :
يطل .

وإن عُيِّنَ أحدهما دون الآخر ، فلكلِّ حُكْمٍ نَفْسِهِ .
والعقدُ على عَيْنَيْنِ رَبَوِيَّيْنِ من جنس ، كمن جنسَيْنِ . إلا^(٣) أنه
لا يصح أخذُ^(٤) أرشٍ مطلقاً .

وإن تلف عوض قبض في صرف ، فم علم عيِّه وقد تفرقا — :
فسيخ ، وردَّ الموجود . وتبقى قيمة المَلِيبِ في ذمة من تلف يده ،
فَيُرَدُّ مثلها أو عوضها إن اتفقا عليه . ويصح أخذُ أرشه — مالم
يتفرقا — : إن كان الموضان من جنسَيْنِ .

* * *

فصل

ولكلِّ^(١) الشراء من الآخر من جنس ما صرف ، بلا مواطأة .
وصارفُ فضةٍ بدينار ، أعطى أكثرَ ليأخذ^(٢) قدر حقه منه ،
فَفَعَلَ — : جاز ولو بعد تفرُّق ، والزائدُ أمانة . وخمسةِ دراهمٍ بنصفِ
دينار ، فأعطى ديناراً — : صح ، وله مصارفته بعدُ بالباقي .

(١) كذا في ز . وفي ش والناية : « فتفرقا » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « بدله » ، والزيادة من الصرف .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « إذ » ، وهو تحريف . وسقطت كلمة :
« أخذ » منها .

(٤) أسقط قوله : « ولكل » من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) ورد في ع تحت الطر زيادةً مذكورة في الشرح ، هي : « رب الدينار » .

ولو اقترض الخمسة ، وصارفه بها عن الباقي ؛ أو ديناراً بعشرة .
فأعطاه خمسة ، ثم اقترضها ودفعها^(١) عن الباقي — : صح بلا حيلة ،
وهي : التوسل إلى محرم بما ظاهره الإباحة . والحيل كلها غير جائزة
في شيء من^(٢) الدين .

ومن عليه دينار . فقضاه دراهم متفرقة . كل ثمنه بحسابها منه :
صح ، وإلا فلا .

ومن له على آخر عشرة وزناً ، فوقها عدداً ، فوجدت وزناً
أحد عشر — : فالزائد مشاع مضمون ، ولما لكة التصرف فيه .

ومن باع ديناراً بدينار ، بإخبار صاحبه بوزنه ، وتقابضا^(٣)
وافترقا ، فوجده ناقصاً — : بطل العقد وزائداً — والعقد على
عينهما^(٤) — : بطل أيضاً ، وفي الذمة — وقد تقابضا وافترقا — فالزائد
يبدل قابض مشاع مضمون ، وله دفع عوضه من جنسه وغيره .
والكل فسخ العقد .

ويجوز الصرف والمعاملة^(٥) بمغشوش — ولو بغير جنسه —
لمن يعرفه .

(١) أسقط قوله : « ودفعها » من ش ، وأدرج في الصرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « أمور » .

(٣) كذا في زع والغاية ٦٢ . وفي ش : « وتقابضا » ، والزيادة من الصرح .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « عينهما » ، ولعله مع صحته محرف .

(٥) في ش : « ومغشوش » ، وأدرج الساقط في الصرح . والغاية : « ومعاملة » .

ويحرم كسر السكة الجائزة بين المسلمين ، إلا أن يختلف في
شئ منها : هل هو ردي ، أو جيد ، والكيمياء غش فتحرم .

* * *

فصل

ويتميز ثمن عن مثنى بياء البدلية ، ولو أن أحدهما تقد .
ويصح اقتضاء تقد من آخر ، إن حضر ^(١) أحدهما ، أو كان
أمانة والآخر مستقر في النمة بسعر يومه . ولا يشترط حلوله .
ومن اشترى شيئاً بنصف دينار لزمه شق ، ثم إن اشترى آخر
بنصف آخر لزمه شق أيضاً . ويجوز إعطاؤه عنهما صحيحاً . لكن :
إن شرط ذلك في العقد الثاني أبطله ، وقبل لزوم الأول يُبطلهما .
وتعين دراهم ودنانير بتعين في جميع عقود المعاوضات ، وتملك
به . فلا يصح إبدالها . ويصح تصرفه فيها ، المنقح : « إن لم يحتاج ^(٢)
إلى وزن أو عدد » . فإن تلفت فمن ضمانه .
ويبطل ^(٣) غير نكاح وخلق وعق ، وصلاح عن دم عمد —
بكونها منصوصة ، أو معيبة من غير جنسها ؛ وفي بعض هو
كذلك فقط

(١) في ز : « مصر » . وهو مصحف عما أبتناه . وفي ع ش والغاية ٦٤ :
« أحضر » . ومؤداهما واحد .

(٢) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تحتاج » . ولا فرق من حيث المعنى المراد .

(٣) ورد بهامش ح زيادة : « عقد » ، ولم ترد في الشرح .

ومن جنسها : يَخْيَرُ بَيْنَ فسخٍ أو إمساكٍ ^(١) بلا أرضٍ ، إن تعاقداً على مثليتين . وإلا فله أخذه ، لا بعد المجلس . إلا إن كان من غير الجنس .

ويحرّم الرّبا بدار حرب ولو بين مسلم وحربيّ ، لا بين سيّد ورقيقه ولو مدبراً ، أو أمّ ولد ، أو مكاتباً في مال كتابة .



بابُ بيعِ الأصولِ والثمار

« الأصول » : أرضٌ ودورٌ وبساتينٌ ونحوها . و « الثّمار » : أعمُّ مما يؤكل .

ومن باع أو وهب أو رهن أو وقف أو أقرّ أو وصّى ^(٢) بدار ، تناول أرضها بعمدها الجامد وبناءها ، وفناءها إن كان ، ومتصلها لمصلحتها — كسلاّيم ^(٣) ورفوفٍ مسمّرة ، وأبوابٍ ورخى منصوبة ، وخوّابي مدفونة . — وما فيها : من شجرٍ وعرشٍ . لا كنزٍ وحجرٍ مدفونين ، ولا منفصلٍ : كجبلٍ ودلوٍ وبكرةٍ وقفلٍ وفرش ، ومفتاح ، وحجرٍ رخى فوقاني . ولا معدنٍ جارٍ ، وما ينبع .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والنّاية : « وإمساك » .

(٢) كذا في زع . وفي ش والنّاية ٦٥ : « أو أوصى » .

(٣) كذا في زع والإقناع ٢٢٤/٣ ، وهو الوارد في المختار والضّاح ، وذكره صاحب القاموس . وفي ش والنّاية : « كسلاّيم » ، وورد في القاموس أيضاً . وأنكر ابن سيّده في المحكم الأول ، على ما في اللسان ١٩١/١٥ . ووافقه الزبيدي في التاج ٣٤٠/٨ .
(م — ٢٥ منتهى الإرادات)

وبأرض أو بستان ، دخل غراس و بناء ولو لم يقل : بحقوقها .
 لا^(١) ما فيها : من زرع لا يُحصَد إلا مرة : كبرُّ وشعير وقطنيات
 ونحوها : كجَزَرٍ وفُجَلٍ وثوم ونحوه . ويبقى لبائع إلى أول وقت
 أخذه ، بلا أجره ، ما لم يشترطه مشتر .

وإن كان يُجَزُّ مرة بعد أخرى : كرطبة وبقول ، أو تكرر
 ثمرة -- : كقثاء وباذِ نجان . — فأصولُ لمُشتَر ، وجزءُ ظاهرة
 ولقطة أولى لبائع . وعليه قطعها في الحال ، ما لم يشترطه^(٢) مشتر .

وقصبُ سكر كزرع ، وفارسي كشمرة ، وعروقه لمُشتَر .
 وبذرُ بقى أصله كشجر ، وإلا فكزرع . ولِشتر جهله الخيارُ
 بين فسخ وإمضاء مجاناً . ويسقط إن حوَّله بائع مبادراً بزمن يسير ،
 أو وهبه ما هو من حقه . وكذا مشتر نخلا ظن طلمعها لم يُؤبّر ، فبان
 مؤبّراً . لكن : لا يسقط بقطع .

ويثبت لمُشتَر ظن دخول زرع أو ثمرة لبائع ، كما لو جهل
 وجودهما ، والقولُ قوله في جهل ذلك ، إن جهله مثله .

ولا تدخل^(٣) مزارعُ قرية ، بلانص أو قرينة . وشجر بين
 بنيانها ، وأصولُ بقولها — كما تقدم .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٢) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « يشترط » .

(٣) في ش : « يدخل . . . والشجر » ، وانظر الغاية ٦٧ .

فصل

ومن باع أو رهن^(١) أو وهب نخلاً تشقّ طلمه — ولو لم يؤبّر — أو^(٢) طلع فُخَالٍ [يُرَاد لَتَلْقِيح]^(٣) ، أو صالَح به ، أو جعله أجرة أو صداقاً أو عوض خُلِع — : فثمرٌ ، لم يشترطه أو بعضه المعلوم آخذ^(٤) ، لثمط ، متروكاً إلى جذاذ^(٥) ، ما لم تبحر عادةً بأخذه بُسراً أو يكن خيراً من رطبه — إن لم يشترط^(٦) قطعه — وما لم يتضرّر النخل ببقائه . فإن تضررت^(٧) قطع .

بخلاف وقف ووصية : فإن الثمرة تدخل فيهما ، كفسخ لعيب ، ومُقَابِلَة^(٨) في بيع ، ورجوع أب في هبة .
وكذا ما بدأ : من^(٩) عنب وتين وتوت ورُمان وجوز ؛

(١) في ع : « أو وهب أو رهن » .

(٢) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) وردت هذه الزيادة في ع والغاية ، ووردت في ز مضروبا عليها . وذكرت في ش والإقناع ٢٢٨/٣ بالفظ : « . . . للتلقيح » . وقد أثبتناها للاحتياط وصحة معناها .

(٤) كذا في ز ، وهو الصواب . وفي ع ش والغاية : « آخذ » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد بهامش ز : « عيني : هو بكسر الجيم — ويجوز فتحها — وبالنال المعجمة . ويجوز إهمالها . أي زمن قطع ثمر النخل ، وهو : الصرام » .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مشر » .

(٧) كذا في زع ، أي الأصول كما في شرح الإقناع ٢٢٩ . وفي ش : « تضرر »

أي الأصل كما هي الغاية .

(٨) كذا في زع ، وهو موافق لفظ الغاية : « وإقالة » . وفي ش والإقناع

« ومقابلة » ، وهو تصحيف خطير .

(٩) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

أو ظهر من نوره : كِمِشِمِشٍ وُتْفَاحٍ وَسَفَرَجَلٍ وَلَوْزٍ ؛ أو خرج
من أكامه : كورِدٍ وقطن .

وما قبل^(١) لآخذٍ ، كورَقٍ . وكزرجٍ قطنٌ يُحصَد كلَّ عامٍ .
ويُقبل قولُ معطٍ في بُدُوٍّ . ويصح شرطُ بائعٍ ما لمشتري ،
أو جزء آمنه معلوماً .

وإن ظهر أو تشقَّق بعضُ ثمرةٍ^(٢) أو طلعٍ - ولو من نوعٍ - فلبائعٍ ،
وغيره لمشتري . إلا في شجرة : فالكلُّ لبائعٍ^(٣) .
ولكلِّ السقيِّ لمصلحةٍ ، ولو تضرَّر الآخر .

ومن أشتري شجرةً ، ولم يشترط قطعها - أبقاها في أرض
بائعٍ ، ولا يغير من مكانها لو بادَّت . وله الدخولُ لمصلحتها^(٤) .

، ، ،

فصل

ولا يصح بيع ثمرةٍ قبل بُدُوِّ صلاحها ، ولا زرعٍ قبل اشتداد
حبِّه - لغير مالك الأصل أو الأرض ، ولا يلزمهما قطعٌ شرط - إلا معهما ،
أو بشرط القطع في الحال : إن أُنْتَفِعَ بهما ، وليساً مُشَاعَيْنِ . وكذا
رَبْطَةٌ وبُقول .

(١) كذا في ز والفاية . وفي ع ش : « قبله » ، ولعل الزيادة من الشرح .
(٢) كذا في ز ، وهو الظاهر الملائم لما بعده . وفي ع ش والفاية : « ثمرة » .
(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ونحوه » .
(٤) كذا في ز . وفي ع ش : لمصلحتها ، والفاية ٦٨ : « لمصلحة » .

ولا قَتَاءٍ ونحوه ، إلا لَقْطَةً لِقْطَةً ، أو مع أصله .
وحصادٌ ولِقَاطٌ وجُذائٌ على مشتر . وإن تَرَكَ ما شَرَطَ قطعُه ،
بطل البيع بزيادته — ويُعْنَى عن يسيرها عُرفاً — وكذا لو اشترى
رُطباً عريّةً ، فأعترت .

وإن حدث مع ثمرة — أتقل ملكُ أصلها — ثمرةً أخرى ،
أو أختلطت مشتراةٌ بنيرها ، ولم تتميزْ — : فإن مُعْلِمَ قدرها فالأخذُ
شريك به ، وإلا أصطلحنا . ولا يبطل البيع ، كتأخير قطع خشب مع
مع شرطه ؛ ويشتركان في زيادته .

ومتى ^(١) بَدَأَ إصلاحَ ثمر ، أو اشتد حبُّ — : جاز بيعه مطلقاً ،
وبشرط التَّبَقُّيَةِ . ولشتر يبعُه قبل جذُّه ، وقطعُه ، وتبقيته . وعلى
بائع سقيته . ولو تضرَّرَ أصلٌ . ويُجبر إن أبى .

وما تلف ، سوى يسير لا ينضبط ، بجائحة — وهى : ما
لا صُنِعَ لآدمى فيها . — ولو بعد قبضٍ ، فعلى بائع : ما لم يُتبع مع
أصلها ، أو تُؤَخَّرَ ^(٢) أخذها عن عادته . وإن تميَّنت بها : خَيْرَينِ إمضاءٍ
وأرشي ، أوردُّ وأخذٍ عن كَمَلَا .

وبصنع آدمى ، مُخَيَّرَينِ فسخٍ أو إمضاءٍ ومطالبةٍ متلفٍ .

(١) كذا فى زع والفاية ٦٩ . وفى ش : « متى » ، وهو تعريف .
(٢) كذا فى ز ، أى الجائحة . وفى ع ش : « أو يؤخر » أى مشتر ، كما قدر الخارج .
وفى الفاية : « أو يؤخر أخذه » ، ولعله تصحيف .

وأصل ما يتكرر حمُّه - من قِثَاء ونحوه . - كشجر ، وثمرته
كشمر : في جائحة وغيرها .

وصلاحُ بعض ثمرِ شجرة ، صلاحٌ لجميعها^(١) : نوعها الذي
بالبستان .

والصلاحُ فيما يظهر فَمَّا واحداً - : كبلح وعنب - : طيبُ أكله ،
وظهورُ نضجه . وفيما يظهر فَمَّا بعدَ فَمٍ - : كقِثَاء - : أن يؤكل^(٢)
عادةً . وفي حبٍّ : أن يشتدَّ أو يبيضَّ .

ويشمل^(٣) بيعُ دابة عذاراً ومقوداً ونعلاً ، وقِنٌّ لباساً معتاداً .
ولا يأخذ مشتر ما لجمَّال ، وما لا معه ، أو بعض ذلك - إلا بشرط .
ثم إن قصد اشتراط له شروط البيع ، وإلا فلا .

بَابُ

« السَّلَمُ » : عقدٌ على موصوفٍ في ذمة ، مؤجلٍ بضمن مقبوض
بمجلس العقد .

ويصح بلفظه ولفظ^(٤) « سَلَفٍ » و « بيعٍ » - وهو نوع منه -
بشروط :

-
- (١) كذا في ز ، فابعد بدل منه . وانظر الإقناع ٢٣٥/٣ . وفي ع ش والغاية .
 - ٧٠ : « لجميع نوعها » ، وهو أظهر .
 - (٢) كذا في زع والغاية ، أى الذى يظهر . وفي ش : « تؤكل » أى القِثَاء .
 - (٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وشمل » .
 - (٤) كذا في زع والغاية ٧١ . وفي ش : « ولفظ » ، والزيادة من المرح .

١ — أحدُها: أنضباطُ صفاته . كموزون ولو شحماً ولحماً
نيثاً ، ولو مع عظمه : إن عُيِّنَ محلُّ يُقَطَّعُ منه . ومَكِيلٍ ، ومذروع
ومعدود^(١) من حيوان ولو آدمياً .

لا في أمةٍ وولدها أو حاملٍ^(٢) ، ولا في فواكه^(٣) وبقولٍ وجلود
ورؤوس وأكارعٍ ويبيضٍ ونحوها ، وأواني^(٤) مختلفة رؤوساً وأوساطاً
كقَمَاقِمَ . ولا فيما لا ينضبط — : كجواهرٍ ، ومنغشوشٍ أثمان . —
أو يجمع أخطأً غير متميزة : كمعاجينَ وَندً وغاليةٍ وقِيسِيٍّ ونحوها .
ويصح فيما^(٥) فيه لمصلحته شيء غير مقصود : كجبنٍ وخبزٍ ،
وخلٍّ تمرٍ ، وسكنجيين^(٦) ، ونحوها . وفيما يجمع أخطأً متميزةً :
كثوبٍ من نوعين ، ونشابٍ وتبليٍّ مريشَيْنِ ، وخِفَافٍ ورماحٍ ،
ونحوها .

وفي أثمانٍ ويكون رأسُ المال غيرَها ، وفي فلوسٍ ويكون رأسُ
مالها عَرَضاً ، وفي عَرَضٍ بعرض^(٧) — لا إن جرى بينهما رباً فيهما —
وإن جاءه بعينه عند محله لزم قبولُهُ .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولو مختلفاً » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وحامل » . وانظر الغاية ٧٢ .

(٣) في ع ش زيادة : « معدودة » ، ولعلها من الشرح وإن وردت في
الإقناع ٢٣٧/٣ . وانظر الغاية .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٣٨ . وفي ش : « أوان » . وكلاماً صحيح .

(٥) كذا في زش والغاية . وانظر الإقناع . وفي ع : « ما » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في الأصول وشرح الإقناع ٢٣٨ . وفي الغاية : « سكنجيل » باللام .

(٧) كذا في زع والغاية : وفي ش : « بئوس » ، وهو تصحيف .

٢ - الثاني : ذكر ما يختلف به ثمنه غالباً : كنوع^(١) وما يميز
 مختلفه ، وقدر حب^٢ ، ولون - إن اختلف - وبلده وحدثه وجودته
 أو ضدّهما^(٣) ، وسن حيوان ، وذكر آ وسميًا ومعلوفاً وكبيراً^(٤)
 أو ضدّها ، وصيداً أجبولة أو كلب أو صقر . وطول رقيق بشير ،
 وكلاء أو دغجاء^(٥) ، وبكارة أو ثيوبية ، ونحوها . ونوع طير
 ولونه وكبره .

ولا يصح شرطه أجوداً أو أردأ . وله أخذ دون ما وصف وغير
 نوعه من جنسه . ويلزمه أخذ أجود منه من نوعه .
 ويجوز ردّ معيب ، وأخذ أرشه ، وعوض زيادة قدر ، لاجودة ،
 ولا نقص رداءة .

٣ - الثالث : قدر كيل في مكيل ، ووزن في موزون ،
 وذرع في مذروع - متعارف فيهن . :

فلا يصح في مكيل وزناً ، ولا^(٥) موزون كيلاً ، ولا شرط
 صنجة^(٦) أو مكيال أو ذراع لا عرف له . وإن^(٧) عيّن فرداً بماله

(١) كذا في زع والفاية ٧٣ . وفي ش : « كنوعه » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وضدها » ، وهو تحريف .

(٣) ورد « وكبيراً » في ز ش ، دون ع . وانظر الفاية .

(٤) كذا في ز ش والفاية ٨٥ . وفي ع : « ودغجاء » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « في » .

(٦) كذا في زع ، وهو موافق لما في شرح الإقناع ٢٤٤ . وفي ش : « صحة » ،

وهو تصحيف عجيب .

(٧) كذا في زع والفاية ٧٨ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

عرف^١، صبح المقدُّ دونَ التعيين^(١).

٤- الرابع: ذكرُ أجلٍ معلوم له وقع في الثمن عادةً،
كشهر ونحوه.

ويصح في جنسَيْن إلى أجل: إن يُبَيَّنَ ثمنُ كل جنس؛ وفي جنس
إلى أَجَلَيْن: إن يُبَيَّنَ قسطُ كل أجل وثمنه. وأن يُسَلَّمَ في شيء يأخذه
كلَّ يوم جزءاً^(٢) معلوماً، مطلقاً.

ومن أسلم أو باع أو أجَّر، أو شرط الخيارَ مطلقاً، أو لمجهول:
كحصادٍ وجذاذٍ ونحوهما. - أو^(٣) عيدٍ أو ربيعٍ أو جمادى، أو النَّفَرِ:
لم يصحَّ غيرُ البيع.

وإن قالوا: « محلُّه رجبٌ، أو إليه، أو فيه »، ونحوه -:
صح. وحلُّ بأوله. و: « ... إلى أوله، أو آخره »: يحلُّ بأول
جزء منهما.

ولا يصح: « يؤدِّيهِ فيه ». ويصح لشهرٍ وعيدٍ وميَّين: إن عرفا.
ويقبل قولُ مَدِينٍ في قدره، ومضيَّه، ومكانٍ تسليم.
ومن أتى بماله: من سلَّم وغيره، قبل محله - ولا ضررَ في
قبضه - لزمه. فإن أبى قال له حاكم: إما أن تقبضَ أو تُبرئ. فإن
أباهما قبضه له.

(١) ورد في ز بعد ذلك مضرِباً عليه: « ويسلم في معدود يتقارب غير حيوان
معدوداً، وفي غيره وزناً ».

(٢) كذا في ز ش والفاية. وفي ع: « جزاء »، وهو تصحيف.

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: « جعلها إلى ».

ومن أراد قضاء دينٍ عن غيره ، فأبى ربه ؛ أو أعسر بنفقة زوجته ، فبذلها أجنبيً ، فأبى — لم يُجبر ، وملك الفسخ .
٥ — الخامس : غلبةُ مُسلمٍ فيه في محله .

ويصح إن عينٍ ناحيةً تبعد فيها آفةٌ ، لا قريةً صغيرةً أو بستاناً . ولا من غنم زيدٍ ، أو ^(١) تتاجٍ فحله ، أو في مثل هذا الثوب ونحوه . وإن أسلم إلى محلٍّ يوجد فيه عاماً ، فاقطع ، وتحقق بقاؤه — :
لزمه تحصيله . وإن تعذر أو بعضه : خيّر بين صبرٍ أو فسخٍ فيما تعذر ؛ ويرجع برأس ماله أو عوضه .

٦ — السادس : قبضُ رأس ماله قبل تفرُّق . وكه قبض ما يديه :
أمانةً أو غصبٌ . لا ما في ذمته .

وتُشترط ^(٢) معرفة قدره وصفته ، فلا تكفى مشاهدته . ولا يصح بما ^(٣) لا ينضبط : كجوهرٍ ونحوه . ويردُّ إن وُجد ، وإلا فقيمتُه . فإن اختلف فيها : فقولُ مُسلمٍ إليه . فإن تعذر : فقيمةُ مُسلمٍ فيه مؤجلةٌ .

٧ — السابع : أن يُسلم في ذمة : فلا يصح في عين : كشجرةٍ نابتة ، ونحوها .

(١) في ش زيادة من الفرح : « أسلم » . وفي الناية ٧٩ : « أولاتاج » ، وهو تحريف على ما في المختار المصباح : (نتج) .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع : « ويشترط » . وفي الناية ٧٩ : « وشرط » . والكل صحيح . وانظر الإقناع ٢٤٩ .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « فيما » ، وهو تصحيف .

فصل

ولا يُشترط ذكر مكان الوفاء : إن لم يُعقد بَرِّيَّةً أو سفينة^(١) ونحوهما .

ويجب مكان عقد ، وشرطه فيه مؤكد . وإن دُفع^(٢) في غيره .
— لا مع أجرة حمله إليه — صح ، كشرطه فيه .
ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم فيه ، ولا أعتياض عنه ،
ولا بيعه أو رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض — ولو لمن^(٣) عليه —
ولا حوالة به ولا عليه .

وتصح هبة^(٤) كل دين لمدین فقط^(٥) ، وبيع مستقر^(٦) : من ثمن
وقرض ، ومهر بعد دخول ؛ وأجرة أستوفى نفعها ، وأرض جناية ،
وقيمة متلف ونحوه — لمدین ، بشرط قبض عوضه قبل تفرق :
إن يبيع بما لا يباع به نسيئة ، أو بموصوف في ذمة . لا لنيره ،
ولا غير مستقر^(٧) : كدين كتابة ، ونحوه .

وتصح إقالة في سلم وبعضه ، بدون قبض رأس ماله أو عوضه^(٨) .
— إن تعذر — في مجلسها .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية ٨٠ : « وسفينة » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « سلم » .

(٣) في ع ش زيادة : « هو » ، ولعلها من الشرح وإن وردت في الغاية .

واظر الإقناع ٣ / ٢٥١ .

(٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « هبة » . وراجع الإقناع .

(٥) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش .

(٦) كذا في زع والغاية ٨١ . وفي ش : « وعوضه » ، وهو تحريف .

وبفسخٍ يجب ردُّ ما أخذ، وإلا فمثله ثم قيمته .
فإن أخذ بدله ثمناً — وهو ثمن — فصرفٌ . وفي غيره ، يجوز
تفرُّق قبل قبض .

ومن له سلمٌ وعليه سلمٌ من جنسه ، فقال لغيره : « أَقْبِضْ سَلَمِي
لِنَفْسِكَ » — لم يصحَّ لنفسه ولا للآخر^(١) . وصح : « ... لي ، ثم لك »^(٢) .
و : « أَنَا أَقْبِضُ لِنَفْسِي ، وَخُذْهُ بِالْكَيْلِ الَّذِي تُشَاهِدُ » ، أو :
« أَحْضِرْ أَكْتِيَالِي^(٣) مِنْهُ ، لِأَقْبِضَهُ لَكَ » — صح قبضه لنفسه .
وإن تَرَكَه بِكَيْيَالِهِ ، وَأَقْبِضَهُ لغيرِهِ — صح لهما .

وَيُقْبَلُ قَوْلُ قَابِضٍ جِزَافًا فِي قَدْرِهِ — لَكِنْ : لَا يَتَصَرَّفُ^(٤)
فِي قَدْرِ حَقِّهِ ، قَبْلَ اعْتِبَارِهِ . — لَا قَابِضٌ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ دَعَا
غُلَطٍ وَنَحْوِهِ .

وَمَا قَبْضُهُ مِنْ دِينٍ مُشْتَرَكٍ — يَارِثُ ، أَوْ إِتْلَافٍ ، أَوْ عَقْدٍ ،
أَوْ ضَرْبَةٍ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهَا وَاحِدٌ — فَشَرِيكُهُ غَيْرٌ بَيْنَ أَخْذٍ مِنْ
غَرِيمٍ أَوْ قَابِضٍ ، وَلَوْ بَعْدَ تَأْجِيلِ الطَّالِبِ لِحَقِّهِ ، مَا لَمْ يَسْتَأْذِنَهُ
أَوْ يَتْلَفَ : فَيَتَعَيَّنْ غَرِيمٌ .

وَمَنْ اسْتَحَقَّ عَلَى غَرِيمِهِ مِثْلَ مَالِهِ عَلَيْهِ قَدْرًا وَصَفَةً — حَالَتَيْنِ ،

(١) كَذَا فِي ز ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ع ش وَالنَّايَةِ : « لِلْأَمْرِ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .
(٢) وَرَدَ فِي ز بَعْدَ هَذَا مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَيَصِحُّ قَبْضُ وَكَيْلٍ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ ، إِلَّا
مَّا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ مَالِهِ ، وَعَكْسُهُ » .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « كَتِيَالٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالنَّايَةِ ٨٢ . وَفِي ش : « يَنْصَرَفُ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

أو مؤجلين أجلاً واحداً — تساقطاً أو بقدر الأقل ، لا إذا كانا
أو أحدهما دينَ سَلَمٍ ، أو تعلّق به حقٌّ .
ومتى نَوَى مديونٌ وفاءً بدفع : بَرئ ؛ وإلا : فمُتبرّع^(١) . وتكفى
نية حاكم وفاءً قهراً من مديون .

باب

« القرض » : دفعُ مالٍ إرفاقاً لمن يَنْتفع به ، ويردُّ بدلَه^(٢)
[وهو]^(٣) من المرافق المندوب إليها ، ونوعٌ من السلف .
فإن قال معطٍ : « ملّكتك » ، ولا قرينةً على ردِّ بدلٍ^(٤) —
فقولُ آخذٍ يمينه : « إنه هبةٌ » .
وشرطُ علمِ قدره ، ووصفه ، وكونُ مقرضٍ يصحُّ تبرّعه . ومن
شأنه أن يصادفَ ذمّةً .

ويصحُّ في كلِّ عينٍ يصحُّ بيعُها ، إلا بنى آدمَ .
ويشتمُّ بقبولٍ ، ويملك ويلزم بقبضٍ . فلا يملكُ مقرضٌ أسترجاعه
إلا إن أُجبر على مقترضٍ لفلس . وله طلبُ بدلِه^(٥) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فترع » ، هو مع صحته تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

(٣) لم ترد هذه الزيادة في ز ، ووردت في ع ش والغاية ٨٣ . وصنيع الشارح يفيد
أنها من اللز ، فأثبتناها احتياطاً .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « بدلِه » ، والزيادة من الشرح .

(٥) في ع زيادة يظهر أنه مضروب عليها : « فوراً » وهي في الغاية ٨٤ .

وإن شرط رده بعينه^(١) لم يصح . ويجب قبول مثل رد : ما لم يتعيّب ، أو يكنّ فلوساً ، أو مكسرةً — فيحرمها السلطان — : فله قيمته وقت قرض من غير جنسه ، إن جرى فيه ربافضل . وكذا ثمن^(٢) لم يقبض ، أو طلب ثمن برد مبيع .

ويجب رد مثل فلوس غلت أو رخصت أو كسدت ، ومثل مكيل أو موزون . فإن أعوز^(٣) بقيمته يوم إعوازه ، وقيمة غيرها . فجوهر ونحوه يوم قبض ، وغيره يوم قرض . ويرد مثل كيل مكيل دفع وزناً .

ويجوز قرض ماء كيلاً ، ولسقي مقدراً بأثبوتية أو نحوها ، وزمن^(٤) من ثبوتية غيره ، ليرد عليه مثله من ثبوتية^(٥) . وخبز وخير عددآ^(٦) ، ورده عددآ^(٧) بلا قصد زيادة .

ويثبت البدل حالاً ولو مع تأجيله . وكذا كل^(٨) حال أو حل . ويجوز شرط رهن فيه وضمين ، لا تأجيل ، أو تقص في وفاء ، أو جرّ نفع : كأن يسكنه داره ، أو يقضيه خيراً منه أو يبلد آخر .

(١) في ع زيادة يظهر أنه مضروب عليها : « فوراً » ، وهي في الناية ٨٤ .
(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أوباع حرها بدرهم هو دفعه إليه » .
(٣) في ع زيادة بين الأسطر مذكورة في الناية : « معين » . وقد وردت في ز مضروباً عليها .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « المثل » .
(٥) كذا في زع والناية ٨٥ . وفي ش : « بز من » ، والزيادة من الشرح .
(٦) قوله : « من ثبوتية » ورد في ز ش والناية ، وسقط من ع .
(٧) سقط هذا من ش ، وأدرج قوله : « ورده » في الشرح .
(٨) في ع : « كل دين حال أو مؤجل حل » ، إلا أن الزيادة وردت تحت السطر ، وهي مذكورة في الشرح .

وإن فعله بلا شرط ، أو أهدى له بعد الوفاء ، أو قضى^(١) خيراً منه بلا مواطاة ؛ أو علمت زيادته لشهرة سخائه — جاز : لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف^(٢) بكراً ، فردَّ خيراً منه ، وقال : « خيركم أحسنكم قضاء » .

وإن فعل قبل الوفاء : ولو لم ينو احتسابه من دينه أو مكافأته لم يُجز ، إلا إن جرت عادة بينهما به قبل قرض . وكذا كل غريم فإن استضافه حسب له ما أكل .

ومن^(٣) طوَلِبَ يبدل قرض أو غصب ، يلد آخر . لزمه ، إلا ما لحله مَثُونَةٌ^(٤) ، وقيمتُه يلد القرض أُنْقَصُ ، فلا يلزمه إلا قيمته بها .

ولو بذله المقرض أو الناصب — ولا مَثُونَةٌ لحله لزم^(٥) قبوله . مع أمن البلد والطريق .

باب

« الرهن » : تَوْثِيقُ دَيْنٍ بَعَيْنٍ يُمْكِنُ أَخْذُهُ أَوْ بَعْضُهُ^(٦) مِنْهَا

-
- (١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مقرض » .
 (٢) كذا في زش والغاية ، أى استقرض كما في النهاية ١٧٥/٢ (ط العمانية) ، واللسان ٦٠/١١ . وفي ع : « استلف » ، وهو تحريف .
 (٣) كذا في زش والغاية ٨٦ . وفي ع : « من » ، وهو تحريف .
 (٤) ضبطها المصنف غير مرة بفتح الميم وضم الهزة . ويجوز أيضاً : ضم الميم مع تسكين الهزة أو تسهيلها . فراجع المصباح : (مون) .
 (٥) كذا في زش والغاية ، وفي ع : « لزمه » .
 (٦) كذا في زع والإقناع ٢٦٣/٣ ، والغاية ٨٧ . وفي ش : « وبضه » ، وهو تحريف .

أو ثمنها. و«الرهون» : عين معلومة بُعِلَتْ وَثِيقَةٌ بِحَقٍّ يُمْكِنُ
أَسْتِيفَاؤُهُ أَوْ بَعْضُهُ مِنْهَا أَوْ^(١) ثَمْنُهَا.

وتصح زيادةُ رهنٍ — لا دينه — ورهن^(٢) ما يصح بيعه ،
ولو قدراً ، أو مؤجراً ، أو معاراً . ويسقط ضمانُ العارية .

أو مبيعاً غير مكيلٍ وموزونٍ ومعدودٍ ومنزوعٍ ، قبل قبضه ،
ولو على ثمنه .

أو مُشاعاً . وإن لم يرض شريكٌ ومُرتَّهِنٌ بكونه يبدُ أحدهما
أو غيرهما — جعله حاكم يبد أمينٍ أمانةً أو بأجرة ، أو أجره^(٣) .
أو مكاتباً ، ويُمكن من كسب . فإن عجز فهو وكسبه رهنٌ .
وإن عتق^(٤) فما أَدَّى بعد عقدِ الرهن رهنٌ .

أو يُسرَّعُ فسادُهُ بِمُؤَجَّلٍ . ويبيع ، ويُجملُ ثمنه رهنًا .
أو قنًا مسلماً لكافرٍ : إذا شرط كونه يبد مسلم عدل . وكتب^(٥) .
خديث وتفسير ، لا مصحفاً^(٦) .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من » .

(٢) في ع : « ويصح رهن كل ما » ، والزيادة الأولى وردت بالهامش على أنها من
الثن ، والثانية وردت فوق السطر . وكلتا ما في الفرع .
(٣) كذا في ز والثانية . وفي ع ش : « أو أجره » . وكل صحيح كما في الصباح
والختار .

(٤) في ش زيادة من الفرع : « بأداء أو إعتاق » .

(٥) كذا في ز ، وهو عطف على « قنا » . وفي ع ش : « كتب » ، والثانية ٨٨ :
« وكفن كتب » ، والإقناع ٢٧٢ : « ومثله كتب » . والكل صحيح .

(٦) ورد بعد ذلك في ع مع علامة الزيادة : « أي لا يصح رهنه ولو سلم » . وهي
من الفرع .

وما لا يصح بيعه ، لا يصح رهنته . سوى ثمرة قبل بدو صلاحها ،
وزرع أخضر بلا شرط قطع ، وقن دون ولده ونحوه . وياعان^(١) ،
ويختص المرتين بما يخص الرهون : من ثمنهما .

ولا يصح بدون إيجاب وقبول ، أو ما يدل عليها .

* * *

فصل

وشرط^(٢) : ١ ، ٢ ، ٣ — تنجزه ، وكونه مع حق أو بعده ،
ومن يصح بيعه .

٤ — وملكه ولو لمنافعه ، بإجارة أو إعارة^(٣) ، بإذن مؤجر
وتمير . ويلكان الرجوع قبل إقباضه ، لا في إجارة لرهن قبل مدتها .
ولمير طلب رهن بفكّه مطلقاً .

وإن بيع : رجع بثل مثلي ، وبالأكثر من قيمة متقوم أو ما
يبيع به . والمنصوص : « . . . بقيته » .

وإن تلف : ضمن المار ، لا المؤجر .

٥ ، ٦ — وكونه معلوماً جنسه وقدره وصفته ، وبدين واجب
أو ماله إليه .

(١) كذا في زع والفاية ٨٨ . وفي ش : « ياعان » ، وهو تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « للرهن » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو بإعارة » ، والزيادة من الفرح .

(٢ — ٢٦ منتهى الإرادات)

فيصح بعين مضمونة ، ومقبوض بمقد فاسد ، ونفع^(١) إحارة في ذمة . لا بدية على عاقلة : وجُعِلَ^(٢) قبل حولٍ وعملٍ — ويصح بعدهما — ولا بدين كتابة ، وعهدة مبيع ، وعوض غير ثابت في ذمة : كضمن وأجرة معينين ؛ وإجارة منافع معينة : كدار ونحوها ، أو دابة لحمل معين إلى مكان معلوم .

ويحرّم — ولا يصح — رهن مالٍ يتيم لفاسق . ومثله مكاتبٌ وماذونٌ له .

وإن رهن ذمي عند مسلم خيراً بيد ذمي^٣ ، لم يصح . فإن باعها الوكيل : حلّ ، فيقبضه^(٢) أو يُبرئ^(١) .

* * *

فصل

ولا يلزم — إلا في حقّ رهن — بقبض ، كقبض مبيع ، ولو ممن اتفقاً عليه .

ويعتبر فيه إذنٌ ولى أمرٍ لمن جُن ونحوه ، وليس لورثة إقباضه وثمّ غريمٌ لم يأذن .

ولرهن الرجوع قبله ، ولو أذن فيه . ويطلق إذنه بنحو إغماء وخرس .

(١) كذا في زع والفاية ٨٩ ، وى ش : « ونفع » ، والزيادة من كلام الشارع .

(٢) فى ش : « ويجعل » ، وزيادة الباء من المرح .

(٣) كذا فى زى والفاية ٩٠ . وى ع : « ويقبضه » ،

(٤) فى ش زيادة مدرجة من المرح ، هى : « منه » .

وإن رهنه ما يده — ولو غصباً — لزِم ، وصار أمانة .
وأستدامة قبض شرط للزوم ، فيزيله أخذُ رهن ياذن مرتين
— ولو نيابة عنه — وتخمّرُ عصير . ويعودُ برده وتخلل ، بحكم
المقد السابق .

وإن أجره^(١) أو أماره لمرتّهن أو غيره^(٢) ياذنه ، فزومه باقٍ .
وإن وهبه ونحوه ياذنه : صح ، وبطل الرهن .
وإن باعه ياذنه — والدينُ حالٌ — أخذ من ثمنه .
وإن شرط في مؤجل رهن ثمنه مكانه : مُفَعِل ، وإلا : بطل . وشرطُ
تسجيله لاغٍ .

وله الرجوع فيما أذن فيه ، قبل وقوعه .
وينفد عتقه بلا إذن ، ويحرّم . فإن نجّزه ، أو أقرّ به فكذبّه ،
أو أحبل الأمة بلا إذن مرتّهن في وطء ، أو ضربّه بلا إذنه فتلفَ
— ويصدق يمينه ، ووارثه في عدمه — : فعلى مويسر ومميسر أيسر
تحيته رهناً .

وإن ادّعى رهن أن الولد منه ، وأمكن ، وأقرّ مرتّهن
ياذنه^(٣) وبوطئه وأنها ولدته — : قُبِل ؛ وإلا : فلا .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والنفاية ٩١ : « أجره » . وتقدم مثله .

(٢) — في ش : « أو لغيره » ، وزيادة اللام من الشرح .

(٣) كذا في زع والنفاية ٩٢ . وفي ش : « بوطئه وياذنه وبأنها » ، وزيادة

من الشرح .

وإن لم تحبل: فأرثى بكر فقط .

ولاهن غرس^(١) ما على مؤجل ، وأتفاح ياذن مرتين ، ووطء بشرط أو إذن ، وسقى شجر ، وتلقيح ، وإنزاع فحل على مرهونة ، ومداواة ، وفصد ، ونحوه — : والرهن بحاله .

لا ختان غير ما على مؤجل يبرأ قبل أجله ، وقطع سلعة خطيرة . ونماؤه ولو صوفاً ولبناً ، وكسبه ، ومهره ، وأرثى جناية عليه رهن . وإن أسقط مرتين أرشاً ، أو أبرأ^(٢) منه — : سقط حقه منه دون حق رهن .

ومثوثته وأجرة مخزنه وردّه من إباقه ، على مالكة ، ككفنه . فإن تعذر : يبيع بقدر حاجة^(٣) ، أو كله إن خيف استغراقه .

* * *

فصل

والرهن أمانة ولو قبل عقد ، كبعد وفاة . ويدخل في ضمانه بتعد أو تقريط ، ولا يبطل . ولا يسقط بتلفه شيء من حقه ؛ كدفع عين لبييمها ويستوفى حقه من ثمنها ، وكحبس عين مؤجرة بعد فسخ ، على الأجرة — : فيتلّفان .

(١) في زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « رهن » .

(٢) كذا في زع والغاية ٩٣ . وفي ش : « أو أبرأه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « حاجته » .

وإن تلف بعضه : فباقيه رهن بجميع الحق .
وإن أدعى تلفه بحادث ، وقامت بينة بظاهر^(١) ، أو لم يعين
سبباً — : حلف :

وإن أدعى رهنه تلفه بعد قبض في بيع شرط فيه ، قبل قول
الرتين^(٢) : « إنه قبلة » .

ولا ينفك بعضه حتى يقضى الدين كله .
ومن قضى أو أسقط بعض دين — ويبيعه رهنه أو كفيل —
وقع فيها نواه . فإن أطلق : صرفه إلى أيتهما شاء .
وإن رهنه عند اثنين فوق أحدهما ، أو رهنه شيئاً فوقاه أحدهما :
أقنك في نصيبه .

ومن أبى وفاء خال — وقد أذن في بيع رهن ، ولم يرجع — :
بيع^(٣) ووفى ؛ وإلا : أجبر^(٤) على بيع أو وفاء . فإن أبى : حبس
أو جزر . فإن أصر : باعه الحاكم ووفى .



(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « ظاهر » ، وأدرجت الباء في الشرح
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « الرتين » .
(٣) في ش زيادة من المرح : « مأذون له في بيعه : من مرتين » .
(٤) كذا في زع والناية ٩٤ . وفي ش : « فأجبر » ، والزائدة من المرح .

فصل

ويصح جعلُ رهنٍ بيدِ عدلٍ . وإن شرطَ بيدَ أكثرَ : ^(١) لم ينفرد
واحدٌ بحفظه ، ولا يُنقل عن يد من شرط — مع بقاء حاله — إلا
باتفاقِ راهنٍ ومرتهنٍ . ولا يملك ردُّه إلى أحدهما : فإن فعل وفات :
ضمن حق الآخر .

ويضمنه مرتهنٌ بنفسه ، ويحول بردُّه ، لا من سفرٍ من يديه ،
ولا بزوال تعدّيه .

وإن حدث له فسقٌ أو نحوهُ ، أو تعادى مع أحدهما ، أو مات
أو مرتهنٌ — ولم يرض راهنٌ بكونه بيدَ ورثةٍ أو وصيٍّ — جملة .
حاكمٌ بيدَ أمينٍ .

وإن أذنا له أو راهنٌ لمرتهنٍ في بيعٍ ، وعُينَ نقدٌ — : تعين ، وإلا :
بيعٌ بنقدِ البلد . فإن تعدّد : فبأغلب . فإن لم يكن : فبجنس الدين .
فإن لم يكن : فبما يراه أصلح . فإن تردّد : عيّنه حاكمٌ .
وتلقه بيدَ عدلٍ ، من ضمانِ راهنٍ .

وإن استُحقَّ رهنٌ بيعَ : رجعَ مشترٍ أعلمَ على راهنٍ ؛ وإلا :
فعلى بائعٍ .

وإن قضى مرتهنًا في غيبةِ راهنٍ ، فأنكر — ولا يئنه — :
ضمن ، ولا يُصدقُ عليهما ، فيحلفُ مرتهنٌ ويرجع . فإن رجعَ على .

(١) في ش : « ولم » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في النابة ٩٥ .

العدل : لم يرجع على أحد ؛ وإن رجع على رهن : رجع على العدل .
وكذا وكيل .

ويصح شرط كل ما يقتضيه العقد : كييع مرتين وعدل رهن .
ونحو ذلك — وينزلان^(١) بعزله — لا مالا يقتضيه ، أو ينافيه :
ككون منافعه له ، أو أن لا يقبضه ، أو لا يبيعه عند حلول ،
أو من^(٢) ضمان مرتين . ولا يفسد العقد .

* * *

فصل

وإن اختلفا في أنه عصير أو خر ، في عقد شرط فيه ، أو رد رهن
أو في عينه أو قدره ، أو دين به ، أو قبضه — وليس بيد مرتين — :
فقول رهن .

و : « أرسلت زيدا ليرهنه بعشرين ، وقبضها » ، وصدقه — :
قبل قول الراهن : « . . . بمشرة » .

وإن أقر — بعد لزومه — بوجه ، أو أن الرهن^(٣) جنى أو باعه
أو غصبه — : قبل على نفسه ؛ لا على مرتين أنكره .

ولمرتين ركوب مرهون وحلبه وأسترضاع أمه ، بقدر فقته ،

(١) كذا في زع والناية ٩٧ . وفي ش : « وينزلان » ، وهو تحريف .

(٢) وردت « من » في ز ش والناية ، دون ح .

(٣) كذا في ز ح . وفي ش : « الراهن » ، وهو تحريف .

متحرراً للعدل . ولا يُنهيكه بلا إذنِ رهن ، ولو حاضراً ولم يمتنع .
ويبيع فضلَ لبنِ ياذن ؛ وإلا : فحاكمٌ . ويرجع بفضلِ نفقة^(١) على
رهن .

وأن ينتفع ياذنِ رهن مجانياً — ولو بمحابة — ما لم يكن الدين
قرضاً ، ويصيرُ مضموناً بالاتفاق .

وإن أنفق عليه — ليرجع — بلا إذنِ رهن ، وأمكن — : فمتبرعٌ .
وإن تعذر : رجع : بالأقلِّ مما أنفق أو نفقةٍ مثله ، ولو لم يستأذن
حاكماً أو يشهد .

ومعارٌ ، ومؤجرٌ ، ومودعٌ — كرهن .
وإن صرَّ الرهن رجع بآلته ، لا بما يحفظ به مائة الدار ،
إلا ياذن .

فصلٌ

وإن جنى رهن : تعلق الأرشُ برقبته ؛ فإن أسترقه خيرٌ سيده بين
فدائه بالأقلِّ منه ومن قيمته — والرهنُ بحاله — أو يبعه في الجناية ،
أو تسليمه لو ليها : فيملكه ، ويبطل فيهما .

(١) كذا في زع والناية ٩٩ . وفي ش : « نفقته » ، وإملاء تحريف .

والإ: بيع منه بقدره، وباقية رهن. فإن تعذر: فكله.
 وإن فداء مرتين: لم يرجع، إلا إن نوى وأذن رهن.
 ولم يُجز^(١) شرط كونه رهنًا بفدائه مع دينه الأول.
 وإن جنى عليه: فالخصم سيده، فإن آخر الطلب — لقيمة
 أو غيرها — فالمرتين.
 وليسد أن يقتص: إن أذن مرتين، أو أعطاه ما يكون رهنًا.
 فإن أقتص بدونهما في نفس أو دونها، أو عفا على مال — : فعليه
 قيمة أقلهما. يُجمل مكانه. والنصوص: « أن عليه قيمة الرهن
 أو أرشته ». وكذا لو جنى على سيده، فاقص هو أو وارثه.
 وإن عفا عن المال: صح، لا في حق مرتين. فإذا^(٢) أفتك بأداء
 أو إبراء: رد ما أخذ من جان، وإن استوفى من الأرض: رجع
 جان على رهن.
 وإن وطئ مرتين مرهونة — ولا شبهة —: حد، ورُق ولده،
 ولزمه المهر. وإن أذن رهن: فلا مهر — وكذا لاحد: إن ادعى
 جهل تحريره، ومثله يجهله — وولده حر، ولا فداء^(٣).

(١) كذا وز. وفيه ش والفاية ١٠٠: « يصح ».
 (٢) كذا في زع والفاية ١٠١. وفيه ش: « فإن . . أداء »، وأدرجت الباء في
 الصرح.
 (٣) وفيه ش زيادة: « عليه »، وهي من الصرح.

باب

« الضمان » التزام من يصح تبرؤه ، أو مفلس ، أو قن أو مكاتب يأذن سيدهما — ويؤخذ مما بيد مكاتب ، وما ضمنه قن من سيده — ما وجب على آخر ، مع بقائه ، أو يجب غير جزية فيهما — بلفظ . « . . ضمن ، وكفيل وقيل ، وحمل ، وصير ، وزعيم » ، و « ضمنت دينك أو تحمّلته » ونحوه . وبإشارة مفهومة من آخرس .

ولرب الحق مطالبة أيهما شاء ، ومما — في الحياة والموت .
فإن أحوال أو أحوال . أو زال عقد — برى ، ضامن وكفيل ، وبطل رهن . لا إن ورث .

لكن لو أحوال رب دين على اثنين ، وكل ضامن الآخر ، ثالثاً — ليقبض من أيهما شاء — : صح .

وإن أبرى^(١) أحدهما من الكل . بقى ما على الآخر أصالة .
وإن برى مديون : برى ضامته ، ولا عكس .

ولو لحق ضامن بدار حرب — مرتدّاً ، أو أصليّاً — : لم يبرأ .

(١) كذا في زع . وفي ش : « برى » ، وهو تحريف . ووالقاية : ١٠٤ :
« أبرأ » .

وإن قال ربُّ دينٍ لضامنٍ : « برئتَ إلىَّ من الدين » ، فقد أقرَّ بقبضه . لا : « أبرأتُك » أو « برئتَ منه » .

و : « وهبُكَّه » ، عليكَّ له . فيرجعُ على مضمون .
ولو ضَمِنَ ذمِّيٌّ لذمِّيٍّ عن ذمِّيٍّ خَمَرًا ، فأسلمَ مضمونٌ له أو عنه : —
بَرِيٌّ ، كضامنه . وإن أسلمَ ضامنٌ : بَرِيٌّ وحده .
ويُعتبر رضا ضامنٍ ؛ لا من ضَمِنَ أو ^(١) ضَمِنَ له ؛ ولا أن يرقهما ضامن ، ولا العلمُ بالحق ولا وجوبه : إن آلَ إليهما .
فيصح : « ضَمِنْتُ لزيد ما على بكر » أو « ... ما يُدَايئُهُ » . وله إبطالُه قبل وجوبه .

ومنه : « ضَمِنْتُ السوق » ؛ وهو : أن يضمن ما يلزم التاجر . من دين ، وما ^(٢) يَقْبِضُهُ : من عين مضمونة .

ويصح ضمانُ ما صحَّ أخذُ رهنٍ به ، ودينٍ ضامنٍ وميتٍ — ولا تَبْرَأُ ذمُّه قبل قضاءٍ ^(٣) — ومُفْلِسٍ مجنونٍ ^(٤) ، وتقصِ صَنْجَةٍ أو كيلٍ — ويرجع بقوله مع يمينه — وعَهْدَةِ مَبِيعٍ عن بائعٍ لمشتري : بأن يضمنَ عنه الثمنَ إن أُسْتُحِقَّ المبيعُ أو رُدَّ بعيبٍ : أو أرشَه .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من » .

(٢) كذا في زع والغاية ١٠٦ . و في ش : « أو ما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « دينه » .

(٤) كذا في ز ش ، وهو صفة للمفلس على ما يظهر . و في ع والغاية : « ومجنون » .

وعن مشترٍ لبائع : بأن يضمن الثمن الواجب قبل تسليمه : أو إن^(١) ظهر به عيب ، أو استحقَّ .

ولو بئى مشترٍ ، فهدمه مستحقٌ — فالأقاضُ لمشتري . ويرجع بقيمة تالف^(٢) على بائع . ويدخل في ضمان المهدمة .

وعين مضمونة : كغصب وعارية ، ومقبوضٍ على وجه سَوَمٍ وولده — في بيع أو إجارة — : إن ساومه وقطع ثمنه ، أو ساومه فقط : ليريه أهله إن رضوه ، وإلا ردّه . لا : إن أخذه لذلك ، بلا مساومة ولا قطع ثمن . ولا بعض^(٣) لم يُقدَّر من دين ، ولا دين كتابة ، ولا أمانة : كوديعة ونحوها . إلا أن يضمن التعدي فيها .

ومن باع بشرط ضمانٍ دَرَكه إلا من زيد ، ثم^(٤) ضمن دَرَكه منه أيضاً — لم يمدَّ صحيحاً .

وإن شرط خيارٌ في ضمان أو كفالة ، ففسد^(٥) .

ويصح : « ألتى متاعك في البحر ، وعلى ضمانه » .

(١) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن ... أو استحق الثمن » ، وفيه تحريف ، وزيادة من الصرح . وانظر الناية ١٠٧ .

(٢) كذا في ش والناية ١٠٦ ، وهو الموافق لما في شرح الإقناع ٣٠٦/٣ . وفي ز وأصلع : « تأليف » ، وهو تصحيف . ثم أصلحت في ع بما أثبتناه .

(٣) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الصرح .

(٤) في ش زيادة : « إن » ، وهي من النسخ أو الناشر . وفي الناية ١٠٧ : « ثم دَرَكه » ، وفيه تحريف .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « فسد » ، وهو تحريف .

فصل

وإن قضاء^(١) ضامنٌ أو أحوال به — ولم ينو رجوعاً — : لم يرجع . وإن نواه : رجع على مضمون عنه — ولو لم يأذن في ضمان ولا قضاء — بالأقل مما قضى ، ولو قيمة عَرْضٍ عوضه به ، أو قدر الدين . وكذا كفيلٌ : وكلُّ مُؤَدٍّ عن غيره ديناً واجباً ، لا زكاة ونحوها . لكن : يرجع ضامنُ الضامنِ عليه ، وهو على الأصل . وإن أنكر مَقْضَى القضاء ، وحلف — : لم يرجع على مدين ولو صدَّقه ، إلا إن ثبت^(٢) : أو حضره ، أو أشهد ومات أو غاب شهوده وصدَّقه .

وإن اعترف ، وأنكر مضمون عنه — لم يُسمع إنكاره . ومن أرسل آخر إلى من له عنده مالٌ ، لأخذ دينار : فأخذ^(٣) أكثر — : ضمنه مرسلٌ ، ورجع به على رسوله . ويصح ضمانُ الحالِّ مؤجَّلاً . وإن ضمن المؤجَّلَ حالاً ، لم يلزمه

(١) في الناية ١٠٨ : « قضى الدين » . وش : « قضاء أحوال » ، وأدرج الناقص في الفرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « بينة » .

(٣) بهامش ز : « مثله أخذ الرسول أكثر مما أذن له فيه » .

قبل أجله . وإن عجله لم يرجع حتى يحل^(١)؛ ولا يحل بموت مضمون عنه ، ولا ضامن^(٢) .
ومن ضمن أو كفّل ، ثم قال : « لم يكن عليه حق » — صدق خصمه يمينه .

فصل في الكفالة

وهي : التزام رشيد إحضار من عليه حق مالي إلى ربه . وتنعقد بما يتعقد به ضمان . وإن ضمن معرفته : أخذ به .
وتصح يدين من عنده عين مضمونة ، أو عليه دين . لا^(٣) حد أو قصاص ، ولا بزوجة وشاهد ، ولا إلى أجل أو بشخص^(٤) مجهولين ولو في ضمان .
وإن كفّل يجزئه شائع أو عضو ، أو بشخص على أنه إن جاء به وإلا فهو كفيل بأخر أو ضامن ما عليه ، أو : « إذا قدم الحاج فأنا كفيل بزيد شهراً » — صح ، ويبرأ : إن لم يطالبه فيه .
وإن قال : « أبرئ الكفيل وأنا كفيل » ، فسد الشرط .
فيفسد العقد .

(١) في ش : « يحل الدين ولا يحل ولا » ، وأدرج اللحن في الشرح وبالعكس . وانظر الفاية ١٠٩ .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وأيهما حل عليه لم يحل على الآخر » .

(٣) كذا في زع والفاية ١١٠ . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش والفاية : « أو شخص » ، وهو تحريف .

وَيُعتبر رضا كَفِيلٍ ، لا مَكْفُولٍ به ^(١) .

ومتى سَلَّمَهُ بِحَلِّ عَقْدٍ — وقد حَلَّ الأَجَلُ ، أوْلا — ولا ضرر
في قبضه ، وليس ثَمَّ يَدٌ حائِلة ظالمة ، أو سَلَّمَ نَفْسَهُ ، أو مات ،
أو تَلَفَتْ العين بفعلِ الله تعالى قبل طلبِ — : بَرِيءٌ كَفِيلٌ . لا :
إن مات هو أو مكفولٌ له .

وإن تَمَذَّرَ لإحضاره مع بقاءه ، أو غاب — ومضى زمنٌ يمكن
ردُّه فيه ، أو عَيَّنَّه لإحضاره — : ضَمِينٌ ما عليه . لا : إذا شَرَطَ
البراءة منه . وإن ثبت موثته قبل غرمة : أَسْتَدَّه . والسَّجَانُ
كالكَفِيلِ .

وإذا طالب كَفِيلٌ مَكْفُولاً به أن يحضُرَ معه ، أو ضامِنٌ مضموناً
بتخليصه — لزمه : إن كَفَّلَ أو ضَمِنَ بإذنه ؛ وطولِبَ . ويكفى في
الأولى أحدهما .

ومن كَفَّلَهُ أثنان ، فسَلَّمَهُ أحدهما — : لم يَبْرَأَ الآخرُ ؛ وإن
سَلَّمَ نَفْسَهُ : بَرِئَا .

وإن كَفَّلَ كُلٌّ واحدَ منهما ^(٢) آخرُ ، فأَحْضَرَ المَكْفُولَ به — :
بَرِيءٌ هو ^(٣) ومن تَكَفَّلَ به فقط .

(١) ورد في ع بعد ذلك مع علامة التحشية ، زيادة : « ولا مكفول له » ، وهي في
الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « شخص » .

(٣) كذا في زع والناية ١١٢ . ول ش : « وهو من » ، وهو بحث ناشر .

ومن كَفَلْ لَاتَيْنِ، فَأَبْرَاهُ أَحَدُهُمَا — : لَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْآخِرِ .
وإن كَفَلْ الْكَفِيلَ آخِرُ، وَالْآخِرَ آخِرُ — : بَرَى كُلُّ يَرَاءٍ
مَنْ قَبْلَهُ، وَلَا عَكْسَ، كَضْمَانِ .

ولو ضَمِنَ اثْنَانِ وَاحِدًا، وَقَالَ كُلُّ : « ضَمِنْتُ لَكَ الدِّينَ » —
فَضْمَانُ اشْتِرَاكِ فِي أَفْرَادٍ : فَلَهُ طَلَبُ كُلِّ بِالْدِّينِ كُلَّهُ .
وإن قَالَا : « ضَمِنَّا لَكَ الدِّينَ »، فَيَنْبَغِي بِالْحَصَصِ .

بَابُ

« الْحَوَالَةُ » عَقْدُ إِرْفَاقٍ، وَهِيَ ^(١) : أَنْتَقَلَ مَالِي مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ،
يَلْفِظُهَا أَوْ مَعْنَاهَا الْخَاصُّ .

وَشَرْطُهَا : ١، ٢، ٣، ٤ — رِضَا مُجِيلٍ، وَالْمُقَاصَّةُ، وَعِلْمُ الْمَالِ،
وَأَسْتِقْرَاضُهُ .

فَلَا تَصِحُّ عَلَى مَالٍ سَلَمَ أَوْ رَأْسِهِ بَعْدَ فُسْخٍ، أَوْ صَدَاقٍ قَبْلَ
دُخُولِ، أَوْ مَالٍ كِتَابَةٍ . وَيَصِحُّ ^(٢) : إِنْ أَحَالَ سَيِّدُهُ، أَوْ زَوْجُ
أَمْرَأَتِهِ . لَا يَجْزِيهِ، وَلَا أَنْ يُجِيلَ وَلَدُهُ عَلَى أَبِيهِ .

• — وَكَوْنُهُ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ مِنْ مِثْلِيٍّ، وَغَيْرِهِ : كَعَمَلُودٍ
وَمَنْزُوعٍ .

(١) فِي ش : « هِيَ أَنْتَقَالَ مَالٌ مِنْ ذِمَّةٍ يَلْفِظُهَا أَوْ مَعْنَاهَا »، فَأُدْرَجَ التَّنْزِيهُ فِي الْمَرْحِ
وَبِالْعَكْسِ . وَفِي ع : « . . . إِلَى ذِمَّتِهِ »، وَهُوَ نَحْوُ « وَاقِلِ الْغَايَةِ ١١٤ » .
(٢) كُنَّا فِي زَع . وَفِي ش وَالْغَايَةِ ١١٥ : « وَتَصِحُّ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

لا أَسْتَقَرُّ مُحَالٍ بِهِ ، ولا رِضًا مُحَالٍ عَلَيْهِ ، ولا مُحْتَالٍ : إِنْ أُحِيلَ
عَلَى مَبْلَىءٍ ، وَيُجَبَّرُ عَلَى أَتْبَاعِهِ وَلَوْ مَيْتًا .

وَيَبْرَأُ مُحِيلٌ بِمَجْرِدِهَا ، وَلَوْ أَفْلَسَ مُحَالٌ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ أَوْ مَاتَ .
و « الْمَلِيءُ » : الْقَادِرُ بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبَدَنِهِ فَقَطْ . فَمَعْدَ الزَّرِّ كَشَيْءٌ :
« مَالُهُ : الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ ؛ وَقَوْلُهُ : أَنْ لَا يَكُونَ مُمَاطِلًا ؛ وَبَدَنُهُ :
إِمْكَانُ^(١) حُضُورِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحَكَمِ » . فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَحْتَالَ عَلَى وَالِدِهِ^(٢) .
وَإِنْ ظَنَّهُ مَلِيئًا أَوْ جَاهِلًا ، فَبِأَنِّ مِفْلَسًا — رَجَعَ ؛ لَا : إِنْ رَضِيَ
وَلَمْ يَشْطَرِ الْمَلَاءَةَ .

وَمَتَى صَحَّتْ ، فَزَيَّادًا بِخَيْرٍ مِنْهُ أَوْ دُونِهِ ، أَوْ تَعَجُّلًا^(٣) أَوْ تَأْجِيلًا
أَوْ عَوِضًا — : جَاز .

وَإِذَا بَطَلَ نَيْعٌ — وَقَدْ أُحِيلَ بِأَنْعٍ أَوْ أَحَالَ بِالْثَمَنِ — : بَطَلَتْ .
لَا : إِنْ قُسِخَ عَلَى أَيٍّْ وَجْهٍ كَانَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ . وَكَذَا
نِكَاحٌ قُسِخَ ، وَنَحْوُهُ .

وَلِبَائِعُ أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرَى عَلَى مَنْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ ؛ فِي الْأَوَّلَى . وَلِشْتَرٍ
أَنْ يُحِيلَ مُحَالًا عَلَيْهِ عَلَى بَائِعٍ ؛ فِي الثَّانِيَةِ .

(١) ورد هذا في ز ش والغاية ، دون ع .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وفي شرح المحرر : ماله : القدرة على
الوفاء ، وقوله : إقراره بالدين ، وبدنه : الحياة » . وذكر في القرح .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « أو تأجيله أو تعجيله » .

(م — ٢٧ منتهى الإرادات)

وإن اتفقا على: «أَحَلَّتْكَ» أو «أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِي»، وأدعى أحدهما
إرادة الوكالة — مُصَدِّق^(١).

وعلى: «أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِكَ»، فقول مدعى الحوالة.
وإن قال زيد لعمرو: «أَحَلَّتْنِي بِدَيْنِي عَلَى بَكْرٍ»، وأختلفا: هل
يجزئ بينهما لفظ الحوالة أو غيره؟ — مُصَدِّق عمرو: فلا يقبض
زيد من بكر، وما قبضه — وهو قائم — لعمرو وأخذهُ، والتالف من
عمرو. [ولزيد طلبه بدينه^(٢)].
ولو قال عمرو: «أَحَلَّتْكَ»، وقال زيد: «وَكَلَّتْنِي» —
مُصَدِّق^(٣).

والحوالة على مائة في الديوان: إذن في^(٤) الاستيفاء.
وإحالة من لا دينَ عليه، على من دينه عليه — وكالة. ومن
لا دينَ عليه على مثله: وكالة في اقتراض. وكذا مدينٌ على برى:
فلا يُصارُقه.

* * *

(١) ورد في ع بعد ذلك، مع علامة التحشية، زيادة من الشرح: «بيمينه».
(٢) لم ترد هذه الزيادة في ز. ووردت في ع وش. وورد نحوها في الناية ١١٧.
وصنيع الشارح يشعر بأنها من المتن. فأثبتناها احتياطاً. وانظر شرح الإقناع ٣/٣٢٣.
(٣) ورد في ع بعد ذلك، مع علامة التحشية، زيادة: «زيد». وهو الشرح والناية.
(٤) كذا في ز ش والناية. وفي ع: «على»، وهو تصحيف.

باب

« الصِّلحُ » : التوفيقُ والسَّلم . ويكون بين مسلمين وأهل حرب ، وبين أهل عدل وبقي ، وبين زوجين خيف شقاق بينهما أو خافت إعراضه ، وبين متخاصمين في غير مال . وهو فيه : مُعاقدةٌ يُتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين . وهو قسمان :

١ - على إقرار . وهو نومان :

١ - نوعٌ على جنس الحق ، مثل أن يُقرَّ له بدين أو عين^(١) ، فيضَع أو يهب البعض ، ويأخذ الباقي . فيصحُّ لا بلفظ الصِّلح ، أو بشرط أن يُعطيه الباقي ، أو يمنعه حقه بدونه . ولا ممن لا يصح تبرؤه - : كمكاتب ، ومأذون له وولي - إلا إن أنكر^(٢) ولا يئنه . ويصح عما أدعى^(٣) على مواليه وبه يئنه .

ولا يصح عن موجب يعضه حالاً ، إلا في كتابة . وإن وُضع بعض حال ، وأجل باقيه - : صح الوضع ، لا التأجيل . ولا يصح^(٤) عن حق - : كدية خطأ ، أو قيمة متافٍ غير

(١) كذا في زع والغاية ١١٨ . وفي ش : « أو بين » ، والإبادة من الشرح .

(٢) كذا في زش والغاية ، وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « ينكر » .

(٣) وفي ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « به » .

(٤) كذا في الأصول ، وهو الصواب . وفي النهاية : « ويصح » ، وهو تحريف .

مِثْلِيٌّ — بأكثرَ من حقّه ، من جنسه ^(١) . ويصح عن متلفٍ مِثْلِيٌّ .
بأكثرَ من قيمته ، وبعرض قيمته أكثرُ — فيهما .

ولو صالحه عن بيت — أقرَّ به — على بعضه ، أو سُكناهُ مدةً ،
أو بناء غرفة له فوقه ؛ أو أدعى رِقَّ مكلفٍ أو زوجيةً مكلفةً ،
فأقرَّ له بعوضٍ منه — لم يصحَّ وإن بذلَ مالاً مُصلحاً عن دعواه ،
أو لُمِينها يُقِرُّ بَيِّنَتِهَا — : صح .

و : « أقرَّ لي بدَيِّني وأعطيك أو خُذ » ^(٢) منه مائةٌ ، ففعل — :
لزمه ، ولم يصحَّ الصلحُ .

٢ — النوعُ الثاني : على غير جنسه ، ويصح بلفظ الصلح .

فبنقدي عن نقدي : صَرَفٌ . وبعرضٍ أو عنه بنقدي أو عرضٍ :
يبيعُ . وبمنفعةٍ — كسُكنى وخدمةٍ معيَّنين — : إجارةٌ .

وعن دين يصح بغير جنسه مطلقاً — لا بجنسه ، بأقلٍ ^(٣)
أو أكثرَ ، على سبيل المُعاوضة — وبشيء في الذمة ، يحرُمُ التفرُّق
قبل القبض .

ولو صالح الورثة من وصَّى له بخدمةٍ أو سُكنى أو حَمَلِ أمةٍ ،
بدراهمٍ مسمَّاةٍ — : جاز ، لا يباعُ .

(١) ورد في زرع بعد ذلك مضروباً عليه : « كئيل »

(٢) كذا في زرع والناية ١١٩ . وفي ش : « أو وخذ » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زرع والناية . وفي ش : « أقل » ، وأهوجت الباء في الشرح .

ومن صالح عن عيب في مبيعه ، بشيء — رجع به : إن بان عدمه
أوزال سريماً . وترجع امرأة — صالحت عنه بتزوجها — بأرضه .
ويصح الصلح مما تندر علمه — : من دين أو عين . — بعلوم :
تقدر ونسيئة . فإن لم يتندر : فكبراءة من مجهول^(١) .
٢ — القسم الثاني : على إنكار . بأن يدعى عيناً أو ديناً ،
فينكر أو يسكت — وهو يحمله — ثم يُصلحه على قدر أونسيئة .
فيصح ، ويكون إقراراً في^(٢) حقه : لا شفعة فيه ، ولا يستحق
لعيب شيئاً . ويباع في حق مدّع : له^(٣) رده بعيب ، وفسخ الصلح .
ويثبت في مشفوع الشفعة . إلا إذا صالح بيمض عين مدعى بها :
فهو فيه كالنكر .

ومن علم بكذب نفسه : فالصلح باطل في حقه ، وما أخذه^(٤)
فحرام .

ومن قال : « صالحني عن الملك الذي تدّعيه » ، لم يكن
مقرّاً به .

وإن صالح أجنبي عن منكر لدين أو عين ، يأذنه أو دونه — :
صح ولو لم يقل : إنه وكّله ؛ ولا يرجع بدون إذنه .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة البراءة من المجهول » .

(٢) ورد في زع والفاية ١٢١ ، وسقط من ش .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فله » ، والزيادة من المرح .

(٤) كذا في ز ، وهو أظهر . وفي زع والفاية : « أخذ » . وفي ش : « أخذ فهو حرام »

بزيادة « هو » من المرح .

وإن صالح لنفسه ، ليكونَ الطَّابُ له ، وقد أنكر المدعى .
أو أقرَّ — والمدعى دين ، أو هو عين وعلم عجزه عن استنقاذها — :
لم يصحَّ . وإن ظن القدرة أو عدمها ، ثم تبين^(١) — : صح . ثم إنه
عجز : مخير بين فسخ وإمضاء .

* * *

فصل

ويصح صلح — مع إقرار ، وإنكار — عن قودٍ وسكنى وعيب .
بفوق^(٢) دية ، وبما يثبت مهرًا حالًا ومؤجلًا . لا بعوض عن خيار
أو شفعة أو حدٍّ قذف ، وتسقط^(٣) جيمها . ولا سارقًا أو شاربا
ليطلقه ، أو شاهدا ليكنَّ شهادته .

ومن صالح عن دار أو نحوها^(٤) ، فبان الموضُّ مستحقًا — : رجع
بها مع إقرار ، وبالدعوى — وفي الرُّغاية : « أو قيمة المستحق » —
مع إنكار . وعن قودٍ بقيمة عوض . وإن علماء : فبالدية .

ويحرم أن يجرى في أرض غيره أو سطحه ماء ، بلا إذنه .
ويصح صلحه على ذلك بعوض ؛ فمع بقاء ملكه : إجارة ، وإلا :

(١) كذا في زش والناية ، أى القدرة . وفى ش : « بين » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع والناية ١٢٢ . وفى ش : « يفوق » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في زع والناية . وفى ش : « ويسقط » . وكلاما صحيح .

(٤) كذا في زع ، وهو أول . وفى ش : « ونحوها » .

فبيع^(١). ويُعتبر علمُ قدرِ الماء : بساقيته ؛ وماء مطر : برؤية ما يزل
عنه ، أو مساحته وتقدير ما يجري فيه الماء . لا تُصقّه ، ولا مدّته ،
للحاجة كنسكاح .

ولستأجر ومستعير الصلحُ على ساقية محفورة ، لا على إجراء
ماء مطر على سطح أو أرض . وموقوفة^(٢) كمؤجرة .
وإن صالحه على سقي أرضه من نهره أو عينه ، مدة ولو معيّنة^(٣) :
حرّم^(١) .

ويصح شراء ثمر في دار ، وموضع بحائط يفتح باباً ، وبُقعة^(٢) .
تُحفر بئراً ، وعلو بيت ولو لم يُبنَ — إذا وُصف — : لبنى أو يضع
عليه بنياناً أو خشباً موصوفين . ومع زواله : له^(٣) الرجوع بمدته ،
وإعادته مطلقاً ، والصلحُ على عدمها ، كمل زواله . وفعله صلحاً أبداً ،
أو إجارة مدة معيّنة . وإذا مضت : بقى ، وله أجره المثل .

* * *

فصل في حكم الجوار

إذا حصل في هوائه أو أرضه غصن شجر غيره أو عرقه ،
لزمه إزالته ، وضمن ما تلف به بعد طلب . فإن أبى : فله قطعه ،

(١) كذا في ز . وفي ع ش والفاية ١٢٣ : « لم يسح » . وهذا لازم لذلك .

(٢) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « أو بقعة » .

(٣) كذا في ز ع ، وهو موافق لما في الفاية . وفي ش : « وله » ، والزيادة : من

الناسخ أو الناشر .

لا صلحهُ ، ولا مَن مالَ حائطُهُ أو زَلِقَ خشبُهُ إلى ملك غيره — عن ذلك — بموض .

وإن^(١) اتفقا أن الثمرة له أو بينهما : جاز ، ولم يلزم .
وحرُم إخراج دُكانٍ ودَكةٍ^(٢) بنافذ ؛ فيضمنُ ما تلف به .
وكذا جناحٌ وساباطٌ وميزابٌ ؛ إلا بإذن إمام أو نائبه ، بلا ضررٍ ؛
بأن يمكن عبورُ تحمّل .

ويحرُم ذلك في ملك غيره أو هوائه ، أو دَرَبٍ غير نافذ ؛ أو
فتح^(٣) باب في ظهر دار فيه لا ستطراقٍ — إلا بإذن مالِكِهِ وأهلِهِ .
ويجوز لنير أستطراقٍ وفي نافذ ، وصلحٌ عن ذلك بموض ، ونقلُ
باب في غير نافذ إلى أوله بلا ضرر — : كمقابلة باب غيره ، ونحوه —
لا إلى داخل ؛ إن لم يأذن مَن فوقه . ويكون إعاره .

ومن خَرَقَ بين دارين له متلاصقتين^(٤) باباهما في درَينِ مشتركين ،
وأستطرقَ إلى كل من الأخرى — : جاز^(٥) .

وحرُم أن يُحدث بملكه ما يُضِرُّ بجاره : كحمامٍ وكَنيفٍ ورخى
وتنّورٍ . وله منعه إن فعل ، كابتداء إحيائه ، وكدقٍ وسقيٍ يتعدّى .
بخلاف طبعٍ وخَبَرٍ فيه .

(١) كذا في زع والناية ١٢٤ . وفي ش : « فإن » .

(٢) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : والدكة بالفتح ، والدكان بالضم : بناء يسطح أعلاه للقمع » اهـ فهما سواء . وقد نقله في العرح مع زيادة عنه فرقت بينهما : أن الدكان : الحانوت .

(٣) كذا في زع والناية ١٢٥ . وفي ش : « وفتح » ، وأدرج الناقص في العرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية : « متلاصقتين » ، ولعله تحريف .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فوجهان » .

ومن له حق ماء يجري على سطح جاره ، لم يجز لجاره تعلية سطحه : ليمنع الماء ، أو ليكثر ضرره .

ويحريم تصرف في جدار جار أو مشترك ، بفتح رَوَازِيَةٍ أو طاق أو ضرب وتيد ونحوه — إلا بإذن . وكذا وضع خشب ، إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به : بلا ضرر . ويجبر إن أتى . وجدار مسجد كدار .

وله أن يستند ويسند قماشه ، وجلسه في ظله ، ونظره في ضوء سراج غيره .

وإن طلب شريك في حائط أو سقف أنهدم شريكه^(١) ، بيناء معه — : أجبر ، كنقض عند خوف سقوط . فإن أتى : أخذ حاكم من ماله ، أو باع عرضه وأتفق . فإن تعذر : أقرض عليه .

وإن بناء بإذن شريك^(٢) أو حاكم ، أو ليرجع شركة — : رجع . ولنفسه بآلته : فشركة . وبغيرها : فله . وله نقضه ، لا إن دفع شريكه نصف قيمته .

وكذا إن احتاج لعمارة نهر أو بئر أو دولا ب أو ناعورة أو قناة مشتركة .

(١) في ش : « شريك أجبر كنقضه » ، فأدرج المتن في المرح وبالعكس . وانظر

الغاية ١٢٨ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شريك » والزيادة من المرح .

ولا يمنع شريك من عمارة ، فإن فعل فالماء على الشركة .

وإن بنيا^(١) ما بينهما نصفين — والنفقة كذلك — على أن لأحدهما أكثر ، وأن^(٢) كلا منهما يُحمّله ما احتاج — : لم يصح ، ولو وصفا الحمل .

وإن عجز قوم عن عمارة قناتهم أو نحوها ، فأعطوها لمن يعمّرها ، ويكون له منها جزء معلوم — : صح .

ومن له علو ، أو طبقة^(٣) ثالثة — : لم يُشارك في بناء^(٤) أنهم تحتها ، وأجبر عليه مالكة . ويلزم الأعلى سترة تمنع مُشاركة الأسفل . فإن^(٥) استويا : أشتركا .

ومن هدم بناء له فيه جزء : إن خيف سقوطه فلا شيء عليه ، وإلا لزمته^(٥) إعادته .

* * *

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « بينا » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصلحت فيها بلفظش : « أو أن » . والزيادة من الشرح . وفي الغاية : « وإن » بالكسر . وهو خطأ .

(٣) في ز زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ما » .

(٤) كذا في زش . وفي ع : « وإن » .

(٥) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش والغاية : « لزمه » .

٤٢٧

كتاب

« أَنْعَجِرُ » : منعُ مالكٍ من تصرفه في ماله .
 ولفلس^(١) : منعُ حاكمٍ من عليه دينٌ حالٌ يَمَجِرُ منه ، من تصرفه في ماله الموجود مدةَ الحجر .

و « المُفْلِسُ » : مَنْ لا مالَ له ، ولا ما يدفع به حاجته . وعند الفقهاء : مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ .
 والحجرُ على ضربين :

١ - : لحقَّ الغير . كمل^(٢) مفلسٍ وراهنٍ ومريضٍ وقنٍّ ومكاتبٍ .
 ومرتدٍّ ، ومشتريٍّ بعد طلبِ شَفِيعٍ أو تسليمه المَبِيعَ - وماله بالبلد أو قريبٍ منه .

٢ - الثاني : لحظَّ نفسه . كمل^(٣) صغيرٍ ومجنونٍ وسفيه .

ولا يطالب ، ولا يُحَجَّرُ بدينٍ لم يَحِلَّ .
 ولغيرهم مَنْ أراد سفراً ، سوى جهادٍ متعينٍ ، ولو غيرَ مخوفٍ .
 أو لا يحلُّ قبل مدته - وليس بدينه رهنٌ يُحَرِّزُ ، أو كفيلٌ مَلِيٌّ -
 - منعه حتى يوثقه بأحدهما . لا تحلُّله إن أحرَمَ .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفلس بالتحريك : عدم الذيل . من .
 « أفلس » : إذا لم يبق له مال ، كأنما صارت دراهمه فلوساً ، أو صار بحيث يقال : ليس .
 معه فلس . و « فلسه القاضي تفلّساً » : حكم بإفلاسه « ١٠٨ » .
 (٢) كذا في زع والغاية ١٢٩ . وفي ش : « طي » ، وأدرجت الكاف في الفرح ..
 (٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وسفيه ومجنون » .

ويجب وفاء حال فوراً على قادر ، بطلب ربّه . فلا يترخص من
سافر قبله ، ويُمكنه بقدر ذلك . ويحتاج — إن خيف هروبه —
علازمته ، أو كفيل^(١) ، أو ترسيم . وكذا لو طلب تمكينه منه
محبوس^(٢) ، أو يوكل^(٣) فيه .

وإن تقيّب مضمون^(٤) ، ففرم ضامن بسببه ، أو شخص لكذب
عليه عند ولي الأمر — رجع به على مضمون وكاذب .

وإن أهل شريك بناء . انطربستان أوفقا عليه ، فما تلف —
من ثمرته . — بسبب ذلك ، ضمن حصّة شريكه منه .

ولو أحضر مدعى به ، ولم تثبت^(٥) المدعى — : لزمه مئونة
إحضاره وردّه .

فإن أبى : حبسه وليس له إخراجه حتى يتبين أمره — وتجب
تخليته إن بان معسراً — أو يُبرئه أو يُوفيه . فإن أبى : عزّره .
ويكرّر ، ولا يزداد كلّ يوم على أكثر التعزير . فإن أصرّ : باع
ماله ، وقضاه .

وتحرّم مطالبة ذى عسرة بما عجز عنه ، وملازمته ، والحجر عليه .
فإن أداها ودينه عن عوض : كشن وقرض ؛ أو عُرف له

(١) في ش : « أو بكفيل » ، وزيادة الباء من المرح .

(٢) كذا في ز ، أى إنسانا . وفي ع ش : « أو توكل » أى إنسان .

(٣) في ز زيادة مع علامة التحشية ، هى : « عنه » .

(٤) كذا في ز ، أى الدعوى . وفي ع ش والغاية ١٣٠ : « يثبت » أى المدعى به .

مالٌ سابقٌ والغالبُ بقاءُه ؛ أو عن غير عوض ^(١) وأقرُّ أنه مَلِيءٌ :-
 حُبْس . إلا أن يُقيمَ يَنَّةً به ، ويُعتَبَرُ فيها أن تَحْبَرَ باطنَ جاله ،
 ولا يَحْلَفُ معها ؛ أو يدعى تلفاً ونحوه ، ويُقيمَ يَنَّةً به ؛ ويَحْلَفُ معها
 — ويكفي في الحالين أن تشهد بالتلف أو الاعسار ؛ وتُسمعُ قبل حبس
 كبعده — أو يسأل سؤال مدَّعٍ ، ويصدقَه — : فلا .

وإن أنكر وأقام يَنَّةً بقدرته ، أو حلف بحسب جوابه :-
 حُبْس . وإلا : حلف مَدِينٌ ، وخُلِيَ .

وليس على محبوس قبول ^(٢) ما يبذله غريمه : مما عليه مِنَّةٌ فيه .
 وحرَّمُ إنكارُ معسرٍ ، وحلفُه ولو تأوَّل .

وإن سأل ^(٣) غَرَماءُ من له مال لا يفي بدينه أو بعضهم الحاكمَ .
 الحَجَرَ عليه — : لزمه إجابتهم .

وُسْن ^(٤) إظهارُ حجرٍ سفهِ وفلسٍ ، والإشهادُ عليه .

فصل

ويتعلَّقُ بِحَجَرِهِ أَحْكَامٌ :

١ — أَحَدُهَا : تَمَلُّقُ حَقِّ غَرَمَائِهِ بِمَالِهِ .

(١) في الناية زيادة مذكورة في الشرح : « مالى » . وورد بهامش في حاشية :-
 « كأرض جنابة ، وقيمة متلف ، ومهر وضمان وكفالة ، وعوض خلع » . وذكر نحو ذلك في
 الناية ، وبعضه في الشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « قبوله » ، ولعل الزيادة من الناصر أو الناسخ .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « الحاكم » . وفي الناية ١٣١ هنا تحريف وخطأ

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « وسن » ، وهو تحريف .

فلا يصح أن يُقرَّ به عليهم ، أو يتصرَّف فيه بغير تدبير .
 حولا أن يبيعه لغيره أو لبعضهم بكل الدين .
 ويُكفرُّ هو وسفيه بصوم ، إلا أن فُك حجره وقدر قبل
 تكفيره .

وإن تصرَّف في ذمته — بشراء أو إقرار ، ونحوهما — صبح ،
 وتُبع^(١) به بعد فكه .

وإن جنَّ : شارك بجنِّ عليه الغرماء ، وقدم من جنَّ عليه
 قنَّ به .

٢ — الثاني^(٢) : أن من وجد عين ما باعه أو أقرضه أو أعطاه
 وأس مال سلم ، أو أجره ولو نفسه ولم يعض من مدتها شيء ،
 ونحو^(٣) ذلك — ولو بعد حجره جاهلا به — : فهو أحقُّ بها ،
 ولو قال المفلس : « أنا أبيعها وأعطيك ثمنها » ، أو بذله غريم ، أو
 خرجت وعادت للملكه . وقُرِع — إن باعها ، ثم اشتراها — بين
 البائعين .

وشرط : ١ ، ٢ — كونُ المفلس حيًّا إلى أخذها ، وبقاء كل
 عوضها في ذمته .

(١) كذا في ز والفاية ١٣٢ وأصل ع . ثم صحح فيها بلفظ ش : « ويتبع » .

(٢) ل ع : « الحسم الثاني » ، والزيادة مذكورة في الفرح .

(٣) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « أو نحو » . وانظر الفاية .

٦،٥،٤،٣ — وكونُ كُلِّها في ملكه، إلا إذا جمع العقدُ
عدداً: فيأخذُ، مع تعذرِ بعضه، ما بقيَ . والسَّلعةُ بِجَملِها: لم توطأ
بكرٍّ، ولم يُجرَحْ قِنٌّ، ولم تُخلَطْ^(١) بغير متميِّز، ولم تتغيَّرْ
صفتها^(٢) بما يُزيلُ اسمَها: كنسجِ غزل، وخَبزِ دقيق، وجملِ دُهْن
صابوناً . ولم يتعلَّق بها حقٌّ: كشفعةٍ وجنايةٍ ورهنٍ . وإن أسقطه
رَبُّه: فكما لو لم يتعلَّق . ولم تزد زيادةً متصلةً: كسِمَنِ، وتعلُّمِ
صنعةٍ، وتجدُّدِ حلٍ . لا إن ولدت .

ويصح رجوعُه بقول — ولو متراخياً — بلا حاكمٍ، وهو
فسخٌ: لا يحتاج إلى معرفة، ولا قدرةٍ على تسليم .
فلو رَجَعَ فيمن أبقَ: صح وصار له؛ فإن قدرَ: أخذه، وإن
تلف: فمن ماله . وإن بانَ تلقَّه حينَ رجوعٍ: بطل استرجاعُه .
وإن رجع في شيءٍ اشتبه بغيره: قُدمَ تعينُ مفلس .
ومن رجع فيما ثمنه مؤجَّل، أو في صيدٍ وهو مُحَرَّم —: لم يأخذه
قبل حُلُوله، ولا حالَ إحرامه .

ولا يَنقُصُه نقصٌ: كهزال، ونسيانِ صنعة . ولا^(٣) صبغُ ثوبٍ
أو قصرُ ماله ينقصُ بهما . ولا زيادةٌ منفصلة — وهي لبائع،
وظهر في التنقيحِ روايةٌ كونها لمفلس — ولا غرسُ أرضٍ، أو بناءٌ فيها .

(١) كذا في ز والناية ١٣٣ وأصل ع، ثم أصلحت فيها باللفظ ش: « تَخْلَط » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش: « مفاها » .

(٣) قد أسقطت « لا » من ش، وأدرجت في الفرح .

فإن رجع قبل قلع، وأختره [غريم — : صَنِيعٌ تقصاً حصل به ^(١)] ويسوي حُفراً.

ولمفلسٍ مع القرماء القلعُ ، ومشاركة ^(٢) آخذٍ بالنقص . فإن أبوه : فلاخذُ القلعِ وضمانُ تقصه ، أو أخذُ غرس ، أو بناءٌ بقيمته .
بمجانٍ أباهما أيضاً : سقط .

وإن مات بائع مدينا : فمشتري أحق بجميعه ولو قبل قبضه .

٣ — الثالث : أن يلزم الحاكمَ قسَمُ ماله الذي من جنس الدين ،
وبيعُ ماله من جنسه — في سوقه أو غيره — بثمنٍ مثله المستقرُّ
في وقته أو أكثر ، وقسمة فوراً .

وسن إحصاءه مع غرمائه ، وبيع كل شيء في سوقه ، وأن يُبدأ بأقله بقاءً ، وأكثره كلفةً .

ويجب ترك ما يحتاجه : من مسكين وخادمٍ مثله ، ما لم يكونا
عينَ مال غريم — ويُشترى أو يُترك له بدلُهما ، ويُبدل ^(٣) أعلى
بصالح — وما يتجربه ، وآلةٌ تُحترف ^(٤) .

ويجب له ولعِياله أدنى نفقةٍ مثلهم : من مأكلٍ ومشربٍ وكسوةٍ .
وتجهيزُ ميت من ماله حتى يُقسم .

(١) وردت هذه الزيادة في زع ، وسقطت من ش . وذكر نحوها في الناية ١٣٤ .

(٢) كذا في ز . وفي ش والناية : « ويشاركهم » ، وهو أظهر .

(٣) كذا في زع والناية ١٣٥ . وفي ش : « وبذل » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « تحرف » ، وهو تصحيف . انظر المصباح
والمختار .

وأجرة منادٍ ونحوه — لم يتبرّع — من المال .
 وإن عيّنا منادياً غير ثقة ، ردّه حاكم . بخلاف بيع مرهون .
 فإن اختلف تعيينهما : ضمّتهما إن تبرّعا ؛ وإلا : قدّم من شاء .
 وبدأ^(١) بمن جنى عليه قنّ المفلس ، فيعطى الأقلّ من ثمنه
 أو الأرض .
 ثم^(٢) بمن عنده رهنٌ ، فيخصّ بثمنه . فإن بقي دين : حاصصَ
 الغرماءَ ؛ وإن فضل عنه : ردّ على المال .
 ثم بمن له عين مال ، أو استأجر عيناً من مفلس ، فيأخذها^(٣) . وإن
 بطلت في أثناء المدة : ضرب له بما بقي .
 ثم يقسمُ الباقي على قدر ديون من بقي ؛ ولا يلزمهم بيان أن
 لا غريمَ سواهم .
 ثم إن ظهر ربُّه^(٤) حالٌّ : رجّع على كل غريم بقسطه ، ولم
 تُنقص .
 ومن دينه مؤجلٌ : لا يحلُّ ، ولا يُوقَف له ، ولا يرجع على
 الغرماء : إذا حلَّ .

(١) كذا في ز ، أى المالك في القسم . وفي ع ش والغاية ١٣٦ : « ويبدأ » ، بضم
 أوله . وكلاماً مناسباً .
 (٢) في ش : « ثم يبدأ . . . فيخص » ، وفيه تحريف وزيادة من المرح .
 (٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « فيأخذها » ، وهو تحريف .
 (٤) في ع زيادة : « دين » ، وهى مذكورة في المرح .
 (٢٨٣ : انتهى الإردات)

وَيُشَارِكُ مِنْ حَلِّ دَيْنِهِ قَبْلَ قِسْمَةِ : فِي السَّكْلِ . وَفِي أَثْنَائِهَا : فِيمَا يَبْقَى : وَيُضْرَبُ لَهُ بِكُلِّ دَيْنِهِ ، وَلِنَعِيرِهِ بِبَقِيَّتِهِ .

وَيُشَارِكُ بِمَنْعَى عَلَيْهِ : قَبْلَ حَجَرِهِ ^(١) ، وَبَعْدَهُ .

وَلَا يَحِلُّ مُوَجَّلٌ ^(٢) بِمَنْعُونَ ، وَلَا مَوْتٍ : إِنْ وَتَّقَ وَرَثَتُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ الْأَقْلَ مِنَ الدِّينِ أَوْ التَّرَكَةِ . وَيَخْتَصُّ بِهَا رَبُّ حَالٍ . فَإِنْ تَعَذَّرَ تَوَثُّقُهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ — : حَلٌّ .

وَلَيْسَ لِمُضَامِنٍ مَطَالِبَةٌ رَبٌّ حَقٌّ بِقَبْضِهِ مِنْ تَرَكَةِ مَضْمُونٍ عَنْهُ ، أَوْ يُبَرِّئَهُ . وَلَا يَنْعَى دِينَ أَتَقَالَمَهَا إِلَى وَرَثَتِهِ .

وَيَلْزَمُ لِجَبَّارٍ مُفْلِسٍ مُحْتَرَفٍ ، عَلَى إِجْبَارِ نَفْسِهِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ ، لِبَقِيَّةِ دَيْنِهِ — كَوَقْفٍ وَأُمَّ وَلَدٍ يَسْتَفْنِي عَنْهُمَا — مَعَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ لِقَضَائِهَا . لَا أَمْرَأَةً عَلَى نِكَاحٍ ، وَلَا مَنْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ .

وَيَحْرُمُ عَلَى قَبُولِ هَبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَوَصِيَّةٍ ، وَتَرْوِيحِ أُمِّ وَلَدٍ ، وَخُلْعٍ وَرَدِّ مَبِيعٍ وَإِمضائه ، وَأَخْذِ دِيَّةٍ عَنْ قَوْدٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَيَنْفَكُ حَجَرُهُ بِوَفَاءٍ . وَيَصِحُّ الْحُكْمُ بِفُسْكَهَ ، مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ . فَلَوْ طَلَبُوا إِعَادَتَهُ لِمَا بَقِيَ : لَمْ يُجِبْهُمْ .

وَإِنْ أَدَّانَ ، فَحُجِّرَ عَلَيْهِ — : تَشَارَكَ غَرْمَاءُ الْحَجَرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي .

وَمَنْ قُلِّسَ ، ثُمَّ أَدَّانَ — : لَمْ يُجْبَسْ .

(١) كَذَا فِي ز وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِإِفْظَاشٍ وَالنَّايَةِ : « حَجَرٍ » .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « بِمَنْعُونَ » ، وَأُدْرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْظُ : « وَاجِلٌ »

فِي الصَّرْحِ . وَهُوَ مِنْ عَبَثِ الدَّائِرَةِ . وَوَرَدَ بِهَا مِثْلُ : « مِثْلَةُ : الْمُؤَجَّلُ لَا يَعْدِلُ » .

وإن أبنى مفلس أو وارث الحلف مع شاهد له بحق ، فليس
لغير ما الحلف .

٤ — الرابع : أنقطاع الطلب عنه .
فمن أقرضه أو باعه شيئاً ، لم يملك طلبه حتى ينفك حبره .

فصل

ومن دفع ماله — بعقد ، أولاً — إلى محجور عليه ، لحظ نفسه :
رجع في باقي . وما تلف : فعلى ^(١) ماله ، يعلم بمحجور أولاً .
وتضمن ^(٢) جناية ، وإتلاف ^(٣) ما لم يدفع إليه .
ومن أعطاه مالا : ضمنه حتى يأخذه وليه . لا إن أخذه ليحفظه ،
كأخذ ^(٤) مفسوباً ليحفظه لربه ، ولم يفرط .
ومن بلغ رشيداً أو مجنوناً ، ثم عقل ورشد — : أنفك الحجر
عنه بلا حكم ، وأعطى ماله : لا قبل ذلك بحال .
وبلوغ ذكر : يأمنا . أو تمام خمس عشرة سنة ، أو نبات ^(٥)

(١) كذا في زع والناية ١٣٨ . وفي ش : « على » ، وأدرجت الفاء في الفرح .

(٢) كذا في ز والناية ، وهو الأول . وفي ع ش : « ويضمن » .

(٣) ضبط في ز بضمتين ، على أن ما بعده مفعول . والأظهر بضمة واحدة على الإضافة .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « كأخذه » ، والظاهر أنه تحريف . وفي الناية :

« كأخذ مفسوب » ، وهو صحيح .

(٥) كذا في ز ش والناية ، وهو المناسب . وفي ع — هنا وفيما سيأتي — :

« أو نبات » ، ولعله تحريف .

شعر خَشِنٍ حَوْلَ قُبْلِهِ . وَأَثَى : بذلك ، وبحيض - وَحَمَلُهَا دَلِيلُ
إِنْزَالِهَا . وَقَدْرُهُ أَقَلُّ مَدَةِ الْحَمْلِ . وَإِنْ طُلِقَتْ زَمَنَ إِمْكَانِ بُلُوغِ ،
وَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سَنِينَ - : الْحَقُّ ^(١) بِمَطْلَقٍ ، وَحُكْمُ بِلُوغِهَا ^(٢) مِنْ
قَبْلِ الطَّلَاقِ . - وَخَنَى : بَسَنَ ، أَوْ نَبَاتَ حَوْلَ قُبْلَيْهِ ، أَوْ إِمْنَاءَ
مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْهِ ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبْلٍ ، أَوْهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ .

و « الرُّشْدُ » : إِصْلَاحُ الْمَالِ . وَلَا يُعْطَى مَا لَهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ -
وَحَمَلُهُ : قَبْلَ بُلُوغِ . - بِلَاقٍ بِهِ ، وَيُؤَنَسَ رَشْدُهُ - فَوَلَدُ تَاجِرٍ :
بِأَنْ يَتَكَرَّرَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ . فَلَا يُعْنَبَنَّ غَالِبًا غَنَبْنَا فَاحْشًا . وَوَلَدُ رَئِيسٍ
وَكَاتِبٍ : بِاسْتِيفَاءٍ عَلَى وَكَيْلِهِ . وَأَثَى : بِاشْتِرَائِ ^(٣) قُطْنٍ ، وَاسْتِجَادَتِهِ ،
وَدَفْعِهِ وَأَجْرَتِهِ لِلغَزَّالَاتِ ، وَاسْتِيفَاءِ عَلَيْهِنَ . - وَأَنْ يَحْفَظَ كُلُّ
مَا فِي يَدِهِ عَنْ صَرْفِهِ فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، أَوْ حَرَامٍ : كَقِيَارٍ وَغِنَاءٍ ؛
وَشِرَاءٍ مُحَرَّمٍ .

وَمَنْ نُوزِعَ فِي رَشْدِهِ ، فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ - : ثَبَتَ . وَإِلَّا ، فَادَّعَى
عِلْمَ وَلِيِّهِ - : حَلَفَ .

وَمَنْ تَبَرَّعَ فِي حَجَرِهِ ، فَثَبَتَ كَوْنُهُ مَكْلَفًا رَشِيدًا - : أَنْفَذَ .

(١) لِيْ شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « الْوَلَدُ » .
(٢) كَذَا فِي زُشِّ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « بُلُوغُهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٣) كَذَا فِي زُشِّ وَالْغَايَةِ ١٣٩ . وَفِي ع : « بِشِرَاءِ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا -

فصل

وولاية مملوك : لسيده^(١) ولو غير عدل . وصغير وبالغ مجنون :
لأب بالغ رشيد ، ثم لوصيه — ولو يجمل وتم متبرع ، أو كافرا
على كافر — ثم حاكم . وتكفى العدالة ظاهرا . فإن عديم : فأمين
يقوم مقامه .

وحرّم تصرف ولي صغير ومجنون ، إلا بما فيه حفظ .
فإن تبرّع ، أو حاجي ، أو زاد على نفقتهما أو من تلزمهما مثنوئته
بالمعروف — : صين . وتُدفع — إن أفسدها — يوما بيوم . فإن
أفسدها : أطمعه معاينة .

وإن أفسد كسوته : ستر عورته فقط في بيت ، إن لم يمكن
تحيل ولو^(٢) بتهديد .

ولا يصح أن يبيع أو يشتري أو يرهن من بالهما لنفسه ،
غير أب .

وله ولغيره مكاتبه قنهما ، وعتقه على مال ، وتزويجه^(٣) لمصلحة ،
وإذنه في تجارة . وسفر بالهما مع أمن ، ومضاربه به — ولحجور
ربحه كله — ودفعه مضاربة بجزء من ربحه ، وبيعه نساء ، وقرضه

(١) كذا في زش والناية ١٤٠ ، وهو الأولى . وفي ع : « سيد » .

(٢) في ش : « لو » ، وأدرجت الواو في الفرح . وفي الناية : « ولو بتهدة » .
وهو تصحيف .

(٣) في ع زيادة مع علامة التحشية : « أي القن » . وذكر نحوها في الفرح .

ولو بلا رهن، لمصلحة — وإن أمكنه : فالأولى أخذه . وإن تركه
فضاع المال : لم يضمنه . — وهبته بموض ، ورهنه لثقة لحاجة ، وإيداعه
وشراء عقار ، وبناءه — بما جرت عادة أهل بلده — لمصلحة .
وشراء أضحية لموسر . ومداواته ، وترك صبي بمكتب بأجرة ، وشراء
لُعب — غير مصورة — لصغيرة من مالها ، وبيع عقارهما ^(١) لمصلحة
ولو بلا ضرورة ، أو زيادة على ثمن مثله .

ويجب قبول وصية لهما بمن يعتق عليهما : إن لم تلزم ^(٢) نفقته
لإعسار أو غيره . وإلا : حرّم .

وإن لم يمكنه تخلص حقهما إلا برفع مدين لوال يظلمه ، رّفقه :
كألو لم يمكن ^(٣) ردّ منسوب إلا بكافة عظيمة .

* * *

فصل

ومن فكّ حجره ، فسّقه — : أعيد ، ولا ينظر في ماله إلا حاكم ،
كمن جنّ . ولا ينفك إلا بحكمه .

ويصح تزوجه بلا إذن وليه لحاجة — لا اعتقه — وتزويجه بلا
إذنه لحاجة ، وإجباره لمصلحة ، كسفيه ^(٤) .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة بيع عقار اليتيم والمجنون » .

(٢) كذا في زع والناية ١٤٢ مع تصحيف فيها . وفي ش : « تلزمها أو غيره » .
فأخرج الصرح في التّن وبالعكس .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « يمكنه » ، والناية : « يكن » . وكلاهما تحريف ..

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية ١٤٣ : « كسفيه » ، وهو تصحيف .

وإن أذن : لم يلزم تعيينُ المرأة ، ويتقيّدُ^(١) به المثل . وتلزم^(٢)
 ولياً زيادةً زَوْجَها ، لازيادةً أذن^(٣) فيها .
 وإن عضّله : أَسْتَقْلَّ . فلو عَلِمَه يطلّق : اشترى له أمة .
 ويسْتَقْلُّ بما لا يتعلّق بالمال مقصوده .
 وإن أقرَّ بحدٍّ أو نسب^(٤) أو طلاقٍ أو قصاصٍ ، أخذ به : في
 الحال — ولا يجب مالٌ عُنى عليه — وبمالٍ : فبعدَ فكّه .
 وتصرفٌ وليّه ، كولى صغير ومجنون .

* * *

فصلٌ

ولولى — غيرِ حاكم وأمينه — الأكلُ لحاجة ، من مالِ مَوْلِيّه
 الأقلُّ من أجرَةِ مثله وكفايته^(٥) . ولا يلزمه عوضه يساره . ومع
 عدمها ، ما فرضه له حاكم .
 ولناظرٍ وقفٍ — ولو لم يحتج — أكلٌ بمعروف .
 ومن فُكَّ حجرُه ، فادّعى على وليّه تمديداً أو موجبَ ضمانٍ
 ونحوه ؛ أو الوليُّ وجودَ ضرورةٍ أو غبطةٍ ، أو تلفٍ ، أو قدرَ قفقه^(٦)

(١) في زيادة تحت السطر : « الإذن » ، وهى في الفرح .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الأنسب . وفى ش : « ويلزم » .

(٣) فى ش والناية : « إذن » ، وهو خطأ .

(٤) كذا فى زع والناية . وفى ش : « أو بنسب » ، والزيادة من الفرح .

(٥) كذا فى زع والناية . وفى ش : « أو كفايته » ، ولعله تحريف .

أو كسوة — : قول وليّ ، ما لم تخالفه ^(١) عادة وعرف — ويحلف
غير حاكم — لا في دفع مال ^(٢) بعد رشده أو عقله ، إلا أن يكون
متبرّعا . ولا في قدر زمن إنفاق .

وليس لزوج رشيدة حجر عليها في تبرّع زائده على ثلث مالها .
ولا لحاكم حجر على مقتر على نفسه وعياله .

* * *

فصل

لولى ^(٣) مميّز وسيدّه أن يأذن له أن يتّجر ، وكذا أن يدعى
ويقيم ينة ، وتحليف ^(٤) ونحوه ^(٥) .

ويتقيّد فك بقدر ونوع عيّنا ، كوكيل ووصيّ في نوع وتزويج
بمعين ^(٦) ، ويبيع عين ماله ، والمقدّر الأول .

وهو في بيع نسيئة وغيره ، كمضارب .
ولا يصح أن يوجّر نفسه ، ولا يتوكّل — ولو لم يقيّد عليه .

(١) كذا في زع والغاية ١٤٤ ، وهو الأنسب . وفي ش : « يخالفه » .

(٢) في ع : « ماله » ، إلا أن الهاء ألحقت بخط آخر ، ولم ترد في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « ولوى » ، ولعل الواو من الشرح وإن ذكرت في
الغاية .

(٤) كذا في ز ، وهو المناسب لما بعدهم لقوله : وكذا . وفي ع ش والغاية : « ويحلف » ،
ولعله تحريف .

(٥) ورد في ع تحت السطر زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « كخالفة » .

(٦) في ش : « معين » ، وأدرجت الباء في الشرح . وانظر الغاية .

وإن وُكِّلَ : فكوكيل . ومتى عزل سيدُ قِنِّه : أنزل وكيَّله ،
كوكيلٍ ومُضارب ، لا كصبيٍّ ومكاتب ، ومرتهن^(١) أذن لراهن
في بيع .

ويصح أن يشتري^(٢) من يَعتِق على مالِكه لرحِمٍ أو قول^(٣) ،
أو زوجا له . لا من مالِكه ، ولا أن يبيعه .
ومن رآه سيده أو وليه يتَّجر ، فلم يَنْهه — : لم يَصْرْ
مأذونا له .

ويتعلَّق دينُ مأذونٍ له بذمة سيده^(٤) ، ودينٌ غيره^(٥) برقبته^(٦) —
وإن أُعتِق : لزم سيده . — وعَلَّه : إن تلف^(٧) : وإلا : أخذ حيثُ
أمكن .

ومتى اشتراه ربُّ دينٍ تعلَّق برقبته : تحوَّل^(٨) إلى غنمه . وبذمته ،
فلِكه مطلقا ، أو من تعلَّق برقبته بلا عوضٍ — : سقطَ .
ويصح إقرارُ مأذونٍ — ولو صغيرا — في قدر ما أُذِن^(٩) فيه :

(١) كذا في زع والغاية ١٤٥ . وفي ش : « وكترتهن » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ع تحت السطر زيادة : « أي الفن » ، وذكر نحوها في الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، أصل ع ، ثم أصلحت هكذا : « أو لقول » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « سيده » ، والزيادة من الشرح .

(٥) في ز بعد ذلك ، مع علامة التحشية ، مضروبا عليه : « وأرض جنباه دن وديم

مطافاته » .

(٦) في ز بعد ذلك ، مع علامة التحشية ، مضروبا عليه . « فيفدى أو سلم » .

وانظر الغاية .

(٧) في ع زيادة : « الدين » . وذكر في الشرح والذاية بلفظ : « باستدانه » .

(٨) بهامش ز حاشية : « أي دينه » ، وذكر نحوها في الشرح .

(٩) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

وإن حَجَرَ عليه ويده مالٌ ، ثم أذن له فأقرَّ به — : صح .
ويبطلُ إذنٌ : بحجرٍ على سيده ، وموته ، وجنونه المطبق .
لا يباقي ، وأسري . وتديير ، وإيلاد ، وكتابة ، وحرية ، وحبس
بدين وغصب .

وتصح معاملتهُ قنَّ لم يثبت كونه مأذونا له ؛ لا تبرعُ مأذونٍ له
بأهلهم وكسوة ونحوهما .
وله هديةٌ مأكول ، وإعارةٌ دابة ، وعملُ دعوة ، ونحوه بلا
إسراف .

ولغير مأذون^(١) أن يتصدق من قوته بما لا يُضرُّ به : كزيف
ونحوه .

ولزوجةٍ وكلِّ متصرفٍ في بيت ، الصدقةُ منه — بلا إذن
صاحبه — بنحو ذلك ؛ إلا أن يمنع ، أو يضطربَ عُرْفُ ، أو يكونَ
بخيلاً . ويشكُّ في رضاهُ فيهما — : فيحرُمُ ، كزوجةٍ أطعمتُ بفرض
ولم تعلم رضاه .

ومن وجدَ بما اشترى من قينٍ عيباً ، فقال : « أنا غيرُ مأذونٍ لي »
— لم يقبل ، ولو صدَّقه سيدُ^(٢) .

(١) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا وزع والعاية ١٢٦ . وفي ش : « سيده » . والزيادة من الشرح .

باب

« أَلَوْ كَالَهُ » : أَسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلَهُ ، فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ .
وَتَصَحُّ مُؤَقَّتَةً ، وَمَعْلُوقَةً ، وَبِكُلِّ قَوْلٍ دَلَّ عَلَى إِذْنٍ ^(١) . وَقَبُولِ
بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ ، وَلَوْ مَتَرَاخِيًا ^(٢) . وَكَذَا كُلُّ عَقْدٍ
جَائِزٍ .

وَشُرْطُ تَعْيِينِ وَكَيْلٍ ، لَا عِلْمُهُ بِهَا . وَلَهُ التَّصَرُّفُ بِخَبَرٍ مِنْ ظَنِّ
صَدَقَهُ ، وَيَضْمَنِ .

وَلَوْ شَهِدَ بِهَا أَثْنَانُ ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا : « عَزَلَهُ » ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِهَا — :
لَمْ يَثْبُتْ ^(٣) . وَإِنْ حُكِمَ ، أَوْ قَالَ ^(٤) غَيْرُهُمَا — : لَمْ يَقْدَحْ .
وَإِنْ أَبَى قَبُولَهَا ^(٥) : فَكَمَزَلَهُ نَفْسَهُ .

وَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ فِي شَيْءٍ إِلَّا مَنِ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، سِوَى أَعْمَى
وَنَحْوِهِ عَالِمًا فِيمَا يَحْتَاجُ لِرُؤْيَاهُ .

وَمِثْلُهُ ^(٦) تَوَكَّلْ : فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوجِبَ نِكَاحًا مَنْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ
كَمَوْلِيَّتِهِ ، وَلَا يَقْبَلَهُ مَنْ لَا يَصِحُّ لِنَفْسِهِ ؛ سِوَى نِكَاحِ أُخْتِهِ

(١) كَذَا فِي زُعِّ وَالْغَايَةِ ١٤٧ . وَفِي ش : « الْإِذْنُ » .

(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ ز : « بَأَنْ يَوْكَلَهُ فِي بَيْعِ شَيْءٍ فَيَبِيعُهُ بَعْدَ سَنَةٍ ، أَوْ يَبَايَنَهُ أَنَّهُ وَكَلَهُ
مِنْذَ شَهْرٍ ، فَيَقُولُ : قَبِلْتُ . تَوْضِيحٌ » . وَرَاجِعُ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « ثَبِتَ » ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٤) بِهَامِشِ ز : ح « وَاحِدٌ » . وَذَكَرَ فِي الْغَايَةِ .

(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٦) بِهَامِشِ ز : « أَيْ التَّوَكُّلُ » ، وَوَرَدَ فِي الشَّرْحِ .

ونحوها لأجنبيٍّ، وحرٌّ واجدِ الطَّولِ نكاحَ أمةٍ لمن تباح له، وغنىٌّ
 في قبضِ زكاةٍ لفقيرٍ، وطلاقُ امرأةٍ نفسها وغيرَها بوكالةٍ .
 ولا تصح في بيع ما سيملكه : أو طلاقٍ من يتزوجها .
 ومن قال لو كيل غائبٍ : «أحلف أن لك مطالبتى، أو أنه ما عزَّ لك» -
 لم يُسمع ، إلا أن يدعى علمه بذلك : فيحلفُ .
 ولو قال عن ثابت : « موكلُّك أخذ حقه » ، لم يُقبل . ولا يؤخر
 ليحلفَ موكلُّه .

❦ ❦ ❦

فصل

وتصح في كل حقٍّ آدميٍّ : من عقدٍ ، وفسخٍ ، وطلاقٍ ،
 ورجعةٍ ، وتملكٍ مباحٍ^(١) ، وصلاحٍ ، وإقرارٍ - وليس توكيله فيه
 بإقرار - وعقٍّ وإبراءٍ ، ولو لأنفسهما ، إن عُيِّنَا .
 لا في ظهارٍ ، ولِمانٍ ، وعَيْنٍ ، ونَذِيرٍ ، وإِيلَاءٍ ، وقَسَامَةٍ ، وقَسِيمٍ
 لزوجاتٍ^(٢) ، وشهادةٍ ، وأَلْتِقاطٍ ، واغْتِنامٍ ، وجزْيَةٍ ، ومعصيةٍ ،
 ورَضاعٍ .
 وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء منه . والمطالبةُ بحقوقه ،
 والإبراءُ منها كلها أو ما شاء منها .

(١) كذا في زع والناية ١٤٨ . وفي ش : « المباح » .

❦ (٢) قوله : « قسم لزوجات . . . ومعصية » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .

لا في فاسدٍ ، أو ^(١) كل قليل وكثير . ولا : « أَشْتَرِ مَا شِئْتَ »
أو عبداً بما شِئْتَ : حتى يبين نوع وقدر ثمن .

ووكيله في خلعٍ بمحرّم ، كهو . فلو خالَعَ بمباح : صح بقيمته .
وتصح في كل حق ^(٢) لله تعالى تدخله نيابةٌ : من إثبات حدٍّ
واستيفائه ، وعبادةٍ : كتفريق صدقةٍ ونذرٍ وزكاةٍ — وتصح بقوله :
« أَخْرِجْ زَكَاةَ مَالِي مِنْ مَالِكَ » . — وكفارةٍ . وفعل ^(٣) حجٍّ وعمرَةٍ
وتدخل ركعتا طوافٍ تبعاً . لا بدئيةً مخضة : كصلاة وصوم وطهارةٍ
من حدث ، ونحوه .

ويصح استيفاءٌ بحضرةٍ موكلٍ وغنيته ، حتى في قودٍ
وحدٍ قذفي .

ولو كيلٌ توكيلٌ فيما يُعجزه — لكثرتِه — ولو في جميعه ، وما ^(٤)
لا يتولّى مثله بنفسه . لا فيما يتولّى مثله بنفسه ، إلا بإذن . ويتمين .
أمينٌ ، إلا مع تمينٍ موكلٍ .

وكذا وصيٌ يوكلُ ، وحاكمٌ ^(٥) يستنيب .

و: «وَكُلُّ عَنْكَ» ، وكيلٌ وكيله : فله عزله . و: «...عني» أو

(١) في ش زيادة : « و » ، وهي من الشرح . وانظر الغاية ١٥١ .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « حتى » .

(٣) في ش : « وتصح فعل » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ١٥٢ . وفي ش : « وفيها » ، والزيادة من المصحح .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش . « أو حاكم » ، ولعل الزيادة من الناشر لا الشارح .

يُطْلِقُ، وَكِيلٌ^(١) موكله . ك: « أَوْصِ^(٢) إِلَى مَنْ يَكُونُ وَصِيًّا لِي » .
وَلَا يَوْصِي وَكِيلٌ مُطْلَقًا ، وَلَا يَمْتَدُّ مَعَ فَقِيرٍ أَوْ قَاطِعِ طَرِيقٍ ،
أَوْ يَنْفَرِدُ مِنْ عَدَدٍ ، أَوْ يَبِيعُ نِسَاءً^(٣) أَوْ بَعْنَةً أَوْ عَرَضٍ — إِلَّا بِإِذْنٍ —
أَوْ بَغِيرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ ، أَوْ غَالِبِهِ^(٤) : إِنْ جَمَعَ تَقْوَدًا ؛ أَوْ الْأَصْلَحَ : إِنْ
تَسَاوَتْ .

وَإِنْ وَكَّلَ عَبْدًا غَيْرَهُ — وَلَوْ فِي شِرَاءِ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّدِهِ — صَحَّ :
إِنْ أَذِنَ . وَإِلَّا : فَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ .

فصل

وَالْوَكَّالَةُ وَالشَّرَكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَالْمُسَاقَاةُ وَالْمُزَارَعَةُ وَالْوَدِيعَةُ
وَالْجَمَاعَةُ — عَقُودٌ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ : لِكُلِّ فُسْخُهَا ، وَتَبْطُلُ بَعُوتُ
وَجُنُونٌ^(٥) ، وَحَجَرٍ لِسَفِهِ : حَيْثُ أَعْتَبِرَ رَشْدٌ .
وَتَبْطُلُ وَكَّالَةٌ^(٦) بِسُكْرِ — يُفْسَقُ بِهِ — فِيمَا يَنْفَعُهُ : كَالْإِجَابِ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٥٣ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَفِي ش : « فَوْكِل » ، وَالزِّيَادَةُ
مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « تَأْوِصِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش : « نَسِيئَةٌ أَوْ مَنْعَةٌ » ، وَأُدرِجَتِ الْبَاءُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ .
وَفِي النَّايَةِ : « نَسِيئَةٌ أَوْ مَنْعَةٌ » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « أَوْغِيرُ غَالِبِهِ ... أَوْ الْأَصَحُّ » ، وَفِيهِ تَصْحِيحٌ .
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش : « أَوْجُونٌ » ، وَامِنْ الزِّيَادَةِ مِنَ الْمُنَاسَرِ . وَالْمُنَاسَرُ
النَّايَةُ ١٥٤ .

(٦) قَوْلُهُ . « تَطْلُ وَكَّالَةٌ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدرِجَ فِي الشَّرْحِ .

نكاح ، ونحوه . وبفلس موكل فيما حُجر عليه فيه ، وبردته ،
وبتديره أو كتابته قنًا وكل في عتقه — لا بسُكناه أو بيعه فاسدًا
ما وكل في بيعه — وبوطئه ، لا قبْلته ، زوجة وكل في طلاقها . وكذا
وكيل فيما ينافيها .

وبدلالة رجوع أحدهما ، وإقراره على موكله بقبض ما وكل
فيه ، وبتلف العين ، ودفع عوض لم يؤمر به ، وإنفاق ما أمر به
ولو نوى اقتراضه^(١) ، وعزل عوضه .

لا بتعد ، ويضمن^(٢) . ثم إن تصرف كما أمر ، برىء بقبضه
المعوض . ولا بإثماء ، وعتق وكيل وبيعه^(٣) وإباقه ، وطلاق وكيلة^(٤)
وجحود وكالة^(٥) .

وينعزل بموت موكل وعزله ، ولو لم يبلغه ، كشريك ومضارب .
لا مودع . ولا يُقبل بلا بينة .

ويُقبل : « أنه أخرج زكاته قبل دفع وكيله للساعي » ، وتؤخذ^(٦)
إن بقيت يده . و^(٧) إقرار وكيل بميب فيما باعه : وإن ردُّه بِنكوله
ردُّه على موكل .

(١) في ع ش : « اقتراضه كسنته ولو عزل » ، وانزيادة من الشرح ، ولم ترد في الغاية
١٥٥ أ ب ض .

(٢) في ش : « يضمن ... وبرى » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « أو يبعه أو إباقه » ، ولعل الزيادة من الشارح .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « وكيله » ، وهو تصحيف .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الغاية ١٥٥ .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح . هي : « الزكاة » . وانظر الغاية .

(٧) ورد بهامش ز — مع التصحيح ، وبدون علامة النفس — زيادة : « يقبل » .
وذكرت في الغاية والشرح .

وعُزِلَ في دَوْرِيَّةٍ — وهي : « وكلُّك ، وكلُّما عُزِلْتُك فقد وكلُّك » — بـ : « عُزِلْتُك ، وكلُّما وكلُّك فقد عُزِلْتُك » . وهو فسخٌ مُعلَّقٌ بشرط .

ومن قيل له : « أَشْتَرِ كَذَا بَيْنَنَا » ، فقال : « نعم » ، ثم قالها لآخر — : فقد عزل نفسه ، وتكون له وللثاني . وما بيده ، بعد عُزْلِهِ ، أمانةٌ

فصلٌ

و . فوقُ العقد متعلِّقةٌ بموكلٍ : فلا يَتَّقِ من يَتَّقِ على وكيل ، وينتقل ملكُ الموكل ، ويطالبُ بشئ ، ويبرأ منه بإبراء بائع وكيلًا لم يعلم بائع^(١) أنه وكيل . ويردُّ بعيب ، ويضمن^(٢) الهدية ونحوه . ويختصُّ بخيار مجلس لم يحضره موكل .

ولا يصح بيع وكيل لنفسه ، ولا شراؤه منها لموكله — إلا إن أذن : فيصنعُ تولى طرفي عقد^(٣) فيهما ، كأب الصغير ، وتوكيله في بيعه وآخر في شرائه . ومثله نكاح ودعوى .

وولده ووالده ومكاتبه ونحوهم ، كنفسه . وكذا حاكمٌ وأمينه ، ووصيٌ وناظرٌ وقف^(٤) ، ومضاربٌ . الْمُنْقَحُ : « وشريكٌ عِنَانٍ ووجوه » .

(١) ورد هذا في زع ، لا الناية ١٥٦ . وأسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ع تحت السطر زيادة : « موكل » . وذكر نحوها في الشرح .

(٣) كذا في ز والناية ١٥٧ وأصل ع . ثم أُلحِقَ فيها بلفظ ش : « العقد » .

(٤) بهامش ز : « مثله : ليس لناظر أن يؤجر لولد ، وكذا الوصي والمضارب » .

وإن باع وكيل أو مضاربٌ بزائد على مقدّرٍ أو ثمنٍ مثل
— ولومن غير جنس ما أمرا به — : صح . وكذا إن باعا بأقص^(١)
أو اشتريا بأزيد . ويضمنان في شراء^(٢) الزائد ، وفي بيع كل النقص
عن مقدّر ، وما لا يتناوب بمثله عادة ، عن ثمنٍ مثل .
ولا يضمن قنٌ لسيدته ، ولا صغيرٌ لنفسه .

وإن زيد على ثمنٍ مثل قبل بيع : لم يجز به ؛ وفي مدة خيار^(٣) :
لم يلزم فسخ .

و : « بعه بدرم » ، فباع به وبعرض أو بدينار — : صح .
وكذا : « ... بألف نساء » ، فباع به حالاً — ولومع ضرر —
ما لم ينه .

و : « بعه بدرم » ، فباع بعضه بدون ثمنٍ كله — : لم يصح .
ما لم يبيع باقيه ، أو يكن عبيداً أو صبرةً ونحوها — : فيصح ، ما لم
يقبل : « ... صفقة » ، كشراء .

و : « بعه بألف في سوق كذا » ، فباعه به في آخر — : صح .
ما لم ينه ، أو يكن^(٤) له فيه غرض^(٥) .

و : « اشتريه بكذا » ، فاشتراه به مؤجلاً أو : « ... شاة بدينار » .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « مثل » .

(٢) كذا في زش والغاية ، وفي ع : « الشراء » . والأول أولى .

(٣) في ش زيادة : « مجلس » ، وهي من الفرح .

(٤) كذا في زش والغاية ١٥٨ . وفي ع : « يكون » ، وهو تعريف .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « صحيح » .

(م ٢٩ — منتهى الإرادات)

فاشترى^(١) شاتين تساويه إحداهما ، أو شاة تساويه بأقل — :
صح ؛ وإلا : فلا .

و : « أشتري عبدا » ، لم يصح شراء اثنين معا .
ويصح شراء واحد ممن أمر بهما^(٢) .

وليس له شراء معيب ؛ فإن عليم : لزمه ، ما لم يرضه موكله .
وإن جهل : فله رده . فإن ادعى بائع رضا موكله — وهو غائب — :
حلف أنه لا يعلم ، ورده . ثم إن حضر ، فصدّق بائعا — : لم يصح
الرد ، وهو باق لموكل .

وإن أسقط وكيل خياره ، ولم يرض موكله — : فله رده .
وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لموكل : حلف ، ولزم الوكيل .
ولا يرد ما عينه له موكل ، بعيب وجده ، قبل إعلامه^(٣) .
و : « أشتري بعين هذا » ، فاشترى في ذمته — : لم يلزم موكلا .
وعكسه يصح ، ويلزمه . وإن أطلق : جازا .

و : « بعه لزيد » ، فباعه لغيره — : لم يصح .
ومن وكل في بيع شيء : ملك تسليمه ، لا قبض عنه مطلقا .
فإن تعذر : لم يلزمه ، كحاكم وأمينه . المنقح : « ما لم يفض إلى ربا ؛

(١) في ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بشرائهما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لموكل ،
حلف ولزم الوكيل » .

فإن أفضى^(١) ولم يحضر موكله : مَلَكَ قبضه .
وكذا الشراء . وإن آخر تسليم ثمنه بلا عذر : ضمنه .
وليس لو كِل في بيع تقليب^(٢) على مشتر ، إلا بحضرة موكل .
وإلا : ضمن . ولا يمه يبلد آخر ، فيضمن ، ويصح . ومع مثونة
تقل^(٣) لا .
ومن أمر بدفع شيء إلى معين ليصنعه^(٤) ، فدفع ونسيه — : لم
يضمن^(٥) . وإن أطلق مالك ، فدفعه إلى من لا يعرف عينه ، ولا
أسمه ، ولا مكانه — : ضمن .
ومن وكّل في قبض درهم أو دينار : لم يُصارف . وإن أخذ^(٦)
رهناً : أساء ، ولم يضمنه .
ومن وكّل — ولو مودعاً — في قضاء دين ، فقضاه ولم يشهد ،
وأنكر غريم — : ضمن ماله بس بحضرة موكل ، بخلاف إيداع .
وإن قال : « أشهدت وماتوا^(٧) » ، أو : « أذنت^(٨) فيه بلا يثقة » ،
أو : « قضيت بحصرتك » — : حلف موكل .

(١) في ع بين الأسطر زيادة وردت في الشرح : « إلى ربا » . وانظر الغاية . ١٦ .
(٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « تقليبه » .
(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .
(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « ليصنعه » . وفي الغاية : « ليضعه » ، وهو تحريف .
(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : يضمنه ، والزيادة من الشرح .
(٦) في ع بين الأسطر مع التصحيح ، زيادة : « وكيل » . وقد ورد في الشرح ، وفي
الغاية مع زيادة أخرى ذكر في أيضاً .
(٧) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ١٦١ : « فأتوا » ، وهو أولى .
(٨) في ش زيادة مدرجة من الشرح . هي : « لي » .

ومن وُكِّل في قبض : كان وكيلاً في خصومة ؛ لا عكسه ..
ويَحْتَمِلُ في : « أَجِبْ خصمى عنى » ، كخصومة ، وبطلانها .
و : « أَقْبِضْ حَتَّى الْيَوْمِ » ، لم يملكه غداً . و : « ... من فلان »
مَلَكه من وكيله ، لا من وارثه . وإن قال : « ... الذى قَبْلَهُ » ، مَلَكه
من وارثه .

* * *

فصل

والوكيلُ أمينٌ : لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ، ويصدق
بيمينه في تلف ونفى تفريط .
ويُقبل إقراره في كل ما وُكِّل فيه ، ولو نكاحاً .
وإن اختلفا في ردِّ عين أو ثمنها : فقولُ وكيل ، لا يُجمل ، ولا إلى
ورثة موكل ، أو إلى غير أثمنه ، ولو ياذنه .
ولا ورثة وكيل في دفع لموكل ، ولا أجير مشترك ، ومستأجر .
ودعوى الكل تلفاً بحادث ظاهر ، لا يُقبل إلا بيينة تشهد
بالحادث . ويُقبل قوله فيه .
و : « أَذِنْتُ لى فى البيع نساءً » أو : « ... بنير نقد البلد » ،
أو اختلفا في صفة الإذن — : فقولُ وكيل ، كمضارب .
و : « وَكَلْتَنى أَنْ أَزْوَجَ لك فلانة » ، ففعلتُ ، وصدقتُ

الوكيلَ ، وأنكر^(١) موكل — : ققوله بلا يمين . ثم إن تزوجها ،
ولا : لزمه تطليقها ، ولا يلزم وكيلا شيء .

ويصح التوكيل بلا جعل ، وبمعلوم أياما معلومة ، أو يُعطيه من
الألف شيئا معلوما . لا من كل ثوب كذا ، لم يَصِفْهُ ، ولم يقدر
ثمنه .

وإن عيّن الثياب المميّنة في بيع أو شراء من معين : صح ، ك :
« بع ثوبي بكذا ، فما زاد فلك » . ويستحقّه قبل تسليم ثمنه ، إلا إن
أشترطه .

ومن عليه حقٌّ ، فادّعى إنسان أنه وكيلُ ربه في قبضه ، أو وصيه ،
أو أحيّل به ، فصدّقه — : لم يلزمه دفعُ إليه . وإن كذّبه : لم
يُسْتَحْلَف .

وإن دفعه ، وأنكر صاحبه ذلك — : حلف ، ورَجَعَ على دافع :
إن كان دينًا ، ودافعُ على مُدَّعٍ مع بقائه أو تَعَدُّيه في تلف ، ومع
حوالة^(٢) مطلقًا .

وإن كان عينًا — : كوديعةٍ ونحوها . — ووجدها : أَخَذَهَا ؛
وإلا : ضمّن أيّهما شاء ، ولا يرجع بها على غير متلف أو مفرطٍ .
ومع عدم تصديقه ، يرجع^(٣) مطلقًا .

(١) كذا في زع والناية ١٦١ . وفي ش : « وأنكره » ، والزيادة من المرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « فيرجع » .

(٣) كذا في ز والناية ١٦٣ وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « فيرجع » .
والزيادة من المرح .

وإن أَدعى مَوْتَهُ وأنه وارثُهُ: لزمه دفعُهُ مع تصديق^(١)، وحلفُهُ.
مع إنكارِهِ.
ومن قَبْلُ قولُهُ في ردِّ، وطَلَب منه —: لزمه، ولا يؤخِرُه لِشَهِدَةٍ.
وكذا مستعيرٌ ونحوُهُ لا حُجَّةَ عَلَيْهِ: وإلا: آخر، كدين حُجَّة^(٢)..
ولا يلزمه دفعُها، بل الإِشهادُ بأخذه، كحُجَّةٍ ما باعه.

* * *

(١) في ش: «تصديقه... إنكاره»، وزيادة الماء من التصريح.
(٢) بهامش ز: «مسئلة: من كتب على إسان حجة ثم وفاه حقه، لا يلزمه دفعها له»..

كتاب

« الشَّرْكَةُ » قسمان : ١ — :اجتماع في استحقاق .
 ٢ — الثاني : في تصرف . وتكره مع كافر ، لا كتابي لا يلي
 التصرف . وهو أضرب :
 ١ — : شَرِكةٌ عِنانٍ ، وهى : أن يحضر كلٌّ — من عددٍ
 جازئ التصرف — من ماله ، تقدماً مضروباً معلوماً — ولو^(١) مغشوشاً
 قليلاً ، أو من جنسين ، أو متفاوتاً ، أو شائعاً بين الشركاء : إن علم
 كلٌّ قدرَ ماله . — ليعملَ فيه كلٌّ : على أن له من الربحِ بِنسبةٍ
 ماله ، أو جزءاً مُشاعاً معلوماً ؛ أو يقال : « ... يَتَنَا » ، فيستوون فيه .
 أو البعضُ : على أن يكون له أكثرُ من ربحِ ماله ؛ وتكون عِناناً
 ومضاربةً .

ولا تصح بقدره لأنه إِبضاع ؛ ولا بدونه .
 وتنعقد بما يدل على الرضا . ويُغنى لفظُ : « الشركة » عن إذنٍ
 صريحٍ بالتصرف^(٢) . وينفذُ من كلٍّ — بحكم الملك — : في نصيبه ؛
 والوكالة : في نصيب شريكه .
 ولا يُشترط خلطٌ : لأن مَوْرَدَ العقد العملُ ، وإعلام الربحِ
 يُعلم^(٣) ، والربح نتيجه ، والمالُ تبعٌ .

(١) في ع زيادة نون السطر ، واردة في الترح ، هى : « كان » .
 (٢) كذا في زش والغاية ١٦٦ وأصل ع ثم أصححت فيها : « في التصرف » .
 (٣) كذا في زع . وفي ش : « يعلم » ، وهو تصحيف .

فما تلف قبل خلطٍ ، فمن^(١) الجميع : لصحة قسم بلفظ ،
كخَرَصَ ثَمَرٌ^(٢) .

ولا^(٣) تصح إن لم يُذكر الربحُ ، أو شرط لبعضهم جزء^(٤) مجهول ،
أو دراهمُ معلومة ، أو ربحٌ عينٍ معينة أو مجهولة . وكذا مساقاةٌ
ومزارعةٌ .

وما يشترطه البعض ، بعد عقدِها ، فجميع .

وما أبرأ^(٥) : من مالها ، أو أقرَّ به قبل الفرقة — : من دين أو
عين . — فمن نصيبه . وإن أقرَّ بمتعلق بها : فمن الجميع . والوَصِيعةُ
بقدر مال كل .

ومن قال : « عزلتُ شريكي » ، صح تصرف الموزول
في قدر نصيبه . ولو قال : « فسختُ الشركة » ، أنمَزَلا .
ويقبل قولُ ربِّ اليد : « إن ما بيده له » ، وقولُ منكِرٍ
للقسمة .

ولا تصح — ولا مضاربةٌ — بنُقرة : ألتى لم تُضرب ؛ ولا
بمخشوشةٍ كثيراً وفلوسٍ ، ولو نافقتين .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هو : « ضهان » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) من هنا إلى « الربح » كرر في ش مع شرحه ، من إهمال الناشر .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « جزءاً مجهولاً » ، ولعله تعريف .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « أبرأه » ، والزيادة من الشرح .

فصل

ولكل أن يبيع ويشترى ، يأخذ ويمطي ، يطالب ويخاصم
ويُحِيلَ ويُحْتَالَ ، ويردّ بميب للحفظ — ولو رضى شريكه —
ويقر^(١) به ، ويقابل ، ويؤجر ويستأجر ، ويبيع نساءً ، ويفعل
كل ما فيه حظ — : كحبس غريم ، ولو أبى الآخر — ويودع
الحاجة ، ويرهن ويرهن عندها ، ويسافر مع أمن .
ومتى لم يعلم أو ولي يقيم خوفه ، أو^(٢) فلس مشتر — : لم^(٣)
يضمن . بخلاف شرائه خمرًا جاهلاً .
وإن علم عقوبة سلطان ببلد ، بأخذ مال ، فسافر فأخذه — :
ضمن .

لأن يكاتب قنا أو يزوجه أو يُعتقه بمال .
ولا أن يهب أو يُقرض أو يحابي ، أو يضارب أو يشارك
بالمال ، أو يخلطه بنيره ، أو يأخذ به سُفْتَجَةً — : بأن يدفع من
مالها إلى إنسان ، يأخذ منه كتاباً إلى وكيله^(٤) ببلد آخر ، ليستوفي
منه : — أو يعطيها : بأن يشتري^(٥) عرضاً ، ويمطي بضمنه كتاباً
إلى وكيله ببلد آخر ، ليستوفي منه .

(١) ضبط في ز بالضم . والأولى الفتح كما أشار إليه الشارح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « يملأ » .

(٣) ورد هذا في زع والفاية ١٦٧ ، وسقط من ش .

(٤) كذا في زع والفاية ، وهو الظاهر المناسب . وفي ش : « وكيل ... يستولى » .

(٥) في ش زيادة : « الشريك » ، وهي من الشرح .

ولا أن يُبْذَرَ ، وهو : أن يدفعَ من مالها إلى من يتجر فيه ،
ويكونُ الربحُ كُلُّه للدافع وشريكه .

ولا أن يستدينَ عليها : بأن يشتريَ بأكثرَ من المال ، أو بضمنٍ
ليس معه من جنسه . إلا في النقدَيْن .

إلا بإذنٍ في الكل . ولو قيل : « أعملُ برأيك » ، ورأى
مصلحةً — : جاز الكل .

وما أستاذانَ بدونَ إذنٍ فعليه ، وربُّه له .

وإن آخرَ حقِّه من دينٍ : جاز . وله مشاركةُ شريكه فيما
يقبضه ^(١) : مما لم يؤخَّر . وإن تقاسما دينًا في ذمَّةٍ أو أكثرَ :
لم يصحَّ .

وعلى كلِّ تولٍّ ^(٢) ما جرت عادةُ بتوليِّه : من نشرِ ثوبٍ وطيه ،
وختمٍ ، وإحرازٍ . فإن فعله بأجرةٍ : فعليه .

وما جرتَ بأن يستنيبَ فيه ، فله أن يستأجرَ — حتى شريكه —
لفعله ، إذا كانَ مما لا يستحقُّ أجرته إلا بعملٍ : كقتل طعامٍ ،
ونحوه . وليس له فعله ليأخذَ أجرته .

وبذلٍ خفارةٍ وعُشْرِ ، على المال . وكذا المحاربِ ونحوه .

* * *

(١) في ش زيادةٍ مدرجة من الفرح ، هي : « من الدين » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

فصل

والاشتراطُ فيها نوعان :

- ١ - صحيحٌ : كأن لا يَتَجَرَّ إِلَّا في نوعٍ كذا أو بلدٍ بعينه ،
أو لا يبيع إِلَّا بنقدٍ كذا أو من فلان ، أو لا يسافرَ بالمال .
- ٢ - وفاسدٌ . وهو قسمان :

- ١ - مفسدٌ لها . وهو : ما يعود بجهالة الربح .
- ٢ - وغيرُ مفسدٍ : كضمان المال ، أو أن عليه - : من الوضعية
— أكثرَ من قدر ماله ، أو أن يُؤْلِيَه ما يختار من السلع ، أو يرتفقَ بها
أو لا يفسخَ الشركة مدةً كذا .
- وإذا فسدت : تُقسم ربحُ شركةٍ عنانٍ ووجوه^(١) على قدر المالكين ،
وأجرُ ما تقبله في شركةٍ أبدانٍ بالسوية ؛ ووُزعتْ وَضِيعَةٌ على
قدر مال كل^(٢) ، ورجع كل^(٣) - : بمن شريكين في عنانٍ ووجوه
وأبدان . — بأجرةٍ نصف عمله ، ومن ثلاثة بأجرةٍ ثلثي عمله .

ومن تعدى : ضامنٌ . وربحُ مال^(٣) لرَبِّه .
وعقدُ فاسدٍ في كل أمانةٍ وتبرُّعٍ - : كمُضاربةٍ وشركةٍ ووكالةٍ
ووديعةٍ ورهنٍ وهبةٍ وصدقةٍ ، ونحوها . — كصحيحٍ : في ضمانٍ
وعلميه .

(١) قد حدث في شإدراج اللتين في الشرح ، وبالعكس .

(٢) كذا في زع والفاية ١٧٠ ، وهو المراد . وفي ش : « مال كل » .

(٣) ورد في ع تحت السطر ، مع علامة التحشية ، زيادة في الشرح : « تعدى فيه » ..

وكل لازم — يجب الضمان في صحيحه — يرب في فاسده :
كبيع وإجارة ونكاح ، ونحوها .

فصل

٢ — الثاني : المضاربة ، وهي : دفع مال — أو ما^(١) في معناه —
معين معلوم قدره ، لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه له ، أو لقننه ،
أو لأجنبي مع عمل منه . وتسمى : « قراضاً »^(٢) و « معاملة » .
وهي أمانة ، ووكالة . فإن ربح : فشركة ؛ وإن فسدت :
فإجارة . وإن تعدى : فنصب .

ولا يعتبر قبض رأس المال ، ولا القول . فتكفي مباشرته^(٣) .
وتصح من مريض ولو سمي لعامله أكثر من أجر مثله ؛ ويقدم
به على الغرماء .

و : « أتجر به وكل ربحه لي » ، إِبْضَاعٌ : لاحق للعامل فيه .
و : « ... وكله »^(٤) لك ، قَرْضٌ : لاحق لربه فيه . و : « ... بيننا »
يستويان فيه .

و : « نخذه مضاربة ولك — أو ولي — ربحه » ، لم يصح .

(١) كذا في زع والناية ١٧١ . وفي ش : « وما » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « قرضا » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « للعمل » .

(٤) في ش : « وأجره وكله » ، والزيادة من الشرح .

« ... وَلِي — أو ولك — ثلثه » ، يصح ، وباقيه للآخر . وإن أتى معه بربع عشر الباقي ونحوه : صح .

وإن اختلفا فيها ، أو في مساقاة أو مزارعة — : لِمَن المشروط ؟ — فلعامل .

ومضاربةٌ فيما لعامل أن يفعله أو لا ، وما يلزمه ؛ وفي شروط — كشركة عِنان .

وإن قيل : « أعملُ برأيك » ، وهو مضارب بالنصف ، فدفعه لآخرَ بالربع — : عمل به ، ومَلَّك الزراعة ، لا التبرُّع ونحوه إلا بإذن .

وإن فسدت : فلعامل أجر^(١) مثله ، ولو خسر . وإن ربح : فلمالك^(٢) .

وتصح مؤقتة . و : « ... إذا مضى كذا فلا تشتري ، أو فهو قرض » ، فإذا مضى — وهو متاع — فلا بأس : إذا باعه كان قرصاً . ومعلقةٌ : ك « إذا قدم^(٣) زيد فضاربٌ بهذا ، أو أقبضُ ديني وضاربٌ به » . لا : « ضاربٌ بدينى عليك ، أو على زيد فاقبضه » .

وتصح^(٤) : « ... بوديعةٍ وغصبٍ عند زيد أو عندك » ، ويزول الضمان . كبشمنٍ عَرَضِي .

(١) كذا في زع والغاية ١٧٢ . وفي ش : « أجرة » .

(٢) كذا في ز والغاية . وفي ش : « فلمالك » ، ولعل الزائد من الشرح :

(٣) كذا في ز والغاية ١٧٣ وأصل ع . وفي ش وهامش ع : « جاء » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « ويصح » . وكل صحيح . وانظر الغاية .

ومن عمل مع مالك^(١) — والربح بينهما — : صح^(٢) مضاربة ،
ومساقاة ، ومزارعة . وإن شرط فيهن عمل مالك أو غلامه معه :
صح ، كبيعته .

فصل

وليس لعامل شراء من يعتق على رب المال^(٣) . فإن فعل : صح
وعتق ، وضمن ثمنه ، وإن لم يعلم .
وإن اشترى — ولو بعض زوج أو زوجة لمن له في المال ملك — :
صح ، وأنه سخط نكاحه .
وإن اشترى من يعتق على عامل^(٤) ، وظهر ربح — : عتق .
والأ : فلا .

وليس له الشراء من مالها^(٥) إن ظهر ربح ؛ ويحرم أن يضارب
لآخر إن ضر^(٦) الأول . فإن فعل : رد ما خصه في^(٧) شركة الأول .

-
- (١) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « آخر » .
(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كان » .
(٣) في ش زيادة : « بشر لإذنه » ، وهي من الشرح .
(٤) كذا في ز ، والإظهار لدفع الابس . وفي ع ش والفاية ١٧٤ : « عليه » .
(٥) في ع تحت السطر ، زيادة : « لنفسه » ، وهي في الشرح .
(٦) كذا في زع والفاية ١٧٥ ، وهو الصواب . وفي ش : « آخر » ، وهو خطأ
وتحريف من الناسخ أو الناشر . لأن الذي يتمدى بنفسه من هذه المادة هو الثلاثي ، وأما
الرباعي فلا يتمدى إلا بأبناء كما صرح به في المصباح وسأبى مزيد من تحقيق ذلك .
(٧) هذا إلى « الأول » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح . وقوله : « خصه » ،
ورد في الفاية مصحفاً بلفظ : « خصم » .

ولا يصح لرب المال الشراء منه لنفسه وإن اشترى شريك
نصيب شريكه : صح ؛ وإن اشترى الجميع : صح في نصيب من باعه
فقط .

ولا نفقة لعامل إلا بشرط ؛ فإن شرطت^(١) مطلقاً ، وأختلفا —
فله نفقة مثله عرفاً : من طعام وكسوة .

ولو لقيته ببلد أذن^(٢) في سفره إليه ، وقد نض ، فأخذه — :
فلا نفقة لرجوعه .

وإن تعدد رب المال : فهي على قدر مال كل ، إلا أن يشترطها^(٣)
بعض من ماله عالماً بالحال^(٤) .

وله التسرّي^(٥) بإذن ؛ فإن اشترى أمة : ملكها ، وصار ثمنها
قرصاً . ولا يطاق ربه أمة ، ولو عدم الربح .

ولا ربح لعامل حتى يستوفي رأس المال .

فإن ربح في إحدى سلعتين أو سفرتين ، وخسر في الأخرى ،
أو تعييت ، أو نزل السعر ، أو تلف بعض بعد عمل — : فالوَضِيعَةُ
من ربح باقيه ، قبل قسمه ناصباً ، أو تنضيضه مع محاسبته .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « اشترطت » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « وأذن » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، وهو المناسب . وفي ع ش والناية : « يشترطها » .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الصواب . وفي ش : « بالمال » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في زع والناية ١٧٤ . وفي ش : « الشراء » ، وهو تصحيف ظاهر .

وتنفسخ^(١) فيما تلف قبل عمل ؛ فإن تلف الكل ، ثم اشترى للمضاربة شيئاً — : فكفُضُولِي .

وإن تلف بعد شرائه في ذمته وقبل نقدِ ثمن ، أو مع ما شراه^(٢) — : فالمضاربةُ بحالها ، ويطالبان بالثمن ، ويرجع به عاملٌ .
وإن أتلفه ، ثم نقد الثمن من مال نفسه بلا إذن — : لم يرجع ربُّ المال عليه بشيء .

وإن قُتلَ قنّها : فلربّ المال العفوُّ على مال ، ويكونُ كبذل المبيع . والزيادةُ على قيمته ربيعٌ ؛ ومع ربيعِ القود إليهما^(٣) .

ويعلك عامل حصته من ربيع ، بظهوره قبل قسمة ، كمالك . لا الأخذ منه ، إلا بإذن . وتحرم قسمة والعقدُ باق ، إلا باتفاقهما .

وإن أبى مالكُ البيع : أجبر إن كان فيه ربيعٌ . ومنه : مهرٌ ، وثمرةٌ ، وأجرةٌ ، وأرضٌ ، وتاجٌ .

وإتلافُ مالك كقسمة : فيغرمُ حصّةَ عامل ، كأجنبيٍّ .
وحيث فُسختُ والمالُ عرضٌ أو دراهمٌ وكان دنائيرَ ، أو عكسه ، فرضى ربُّه بأخذه — : قوّمه ودفع حصته ، وملّكه

(١) كذا في زرع والناية ١٧٧ ، وهو الأولى . وفي ش « وينفسخ » .

(٢) كذا في زرع . وفي ش والناية : « اشتراه » . وكل صحيح وإن كان الخماصى أول هنا . انظر : المختار والمصباح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وورد في الناية بألف : « لهما » .

إن لم يكن حيلةً على قطع ربح عامل — كشرائه خزاناً في الصيف ليربح في الشتاء، ونحوه — : فيبقى حقه في ربحه .
وإن لم يرض : فعلى عامل يئمه وقبض ثمنه ، كتقاضيه لو كان ديناً (١) .

ولا يخلط رأس مال قبضه في وقتين .
وإن أذن له قبل تصرفه في الأول أو بعده وقد نص ؛ أو قضى برأس المال دينه ، ثم أتجر بوجهه ، وأعطى ربه حصته من الربح متبرعاً بها — : جاز .
وإن مات عامل أو مودع أو وصي ، وجعل بقاء ما بيدهم -- : فدين في التركة .

وإن (٢) أراد المالك تقرير وارث : فمضاربة مبتدأة ؛ ولا يبيع (٣) عرضاً بلا إذن ؛ فيبيعه حاكم ، ويقسم الربح .
ووارث المالك كمو (٤) : فيتقرر ما للمضارب (٥) ، ولا يشتري . وهو — في بيع ، واقتضاء دين — كفسخ والمالك حي .
وإن أراد المضاربة — والمال عرض — : فمضاربة مبتدأة .

(١) في ش زيادة مبتوره ، مدرجة من الشرح . هي : « من » .
(٢) كذا في زع والفاة ١٧٨ . وفي ش : « وإذا » ، وهو تصحيف .
(٣) في تحت السطر ، زيادة وردت في الشرح ، هي : « وارث عامل » . كما وردت في المائة باقطة : « وارثه » .
(٤) في تحت السطر ، زيادة : « بفسخ » . وذكرت بمعناها في الشرح .
(٥) في تحت السطر ، زيادة : « من ربح وبيع » . وورد أولها في الفاية والشرح .
(م ٣٠ — ، انتهى الإرفادات)

فصل

والعامل أمين^(١) : يصدق^(٢) في يمينه في قدر رأس مال ، و ربح
وعدمه : وهلاك وخسران ، وما^(٣) يذكر أنه اشتراه لنفسه أولها
ولو في عنان ووجوه ؛ وما يُدعى عليه من خيانة^(٤)
ولو أقر بربح ، ثم ادعى تلفاً أو خسارة - : قبل ؛ لا غلطاً
أو كذباً أو نسياناً . أو اقتراضاً : ثم به رأس المال بعد إقراره
به لرّبه .

ويقبل قول مالك في ردّه^(٥) ، وصفة خروجه عن يده - فلو
أقاما يمينتين : قدمت يمينه عامل . - وبعد^(٦) ربح في قدر ما شرط
لعامل .

ويصح دفع عبد أو دابة لمن يعمل به ، بجزء من أجرته .
وخيطة ثوب ، ونسيج غزل ، وحصاد زرع ، ورصاع قن ،
وأستيفاء مال ، ونحوه^(٧) - بجزء مشايخ منه .
ويبيع ونحوه لمتاج ، وغزو بداية - بجزء من ربحه أو سهمها^(٨) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويصدق » ، والرائد من ثم الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وفيما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في الغاية زيادة : « وتفريط » . وقد ذكرت في الشرح بانف : « أو . . » ،
وإن لم يقوس قبلها في ش .

(٤) بهامش ز : « أي في عدم رده » ، وهو افظ الغاية ١٧٨ - ١٧٩ .

(٥) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش : « ويقدر » ، وهو صحيح .

(٦) في ع تحت السطر ، زيادة مذكورة في الشرح . من : « كذا » ، دار .

وهو افظ الغاية .

(٧) كذا في ز ش والغاية ، أي الدابة . وفي ع : « سهوها » ، وهو خبر .

ودفع دابةً أو نحلٍ ونحوهما، لمن يقوم بهما مدةً معلومة، بجزءٍ
منهما—والنماء ملكٌ لهما— لا بجزءٍ من نَماء: كدَرٍّ ونسلٍ وصوفٍ
وعسلٍ، ونحوه .

* * *

فصلٌ

٣ — الثالثُ : شركةُ الوجوه ، وهى : أن يشتركا فى ربح
ما يشتريان فى ذِمَمَهما ، بجاهِهما .
ولا يُشترط ذكرُ جنسٍ^(١) ، ولا قدرٍ ، ولا وقتٍ . فلو قال :
« كلُّ ما أشتريتَ — من شئ — فبيئنا » ، صح .
وكلُّ وكيلٍ الآخر ، وكفيله بالثمن .
وملكٌ وربحٌ كما شرطاً ، والورِضيةُ على قدر الملك . وتصرُّفُهما
كشريكتي عنانٍ .

* * *

فصلٌ

٤ — الرابعُ : شركةُ الأبدان ، وهى : أن يشتركا فيما يَتِمُّ أكان
بأبدانِهما — : من مباحٍ : كاحتشاشٍ واصطيادٍ ، وتلصُّصٍ على دار
الحرب ، ونحوه . — ويتقبَّلان^(٢) فى ذِمَمَهما^(٣) : من عملٍ .
ويطالبان بما يتقبَّله أحدهما ، ويلزمُهما عمله . ولكلُّ طلبٍ أجره .

(١) فى ش زيادة مدرجة من المرح ، هى : « ما يشتريان » .

(٢) كذا فى زع . وفى الناية ١٨٠ : « وفيما يتقبَّلان » . وش : « يتقبَّلان » ، وهو تحريف .

(٣) كذا فى زش والناية وأصل ع . ثم أصححت فيها بلفظ : « ذِمَمَها » .

وتلقها — بلا تقييد — بيد أحدهما ، وإقراره بما في يده — عليهما .
والحاصلُ كما شرطاً ^(١) .

ولا يُشترطُ اتفاقُ صنعة ، ولا معرفتها . فيلزم ^(٢) غيرَ عارف إقامة
عارف مقامه .

وإن مرض أحدهما ، أو ترك ^(٣) العمل — لعذرٍ ، أولاً — :
فالكسبُ بينهما . ويلزمُ من عذر — بطلبِ شريكه — أن يُقيم
مقامه .

ويصح أن يحمل على دابتيهما ما يتقبلانه في ذمّيهما ، لا أن يشتركا
في أجره عين الدابتين أو أنفسهما ^(٤) إجارة خاصة . ولكلُّ أجره
دابته ونفسيه .

وتصح شركة اثنين : لأحدهما آلة قصارة ، وللآخر يديت
يعملان فيه بها . لا ثلاثة : لواحد دابة ، وللآخر ^(٥) راوية ، وثالث
يعمل . أو أربعة : لواحد دابة . وللآخر رَحَى ، ولثالث دكان ،
ورابع يعمل .

وللعامل أجره ما تقبله ، وعليه أجره آلة رُفقتَه .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « شرطاه » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زع والناية ١٨١ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ويلزم » ، ولعله تصحيف ..

(٣) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، زيادة : « أحدهما » . وفي من الشرح وإذا
ذكرت في الناية بعد كلمة : « العمل » .

(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « أو نفسها » .

(٥) كذا في زع هنا وفيها سيأتي . وفي ش : « وللآخر » والزيادة من الشرح .

وفي الناية : « والآخر » ، ولعله تحريف ..

ومن أستاذجر منهم ما ذكر للطحن : صح ، والأجرة بقدر القيمة .
 وإن تقبلوه في ذمتهم : صح ، والأجرة أرباعاً . ويرجع كلٌّ على
 رفقته — لتفاوتِ العمل — بثلاثة أرباع أجر المثل .
 و : « أجرة عبيد أو دابتي والأجرة بيننا » ، فله أجرة مثله .
 ولا^(١) تصح شركة دلائن^(٢) .
 وموجبُ العقد المطلق : التساوى في عمل وأجر . ولذى زيادة
 عمل — لم يتبرع — طلبها .
 ويصح جمع بين شركة عنان ، وأبدان ، ووجوه ،
 ومضاربة .

* * *

فصل

٥ — الخامس : شركة^(٣) المُقاوِضة ، وهى قسمان :

- ١ — صحيح ، وهو : تفويض كلٍّ إلى صاحبه شراءً وبيعاً في الذمة ،
 ومضاربة ، وتوكيلاً ، ومسافرةً بالمال ، وأرتهاناً ، وضماناً^(٤) .
 ما يرى : من الأعمال .

(١) فى ش : « لا دلائن » ، وأدرج الناقص فى الشرح . والفاية : « لا » .
 (٢) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « قيل بجواز الأخذ على الشهادة لادلائن ،
 وشاهد أن يقيم مقامه إن كان على عمل فى الذمة ، وكذا لو كان العمل على شهادته بينه »
 ٨١ . وراجع شرح البهوتى عليه ، وعلى الإقناع : ٣ / ٤٤٣ ، والفاية .
 (٣) سقط هذا من ع . وفى ش : « والخامس . . . » والزيادة من الشرح .
 (٤) كذا فى زع . وفى ش والفاية ١٨٢ : « وضماناً » ، وهو تحريف . كما يفيد
 تفسير الشارح له بقوله : « أى تقبل » .

أو يشتركان في كل ما ثبت ^(١) لهما وعليهما ، إن لم يُدخِلا
كسباً نادراً ، أو غرامة .

٢ — وفاسدٌ ، وهو : أن يُدخِلا كسباً نادراً : كوجدان لقطة
أو رِكَاز ؛ أو ما يحصل : من ميراث ؛ أو ما يلزم أحدهما : من ضمان
غصبٍ ، أو أرشٍ جنائيةٍ ، ونحو ^(٢) ذلك .
ولكلٍّ ما يستفيده ، وربحُ ماله ، وأجرةُ عمله . ويختص
بضمانٍ ما غصبه أو جناه أو صَمِنه عن الغير .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية : « يثبت » .

(٢) كذا في زع . وفي ش « أو نحو » . والفاية : « وعارية ووهر »

باب

« الْمَسَاقَاةُ » : دفعُ شَجَرٍ مغروسٍ معلوم ، له ثمرٌ مأْكول ، لمن يعمل عليه بجزءٍ مُشاعٍ معلوم من ثمره .

و « الْمُنَاصَبَةُ » و « الْمُنَاسَبَةُ » : دفعُهُ بلا غرسٍ مع أرض ، لمن يفرسُه ويعمل عليه حتى يُشمرَ ، بجزءٍ مُشاعٍ معلوم منه أو من ثمره أو منهما .

و « الْمَزَارَعَةُ » : دفعُ أرضٍ وحبٍّ لمن يزرعه ويقوم عليه ، أو يمزروعٍ ليعملَ عليه ، بجزءٍ مشاعٍ معلوم من المتحصل^(١) .
و يُعتبر كونُ عاقِدِ كلِّ نافذٍ التصرف .

وتصح مساقاةٌ بلفظها و « معاملةٌ » و « مُفاحلةٌ » ، و : « أعملُ بستانِي هذا » ، ونحوه . ومع مزارعة بلفظ : « إجارةٌ » ، وعلى ثمرةٍ وزرعٍ موجودَيْنِ يَنْتَمِيَانِ بعمل .

وتصح إجارةُ أرضٍ بجزءٍ مُشاعٍ معلوم مما يخرج منها — فإن لم تُزرع^(٢) نُظِرَ إلى معدَّلِ المُغلِّ^(٣) ، فيجب القسط المسَمَّى . — وبطعامٍ معلوم

(١) كذا في زش . وفي ع : « المستحصل » . والفاية : « التحصيل » ، ولعله تصحيف .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « في مزارعة أو إجارة » .

(٣) كذا في زش والفاية ١٨٤ والإلتاع ٤٤٦/٣ ، أى المثل المعدل : الموازن لما يخرج منها لو زرعت ، فهو من إضافة الصفة للموصوف كما قال البهوتي . فيكون بفتح النون . والذي في اللسان ١٤ / ١٧ : « وأغلت الضيعة : أعطت القلة ، فهي مقلة (بكسر الفين) : إذا أتت بشيء وأصلها باق » . وورد في التاج ٨٤ / ٧ . ولفظ : « المستغل » بدون نقط التاء . وفي اللسان : « واستغلال المستغلات (بفتح الفين) : أخذ غلتها » . وذكر نحوه في التاج ٥٥ ، والمختار . فاق في ع تحريف .

من جنس الخارج^(١) أو غيره .

ولو تملا في شجر بينهما نصفين ، وشرطا التفاضل في ثمره — :
صح . بخلاف مساقاة أحدهما الآخر بنصفه ، أو كله . وله أجرته إن
شرط الكل له .

ويصح توقيت مساقاة ، ولا يشترط^(٢) .

ومتى أنفسخت — وقد ظهر ثمر — : فبينهما على ما شرطا^(٣) ،
وعلى عامل تمام العمل . المنقح : « فيؤخذ منه : دوام العمل على
العامل في المناصبه — ولو فُسخت — إلى أن تبيد . والواقع
كذلك » .

ولا شيء لعامل فسخ أو هرب قبل ظهور : وله — إن مات ، أو
فسخ رب المال — أجر^(٤) عمله .

وإن بان الشجر مستحقا : فله أجره مثله .

فصل

وعلى عامل ما فيه نمو أو صلاح لثمر وزرع : من سقي ،
وطريقه ، وتشميس ، وإصلاح عمله ، وحرث ، وآلته ، وبقره .

(١) في فوق السفر ، زيادة في الشرح ، هي : « منها » .

(٢) ورد في زبد ذلك مضروبا عليه : « ويصح إلى جذاذ ، وإدراك ، ومدة تحمله » .
وورد بهامش ع ، مع التصحيح ، بافت : « . . . تحمله » . وورد أكثره في ش ، وبقيه
(مدة تحمله) في الشرح . ولم يرد في العاية .

(٣) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « شربناه » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زرع والغاية ١٨٥ . وفي ش : « أجره » .

وزبار^(١) ، وتلقيح ، وقطع حشيش مضر ، وتفریق زبل وسباخ ،
وتقل ثمر ونحوه لجرين ، وحصاد . ودياس ، ولقاط ، وتصفيه ،
وتجفيف : وحفظ إلى قسمة .

وعلى رب أصل حفظه — : كسد حائط ، وإجراء نهر ، وحفر^(٢)
بئر . — ودولاب وما يديره^(٣) ، وشراء ماء وما يلقح به ،
وتحصين زبل وسباخ .

وعليهما — بقدر حصتيهما — جذاذ . ويصح شرطه على عامل ،
لا على أحدهما ما على الآخر أو بعضه . ويفسد العقد به . ويُتبع في
الكلف السلطائيه العرف ، ما لم يكن شرط . وكره حصاد
وجذاذ ليلاً^(٤)

وعامل كمضارب : فيما يقبل^(٥) أو يرد^(٦) قوله فيه ،
ومبطل ، وجزء مشروط .
فإن خان : فشرّف يمنعه . فإن تعذر : فعامل مكانه . وأجرتهما
منه . وإن أتته : حلف .

ولمالك قبل فراغ^(٧) ، ضم أمين بأجرة من نفسه .

(١) بهامش ز حاشية : « التلقيم » . وانظر الشرح والغاية ١٨٦ .
(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أوحفر » ، والزيادة من الناسخ .
(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « يديره » ، وهو تصحيف .
(٤) ورد بهامش ز : « مسألة : يكره الحصاد والجذاذ ليلاً » .
(٥) في ع تحت السطر ، زيادة وردت في الشرح ، هي : قوله فيه
(٦) كذا في زع والغاية ١٨٧ . وفي ش : « أورد » ، وهو تصحيف .
(٧) في ع تحت السطر ، زيادة : « عمل » . وهي مذكورة في الشرح . وفي الغاية :
« ولمالك ضم » .

وإن لم يقع به نفعٌ — لمـدِّم بطشه — أُقيمَ مقامه ، أو
مُضمَّن إليه .

* * *

فصلٌ

وشرط^(١) علمُ بذْرِ وقدرِه ، وكونه من رب الأرض . ولو
عاملاً وبقرُّ العمل من الآخر .

ولا يصح كونُ بذْرِ من عالم أو منهما ، ولا من أحدهما والأرضُ
لهما . أو الأرضِ والعملِ من واحد والبذرُ من الآخر ، أو البذرُ^(٢)
من ثالث ، أو البقرُّ من رابع . أو الأرضِ والبذرِ والبقرِ من واحد
والماء من آخر^(٣) .

وإن شرطَ لعامل نصفَ هذا النوعِ وربَّ الآخر^(٤) ، وجُهل
قدرُهما ؛ أو إن سقى سَيْحاً أو زرعَ شعيراً فالربُّ ، وبكُلْفَةٍ أو
حِنْطَةٍ^(٥) النصفُ ؛ أو : « لك الخُمسانِ إن لزمْتُكَ حَسَارَةً ،
وإلا فالربُّ » ؛ أو أن يأخذ ربُّ الأرضِ مثلَ بذره ، ويقتسما^(٦)

(١) أسقط قوله : « وشرط علم بذر » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر النهاية ١٨٧ .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو والبذر » ، وزيادة الواو من الشرح .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « الآخر » .

(٤) في ش : « لآخر » ، وأدرج الناقص في كلام الشارح .

(٥) كذا في زش والفاية ١٨٨ . وفي ع : « حنط » ، وهو تحريف ولو كان جمعاً

للحنطة ، الذي هو على وزن عنب ، كما في المختار .

(٦) كذا في رع والفاية ، وهو صحيح . وفي ش : « ويقتسمان » ، وهو تحريف .

الباقٍ : أو : ساقيتك هذا البستانَ بالنصف ، على أن أساقيتك
الآخرَ بالربع » — : فسدتا . كمالو شرطاً لأحدهما قفزاتاً ، أو
دراهم معلومة ، أو زرعَ ناحيةٍ معيّنة . والزرع^(١) أو الثمرُ لربِّه ،
وعليه الأجرة .

ومن زارعٍ شريكه في نصيبه ، بفضلٍ عن حصته — : صنع .
ومن زارعٍ أو أجر أرضاً ، وساقاهُ على شجرٍ بها — : صنع .
ما لم تكن^(٢) حيلةً . ومعها : إن جمعهما في عقدٍ فتفريقُ صَفَقَةٍ —
ولمستأجرٍ فسخُ الإجارة — وإلا فسدتِ المساقاةُ . المنقحُ : « قياسُ
المذهب : بطلانُ عقدِ الحيلةِ مطلقاً » .

(١) كذا في زع ، وهو مرتبط بقوله : « فسدتا » . ولى ش والنايه : « فالزرع » .
ولعله تصحيف ناشئ عن فهم أنه جواب « لو » .
(٢) كذا في زع ، أى المزارعة والإجارة والمساواة . ولى ش والنايه : « يكن » .
أى ذلك كما قدر الشارح .

باب

«الإجارة» : عقدٌ على منفعةٍ مباحة معلومة ، مدة معلومة ، من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم — بموض معلوم . والاتفاقُ تابعٌ .
وُستثنى من شرط المدّة صورةٌ تقدّمت في الصلح ، وما فعله عمرٌ — رضى الله تعالى عنه — فيما فُتِحَ عَنْوَةٌ ولم يُقسَم^(١) .
وهى المساقاة والمزارعة والعرايا والشفعة والكتابة ، ونحوها — من الرخص المستقرّ حكمها على خلاف القياس^(٢) والأصح : لا .
وتنقد بلفظ : «إجارة» و «كرأ»^(٣) وما بمعناها ، ولفظ : «بيع» إن لم يُضف إلى العين .



فصل

وشروطها ثلاثة :

١ — : معرفة منفعة ، إما بعرفٍ : كسُكنى دارٍ شهرًا ، وخدمة آدميٍّ سنة . أو وصفٍ^(٤) : كحمل زُبُرَةٍ حديدٍ : وزنها كذا

(١) كذا في ش والفاية ١٩٠ . وفي ع : « تقسم » ، ولعله بصحيف .

(٢) ورد في ز بعد ذلك ، ضررًا عليه : « وفي الفروع » . والذى فيها عاره عن التعليل للأصح الآتى ، على ما فى الفرح .

(٣) كذا فى ع ش والفاية ، وهو المصرح به فى كتب الامّة . وى ز : « كرى » ، وهو رسم قديم على أنه مقصور . وتقديم نحوه .

(٤) كذا فى زع والفاية ١٩١ . وفى ش : « أو بوصف » ، وهو مصحف عن « أو بوصف » ، والزيادة من الشرح .

إلى محل كذا ؛ أو بناءً حائط : يذكّر طولَه وعَرْضَه وسَمَكَه
وآلَتَه ؛ وأرضٍ مَعِيْنَة : لزِعٍ أو غرسٍ أو بناءٍ معلوم ، أو لزِعٍ
أو غرسٍ ما شاء ، أو لزِعٍ وغرسٍ ما شاء ، أو « لزِعٍ » أو
« لغرسٍ »^(١) ويسكتُ أو يُطْلَق وتصلحُ للجميع .

ولركوب^(٢) : معرفة راكب برؤية أو صفة ، وذكر جنس
مركوب كبيع ؛ وما يُركب به : من سرج وغيره ؛ وكيفية سيره ؛
من هِمالَج^(٣) وغيره . لا^(٤) ذُكُورِيَّتِه ، أو أنوَيْتِه ، أو نوعه .
ولحلٍ ما يَنْفَرُّ — كخَزَفٍ ونحوه — : معرفة حامله ، ومعرفة
المحمول برؤية أو صفة ، وذكر جنسه وقدره .
ولعَرْتٍ : معرفة أرض .

* * *

فصل

٢ — الثاني^(٥) : معرفة أجرة^(٦) . فما بذِمَّة كُثْمَن ، وما
مُعَيَّن كَمَبِيْع .

ويصح استئجارُ دارٍ بسُكْنَى أخرى وخدمة وتزويج^(٧) من

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو غرس » ، وهو تحريف .

(٢) في ش زيادة من الفرح : « اشترط مع ذكر الموضوع » .

(٣) بهامش ز : قال في اللاموس : الهامجة : أن يقارب بين خطاه مع الإسراع » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ذكر » .

(٥) في ش : « الشرط الثاني » ، والزيادة من الفرح .

(٦) ورد في ز ، تحت السطر ، زيادة : « منه » .

(٧) كذا في زع والغاية ١٩٢ . وفي ش : « تزويج » . وهو تصحيف .

صعيتن، وحلى بأجرة من جنسه، وأجير ومرضعة بطعامهما وكسوتيهما.
وهما في تنازع كزوجة.

وسن — عند فطام — لموسر أسترضع أمة إعتاقها، وحررة
إعطاؤها عبداً أو أمة.

والعقد: على الحضانة، واللبن تبع. والأصح: اللبن.
وإن أطلقت، أو خصص رضاع: — لم يشمل الآخر.
وإن وقع العقد على رضاع، أو مع حضانة: — أنفسخ.
بإقطاع اللبن.

وشروط: ١، ٢، ٣ — معرفة مرتضع^(١)، وأمد رضاع
ومكانه^(٢).

لا أستجار دابة بملفها، أو من يسلخها بجلدها، أو يرعاها بجزء
من نساها. ولا طحن كرك بقفين منه.

ومن أعطى صانماً ما يصنعه^(٣)، أو استعمل حملاً^(٤) أو نحوه^(٥):
فله أجر مثله، ولو لم تجر عادته بأخذ. وكذا ركوب سفينة،
ودخول حمام. وما يأخذ حمائ فأجرة محل وسطل ومثزر،
والماء تبع.

(١) ورد في ع بعد ذلك — مع علامة الزيادة — : « برؤية ». وذكر في
الفرع بألفظ: « بمشاهدة ».

(٢) في ش: « ومعرفة مكانه »، والزيادة من الفرع.

(٣) كذا في زع والذابة ١٩٤. وفي ش: « صنعه »، وهو تحريف.

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه: « أو شاهد [١] ».

(٥) كذا في ز ش وأصل ع. ثم شطب فيها على الألف، وهو لفظ الغاية.

و: « إن خِطَبَتَهُ الْيَوْمَ أَوْ رُومِيًّا فَبَدْرَهُمْ ، وَغَدًا ^(١) أَوْ فَارِسِيًّا فَبِنَصْفِهِ » ؛
أو : « إن زَرَعَتْهَا بُرًّا فَبخُمْسَةٍ ، وَذُرَّةً فَبِعَشْرَةٍ » : وَنَحْوُهُ — :
لَمْ يَصَحَّ .

و : « إن رَدَدْتَ ^(٢) الدَّابَّةَ الْيَوْمَ فَبخُمْسَةٍ ، وَغَدًا فَبِعَشْرَةٍ » ؛
أَوْ عَيْنًا زَمَنًا وَأَجْرَةً ، و : « مَا زَادَ فَلَكَ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا » — : صَح . لَا
لَمُدَّةَ غَزَاتِهِ .

فَلَوْ عَيْنٌ لِكُلِّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ شَيْءٌ ، أَوْ أَكْتَرَاهُ كُلَّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ ،
أَوْ عَلَى حِمْلٍ ^(٣) زُبْرَةٍ إِلَى حِمْلٍ كَذَا — : عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَرْطَالٍ ، وَإِنْ
زَادَتْ فَلَكَ كُلِّ رِطْلٍ دَرَاهِمٌ — : صَح .

وَلِكُلِّ الْفَسْخِ أَوَّلَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ ، فِي الْحَالِ .

فصل

٣ — أَلْتَالِثُ ^(١) : كَوْنُ نَفْعٍ مَبَاحًا بِلا ضَرُورَةٍ ، مَقْصُودًا
مَتَقَوِّمًا ، يُسْتَوْفَى دُونَ الْأَجْزَاءِ ، مَقْدُورًا عَلَيْهِ لِمُسْتَأْجِرٍ .
كَكِتَابٍ لِنَظَرِ وَقَرَاءَةٍ ^(٥) وَتَقْلٍ ، لَا مَصْحَفٍ .

(١) كَذَا فِي ز ، وَهُوَ الظَّاهِر . وَش : « وَرُومِيًّا ... » . وَع وَالْغَايَةُ : « أَوْ غَدًا » .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةُ . وَش : « رَدَدْتُهَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي الْغَايَةِ . وَوَرَدَ فِي ش بِقَلْبٍ : « حَمْلُهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) فِي ش : « الْمَرْطُ الثَّلَاثُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ كَلَا الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةُ ١٦٦ . وَش : « أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ قَلٍّ » ، وَلِلزِّيَادَةِ

مِنَ الشَّرْحِ .

وكدارٍ يُجمل مسجداً أو تُسكن ، وحائطٍ لجل خشب ،
وحیوان^(١) لصيد وحراسة ، سوى كلبٍ وخنزير .

وكشجرٍ لنشرٍ أو جلوسٍ بظله ، وبقرٍ لجل وركوبٍ ، وغنمٍ
لدياسٍ زرعٍ ، وبیت فی دارٍ ولو أهمل أستطرقه ، وآدى لقودٍ ،
وعنبرٍ لشمٍّ — لا ما يُسرّع فسادہ : كریاحین . — وتقديرٍ لتحلٍّ
ووزنٍ فقط ، وكذا مكيلٍّ وموزونٍّ وفلوسٍ ليعايرَ^(٢) عليه . فلا
تصح أن أطلقت .

ولا على زناً أو زميراً أو غناءً ، أو تزوٍ فعلٍ ، أو دارٍ لتجمل^(٣)
كنيسةً أو بیتَ نارٍ ، أو لبیعٍ الخمر^(٤) ، أو حملٍ^(٥) ميتةٍ ونحوها —
لأكلها لنیر مضطرٍّ — أو خمرٍ لشربها ، ولا أجرةً له . ويصح^(٦)
لإلقاءٍ وإراقةٍ .

ولا^(٧) على طيرٍ لسماعه ، وتصح^(٨) ليصد .

-
- (١) كى ش : « وحيوان » ، وزيادة الكاف من الشارح .
(٢) كذا فى ع ش والناية . وفى ز : « ليعار » ، وهو سبق فلم من المصنف .
فراجع المختار والمصباح : « صير » .
(٣) كذا فى زع وفى والناية ١٩٧ . وفى ش : « لتعمل » .
(٤) كذا فى ز وأصلع . ثم أصلح فيها بحذف « أل » ، وهو لفظ ش والناية .
(٥) كذا فى زع . وفى ش : « أو لجل » ، والزيادة من المرح وإن وردت فى
الناية .
(٦) كذا فى ز . وفى ع ش : « وتصح » . وكل صحيح . والناية : « ..إلقاء » .
وهو محريف .
(٧) ورد فى ع تحت السطر ، هنا وفى مثله الآتى ، زيادة مذكورة فى المرح
هى : « تصح لإجرة » .
(٨) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « لجل كتب » .

ولا على تفاحية لشم، أو شمع لتجمل أو شغل، أو طعام لا كل،
أو حيوان — لأخذ لبنه^(١) — غير ظئير .
ويدخل تقع^(٢) بثر، وجبر ناسخ، وخیوط^(٣) خياط، وكحل
كحال، ومرم طيب، وصبغ صباغ، ونحوه — تبعاً^(٤) . فلو غار
ماء بثر دار مؤجرة : فلا فسخ .
ولا^(٥) في مشاع مفرداً لغير شريكه، ولا^(٦) في عين لمدد وهي
لواحد، إلا في قول : المنقح : « وهو^(٧) أظهر ، وعليه العمل » .
ولا في امرأة ذات زوج بلا إذنه — ولا يقبل قولها : « إنها
متزوجة » ، أو مؤجرة قبل نكاح . — ولا على دابة ليركبها مؤجر .

* * *

فصل

والإجارة ضربان :

١ — : على عين . وشرط : استقصاء صفات سلم ، في موصوفة
بذمة . وإن جرت بلفظ : « سلم^(٨) » ، أعتبر قبض أجرة بمجلس ،
وتأجيل تقع .

-
- (١) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « لبنة » ، وهو تصحيف وإن ورد هذا اللفظ
وصفا للشاة والإبل غزيرة اللبن ، كما في المختار .
(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « تقع . . . وخیط » ، وفيه تصحيف .
(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .
(٤) ورد في ع ، فوق السطر ، زيادة مذكورة في المرح : « تصح إجارة » . وورد
أولها أيضا في مثله الأول الآتي . وفي الفاية تصحيف لا يتأثر به .
(٥) ورد بهامش ز : « إجارة المشاع » .
(٦) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

وفي معيَّة: ١ — صحةُ بيعِ سوى وقفٍ ، وأمّ ولد ، وحرّ
وحرّة . ويصرف بصره . ويكره^(١) أصله لخدمته .

ويصح استئجار زوجته لرضاع ولده — ولو منها -- وحضانتها ،
وذى مسلماً . لا لخدمته .

٢ ، ٣ ، ٤ — ومعرقتها ، وقدرة على تسليمها كبيع ،
وأشتملها على النفع . فلا تصح في زمنيّ الحلي ، ولا سبخة لزرع .
٥ — وكون مؤجّر يملكه ، أو مأذونا له فيه^(٢) .

فتصح من مستأجر لغير حرّ ، لمن يقوم مقامه . ولو لم
يقبضها — حتى لمؤجّرها ، ولو بزيادة^(٣) — ما لم تكن حيلة ،
كعينة .

ومن مستعير — بإذن مُعبر — في مدة يعيّن لها ؛ وتصير أمانة .
والأجرة لربها .

وفي وقف ، من ناظره^(٤) . فإن مات مستحقّ — آجر^(٥) وهو

(١) في ش زيادة : « استئجار » ، وهي من الشرح وإن وردت في العاية ١٩٩ .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ٢٠٠ ، وسقط من ش .

(٣) في ز بعد زيادة : « لنقص » ، والظاهر أنه صرب عليها .

(٤) في الغاية زيادة : « أو مستغف » ، ولفظ المتن بشماها كما أشار إليه الشارح .

ورد بهامش ز : « مسألة مالو أجر الناظر بشرط العايت » .

(٥) كذا في ز . وفي الغاية : « أجر » . وكان صحيح . وش : « أجره » ،

والزيادة من الشرح .

ناظر بشرط — : لم تنفسخ. ولكون^(١) الوقف عليه : لم تنفسخ^(٢)
في وجه المنقح : «وهو أشهر» ، وعليه العمل «وكذا مؤجر إقطاعه^(٣)
ثم يقطعه غيره .

فعلی هذا يأخذ المتقيل إليه حصته من أجرة — قبضها مؤجر —
من تركته ، أو منه . وإن لم تقبض : فمن مستأجر .
وعلى مقابله : يرجع^(٤) مستأجر على ورثة قابض ، أو عليه .
وإن آجر^(٥) الناظر العام لمدم الخاص ، أو الخاص وهو أجنبي — :
لم تنفسخ بموته ولا عزله ، قولاً واحداً .
وإن آجر سيد رقيقه ، أو ولي يتيماً أو ماله ؛ ثم عتق المأجور ،
أو بلغ ورشد ، أو مات المؤجر ، أو عزل — : لم تنفسخ ، إلا إن
علم بلوغه أو عتقه في المدة .

فصل

ولإجارة العين ، صورتان :

١ — : إلى أمد^(٦) . وشرط : علمه ، وأن لا يُظنَّ عدمها فيه ،

(١) في ش وأصل زع : « أولكون » . ثم كسخت فيها الألف .

(٢) كذا في ش ، وهو الظاهر الملائم . وفي ع : « تنفسخ » .

(٣) ورد بهامش ز : « إجارة الإقطاع » .

(٤) كذا في ع ، وهو الظاهر . وفي ز ش : « ويرجع » . ولعل الواو مقحمة ، إلا

إن كان النمرس الإشارة إلى عذوب مقدر ، كما أشار إليه الشارح . وهو بعيد .

(٥) كذا في ز هنا وفيها سبأني . وفي ع ش : « أجر » . وكلاهما صحيح كما ذكرنا

غير مرة .

(٦) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « معلوم » . وأشار إليه الشارح .

وإن طال . لا أن تلى^(١) العقد . فتصح لسنة خمس ، في سنة أربع ، ولو مؤجرة أو مرهونة أو مشغولة وقت عقد — : إن قدر على تسليم عند وجوبه .

فلا تصح — في مشغولة بغرس أو بناء ونحوهما — للغير ، ولا شهراً أو سنة ويُطلق^(٢) ، ولا من وكيل مطلق — مدة طويلة ، بل العرف : كسنتين ونحوهما .

وتصح في آدمي لرعي ونحوه مدة^(٣) معلومة ، ويسمى : « الأجير الخاص » ، لتقدير زمن يستحق المستأجر نفعه في جميعه ، سوى فعل الخمس بسننها^(٤) في أوقاتها ، وصلاة الجمعة وعيد . ولا يستنيب .

ومن أستأجر سنة في أثناء شهر : أستوفاهما بالأهلة ، وكسل على ما بقى ثلاثين يوماً . وكذا كل ما يُعتبر بالأشهر : كعدة ، وصيام كفارة ، ونحوهما .

٢ — الثانية : لعمل معلوم . كدابة لركوب لحن معين — وله ركوب لثله في جادة ممائلة — أو بقر لحرث أو دياس لمعين ، أو آدمي ليدل على طريق ، أو رحن لطحن شيء معلوم .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مدة » .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة مالو أجره سنة أو شهراً وأطلق » .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ٢٠٢ ، وسقط من ش .

(٤) كذا في زع والغاية وفي ش : « بسننها » ، وهو — مع تصحيح .

وشرط : علمُ عملٍ ، وضبطُهُ بما لا يختلف .

فصلٌ

٢ — ألُضربُ الثاني: على منفعة بدمية . وشرط : ١ — ضبطُها بما لا يختلف : كخياطة ثوب ، وبناء دار : وحمل [للحمل معيّن] ^(١) .

٢ — وكونُ أجيرٍ فيها جائزَ التصرف . ويسمى : « المشترك » ، لتقدير نفعه ^(٢) بالعمل .

٣ — وأن لا يُجمعَ بين تقدير مدةٍ وعملٍ : كيخيطه ^(٣) في يوم . ويلزمه الشروعُ عقبَ العقد .

٤ — وكونُ عملٍ لا يختصُّ فاعله أن يكون من أهل القرية — لكونه مسلماً — : كأذان وإقامة وإمامة ^(٤) وتعليم قرآن وفقه ، وحديث ، ونيابة في حج وقضاء .

ولا يقع إلا قرابةً لفاعله ، ويحرم أخذُ أجرٍ عليه ، لا جمالة على

(١) وردت هذه الزيادة في زع ، وفي الغاية ٢٠٤ بلفظ : « لمين » . وسقطت من ش . ومن الغريب أن كلام الفارح مرتبط بها ، ومفسر لها . ولم يدرك ذلك ناشرها الذي كان أكثرهم أن يفكر في نهضة يخطئ فيها المؤلف فيها أجمع الفقهاء على صحته .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٠٥ . وفي ش : « نفسه » ، وهو تصحيف طريق .

(٣) كذا في ز والغاية وأصل ح . ثم أصلح فيها بالتاء . وفي ش : « ككتخطيه » ، وزيادة اللام من الشرح .

(٤) قوله : « وإمامة » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

ذلك أو على رُقِيَّةٍ ، كَبَلَا شَرْطٍ ^(١) : ولا رزقٍ ^(٢) على متمدٍّ نفعه :
كقضاءٍ ؛ لا قاصرٍ : كصومٍ وصلاةٍ خلفه ، ونحوهما .
وصح استنجارٌ لحَجَمٍ ، كقصديرٍ ، وكُرِهٍ لَحُرٍّ أَكَلُ أَجْرَتِهِ
وماخوذٍ — بلا شرطٍ عليه — ويُطعمه رقيقاً وبهائمٍ .

فصلٌ

ولمستأجرٍ استيفاءً نفعٍ بمثله ، ولو اشترطاً بنفسه . فتُعتبرُ مماثلةٌ
راكبٍ : في طولٍ وقصيرٍ وغيره ، لا : في معرفةٍ ركوبٍ . ومثله
شرطُ زرعٍ بُرٌّ فقط .
... ولا يضمنها مستعيرٌ بتلفٍ ^(٣) .

وجاز استيفاءً بمثلٍ ضرره ، لا أكثرَ أو بخلافٍ .
فلزوعٍ ^(٤) بُرٌّ : له زرعٌ شعيرٍ ونحوه ، لا دُخْنٍ ونحوه ، ولا
غرسٍ أو بناءٍ . ولأحدهما : لا يملك الآخرَ . ولنرسٍ : له الزرعُ .
ودارٌ لسكنى : لا يعملُ فيها حَدَادَةً ولا قِصَارَةً ، ولا يُسكنُها
دابةً ، ولا يحملُها غِزْناً لطعامٍ .

(١) قوله : بلا شرط « أسقط من ش » ، وأدمج في كلام الشارح .
(٢) هذا عطف على قوله : « جمالة » ، ويؤيده لفظ الفاية : « كما يجوز للأخذ
في الشكل بلا شرط ، وأخذ رزقٍ . . . » . وسقطت « لا » من ش . ومن الغريب أن
يقدر الشارح بعد الواو كلمة : « يحرم » . فهو تصحيف وعبت من الناشر .
(٣) أدرج في ش بعد ذلك وبعد كلمة : « استيفاء » كلام من الفرج ، فلا يتأثر به .
(٤) ورد بهامش ع — بدون علامة التصحيح — : « فن أكثرى أرضاً لزوع » .
والزيادة في الفرج .

ودابةً لركوبٍ أو حملٍ : لا يملك الآخرَ ؛ ولحملٍ حديدٍ أو قطنٍ :
لا يملك حملَ الآخر .

فإن فعلَ ، أو سلكَ طريقاً أشقَّ — : فالسَّي مع تفاوتهما في
أجرة المثل .

ولحمولةٍ قدرٍ فزادَ ، أو إلى موضعٍ فجاوزه — : فالسَّي ،
ولزائدٍ أجرةً مثله .

وإن تلفتَ : فقيمتها كلها ، ولو أنها بيدَ صاحبها . لا إن تلفتَ
بيد صاحبها — وليس للمستأجر^(١) عليها شيءٌ — بسببٍ غيرِ حاصلٍ
من الزيادة .

وإن اختلفا في صفةِ الاتِّفَاعِ : فقولٌ مؤجَّر .

* * *

فصلٌ

وعلى^(٢) مؤجَّر : كلُّ ما جرت به عادةٌ أو عُرفٌ : من آلةٍ^(٣) — :
كزِمَامٍ وشِدَّةٍ^(٤) مركوبٍ ، ورجله ، وحزامه . — أو فعلٍ^(٥) : كَقَوْدٍ
وسَوْقٍ ، ورفعٍ وحطٍّ .

(١) كذا في ز ش . وقع والناية : « مستأجر » .

(٢) كذا في زع والناية ٧٠٨ . وأسقطت الواو من ش ، وأدرجت في الفرج .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كفتاح » .

(٤) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كتبولة مركوب عادة » . وانظر الناية .

(٥) كذا في ز والناية وأصل ع . ثم أشير فيها إلى أن هذا مقدم من تأخير ، وهو ما ليس .

ولزوم دابة لزول : لحاجة وواجب ، وتبريك بعير لشيخ^(١)
وأمرأة ومريض^(٢) .

وما يتمكن به من نفع : كترميم دار بإصلاح منكسر ، وإقامة
مائل ، وعمل باب ، وتطين سطح ، وتنظيفه من تلج ، ونحوه .
ولا يجبر على تجديد .

ولو شرط^(٣) عليه مدة تعطيلها ، أو أن يأخذ بقدرها بعد ،
أو العماره ؛ أو جعلها أجرة — : لم يصح . لكن : لو عمر بهذا الشرط
أو بإذنه ، رجع بما قال مكر .

وعلى مكر : تحيل ، ومظلة ، ووطاء فوق الرجل ، وحمل^(٤)
قران بين الحملين ، ودليل . وبكرة ، وحبل ، ودلو .
وتفريق بالوعة وكثيف ودار ، من قمامة وزبل ونحوه ، إن
حصل بفعله .

وعلى مكر : تسليمها فارغة ، وتسليم مفتاح . وهو أمانة بيد
مستأجر .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لامرأة وشيخ » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « طارىء » .

(٣) في ع زيادة : « مؤجر » ، وفي مذكورة في الشرح . وردت في الغاية
بلفظ : « مكر » ، مع غيرها .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وحبل » . والقران : الحبل الذي يشده به
الأسير ، والذي يقلد به البعير ويقاد به . راجع : المصباح (قرن) ، والاسان ٢١٤/١٧ — ٢١٥ ،
والناج ٣١٠/٩ . فإ في ز من إضافة المصدر إلى مفعوله . وما في غيرها — إن لم يكن
مصحفاً — الإضافة فيه بيانية .

فصل

والإجارة عقد لازم. فإن لم يسكن مستأجر، أو تحوّل في أثناء المدة — : فعليه الأجرة .

وإن حوّل مالك^١، أو امتنع من تسليم الدابة في أثناء المدة أو المسافة^٢، أو الأجير من تكميل العمل^(١) — : فلا أجرة .

وإن شرّدت مؤجرة^٣، أو تعذّر باقى^(٢) استيفاء النفع بغير فعل أحدهما — : فالأجرة بقدر ما استوفى .

وإن هرب أجير^٤ أو مؤجر^٥ عين بها، أو شرّدت قبل استيفاء بعض النفع، حتى انقضت — : أنفسخت . فلو كانت على عمل : استؤجر^٦ من ماله من يعمله ؛ فإن تعذّر : خيّر بين فسخ وصبر . وإن هرب أو مات جمال أو نحوهم ، وترك بهائمهم — وله مال^٧ — : أنفق عليها منه حاكم . وإلا ، فأنفق عليها أكثر بإذن حاكم ، أو نية^(٣) رجوع — : يرجع ؛ فإذا انقضت المدة^(٤) : باعها حاكم ووفاء^٨ ، وحفظ باقى ثمنها المالكها .

وتنفسخ الإجارة بتلف معقود عليه ، وفي المدة — وقد مضى ماله أجره^(٥) — فيما بقى ، وانقلاع ضرس أكثرى لقلعه ، أو مدة معلومة لبرئه ؛ ونحوه .

-
- (١) ورد بهامش ز : « مثله ما إذا امتنع الأجير من تكميل العمل » .
 (٢) كذا في ز ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية : « استيفاء باقى » .
 (٣) كذا في ز والغاية ٢١٠ . وفي ع ش : « بنية » ، ولعل الباء من الفرح .
 (٤) كذا في ز ، أى مدة الإجارة . وفي ع ش : « الإجارة » .
 (٥) كذا في ز والغاية . وفي ش « أجرة » .

وموت مرتضع ، لا راكب أكثرى له ، ولا مكر أو
مكثر ، أو عذر لأحدهما : بأن يكثرى فتضيع ثقته ، أو
يحترق متاعه .

وإن أكثرى أرضاً أو داراً ، فانقطع ماؤها أو أنهمت — :
أنفسخت فيما بقي ، ويخير مكثر فيما أنهم بعضه ^(١) . فإن أمسك :
فبالقسط من الأجرة .

ومن ^(٢) أستأجر أرضاً بلا ماء ، أو أطلق مع علمه بحالها — : صح .
لا إن ظن إمكان تحصيله .

وإن علم أو ظن وجوده بمطار أو زيادة : صح .
ولو زرع — ففرق أو تلف ، أو لم ينبت — : فلا خيار ،
وعليه الأجرة .

وإن تعذر زرع لفرق ، أو قل الماء قبل زرعها ^(٣) أو بعده ،
أو عابت بفرق يمين به الزرع — : فله الخيار .

وإن أستأجرها سنة فزرعها ، فلم تنبت ^(٤) إلا في السنة الثانية — :
فعليه الأجرة مدة احتباسها ، وليس لربها قلعه قبل إدراكه .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة الخيار بانهدام البعض » .

(٢) كذا في ز ش والفاية ٢١١ . وفروع : « وإن » .

(٣) ورد بهامش ز : حاشية من الفروع : « قال الشيخ تقي الدين : وما لم يرو من
الأرض فلا أجرة له اتفاقاً ، وإن قال في الإجارة : مقبلاً ومساباً ، أو أطلق . لأنه لا يرد
عليه عقد ، كالأرض البرية » .

(٤) كذا في ز والفاية وأصلح ، أى الأرض . ثم أصلح في ع بلفظ ش : « ينبت »
أى الزرع .

وإن غُصبت موجرةٌ معيّنة لعملٍ : خيرٌ بين فسخٍ وصبرٍ إلى أن يُقدَّرَ عليها . ولمدةٌ : خيرٌ بين فسخٍ وإمضاءٍ ومطالبةٍ غاصبٍ بأجرة^(١) .
مثل ، متراخياً ولو بعد فراغها .

فإن قُسخَ : فعليه أجرةٌ ما مضى ؛ وإن رُدَّت في أثنائها قبل فسخٍ : أُسْتُوفِيَ ما بقى ، وخُير فيما مضى .

وله بدلٌ موصوفةٌ بذمةٍ ؛ فإن تعذَّر : فله الفسخُ .

وإن كان الغاصبُ المؤجَّرَ فلا أجرةٌ له مطلقاً .

وحدوثُ خوفٍ عامٍّ ، كغصبٍ .

ومن أَسْتُوجِرَ لعملٍ في الذمة ، ولم تُشترط^(٢) مباشرته ، فمريضٌ - :
أُقيم عوصنه ، والأجرةُ عليه .

وإن اختلف فيه القصدُ : كفسخٍ ونحوه ؛ أو وقعت على عينه ، أو شُرطت مباشرته - : فلا ، ولمستأجرُ الفسخُ .

وإن ظهر أو حدث بموجرةٍ^(٣) عيبٌ - وهو : ما يظهر به .
تفاوتُ الأجرة . - فلمستأجرُ الفسخُ : إن لم يزل بلا ضررٍ يلحقه ؛
والإمضاءُ مجاناً .

(١) كذا في زع والغاية ٢١٠ . وفي ش : « بأجر .

(٢) كذا في ز ش والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بالياء . وكل صحيح .

(٣) كذا في زع . وفي ش أدرج هذا وما بعده في الفرح محرراً بمخالف الذاء ، مع أن الشارح قد مر على الصواب بعد قوله : « ظهر » . وورد في الغاية ٢١١ بدون التاء مع تصحيف آخر . فراجعها بتأمل .

ويصح بيع مؤجرة^(١). ولشتر لم يعلم ، فسخ وإمضاء^(٢) مجاناً .
والأجرة له .

ولا تنفسح بيع ولا هبة — ولو لمستأجر — ولا بوقف ، ولا
بانتقال : يارث أو وصية ، أو نكاح أو خلع ، أو طلاق أو
صليح ، ونحوه .

فصل

ولا ضمان على أجير خاص — وهو : من أستؤجر^(٣) مدة ،
سَلَّم نفسه أو لا^(٤) . — فيما يتلف بيده ، إلا أن بتعمد
أو يفرطاً .

ولا حجام أو ختان أو ييطار أو طيب ، خاصاً أو مشتركاً
حاذقاً ، لم تجن يده ، وأذن فيه مكلف أو ولي .

ولا راع لم يعمد أو يفرط بنوم أو غيبتها عنه ، ونحوه .
وإن أدعى موتاً رل لم يُحضر جِلداً^(٥) ، أو أدعى مُكتر أن
المكترى أبقى أو مرض أو شرد أو مات في المدة أو بعدها — :
قبل يمينه ، كدعوى حامل تلف محمول ، وله أجرة عمله .

(١) ورد بهامش ز : « يصح بيع المؤجرة » .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو إمضاء » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الفاية ٢١٣ . وفي ش : « استأجر » ،

وهو تصحيف .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ولا » ، وهو تحريف خطير .

(٥) ورد في ز بذلك مضروباً عليه : « ونحوه مدعى الموت » ١ ؟ .

وإن عقد على معيّنة : تعيّنت ، فلا تبدّل ، ويبطل العقد فيما تلف .
وعلى موصوف : فلا بد من ذكر نوعه وكبره أو صغره ، وعدده ^(١) .
ولا يلزمه ^(٢) رعي سخاها .

وإن عمل لغير مستأجره ، فأضره ^(٣) — : فله قيمة ما فوّته .
ويضمن المشترك ^(٤) ما تلف بفعله — : من تخريق ، وغلط في
تفصيل . — وبزلقه وسقوط عن دابة ، وبخطائه ^(٥) ولو بدفعه إلى غير
ربه — وغريم قابض ، قطعه أو لبسه جهلاً ، أرش قطيعه ، وأجرة لبسه .
ورجع بهما على دافع . — لا ما تلف بحريزه أو غير فعله ، إن لم
يتمد ^(٦) . ولا أجرة له مطلقاً ^(٧) .

وله حبسٌ معمول على أجرته : إن أفلس ربّه ^(٨) ؛ وإلا
فتلف أو أتلّفه بعد عمله أو حمّله ^(٩) : خير مالك بين تضمينه

-
- (١) كذا في زرع والفاية ٢١٤ . وفي ش : « أو عدده » ، ولعله تحريف .
(٢) كذا في ش والفاية ، وأهل في ز . وفي ع : « تلزمه » ، وهو تصحيف .
(٣) كذا في جميع الأصول والفاية ٢١٣ ، وهو استعمال شائع عند الفقهاء على لغة
ذكرها صاحب الفاءرس ، وأفره الزبيدي في التاج ٣/٣٤٨ . ولم يذكرها صاحب اللسان
١٥٣/٦ — ١٥٤ . بل الذي صرح به في المصباح — كما قلنا سابقاً — هو : أن الرباعي هنا
لأنما يتمدى بالباء .
(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وهو : من قدرّفه بعمل » . وذكر في
الشرح بلفظ : « . . . بالعمل » .
(٥) كذا في زرع . وفي ش والفاية ٢١٤ : « وبخطئه » . وهما لفتان فصيحان .
قرئ بهما ، حكاهما صاحب المختار والمصباح .
(٦) كذا في ز . وفي ع ش : « يتمد » . والفاية : « يفرط » ، وذكره الشارح .
(٧) ورد هنا في ز ، دون ع ش والفاية .
(٨) ورد في ز بعد ذلك — مع علامة التعشيق — « وجاء بأثمه يطلبه » .
(٩) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو عمله على غير صفة شرطت » .

إِيَّاهُ غَيْرَ مَمُولٍ أَوْ مَحْمُولٍ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، أَوْ مَمُولًا وَمَحْمُولًا ^(١) وَلَهُ
الْأَجْرَةُ .

وَإِذَا جَذِبَ الدَّابَّةَ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مَعْلَمُهَا السَّيْرَ لَتَقِفَ ، أَوْ ضَرَبَهَا ^(٢)
كَمَا دَرَّ — : لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ .

وَإِنْ أَسْتَأْجَرَ مُشْتَرَكًا خَاصًّا : فَلِكُلِّ حَكْمٌ نَفْسِهِ ،
وَإِنْ أَسْتَعَانَ وَلَمْ يَمْعَلْ : فَلَهُ الْأَجْرَةُ لُضْمَانِهِ ، لَا لِتَسْلِيمِ الْعَمَلِ .
و : « أَذْنَتَ فِي تَفْصِيلِهِ قَبَاءٌ » ، قَالَ : « بَلْ قَيْصًا » — فَقَوْلُ
الْخِيَاطِ ، وَلَهُ أَجْرٌ ^(٣) مِثْلَهُ .

و : « إِنْ كَانَ يَكْفِيهِ فَفَصْلُهُ » ، فَقَالَ : « يَكْفِيكَ » ، فَفَصْلُهُ فَلَمْ
يَكْفِهِ ^(٤) — : حَصِينَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : « أَقْطَعُهُ قَبَاءً » ، فَقَطَعَهُ قَيْصًا .
لَا إِنْ قَالَ : « يَكْفِيكَ » ، فَقَالَ : « أَقْطَعُهُ » ^(٥) .

* * *

فَصْلٌ

وَتَجِبُ أَجْرَةٌ — فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ — بِمَقْدَرٍ ؛ وَتُسْتَحَقُّ
كَامِلَةً بِتَسْلِيمِ عَيْنٍ أَوْ بَذْلِهَا ؛ وَتُسْتَقَرُّ بِفَرَاغِ عَمَلٍ مَا يَبِيدُ مُسْتَأْجِرٌ ،

(١) كَذَا فِي ز. ش. وَفِي ع : « أَوْ مَحْمُولًا » . وَصَحَّفَ فِي عِبَارَةِ الْغَايَةِ ٢١٥
بِلَفْظِ : « . . . مَحْمُولًا » .

(٢) ذَكَرَ فِي ز. بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ أَسْلَمَ صَبِيحَتَهُ » ، أَوْ زَوْجَ امْرَأَتِهِ
لِنَشْوَرٍ .

(٣) كَذَا فِي ز. ع. وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « أَجْرَةٌ » .

(٤) فِي ع : « يَكْفِيهِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٥) وَرَدَ بِهَامِشِ ع مَعَ عَلَامَةِ التَّصْحِيحِ ، زِيَادَةُ مَذْكُورَةٍ فِي الشَّرْحِ : « فَقَطَعَهُ » .

وبدفع^(١) غيره معمولاً ، وباتهاء المدة ، ويبدل تسليم عين لعمل في
الذمة : إذا مضت مدةً يمكن الاستيفاء فيها .

ويصح شرطُ تعجيلها وتأخيرها^(٢) ، ولا^(٣) تجب يبدل في فاسدة ؛ فإن
تسلم : فأجرة المثل وإن لم يتتفع .

وإذا أُنقضت^(٤) إجارة أرض — وبها غراسٌ أو بناءٌ لم يشترط
قلعه^(٥) ، أو شرط بقاؤه — : خير مالُها بين أخذِهِ بقيمته ، أو
تركه بأجرته ، أو قلعه وضمانِ تقصيه ؛ ما لم يقلعه مالِكه ، ولم^(٥)
يكن البناء مسجداً أو نحوَه : فلا يُهدم ، وتلزم الأجرة إلى زواله .
ولا يعاد بغير رضارب الأرض .

وفي « الفائق » : « قلتُ : لو كانت الأرض وفقاً لم يُتملك إلا
بشرط واقف ، أو رضا^(٦) مستحق » . المنتقحُ : « بل إذا حصل به
نفعٌ كان له ذلك » .

والقلعُ على مستأجر ، وكذا تسويةُ حُفر ، إن اختاره ،
وإن شرط قلعه : لزمه^(٧) وليس عليه تسويةُ حُفر ، ولا إصلاحُ

(١) كذا في زع والفاية ١١٦ . وفي ش : « وبدفع » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زش والفاية وأصله . ثم أصلحت فوقها بإلغاء .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مدة » .

(٤) كذا في زش والفاية ٢١٧ وأصله . ثم أصلح بهامشها هكذا : « قلعه » .

(٥) في ش : « وما لم » ، وزيادة « ما » من الشرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « أو برضا » ، وزيادة الباء من الشرح . وفي الفاية :

« أو لإرضاء » ، وزيادة الألف تحريف .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « قلعه » . وانظر الفاية .

أرض — إلا بشرط . ولا على رب الأرض غرامة تقصير .
 وإن بقي زرعٌ بلا تفریطٍ مستأجر: لزم تركه بأجرته؛ وبتفریطه:
 فللمالك^(١) ذلك ، وأخذُه بقينته — ما لم يختَر مستأجرٌ قلَّعه
 وتفریطها في الحال .
 وأكثَرُ مدةٍ لزوعٍ لا يكْمُل فيها: إن شرط قلَّعه بمدها صح،
 وإلا^(٢) فلا .
 ومتى أُنْقِضَتْ: رَفَعَ يَدَهُ ، ولم يلزمه ردُّ ولا مَثْوَتُهُ^(٣) كَمُودَعٍ .
 ولمشترطٍ عدمَ سفرٍ بمُوجَرَةٍ ، أُلْفِسَ بِه .
 ومن وجبت عليه دراھمٌ بمقدَرٍ ، فأعطى عنها دنانيرَ ، ثم أنفسخ —
 رجع^(٤) بالدراھم .

* * *

(١) كذا في زع ، وهو الأظهر . وفي ش : « فللمالك » .
 (٢) قوله : « وإلا فلا » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .
 (٣) كذا في زع والناية ٢١٨ ، وهو أولى . وفي ش : « مؤنة » .
 (٤) أسقط هذا وما بعده من ش ، وأدرج في المرح .

باب

« السَّبْقُ »^(١) : الْمَجَارَةُ بَيْنَ حَيَوَانٍ وَنَحْوِهِ . و « الْمُنَاصَلَةُ » :
الْمُسَابَقَةُ بِالرَّمْيِ .

وتَجُوزُ^(٢) فِي سَفْنٍ وَمَزَارِقٍ وَطُيُورٍ وَغَيْرِهَا ، وَعَلَى الْأَقْدَامِ ،
وَكُلُّ^(٣) الْحَيَوَانَاتِ لَا بَعُوضٍ ، إِلَّا فِي^(٤) خَيْلٍ وَلِبَلٍ وَسَهَامٍ بِشُرُوطِ
خَمْسَةٍ :

١ — أَحَدُهَا : تَعْيِينُ الْمَرْكُوبَيْنِ وَالرُّمَاتِ بِرُؤْيَةٍ^(٥) ، كَأَنَّا أَثْنَيْنِ أَوْ
جَمَاعَتَيْنِ ، لَا الرَّاكِبَيْنِ ، وَلَا الْقَوْسَتَيْنِ .

٢ — الثَّانِي : اتِّحَادُ الْمَرْكُوبَيْنِ أَوْ الْقَوْسَتَيْنِ بِالنَّوْعِ .

فَلَا تَصِحُّ^(٦) بَيْنَ عَرَبِيٍّ وَهَجَجِيٍّ ، وَلَا قَوْسٍ عَرَبِيَّةٍ وَفَارَسِيَّةٍ .

٣ — الثَّلَاثُ : تَحْدِيدُ الْمَسَافَةِ وَالنَّايَةِ ، وَمَدَى رَمْيٍ بِمَا جَرَتْ
بِهِ الْعَادَةُ .

٤ — الرَّابِعُ : عِلْمُ عَوْضٍ وَإِبَاحَتِهِ ، وَهُوَ : تَمْلِيكَ بِشَرَطٍ سَبْقِهِ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ الْإِقْتِنَاعِ ٣٧/٤ . وَفِي عَشِّ وَالْفَائِ ٢٢٠ : « الْمُسَابَقَةُ » . وَمِنْهَا
هَذَا وَاجِدٌ خِلَافًا لِمَا يُؤَمِّمُهُ صَنِيعُ الْخَارِجِ ، وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لَهَا مَأْخُوذًا مِنَ الْأَوَّلِ .

(٢) كَذَا فِي زَشِّ وَالنَّايَةِ ، أَيْ الْمُسَابَقَةِ . وَفِي ع : « وَتَجُوزُ » أَيْ السَّبْقِ .

(٣) كَذَا فِي زَشِّ . وَفِي ع : « وَبِكُلِّ » ، وَهُوَ الْأَوَّلُ .

(٤) فِي زَشِّ زِيَادَةُ مِنَ الْفَرَسِ : « مُسَابَقَةُ » . وَقَوْلُهُ : « بَعُوضٌ » ، صَحَّفَ فِي النَّايَةِ

٢٢١ بِالرَّاءِ .

(٥) فِي عِزِّ تَحْتَ السُّطْرِ ، زِيَادَةُ : « فِيهَا » . وَفِي زَشِّ زِيَادَةُ : « سَوَاءٌ » . وَكِلْتَا هَاتَيْنِ
مِنَ الْفَرَسِ وَإِنْ وَرَدَتْ الثَّانِيَةُ فِي النَّايَةِ .

(٦) كَذَا فِي زَشِّ . وَأَهْمَلُ فِي زَشِّ . وَفِي ع وَالنَّايَةِ : « يَصِغُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ عَلَى مَا نَقَدَّمُ .

(م ٣٧ — مِنْهُنَّ الْإِرَادَاتُ)

٥ — أَلْخَوَاصُ : أَلْخُرُوجُ عَنْ شِبْهِ قِمَارٍ : بَأَنْ لَا يُخْرِجَ جَمِيعُهُمْ .
فَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ ^(١) غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا — عَلَى أَنْ مِنْ سَبَقِ
أَخَذَهُ : جَازَ فَإِنْ جَاءَا مَعًا : فَلَا شَيْءَ لَهُمَا ؛ وَإِنْ سَبَقَ مُخْرِجٌ : أَحْرَزَهُ
وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا ؛ وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ : أَحْرَزَ سَبَقَ صَاحِبِهِ .
وَإِنْ أَخْرَجَا مَعًا : لَمْ يُجْزَ ، إِلَّا بِمَحْطَلٍّ لَا يُخْرِجُ شَيْئًا . وَلَا يَجُوزُ
أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ يُكَافِي مَرْكُوبَهُ مَرْكُوبَيْهِمَا ، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَهُمَا .
فَإِنْ سَبَقَا : أَحْرَزَا سَبَقَيْهِمَا ، وَلَمْ ^(٢) يَأْخُذَا مِنْهُ شَيْئًا . وَإِنْ سَبَقَ
هُوَ ^(٣) أَوْ أَحَدُهُمَا : أَحْرَزَ السَّبَقَيْنِ . وَإِنْ سَبَقَا مَعًا : فَسَبَقُ
مَسْبُوقٍ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ قَالَ غَيْرُهُمَا : « مِنْ سَبَقٍ أَوْ صَلَّى فَلَهُ عَشْرَةٌ » ، لَمْ يَصَحَّ مَعَ
أَمْنَيْنِ . وَإِنْ زَادَ ، أَوْ قَالَ : « ... وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ » ، وَكَذَا
عَلَى التَّرْتِيبِ لِلْأَقْرَبِ لِسَابِقٍ ^(٤) — : صَحَّ .
وَخَيْلُ الْحَلَبَةِ مَرْتَبَةٌ : « مُجَلٌّ » ف « مُصَلٌّ » ف « تَال »
ف « بَارِعٌ » ف « مَرْتَاخٌ » ف « خَطِيٌّ » ف « عَاطِفٌ » ف « مُؤَمِّلٌ »
ف « لَطِيمٌ » ف « سُكَيْتٌ » ف « فِسْكَيلٌ » .
وَيَصَحُّ عَقْدٌ — لَا شَرْطٌ — فِي : « إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ كَذَا ، وَلَا أَرْمِي

(١) فِي عِوَضِ السُّطْرِ ، زِيَادَةُ مِنَ التَّرْسِ ، هِيَ : « مِنْ » .

(٢) فِي النِّهَايَةِ ٢٢٢ : « وَمَا لَمْ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٣) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي النِّهَايَةِ وَأَصْلُ ز . وَوَرَدَ فِي عِوَضِ ، كَمَا وَرَدَ بِهَامِشِ زِ بِحُطِّ آخِرِ مَعَ

عَلَامَةُ التَّصْحِيحِ . وَصَنِيعُ الشَّارِحِ يَقِيدُ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَنِ ، فَأَيْبَتَاهُ احْتِطَا .

(٤) كَذَا فِي زِعِ وَالنِّهَايَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ش : « السَّابِقُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

أَبْدًا أَوْ شَهْرًا ؛ أَوْ « أَنْ السَّابِقَ يُطْعِمُ السَّبِقَ أَصْحَابَهُ أَوْ بَعْضَهُمْ
أَوْ غَيْرَهُمْ » .

* * *

فصل

والمسابقة جَمَالَةٌ : لَا يَتَوَخَذُ بَعْوَصَهَا رَهْنٌ وَلَا كَفِيلٌ ، وَلِكُلِّ
فَسْخُهَا مَا لَمْ يَظْهَرِ الْفَضْلُ لِمُصَاحِبِهِ : فَيَمْتَنِعَ عَلَيْهِ .
وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ أَحَدِ الْمُرَكَّوَيْنِ ، لَا أَحَدِ الرَّكَبَيْنِ ،
أَوْ تَلَفِ إِحْدَى الْقَوْسَيْنِ .

وَسَبَقٌ فِي خَيْلٍ مَتَابِلَتَيْنِ^(١) الْعُنُقِ : بِرَأْسٍ ؛ وَفِي مُخْتَلَفَيْهِمَا
وَأَبْلٍ : بِكَتِفٍ .

وَيُحْرَمُ أَنْ يَجْتَنِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ فَرَسِهِ أَوْ وَرَاءَهُ فَرَسًا يَحْرُضُهُ عَلَى
الْعَدُوِّ ، وَأَنْ يَصْبِيحَ بِهِ فِي وَقْتِ سَبَاقِهِ — لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا جَلَبَ ، وَلَا جَنْبَ^(٢) » ... » .

* * *

فصل

وَشَرَطُ الْمُنَاصَلَةِ^(٣) ١ — : كَوْنُهَا عَلَى مَنْ يُحْسِنُ الرَّمْيَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٢٣ . وَفِي ش : « مَتَابِلِ » .

(٢) فِي شِ زِيَادَةً : « فِي الرَّهَالِ » . وَهِيَ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ ، وَمُدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَصَحَّفَ فِي النَّايَةِ ٢٢٤ بِالْهَاءِ . وَفِي ش : « الْمُنَاصَلَةُ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ .

إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ إِسْمًا لَا فِعْلًا .

ويبطل^(١) فيمن لا يُحسِنها من أحد الحزبين؛ ويُخرجُ مثله من الآخر. ولهم الفسخ: إن أحبوا.

وإن تعاقدوا ليقتسموا بعد العقد حزبين برضاهم— لا بقرعة—: صَح، ويجعل لكل حزب رئيس^٢، فيختارُ أحدهما واحداً ثم الآخر آخر^٣، حتى يفرغوا. وإن تشاحا فيمن يبدأ بالخيرة: أقرعا. ولا يجوز جعلُ رئيس الحزبين واحداً، ولا الخيرة في تمييزها إليه.

٢ — الثاني: معرفة عدد الرمي والإصابة.

٣ — الثالث: تبيين^(٢) كونه مُفاضلةً — ك « أَيْثَا فَضَّلَ صاحبه بخمس إصاباتٍ من عشرين رميةً، فقد سبق ». — أو مُبادرةً: ك « أَيْثَا سَبَقَ إِلَى خَمْسِ إصاباتٍ من عشرين رميةً، فقد سبق » — ولا يلزم، إن سبق إليها واحدٌ، إتمام الرمي — أو مُحاطةً: بأن يُحطَّ ما تساويا فيه: من إصابة من رمي معلوم، مع تساويهما في الرميات، فأيهما فضل بإصابة معلومة فقد سبق.

وإن أطلقا الإصابة، أو قالا: « خَوَاصِلُ » — تناولها على أى صفة كانت.

وإن قالا: « خَوَاسِقُ » أو « خَوَازِقُ » بالزاي، أو « مُقَرَّطُسُ »:

(١) كذا في ز. وفي ع ش: « وتبطل ». والغاية: « فتبطل » والكل صحيح.

(٢) كذا في زع، أى إظهار. وفي ش والغاية ٢٢٥: « وتبين » أى ظهور.

وهو تحريف. وانظر الشرح، والإقناع ٤٥/٤.

ما خرق الغرض وثبت فيه ؛ أو « خوارق » بالراء ، أو « موارق » :
 ما خرقه ولم يثبت ؛ أو « خواصر » : ما وقع في أحد جانبيه ؛
 أو « خوارم » : ما خرم جانبه أو « حواي » : ما وقع بين يديه ثم وثب
 إليه ؛ أو شرطاً إصابة موضع منه — كدائره — : تقيدت به .
 ولا يصح شرط إصابة نادرة ، ولا تناضلها على أن السبق
 لأبديهما^(١) رمياً .

٤ — الرابع : معرفة قدره طولاً وعرضاً ، وتمسكاً وارتفاعاً .
 وإن تشاحاً في الابتداء : أقرع . وإذا بدأ في وجه : بدأ الآخر
 بالثاني^(٢) .

وسن جعل غرضين : إذا^(٣) بدأ أحدهما بفرض ، بدأ
 الآخر بالثاني .

وإن أطارته الريح ، فوق السهم موضعه — [وشرطهم^(٤)] :
 خواسق ، أو نحوها — : لم يحتسب له به ولا عليه .
 وإن عرض عارض — : من كسر قوس ، أو قطع وتر ، أو
 ربح شديدة — : لم يحتسب بالسهم . وإن عرض مطر أو ظلمة :
 جاز تأخير .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لا يمدوها » ، وهو تصحيف مفسد المعنى .

(٢) كذا في ز . وفي ع والغاية : « في الثاني » . وهو لفظ ش وإن أدبعت « في »
 مع كلام الشارح .

(٣) كذا في زع . وفي ش . « وإذا » ، ولعل الواو من الشارح ، لا الناسخ .

(٤) وردت هذه الزيادة في زع والغاية ٢٢٦ ، وسقطت من ش .

وكرمه مدح أحدهما أو المصيب، وعيب المخطئ. لما فيه : من
كسر قلب صا به .

ومن قال : « أريم عشرة أسهم ، فإن كان صوابك أكثر من
خطأئك^(١) فلك درهم » ، أو : « ... فلك^(٢) بكل سهم أصبت به
درهم » ، أو : « أريم هذا السهم ، فإن أصبت به فلك درهم » —
صح ، ولزمه بذلك . لا إن قال : « ... وإن أخطأت فعليك
درهم » .

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية : « خطأك » . وقد سرحوه .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ن : « لك » ، ولعله تحريف .

كتاب

« أَلْعَارِيَّةُ » : العَيْنُ المَأْخُوذَةُ لِلاتِّفَاعِ بِهَا^(١) بِلا عَوْضٍ .
و « الإِعَارَةُ » : إِبَاحَةُ نَفْعِهَا بِلا عَوْضٍ . وَتُسْتَحَبُّ ، وَتَتَعَدُّ بِكُلِّ
قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا .

وَشَرْطُ : ١ ، ٢ ، ٣ — كَوْنُ عَيْنٍ مُتَّفَعًا بِهَا مَعَ بَقَائِهَا ، وَكَوْنُ
مُعِيرٍ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ شَرْعًا ، وَمُسْتَعِيرٍ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ لَهُ .
وَصَحَّ فِي مُؤَقَّتَةٍ شَرْطُ عَوْضٍ مَعْلُومٍ ، وَتَصِيرُ إِجَارَةً .
وَإِعَارَةٌ تَقْدِيرٌ وَنَحْوُهُ لَا مَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ ، مَعَ بَقَائِهِ ، قَرْضٌ .
٤ — وَكَوْنُ نَفْعٍ مَبَاحًا وَلَوْ لَمْ يَصْنَحْ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهُ : كَكَلْبٍ
لصِيدَ ، وَفِعْلٍ^(٢) لِيَضْرَبَ .

وَتَجِبُ إِعَارَةُ مُصْحَفٍ لِمَحْتَاجٍ لِقِرَاءَةٍ : إِذَا^(٣) عَدَمَ غَيْرَهُ .
وَتُكْرَهُ إِعَارَةُ أُمَّةٍ جَمِيلَةٍ لَذَكَرٍ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ، وَأُسْتَعَارَةُ أَصْلِهِ
لخدمته .

وَصَحَّ^(٤) رَجُوعُ مُعِيرٍ وَلَوْ قَبْلَ أَمَدٍ عَيْنِهِ ، لَا فِي حَالٍ يَسْتَفْزِرُ
بِهِ مُسْتَعِيرٌ .

فَمَنْ أَعَارَ سَفِينَةً لِحُلٍّ ، أَوْ أَرْضًا لِدْفَنِ مَيْتٍ أَوْ زَرْعٍ — : لَمْ

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةِ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مُطْلَقًا » .

(٢) كَذَا فِي ز ع وَالْفَايَةُ ٢٢٧ . وَفِي ش : « أَوْفَعْل » ، وَامِلُ الزِّيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي ز ، دُونَ ع ش . وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي ز ش وَالْفَايَةُ ٢٢٨ . وَأَسْلَع . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا هَكَذَا : « وَيَصَحَّ » .

يرجع حتى ترسى ^(١) أو يئلى ^(٢) أو يُحصَدَ ، إلا أن يكون يُحصَدُ
قصيلاً .

وكذا حائطٌ للحلِ خشب لتسقيفٍ أو سُترةٍ ، قبل أن يسقط .
فإن سقط لهدم أو غيره : لم يُعدَ إلا بإذنه ، أو عند الضرورة :
إن لم يتضرر الحائطُ .

ومن أعير ^(٣) أرضاً لغرسٍ أو بناءٍ ^(٤) ، وشرط قلعه بوقتٍ أو
رجوعٍ - : لم عنده ، لا تسويتها بلا شرط .

وإلا : فلم يُعير أخذهُ بقيمته ، أو قلعه ويضمن نقصه . ومتى
أختاره ^(٥) مستعيرٌ : سواها .

فإن أباهما مُعيرٌ ^(٦) ، والمستعيرُ من أجرَةٍ وقلعٍ - : ييمتُ
أرضٌ بما فيها إن رَضِيََا أو أحدهما ، ويُجبرُ الآخرُ . ودفعُ ربِّ
الأرض قيمتها فارغةً ، والباقي للآخر .

ولكلُّ بيعٍ ماله منفرداً ؛ ويكونُ مشتريَ كبائعٍ .

(١) كذا في الأصول . وضبط في ز بكسر السين وفتح الياء ، كما ورد بهامشها حاشية :
« بكسر السين » . وهو خطأ وسبق قلم من المصنف . فقد صرح في المختار (رسا) بأن
بابه هداورما . وهو الذى يؤخذ من اللسان ٣٥/١٩ - ٣٦ ، والتاج ١٠/١٤٩ . كما يؤخذ
منهما أن الرباعى (أرسى) يرد لازماً ومتعدياً . فإنا هنا نبين للمفعول من الرباعى المتعدي .
أما إن كان من الثلاثى فهو مصحف عن « ترسو » .

(٢) ورد في ع ، فوق السطر ، زيادة مذكورة في الفرح : « الميت » .

(٣) كذا في زع والناية ٢٢٩ . وفي ش : « أمار » ، ولعله تصحيف .

(٤) في ش : « أولبناء » ، وزيادة اللام من الفرح .

(٥) كذا في ع ش . وفي ز : « اختار » . وصنيم الشارح يفيد أن الماء من لائن ،
فأثبتها احتياطاً .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « الأرض » .

وإن^(١) أَيْيَاهُ : تَرَكَ بِحَالِهِ . وَلِئِمِيرِ الْأَتْفَاعِ بِأَرْضِهِ عَلَى وَجْهِ
لَا يُفْرُجُ بِمَا فِيهَا . وَلِئِمِيرِ الدُّخُولِ لِسَقْيِ وَإِصْلَاحِ وَأَخْذِ نَمْرٍ ،
لَا لِفَرَجٍ وَنَحْوِهِ .

وَلَا أَجْرَةً مِنْذُ رَجَعُ ، إِلَّا فِي الزَّرْعِ .
وَإِنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى بَعْدَ رَجُوعِهِ ، أَوْ أَمَدَهَا فِي مُوَقَّتَةٍ — :
فَقَاصِبٌ .

وَالْمَشْتَرِيَّ وَالْمُسْتَأْجِرَ بِعَقْدِ^(٢) فَاسِدٍ ، كَمُسْتَعِيرٍ .
وَمَنْ حَمَلَ سَيْلًا إِلَى أَرْضِهِ بِذَرْعٍ غَيْرِهِ : فَلَرَبَّهُ مُبَقًى إِلَى حَصَادٍ ،
بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ .

وَحَمَلُهُ لِنَرَسٍ أَوْ نَوًى وَنَحْوِهِ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ ، فَيَنْبَتُ^(٣) —
كَغَرَسٍ مَشْتَرٍ شَقِصًا : يَأْخُذُهُ شَفِيعٌ .
وَإِنْ حَمَلَ أَرْضًا بِغَرَسِهَا إِلَى أُخْرَى ، فَيَنْبَتُ كَمَا كَانَ — :
فَعَالِكُهَا ، وَيُجْبَرُ عَلَى إِزَالَتِهَا . وَمَا تَرَكَ لِرَبِّ الْأَرْضِ ، سَقَطَ
طَلَبُهُ بِسَبَبِهِ^(٤) .

* * *

فصل

وَمُسْتَعِيرٌ — فِي أَسْتِيفَاءِ نَفْعٍ — كَمُسْتَأْجِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعِيرُ

(١) كَذَا فِي رِعِّ وَالْغَايَةِ . وَلِي ش : « فَإِنْ » .

(٢) كَذَا فِي زِعِّ وَالْغَايَةِ . وَلِي ش : « بَعْدَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زِعِّ وَالْغَايَةِ . وَلِي ش : (فَنَبَتَ) ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زِشِّ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا : « بِمِثْلِهِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَصَحِيفٌ .

ولا يؤجر إلا بإذن^(١) .

فإن خالف ، فتلقت عند الثاني — : صَمْنُ أَيُّهَا شَاء . والقرارُ
على الثاني : إن عَلِمَ ؛ وإلا : صَمِنَ العين في عارية ، وَيَسْتَقِرُّ ضَمَانُ
المنفعة على الأول .

والتواري المقبوضة غَيْرَ وَقَفٍ — : كَكْتَبِ علم ونحوها^(٢) ،
تلقت بلا تفريط — مضمونة ، بخلاف حيوان موصى بنفعه ، بقيمة
متقومة يوم تلف ؛ ومثل مثلية .

وَيَلْغُو شرطُ عدم ضمانها ، كشرط ضمان أمانة .
ولو أركب دابته منقطعا لله تعالى^(٣) ، فتلقت تحته — : لم يضمن ،
كرديف ربها ، ورائض ، ووكيل .

ومن قال : « لا أركب إلا بأجرة » ، فقال : « ما آخذُ أجرة^(٤) » ؛
أو أستمع المودعُ الوديعة بإذن ربها — : فعارية .

ولا يضمن ولد عارية سُلمَ معها ، ولا زيادة عنده — كموَجَّرَة —
بلا تعدد^(٥) . ولا هي أو جزؤها ، باستعمال بمعروف . ويُقبل قولُ
مستعير يمينه : « إنه لم يَتَعَدَّ » .

وعليه مئونة ردها ، كمغصوب . لا مئونها عنده .

(١) ورد في ز بعد ذلك ، ضروبا عليه : « ولا يضمن مستأجر » .

(٢) في ع زيادة : « إذا » ، وأملها من الناسج .

(٣) ورد هذا في ز ع ، دون ش والفاة ٢٣١ .

(٤) في ش زيادة : « فعارية » . وهو من كلام الشارح .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش : « قيد » ، وهو تصحيف شيب .

وَيَبْرَأُ بَرْدُ الدَّابَّةِ وَغَيْرَهَا ، إِلَى مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِهِ عَلَى يَدِهِ — :
كَسَائِسٍ وَخَازِنٍ ، وَزَوْجَةٍ ، وَوَكِيلٍ نَعَامٌ فِي قَبْضِ حَقْوَقِهِ . —
لَا بَرْدَهَا إِلَى إِصْطَبْلِهِ أَوْ غَلَامِهِ .
وَمَنْ سَلَّمَ لَشَرِيكَهِ الدَّابَّةَ ^(١) ، فَتَلَفَتْ بِلَا تَفْرِيطٍ أَوْ تَعَدُّدٍ ؛ لَمْ يَضْمَنْ .

* * *

فصل

وَإِنْ اُخْتَلَفَا — فَقَالَ : « آجَرْتُكَ » ، قَالَ : « بَلْ أَعَرْتُنِي » — قَبْلَ
مُضِيِّ مَدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ : فَقَوْلُ قَابِضٍ ؛ وَبَعْدَهَا : فَقَوْلُ مَالِكٍ فِيْمَا
مَضَى ، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ .
وَكَذَا لَوْ ادَّعَى : « أَنَّهُ زَرَعَ عَارِيَةً » ، وَقَالَ رَبُّهَا : « . . . إِبْجَارَةٌ » ؛
و : « أَعَرْتُنِي » أَوْ « آجَرْتُنِي » ، قَالَ ^(٢) : « بَلْ غَصَبْتَنِي ^(٣) » ؛
أَوْ : « أَعَرْتُكَ » ، قَالَ : « بَلْ آجَرْتُنِي » ، وَالْبَهِيمَةُ تَالِفَةٌ ؛ أَوْ اُخْتَلَفَا
فِي رَدِّهَا — : فَقَوْلُ مَالِكٍ ؛ وَكَذَا : « أَعَرْتُنِي » أَوْ « آجَرْتُنِي » ،
فَقَالَ : « . . . غَصَبْتَنِي ^(٤) » ؛ فِي الْأَجْرَةِ وَرَفْعِ الْيَدِ .
و : « أَعَرْتُكَ » ، فَقَالَ : « أَوْدَعْتَنِي » — فَقَوْلُ مَالِكٍ ، وَلَهُ قِيَمَةُ
تَالِفَةٍ . وَكَذَا فِي عَكْسِهَا ، وَلَهُ أَجْرَةٌ مَا اتُّنِّعَ بِهَا .

* * *

(١) وَرَدَ بِهَامِشٍ ز : « حَكَمَ تَلَفِ الدَّابَّةِ عِنْدَ الشَّرِيكِ » .

(٢) كَذَلِكَ فِي زَعِ وَالْقَايَةِ ٢٣٣ . وَفِي ش : « فَقَالَ » ، وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي ع ، وَهُوَ الْمَلَامُ لِمَا بَعْدَ ، وَلَمْ يَرُدَّ فِي زَشِ وَالْقَايَةِ . وَذَكَرْنِي الشَّرْحِ .

(٤) أَيْ وَالْمَنْ قَايَمَةٌ ، كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ .

كتاب^(١)

« النَّصْبُ » : أَسْتَيْلَاهُ غَيْرُ حَرْبِيٍّ عُرْفًا ، عَلَى حَقٍّ غَيْرِهِ ، قَهْرًا

بِغَيْرِ حَقٍّ .

وَيُضْمَنُ عَقَارٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ وَقِنْ بِنَصْبٍ^(٢) . لَكِنْ لَا تَثْبُتُ^(٣) يَدُهُ
عَلَى بَضْعٍ فَيَصِحُّ تَرْوِيحُهَا ، وَلَا يُضْمَنُ نَفْعُهُ .

وَأِنْ غَضِبَ خَمْرٌ مُسَلَّمٌ : ضَمِنَ مَا تَخَلَّلَ بِيَدِهِ ، لَا مَا تَخَلَّلَ
مِمَّا جُمِعَ بَعْدَ إِرَاقَةٍ^(٤) .

وَتُرَدُّ^(٥) خَمْرٌ ذِمِّيٌّ مُسْتَتَرَةٌ — كَخَمْرِ خَلَّالٍ — وَكَلْبٌ يُقْتَنَى ،
لَا قِيَمَتُهُمَا^(٦) مَعَ تَلْفٍ ، وَلَا جَلْدٌ مِيتَةٌ غَضِبَ : لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِدَبْعٍ .
وَلَا يُضْمَنُ حُرٌّ بِأَسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ — وَيُضْمَنُ^(٧) ثِيَابٌ صَغِيرٌ وَحُلِيٌّ ،
لَا دَابَّةٌ عَلَيْهَا مَالُكُهَا الْكَبِيرُ وَمَتَاعُهُ — وَإِنْ أَسْتَعْمَلَهُ كَرِهًا أَوْ حَبْسَهُ
مُدَّةً : فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ، لَا إِنْ مَنَعَ — وَلَوْ قِنًا — الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ حَبْسٍ .
وَلَا يُضْمَنُ رِبْحٌ فَاتٍ بِحَبْسٍ مَالٍ تِجَارَةً .



(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٣٤ . وَفِي شِ وَالْإِتْنَاعِ ٦٣/٤ : « بَابٌ » .

(٢) فِي شِ : « بِنَصْبِهِ » ، وَزِيَادَةُ الْمَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ : « تَثْبُتُ عَلَى بَضْعٍ أَمَةً » ، فَأُدْرَجَ الْمَنَى فِي الشَّرْحِ وَبِالْمَكْسِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ ، وَفِي شِ : « إِرَاقَتُهَا وَبَرْدٌ » وَفِيهِ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَاضْرُفُ النَّايَةِ .

(٥) كَذَا فِي زِشِ . وَفِي عِ — وَكَذَلِكَ النَّايَةِ — : « خَمْرٌ » ، لِأَنَّ النَّاءَ أَضْبَغَتْ

بِخَطِّ آخِرٍ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، أَيْ الْحُرِّ وَالْكَلْبِ . وَفِي شِ : « قِيَمَتُهَا » ، وَهُوَ نَحْرِيْبٌ .

(٧) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِشِ وَالنَّايَةِ ، : « وَضَمِنَ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

فصل

وعلى غاصب ردُّ منصوب قدَّر عليه ، ولو بأضعاف قيمته : لكونه
يُنَى عليه ، أو بُعِدَ ، أو خُلطَ بتميز ، ونحوه .
وإن قال ربُّ مبعَّدٍ : « دعه » ، وأعطى أجره ردُّه إلى بلدِ غصبه .
لم يجب .

وإن ستر بالمسامير : باباً قلعها ، وردّها .
وإن زرع الأرض : فليس لرَبِّها — بعدَ حصدٍ — إلا الأجرُ ،
ويُخبرُ قبلَه بين تركه إليه بأجرته ، أو تأكده بنفقته ، وهى : مثلُ
البذر ، وعوضُ لواحقه .

وإن غرس أو بنى فيها : أخذ بقلع غرسه ^(١) أو بنائه ، وتسويتها ،
وأرش تقصها ، وأجرتها — حتى ولو كان أحدَ الشريكين ، أو لم
ينصبها لکن : فعله بنير إذن . ولا يملك أخذَه بقيمته . وإن وهب
لمالكها : لم يُجبر على قبوله .

ورطبةٌ ونحوها كزرع ، لا غرس .
ومتى كانت آلاتُ البناء من منصوب : فأجرُها مبنيةٌ ، ولا
يملك هدمها . وإلا : فأجرُها . فلو آجرها ^(٢) : فالأجرُ
بقدر قيمتهما .

(١) كذا فى زع والناية ٢٣٥ . وفى ش : « غراسه » وكلاما صواب وإن كان
الثانى أول . انظر المختار والمصباح .

(٢) كذا فى ز . وفى ع ش والناية : « أجرها » . وتقدم مثله مزارا .

ومن غصَب أرضاً وِغراساً منقولاً من واحد ، فغرسه فيها —
لم يَمَلِكْ قَلَمَهُ . وعليه — إن فعل ، أو طلبه ربهما لغرض صحيح —
تسويتها ونقصها ، ونقصُ غراسٍ ^(١) .

وإن غصَبَ خشباً ، فرقعه به سفينَةً — : قُلع ، ويُهمَل مع خوف
حتى تُرْسَى ^(٢) . فإن تعذّر : فلمالك أخذ قيمته ، وعليه أجرته
إليه ونقصه .

وإن غصَبَ ما خاط به جُرْحٌ محترم ، وخيفَ بقلمه ضررُ
آدميٍّ أو تلفٌ غيره — : فقيمتُهُ . وإن حلَّ لناصرٍ : أمرٌ بذبحه ،
ويردُّه كبعد موتٍ غير آدميٍّ .

ومن غصَبَ جوهرةً ، فابتلعها بهيمةٌ — : فكذلك .

ولو أبتلعتْ شاةٌ شخصَ جوهرةٍ آخرَ غيرَ مفضوبةٍ ، ولا
تخرج إلا بذبحها — وهو أقلُّ ضررٍ ^(٣) — : ذُبَحَتْ ، وعلى ربِّ
الجوهرة ما نقص به : إن لم يفرط ربُّ الشاة بكون يده عليها .

وإن حصلَ رأسُها بإناءٍ ، ولم تُخرج ^(٤) إلا بذبحها أو كسره —
ولم يفرطاً — : كُسِرَ ، وعلى مالكها أرشُهُ . ومع تفريطه : تُذْبَحُ
بلا ضمانٍ . ومع تفريط ربه : يُكسر بلا أرشٍ .

(١) في ع زيادة : « بقلمه » . وم ترد في الشرح .

(٢) ضبط في ز : بفتح التاء والباء وكسر السين . وسبق الكلام عليه .

(٣) كذا في ز والغاية ٢٣٧ ، على الإضافة . أي أقل ضرر يحدث . وفي ع ش :

« ضرراً » على التمييز . وهو ظاهر .

(٤) كذا في ز وفي ع ش والغاية : « يخرج » . وكل صحيح .

وَيَتَمَيَّنُ فِي غَيْرِ مَا كَوْلَهُ كَسْرُهُ . وَيَجْرُمُ تَرْكُ الْحَالِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ .

وَلَوْ حَصَلَ مَالُ شَخْصٍ فِي دَارٍ آخَرَ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ بِدُونِ تَقْضِيٍّ :-
وَجِبَ ، وَعَلَى رَبِّهِ ضَمَانُهُ : إِنْ لَمْ يَفِرْطْ صَاحِبُ الدَّارِ .
وَمَتَّى ^(١) غَضَبَ دِينَارًا ^(٢) ، فَحَصَلَ فِي مِجْبَرَةٍ آخَرَ أَوْ نَحْوِهَا ، وَعُسْرُ
إِخْرَاجِهِ — : فَإِنْ زَادَ ضَرَرُ الْكَسْرِ عَلَيْهِ فَعَلَى الْقَاصِبِ بَدْلُهُ ، وَإِلَّا
تَمَيَّنَ الْكَسْرُ وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ^(٣) .

وَإِنْ حَصَلَ بِلاَ غَضَبٍ وَلَا فَعْلٍ أَحَدٌ : كُسِرَتْ ، وَعَلَى رَبِّهِ
أَرْشُهَا ، إِلَّا أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْهُ : لَكُونَهَا ثَمِينَةً . وَبِفَعْلٍ رَبِّ الدِّينَارِ :
يُضَيَّرُ بَيْنَ تَرْكِهِ وَكَسْرِهَا ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا . وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ مِثْلِهِ : إِنْ
بَدَّلَهُ رَبُّهَا .

* * *

فصل

وَيَلْزَمُ رَدُّ مَغْضُوبٍ — زَادَ — بَرَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ : كَقِصَّارَةٍ ، وَسِمَنِ
وَتَعَلَّمَ صِنْعَةً . وَالْمُنْفَصِلَةِ : كَوَلَدٍ ، وَكَسْبٍ ،

(١) كَذَا فِي ز . وَلِي ع ش وَالنَّايَةُ : « مِنْ » . وَدَفَسَ الْخَارِجُ فِي بَعْضِ
مَبَاحِثِ الشُّعْبَةِ الْآتِيَةِ (٤٤٦/٢) « مِنْ » بِمَعْنَى . فَكَلَامًا صَحِيحًا .
(٢) فِي ع ش زِيَادَةٌ : « أَوْ نَحْوِهِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ الْفَرَحِ وَإِنْ وَاظَتْ لَفْظَ
النَّايَةِ : « نَحْوُ دِينَارٍ » .
(٣) كَذَا فِي ز وَالنَّايَةُ وَأَصْلُ ع ، أَيْ ضَمَانُ الْكَسْرِ وَدَفْعُ مَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ ، أَوْ
ضَمَانُ الْمِجْبَرَةِ فَهُوَ مَوْثُ لَفْظِي . ثُمَّ أَصْلَحَ لِي ع بِلَفْظِ ش : « ضَمَانُهَا » .

ولو غصب قنًا أو شبكة أو شرَّ كَأَفَامَسَك ، أو جارحًا أو فرسًا
فصاد به أو عليه أو غنم — : فلما لكه ، لا أجرته زمن ذلك .
وإن أزال أسمه — كنسج غزل ، وطحن حب أو طبخه ،
ونجّر خشب ، وضرب حديد وفضة ونحوهما ، وجعل طين كينا أو
فخارًا — : رده وأرشته إن نقص ، ولا شيء له . وللمالك ^(١) إجباره
على ردّ ما أمكن رده ، إلى حالته .

ومن حفر في ^(٢) منصوبة بشرًا ، أو شقّ نهرًا ، ووضع التراب
بها — : فله طمها لفرض صحيح ، ولو أبرى ^(٣) مما يتلف بها . وتصح
البراءة منه . وإن أراد مالكا : ألزم به .
وإن غصب حبا فزرعه ، أو ييضا فصار فراخا ، أو نوى أو
أغصانا فصار شجرا — : رده ، ولا شيء له .

فصل

ويضمن نقص منصوب ولو راحة مسك ، ونحوه ، أو نبات ^(١)
حية عبد .

وإن خصاه ، أو أزال ما تجب فيه دية من حر — : رده وقيّمته .

(١) كذا في ز ش ، وهو أول . وفي ع والناية ٢٣٨ : « ولالك » .
(٢) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، زيادة من الشرح هي : « أرض » .
(٢) كذا في زع والناية ٢٣٩ . وفي ش : « برى » . وهذا لازم ذلك .
تكلما صحيح على ما في المصباح والمختار . وتقدم نحوه غير مرة .
(٤) كذا في زع والناية ٢٤٠ . وفي ش : « نبات » ، وأدرجت الباء في الشرح .

وإن قطع ما فيه مقدّرٌ دونَ ذلك : فأكثرُ الأمرين . يرجع
 غاصبٌ غَرِمَ ، على جانٍ ، بأرْشٍ جنائية^(١) فقط .
 ولا يرُدُّ أرْشَ مَعِيبٍ — أَخَذَ^(٢) معه — بزواله .
 ولا يضمن نقصَ سعرٍ : كزوالِ زاد به . ويضمن زيادته ، لا
 مرضاً برئ^(٣) منه في يده ، ولا إن عاد مثلاً من جنسها ، ولا إن
 نقص فزاد مثله من جنسه ، ولو صنعةً بدلَ صنعةٍ نسيها .
 وإن نقص غيرَ مستقرٍّ — : كخِطَّةٍ أبتلت وعَفِنَتْ . — خَيْرٌ بين
 مثليها ، أو تركها حتى يَسْتَقِرَّ فسادها ، ويأخذها وأرْشَ نقصها .
 وعلى غاصبِ جنائيةٍ منصوبٍ وإتلافه — ولو على ربه أو ماله —
 بالأقلِّ من أرْشٍ أو قيمته^(٤) .
 وهي على غاصبٍ هَدَرٌ . وكذا على ماله ، إلا في قَوْدٍ : فيقتلُ
 بمبدٍ غاصبٍ ، ويرجع عليه بقيمته .
 وزوائدُ منصوبٍ — : إذا تلفت ، أو نقصت ، أو جَنَّتْ . — كهُوَ .

فصلٌ

وإن خلط ما لا يَتَمَيَّزُ : كزيتٍ ونقدٍ ، بمثلها — : لزمه مثله

(١) و ش : « جنائته » ، ولعل الهاء من كلام الشارح .
 (٢) و ش : « أخذه » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت في الناية .
 (٣) ف ع : « برأ » بفتح الراء من باب قطع . وهو لغة أهل الحجاز على ما في المختار .
 وراجع المساح .
 (٤) كذا في زع والناية ، وهو أولى . وفي ش : « وقيمه » .
 (م ٣٣ — منهي الإرداد)

منه . وبدونه أو خير^(١) منه ، أو غير^(٢) جنسه على وجه لا
يتميز -- : فشريكان بقدر قيمتيهما ، كاختلاطهما من غير غصب .
وحرّم تصرف^(٣) غاصب في قدر ماله فيه .
ولو اختلط درهم بدرهمين لآخر^(٤) — ولا تميز — فتلّف أثنان :
فابقيّ فينهما نصفين .

وإن غصب ثوباً فصبغه ، أو سويقاً فلتّه بزيت — فنقصت
قيمتها أو قيمة أحدهما — : ضمن النقص^(٥) . وإن^(٥) لم تنقص ولم
تزد ، أو زادت قيمتها — : فشريكان بقدر مالتيهما . وإن زادت قيمة
أحدهما : فلصاحبه .

فإن طلب أحدهما قلع الصبغ : لم يُجَبّ ، ولو ضمن النقص .
ويلزم المالك قبول صبغ وتزويق دار ونحوه ، وهب له . لا
مسامير سُمّر بها المنصوب .

وإن غصب صبغاً فصبغ به ثوباً ، أو زيتاً فلتّ به سويقاً — :
فشريكان بقدر حقيتهما ، ويضمن النقص .

(١) كذا في زرع والغاية ٢٤٠ . وفي ش : « بخير . . . بخير » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد في ز بعد ذلك ، ضرّوباً عليه : « خالط » .

(٣) بهامش ز حاشية : « من غير غصب . إقناع » : ٧٩/٤ . وقد ذكرت في الشرح

بلفظ : « بلا غاصب » . ولفظ الغاية : « ولا غصب الآخر » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « في المنصوب » .

(٥) كذا في ز ش والغاية وأصلع . ثم أصلحت منها بالقاء .

وإن غصب ثوباً وصبغاً فصبغه به : ردّه وأرثشَ نقصه ، ولا
شيء له إن زاد .

* * *

فصل

ويجب بوطء غاصب عالمًا تحريمه ، حدّ ، ومهرٌ ولو مطاوعةً ،
وأرثش بكاره ، ونقصٌ بولادة . والولدُ ملكٌ لربها . . ويضمنه
سقطاً — لا ، يتا بلا جنائية — بعشر قيمة أمّه . وقرارُهم معها
على الجاني . وكذا ولدٌ بهيمة .

والولدُ من جاهل حرّ ، ويُفدى — بانفصاله حياً — بقيمته
يوم وضعه .

١ — ويرجع مُعتاضٌ — غريم — على غاصب ، بنقص ولادة ، ومنفعة
فائتة بإياقٍ أو نحوه ^(١) ، ومهرٍ ، وأجرةٍ نفع ، وعرٍ ، وكسبٍ
وقيمة ولدٍ . وغاصبٌ على مُعتاض ، بقيمة ، وأرثش بكاره .

٢ — وفي إجارةٍ يرجع مستأجرٌ — غريم — بقيمة عين ، وغاصبٌ
عليه بقيمة منفعة . ويستردُّ مشترٍ ومستأجرٌ — لم يُقرأ بالملك له —
مادفعاه : من المسمّى ، ولو علما الحال .

٣ ، ٤ — وفي تملكٍ بلا عوض ، وعقدٍ أمانة مع جهل — يرجع
متملكٌ وأمين بقيمة عين ومنفعة ، ولا يرجع غاصب بشيء .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « ونحوه » ، ولعله تحريف .

٥ - وفي عارية - مع جهلٍ مستعير - يرجع بقيمة منفعة ،
وغاصبٌ بقيمة عين . ومع علمه^(١) لا يرجع بشيء ، ويرجع
غاصب بهما .

٦ - وفي غصبٍ يرجع الغاصب الأولُ بما غَرِمَ ، ولا يرجع الثاني
عليه بشيء .

٧ - وفي مضاربةٍ ونحوها يرجع عاملٌ بقيمة عين وأجر^(٢) عمله ،
وغاصبٌ بما قبض عامل لنفسه - : من ربح ، وثمّر في مساقاة . -
بقسمته معه .

٨ - وفي نكاحٍ يرجع زوج بقيمة وقيمة ولد اشترط حرّيته
أو مات ، وغاصبٌ بمهرٍ مثل . ويردُّ ما أخذ من مسمى .

٩ - وفي إصداقٍ وخلعٍ أو نحوه عليه ، وإيفاء دين - يرجع
قابضٌ بقيمة منفعة ، وغاصبٌ بقيمة عين . والدينُ بحاله .

١٠ - وفي إتلافٍ بإذن غاصب . القرارُ عليه . وإن علم
متلفٌ : فعليه .

وإن كان المنتقلُ إليه - في هذه الصور - هو المالك : فلا
شيء له لِمَا يَسْتَقَرُّ عليه لو كان أجنبياً ، وما سواه فعلى غاصب .
وإن أطعمه لغير مالِكه ، وعلم بنصبه - : أَسْتَقَرَّ ضمانه عليه .
وإلا : فعلى غاصب ، ولو لم يقل : إنه طعامه .

(١) كذا في زش والغاية ٢٤٣ . وفي ع : « عمله » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وأجرة » .

ولمَّا لِكَهْ أَوْ قِنَهْ أَوْ دَابَّتِهْ ، أَوْ أَخَذَهْ بَقْرَضٍ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ
أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ أَبَاحَهْ لَهُ ، أَوْ أَسْتَرْهَنَهْ ، أَوْ أَسْتَوَدَعَهْ ، أَوْ أَسْتَأْجَرَهْ ،
أَوْ أَسْتَوْجِرَ عَلَى قِصَارَتِهِ أَوْ خِيَاطَتِهِ وَنَحْوِهَا — وَلَمْ يَعْلَمْ — :
لَمْ يَبْرَأْ غَاصِبٌ .
وَإِنْ أُعِيرَهُ : بَرَى ، كَصُدُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَالِكٍ لَغَاصِبٍ ، وَكَمَالِ
زَوْجِهِ الْمَنْصُوبَةِ .

وَمَنْ أَشْتَرَى أَرْضًا فَفَرَسَ أَوْ بَنَى فِيهَا ، فَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةٌ — وَقُلِعَ
غَرَسُهُ أَوْ بَنَاؤُهُ ^(١) — : رَجَعَ عَلَى بَائِعٍ بِمَا غَرِمَهُ .
وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ — بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ — مَا أَشْتَرَاهُ : رَدَّ بَائِعُهُ مَا قَبِضَهُ .
وَمَنْ أَشْتَرَى قِنًا فَأَعْتَقَهُ ، فَادَّعَى شَخْصًا أَنْ الْبَائِعَ غَضِبَهُ مِنْهُ ،
فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا — : لَمْ يُقْبَلْ عَلَى الْآخَرِ . وَإِنْ صَدَّقَاهُ مَعَ الْمَبِيعِ :
لَمْ يَبْطُلْ عَقْدُهُ ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى مَعْتَقِهِ .

* * *

فصل (٢)

وَإِنْ أَتْلَفَ أَوْ تَلَفَ مَغْصُوبٌ : ضَمِنَ مِثْلِيٌّ — وَهُوَ : كُلُّ
مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ لَا صِنَاعَةَ ^(٢) فِيهِ مَبَاحَةً ، يَصَحُّ السَّلَامُ فِيهِ . —

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّوَابُ التَّمِينِ . وَفِي الْغَايَةِ : « وَبِنَاءٍ » .
وَش : « غِرَاسُهُ أَوْ بِنَاءُهُ » . وَفِيهَا خَطَأٌ وَتَصْغِيفٌ عَلَى مَا نَرْجِعُ .
(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ ز : « الْمَثَلُ وَالْمَنْقُومُ » ، أَيْ ضَمَانُهَا وَبَيَانُ حَقِيقَتِهَا .
(٣) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ ٢٤٦ . وَفِي ع : « صِنَاعَةٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ بَيْنَ .

بمثله . فإن أعوز^(١) : فقيمة مثله يوم إغوازه . فإن قدر على المثل —
لا يسد أخذها — : وجب .

وغيره بقيمته يوم تلقه ، في بلد غصبه ، من تقدمه . فإن تعدد :
فمن غلبه .

وكذا متلف بلا غصب ، ومقبوض بمقد فاسد ، وما أجرى
مجرأه : بمالم يدخل في ملكه فلو دخل — : بأن أخذ معلوما بكيل
أو وزن ، أو حوائج من بقال ونحوه ، في أيام ، ثم يحاسبه — :
فإنه يعطيه بسعري يوم أخذه .

ويقوم مضاف^(٢) مباح من ذهب أو فضة ، وتبرئ مخالف
قيمه^(٣) وزنه — بغير جنسه ، ومنهما^(٤) بأيهما شاء ؛ ويعطى بقيمته
عرضاً . ويضمن محرّم صناعة بوزنه من جنسه .

وفي تلف بعض منصوب ، فتتقص قيمة باقيه — : كزوجي
خف^(٥) تلف أحدهما . — ردّ باق ، وقيمة تالف ، وأرش نقص .

(١) كذا في الأصول والناية ، والإقناع ٩٠/٤ . ولم يرد في الصباح والمختار
والقاموس واللسان ٢٥٢/٧ إلا متدياً — واللازم : « عوز » من باب تمب . — فيكون
المقول عذوفاً مقدراً ، أي أعوز الناصب الضامن وجوده ، وأجزء فلم يقدر عليه . وورد في كتاب
الأفصال لابن القطائع — على ما في التاج ٦٣/٤ — لازماً ، كالثلاثي ، بمعنى : تمذر .
والفلاس أنه المراد هنا ، وإن كان مؤداهما واحداً .

(٢) كذا في زرع والناية ، كقلم بضم الليم : الشيء الذي صيغ عامة . ويفتحها : الحلي
الذريئة خاصة . وفي ش : « بصوغ » كقول . والافطان صبيحان وردا في التاج ٢٣/٦ ،
ووردتا فيهما فقط في اللسان ٣٢٥/١٠ .

(٣) كذا في زرع والناية . وفي ش : « قيمة » ، وهو تحريف .

(٤) في ش : « وإن كان منها » ، والزيادة من المرح .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

وفى قِنَّ يَأْبِقُ ، ونحوه — قيمته . ويملكها مالكة ، لا غاصبٌ منصوباً بدفعها . فتى قَدَر : رَدَّه ، وأخذها أو بدلها إن تلفت .

وفى عصير — تخمَّر — مثله . ومتى أُنْقِلَب ^(١) خَلَا ^(٢) : رَدَّه وأُرْشَ نَقِصَه ، كما لو نقص بلا تخمير ، وأُستَرَجِعَ البَدَل .

وما صححت إجارته — : من منصوب ، ومقبوض بعقد فاسد . —
فعلى غاصب ^(٣) وقابضٍ أجر ^(٤) مثله : مدة مُقَامِه ييده . ومع عجزٍ عن ردِّ : إلى أداء قيمته ^(٥) . ومع تلف : فإليه . ويُقبل قوله فى وقته . — وإلا : فلا ؛ كغنمٍ وشجرٍ وطيرٍ ، ونحوها : بما لا منافعَ لها يُستَحَقُّ بها عوضٌ . — ويلزم فى قِنَّ ذى صنائع ، أجرةُ أعلاها فقط .

* * *

فصل

وحرُمُ تصرفِ غاصبٍ فى منصوبٍ ، بما ليس له حكمٌ — من صحة وفسادٍ — : كإتلافٍ ، وأستعمالٍ : كلُّبٍ ، ونحوه . وكذا بما له حكمٌ : كعبادةٍ وعقدٍ ^(٥) . ولا يصحان :
وإن أُتْجِرَ بعينٍ منصوبٍ أو ثمنه : فالربحُ وما اشتراه —

-
- (١) كذا فى زش والغاية ٢٤٧ ، أى العَصِير . وفى ع : « انقلب » أى الحَر .
(٢) فى زش زيادة مدرجة ، من الفرح ، مى : « يده » .
(٣) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « قابضٍ وغاصبٍ أجرة » .
(٤) فى ش : « قيمة » ، ولعله تحريف . وأدرج فيها بعض الفرح .
(٥) كذا فى زش والغاية ٢٤٨ . وفى ع : « وكفد أو شنه » .

ولو^(١) في ذمته بنية تقده ، ثم تقده — لملك .
 وإن اختلفا في قيمة منسوب أو قدره ، أو حدوث عيبه ، أو
 صناعة فيه ، أو ملك ثوب أو سرج عليه — : فقول^(٢) غاصب .
 وفي ردّه ، أو عيب فيه — : فقول^(٣) مالك .
 ومن يديه منسوب أو رهون أو^(٤) أمانات ، لا يعرف
 أربابها ، فسلمها إلى حاكم — ويلزمه قبولها — : برئ من عهدها .
 وله الصدقة بها عنهم بشرط ضمانها ، كلقطعة . ويسقط عنه إثم
 النصب . وليس له التوسّع بشيء منها . وإن^(٥) فقيرا .
 ومن لم يقدر على مباح ، لم يأكل من حرام ماله غنية عنه :
 كحلواء^(٥) ونحوها .
 ولو نوى جحد ما يده من ذلك ، أو حق عليه — في حياة
 ربه — : فتوابه له ؛ وإلا : فلورثته .
 ولو نديم ، ورد ما غصبه على الورثة — : برئ من إثمه ، لا من
 إثم النصب .
 ولو ردّه ورثة غاصب^(٦) : فلمنسوب منه مطالبته في الآخرة .

(١) في ش زيادة من النسخ : « كان الشراء » . وسقطت « في » من الناية .
 (٢) في ع : « فالقول قول » ، إلا أن الزيند — وهو في النسخ — ذكر تحت السطر .
 (٣) قوله : « أو أمانات » أسقط من ش ، وأدرج في النسخ .
 (٤) في ش زيادة من النسخ : « كان » . وفي الناية ٢٤٩ : « فقير » ، وهو تعريف .
 (٥) كذا في ز بالمد . وفي ع ش والناية : « ككنوى » بالقصر . وكلاهما وارد كما في المختار
 والمصباح .
 (٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « غاصبه » ، ولعل الزيادة من النسخ .

فصل

ومن أتلف، ولو سهواً، مالاً محترماً لغيره، بلا إذنه — ومثله
يضمينه — : ضمينه . وإن أكرهه : فمكرهه ، ولو على إتلاف مال
نفسه^(١) . لا غير محترم : كصائل ، ورقيق حال قطعه الطريق ،
ومال حربى ، ونحوهم .

وإن^(٢) فتح قفصاً عن طائر ، أو حلّ قيد قنٍّ أو أسير ، أو دفع
لأحدهما مبرداً فبرده ، أو حلّ فرساً أو سفينة — ففات ، أو عُقر
شىء من ذلك ، أو أتلف شيئاً — أو وكأه زقٌّ مائع أو جامد ،
فأذا به الشمس ، أو بقى بعد حله — فألقته ريحاً ، فاندفق — :
ضمينه . لا دافع مفتاح للصَّ ، ولا حابس مالك دوابٍ فتلف .

ولو بقى الطائر أو الفرس^(٣) حتى نفرهما آخر : ضمن المنفرد .
ومن ربط أو أوقف دابةً بطريق ولو واسعاً ، أو ترك بها طيناً
أو خشبةً أو عموداً أو حجراً أو كيساً دراهم ، أو أسند خشبةً
إلى حائط — ضمن ما تلف بذلك .

ويضمن مُغْرِ ، ما أخذه ظالم بإغرائه ودلالته .
ومن أقتنى كلباً عقوراً أو لا يُقتنى أو أسود بهيماً ، أو أسداً ،

(١) ورد في ز. بعد ذلك : « وسنحج مطالبه متلف ، ويرجع جاعل
على مكرهه » .

(٢) كذا في ز ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » . والغاية ٢٥٠ : « ومن »

(٣) كذا في ز ، وهو الظاهر . وفي ش : « أو الفرس » ، وهو نصيف ظاهر .

أو نَمِرًا^(١) أو ذئبًا، أو هِرًّا تأكلُ الطيورَ وتقلبُ القُدورَ عادةً ،
مع علمه ، أو نحوها : من السباع المتوحشة ؛ المنقحُ : « وعلى قياسِ ذلك
الكبشُ المعلمُ النطاح » — فقَر ، أو خرَّق ثوبَ من دخلَ يَذهنه —
أو فَفَحَتْ دابةٌ بضيقٍ ، مَن ضربَها — : ضمنه . ويجوز قتل هِرٍّ
بأكل لحم ، ونحوه .

ومن أجبج نارًا بملكه أو سقاه ، فتعدَّى إلى ملك غيره ، لا
بطرِّيَّانٍ رِيح ، فأتلفه^(٢) — ضمنه إن أفرط^(٣) أو فرط .

ومن حفر ، أو حفر قننه بأمره بشرأ لنفسه في فنائه — : ضمن ما
تلف به . وكذا حرَّ علم الحال . لا في مَوَاتٍ : لِمَمْلُكٍ أو ارتفاقٍ^(٤)
أو انتفاعٍ عامٍّ ؛ أو في سابلةٍ واسعة ؛ أو بنى فيها مسجدًا أو خانًا
ونحوهما : لنفعِ المسلمين ، بلا ضررٍ ، ولو بلا إذنِ إمام . كبناءِ جِسْرِ ،
ووضعِ حجرٍ بطينٍ : ليطأ عليه الناسُ .

ومن أمر حرًّا بحفرها في ملك غيره — بأجرةٍ ، أو ٧ — : ضمن
ما تلف بها حافرٌ عليمٌ ، وإلا : فَأَمَرٌ ؛ كأمره ببناء . وحُلْفًا : إن
أنكرا^(٥) العلم . ويضمن سلطانُ أمرٍ^(٦) وحده .

(١) قوله : « أو نَمِرًا أو ذئبًا » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٥١ ، أى ذلك : من لمارؤ الما . ووق : « أنافته »
أى النار ، وهو تحريف و « طربان » سهيل « طرآن » لهمز . راجع المصباح .
(٣) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الغاية . وفي ش : « إذا فرط » ، وهو
خطأ وتصحيف .
(٤) في ش : « أو لارتفاق أو انتفاع » ، والزدة من الشرح . وانظر الغاية ٢٥٢ .
(٥) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش « أنكر » ، وهو تحريف .
(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أمر » ، وأمله تصحيف .

ومن بسط في مسجد حصيراً أو باريةً أو بساطاً ، أو علّق أو
أوقد فيه قنديلاً ، أو نصب فيه باباً أو عمّداً أو رقفاً : لنفع الناس ،
أو سقّفه ، أو بنى جداراً ونحوه ^(١) ، أو جلس أو اضطجع أو
قام ^(٢) فيه أو ^(٣) في طريقٍ واسع — فمشر به ^(٤) حيوان — : لم يضمن
ما تلف به .

وإن أخرج جناحاً أو ميزاباً ونحوه إلى طريقٍ نافذ أو غيره ،
بلا إذن أهله — فسقط ، فأتلف شيئاً — : ضمنه ولو بعد بيع ، وقد
طولب بنقصه ، لحصوله بفعله — : ما لم يأذن فيه إمامٌ أو نائبه ،
ولا ضرراً .

وإن مال حائطه إلى غير ملكه — وكَمِيلٍ شقّه عرضاً ، لا طولاً —
وَأَبَى هدمه حتى أتلف شيئاً : لم يضمنه .

* * *

فصل

ولا يضمن ربُّ غير ضاريةٍ وجوارحٍ وشبهها ما أتلفته ، ولو
صيداً بالحرم .

-
- (١) كذا في زع . وفي ش : « أو نحوه » . والناية : « أو منبره » .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « ... أفام » . وكلاماً صحيح على ما يؤخذ
من اللسان ٣٩٩/١٥ و ٤٠٩ ، والتاج ٣٥/٩ . وإن كان الثاني هو المشهور الذي اقتصر عليه
صاحب القاموس وغيره .
(٣) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في المرح .
(٤) كذا في زش والناية . وفي ع : « فيه » . وكلاماً صحيح . فراجع المختار وغيره .

وَيَضْمَنُ رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ ، قَادِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا ، جَنَايَةُ يَدِيهَا^(١) وَفِيهَا وَوَلَدِيهَا وَوُطْئُهَا^(٢) . بِرَجُلِهَا . لَا مَا نَفَحَتْ بِهَا — مَا لَمْ يَكْبَحْهَا زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ ، أَوْ يَضْرِبَ وَجْهَهَا — وَلَا جَنَايَةَ ذَنْبِهَا . وَيَضْمَنُ مَعَ سَبَبٍ — : كَنَخْسٍ وَتَنْفِيرٍ . — فَاعِلُهُ .

وَإِنْ تَعَدَّدَ رَاكِبٌ : ضَمَّنَ الْأَوَّلُ ، أَوْ مَنْ خَلْفَهُ : إِنْ أَنْفَرَدَ بِتَدْيِيرِهَا ، لِصَغَرِ الْأَوَّلِ أَوْ مَرَضِهِ وَنَحْوِهَا .

وَإِنْ أَشْتَرَكَا فِي تَدْيِيرِهَا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا سَائِقٌ وَقَائِدٌ — : أَشْتَرَكَا فِي الضَّمَانِ . وَيُشَارِكُهُ رَاكِبٌ مَعَهَا^(٣) أَوْ مَعَ أَحَدِهَا .

وِإِلْ وَبِغَالٍ مُقَطَّرَةً ، كَوَاحِدَةٍ : عَلَى قَائِدِهَا الضَّمَانُ ؛ وَيُشَارِكُهُ سَائِقٌ فِي أُولَئِكَ فِي جَمِيعِهَا ؛ وَفِي آخِرِهَا : فِي الْآخِرِ فَقَطْ ؛ وَفِي بَيْنَهُمَا : فِيمَا بَاشَرِ سَوَاقَهُ ، وَبَعْدَهُ .

وَإِنْ أَنْفَرَدَا رَاكِبٌ عَلَى أَوَّلِ قِطَارٍ : ضَمَّنَ جَنَايَةَ^(٤) الْجَمِيعِ .

وَيَضْمَنُ رَبُّهَا وَمُسْتَعِيرٌ وَمُسْتَأْجَرٌ وَمُودَعٌ ، مَا أَفْسَدَتْ — ؛ مِنْ زَرْعٍ وَشَجَرٍ وَغَيْرِهَا . — لَيْلًا : إِنْ فَرَطَ ؛ لَا نَهَارًا إِلَّا غَاصِبَهَا .

وَمَنْ أَدْعَى أَنْ بِهَاتِمٍ فَلَانَ رَعَتْ زَرْعَهُ لَيْلًا — وَلَا غَيْرُهَا — وَوُجِدَ أَثَرُهَا بِهِ قُضِيَ لَهُ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٢٥٤ . وَفِي ع : « يَدِيهَا » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُعِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « وَوُطْءٌ » .

(٣) كَذَا فِي زُعِّ وَالنَّايَةِ ، أَيْ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ . وَفِي ش : « مَعَهَا » ،

وَهُوَ بِحَرْفٍ .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زُعِّ وَالنَّايَةِ ٢٥٥ ، وَأَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُكْرِجَ فِي الشَّرْحِ .

ومن طرد دابةً من مزرعته : لم يضمن ما أفسدته ، إلا أن
يُدخلها مزرعةً غيره . فإن أتصلت المزارعُ : صَبَرَ ليرجعَ
على ربها .

ولو قدر أن يُخرجها — وله مُنصرفٌ غيرُ المزارع — فتركها :
فهدرٌ : كحطبٍ على دابةٍ خرق ثوبَ بصير عافل يُجد مُنحرفاً .
وكذا لو كان مستديراً ، فساح به منبهاً له . وإلا : ضمن .

فصل

وإن اصطدمت سفينتان ، ففَرَّقتا — ضمن كلُّ سفينة الآخر .
وما فيها : إن فرط .

ولو تعمداه : فشريكان في إتلافهما . وما فيهما . فإن قتل غالباً :
فالقودُ : وإلا فِشبهُ عمدٍ .

وإن كانت إحداها واقفةً ، ضمنها قيم السائرة . إن فرط .
وإن كانت إحداها مُنجدرةً ضمن قيمها المُسعدة ، إلا أن يُغلب^(١)
عن ضبطها . ويُقبلُ قولُ ملاحٍ فيه .

ولا يسقط فعلُ العاصم ، في حق نفسه ، مع عمد .
ولو خرّقا عمداً أو شبهه^(٢) ، أو خطأً — : عُملُ بذلك .

(١) ورد في زبد ذلك مضروب عليه : « رُعيه جز » .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٥٦ ، وفي ش : « أو شـ » ، وله من الزيادة من الناس

والمشرفة على الفرق^(١) يجب إلقاء ما يُظن به نجاسة غير الدواب،
إلا أن تلجئ الضرورة^(٢) إلى إلقائها .

ومن قتل صائلاً عليه ولو آدمياً — دفعاً عن نفسه — أو خنزيراً،
أو أتلّف — ولو مع صغير — مزمراً أو طنبوراً أو عوداً أو طبلاً
أو دُفأً بصنوج أو حلق أو نرداً أو شطرنجاً أو صليفاً، أو كسر
إناء فضة أو ذهب، أو فيه خمر مأمور بإراقها — قدر على إراقها
بدونه، أو لا — أو حلياً محرماً على ذكر لم يستعمله يصلح للنساء،
أو آلة سحر أو تعزيم أو تنجيم، أو صور خيال، أو أوهانكا، أو
كتب مبتدعة مُضلّة أو كفر، أو حرق مخزن خمر، أو كتاباً
فيه أحاديث رديئة — : لم يضمّنه .

* * *

(١) كذا في ز . وفي ش والغاية : « فرق » .

(٢) كذا في ز ش وأصلع . ثم كُشِطت فيها « أل » ، وهو لفظ الغاية .

باب

«الشفعة»: استحقاق الشريك أن نزاع شقص^(١) شريكه، ممن أنتقل إليه بموض مالي — : إن^(٢) كان مثله أو دونه .

ولا تسقط باحتيال ، ويحرم . وشروطها خمسة :

- ١ — : كونه مبيعاً ، فلا تجب في قسمة^(٣) ، ولا هبة . ولا فيما عوّضه غير مال — : كصداق ، وعوض خلع وصلاح عن قود — . ولا ما أخذ أجره ، أو ثمن في سلم ، أو عوضاً في كتابة .
- ٢ — الثاني : كونه مشاعاً من عقار ينقسم إجباراً .

فلا شفعة لجار في مقسوم محدود ، ولا في طريق مشترك لا ينفذ بيع دار فيه ، ولو كان نصيب مشترك منها أكثر من حاجته . فإن كان لها باب آخر ، أو أمكن فتح باب لها إلى شارع — : وجبت . وكذا دهليز [بعلو^(٤)] وصحن مشترك كان .

ولا فيما لا تجب قسمته : كحمام صغير ، وبئر وطرق وعراص ضيقة . وما^(٥) ليس بعقار : كشجر ، وبناء مفرد ، وحيوان وجوهر وسيف ، ونحوها^(٦) .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الشقص بالكسر : السهم والنصيب » .

(٢) كذا في زع والناية ٢٥٨ . وفي ش : « إذا » ، ولعله تصحيف .

(٣) في ش : « قسمة » بالهاء ، وهو تصحيف .

(٤) وردت هذه الزيادة في ز ، دون ع ش والناية ٢٥٩ .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « ولاقيا » ، والزيادة من الشرح .

(٦) لم ترد هذه الكلمة في والناية . وفي ش : « ونحوها » ، وهو تحريف . وورد

بهامش ز حاشية : « مالمس بعقار » .

ويؤخذ غِرَاسٌ وبناءٌ تبعاً لأرض ، لا ثمر^(١) زُرْع .

٣ - الثالث : طلبها ساعة يعلم ، فإن أخره لشدة جوع أو عطش -
حتى يأكل أو يشرب^(٢) - أو لطهارة ، أو إغلاق باب ، أو ليخرج
من حمام ، أو ليقضى حاجته ، أو ليؤذن ويُقيم ، أو ليشهد الصلاة
في جماعة يخاف فوتها ، ونحوه ؛ أو من علم ليلاً حتى يصبح -
مع غيبةٍ مشتر - أو لفعل صلاة وسننها ولو مع حضوره ؛ أو جهلاً
بأن التأخير مسقط - ومثله يجهله - أو إن^(٣) أشهد بطلبه غائب ،
أو محبوس - : لم تسقط .

وتسقط بسيره في طلبها بلا إشهاد ، لا إن أخر طلبه بعده .
ولفظه : « أنا طالب ، أو مطالب ، أو آخذ بالشفعة ، أو قائم
عليها » ، ونحوه : مما يفيد محاولة الأخذ^(٤) .

ويملك به ، فيصح تصرفه ، ويورث . ولا تشتط^(٥) رؤيته
لأخذه .

وإن لم يجد من يشهده ، أو أخرهما عجزاً - : كمريض ،
ومحبوس ظلماً . - أو لإظهار زيادة ثمن ، أو تقص مبيع ،

(١) أي لا يؤخذ ثمر ، كما ذكر الشارح . وضبط فيز بالكسر ، وهو سبق قلم . ولفظ
الغاية ٢٥٩ : « ثمن ظهر » ، وفيه تصحيف وزيادة ذكرت في الفرج بالفتحة : « ظاهر » .

(٢) كذا في زش والغاية . وفيه : « أو شرب » ، وهو تحريف .

(٣) وردت « إن » في ز ، دون ع ش والغاية .

(٤) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، زيادة مذكورة في الفرج : « بالشفعة » .

(٥) كذا في الغاية ٢٦٠ وأصل ع . ثم أصلح فيها بالياء ، وهو لفظ ش . وأهل في ز .

أو هبته ، أو أن المشتريَ غيرُهُ ؛ أو لتكذيبِ خبرٍ لا يُقبل — :
فعلَى شَفْعَتِهِ .

وتسَقُطُ : إن كَذَبَ مقبُولاً ، أو قال لمشتري : « بِعْنِيهِ » أو
« أَكْرِئْنِيهِ » أو « صالِخِي » أو « أَشْتَرَيْتَ ^(١) رَخِيصاً » ، ونحوَهُ .
لا : إن عَمِلَ دَلَّالاً بينهما — وهو السَّفِير — أو توَكَّلَ لأحدهما ،
أو جَمَلَ لَهُ الخِيَارَ — فاختار إمضاءَهُ — أو رَضِيَ بِهِ ، أو ضمنَ
ثَمَنَهُ ، أو سَلَّمَ عَلَيْهِ أو دعا له بَعْدَهُ ، ونحوُهُ : أو أسْقَطَهَا
قَبْلَ بَيْعِ .

ومن ترك شُفْعَةً مَوْئِيَّةً ، ولو لعدم حِظٍّ ، فله — : إذا صار
أَهْلًا — . الْأَخْذُ ^(٢) بِهَا .

٤ — أَلْرَابِعُ ^(٣) : أَخْذُ جَمِيعِ التَّبِيعِ . فإن طلب بعضَهُ — مع بقاءِ
الكل — : سَقَطَتْ .

وإن تلف بعضُهُ : أَخْذُ باقِيَةِ بَحْصَتِهِ مِنْ ثَمَنِهِ . فلو أَشْتَرَى داراً
بألف تساوى ألفين ، فباع بابَها أو هَدَمَهَا . فَبَقِيَتْ بألف — :
أَخْذُهَا بِخُمْسِائَةٍ .

وهي — بين شُفْعَاءَ — على قدر أَمْلَاكِهِمْ . ومع تركِ البعضِ ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَفِي شِ : « اشْتَرَيْتَهُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٢٦١ . وَفِي شِ : « الْأَخْذُ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

(٣) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

لم يكن للباقي أن يأخذ إلا الكل ، أو يترك . وكذا
إن غاب .

ولا يؤخر بعض عنه : ليحضر غائب . فإن أصر : فلا شفعة ،
والغائب على حقه . ولا يطالبه بما أخذه من غلته .
ولو كان المشتري شريكاً : أخذ بحصته . فإن عفا لئلازم به
غيره : لم يلزمه .

ولشفيع — فيما بيع على عقدين — الأخذ بهما أو بأحدهما ؛
ويشاركه مشتر . إذا أخذ بالثاني فقط .

وإن اشترى اثنين حق واحد ، أو واحد حق اثنين ، أو
شفعين من عقارين صفقة — : فلشفيع أخذ حق أحدهما ،
وأحد^(١) الشفعين .

وأخذ شقص — بيع مع مالا شفعة فيه — بحصته : يُقسم الثمن
على قيمتهما^(٢) .

٥ — الخامس : سبق ملك شفيع للرقبة .

فيثبت^(٣) لمكاتب ، لا لأحد اثنين اشترى داراً صفقة ، على
الآخر ، ولو مع أدعاء كل السبق : وتحالفاً ، أو تعارضت^(٤)
بيئتهما .

(١) سقط « أحد » من ش ، وأدرج بدله من الفرح : « أخذ » .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع والغاية ٢٦٢ : « قيمتهما » . وكل صحيح . وأدرج في ش

زيادة من الفرح ، هي : « بخمسة أسداس » .

(٣) كذا في ز ع والغاية ٢٦٣ ، أي الأخذ بالشفعة . وفي ش : « فتنبه » أي الشفعة .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وتعارضت » ، وهو تحريف .

ولا بملك غير تام^١ — : كشركة وقف . — أو المنفعة : كبيع
شقص من دار موصى بنفعها له .

* * *

فصل^٢

وتصرف^٣ مشتري — بعد طلب — باطل^٤ .
وقبله بوقف أو هبة أو صدقة ، أو بما لا تجب به شفعة^٥ ابتداء
— : كجعله مهرًا ، أو عوضًا في خلع ، أو صلحًا عن دم عميد . —
يسقطها . لا برهن أو إجارة ؛ وينفسخان بأخذه .
وإن باع : أخذ^(١) شفيع^٦ بشمن أي البيعتين شاء ، ويرجع من أخذ
الشقص^٧ [منه]^(٢) يبيع قبل يبعه — على بائعه — بما أعطاه .
ولا تسقط بفسخ لتحالف — ويؤخذ بما حلف عليه بائع —
ولا إقالة^(٣) ، أو عيب في شقص . وفي ثمنه المعين قبل أخذه
بها — يسقطها ، لا بعده .

ولبائع إلزام^٨ مشتري ، بقيمة شقصه . ويتراجع^(٤) مشتري وشفيع^٩
بما بين قيمة وثن^{١٠} ؛ فيرجع دافع^{١١} الأكثر بالفضل .

(١) كذا في زع . وفي ش : « أخذه » ، والزيادة من الصرح وإن وردت في لفظ
والغاية ٢٦٤ : « فأخذه » أي الشقص .

(٢) وردت هذه الزيادة في ع ش والغاية ، دون ز . فأثبتناها احتياطًا .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « بإقالة » ، وأمل الزيادة من الصرح وإن وردت في لفظ
الغاية : « بفسخ إقالة » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ز ش : « ويتراجع . . . وثن » ، وفيه تصحيف
وزيادة من الصرح .

ولا يرجع شفيح على مشتر ، بأرث عيب ، في ثمن عفا عنه بائع .
وإن أدركه شفيح — وقد أشتغل بزرع مشتر ، أو ظهر ثمر ، أو أبر
طلع ، ونحوه — : فله ، ويبقى — لحصاد ، وجذاذ ، ونحوه —
بلا أجر .

وإن قاسم مشتر شفيحاً أو وكيله — لإظهاره زيادة ثمن ، ونحوه
— ثم غرس ، أو بنى — : لم تسقط ولربهما أخذهما ولو مع ضرر ؛
ولا^(١) يضمن تقصاً بقلع . فإن أبى : فللشفيح أخذه بقيمته حين
تقويمه ، أو قلعه^(٢) ويضمن تقصه من قيمته . فإن أبى : فلا شفة .
وإن حفر بئراً : أخذها ، ولزمه أجره مثلها .

وإن باع شفيح شقصه — قبل علمه — : فعلى شفته ، ويثبت^(٣)
لمشتري ذلك .

وتبطل بموت شفيح ، لا بعد طلبه ، أو إسهاده به : حيث
أعتبر . وتكون لورثته كلهم بقدر إرثهم ؛ فإن عدوا^(٤) : فللامام
الأخذ بها .

(١) كذا في ز ش والغاية ٢٦٥ وأصل ع . ثم أسلح فيها : « ولم » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بقلعه » ، والزائد من الشرح .
(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وثبت » . وتقدم نحوه .
(٤) ورد بهذا الضبط في ع ، أي فإن هلكوا ولم يبق أحد منهم . كما يؤخذ من كلام
الشارح . وهو التعيين الظاهر . وضبط في ز : بفتح العين ، وهو خطأ وسبق قلم من المصنف
إلا إن كان المراد : فإن فقد جميع الورثة ما يأخذون به الشقص . وهو في غاية البعد ،
فضلاً عن افتقاره إلى بحث وإثبات . فراجع المختار والمصباح وسائر المعاجم اللغوية . وفي ش
« ... فللامام » .

فصل

وَيْلَكَ الشَّقْصَ شَفِيعٌ مَلِيٌّ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ الْمَعْلُومِ ، وَيُدْفَعُ مِثْلَ مِثْلِيٍّ ، وَقِيَمَةٌ مُتَقَوِّمٌ . فَإِنْ تَعَذَّرَ مِثْلُ مِثْلِيٍّ : فَقِيَمَتُهُ ؛ أَوْ مَعْرِفَةُ قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ : فَقِيَمَةُ شَقْصٍ .

وَأِنْ جُهِلَ الثَّمَنُ — وَلَا حِيلَةَ — : سَقَطَتْ : فَإِنْ أَتَاهُمْ : حَلْفُهُ . وَمَعَهَا : فَقِيَمَةُ شَقْصٍ .

وَأِنْ عَجَزَ وَلَوْ عَنْ بَعْضِ ثَمَنِهِ — بَعْدَ إِنْظَارِهِ ثَلَاثًا — : فَلَمْ يَشْتَرِ أَلْفَسَخُ ، وَلَوْ أَتَى بِرَهْنٍ أَوْ ضَامِنٍ ^(١) .

وَسِنْ ^(٢) بَقِيَ بِذِمَّتِهِ حَتَّى فُلِّسَ : خَيْرُ مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخٍ أَوْ ضَرْبٍ مَعَ الْغَرَاءِ .

وَمَوْجَلٌ حَلٌّ ^(٣) كَحَالٍ ، وَإِلَّا فِإِلَى أَجَلِهِ : إِنْ كَانَ مَلِيًّا ، أَوْ كَفَلَهُ مَلِيٌّ .

وَيُتَمَدُّ بِمَا زِيدَ أَوْ حُطَّ زَمَنَ خِيَارٍ ^(٤) ؛

وَيُصَدَّقُ مُشْتَرٍ يَمِينُهُ فِي قَدَرِ ثَمَنٍ — وَلَوْ قِيَمَةً عَرَضٍ — وَجَهْلٍ ^(٥) بِهِ ، وَأَنَّهُ غَرَسَ أَوْ بَنَى — إِلَّا مَعَ بَيِّنَةٍ شَفِيعٍ ^(٦) . وَتَقَدَّمَ عَلَى بَيِّنَةٍ مُشْتَرٍ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٦٦ . وَفِي ش : « ضَامِنٌ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْفَرْحِ .

(٢) كَذَا فِي الْأُمُورِ وَالنَّايَةِ ، أَيْ مَتَى كَمَا قَالَ الْفَارَحُ .

(٣) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ ش . وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « زَمَنُهُ » . وَرَاجِعُ الْفَرْحِ .

(٥) فِي ش : « وَفِي جَهْلٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ مَعَ تَصْغِيرِ

الْفَرْحِ « عَرَضٌ » : بِالْوَاوِ .

(٦) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْحِ .

وإن^(١) قال : « أَشْرَيْتَهُ بِأَلْفٍ » ، وَأَثْبَتَهُ بِأَنَّ بَائِعَ بَاكَثَرَ — فَلِلشَفِيعِ أَخْذُهُ بِأَلْفٍ . فَإِنْ قَالَ : « غَلَطْتُ »^(٢) أَوْ « نَسِيتُ » أَوْ « كَذَبْتُ » ، لَمْ يَقْبَلْ .

وإن أَدْعَى شَفِيعٌ شِرَاءَهُ بِأَلْفٍ ، فَقَالَ : « بَلِ أَهْبَيْتُهُ » أَوْ « وَرِثْتُهُ » — : حَلْفٌ ؛ فَإِنْ نَكَلَ ، أَوْ قَامَتْ لِلشَفِيعِ^(٣) يَبْتَنُ ، أَوْ أَنْكَرَ وَأَقْرَأَ بَائِعُهُ — : وَجِبَتْ ، وَيَبْقَى الثَّمَنُ حَتَّى^(٤) فِي الْآخِرَةِ — : إِنْ أَقْرَأَ بَائِعٌ بِقَبْضِهِ . — فِي ذِمَّةِ شَفِيعٍ ، حَتَّى يَدَّعِيَهُ مُشْتَرٍ . وَإِلَّا : أَخْذَ الشَّقِصَ مِنْ بَائِعٍ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ الثَّمَنَ .

وَلَوْ أَدْعَى شَرِيكَ عَلَى حَاضِرٍ ، يَدِيهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ الْغَائِبِ^(٥) ، أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِالشُّفْعَةِ ؛ فَصَدَّقَهُ — : أَخْذَهُ .

وَكَذَا لَوْ أَدْعَى : « أَنْكَ بَعْتَ نَصِيبَ الْغَائِبِ بِإِذْنِهِ » ، فَقَالَ : « نَعَمْ » . فَإِذَا قَدِمَ ، فَأَنْكَرَ — : نَحْلَفُ ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى الشَفِيعِ .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ش .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَش : « خَلَطْتُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٦٧ . وَش : « لِلشَفِيعِ . . . بَائِعٌ بِهِ ، وَلِلِ الزَّيَادِيَّةِ .

مِنْ الْمَرْحِ .

(٤) قَوْلُهُ : « حَتَّى » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الْمَرْحِ .

(٥) هَذَا وَصَفَ لِمَشْرِكٍ كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَضَبَطَ فِي ز : بِالضَّمِّ ، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ .

فصل

وتجب الشفعةُ فيما ادعى شراءَ مَولِيَّهٖ ، لامع خيارٍ قبلَ اتقضائه .
وعَهْدَةُ شَفِيعٍ عَلَى مُشْتَرٍ ، إِلَّا إِذَا أَنْكَرَ ، وَأَخَذَ مِنْ بَائِعٍ — :
فَعَلَيْهِ ^(١) ، كَعَهْدَةِ مُشْتَرٍ . فَإِنْ أَتَى مُشْتَرٍ قَبْضَ مَبِيعٍ : أَجْبَرَهُ حَاكِمٌ .
وَإِنْ وَرَثَ اثْنَانِ شِقْصًا ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ — : فَالشَّفْعَةُ بَيْنَ
الثَّانِي وَشَرِيكَ مَوْرَثِهِ .

وَلَا شَفْعَةُ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ ، وَلَا لِمُضَارِبٍ عَلَى رَبِّ الْمَالِ : إِنْ
ظَهَرَ رِبْحٌ ؛ وَإِلَّا : وَجِبَتْ . وَلَا لَهُ عَلَى مُضَارِبٍ .
وَلَا لِمُضَارِبٍ فِيمَا بَاعَهُ مِنْ مَالِهَا ، وَلَهُ فِيهِ مَلِكٌ
وَلَهُ الشَّفْعَةُ فِيمَا يَبِيعُ شَرَكَةَ لِمَالِ الْمُضَارَبَةِ : إِنْ كَانَ حَظُّهُ ؛ فَإِنْ
أَتَى : أَخَذَ بِهَا رَبُّ الْمَالِ .

* * *

(١) لِي ش : « فَإِذَا عَلَيْهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْح .

باب

« أَلْوَدِيعَةُ » : أُمَالُ المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض .
و « أَلْيَدَاعُ » : توكيلٌ في حفظه تبرعاً^(١) . و « أَلَسْتِيدَاعُ » :
توكيلٌ في حفظه كذلك ، بغير تصرف .
وتعتبر^(٢) لها أركانٌ وكالاتٌ . وهي أمانةٌ : لا تضمن — بلا تمَدُّ
ولا تقريطٍ — ولو تلفت من بين ماله .
ويلزمه حفظها في حِرْزٍ مثلها عرفاً ، كحِرْزِ سرقة .
فإن عينه ربها ، فأحرزها بدونه — : ضمن ولو ردها إلى المعين .
وبمثله أو فوقه — ولو لغير حاجة — : لا يضمن .
وإن نهاه عن إخراجها ، فأخرجها — : لغشيان شيء الغالب منه
الهلاك . — لم يضمن : إن وضعها في حِرْزٍ مثلها أو فوقه . فإن تمذَّر
فأحرزها في دونه : لم يضمن .
وإن تركها إذن ، أو أخرجها لغير خوفٍ ، فتلفت — : ضمن .
فإن قال : « لا تُخرجها وإن خفتَ عليها » ، فحصل خوف —
وأخرجها أولاً^(٣) — : لم يضمن .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الغاية ٢٦٩ : « كذلك بغير تصرف » . والظاهر أنه قد سقط منها ما زاد هنا .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وبمعتبر » . وكل صحيح .
(٣) كذا في زع والغاية ٢٧٠ . وفي ش : « أولاً فتلفت . . . يضمنها » ، والزائدة من الشرح .

وإن لم يَعْلِفْ بهيمةً حتى ماتت : ضمنها ، لا إن نهاء مالك ،
ويحرم . وإن أمره به : لزمه .

و : « أَرُرُكُهَا ^(١) فِي جِيِّكَ » ، فَرَكَهَا فِي يَدِهِ أَوْ فِي كُمِّهِ ، أَوْ :
« ... فِي كُمِّكَ » ، فَرَكَهَا فِي يَدِهِ ، أَوْ عَكْسُهُ ، أَوْ أَخَذَهَا بِسُوقِهِ ،
وَأَمَرَ بِحِفْظِهَا فِي بَيْتِهِ ، فَرَكَهَا ^(٢) إِلَى حِينَ مُضِيِّهِ ، فَتَلَفَتْ ؛ أَوْ قَالَ :
« أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَلَا تُدْخِلْهُ أَحَدًا » ، فَخَالَفَ ، فَتَلَفَتْ
بِحَرْقٍ أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ سَرَقَةٍ - وَلَوْ مِنْ غَيْرِ دَاخِلٍ - : ضَمَّنَ . لَا إِنْ
قَالَ : « أَرُرُكُهَا فِي كُمِّكَ أَوْ فِي يَدِكَ » ، فَرَكَهَا فِي جِيْبِهِ ، أَوْ
أَلْقَاهَا - عِنْدَ هَجُومِ نَاهِبٍ وَنَحْوِهِ - إِخْفَاءً لَهَا .

وإن قال مودِعُ خَاتَمٍ : « أَجْعَلُهُ فِي الْبَنْصِرِ » ، فَجْعَلُهُ فِي الْخِنْصِرِ - :
ضَمَّنَ ^(٣) . لَا عَكْسُهُ ، إِلَّا أَنْ أَنْكَسَرَ لَفْظُهَا .

وإن دفعها إِلَى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً - : كَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ
وَنَحْوِهَا . - أَوْ لَعَذْرٍ ، إِلَى أَجْنَبِيٍّ أَوْ ^(٤) حَاكِمٍ - : لَمْ يَضْمَنْ .
وإِلَّا : ضَمَّنَ . وَلِلْمَالِكِ مَطَالِبَةُ الْأَجْنَبِيِّ أَيْضًا ، وَعَلَيْهِ الْقَرَارُ :
إِنْ عَلِمَ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَلَفْظُ أَصْلَعُ : « وَإِنْ تَرَكَهَا » . ثُمَّ أَصَابَتْ بِالْهَامِشِ :
« وَإِنْ قَالَ تَرَكَهَا » . وَفِي كُلِّ مِنْهَا تَحْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع : « فَتَرَكَهَا ... مُضِيَّةً » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٣) كَذَا فِي زُعِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « ضَمَّنَهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) فِي النَّايَةِ ٢٧١ : « أَوْ لِحَاكِمٍ » . وَأَسْقَطَ لَفْظُ « حَاكِمٍ » مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي

الشَّرْحِ .

وإن دَلَّ^(١) لصّاً : ضَمْنَا ، وعلى اللصّ القرارُ .
 ومن أراد سفرًا ، أو خاف عليها عنده — : ردّها^(٢) إلى مالِكها ،
 أو من يحفظ ماله عادةً ، أو وكيله في قبضها : إن كان . ولا يسافرُ
 بها وإن لم يخفَ عليها ، أو كان أحفظَ لها . المنقح : « والمذهبُ :
 بَلَى والحالةُ هذه . ونصَّ عليه مع حضوره » انتهى .
 فإن لم يجدْه ولا وكيله ، حملها معه : إن كان أحفظَ . ولم ينهه .
 وإلا : دفعها لحاكم . فإن تعذّر : فليُثَقِّقَ — كمن حضره الموتُ —
 أو دفعها وأعلم ساكنًا ثقةً . فإن لم يُعالمه : ضَمِنها .
 ولا يضمنُ مسافرٌ أودِعَ ، فساد^(٣) بها ، فقلبتُ بالسفر —
 وإن^(٤) تعدّى فركبها لا لسقيها ، أو لبسها لا لخوفٍ من
 عُثٍّ ونحوه .

ويضمن إن لم ينشُرْها ، أو أخرج الدراهم — ليُنْفَقَها ، أو
 ينظر^(٥) إليها — ثم ردّها ، أو كسر ختمها ، أو حلَّ كيسها ، أو
 جحدّها ثم أقرَّ بها ، أو خلطها لا بتميّز .

ولو في أحد^(٦) عيَنتين : بطلت فيه ، ووجب ردّها فوراً . ولا

(١) ورد في زع ، مع علامة التحشية . زيادة مذكورة في الشرح : « مودع » .

(٢) في ع زيادة فوقها علامة التحشية : « وجوبا » . وانظر الغاية .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فساد » . وكلاهما صحيح .

(٤) كذا بالأسول ، وهو غاية لما قبله . وفي الناية : « ومن » وهو تصحيف .

(٥) كذا في زع والغاية ٢٧٢ . وفي ش : « لينظر » ، والزيادة من الشرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « إحدى » ، وهو تحريف على ما في الشرح .

تمود وديعة^(١) بغير عقد متجدد؛ وصح: «كلما خُنت ثم علتَ إلى الأمانة، فأنت أمين» .

وإن أخذ درهما ثم رده أو بدله متميزاً، أو أذن في أخذه فردَّ بدله بلا إذنه، فضايع الكلُّ — : ضمنه وحده، ما لم تكن مخومة أو مشدودة، أو البدل غير متميز — : فيضمن الجميع .
ويضمن بخرق كبس من فوق شدة أرشه فقط، ومن تحته أرشه وما فيه .

ومن أودعه صغير وديعة: لم يبرأ إلا بردها لوليِّه؛ ويضمنها: إن تلفت، ما لم يكن مأذوناً له، أو يخفَّ هلاكها معه — كضائع، وموجود في مهلكة — : فلا .
وما أودع أو أعير لصغير أو مجنون أو سفيه أو قنٍّ، لم يضمن بتلف ولو بتفريط، ويضمن ما أُلِّف^(٢) مكلف غير حرٍّ، في رقبته .

فصل

والمودع أمينٌ: يُصدق^(٣) يمينه في ردِّ—ولو على يدِ قنٍّ أو زوجته أو خازنه، أو بعد موت ربها—إليه . وفي قوله: «أذنت لي في دفعها إلي

(١) في ش: « وديعة وصبح » ، وأدرج الباقي في الشرح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش: « أُلِّفه » . ولعل الزيادة من الشرح وإن ذكرت في

الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٧٣ . وفي ش: « ويصدق » ، والزيادة من الشرح .

فلان، وفعلتُ». وتلف لا بسبب ظاهر - : كحريق ونحوه . -
إلا مع بيّنة تشهد بوجوده . وعدم خيانة وتفريط .
وإن ادّعى ردّها إلى حاكم^(١) أو ورثة مالك، أو ردّا^(٢) بمدّ مطلّ
بلاعذر، أو منعه . أو ورثة ردّا - ولو مالك - : لم يُقبل إلا بيّنة .
وإن قال : « لم يُودعني^(٣) » ، ثم أقصرّ أو ثبت بيّنة ، فادّعى
ردّا أو تلفاً سابقين لجوده - : لم يُقبل ولو بيّنة . ويُقبلان
بها بمدّه .

وإن قال : « مالك عندي شيء » ، قبل^(٤) ، لا وقوعهما بمد
إنكاره .

وإن تلفت عند وارث قبل إمكان ردّ : لم يضمها ؛ وإلا : ضمن .
ومن آخر ردّها أو مالا أمر بدفعه ، بمد طلب - بلا عذر - :
ضمن ؛ ويُمهل - لأكل ونوم وهضم طعام ، ونحوه - بقدره .
ويعمل بخط مورثه - على كيس ونحوه - : « هذا وديعة أو
لفلان^(٥) » ، وبدين عليه أوله على فلان . ويحلف .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « إلى حاكم » .

(٢) ورد في ز بمد ذلك مضروبا عليه : « وتلفا » .

(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « تودعني » . وكلاما صحيح .

(٤) أي التلف والرد بيمينه ، كما يؤخذ من الشرح ومن عبارة الغاية : قبل
بيمينه رد وتلف « . وورد بهامش ز : « أي قوله بيمينته » . والظاهر أن المراد من
القول : دعوى الرد والتلف .

(٥) في ش : « أو لفلان يعمل بخط مورثه وجوبا أوله » ، فأدرج المتن في الشرح
وبالعكس . وراجع الغاية ٧٧٤ بتأمل وتحفظ .

وإن أدعاهما أثنان ، فأقرّ لأحدهما — فله يمينه ، ويحلف للآخر ،
ولهما : فلهما ، ويحلف لكل منهما .

وإن قال : « لا أعرف صاحبها » ، وصدّقاه أو سكنا — : فلا
يمين . وإن كذّباه : حلف يميناً واحدة أنه لا يعلمه . ويُقرّع بينهما
في الحالتين ؛ فمن قرّع : حلف وأخذها .

وإن أودّعاه مكيلاً أو موزوناً ينقسم ، فطلب أحدهما نصيبه
لغيبه شريكه ، أو أمتناعه — : سلّم إليه .

ولمودّع ومضارب ومرتهن ومستأجر — إن غصبت العين^(١) —
المطالبة بها .

ولا يضمن مودّع أو كره على دفعها لغير ربّها^(٢) .

وإن^(٣) طلب يمينه — ولم يجد بداً — : حلف متأولاً . فإن لم
يحلف حتى أخذت : ضمنها . ويأثم إن لم يتأول — وهو دون إثم
إقراره بها — ويكفر .

(١) ورد هذا في ز ش والفاية ٢٧٥ ، وسقط من ع .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ويضمن بدلائه عليها » .

(٣) كذا في زع والفاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وهي : الْأَرْضُ الْمُنْفَكَّةُ عَنْ الْأَخْتِصَاصَاتِ وَمَلِكٍ مَعْصُومٍ .
فَيُمَلِّكَ بِإِحْيَاءِ كُلِّ مَا لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ مَلِكٌ لِأَحَدٍ ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهِ أَثَرُ
عِمَارَةٍ .

وإن ملكه من له حُرْمَةٌ أَوْ مُشْكٌ فِيهِ ، فَإِنْ وُجِدَ أَوْ أَحَدٌ مِنْ
وَرِثَتِهِ : لَمْ يُمَلِّكَ بِإِحْيَاءٍ . وَكَذَا إِنْ جُهِلَ . وَإِنْ عُلِمَ ، وَلَمْ يُعَقَّبْ^(١)
— : أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ .

وإن ملك بإحياء ، ثُمَّ تَرَكَ حَتَّى ذَمَّرَ وَعَادَ مَوَاتًا — لَمْ يُمَلِّكَ بِإِحْيَاءٍ :
إِنْ كَانَ لِمَعْصُومٍ .

وإن عُلِمَ مَلِكُهُ لِمَعْيَنٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ ، فَإِنْ أَحْيَاهُ بِدَارِ حَرْبٍ
وَأَنْدَرَسَ : كَانَ كَمَوَاتٍ أَصْلَى .

وإن تَرُدَّدَ فِي جَرِيَانِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ بِهِ أَثَرُ مَلِكٍ غَيْرِ
جَاهِلِيٍّ — : كَالْخِرْبِ الَّتِي ذَهَبَتْ أَنْهَارُهَا ، وَأَنْدَرَسَتْ آثَارُهَا ؛
وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ . — أَوْ جَاهِلِيٍّ قَدِيمٍ أَوْ قَرِيبٍ : مُلْكُ بِإِحْيَاءٍ .
وَمِنْ أَحْيَاءِ^(٢) — وَلَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ ، أَوْ ذِمِّيًّا — مَوَاتًا سِوَى مَوَاتِ

(١) أَيْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرِثَةٌ ، كَمَا قَالَ الشَّارِحُ . وَانْفَرَّ : شَرَحَ الْإِنْفَاعَ ١٥٧/٤ . وَهَذَا
هُوَ الظَّاهِرُ . وَضَبَطَ فِي ز : بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ الْمَكْسُورَةِ . وَلَيْسَ مَعْنَاهُ — وَهُوَ
عَدَمُ الْإِنْتَظَارِ — مُرَادًا هُنَا . فَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ . فَرَاغَ : الْخِتَارُ ، وَاللَّسَانُ ١٠٥/٢ ، وَالتَّاجُ
٣٨٩/١ .

(٢) كَذَا فِي ش هُنَا وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ الْآتِيَيْنِ وَالْمَوْضِعِ الثَّلَاثِ الْآتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي . وَفِي
ز : « أَحْيَى » . وَكَذَا فِي ع إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الثَّلَاثِ . وَكَلَاهُمَا رَسْمُ جَائِزٍ عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنَ
الْمَعْجَمِ ، وَإِنْ كَانَ مَا أُنْهِنَاهُ أَوَّلَى . لِأَنَّهُ قَدْ ضَبَطَ فِي ع ، فِي الْمَوْضِعِ الثَّلَاثِ هُنَا ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ . وَهُوَ خَطَأٌ .

الحرم وعرفاته ، وما أحياء مسلم — : من أرض كفار صولحوا
على أنها لهم ، ولنا الخراج عنها . — وما قُرب من العامر ، وتعلق
بمصلحه — : كطرقه وفنائه ، ومسيل مائه ، ومرعاه ومحتطبه^(١) ،
وحريمه ، ونحو ذلك — : ملكه بما فيه من معدن جامد : كذهب
وفضة وحديد ؛ وظاهر : كجص وكحل .

وعلى ذمى خراج ما أحياء : من موات عنوة .

ويملك بإحياء ويقطع ما قُرب من الساحل — : مما إذا حصل
فيه الماء صار ملحاً . — أو من العامر ولم يتعلق بمصلحه . لا
معدن منفردة . ولا يملك ما^(٢) نضب ماؤه .

وإن ظهر فيما أحياء عين ماء ، أو معدن جار : كنفط وقار :
أو كلاً أو شجرة — : فهو أحق به ، ولا يملكه .

وما فضل — : من مائه . — عن حاجته وحاجة عياله وماشيته
وزرعته ، يجب بذله لبهائم غيره^(٣) وزرعته ؛ ما لم يجد مباحاً ،
أو يتضرر به ، أو يؤذيه^(٤) بدخوله ، أو لئه فيه ماء السماء — ويخاف^(٥)
عطشاً — : فلا بأس أن يئتمه .

(١) كذا في ز ش والناية ٢٧٧ ، أى مكان الاحتطاب . وهو المراد هنا . وفي أصلع :
« وعطبه » بكسر الميم وفتح الطاء : المنجل الذى يقطع به الحطب ، كما في اللسان ٣١٢/١ ، والتاج
٣١٧/١ . وهو تصحيف . وصحح فوقه بما أثبتناه .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفه — .

(٣) قوله : « غيره وزرعته » أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .

(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « أو يؤذيه » ، وهو خطأ وتعميد .

(٥) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « يخاف » ، ولعله تصحيف . وفي

الناية : « لساء أو يخاف » ، وفيه تريب .

ومن حفر بئرًا بمَوَاتٍ لِلسَّابِلَةِ ، [فحافرٌ كغيره ^(١)] : في
 سَقَى زرعٍ وَشَرِبَ ؛ ومع ضيقٍ يُسَقَى ^(٢) آدمىٌ لِحَيَوَانٍ فزَرَ .
 وَأَرْتَفَاقًا — : كَالسَّفَارَةِ . — لَشَرِبِهِمْ وَدَوَابِّهِمْ ، فَهَمَّ أَحَقُّ
 بِمَائِهَا ^(٣) : مَا أَقَامُوا ؛ وَعَلَيْهِمْ بِذَلِكَ فَاصِلٌ لَشَارِبٍ فَقَطْ . وَبَعْدَ
 رَحِيلِهِمْ ، تَكُونُ سَابِلَةً لِلْمُسْلِمِينَ . فَإِنْ عَادُوا : كَانُوا أَحَقَّ بِهَا .
 وَتَمْلِكَا ^(٤) : فَلِكُ الْحَافِرِ .

* * *

فصلٌ

وإِحْيَاءُ ^(٥) أَرْضٍ بِمَحَوِّزٍ : بِحَائِطٍ مَنِيعٍ ، أَوْ إِجْرَاءٍ ^(٦) مَاءٍ لَا
 تُزْرَعُ إِلَّا بِهِ ، أَوْ مَنَعَ مَاءٍ لَا تُزْرَعُ مَعَهُ ، أَوْ حَفَرٍ بَثْرٍ ، أَوْ غَرْسِ
 شَجَرٍ فِيهَا .

وَبَحْفَرٍ بَثْرٍ ، يَمْلِكُ حَرِيمَهَا . وَهُوَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ — فِي قَدِيمَةٍ — :
 خَمْسُونَ ذِرَاعًا ، وَفِي غَيْرِهَا : خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ^(٧) .
 وَحَرِيمٌ عَيْنٍ وَقِنَاقٍ : خَمْسُ مِائَةِ ذِرَاعٍ ؛ وَنَهْرٍ مِنْ جَانِبَيْهِ :

-
- (١) وردت هذه الزيادة في زع والناية ، وسقطت من ش .
 (٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « يسقى » وهو تصحيف .
 (٣) كذا في ز ش والناية ٢٧٨ . وفي ع : « بهائمًا أقاموا عليها » ، وفيه تحريف .
 والزيادة وردت فوق السطر ، كما وردت في الشرح .
 (٤) في ش : « تملكَا » ، وأدرجت الواو في كلام الشارح .
 (٥) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « وحياء » ، وهو تحريف .
 (٦) كذا في ز والناية . وفي ش : « بإجراء » ، والزيادة من الشرح . وع : « أجرة » ،
 وهو تحريف .
 (٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ذراعا » .

ما يُحتاج إليه لطرح كرايته ، وطريق شاويته^(١) ، ونحوهما .
 وشجر^(٢) : قدر مدّ أغصانها ؛ وأرض تُزرع : ما يُحتاج^(٣) لسقيها ،
 وربط دوابّها ، وطرح سبّخها ، ونحوه . ودار من موات حولها :
 مطرح تراب وكُناسة وتلج وماء ميزاب ، وممرّ لباب .
 ولا حريم لدار محفوفة بملك ، ويتصرّف كل منهم بحساب عادة .
 وإن وقع في الطريق نزاع وقت الإحياء : فلها سبعة أذرع ؛
 ولا تُغيّر بمد وضعها .

ومن تحجّر مواتاً — : بأن أدار حوله أحجاراً . — أو حفر
 بشرّالم يصل ماءها^(٤) ، أو سقى^(٥) شجراً مباحاً وأصلحه ولم يُركبه ،

(١) كذا في زش والإقناع ١٦٢/٤ — وفي ع : « شاوية » ، وهو تصحيف —
 أى قبه كما قال الشارح . ولفظ الغاية : « قيمة » ، وهو تصحيف . وفسر الشارح
 الكراية : بما يلقى من الثمر طلباً لسرعه جريه . ثم قال : « والكراية والشاوي
 لم أجد لهما أصلاً — فى اللغة — بهذا المعنى . ولعلهما مولدتان من قبل أهل الشام » .
 ونقول : قد ورد فى المصباح : « كريت النهر كرايا — من باب رى — : حفرت فيه حفرة
 جديدة » . وذكر نحوه فى اللسان ٨٣/٢٠ ، والتاج ٣١٣/١٠ . و« السكراية » مصدر أيضاً ،
 فأما هنا مراداً به اسم المفعول على سبيل الحجاز المرسل . وأما « الشاوي » فقد ورد فى اللسان
 ١٨٠/١٩ والتاج ٢٠٤/١٠ ، بمعنى : صاحب الشاء . فلعله أطلق مجازاً على قيم النهر . فتأمل .
 (٢) كذا فى أصل ع . ثم أضيف إليها تاء بخط آخر ، وهو لفظ ش والغاية . ولم يظهر
 التاء فى ز . وكلاهما صحيح .

(٣) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « تحتاج » أى الأرض . والمؤدى واحد .

(٤) كذا فى زش ، أى إلى مائها كما فى الإقناع ١٦٣/٤ ، أى لم يبلغه . وفى ع والغاية

٢٧٩ : « ماؤها » ، ولعله تصحيف .

(٥) كذا فى الأصول والغاية . وزعم عشى التنقيح — على ما فى شرحى المنتهى والإقناع —
 أن الصواب : « شى » بالشين المعجمة والفاء المشددة ، أى قطع الأغصان الرديئة لتخفيفها
 أغصان جديدة . وهو مرادف للفظ الإقناع : « فشفاه » . ولا مبرر لهذه التخطئة ؛ لأن قوله :
 « وأصلحه » يقيد بالمعنى المذكور . فأريد التنصيص على السقى أيضاً .

(م ٣٥ — منتهى الإرادات)

ونحوه ؛ أو أقطعه — لم يملكه ، وهو أحق به ورثته ومن ينقله
إليه . وكذا من نزل عن أرض خراجية بيده لغيره ، أو عن وظيفة
لأهل ؛ أو أثر شخصاً مكانه في الجمعة . وليس له بيعه .

فإن مالاً المدة عرفاً ، ولم يتم إحياءه ، وحمل متشوف^(١)
لإحيائه — قيل له : إما أن تحييه أو تتركه .

فإن طلب المهلة لعذر : أمهل ما يراه حاكم : من نحو شهر أو
ثلاثة . ولا يملك بإحياء غيره فيها . وكذا لا يقرر^(٢) غير منزل
له ، ولا لغير المؤثر أن يسبق .

وللإمام إقطاع^(٣) جلوس بطريق واسعة ، ورحة مسجد غير
محوطة — : ما لم يضيق على الناس . ولا يملكه مقطع . بل يكون
أحق به : ما لم يعد الإمام في إقطاعه .

وإن لم يقطع ، فالسابق أحق : ما لم ينقل قماشه عنها . فإن
أطاله : أزيل . وله أن يستظل بما لا يضر : ككساء .

وإن سبق أثنان فأكثر إليه ، أو إلى خان مسبل ، أو رباط

(١) كذا في زع ، أى متطلع على ما في المختار ووش والغاية : « متشوف » ، وهو
ضعيف .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة : لا يصح تقرير غير المنزل » .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مغرباً عليه : « مر ب » ، ومقدمه كمنعجرج : « لا يملكه حتى
يحييه . . . » . وراجع الغاية ٢٨٠ .

أو مدرسة أو خانكاه^(١) — ولم يتوقف فيها^(٢) — إلى تنزيل
ناظر — أقرع .

والسابق إلى معدن أحق بما يناله ، ولا يمنع إذا طال مقامه .

وإن سبق عدد ، وضاق المحل عن الأخذ بجملة ... : أقرع .

والسابق إلى مباح — كصيد وعنبر وحطوب وتمر ، ومنجوش
رغبة عنه — أحق به ؛ ويُقسم بين عدد بالسوية .

والإمام — لا غيره — إقطاع غير موات : تملكاً وانتفاعاً
للمصلحة : وحجى موات لرعى دواب المسلمين — التي يقوم
بجمعها^(٣) — : مالم يضيق .

وله تقضى ماحماه أو غيره من الأئمة ، لا ماحماه رسول الله^(٤)
صلى الله عليه وسلم ؛ ولا يملك بإحياء ولو لم يحتج إليه .

-
- (١) كذا في ش . وفي زع والغاية : « خانكاه » . والذي في القاموس بالقاف .
فأما روى فيه الأصل 'فارسي' . قال الزبيدي في التاج ٣٤٠/٦ : « أصل الخاتاه :
بقعة يسكنها أهل الصلاح والخير والصوفية ، والنون مفتوحة ، معرب : فانه كاه (بالفاء) » .
وذكر نحوه ٣٨٦/٩ بلفظ : « ... فارسية أصلها خانكاه (بالحاء) » . وهو الصواب .
- (٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بها » . وكل صحيح .
- (٣) كذا في أصل ز ، وهو الظاهر . ثم أصلحت بلفظ ش : « بها » . وفي الغاية
٢٨١٠ والإقناع ١٧٠/٤ : « بجمعها » ، ولعله تصحيف .
- (٤) كذا في زع والغاية . وفي ش والإقناع : « النبي » .

فصل

ولين في أعلى^(١) ماء غير مملوك - : كالأمطار : والأنهر^(٢)
الصغار - أن يسقى ويحبسه حتى يصل إلى كعبه ، ثم يرسله
إلى من يليه ؛ ثم هو كذلك مرتباً : إن فضل شيء ، وإلا : فلا
شيء للباقي .

فإن كان لأرض أحدهم أعلى وأسفل : سقى كلا^(٣) على حدته .
ولو استوى أثنان فأكثر في قرب ، قسم على قدر الأرض :
إن أمكن . وإلا : أقرع . فإن لم يفضل عن واحد : سقى القارع
بقدر حقه .

وإن أراد إنسان إحياء أرض بسقيها^(٤) منه ، لم يمنع : ما لم يضُر
بأهل الأرض الشاربة منه ، ولا يسقى قبلهم .
ولو أحيا سابق في أسفله ، ثم آخر فوقه ، ثم ثالث فوق
ثاني - : سقى المخي أولاً ، ثم^(٥) ثاني . ثم ثالث .
وإن حفر نهر صغير ، وسبق ماؤه من نهر كبير - : ملك^(٦) ،
وهو بين جماعة ، على حسب عمل ونفقة .

-
- (١) كذا في ش هنا وفيما سياتي . وفي زع والغاية ٢٨٢ : «أعلى» . وكلاما رسم جانر .
(٢) كذا في ز والغاية ، وهو جمع نهر (بضمين) الذي هو جمع نهر (بفتح فسكون) .
في ع ش : « الأنهار » ، وهو جمع نهر (بالتحريك) . كما في الصباح .
(٣) كذا في زع والغاية ، أي من الأعلى والأسفل . وفي ش : « كل » ، وهو تصحيح .
ويؤكد ذلك عبارة الإناص ١٦٨/٣ : « . . . سقى كل واحدة على حدتها » .
(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « بسقيها » ، ولعله تصحيح .
(٥) قوله : « ثم ثان » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٦) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « ملكه » .

فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمْ ، وَتَرَاثَوْا عَلَى قِسْمَتِهِ — : جاز . وإلا : قَسَمَهُ
حَاكِمٌ عَلَى قَدَرِ مَلِكِهِمْ ؛ فَمَا حَصَلَ لِأَحَدِهِمْ فِي سَاقِيَّتِهِ تَصَرُّفٌ فِيهِ بِمَا
أَحَبَّ . وَالْمَشْتَرِكُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِذَلِكَ .

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى قَنَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا ، فَسَبَقَ آخَرُ إِلَى بَعْضِ أَفْوَاهِهَا
مِنْ فَوْقٍ أَوْ أَسْفَلَ — : فَلِكُلٍّ ^(١) مَا سَبَقَ إِلَيْهِ . وَلِلْمَالِكِ أَرْضُ ^(٢) مَنْعُهُ
مِنْ الدَّخُولِ بِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ رَسُولُهَا فِي أَرْضِهِ . وَلَا يَمْلِكُ تَضْيِيقَ
مَجْرَى قَنَاةٍ فِي أَرْضِهِ : خَوْفَ لَصٍّ .

وَمَنْ سُدَّ لَهُ مَاءٌ بِنَاجِيَةٍ ، فَلْيَغْيِرْهُ أَلْسَقِيٍّ مِنْهُ لِحَاجَةٍ : مَا لَمْ يَكُنْ
تَرْكُهُ يَرُدُّهُ ^(٣) عَلَى مَنْ سُدَّ عَنْهُ .



(١) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « منها » .
(٢) كذا في زع والغاية ٢٨٣ . وفي ش : « أرضه » ، وهو تحريف .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « برده » ، وهو تصحيف ظاهر .

باب

« أَلَيْسَ كَذًّا » : سَمَاءٌ ^(١) معلوم -- لا من مالٍ محارب ، فيصح
 مجهولاً — لمن يعمل له عملاً ولو مجهولاً ، أو مدةً ولو مجهولةً .
 كـ « من ردَّ لِقَطْعِي » أو « بَنَى لِي هَذَا الْخَائِطَ » أو « أَقْرَضَنِي
 زَيْدٌ بِمِائَةِ أَلْفٍ » أو « أَتَى هَذَا الْمَجْدُ مِهْرًا فَلَهُ كَذَا » ، أو :
 « أَتَى هَذَا الْمَجْدُ مِهْرًا » . — « مَنْ يَبْنِي لِي هَذَا الْخَائِطَ » .
 « مَنْ يَأْتِيهِ قَلْبٌ فَطِلْ » : أَرْتَمَتْهُ بِهِ ، « فِي أَثْنَائِهِ فَجَعَلَتْهُ تَامَةً .
 لَئِنْ أَتَىكَ نَذْبَةُ الْجُمَلِ » ويعني : لِمَنْ وَصَفَتْهُ « وَبِحُرْمٍ أَخَذَتْ » .
 « مَنْ رَدَّ بِلَيْدٍ قَلْبَهُ لَهَا » -- وهو أَقْلٌ من دِيْنَارٍ أو ^(٢)
 لَئِنْ عَشْرَ دِرْهَمًا ، أَلَّذَيْنِ قَدَرَهُمَا الشَّارِعُ -- قَقِيلٌ : يَصْعُ ، وَلَهُ
 بَرْدُهُ الْجُمَلُ فَقَطْ . وقيل ^(٣) : ... مَا قَدَّرَ الشَّارِعُ .
 وَيَسْتَحِقُّ مَنْ رَدَّ ^(٤) مِنْ دُونِ مَعِيْنَةِ الْقَسْطِ ، وَمِنْ أَمْدٍ
 أَلْمَسِي فَقَطْ . وَمَنْ رَدَّ أَحَدَ آيَتَيْنِ نَصْفَهُ .
 وَيَعْدُ صَدْرُ بَيْعٍ : أَمَلٌ : إِنْ لَمْ يَنْصَحْ بِإِعْلَالِ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ ، وَإِنْ فَسَخَ
 عَامِلٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ .

بَيْعٌ : أَيْ بَيْعٌ يَنْصَحُ بِإِعْلَالِ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ .

(١) « أَلَيْسَ كَذًّا » : أَيْ « لَيْسَ مِنْهُ الْفَرَجُ وَلَا وَدَّتْ فِي النَّايَةِ .

(٢) « مَنْ يَبْنِي لِي هَذَا الْخَائِطَ » : أَيْ « مَنْ يَبْنِي لِي هَذَا الْخَائِطَ » .

(٣) « مَنْ يَبْنِي لِي هَذَا الْخَائِطَ » : أَيْ « مَنْ يَبْنِي لِي هَذَا الْخَائِطَ » .

وَالزَّيَادَةُ مِنَ الْفَرَجِ عَلَى مَا يَكْتَلِبُ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٤) « مَنْ رَدَّ ... فَلَهُ الْمُسَى » : أَيْ « الزَّيَادَةُ مِنَ الْفَرَجِ وَإِنْ ذَكَرَ أَوَّلَهَا فِي النَّايَةِ ..

وإن اختلفا في أصل جمل : فقول من ينفيه : وفي قدره أو مسافة^(١) :
فقول جاعل .

وإن عمل — ولو المَعْدَّ لأخذ أجره — لغيره عملاً بلا إذن
أو جمل : فلا شيء له ، إلا في تخلص متاع غيره — ولو قنًا من
بحر أو قلاية — : فأجر^(٢) مثله . وورد آيتي : *وَمَنْ يَبْتَغِ كَثِيرًا مِّنْ فَضْلِ رَبِّهِ* وأما
ولد — إن لم يكن الإمام — : فاقدر^(٣) الشارع ، ما لم يمت سيد
مدبر أو أم ولد ، قبل وصول — : فيعتقها ، ولا شيء له . أو
يهرّب^(٤) . ويأخذ ما أتقنه عليه أو ما طابقه . وورد : *وَمَنْ يَبْتَغِ كَثِيرًا مِّنْ فَضْلِ رَبِّهِ*
هرب^(٥) أولم يستأذن مالكاً مع قدره . ويؤخذ أن من تركه سيئ
ما لم ينو التبرع .

وله ذبح ما كول خيف موته ، ولا يضمن ما نقصه .

(١) كذا في ذع والفاية . وفي ش : « مسافته » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ذع والفاية . وفي ش : « فأجرت » .

(٣) في ش : « قدره » ، والزيادة من الاسم : زيادة في شيء من الأشياء .

(٤) هذا عطف على « حرم » . وورد : *وَمَنْ يَبْتَغِ كَثِيرًا مِّنْ فَضْلِ رَبِّهِ* .

الكتابة .

(٥) في ش : « هرب من غير بلد مساه . . . » فمرته « ، والزيادة من المهرج .

وفي الفاية ٢٨٦ : « ... القدرة » ،

— ٥٥٢ —

ومن وجد آبقاً : أخذه ، وهو أمانة . ومن أدّعه ، فصدّقه
الآبق — : أخذه .

ولنائب إمام بيعه لمصلحة : فلو قال : « كنتُ أعتقته » ،
فصل به .

باب

« اللَّقْطَةُ » : مالٌ أو مختصٌّ ضائعٌ — أو^(١) في معناه — لغير حربيٍّ . ومن أخذ متاعه ، وترك بدله — : فكلُّقطة ، ويأخذ حقه منه بعد تعريفه . وهي ثلاثة أقسام :

١ — : ما لا تثبته همة أو ساط الناس : كسوط وشنع ورغيف . فيملك بأخذ^(٢) . ولا يلزمه تعريفه ، ولا بدله : إن وجد ربه^(٣) . وكذا لولقى كناسٌ ومن في معناه قطعاً صغاراً متفرقة ، ولو كثرت .

ومن ترك دابةً بمهلكة أو فلاق — لا تقطاعها ، أو عجزه عن علفها — : ملكها أخذها . وكذا ما يلقي : خوف غرق^(٤) .

٢ — الثاني : الضَّوَالُ التي تمتنع من صغار السباع : كإبل وبقر وخيل وبغال وحمر^(٥) ، وطيء ، وفتير^(٦) ، ونحوها

(١) كذا في ز والفاية ٢٨٧ . وفي ع ش : « أو » ، ولعل الزائد من تخرج .

ي ش : « بأخذه » ، وزيادة الماء من الشرح .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « قلت : وظاهر كلامهم يرد دفع عليه . والدليل على وجوب رد العين إذا وجد مالكمها ، ما ذكره البخاري ومسلم — والله أعلم بجاري — : حدثنا سليمان بن حرب ، نا سعيد عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعت سويد بن غفلة ، قال : كنت مع سليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدت سوماً ، فقال لي : ألقه . قلت : لا ، ولكي إن وجدت صاحبه ، وإلا استغفرت به . ذكرناه في باب اللقطة . اهـ . فانه المصحح » وراجع شرح المنتهى ، والإقناع ١٧٧/٤ .

(٤) ورد بهامش ز : « مسألة ما يلقي خوف الغزو » .

(٥) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وحير » . وكلاما جمع حار ، كما في المختار .

(٦) ورد في ز بعد ذلك : « مضروبا عليه » : « وكاب » .

فغيرُ الآبقِ يحرمُ التقاطُهُ ، ولا يُملكُ بتعريفٍ . ولإمامٍ
ونائبِهِ أَخْذُهُ : ليحفظَهُ لربه ؛ ولا يلزمُهُ تعريفُهُ . ولا يؤخذُ منه
بوصفٍ .

ويجوزُ التَّقاطُ صُيُودٍ متوحشةٍ — لو تُركت : رُجعتُ^(١)
إلى الصحراءِ . — بشرطٍ عجزِ ربِّها ؛ ولا يملكها بالتعريفِ . لا
أحجارٍ طواحينَ ، وقُدُورٍ صنمِيَّةٍ ، وأُخْسابٍ كَبِيرَةٍ .
وما حرُمُ التَّقاطِ ، ضمُّهُ أَخْذُهُ : إن تلف أو نقص ، كغاصبٍ .
لا كلباً . ومن كتمه ، فتلف — : فقيمتُهُ مرتين .
ويزول ضمانته بدفعه إلى الإمام أو نائبِهِ ، أو ردُّه إلى مكانه
بأمرِهِ^(٢)

٣ — الثالثُ : ما عداها : من ثمنٍ ومتاعٍ ، وغنمٍ وفُصْلانٍ ،
وعجائيلٍ وأفلأٍ ، وقنٍّ صغيرٍ ، ونحو ذلك .
فيحرُمُ على من لا يأمنُ نفسه عليها أَخْذُها ؛ ويضمُّها به . ولم
يملكها ولو عرفها .
وإن أَمِنَ نفسه ، وقوىَ على تعريفها : فلا أَخْذُها . والأفضلُ :
تركها ولو بَغْضِيَّةٍ .

(١) بهاء النسخ ورد في ز . وهو يرد لازماً متعدياً ، كما في المختار .

(٢) ورد في نسخة ٢٨٨ . ورجح : بأمره ، وهو تعريف .

ومن أخذها، ثم ردها إلى موضعها، أو فرط - : ضمنها ، إلا
أن يأمره إمام^(١) أو نائبه بردها .

* * *

فصل

وما أبيع ألتقاطه ، ولم يملك به - ثلاثة أضرب :

١ - : حيوان . فيلزمه فعل الأصيلح : من أكله بقيمته ، أو
بيعه وحفظه عنه ، أو حقه له ويتفق عليه من ماله . وله الرجوع بيده .
فإن أستوت الثلاثة : خير .

٢ - الثاني : ما يخشى فسادَه . فيلزمه فعل الأحظ : من يبيعه ،
أو أكله بقيمته ، أو بتجفيف ما يفسد . فإن أستوت : خير .

٣ - الثالث : باقى المال . ويلزمه حفظ الجميع ، وتعريفه فوراً
نهاراً أول كل يوم أسبوعاً . ثم عادة حوالاً من ألتقاط^(٢) - : بأن
يُنَادى : « من صاع منه شيء ، أو نفقة ؟ » - فى الأسواق ، وأبواب
المساجد وأوقات الصلاة . وكُرِه داخلها . وأجرة منادٍ على ملبّط^(٣) .
ويُنتفع بمباح من كلاب ، ولا يعرف^(٤) .

وإن أخره الحول أو بعضه لغير عذر : أشم ، ولم يملكها به بعد .
كالتقاط^(٣) بنية تملكه ، أو لم يُرد تعريفاً^(٥) .

(١) كذا فى زع والناية ٧٨٩ . وفى ش : « الإمام » .

(٢) كذا فى زع والناية : وفى ش : « ألتقاطه » . والزائد من الشرح .

(٣) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « المنقح » ولم يذكر الأكثر للحيوان تعريفاً .

انسى .

(٤) كذا فى ز ، أى المباح . وفى ع ش « تعرف » أى الكلاب .

(٥) كذا فى زع والناية ٧٩٠ . وفى ش : « كالتقاطه » ، والزيادة من الشرح .

(٦) ورد بهامش ع : ح : « تعريفها » .

وليس خوفه أن^(١) يأخذها سلطان جائر، أو يُطالبه بأكثر —
عذراً في ترك تعريفها، حتى يملكها بدونه .
ومن عرفها حولاً^(٢) . فلم تُعرف — : دخلت في ملكه حكماً ،
ولو عرضاً ، أو لقطعة الحرم ، أو لم يحتتر ، أو آخره لعذر ، أو
ضاعت فعرفها الثاني — مع علمه بالأول — ولم^(٣) يعلمه ، أو أعلمه
وقصد بتعريفها لنفسه .

* * *

فصل

ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها وهو : كيسها ونحوه ؛
وكاءها وهو : ماشد^(٤) به : وعفاصها — وهو : صفة الشد . —
وقدرها ، وجنسها ، وصفتها .
وسن ذلك نندو جدانها ، وإشهاد عدلين عليها — لا على صفتها —
وكذا لقيط .
ومتى وصفها طالبها^(٥) : لزم دفعها بنائها . ومع رِق ملتقط ،
وإنكار سيده — فلا بُد من يئنة . والمنفصل بعد حول تعريفها ،
لواجدها .

(١) في ش : « بأن » ، وأهل الزيادة من البائر ، لا من الشارح . وتأمن .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في زع والفاية ، وفي ش : « أولم » ، وهو تعريف .

(٤) كذا في ز والفاية ٢٩١ . وفي ح ش : « شد » .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « والمشتد حرأ وعد وأهم بهه : إنما به .

لزم دفعها بنائها » .

وإن تلفت أو نقصت قبله، ولم يفرط — : لم يضمنها . وبعده :
يضمنها مطلقاً . وتُعتبر القيمة يومَ عُرف^(١) ربها .
وإن وصّفاً ثانياً قبل دفعها للأول : أقرع ، ودُفعت إلى قارع
ييمينه . وبعده : لا شيء للثاني .

وإن أقام آخرُ ينةً أنها له : أخذها^(٢) من واصف . فإن تلفت :
لم يضمن ملتقط .

ولو أدر كهاربها ، بعد الحول ، مبيعةً أو موهوبةً — : فليس
له إلا البدل . ويُفسخُ زمان^(٣) خيار ، وتُردُّ كبعدِ عودها بفسخ
أو غيره ، أو رهنيها . ومثوثة الرد على ربها .

ولو قال مالكها بعد تلفها : « أخذتها لتذهب بها » ، وقال
الملتقط : « . . . لأعرفها » فقولُه ييمينه .

ووارث^(٤) — فيما تقدّم — كمورثته .

ومن أستيقتظ ، فوجد في ثوبه مالاً — لا يدري من
صره — : فهو له . ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً ، إلا بتسليمه له .
ومن وجد في حيوانٍ تقدماً أو دُرّةً : فلقطة لو أجدته . وإن وجد
دُرّةً غير مثقوبة ، في سمكة — : فلصيّاد .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « عرفها » ، وإمله تحريف .

(٢) كذا في جميع الأصول ، إلا أن الثابت في ش لفظ من المرح مماثل ، وأدرج .
لفظها فيه .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « زمن » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « ملتقط ورب لقطه » .

ومن أدعى ما يدّ لصّ أو ناهبٍ أو قاطع طريق ، ووصفه^(١) :
فهو له .

* * *

فصل

ولا فرق بين ملتقط غنيّ وفقير ، ومسلم^(٢) وكافر ، وعدل
وفاسق يأمن نفسه عليها .
وإن وجدها صغيراً أو سفيهاً أو مجنوناً : قام وليّه بتعريفها .
فإن تلفت بيد أحدكم ، وفرط — : ضمن ، كإتلافه . وإن كان
بتفريط الولي : فعليه . فإن لم تُعرف : فلو أجدها .
والرقيق لسيد^(٣) أخذها ، وتركها معه : إن كان عدلاً يتولى
تعريفها . وإن لم يأمن سيده : لزمه سترها عنه . ومتى تلفت —
بإتلافه ، أو تفريطه — : ففي رقبته .
ومكاتب كحرّ . ومبعض فيئنه وبين سيده . وكذا كل
نادر من كسب — : كهبة وهدية ووصية ، ونحوها . — ولو
أن ينهما مهايأة^(٤) .

* * *

(١) كذا في زش والغاية ٢٩٢ . وفي ع : « أو وصفه » ، وهو تحريف .
(٢) في الغاية ٢٩٣ : « مسلم » ، وهو تحريف . وفي ش : « ولا مسلم » ، والزائد من
المرح .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وليد » ، والواو من كلام الشارع .
(٤) في ع : « مهابات » . ولعله رسم قديم ، وتسهيل الهمزة هنا جائز كما في المصباح .
وضبط في ز بضم التاء ، وهو صحيح على أن اسم « أن » ضمير الشأن . والفتح أولى وأقعد .

باب

« اللَّقِيطُ » : طفلٌ لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ وَلَا رَقُّهُ ، يُبْذَرُ أَوْ وَحْدُهُ^(١) ،
إِلَى سَنِّ التَّمْيِيزِ^(٢) . وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ : إِلَى الْبُلُوغِ .

وَالْتَقَاطُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ . وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ بِمَامَعِهِ ؛ وَإِلَّا^(٣) : فَمَنْ يَبْتَ
الْمَالِ . فَإِنْ تَعَذَّرَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ . فَإِنْ تَعَذَّرَ : فَعَلَى مَنْ تَعَلَّمَ
حَالَهُ ؛ وَلَا يَرْجَعُ : فَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ .

وَيُحَكِّمُ بِإِسْلَامِهِ وَحُرِّيَّتِهِ^(٤) ، إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ فِي بَلَدٍ أَهْلَ حَرْبٍ ،
وَلَا مُسْلِمَ فِيهِ ، أَوْ فِيهِ مُسْلِمٌ — : كَتَّاجِرٍ وَأَسِيرٍ — : فَكَافِرٌ رَقِيقٌ .
وَأِنْ كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ : فَمُسْلِمٌ . أَوْ فِي بَلَدٍ إِسْلَامٍ — كُلُّ
أَهْلِهِ ذِمَّةٌ — : فَكَافِرٌ . وَإِنْ كَانَ بِهَا مُسْلِمٌ — يُمْكِنُ كَوْنُهُ
مِنْهُ — : فَمُسْلِمٌ .

وَأِنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قَلْنَا بِكَفَرِهِ : تَبَعًا لِلدَّارِ ، حَتَّى صَارَتْ دَارَ
إِسْلَامٍ — : فَمُسْلِمٌ .

وَمَا وَجِدَ مَعَهُ — : مِنْ فِرَاشٍ تَحْتَهُ ، وَثِيَابٍ ، أَوْ مَالٍ فِي جَيْبِهِ
أَوْ تَحْتَ فِرَاشِهِ . — أَوْ مَدْفُونًا تَحْتَهُ ، طَرِيًّا ، أَوْ مَطْرُوحًا قَرِيبًا
مِنْهُ ؛ أَوْ حَيَوَانٌ مُشَدُّودٌ بِثِيَابِهِ — : فَلَهُ .

(١) وَفِي شَيْ زِيَادَةٍ مَدْرُجَةٍ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « الْمَرْيَقُ » .

(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ زَحَايَةِ : « وَهُوَ : تَمَامُ سَبْعِ سَنِينَ » .

(٣) قَوْلُهُ : « وَإِلَّا » أَسْقَطَ مِنْ شَيْءٍ ، وَأَخْرَجَ مِنَ الْفَرَحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٢٩٤ . وَفِي شَيْ : « وَبِحُرِّيَّتِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

والأولى بمحضاته واجده : إن كان أميناً ، عدلاً — ولو ظاهراً —
حرّاً ، مكلفاً ، رشيداً . وله حفظُ ماله ، والإتفاقُ عليه منه ، وقبولُ
هبةٍ ووصيةٍ له بغير حكمٍ حاكم .

ويصحُّ التّقاطُّ قنَّ لم يوجد غيرُهُ ، وذمُّ لدميَّ .
ويُقرُّ يَدٍ من البادية مُقيماً في حِلَّةٍ ، أو يُريدُ نقله إلى الحَضَر .
لا بدوياً ينتقل في المواضع ، أو من وجده في الحَضَر فأراد نقله إلى
البادية : أو مع فسقه أو رقه أو كغيره : واللّقيطُ مسلم .
وإن ألّقطه في الحَضَر من يُريدُ النّقله إلى بلدٍ آخر^(١) أو
قريةٍ ، أو من حِلَّةٍ إلى حِلَّةٍ — : لم يُقرَّ بيده ، ما لم يكن المحلُّ —
الذي كان به -- وَ يَيْتاً^(٢) : كَنُوزٍ يَيْسَان^(٣) ، ونحوه .
ويقدّمُ موَسِرٌ ومُقيمٌ — من ملّقطَيْن — على ضدّهما ؛ فإن
أُستويا : أقرّ ع .
وإن اختلفا في الملّقط منهما : قدّم من له يِنَّةٌ ؛ فإن عَدِمَاها :
قدّم ذو اليدِ يمينه ؛ فإن كان يَدَيُّهما : أقرّ ع . فنن قرّ ع : مُسلمٌ
إليه مع يمينه .

(١) كذا في زع والناية ٢٩٥ . وفي زش : « أخرى » . وكلاماً جائز .
(٢) ورد بهامش ر مضروباً على ما عد الكلمة الأولى : « قاموس : الرباء عمرة :
الطاعون أو كل مرض عام » .
(٣) بفتح الباء كما ضبط في ع . وهو الذي صرح به ياقوت في المعجم ٣٣١/٢ ، والمرافق
لما في اللسان ٣٣٠/٥ و ١٩٧/١٦ ، والقاموس وشرحه ١١٤/٤ و ١٤٠/٩ ، والصّاح
والختار : (ب س ن) . وزعم البهوتي في شرحه وشرح الإقناع ١٩٥/٤ : أنه بالكسر .
وإله تطلق العامة .

وإن لم يكن^(١) لهما يدٌ ، فوصفه أحدهما بعلامةٍ مستورةٍ^(٢) في جسده — : قُدِّم . وإن وصفاهُ : أقرِع .
وإلا سلَّمه الحاكم إلى من يرى : منهما ، أو من غيرهما .
ومن أسقط حَقَّه : سقط .

* * *

فصل

وميراثه وديَّته — إن قُتل — لبيت المال . ويُخَيَّر الإمام — في عَمْدٍ -- بين أخذها والقصاص .
وإن قُطِعَ طَرَفُهُ عَمْدًا : اُنْتُظِرَ بلوغه ورشدُه ، إلا أن يكونَ فقيرًا : فيلزمُ الإمامَ العفوُّ على ما يُنْفَقُ عليه .
وإن ادَّعى جَانٍ عليه أو قاذِفُهُ رِقَّةً ، وكذَّبَ به لقيط بالغٌ — : فقولُه .

وإن ادَّعى أَجَنِيٌّ رِقَّةً — وهو بيده — : صَدَّقَ يمينه ، ويثبتُ نسبُه مع رِقَّة . وإلا ، فشهدتْ له يَدُهُ بيد — وحَلَفَ أنه مِلْكُه — أو^(٣) بملكٍ : أو أن أُمَّتَه ولدته في ملكه — : حُكِمَ له به .

وإن ادَّعاهُ مَلْتَقِطٌ^(٤) : لم يُقْبَلْ إلا ببيَّنة .

(١) كذا في ز . ووش والفاية : « تكن » . وكل صحيح .

(٢) كذا في زع والفاية والإقناع ١٩٦ . ووش : « مسطورة » ، وهو مصحوب طريف .

(٣) في شزيادة من الصرح : « بينة » . واظر الفاية ٢٩٦ .

(٤) كذا في زع والفاية . ووش : « ملقطه » ، والزيادة من الصرح .

(م ٣٦ — منتهى الإرادات)

وإن أقرَّ به لقيطٌ بالغ : لم يُقبل . وبكفرٍ — وقد نطق بإسلام ، وهو يعقله — أو مسلمٌ حُكماً : فتردُّ .

وإن أقرَّ به من يمكن كونه منه ولو أثنى ذات زوجٍ أو نسبٍ معروفٍ — : ألحق ، ولو ميتاً ، به — لا زوج^(١) مُقرَّر — ولا يتَّبَع في رقٍّ ، ولا كافرًا^(٢) في دينه . إلا أن يُقيمَ بيَّنة أنه وُلد على فراشه .

وإن أدَّعاه أثنان فأكثرُ معاً : قدَّم من له بيَّنةٌ . فإن تساووا فيها أو في عددها : عُرض مع مدعٍ أو أقاربٍ به — إن مات — على القافة ؛ فإن ألحقته بواحد أو اثنين^(٣) : لَحِقَ . فَيَرِثُ كُلُّا مِنْهُمَا إرثَ ولدٍ ، ويَرِثَانِه إرثَ أبٍ . وإن وُصِيَ له : قَبِلَا . وإن خَلَفَ أَحَدَهُمَا : فَلَهُ إرثُ أبٍ كاملٌ ، ونسبه ثابت من الميت . ولأُمِّي أبويَه — مع أمٍّ أمٍّ — نصفُ سدسٍ ، ولها نصفُه . وكذا لو ألحقته بأكثرٍ .
وإن لم توجَّد^(٤) قافةً ، أو نفته ، أو أشكل^(٥) ، أو^(٦) اختلف قائفان ، أو اثنان وثلاثة — : ضاع نسبه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « بزوج » ، ولعل الباء من الشرح وإن وردت في الغاية ٢٩٧ .

(٢) كذا في ز ش ، وهو عطف على « رقيقاً » المحذوف المندر . وفي ع : « كافرًا » . والغاية : « كفر » . وكلاهما خطأ وتحريف .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو باثنين » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يوجد » . والظاهر أنه تصحيف نشأ عن ظن أن « القافة » مفرد ، مع أنه جمع « قائف » ، كما ذكر في المصباح والمختار .

(٥) في ش زيادة : « أمره » . وقد وردت في أصل ع بلفظ : « الأمر » ، ثم أصلحت بما في ش . وهي من الشرح على ما ترجع .

(٦) وردت « أو » في زع والغاية ، وسقطت من ش .

ويؤخذ باثنين خالفهما ثالث ، كَيْطَارَيْنِ وطَيْبَيْنِ في عيب .
ولورجع عن دعواه مَنْ أَلْحَقْتَهُ به القافَةُ : لم يُقبل .
ومعَ عدم إلحاقها بواحدٍ من اثنين ، فرجع أحدهما — يُلْحَقُ
بِالآخر .

ويَكْفِي قَائِفٌ واحد ، وهو كحاكم : فيكفي مجرد خبره .
وشُرْطُ كَوْنُهُ ذَكَراً عدلاً^(١) حرّاً ، مجرباً في الإصابة .
وكذا إن وطئَ اثْنانَ امرأةً بِشبهة ، أو أَمَتَهُما في طهرٍ ، أو
أُجْنَبِيٍّ بِشبهة — زوجةً أو سرّيةً لآخر — : وأتت^(٢) بولدٍ يمكن
كونه منهما .

وليس لزوجه — أَلْحَقَ به — أَلَّلَعَانُ لِنَفِيهِ .

* * *

(١) كذا في زش والناية . وفي ع : « حرّاً عدلاً » . ولعله أول .
(٢) في ع : « وقدأت » ، إلا أن الزيادة — وهي من الشرح — وردت بالهاتر
مع التصحيح .

* * *

قد وقع الفراغ — بحمد الله وفضله ، وتوفيقه سبحانه وعونه — من تصحيح القسم
الأول من كتاب : « منتهى الإرادات » وتحقيقه ، وترتيبه وتنسيقه ؛ في صباح يوم الثلاثاء
السادس عشر من ربيع الثاني سنة ١٣٨١ هـ (الموافق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦١ م) .
ولما نرجو أن نكون قد عرضناه عرضاً جيداً سائياً في جلته : يعين القارىء على فهم عبارته ،
وإدراك إشارته .

كما نرجو أن نوفق إلى إخراج القسم الثاني منه ، في أقرب فرصة ممكنة ؛ إن شاء الله .

عبد الغنى عبد الحالى

القاهرة — ميدان السيدة نفيسة

أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة

في ١٣٨١/٥/٦ هـ — ١٩٦١/١٠/١٦ م

تبيين، وتصويب

ص س الصواب	ص س الصواب
٣١٩ يصحح رقم الصفحة .	٩ ٩ يتغير : (بفتح واحدة فوق الياء) .
— ٨ ويخص .	١٣ ١ وانتماله : (بضم اللام) .
٣٢٠ ٥ وذميا .	١٤ ١ ونزه .
٣٥٤ ٦ هذا .	— ١٦ في ش : « ويجب الاستنجاه
٣٦٦ ٩ وأشركتك : (بهمزة قطع) .	لكل ، ، والزائد من الشرح .
٣٨٢ ٥ قبض : (بضم القاف) .	١٥ ١٣ على .
٤١٢ ١٣ ضيان .	١٦ ١٤ لحية : (بكسرتين) .
٤١٣ ٧ مقضى .	٢٤ ٤ في ش : « صلاة بطلت استأنف ، ،
٤٤٨ ٨ وحقوق .	والزائد من الشرح .
٤٥١ ١٤ يحضرتك .	١٨٢ ١٥ أو أوصاف ... تميز .
٤٥٧ ٤ ويقال : (بالياء المثناة) .	١٨٧ ١٣ وآس .
٤٦٣ ١٤ فالوضيعة : (بضمدة واحدة) .	٢٠٠ ٦ قرضا : (بالضاد) .
٤٨٠ ١٢ لصيد .	٢٣٦ ٨ وقضى : (الفتحه فوق الضاد) .
٤٩٦ ٥ لزوع : (بكسرتين) .	٢٧٣ ٢ استلهما .
٥٠٢ ٢ صاحبه .	— ١١ اضطباع ... هذا .
٥١٣ ١ ويرجع .	٢٧٦ ١١ موالاته : (بضم التاء) .
٥٢٨ ٧ ومثله : (بضم اللام) .	٢٨٢ ٩ يدخلاها .
٥٣٦ ٤ أركان : (بضم النون) .	٣٠٦ ٢ حرم .
٥٣٧ ١١ إن : (بكسر الهمزة) .	٣٠٨ ٣ الصواب : « حصر ، بالصاد ،
٥٤٠ ٤ ولولمالك .	كما في زع . وصحف في ش بالصاد .
	٣١٣ ٨ ويحرم .

أما بعد : فهذا تبيين الحروف المضموسة أو الساقطة وبعض ما فاتنا التنبيه عليه . وتصويب ما وقفنا عليه — :
من الأخطاء الواقعة — أثناء وضع الفهرست .
فإن وقفنا بعد ذلك ، أو وقف غيرنا على شيء آخر منها ، ونفضل بإخبارنا عنها — مشكورا منا ،
ومأجورا من الله — : أتينا صوابها في القسم الثاني إن شاء الله .

عبد الفتى عبد الحالى

فهرست إجمالى لموضوعات القسم الأول من منتهى الإرادات

- ٣ التعريف بمؤلف كتاب منتهى الإرادات، وبيان منزلة كتابه عند علماء المذهب الحنبلى . للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع .
- ٥ تنبيه ببيان النسخ التى اعتمد فى طبع الكتاب عليها .
- ٦ افتتاحية الكتاب .
- ٧ كتاب فى حقيقة الطهارة . وأحكامها . — تعريفاً الطهارة .
- ٧ باب فى بيان أقسام المياه الثلاثة ، وحققاتها وأحكامها . — القسم الأول : الطهور .
- ٨ د الثاني : الطاهر . — ما يكره استعماله منه . — حكم القليل المستعمل فى رفع حدث أو إزالة خبث ، أو غير ذلك .
- ٩ القسم الثالث : النجس . — حكم الوارد بمحل التطهير . — حقيقة الحرية ، وحكمها . — حكم الماء الكثير المتغير وغيره . — حكم المتنجس بغيره . — حد الماء الكثير والقليل .
- ١٠ وزن القلتين ، ومساحتهما . — حكم استعمال ما لا ينجس إلا بالتغير .
- ١٠ حكم الماء القليل المتنضح لوقوع النجاسة فيه .
- ١١ العمل باليقين عند الشك . — حكم ما لو اشتبه بمباح طهور بمحرم أو نجس أو طاهر . — حكم ما لو اشتبهت ثياب طاهرة بمباحة بنجسة أو محرمة .
- ١١ باب فى حقيقة الآنية ، وأحكامها .
- ١١ تعريف الآنية ، وما يجرم اتخاذه ، واستعماله منها .
- ١٢ صحة الطهارة من آنية الذهب والفضة وما إليها . — حكم نحو الموه ، وما لم تعلم نجاسته : من آنية الكفار . — الكلام على جلد الميتة ونحوه ، ودبغه واستعماله .
- سنية تخمير الآنية ، وإيكاء الأسقية .
- ١٢ باب حقيقة الاستنجاء ، وآداب الخلا . — تعريف الاستنجاء ، وما يسن لداخل الخلا .
- ١٣ ما يكره لداخل الخلا ويحرم . — ما يسن له إذا فرغ ، وقوله إذا خرج .
- ١٤ بيان ما لا يجزى فيه إلا الماء . — الكلام على غسل ما بداخل فرج الثيب وحشفة الأفاف : من نجاسة ، وجنابة .

- ٢١ باب أحكام مسح الخفين وما لإيهما .
 — حكم مسح الخفين وما يكره أولاً يسر .
 للمسح .
 — ما يصح المسح عليه .
 ٢٢ الكلام على مسح العمامة والجباث وخر النساء .
 — الكلام على مدة مسح المسافر والمقيم .
 — شروط المسح على الخفين .
 ٢٣ شروط مسح العمامة ، ووجوب مسح أكثرها وجميع الجبيرة .
 — ما يسر في كيفية مسح الخفين .
 ٢٤ مسكروحات المسح ، ومبطلاته .
 ٢٤ باب في نواقض الوضوء الثمانية ، وأحكامها .
 — الناقض الأول والثاني .
 ٢٥ الناقض الثالث إلى السابع .
 ٢٦ الناقض الثامن .
 ٢٦ فصل في حكم من شك في طهارة أو حدث ، أو يتيقنهما أو أحدهما . وغير ذلك .
 ٢٧ ما يحرم بالحدث .
 — الكلام على من المصحف ، والسفر به .
 لدار الحرب ، وتطيينه ، وما إليه .
 ٢٧ باب في حقيقة الغسل ، وأحكامه .
 — تعريف الغسل ، وموجباته السبعة ، وأحكامها .
 — الموجب الأول .
 ٢٨ الموجب الثاني إلى السادس .
 ٢٩ الموجب السابع .
 ٢٩ حكم قراءة الجنب القرآن .

- ١٤ ما يصح الاستنجاء به ، ويحرم ويجزى فيه .
 — ما يجب الاستنجاء به ، وعدم صحة الوضوء والتيمم قبله .
 ١٥ باب في كيفية التسوك وأحكامه ، وآداب القطرة .
 — كيفيته ، وما يتأكد عنده ، ووجوبه على النبي صلوات الله عليه .
 — سلفية البداءة بالآيمن ، وغير ذلك .
 — حكم الختان والاستحداد وحلق التقا .
 ١٦ حرمة نحو النقص والوصل .
 ١٦ فصل في سنن الوضوء .
 ١٧ باب في حقيقة الوضوء ، وأحكامه .
 — تعريف الوضوء ، ووجوب التسمية .
 — فروض الوضوء ، وحقيقة الموالاة .
 ١٨ شروط الوضوء والغسل .
 — حقيقة النية ، وأحكامها .
 — ارتفاع الحدث بنية ما تسن له الطهارة ، ونحوه .
 ١٩ حكم ما لونوى مسنوناً أو واجبا ، أو تنوعت أحداث ونوى أحدها .
 ١٩ فصل في صفة الوضوء .
 — الكلام على النية وما إليها ، وغسل الوجه ، وحده .
 ٢٠ الكلام على غسل اليدين ، ومسح الرأس ، وحده .
 — الكلام على غسل الرجلين ، وحد الكعبين .
 ٢١ ما يسر عند الفراغ منه ويباح .
 — حكم من طهره غيره بإذنه .

- وقت فرض .
- ٣٦ الكلام على من خرج لحرق أو صيد ،
أو أراق الماء في الوقت ، أو ضل
عن رحله وبه الماء .
- الكلام على التيمم لكل حدث ، ولكل
نجاسة باليدن .
- حكم تعذر استعمال الماء والتراب .
- ٣٧ حكم ما لو وجد ثلجا وتعذر تذويبه .
- ٣٧ الشرط الثالث .
- ٣٧ فصل في فرائض التيمم ، وغيرها .
- الكلام على فرائضه .
- ٣٨ ما يستباح بالنية .
- حكم التسمية فيه .
- مبطلات التيمم .
- ٣٩ حكم وجود الماء في الصلاة أو الطواف
وغيرهما .
- ما يسن لنحو العالم بوجود الماء .
- صفة التيمم .
- حكم بذل الماء أو الثوب .
- ٤٠ باب إزالة النجاسة الحكيمة .
- ما يشترط لذلك .
- حكم بقاء الطعام أو اللون أو الريح .
- الكلام على عدم إزالة النجاسة إلا
بنحو ملح .
- ٤١ ما يغسل بخروج المذي .
- الكلام على غسل نحو الدهن بالماء ،
وانقلاب الخثرة خلا .
- ٤٢ حكم ما لو بلع لوزا بشره ثم قاه .

- ٢٩ حكم دخول المسجد من الجنب
والخائض والنفساء والمجنون والسكران .
- ٣٠ فصل في الأغسال المستحبة الستة عشر ،
، والتيمم لكل الحاجة .
- فصل في صفة الغسل .
- صفة الغسل الكامل .
- ٣١ صفة الغسل المجزئ .
- أرتفاع الحدث قبل زوال حكم الحبث .
- مسنونات الغسل .
- الكلام على زنة المد والصاع .
- ٣٢ مكروهات الغسل ، وبعض أحكام النية .
- بما يسن للجنب ، والخائض والنفساء
المتقطع دمه .
- ٣٢ فصل في حكم نحو بناء الحمام ودخوله .
- ٣٣ باب في حقيقة التيمم ، وأحكامه .
- تعريف التيمم ، وبيان أنه عزيمة .
- شروط التيمم الثلاثة ، وأحكامها .
- الشرط الأول والثاني .
- ٣٤ الكلام على شراء الماء والحبل والدلو .
- الكلام على بذل الماء للعطشان ،
وجمع ماء الوضوء للشرب .
- الكلام على القدرة على ماء البئر ببل
ثوب وعصره .
- حكم من بعض بدنه جريح ولا يتضرر
بمسح الماء .
- ٣٥ حكم من عدم الماء ، أو وجد مالا
يكنى للطهارة .
- حكم التيمم لخوف فوت جنازة أو

- ٤٢ فصل بيان بعض أنواع النجس :
كالسكر ، وغير ذلك .
- ٤٣ ما يعنى عن يسيره وأثره ، وما إليه .
— بيان أن نحو العرق طاهر .
- ٤٤ عدم كراهية سؤر الطاهر .
— حكم مالو وقع الميت في نحو النقيق .
- ٤٤ باب في حقيقة الحيض والنفاس ،
وأحكامهما .
- تعريف الحيض ، وما يتمتع بسببه .
- ٤٥ ما يوجب الحيض والنفاس .
— الكلام على الاستمتاع بالخائض ،
وما يباح لها قبل النسل .
- ٤٥ الكلام على سن الحيض ، ومدته ، ومدة
الطهر .
- ٤٦ فصل في بيان حكم المبتدأة بدم أو
صفرة أو كدرة : من المستحاضة
والمتحيرة ، وغيرهما .
- ٤٨ فصل في بيان ما يلزم كل من دام حدثه ،
وغیر ذلك .
- ٤٩ حكم وطء المستحاضة ، وشرب مباح
يمنع الجماع .
- ٤٩ فصل في مدة النفاس ، وحقيقتها ،
والأحكام المرتبطة به .
- ٥٠ حكم وطء النفساء ، ووضع توأمين
فأكثر .
- ٥١ كتاب في حقيقة الصلاة ، وأحكامها .
— تعريف الصلاة ، ومن تجب عليه
وتصح منه .
- حكم تأخير الصلاة عن لزمته .
- ٥٢ حكم ترك الصلاة جهوداً ، أو ترك
- ركن أو شرط .
- ٥٢ باب في حقيقة الأذان والإقامة ،
وأحكامهما .
- تعريف الأذان .
- ٥٣ الإقامة .
— متى يسنان ويحببان ويكرهان ؟
- ما ينادى به لصلاة العيد ونحوها .
- الكلام على مالو تركهما أهل بلد .
- ما يشترط ويسن في المؤذن .
- الكلام على من يكفى في الإذان
والإقامة .
- ٥٤ عدد كلمات الأذان ، وسننه ومكروهاته
— ما يشترط لصحته .
- الكلام على أذان الفجر .
- ٥٥ الكلام على رفع الصوت ، وأذان
المميز ونحوه .
- ما يسن للمؤذن وسامعه .
- سنية الصلاة على النبي - صلى الله عليه
وسلم - بعد الأذان .
- الكلام على خروج المؤذن من المسجد
قبل الصلاة .
- ٥٦ باب في بيان حقيقة شروط الصلاة
وعدها ، وأوقاتها ، والأحكام
المرتبطة بها .
- حقيقة وقت الظهر
- ٥٧ حقيقة وقت العصر والمغرب والعشاء .
- ٥٨ حقيقة وقت الفجر .
- ٥٨ فصل في بيان ما يتحقق به أداء الصلاة ،

- ٤٢ فصل بيان بعض أنواع النجس :
كالسكر ، وغير ذلك .
- ٤٣ ما يعنى عن يسيره وأثره ، وما إليه .
— بيان أن نحو العرق طاهر .
- ٤٤ عدم كراهية سؤر الطاهر .
— حكم مالو وقع الميت في نحو النقيق .
- ٤٤ باب في حقيقة الحيض والنفاس ،
وأحكامهما .
- تعريف الحيض ، وما يتمتع بسببه .
- ٤٥ ما يوجب الحيض والنفاس .
— الكلام على الاستمتاع بالخائض ،
وما يباح لها قبل النسل .
- ٤٥ الكلام على سن الحيض ، ومدته ، ومدة
الطهر .
- ٤٦ فصل في بيان حكم المبتدأة بدم أو
صفرة أو كدرة : من المستحاضة
والمتحيرة ، وغيرهما .
- ٤٨ فصل في بيان ما يلزم كل من دام حدثه ،
وغیر ذلك .
- ٤٩ حكم وطء المستحاضة ، وشرب مباح
يمنع الجماع .
- ٤٩ فصل في مدة النفاس ، وحقيقتها ،
والأحكام المرتبطة به .
- ٥٠ حكم وطء النفساء ، ووضع توأمين
فأكثر .
- ٥١ كتاب في حقيقة الصلاة ، وأحكامها .
— تعريف الصلاة ، ومن تجب عليه
وتصح منه .
- حكم تأخير الصلاة عن لزمته .
- ٥٢ حكم ترك الصلاة جهوداً ، أو ترك

- ٧٧ الكلام على رفع اليدين، ووضع كف اليمنى على اليسرى، وما يستفتح به .
— الكلام على قراءة البسملة والفتحة .
٧٨ الكلام على قراءة غير الفاتحة .
٧٩ الكلام على جهر الإمام بالقراءة .
— حكم القراءة بما يخرج عن مصحف عثمان .
— الكلام على الركوع وما يقال فيه .
٨٠ الكلام على الرفع من الركوع وما يقال معه، وما يتبعه .
— الكلام على السجود، وما يتبعه .
٨١ الكلام على الجلوس والتشهد وكيفيته .
— الكلام على النوض من التشهد الأول .
٨٢ الكلام على التشهد الثاني، وما يتبعه .
٨٣ فصل فيما يسن عقب الصلاة : من الاستغفار والدعاء .
٨٤ فصل فيما يكره في الصلاة : من الالتفات بلا حاجة، وغيره .
٨٥ الأحكام التي تتعلق بالمرور بين يدي المصلي .
٨٦ بيان ما يجوز للمصلي فعله وقوله أثناء صلاته .
— حكم من نابه شيء في الصلاة .
٨٧ حكم من غلبه الشاؤب أو بدره البصاق وما إليه .
— بعض المسنونات المتعلقة بالصلاة .
— حكم الصلاة إلى ستره .
٨٨ فصل في حقيقة أركان الصلاة وعددها .

- وما يتعلق بذلك : من أحكام الإعادة والقضاء، والتأخير عن أول الوقت، والشك وما إليه .
٦٠ باب في حقيقة العورة، وحكم سترها وكشفها، وما يسن الصلاة فيه، وغير ذلك .
٦٣ فصل فيما يكره في الصلاة وغيرها ويحرم : من اللبس وما إليه .
٦٥ باب في حقيقة النجاسة، وبيان أن اجتنابها شرط للصلاة، وما إلى ذلك : من الأحكام .
٦٦ فصل في بيان الأماكن التي لا تصح الصلاة تعبدًا فيها، أو تكره، وغير ذلك .
٦٨ باب في أحكام استقبال القبلة، وأنه شرط للصلاة مع القدرة .
٦٨ فصل في بيان فرض من قرب من القبلة أو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم من بعد عنها .
٦٩ دلائل القبلة .
٧٣ فصل في بيان أنه يشترط لصلاة الجماعة نية كل مصل حاله، والأحكام المتعلقة بذلك .
٧٥ باب صفة الصلاة .
— ما يسن عند الخروج إلى الصلاة، وعند دخول المسجد والخروج منه .
— تسوية الإمام الصفوف وتكملها .
— الكلام على التكبير .

١٠٣ فصل في حكم سجود التلاوة والشكر وما يتعلق بذلك .

١٠٤ فصل في حكم القراءة في المصحف والطريق ، وحفظ القرآن الكريم .

١٠٥ فصل في بيان الاوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها .

١٠٦ باب في بيان حكم صلاة الجماعة ، ومن تجب عليه وتصح منه ، والاحكام المتعلقة بذلك .

١١٠ حكم تخفيف الإمام وسرعته ، وانتظار الداخل ، وتطويل قرار الركعة الاولى عن الثانية .

— حكم من استأذنته لمرأته أو أمته في الذهاب إلى المسجد .

١١٠ فصل في بيان أن الجن مكلفون في الجملة .

١١٠ فصل في بيان الاولى بالإمامة في الصلاة ، ومن تكره أو لا تصح لإمامته ، وما إلى ذلك .

١١٥ فصل في بيان أن السنة وقوف الإمام جماعة متقدمة ، والاحكام المتصلة بذلك .

١١٧ فصل في بيان ما يشترط في صحة اقتداء من يمكنه رؤية إمامه أو من وراءه ، وكراهية علو الإمام عن المأموم ، وغير ذلك .

١١٨ فصل في بيان من يعذر بترك الجمعة والجماعة ، دون غيره .

١٢٠ باب صلاة أهل الأعذار .

٨٩ فصل في حقيقة واجبات الصلاة وعددها .

٩٠ فصل في حقيقة سنن الصلاة وعددها .

٩٠ باب في بيان مشروعية سجود السهو ، واحكامه .

٩٣ فصل في بيان حكم من ترك ركنا غير تكبيرة الاحرام ثم ذكر بعد الشروع في قراءة ركعة أخرى ، وما إلى ذلك من أحكام .

٩٤ فصل في بيان أنه يبنى على اليقين من شك في ركن أو عدد ركعات ، وما إلى ذلك .

٩٦ فصل في بيان أن سجود السهو واجب لما يبطل عمده وللجن الذي يحيل المعنى ، وغير ذلك .

٩٧ باب في بيان حكم صلاة التطوع ، وأنواعها ، وما يتصل بذلك . — أفضل صلاة التطوع وآكدها .

٩٨ الكلام على وقت الوتر ، وأقله ، وقنوته .

٩٩ الرواتب المؤكدة .

١٠٠ السنن غير الرواتب .

— التيمم ، وصلاة الوتر بعدها .

١٠١ التهجد والناشئة .

١٠١ فصل في بيان أفضل صلاة الليل ، وسنية قيامه ، ووقته ، وغير ذلك .

١٠٢ الكلام على صلاة الضحى والاستغارة .

وسايسن قراءته فيها ، وغير ذلك :
من الأحكام .

١٣٧ تحريم إقامة الجمعة والعيد في أكثر
من موضع من البلد إلا الحاجة ،
وحكم ما إذا وقع العيد يومها .

١٣٨ مايسن صلاته بعد الجمعة .
— سنية قراءة سورة الكهف ، وكثرة
الدعاء ، والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ، والغسل في يوم الجمعة ،
وما إلى ذلك .

— بعض المكروهات والمحرمات .
١٣٩ حكم الصلاة والإم يخطب .
١٤٠ باب في حكم صلاة العيدين ، ووقتها
وسنية أدائها في الصحراء ، وخير ذلك .

١٤١ بعض شروطها ، وكيفية أدائها .
١٤٢ المكروهات والسنن وبعض الأحكام
المتعلقة بها .

١٤٣ باب في حقيقة الكسوف ، وحكم
صلاته ووقتها ، وكيفيةها .

١٤٥ حكم ما إذا اجتمع كسوف وجنازة ،
١٤٥ باب صلاة الاستسقاء .

— حقيقة الاستسقاء ، وحكم صلاته ،
وكيفيةها ، والسنن المتعلقة بها .

١٤٩ كتاب الجنائز .
— سنية الاستعداد للوت ، وغيره ،
وعيادة المريض . وحكم التداوى ، وما
يطلب عند الاحتضار وعقب الوفاة .

١٢٢ فصل في صلاة المسافر ، وبيان من
يصح قصره وفطره ، والأحكام
الخاصة بذلك .

١٢٥ فصل في أحكام الجمع بين الصلاتين ،
وبيان من يباح له الجمع دون غيره .
١٢٦ بيان الأفضل في الجمع ، وما يشترط له .
١٢٧ فصل في صحة صلاة الخوف ، وبيان
أوجهها الستة .

— الوجه الأول والثاني .
١٢٩ الوجه الثالث والرابع .
١٣٠ الوجه الخامس والسادس .

— بيان ما يشترط لصحة صلاة الجمعة
في الخوف حضرا .
— بيان صحة صلاة الاستسقاء والكسوف
والعيد كالمكتوبة .

١٣١ فصل في بيان كيفية الصلاة إذا
اشتد الخوف ، وما يشبه ذلك .
١٣٢ باب في بيان أحكام صلاة الجمعة ،
وأنها أفضل من الظهر ، ومستقلة ،
وفرض الوقت ، وبيان من يجب عليه ،
والأحكام المتعلقة به .

١٣٤ فصل في شروط صحة صلاة الجمعة
الأربعة .

— الشرط الأول والثاني والثالث .
١٣٦ الشرط الرابع .

— شروط خطبة الجمعة ، وما يبطلها ،
وما يسن فيها .

١٣٧ فصل في بيان أن الجمعة ركعتان ،

١٦٨ حكم الميتة الحامل ، ودفن الكافرة الحامل بمسلم .

١٦٩ فصل في بيان ما يسن للصاب ويكره ويحرم ، وحكم التعزية ، وإصلاح الطعام لأهل الميت .

١٧٠ فصل في حكم زيارة القبور ، والسنن المتعلقة بها .

١٧٢ كتاب في حقيقة الزكاة ، وأحكامها . — تعريف الزكاة والمال الخاص .

— شروط الزكاة الخمسة ، والأحكام المتعلقة بها .

— الشرط الأول والثاني والثالث .

١٤٧ د الرابع .

١٧٥ د الخامس .

١٧٧ باب زكاة السائمة .

— ما تجب فيه الزكاة .

— حقيقة السوم ، والأحكام المتعلقة به .

١٧٨ حكم زكاة الإبل .

١٧٩ حقيقة الجبران .

١٨٠ فصل في زكاة البقر .

١٨١ فصل في زكاة الغنم الأهلية أو الوحشية .

١٨٢ فصل في زكاة الخلطة .

١٨٦ فصل في حكم تفرق مال لواحد ، وبيان ما تؤثر فيه الخلطة .

١٨٧ باب زكاة الخارج من الأرض والنحل .

١٨٨ ما يشترط لذلك .

١٨٩ فصل في وجوب الزكاة فيما يشرب

بكلفة وبدونها وبهما ، وبيان النصاب

١٥١ فصل في حكم غسل الميت ، وشروطه وبيان الأولى به ، وما إليه .

١٥٣ كيفية غسل الميت ، والأحكام المتعلقة به .

١٥٥ حكم الشهيد والسقط .

— حرمة سوء الظن بالمسلم العدل .

١٥٦ فصل في حكم تكفين الميت وما إليه .

١٥٨ فصل في بيان حكم الصلاة على الميت وكيفيتها ، والأولى بها .

١٦١ شرط صلاة الجنازة ، وحكم قضاء المسبوق فيها ، وحكم إعادتها .

١٦٣ حكم الصلاة على الغال وقاتل نفسه . — بيان أجر صلاة الجنازة .

١٦٣ فصل في حكم حمل الجنازة وتشيعها والقيام لها وغيره .

١٦٤ فصل في حكم دفن الميت ، وبيان الأولى به ، والوقت الذي يكره عنده ، وغيره .

١٦٥ الكلام على اللحد والقبر ، وكيفية الدفن .

— حرمة إسراج القبور والتخلى فوقها ، وجعل مسجد عليها أو بينها .

— حكم الدفن بالصحره .

١٦٧ حكم من وصى بدفنه بدار أو أرض في ملكه .

— حكم الدفن بنحو المسجد ، وتعددته في قبر واحد .

— حكم نبش القبر .

في ذلك كله ، والأحكام المرتبطة به .
 ١٩١ فصل في بيان أن الزكاة على المستعير والمستأجر ، دون المالك . وحكم اغترابية والعشيرة ، وحقيقة كل منهما .
 ١٩٢ فصل في نصاب العسل ، وبيان أن لازكاة فيما ينزل من السماء على الشجر وحكم تضمين أموال العشر والخراج بتكر معلوم .
 ١٩٣ فصل في بيان حقيقة المعدن ، ونصاب ما تجب الزكاة فيه منه .
 ١٩٤ فصل في حقيقة الركاز وما يجب فيه ، وسائر الأحكام المرتبطة به .
 ١٩٥ باب في حقيقة الأثمان وزكاتها .
 ١٩٥ أقل نصاب الذهب والفضة .
 — حقيقة الميثقال والدرهم والدينار .
 — زكاة المغشوش .
 ١٩٦ فصل في كيفية إخراج الزكاة إذا ما اجتمع جيد وودي ، وصحيح ومكسر .
 ١٩٧ فصل في زكاة الحلي ، وحكم تحليلية المسجد أو المحراب أو تمويه السقف أو الحائط بالنقد .
 ١٩٧ فصل في حكم الترخيم بالذهب والفضة وغيرهما ، والتحلي .
 ١٩٨ باب زكاة العروض .
 — بيان حقيقة العرض ، والقيمة التي تجب فيها الزكاة .
 ٢٠٠ حكم صدقة التطوع قبل إخراج الزكاة .

٢٠٠ باب زكاة الفطر .
 — من تجب عليه زكاة الفطر ، ومن يلزم أو يسن إخراجها عنه .
 ٢٠١ وقت وجوبها وإخراجها ، ومكانه .
 ٢٠٢ فصل في بيان قدر الواجب لإخراجها ، والمجزي منه .
 — حكم رد الزكاة والفطرة إلى من أخذ تامنه .
 ٢٠٢ باب في أن إخراج الزكاة واجب فوراً ، وحكم تأخيرها ومنعها وجحد وجوبها ، وغير ذلك .
 ٢٠٤ بيان أن زكاة الصغير والمجنون تلزم وليهما .
 — سنية إظهار الزكاة وتفرفة ربهان نفسه ، والدعاء عند دفعها وأخذها .
 ٢٠٤ فصل في بيان أنه يشترط لإخراج الزكاة نية من المكلف ، وما يتعلق بذلك .
 ٢٠٥ فصل في أن الأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده ، وغير ذلك .
 ٢٠٦ حرمة نقل الزكاة إلى بلد تقصر إليه الصلاة .
 — أماكن تفريق الزكاة بالنسبة للمسافر أو من بالبادية ، أو من خلا بلده عن المستحق .
 — حكم بعث الإمام السعاة قرب وجوب الزكاة ، ورسم ما حصل .
 ٢٠٦ فصل في حكم تعجيل الزكاة .
 ٢٠٨ باب في بيان أصناف الزكاة الثمانية ، والأحكام المتعلقة بذلك .

٢٠٨ الصنف الأول والثاني والثالث .

٢٠٩ الصنف الرابع والخامس والسادس .

٢١٠ الصنف السابع والثامن .

٢١١ فصل في حكم سؤال من أبيح له أخذ

شيء ، وإعطاء السؤال ، وقبول المال

الطيب الآتي بلا مسئلة . وحكم من

سأل مالا واجبا ، وغير ذلك .

٢١٢ سنية تعميم الأصناف بلا تفضيل .

— حكم أخذ من تحقق فيه سيلان ،

والاقتصار على إنسان ، ودفع النصاب

إلى عبد التجارة المعتق .

٢١٣ فصل في بيان من لا يجوز دفع الزكاة

إليهم ، وحكم أخذهم صدقة التطوع .

٢١٤ فصل في حكم صدقة التطوع ،

والمن بها .

٢١٥ كتاب في حقيقة الصيام ، وأحكامه .

— تعريف الصيام ووجوب صوم رمضان ،

وسببه .

٢١٦ فصل في بيان من يقبل خبره في

ثبوت رؤية هلال رمضان ، والأحكام

المتعلقة بذلك .

٢١٧ من يجب عليه صوم رمضان .

— حكم من أيس ثم قدر على القضاء ،

والفطر والصوم بالسفر ، والوطء

لمن به مرض .

٢١٨ حكم صوم الحامل والمرضع ، والفطر

لمن احتاجه لإنقاذ معصوم من هلكة .

٢١٩ حرمة صوم غير رمضان فيه ، على من

أبيح له فطره .

٢١٩ فصل في اشتراط النية المعينة من

الليل لكل يوم واجب ، والأحكام

المتصلة بذلك .

٢٢٠ حكم من قطع نية نذر أو كفارة أو

قضاء ، أو قلها نفلا .

— حكم صوم النفل بنية من النهار .

٢٢٠ باب ما يفسد الصوم ، ويوجب

الكفارة .

٢٢٢ فصل في جوب القضاء والكفارة على

نحو من جامع في نهار رمضان ، وما

إلى ذلك .

٢٢٣ بيان حقيقة الكفارة ، ومتى تسقط .

٢٢٣ باب ما يكره ويستحب في الصوم ،

وحكم القضاء .

٢٢٤ فصل في بيان ما يسن للصائم ويكره .

٢٢٥ فصل في حكم قضاء رمضان وتابعه ،

وحكم من مات وعليه نذر صوم

أو حج ، ونحوه .

٢٢٦ باب صوم التطوع .

٢٢٧ حكم صوم يوم الشك ، وإفراد ترجيح

والجمعة والسبت بصوم ، وصوم يوم

العيد وأيام التشريق .

٢٢٧ فصل في حكم إتمام التطوع بعد

الدخول فيه .

٢٢٨ فصل في بيان أفضل الأيام واليالي ،

وبعض ما يسن دعاؤه ليلة القدر .

٢٢٩ كتاب في حقيقة الاعتكاف وأحكامه
— تعريف الاعتكاف وسننيه كل وقت،
ووجوبه بالنذر، ومن لا يجوز
اعتكافه إلا بإذن.

٢٣٠ فصل في بيان المكان الذي يصح
الاعتكاف فيه، وحكم من نذر
زنا معيناً أو يوماً أو عدداً.

٢٣١ فصل في حكم خروج من لزمه تتابع
الاعتكاف، وشرط الخروج إلى
مالا يزمه، وما إليه.

٢٣٢ فصل في بيان جواز الخروج لما لا
بدمه، وبيان ما يبطله ويفسده،
وإلحاقه الذي يوجب الكفارة.

٢٣٣ فصل فيما يسن وينبغي للمعتكف.
٢٣٤ كتاب في حقيقة الحج والعمرة،
وأحكامها.

— تعريف الحج والعمرة، وشروطها
الخمس.

— الشرط الأول إلى الرابع.

٢٣٥ فصل في صحتها من القن، والأحكام
المتعلقة بذلك وإباحة الزوجة
والسفية المبذور، وغير ذلك.

٢٣٦ حكم منع أبوى بالغ من إحرامه بنفل
وتحليلها لياه، وتحليل الغريم
مدينه.

٢٣٧ فصل في الشرط الخامس: الاستطاعة.
— بيان حقيقة الاستطاعة، وأنها لا تبطل
بجنون.

٢٣٨ حكم العاجز عن الحج، ومن لزمه

قتوفى.

٢٣٩ حكم من ضاق ماله، أولزمه دين.
٢٤٠ الكلام على الحج عن الغير،
والمعذور، والميت.

٢٤٠ فصل فيما يشترط لوجوب الحج
على الأئمة، والأحكام المتفرعة عليه.
٢٤١ باب في المواقيت.

— تعريف المواقيت، وبيان ميقات أهل
المدينة ومن دونها، ومن بمكة، ومن
لم يمر بميقات.

٢٤٢ فصل في حكم تجاوز الميقات بلا
إحرام، والإحرام قبله، والحج
قبل أشهره.

٢٤٣ باب في بيان حقيقة الإحرام،
وسننه ومكروهاته، وبعض أحكامه.

٢٤٤ التخيير بين التمتع والإفراد والقران
وحقيقة كل منها.

٢٤٤ فصل في بيان ما يجب على المتمتع والقارن
وما يشترط في ذلك، وما يسن
للمفرد والقارن، وحكم المتمتع إن
حاضت قبل طواف العمرة.

٢٤٥ فصل في حكم من أحرم مطلقاً أو
بما أحرم به غيره، وما إليه.

٢٤٨ حكم من استنابته اثنان بعام في
نسك، أو أخذ من اثنين أجر حجتين
ليحج عنهما في عامه.

٢٤٩ فصل في بيان ما يسن عقب الإحرام.

٢٦٥ بيان حقيقة الدم المطلق .
٢٦٥ باب في حقيقة جزاء الصيد، وضريبه .
— تعريف جزاء الصيد ، والضرب
الأول بنوعيه .
٢٦٦ الضرب الثاني .
٢٦٦ فصل في بيان حكم ما لو أتلف
جزءا من صيد فاندمل ، أو جنى على
حامل فألقت ميتا ، وما إلى ذلك .
٢٦٧ حكم تكرار قتل الصيد ، والاشتراك
في قتله .
٢٦٧ باب صيد الحرمين ونباتهما .
٢٦٨ فصل في حكم قلع شجر حرم مكة
وحشيشه ورعيه ، والانتفاع بما زال
أو انكسر منه .
٢٦٩ حكم إخراج تراب الحرم وحجارته
وماء زمزم .
٢٧٠ حكم وضع الحصا بالمساجد، وإخراج
تراثها وطيبها .
٢٧٠ فصل في حد حرم مكة، وحكم «وج»،
واستجاب المجاورة بمكة ، وبيان أنها
أفضل من المدينة .
٢٧٠ فصل في حكم صيد حرم المدينة
وشجره وحشيشه ، وبيان حده .
٢٧١ باب في آداب دخول مكة .
— ما يسن عند الدخول والخروج
ورؤية البيت .
٢٧٢ طواف المتنجس للعمرة ، المفرد
والتقارن للقدوم .

٢٥٠ باب في محظورات الإحرام التسع ،
والأحكام المتعلقة بها .
— المحظور الأول والثاني .
٢٥١ المحظور الثالث والرابع .
٢٥٢ المحظور الخامس .
٢٥٣ المحظور السادس .
٢٥٧ المحظور السابع .
٢٥٨ المحظور الثامن والتاسع .
٢٥٩ فصل في بيان أن المرأة لإحرامها
في وجهها، وبيان ما يحرم عليها ويباح
لها، وما يحرم ويسكره ويباح ويسن
للمحرم عامة .
٢٦٠ باب في حقيقة الغدية ، وأضرابها
الثلاثة .
— تعريف الغدية ، والضرب الأول
بنوعيه .
— الضرب الثاني بأنواعه الثلاثة .
٢٦٢ الضرب الثالث .
٢٦٢ فصل في حكم من كرر محظورا .
وغير ذلك .
٢٦٣ وجوب السكفارة على من حلق أو
قلم أو وطئ أو قتل صيدا ناسيا أو
جاهلا أو مكرها .
— حكم من لم يجد ماء لغسل طيب ،
ومن تطيب قبل إحرامه في بدنه .
٢٦٤ فصل في بيان أن كل هدى أو إطعام
يتعلق بحرم أو لإحرام ، يلزم ذبحه
في الحرم ، وتفريق لحمه أو إطلاقه
لمساكينه . وما يتعلق بذلك .

- ٢٨٠ رمى الحجاره عند الوصول إلى منى .
 ٢٨١ وقت الرمي ، وما يشترط فيه ،
 ويقال معه .
 — قطع التلبية بأول الرمي ، ثم نحر
 الهدى معه ، ثم الحلق
 ٢٨٢ ما يجب في ترك الحلق والتقصير .
 — ما يحصل به التحلل الأول .
 — خطبة الإمام بمنى يوم النحر ، ثم
 الإفاحه إلى مكة ، وطواف متمتع
 ومن لم يدخلها ، وطواف الإفاحه
 ووقته .
 ٢٨٣ سعى المتمتع ومن لم يسع مع
 طواف القدوم .
 — شرب ماء زمزم ، وما يسن منها .
 ٢٨٣ فصل في الرجوع ، وصلاة الظهر
 يوم النحر بمنى ، والمبيت بها ثلاث ليال ،
 ورمي الجمرات بها أيام التشريق ،
 وما يشترط لذلك ، والأحكام المتعلقة به .
 ٢٨٤ خطبة الإمام ، ثاني أيام التشريق ،
 في حكم التعجيل والتأخير والتوديع .
 — سقوط رمي اليوم الثالث عن
 المتعجل .
 — توديع البيت بالطواف ، وما يسن
 بعده .
 — الوقوف في الملتزم ، وإتيان الحطيم
 وشرب ماء زمزم ، واستلام الحجر .
 ٢٨٦ سنه دخول البيت بلا خف وفعل

- ابتداء الطواف من الحجر الأسود ،
 وجعل البيت عن اليسار ، وزمل
 الماشي .
 ٢٧٣ استلام الحجر والركن اليماني ،
 والدعاء عند محاذاة الحجر وفي بقية
 الطواف .
 — حكم من طاف راكباً أو محملاً ،
 أو على سطح المسجد ، أو قاصداً
 غرباً .
 ٢٧٤ حكم الطواف في المسجد من وراء
 حائل ، وفيما لا يحل لمجرم لبسه .
 — التنفل بركعتين إذا تم الطواف .
 ٢٧٥ حكم ما لو فرغ متمتع ثم علم
 أن أحد طوافيه بلا طهارة
 وجهله .
 ٢٧٥ فصل في السعي بين الصفا والمروة
 ٢٧٦ ما يشترط في ذلك ، ويسن .
 ٢٧٧ باب صفة الحج .
 — سنه الإحرام بالحج في ثامن
 ذي الحجة ، محل بمكة وقربها ، ومتمتع
 حل .
 — الخروج إلى منى قبل الزوال .
 ٢٧٨ الوقوف بعرفة ، ووقته وما يسن
 فيه ، وبعض أحكامه .
 ٢٧٩ فصل في الدفع بعد الغروب إلى
 مزدلفة ، والمبيت بها ، وغير ذلك .
 — ما يفعله من أصبح بمزدلفة أو
 أسفر جد .

٢٩٩ فصل في العقيدة وأنها سنة في حق
الآب، وسائر أحكامها .
٣٠١ عدم سنية وكراهة الفرقة والعتيرة .
٣٠٢ كتاب في حقيقة الجهاد، وأحكامه .
— تعريفه الجهاد، وحكمه، ومن يجب
عليه .
— سنية تشييع الغازي، وحكم النفير .
٣٠٣ حكم الرباط والمجازر عن إظهار دينه
٣٠٤ حكم جهاد المدين، وفرار المسلمين .
٣٠٥ فصل في جواز تبليغ الكفار ونحوه
وحكم التترس بالمسلمين، وإتلاف
كتب الكفار، وغير ذلك .
٣٠٦ حكم قتل الأسير، وما يتعين به الرق
٣٠٧ جواز قبول الجزية المبذولة .
— فصل في حكم المسي غير بالغ، وما
إل ذلك .
٣٠٧ انقاسخ نكاح زوجة الحرب بالمسي .
٣٠٨ ما يلزم الإمام إذا حصر حصنا .
— حكم قتل الإمام من حكم برقه .
٣٠٩ حكم من أسلم بعد الحكم بقتله
أو سليه .
— حكم ما لرسائل الكفار الإمام
لإنزالهم على حكم الله .
٣١٠ باب ما يلزم الإمام والجيش .
— ما يلزم كل أحد، والإمام عند المسير .
— حكم الاستماعة بالكفار وأهل
الآهواء، وإعطائهم .
٣١١ ما لا ميران ينغله في البداءة وفي الرجعة .

وسلاح، وزيارة قبر النبي صلى الله
عليه وسلم، وقبر صاحبيه رضي
الله عنهما .
٢٨٦ فصل في حكم من أراد العمرة وهو
بالجرم .
٢٨٧ أجزاء عمرة القارن ومن التمتع،
عن عمرة الإسلام .
٢٨٨ فصل في أركان الحج والعمرة وواجباتهما
وحكم ترك الأحرام أو الواجب أو
المسنون .
٢٨٨ باب في حقيقة الفوات والإحصار،
وأحكامها .
٢٨٩ حكم من منع البيت، ومن نوى
التحل قبل الذبح أو الصوم .
— سائر الأحكام المتعلقة بالتحلل .
٢٩٠ باب الهدى والأضحية .
— تعريف الهدى والأضحية .
— الأفضل، والمجزئ، والمكروه .
٢٩٢ المسنون في نحر الإبل والذبح .
— وقت ذبح الأضحية والهدى .
٢٩٣ فصل في بيان ما يتعين به الهدى
والأضحية، والأحكام المتعلقة بذلك .
٢٩٤ فصل في وجوب الهدى بالنذر،
والسنن المتعلقة بنحو سوقه وأكله .
٢٩٨ فصل في أن التضحية سنة مؤكدة عن
مسلم تام الملك...، وأنها تجب
بالنذر، وأن ذبحها أفضل من التصديق
بشمها. وفي السنن المتعلقة بنحو أكلها .

٣٢٤ باب في بيان حقيقة الأمان ،
وما يحرم به ، وشرط من يعطيه ،
وصحته منجزاً ومعلقاً ، وغير
ذلك .

٣٢٦ ما يبطل به الأمان .
٣٢٧ حكم ما لو جاء علاج بأسير على أن
يفادى نفسه ، أو حرى بأمان ومعه
مسبلة .

٣٢٧ باب في حقيقة الهدنة ، وشرط
صحتها ، والأحكام المتعلقة بها .
٣٢٨ حكم الخوف من نقض العهد ،
وحكم نقضها من البعض .

٣٢٩ باب عقد الذمة .
— متى يجب عقد الذمة ؟

— حقيقة الجزية ، ولأن تعقد ؟
٣٣٠ حكم نصارى العرب ويهودهم
وبجوسهم .

— وجوب الجزية على المعتق والمبعض ،
دون نحو الصبي والمرأة .

٣٣١ وقت أخذ الجزية ، وما يفعل
عنده .

— عدم صحة شرط تعجيل الجزية .
— ما يصح أن يشترطه الإمام على
أهل الجزية .

٣٣٢ باب في أحكام أهل الذمة الواجبة
على الإمام ، والواجبة عليهم .
— حرمة القيام لأهل الذمة والمبتدعة
ونحوه .

٣١٢ فصل فيما يلزم الجيش .
٣١٣ حقيقة السلب ، وحكم التلثم في
القتال .

٣١٣ فصل في حكم الغزو بغير إذن
الأمير ، والمأخوذ من دار الحرب ،
والقتال بسلاح من الغنيمة ، وغيره .
٣١٤ باب قسمة الغنائم .

— تعريف الغنيمة ، وملكية أهل الحرب
مال المسلمين بقهر .

٣١٥ ما تملك به الغنيمة .

٣١٦ فصل في ضم غنيمة سرايا الجيش
إلى غنيمته ، وكيفية قسم الغنائم ، وما
يبدأ به منها ، وتخميس باقيها وخمس
الإمام ، وما إلى ذلك .

— أسهم خمس الإمام الخمسة .
٣١٧ الرضخ ، وتقسيم الباقي .

٣١٨ فصل في حكم ماذا أسقط الكل
أو بعضهم حقهم من الغنيمة ، وحكم
المدد والأسير اللاحق قبل تقضى
الحرب ، وغير ذلك .

٣٢٠ حقيقة الغال ، وحكمه .
— حكم للمأخوذ فدية أو هدية .

٣٢١ باب في أحكام الأرضين المغنومة
الثلاث .

٣٢٣ باب في بيان حقيقة الفىء ، وحكمه ،
ومصرفه وعدم تخميسه ، وكيفية
تقسيمه ، ومن يقسم بينهم : من قریش
وغيرهم .

٣٤٤ بيع الصبرة أو قفيز منها .
 ٣٤٥ الشرط السابع .
 ٣٤٦ فصل في تفريق الصفقة .
 — حقيقة الصفقة .
 ٣٤٧ حكم الجمع بين بيع وإجارة ، ونحو ذلك .
 ٣٤٧ فصل في عدم صحة البيع والشراء من تلزمه الجمعة ، وغير ذلك .
 ٣٤٨ حكم بيع العنب والعصير لمتخذه خيراً ، وما إلى ذلك .
 — حكم بيع القن المسلم للكافر ، والبيع على بيع مسلم .
 ٣٤٩ حكم بيع حاضر لباد ، وغير ذلك .
 ٣٥٠ مسألة العينة .
 ٣٥٠ فصل في حكم التسعير ، وشراء المحتكر ، وما إليه .
 ٣٥١ باب الشروط في البيع .
 — حقيقة الشرط ، واعتبار مقارنته للعقد .
 — أنواع الشرط الصحيح الثلثة .
 — النوع الأول والثاني .
 ٣٥٢ • الثالث .
 ٣٥٢ فصل في أنواع الشرط العاسد الثلاثة .
 — النوع الأول والثاني .

٣٣٣ حكم من سلم على ذى ، أو شتمه كافر .
 ٣٣٣ فصل في بيان ما يمنع منه أهل الذمة ، وغير ذلك .
 ٣٣٥ وجوب حفظ أهل الذمة ، ومنع من يؤذيهم وفك أسراهم ، على الإمام .
 — حكم تحاكمهم إلينا .
 ٣٣٦ منعهم من شراء المصحف وكتب الحديث والفقهاء .
 ٣٣٦ فصل في حكم تهود النصراني أو تنصر اليهودي ، وما إلى ذلك .
 — انتقاض عهد من أبي بذر الجزية ونحوه .
 ٣٣٧ حكم من جاهدنا بأمان لحصل له ذرية ثم نقض العهد .
 ٣٣٨ كتاب في حقيقة البيع ، وأحكامه .
 — تعريف البيع ، وما ينعقد به .
 — حقيقة بيع المعاطة ، وصحته .
 ٣٣٩ فصل في شروط البيع السبعة .
 — الشرط الأول والثاني والثالث .
 ٣٤٠ حرمة بيع المصحف ، وعدم صحته لكافر .
 — صحة شراء كتب الزندقة لإتلافها .
 — انشراط الرابع .
 ٣٤٢ • الخامس والسادس .
 ٣٤٣ بيع الملامسة ، والمنابطة ، والحساة .

الغن ، أو الشرط ونحوه ، أو قدر
المبيع وعينه .

٣٧١ فصل في حكم ما اشترى بكيل
أو وزن أو عدد أو ذرع ، وغير
ذلك .

— حكم التالف بآفة .

٣٧٢ د كل عوض ملك بعقد يفسخ
بهلاكه قبل قبضه .

٣٧٣ حكم ما قبضه شرط . لصحة
عقده .

٣٧٣ فصل فيما يحصل به قبض ما
بيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع ،
وقبض المتعين والصبرة والمنقول
والمتناول والمشاع .

٣٧٥ فصل في بيان حقيقة الإقالة
والفسخ ، وأحكام الإقالة : من
صححتها وعدمها .

٣٧٥ باب الربا والصرف .

— حقيقة الربا ، وما يحرم فيه ربا
الفضل .

٣٧٦ بيع الصبرة والأجناس ، وتعريف
الجنس .

٣٧٧ حكم بيع دقيق الربوى ونحوه ،
والمحاولة ، والمزابنة .

٣٧٨ حكم بيع نوعي جنس أو نوع
بنوعيه أو نوعه ، ومدة بحدوده ودرهم
بمثلهما ، وما إليه .

٣٧٩ مرجع الكيل والوزن .

— فصل في حكم ربا النسيئة .

٣٥٤ النوع الثالث .

٣٥٦ فصل في حكم من باع ما يذرع
على أنه عشرة ، فبان أكثر أو
أقل .

٣٥٦ باب في حقيقة الخيار ، وأحكام
أنواعه الثمانية .

— تعريف الخيار .

— النوع الأول : خيار المجلس .

٣٥٧ ما ينقطع به خيار المجلس .

— النوع الثاني : خيار الشرط .

٣٥٩ لرب خيار الشرط .

— النوع الثالث : خيار الغبن .

٣٦٠ حقيقة النجش ، وحكم الغبن .

— النوع الرابع : خيار التدليس .

٣٦١ د الخامس : د العيب .

٣٦٤ خيار العيب مترسخ .

٣٦٥ حكم المبيع بعد الفسخ .

٣٦٥ فصل في حكم ما لو اختلفا فيمن
حدث عنده العيب ، مع الاحتمال
وعدم البينة ، وغير ذلك .

— حكم بيع الفن الذي تلزمه عقوبة .

٣٦٦ النوع السادس : خيار التخبير .

— الصور الأربع التي يثبت فيها .

٣٦٩ النوع السابع : الخيار لاختلاف
المتبايعين .

— النوع الثامن : الخيار للخلف في الصفة
ونحوه .

٣٧٠ فصل في حكم الاختلاف في صفة

٣٩٠ تعريف السلم ، وبيان صيغه ،
وشروطه السبعة ، والاحكام المتعلقة بها .
٣٩١ الشرط الأول .
٣٩٢ الشرط الثانى والثالث .
٣٩٣ الشرط الرابع .
٣٩٤ الشرط الخامس والسادس والسابع
٣٩٥ فصل فى حكم اشتراط ذكر مكان
الوفاء ، ومكان المقد ، وغيره .
— حكم الرهن والهبة والإقالة فى السلم .
٣٩٦ حكم من له سلم وعليه سلم من
جنسه .
— حكم من استحق على غريمه مثل
ماله عليه .
٣٩٧ باب فى حقيقة القرض ، وأحكامه .
— تعريف القرض وبيان شروطه ،
وما يصح فيه ، وما يتم ويلزم به .
٣٩٨ حكم شرط رده بعينه ،
وما إليه .
— الكلام على بدله .
٣٩٩ باب فى حقيقة الرهن ، وأحكامه .
— تعريف الرهن والمرهون .
٤٠٠ بيان ما يصح رهنه .
٤٠١ بيان ما لا يصح الرهن بدونه .
٤٠١ فصل فى شروط الرهن الستة .
٤٠٢ حكم رهن العين المضمونة ،
والمقبوض بعقد فاسد ، ونفع
الإحارة ، ومال اليتيم ونحوه .
— حكم رهن ذى عند مسلم غمرا .

٣٨٠ فصل فى حقيقة الصرف ، وحكمه .
٣٨٢ حكم مالو تلف عوض قبض
فى صرف ثم علم عيبه .
٣٨٢ فصل فى حكم شراء كل من
الآخر من جنس ما صرف بلا
مواطاة ، وبعض صور الصرف
الأخرى .
٣٨٤ حكم الكيمياء وكسر السكة
الجائزة بين المسلمين .
٣٨٤ فصل فيما يتميز به الثمن عن
الثلثين ، وحكم اقتضاء نقد من
آخر ، وماتعين به الدرهم
والدينارين ، وغير ذلك .
٣٨٥ حرمة الربا بدار الحرب .
— إباحة الربا بين السيد ورقيقه .
٣٨٥ باب بيع الأصول والثمار .
— تعريف الأصول والثمار .
— ما يتناو له نحو بيع الدار وما إليها .
٣٨٧ فصل فى حكم نحو بيع النخل
المتشقق طلعه .
٣٨٨ حكم شراء الشجرة بدون اشتراط
قطعها .
٣٨٨ فصل فى حكم بيع الثمر قبل بدو
صلاحها ، والزرع قبل اشتداد
حبه ، وما إليه .
٣٩٠ حقيقة صلاح ما يظهر فما واحداً ،
وحكم صلاح بعض ثمرة شجرة .
٣٠٩ باب فى حقيقة السلم ، وأحكامه

— تعريف الحوالة ، وشروطها الخمسة .
 ٤١٧ حقيقة الملى ، وما يبرأ به المحيل .
 ٤١٨ حكم الاختلاف في إرادة الوكالة ،
 أو جريان لفظ الحوالة .
 — متى تكون الحوالة وكالة ، أو إذا
 في الاستيفاء ؟
 ٤١٩ باب في حقيقة الصلح ، وأحكامه .
 — تعريف الصلح ، ومن يكون بينهم .
 — بيان أن الصلح قبان .
 — القسم الأول : على إقراره ، وهو
 نوعان .
 — النوع الأول : على جنس الحق .
 ٤٢٠ د الثاني : على غير جنسه .
 ٤٢١ القسم الثاني : على إنكار .
 ٤٢٢ فصل فيما يصح الصلح عنه مع
 الإقرار والإنكار .
 ٤٢٣ حكم شراء عمر في دار ، ونحوه .
 ٤٢٣٠ فصل في حكم الجوار .
 ٤٢٤ حكم إخراج دكان ودكة بتأخذ .
 — د إحداث بالملك ما يضر بالجار .
 ٤٢٥ د التصرف في جدار الجار
 أو المشترك .
 — حكم المشاركة في بناء الحائط أو
 السقف أو البناء المنهدم .
 ٤٢٧ كتاب في حقيقة الحجر ، وأحكامه .
 — تعريف الحجر عامة ولطس ،
 والمفلس .

٤٠٢ فصل في حكم لزوم الرهن
 بالقبض ، ونحوه .
 ٤٠٣ حكم عتق المرهون ، وما إليه .
 ٤٠٤ حكم غرسه والانتفاع به ، ونحوه .
 ٤٠٤ فصل في بيان أن الرهن أمانة .
 ٤٠٦ فصل في بيان صحة جعل الرهن
 بيد عدل ، وأن المرتهن يضمه
 بنفسه ، وغير ذلك .
 ٤٠٧ صحة شرط كل ما يقتضيه العقد .
 ٤٠٧ فصل في حكم ما لو اختلفا في أنه
 عصير أو خمر ، وغيره .
 — حكم انتفاع المرتهن بالمرهون .
 ٤٠٨ بيان أن المعار والمؤجر والمودع
 كرهن .
 ٤٠٨ فصل في حكم الجناية من الرهن
 وعليه .
 ٤١٠ باب في حقيقة الضمان ، وأحكامه .
 — تعريف الضمان عامة ، وصيغته .
 ٤١١ د ضمان السوق ، والعهدة .
 ٤١٢ حكم شرط الخيار في الضمان
 والكفالة .
 ٤١٣ فصل في حكم ما لو قضى الدين
 ضامن أو أحال به ، ونحوه .
 — حكم ضمان الحال مؤجلاً وبالعكس .
 ٤١٤ فصل في حقيقة الكفالة ، وأحكامها .
 — تعريف الكفالة ، وما تصح به .
 ٤١٥ حكم ما لو كفله أو ضمنه اثنان .
 ٤١٦ باب في حقيقة الحوالة ، وأحكامها .

٤٤٠ فصل في إذن السيد والولى لموليه
المميز في التجارة ونحوها، وما يتعلق به.
٤٤٢ ما يبطل به الإذن .
— معاملة القن وتبرعه ونحوه .
— حكم تصدق غير المأذون وكل
متصرف في بيت ، من قوته .
٤٤٣ باب في حقيقة الوكالة ، وأحكامها .
— تعريف الوكالة ، وصحتها مؤقتة
ومطلقة ، وشرطها .
٤٤٤ حكم الوكالة في بيع ماسمى ملكه ،
أو طلاق من يتزوجها .
٤٤٤ فصل فيما تصح فيه الوكالة ، دون
غيره .
٤٤٥ صحة الاستيفاء بحضور الموكل
وغيثه .
٤٤٦ حكم وصية الوكيل ونحوها .
٤٤٦ فصل في بيان أن الوكالة والشركة
ونحوها عقود جائزة ، وما تبطل به .
٤٤٧ ما ينزل به الوكيل .
٤٤٨ الوكالة الدورية .
٤٤٨ فصل في أن حقوق المقدم متعلقة
بالموكل ، وما إلى ذلك .
— حكم بيع الوكيل لنفسه ، وشراؤه
منها لموكله .
٤٤٩ حكم بيع الوكيل أو المضارب
بزائد على مقدار أو ثمن مثل ، ونحوه .
٤٥٠ حكم شراء الوكيل معيها ، وإسقاطه
الخيار .

٤٢٧ بيان ضربى الحجر وأحكامهما .
٤٢٩ سنية إظهار حجر السفه والفسس ،
والإشهاد عليه .
٤٢٩ فصل في الأحكام الأربعة المتعلقة
بحجر المفسس .
— الحكم الأول .
٤٣٠ الثاني ، وشرطه الستة .
٤٣٣ الثالث .
٤٣٥ الرابع .
٤٣٥ فصل في حكم من دفع مالا إلى
مجبور عليه ، لحظ نفسه . وغير ذلك .
— ما ينفع به الحجر .
— ما يتحقق به بلوغ الذكر والأنثى
والختنى .
٤٣٦ حقيقة الرشد ، وعمل الاختبار ،
وكيفيته .
٤٣٧ فصل في بيان من له ولاية المملوك ،
والصغير ، والبالغ المجنون . وحكم
تصرف الولي وما إليه .
٤٣٨ فصل في حكم من سفه بعد فك
حجره .
٤٣٩ حكم تصرف وليه .
٤٣٩ فصل في حكم أكل الولي من مال
موليه ، وناظر الوقف . وغير ذلك .
— حكم ادعاء من فك حجره تعدى وليه .
٤٤٠ الحجر على الزوجة الرشيدة
في التبرع الزائد على الثلث ، وعلى
المقتر .

٤٥٠ ما يملكه من وكل فى بيع شىء .
٤٥٦ الكلام على الوكالة فى قبض
الدرهم أو الدنانير ، أو قضاء الدين
وقبضه .

٤٥٢ فصل فى أن الوكيل أمين .
٤٥٣ حكم الوكالة بلا جعل ، وبمعلوم
أيا ما معلومة ، وما إلى ذلك .
— حكم من عليه حق فادعى لإنسان أنه
وكيل ربه فى قبضه أو نحوه ،
فصدقه .

٤٥٥ كتاب فى أحكام الشركة .

— بيان أنها قسمان :

— القسم الأول .

— القسم الثانى ، وأضرابه الخمسة :

— الضرب الأول : شركة العنان ،
حقيقتها وحكمها .

٤٥٧ فصل فى أن لكل من الشريكين
أن يبيع ويشترى ، ونحو ذلك .

٤٥٩ فصل فى أن الاشتراط فى الشركة
نوعان :

— النوع الأول : صحيح .

— النوع الثانى : فاسد ، وهو قسمان :

— القسم الأول : مفسد لها .

— القسم الثانى : غير مفسد .

٤٦٠ فصل فى الضرب الثانى : المضاربة ،
حقيقتها وحكمها .

٤٦٣ فصل فى حكم شراء العامل من
مالها ، وشراؤه من يعتق عليه أو على

رب المال ، وغير ذلك .

٤٦٣ حكم تسرى العامل بإذن .

— متى يرجع العامل ؟ .

٤٦٤ ما تنفسخ فيه المضاربة ،
والأحكام المتعلقة بالفسخ .

٤٦٥ حكم خلط رأس مال قبض
فى وقتين ، ومالومات نحو العامل
وجهل بقاء ما بيده .

٤٦٦ فصل فى أن العامل أمين ، وما
يتعلق بذلك .

٤٦٧ فصل فى الضرب الثالث : شركة
الوجوه ، حقيقتها وحكمها .

٤٦٧ فصل فى الضرب الرابع : شركة
الأبدان ، حقيقتها وحكمها .

٤٦٩ حكم الجمع بين شركة العنان
وغيرها .

٤٦٩ فصل فى الضرب الخامس : شركة
المفاوضة بقسميها :

— القسم الأول : الصحيح .

٤٧٠ القسم الثانى : الفاسد .

٤٧١ باب فى حقيقة المساقاة والمناسبة
(المفارسة) والمزارعة ، والأحكام
المتعلقة بها .

— تعريف المساقاة وما لإلها ، وصيغتها

٤٧٢ حكم توقيت المساقاة ، وفسخها .

٤٧٢ فصل فيما يجب على العامل ورب
الأصل .

— ما تنفسخ به الإجارة ، والأحكام المتعلقة بذلك .

٤٩٢ عدم انفساخها بالبيع ونحوه .

٤٩٢ فصل في أنه لا ضمان على الأجير

الخاص ، والحجاء ونحوه .

٤٩٣ ما يضمنه الأجير المشترك .

— حكم حبس الممول على أجرته .

٤٩٤ حكم مالو استأجر مشترك خاصا

ونحو ذلك .

٤٩٤ فصل فيما يجب به الأجرة

وتستحق وتستقر ، وما إلى ذلك .

٤٩٥ حكم شرط تعجيلها وتأخيرها .

— حكم شرط قلع الفراس أو

البناء ، أو بقاءه .

٤٩٦ حكم مالو يبق زرع بتفريط

المستأجر وبدونه ، وغير ذلك .

٤٩٧ باب في حقيقة السبق (أو المسابقة)

والمناضلة ، وأحكام ذلك .

٤٩٧ تعريف السبق والمناضلة .

— الشروط الخمسة للمسابقة بعوض

في الخيل والإبل والسهام ،

والأحكام المتعلقة بها .

— الشرط الأول إلى الرابع .

٤٩٨ الشرط الخامس .

٤٩٩ فصل في أن المسابقة جعالة ،

وما إليه .

— ما يبطل به السابق ، ويتحقق به السبق

في الخيل ، ويحرم فيه .

٤٧٤ فصل فيما يشترط في المزارعة .

٤٧٦ باب في حقيقة الإجارة ، وأحكامها

— تعريف الإجارة ، وبيان ما تنعقد

به ، وأن حكمها هي ونحو المساقاة

على خلاف القياس أولا .

٤٧٦ فصل في شروطها الثلاثة :

— الشرط الأول : معرفة منفعة .

٤٧٧ فصل في الشرط الثاني : معرفة أجرة .

٤٧٨ الكلام على العقد على الحصانة

والرضاع ، وغير ذلك .

٤٧٩ فصل في الشرط الثالث : كون

نفع مباحا . . .

٤٨١ فصل في أن الإجارة ضربان :

— الضرب الأول : على عين . وشروطه

— شرط الموصوف في الذمة .

٤٨٢ شروط المعينة الخمسة .

٤٨٣ فصل في صورتى إجارة العين :

— الصورة الأولى : إلى أمد . وشروطها

٤٨٤ الصورة الثانية : لعمل معين .

وشروطها .

٤٨٥ فصل في الضرب الثاني : على

منفعة بذمة . وشروطه الأربعة .

٤٨٦ فصل في حكم استيفاء المستأجر

نفعاً بمثله ، وما إليه .

٤٨٧ فصل فيما يجب على المؤجر

والمكري .

٤٨٩ فصل في أن الإجارة عقد لازم ،

وما إلى ذلك .

٤٩٩ فصل في شروط المناضلة الأربعة،
وأحكامها.

— الشرط الأول .

٥٠٠ الشرط الثاني والثالث .

٥٠١ الشرط الرابع

٥٠٣ كتاب في حقيقة العارية والإعارة،
وأحكامها.

— تعريف العارية والإعارة ، وما
تتقده .

— شروط الإعارة الأربعة .

— حكم إعارة المصحف والأمة
الجميلة وغير ذلك .

٥٠٤ حكم من أعير أرضا لفراس أو
بناء، وشرط قطعه بوقت أو رجوع .

٥٠٥ فصل في أن المستعير في استيفاء
نفع كالمستأجر، وغير ذلك .

٥٠٦ الكلام على ضمان العواري
المقبوضة .

٥٠٧ فصل في حكم الاختلاف في أنها
إعارة أو إجارة أو زراعة أو
وديعة .

٥٠٨ كتاب في حقيقة الغصب ،
وأحكامه .

— تعريف الغصب ، والكلام على
ضمان ما غصب : من عقار وأم

ولد وقن وخمر وحر . وضمان
الربح الفائت بمجلس مال التجارة .

٥٠٩ فصل في أن على الغاصب رد

منصوب قدر عليه ، وغير ذلك .
— حكم ما لو سمر الغاصب بالمسامير
بابا ، أو زرع أرضا ، أو غرس
أو بنى فيها .

٥١٠ حكم ما لو غصب خشبا فرقع به
سفينة ، أو ما خاط به جرح محترم ،
أو جوهرة فابتلعها بهيمة ، وما
إلى ذلك .

٥١١ فصل في لزوم رد المنصوب
بزيادته المتصلة والمنفصلة ،
ونحو ذلك .

٥١٢ فصل في ضمان نجو نقص
المنصوب أو زوائده ، وأن على
الغاصب ما يستلزمه جناية المنصوب
أو إتلافه .

٥١٣ فصل في حكم خطل المنصوب
غير المتميز بمثله ، وما إليه .

٥١٥ فصل فيما يجب بوطء الغاصب ،
وبيان الصور العشر للأيدي
المرتبة على يده :

— الصورة الأولى إلى الرابعة .

٥١٦ باقى الصور ، والأحكام المرتبطة
بها .

٥١٧ فصل في ضمان التلى والمتقوم .

٥١٩ فصل في حرمة تصرف الغاصب
فى المنصوب ، وما يتعلق بذلك .

٥٢٠ الكلام على من يده غصوب
أورمون أو أمانات لا يعرف أربابها .

٥٢٢ حكم مالو ندم الغاصب ورد
المفصوب على الورثة .
٥٢٣ فصل في حكم من أ تلف مالا
محرما لغيره بلا إذنه ، ونحو
ذلك .
٥٢٤ فصل في حكم ضمان ما أ تلفه غير
ضارية وجوارح ، وغير ذلك .
٥٢٥ حكم من طرد دابة من مزرعته ،
فأفسدت زرع غيره .
٥٢٥ فصل في حكم مالو اصطدمت
سفينتان ففرقتا ، وغيره .
٥٢٦ ما يجب إلقاؤه من المشرقة
على الفرق .
— حكم قتل السائل والخنزير ،
وإتلاف المزار ونحوه .
٥٢٧ باب في حقيقة الشفعة ، وأحكامها .
— تعريف الشفعة ، والكلام على
الاحتياال في سقوطها .
— شروط الشفعة الخمسة ، والأحكام
المتعلقة بها .
— الشرط الأول والثاني .
٥٢٨ الشرط الثالث .
٥٢٩ الشرط الرابع .
٥٣٠ الشرط الخامس .
٥٣١ فصل في حكم تصرف المشتري
قبل طلب الشفعة وبعده ، وغير
ذلك .
— الكلام على ما يسقط الشفعة ويبرئها

٥٢٣ فصل في بيان ما يملك الشقص به .
٥٣٥ فصل في وجوب الشفعة فيما
ادعى شراءه لموليه ، لامع خيار
قبل انقضائه .
٥٣٥ الكلام على عهدة الشفيع ، وما
إذا ورث اثنان شقفا فباع أحدهما
نصيبه . وشفعة الكافر
والمضارب .
٥٣٦ باب في حقيقة الوديعة ، وأحكامها .
— تعريف الوديعة والإيداع
والاستداع .
— الكلام على أركان الوديعة ، وأنها
أمانة ، والأحكام المتعلقة بذلك .
٥٣٨ الكلام على من دل لصا عليها ،
أو أراد سقرا أو خاف عليها عنده .
— الكلام على ضمان المسافر المودع
الذي سافر بالوديعة .
٥٣٩ الكلام على من أودعه صغير
وديعة ، وما أودع أو أعير لصغير
ونحوه .
٥٣٩ فصل في أن المودع أمين .
٥٤٠ العمل بخط المورث .
٥٤١ حكم مالو ادعاها اثنان .
— الكلام على مطالب المودع ونحوه
بالمين إن غصبت .
— الكلام على من أكره على دفع الوديعة
لغير ربه .
٥٤٢ باب لإحياء الموات .

٥٢٢ حكم مالو ندم الغاصب ورد
المفصوب على الورثة .
٥٢٣ فصل في حكم من أ تلف مالا
محرما لغيره بلا إذنه ، ونحو
ذلك .
٥٢٤ فصل في حكم ضمان ما أ تلفه غير
ضارية وجوارح ، وغير ذلك .
٥٢٥ حكم من طرد دابة من مزرعته ،
فأفسدت زرع غيره .
٥٢٥ فصل في حكم مالو اصطدمت
سفينتان ففرقتا ، وغيره .
٥٢٦ ما يجب إلقاؤه من المشرقة
على الفرق .
— حكم قتل السائل والخنزير ،
وإتلاف المزار ونحوه .
٥٢٧ باب في حقيقة الشفعة ، وأحكامها .
— تعريف الشفعة ، والكلام على
الاحتياال في سقوطها .
— شروط الشفعة الخمسة ، والأحكام
المتعلقة بها .
— الشرط الأول والثاني .
٥٢٨ الشرط الثالث .
٥٢٩ الشرط الرابع .
٥٣٠ الشرط الخامس .
٥٣١ فصل في حكم تصرف المشتري
قبل طلب الشفعة وبعده ، وغير
ذلك .
— الكلام على ما يسقط الشفعة ويبرئها

— حقبة الموات ، والأحكام المتعلقة
بملكه .

٥٤٣ وجوب الخراج على الذي إذا
أحيا موات عنوة .

— الكلام على مالو ظهر فيما أحيا
عين ماء أو معدن جار .

٥٤٤ الكلام على حفر البئر بالموات .

٥٤٤ فصل فيما يتحقق به إحياء أرض
بموز ، وغير ذلك .

— ما يملك بحفر البئر .

حد حريم البئر والعين والقناة والنهر .

٥٤٥ حد حريم الشجر والأرض والدار
من موات .

— حقيقة تحجر الموات ، وأحكامه .

٥٤٦ الكلام على إقطاع لإمام جلوسا بطريق
واسعة ونحوها .

٥٤٧ الكلام على إقطاع غير الموات .

— الكلام على حمى الموات .

٥٤٨ فصل في حكم السقي والحبس
لن في أعلى الماء ، ولن أراد

إحياء أرض . وغير ذلك .

٥٥٠ باب في حقيقة الجمالة ،
وأحكامها .

— تعريف الجمالة ، وبيان استحقاق
الجميل .

— حكم من قال : من رد عبدي فله
كذا .

— حكم فسخ الجاعل ، والجمع بين
تقدير مدة وعمل ، والاختلاف

في أصل الجعل .

٥٥١ حكم العمل بغير إذن أو جعل .

٥٥٢ حكم من وجد آبقا أو ادماء .

٥٥٣ باب في حقيقة اللقطة ، وأحكامها .

— تعريف اللقطة ، وأقسامها الثلاثة :

— القسم الأول .

— حكم ما يلقى من سفينة خوف
الغرق .

— القسم الثاني .

٥٥٤ القسم الثالث .

٥٥٥ فصل في بيان الأضرب الثلاثة

لما أبيح التقاطه ولم يملك به .

٥٥٦ فصل فيما يشترط لإباحة التصرف

في اللقطة ويحرم بدونه ، وما إليه .

— حقيقة الوعاء والوكاء والعفاس .

— ما يسن عند وجدان اللقطة والقيط .

— الكلام على لزوم دفع اللقطة .

لطالها .

— الكلام على نماء اللقطة وتلفها

ونقصها .

٥٥٧ الكلام على مالو وصفها ثان .

... الكلام على مالو أدركها ربها بعد

الحول مبيعة أو موهوبة ، وغير

ذلك .

— الكلام على من استيقظ فوجد

في ثوبه مالا ، ومن وجد في

- والاختلاف في اللقيط .
- ٥٦١ فصل في أحكام ميراث اللقيط وديته .
- ٥٦١ ما يفعله الإمام في عمد قتله ، وقطع طرفه .
- حكم ادعاء جان عليه أو أجنبي أو ملتقطه ، رقه .
- ٥٦٢ حكم إقرار اللقيط بالرق أو بالكفر .
- حكم مالو أقر ببنوة اللقيط من يمكن كونه منه .
- حكم مالو ادعى بنوته اثنان فأكثر .
- حكم ما إذا لم توجد القافة أو اختلفوا .
- ٥٦٣ الاكتفاء بقائف واحد .
- ما يشترط في القائف .
- حكم مالو وطئ اثنان امرأة بشبهة وأنت بولد يمكن كونه منهما .
- ٥٦٤ تبين وتصويب .

- حيوان نقداً ، ومن ادعى ما يبد لص ونحوه .
- ٥٥٨ فصل في أنه لا فرق بين ملتقط غني وفقير ، ومسلم وكافر ، وعدل وفاسق . وغير ذلك .
- التقاط الصغير والسفيه والمجنون .
- التقاط الرقيق والمكاتب والمبعض .
- ٥٥٩ باب في حقيقة اللقيط ، وأحكامه .
- تعريف اللقيط ، وسن التمييز .
- حكم التقاطه والإنفاق عليه .
- الحكم بإسلامه وحرية ، أو بضدهما .
- الكلام على ما وجد معه وعلى حضنته ، وما يجوز لو وجد فعله .
- ٥٦٠ الكلام على التقاط الثمن أو الذي ، وإقرار اللقيط بيد من وجدته بالبادية أو الحضر .
- الكلام على تعدد الملتقط ،

تصويب آخر

ص س	الصواب	ص س	الصواب
٥٥٣ ١٥ ٨	سقط رقم التهميشة: (٢).	٥٤٥ ٢٥ ٨	موافق.
٥٥٤ ٩	الإمام: (بكسر الهمزة).	٥٤٦ ١	وارثه.
٥٦٠ ٧	أو كفره.	٥٤٩ ٥	فوق: (بكسرتين).
— ١٩	والموافق.	٥٥١	يصحح رقم الصفحة.
		— ٥	ورد: (بكسر الدال).

